



غازي الموراني

# دراسات ومقالات

في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع

المجلد الخامس عشر

لعامي 2023 - 2024

أكتوبر 2024

اسم الكتاب: دراسات ومقالات في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع

الكاتب : غازي الصوراني

التصنيف: دراسات في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع

الطبعة الأولى: أكتوبر 2024

تصميم وإخراج : نضال نبيل أبو مايلة

## إهداء

إلى كافة القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية  
في مغرب ومشرق الوطن العربي.

## افتتاحية المؤلف

يتعرض شعبنا الفلسطيني عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً ، منذ عام ونيف لحرب صهيونية نازية تدميرية عبر ممارسة ابشع وسائل الإبادة العنصرية الهمجية التي قام بتنفيذها - وما يزال - جيش العدو الصهيوني بقيادة حكومته التي تسعى واهمة الى تنفيذ مخطتها الرامي الى تفكيك وحدة النظام الوطني الفلسطيني، السياسية والجغرافية ، بما يكرس فصل قطاع غزة عن الضفة ، بما يكرس تنفيذ مخططات العدو للاستيطان في مناطق شمال القطاع ووسطه من ناحية، وقطع العلاقة السياسية والجغرافية مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية لوأد مشروع الاستقلال والدولة الفلسطينية المستقلة رغم اعتراف اكثر من 140 دولة بها ، ورغم قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على حقوق شعبنا في نضاله من اجل حريته واستقلاله بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد ، بهدف بلورة نظامنا السياسي الوطني الديمقراطي في دولة مستقلة كاملة السيادة على ارضها وسماؤها وحدودها ومعابرها وعاصمتها القدس ، آخذين بعين الاعتبار ان العدو الإسرائيلي يشن ضد ابنا شعبنا حرباً اقتصادية لا تقل خطراً عن عدوانه الهجمي النازي المتواصل منذ السابع من اكتوبر 2023، ما يعني ويفرض ضرورة استعادة الفلسطينيين لوحدهم الوطنية التعددية لصياغة الرؤية والبرامج المطلوبة للخروج من المأزق الانقسامى الكارثي الراهن، بما يعزز النضال التحرري لمجابهة الاحتلال الصهيوني من جهة، والعمل المشترك لوضع استراتيجية تستهدف تحدي التدمير الصهيوني لقطاع غزة وإعادة إعمارهِ من جهة ثانية.

فعلى الرغم من كافة المخططات التصفوية العدوانية ضد شعبنا وقضيتنا ، التي تتجلى من خلال استشهاد وجرح وفقدان ما يقرب من 150 الف من أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة ، الى جانب أكثر من 760 شهيد من أبناء شعبنا في مدن الضفة الفلسطينية وأكثر من 2500 شهيد مؤخرًا ضد حزب الله والقوى الوطنية في لبنان الشقيق ، وذلك جنبا الى جنب مع استمرار العدو الصهيوني في ممارساته العدوانية اليومية عبر عمليات الإبادة والدمار التي أصابت أكثر من 70% من منشآت قطاع غزة، السكانية ومدارسه وجامعاته ومستشفياته ومصانعه ومزارعه ، بحيث يمكن القول بأن العدو الصهيوني تفوق على النازيه في هجماته من البر والبحر والجو التي لم تترك بشراً أو حجراً أو شجراً إلا وكانت هدفاً بالنسبة له ، بحيث يسعى العدو الصهيوني - واهماً - أن يجعل من القطاع مكاناً غير ملائم للعيش ، لأن صمود شعبنا رغم مرارة التضحيات وقسوتها ، ظل وما يزال متمسكا بإصراره على الثبات فوق ارضه مدركاً أن الآلام العظيمة التي يتعرض لها ستؤدي بالضرورة الى تحقيق الآمال العظيمة في وقف الحرب العدوانية وانهاء الاحتلال واستعادة وحدتنا الوطنية، و إقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس تحت راية ممثلنا الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

وهنا لا بد لي من إعادة توثيق التعريف الموضوعي لنموذج الاستعمار الاستيطاني الذي يستند إلى مصادره الأرض تحت شعار "الأرض أولاً والأرض أخيراً" دون اي تفكير بالمغادرة أو الرحيل، فالمستعمر الصهيوني المستوطن يعلن بوقاحة عنصرية أنه جاء ليبقى، رغم إدراكه أن الصراع بيننا وبينه صراعٌ وجودي .

لكن هذا الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو - بالمعنى الراهن والاستراتيجي - صراع عربي جماهيري ضد التحالف والوجود الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه؛ أنظمة التبعية والتطبيع ، انطلاقاً من أنه صراع عربي صهيوني ، يقف الفلسطيني في طليعته حتى تحقيق اهداف شعبنا في التحرر والحرية والاستقلال والعودة .

تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن، إذ أن الكيان الصهيوني لن يصبح جزءاً من نسيج المنطقة العربية وسيظل كياناً مغتصباً عنصرياً وعدوانياً في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية، ما يعني ضرورة التمسك بهذه الرؤية القومية على الرغم من أحوال الضعف والتشرذم والتفكك والانتهازية التي أصابت أحزاب وفصائل حركة التحرر العربية من جهة، وعلى الرغم من أن "دولة" الكيان الصهيوني بدعم إمبريالي، استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخرت لأغراضها وأطماعها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم.

وفي مثل هذه الأوضاع، اشير بوضوح الى أننا - مناظرين عرباً وفلسطينيين - لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الإمبريالية؛ إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية ديمقراطية وثورية: سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وتكنولوجية وثقافية ، وهي خطوات لن تتحقق الا عبر النضال والكفاح التحرري السياسي والاجتماعي بالمعنى الطبقي التوعوي في اوساط الجماهير الشعبية الفقيرة وتحريضها وتنظيمها؛ تمهيداً لمراكمة عوامل نضوج الثورات الوطنية الهادفة إلى إنهاء التبعية والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة أحزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في بلداننا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي إننا

سننتصر على الوجود الصهيوني الأمريكي بقدر ما يكون نضالنا نضالاً ثورياً تقدمياً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجديد الحضاري التقدمي الديمقراطي ، ذلك إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.

وهنا لا بد لي من الاعتراف بأنه طالما أن عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، وغير مؤهلة -حتى اللحظة- لمجابهة أدوات ومظاهر الاستبداد والتخلف والتبعية، فإننا لن سنظل نعيش في مأزق سياسي مجتمعي سيوفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنيوية الشاملة في بلداننا.

لذلك، فإن رسم أو وضع تصور لمغادرة المأزق وتجاوزه، يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل تجارب ومكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطربي، طوال العقود الخمسة الماضية. كما أن عملية التصدي للوضع المأزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة، خاصة وأننا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية، وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديدها وإعادة بنائها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، دون أي

انفصام عن الهدف الاستراتيجي في تحقيق المشروع النهضوي التوحيدي الديمقراطي العربي .

وعلى هذا الأساس، وعلى طريق النضال من أجل تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي ، فإنني أدعو رفاقي في مغرب ومشرق الوطن العربي إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث بين احزابهم، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف إيجاد آلية حوار فكري من على أرضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القطرية والقومية والإنسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي العربي، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى... الأمر الذي يفرض على قوى حركة التحرر العربية التقدمية أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزمتها، وأثبت وجودها ودورها في أوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً، عبر برامج سياسية ومجتمعية تستجيب لمنطلقات الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بارتباطها المستقبلي الوثيق بالثورة القومية الديمقراطية الوجدوية ضد التحالف الإمبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي، بما يوفر أداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية ، والمشروع النهضوي

## العربي الديمقراطي التقدمي كخطوة لا بد منها على طريق تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد

في ضوء ما تقدم ، أود التأكيد على انني أنطلق - في كل ما تقدم - من رؤانا المعرفية المرتبطة بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي من جهة ، وانطلاقاً أيضاً من ادراكنا أن المعرفة بالنسبة لنا - كقوى تقدمية- لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل علينا أن نحاول دوماً إدراك الأشياء، وكل الموجودات من حولنا، إدراكاً عقلياً يمكننا من فهم الأسباب التي تحول دون تحقيق مهام الثورة التحريرية الوطنية والقومية الديمقراطية في مجتمعاتنا المشرقية والمغربية، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز واقع الهزيمة والتبعية والتخلف والاستبداد، فالعلاقة الجدلية بين المعرفة الحسية والادراك العقلي شرط لوعي نظرية الثورة..

وهنا تتجلى "النظرية الثورية" أو الرؤية الماركسية - المتطورة والمتجددة ابدأ - كمفهوم جراحي تستطيع فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في مغرب ومشرق الوطن العربي أن توفر لأعضائها وكوادرها، ثم لجمهورها من خلالها، وعياً بحقيقة الصراع الوجودي ضد دولة العدو الصهيوني من جهة وبحقيقة الصراع الطبقي (السياسي والاجتماعي والاقتصادي) الداخلي من جهة ثانية، لكي يشتركوا في مباشرته، وبالتالي فإن المعرفة التي أَدْعُو إلى امتلاكها ووعيتها، هي المعرفة المشغولة بالثورة التحريرية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية على الصعيدين الوطني والقومي، والملتزمة - سلوكاً وتطبيقاً - بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والنهوض والارتقاء والتطور، والمتسلحة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف

وقدسية وجمود الأفكار، كمدخل لا بد منه لتحرير الواقع العربي وتخليصه من كل رموز وأنظمة الدكتاتورية ومن كل مظاهر التخلف والتبعية والخضوع والاستبداد وقمع الحريات في بلادنا ، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، مدركين أن اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم، يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم النهضوية الحديثة والمعاصرة التي تقوم على أن للعقل الديمقراطي الثوري الجمعي (الحزب) دوراً أولياً ومركزياً في تحليل وتغيير الواقع والتحكم في صيرورة حركته لحساب مصالح الجماهير الشعبية.

غازي الصوراني

2024/10/17

# أولاً : دراسات ومقالات

في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع  
خلال عام 2023

## مواجهة الوجود الاستعماري الاستيطاني الصهيوني

الحوار المتمدن-العدد: 7484 - 6 / 1 / 2023

في هذا الجانب أشير الى ان العدو الإسرائيلي يشن إلى جانب العدوان العسكري حرباً اقتصادية لا تقل خطراً عن العدوان العسكري، ما يعني ويفرض ضرورة استعادة الفلسطينيين لوحدهم الوطنية التعددية لصياغة الرؤية والبرامج المطلوبة للخروج من المأزق الزاهن، سواء بالنسبة لمجابهة المحتل الصهيوني من جهة، والعمل المشترك لوضع استراتيجية تستهدف إعمار قطاع غزة من جهة ثانية. وهنا لا بد لي من إعادة توثيق التعريف الموضوعي لنموذج الاستعمار الاستيطاني الذي يستند إلى مصادره الأرض تحت شعار "الأرض أولاً والأرض أخيراً" دون اي تفكير بالمغادرة أو الرحيل، فالمستعمر الصهيوني المستوطن يعلن بوقاحة عنصرية أنه جاء ليبقى، رغم إدراكه أن الصراع بيننا وبينه صراعٌ وجودي .

وفي هذا السياق، أشير إلى أننا لا نحتاج إلى كثير من العناء، كي نلاحظ النغمة العنصرية الاستعمارية الكولونيالية التي يتسم بها كثير من كتابات الصهاينة الأوائل، خاصة كتاب هيرتسل "البلاد القديمة الجديدة" المملوء بالتعابير التي تشير إلى "بدائية السكان الأصليين وهمجيتهم في مقابل تفوق الأوروبيين وحضارتهم".

أمّا في " كتابه "دولة لليهود" (1894)، فإنه يتبنّى بوضوح نبرة وخطاب أوروبا القرن التاسع عشر الكولونيالية، والتي تُقسّم العالم إلى أمم متحضرة وإلى أمم بربرية، ويضع هرتسل المشروع الصهيوني بوضوح كجزء من المشروع الأوروبي الحضاري الكولونيالي، ويكتب: "بالنسبة إلى أوروبا، سنمثل جزءاً من السد أمام آسيا، سنخدم في الخط الأمامي لندافع عن الحضارة ضد البربرية، وسنبقى كدولة مستقلة متحالفة مع أوروبا التي ستضمن في المقابل وجودنا".

هنا لا بد من التأكيد على أن تقصي جذور الصهيونية في أوروبا نفسها، تكشف لنا بوضوح، وجود صهيونية غير يهودية متأصلة في التراث الأوروبي الرأسمالي، وهي

سابقة للصهيونية اليهودية من ناحية نشوئها، حيث نلاحظ أن ثمة صهيونية أوروبية أخذت معالمها تتضح بعد نشوء المسألة الشرقية وصعود نجم حاكم مصر محمد علي واحتلال جيشه بقيادة ابنه ابراهيم لسوريا 1820 - 1840، الأمر الذي شكل تهديداً لقدرة أوروبا الاستعمارية على التوغل في الإمبراطورية العثمانية.

لذا نشأت الحاجة لدى الدول الاستعمارية الأوروبية، وخصوصاً فرنسا وبريطانيا، إلى إيجاد موطئ قدم ثابت في فلسطين باعتبارها رأس حربة في المنطقة، والتقت هذه الحاجة الاستعمارية مع إمكان توظيف أسطورة إحياء دولة يهودية في فلسطين، عبر نابليون أولاً بداية القرن التاسع عشر وبلفور ثانياً.

وبهذا المعنى يمكن القول أن "الكولونيالية الاستعمارية البريطانية والفرنسية، كانت صهيونية قبل نشوء الحركة الصهيونية". وهناك كثير من الأدبيات التي تقرأ نشوء الحركة الصهيونية في الأساس كاستمرار للمشروع الاستعماري من وجهة نظر المصالح الاقتصادية التي يخدمها المشروع، وتظهر فيه الصهيونية أيضاً أداة في أيدي القوى الاستعمارية الكبرى".

وبالتالي، فإن هذا الاستعمار الاستيطاني لا ينتهي في الزمان أو المكان، فهو استعمار لا رجعة عنه، لا يمكنه ولا يريد التراجع ولا تغيير طبيعته التوسعية، ويحرص بقوة الاستبداد والإرهاب والقوانين العنصرية على عدم استخدام أهل البلاد الأصليين لهويتهم في معاملاتهم الرسمية، كما هو الحال مع أبناء شعبنا في الأرض المحتلة 1948 واستخدام صفة "العرب" بدلاً من الفلسطينيين، وتقكيك هويتهم إلى هويات درزية وبدوية ووطنية، في محاولة يائسة لا مستقبل لها، تسعى إلى "تثبيت" ما يسمى بهوية "الشعب اليهودي"، التي تقتصر بصورة مطلقة لكافة العوامل أو العناصر التاريخية والمجتمعية المكونة لأي أمة من الأمم أو لأي شعب من الشعوب، حيث أننا -في الجبهة الشعبية- على قناعة تامة بأن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا

بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية والعربية الرجعية، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية، وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة لاستحالة الحديث عن "أمة إسلامية أو أمة مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمعاً عسكرياً استعمارياً اغتصابياً استيطانياً، يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة توراتية تحت عنوان "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزمتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم، إذ أنه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وعملاؤها في الأنظمة العربية منذ ما قبل نكبة 1948 إلى يومنا هذا.

هنا بالضبط، وأكد بكل ثقة، على أن نجاح الاستعمار الاستيطاني في أمريكا وأستراليا في إبادة أهل البلاد الأصليين، يستحيل تكراره في فلسطين، مهما تبدى من استفحال ضخامة قوة العدو الصهيوني بكل أبعادها (العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية)، ذلك إن شعبنا الفلسطيني امتلك هويته الوطنية ووجوده القومي المتميز في إطاره العربي السوري آنذاك، إلى جانب أن فلسطين ليست معزولة عن محيطها العربي القومي - مهما تبدى من مظاهر الهزيمة والتطبيع والانحطاط الرسمي الراهن -، في مقابل أن دولة الكيان الصهيوني معزولة موضوعياً عن محيطها، إلى جانب كونها قاعدة استعمارية/إمبريالية في بلادنا لا مستقبل لها إلا ضمن استمرار حالة الانحطاط العربي الرسمي والانقسام الفلسطيني الراهنة.

وفي كل الأحوال، فإن الصراع مع العدو الصهيوني الإمبريالي، صراع مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، تتجسد رهنًا في خضوع واستسلام أنظمة الكمبرادور العربية للإمبريالية الأمريكية وحليفها الصهيوني من ناحية، إلى جانب أوضاع الضعف والتفكك التي سادت على الصعيد الفلسطيني، سواء على صعيد ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف، أو استمرار الانقسام الكارثي الذي أدى إلى تفكيك الهوية وتفكيك المجتمع وتفكيك الوطنية الفلسطينية وتفكيك النظام السياسي، وكل هذه المظاهر أدت إلى ذلك التراجع الفلسطيني من خلال تراجع القوى الوطنية الفلسطينية بمختلف رؤاها وبرامجها، الأمر الذي يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية التقدمية وخروجها من أزمتها، شرط رئيسي صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي، من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين، ومن أجل مواصلة النضال ضد أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري - البيروقراطي، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية، القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة الكيان الصهيوني وإزالته من بلادنا.

وهذا يعني بوضوح، أن المهمة العاجلة أمام الحركات الوطنية عموماً وحركات اليسار الماركسي خصوصاً، في فلسطين وكافة بلدان الوطن العربي، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجديد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف بنفس الدرجة - ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعبه، وبالتالي فإن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الرأهن كهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية

وتواصله ضد الوجود الأمريكي، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

## رسالة دافئة الى رفاقي في الوطن العربي .... عن الأزمة الفكرية في بنية أحزاب وفصائل اليسار في الوطن العربي وأهمية إعادة الاعتبار للنظرية الثورية

الحوار المتمدن-العدد: 7484 - 6 / 1 / 2023

رسالة دافئة الى رفاقي في الوطن العربي .... عن الأزمة الفكرية في بنية أحزاب  
وفصائل اليسار في الوطن العربي وأهمية إعادة الاعتبار للنظرية الثورية  
لقد بات عالم اليوم محكوماً بعلاقات دولية امبريالية معولمة في مركزها الولايات  
المتحدة، حيث تتحول العديد من أقاليم ومجتمعات هذا العالم لمناطق سيطرة سياسية  
واقصادية وأمنية مباشرة وغير مباشرة لهذا المركز الامبريالي، ولمواقع تغلغل ثقافي -  
قيمي له، عبر أوسع الأبواب، من خلال أشكال السيطرة السياسية والاقتصادية  
والعسكرية، المستندة إلى شبكة تكنولوجية جبارة لوسائل الإعلام والاتصال، حولت هذا  
الكون المترامي الأطراف لقرية كونية حقا تتلقى ضحا كثيفا لشتى نظريات ومؤثرات  
نظام العولمة الامبريالي، بما يطرح واقعا مهام واستحقاقات نوعية جديدة على كافة  
القوى الماركسية العربية والعالمية، خصوصا على جبهة الأيديولوجيا دفاعا عن ثقافة  
ديمقراطية ثورية، وصراعا مع ثقافة تسعى إلى تكريس مظاهر التبعية والتخلف  
والاستبداد، وتشجع أوضاع الظلم الاجتماعي الطبقي على المستوى المحلي الوطني  
والمستويين القومي والأممي.

في ضوء هذا الواقع، فان الفصائل والأحزاب اليسارية العربية والعالمية، تواجه عموما  
مهمة إعادة الاعتبار للأيديولوجيا الثورية (الماركسية تحديداً) كحلقة مركزية، استنادا  
لجدل العلاقة بين الثقافة والتنظيم، حيث ترنقي العملية التنظيمية وتمتلك عناصر  
الانضباط والأخلاق الثورية والقوة، مع المرونة والتجديد والإبداع، بقدر ارتكازها لمضامين  
الماركسية ومنهجها، ارتباطاً بوعي القيادة والكارر والأعضاء للواقع السياسي

والاجتماعي والاقتصادي، باعتباره المحدد الرئيسي للأهداف الوطنية الثورية ولمعاني المشروع الوطني التحرري الديمقراطي ببعديه القومي والإنساني التقدمي الذي يمثله.

وبمقدار الأسف الذي تثيره الصورة العامة للحالة الفكرية والفعالية الثقافية، في إطار الحياة الحزبية الراهنة لاحزاب وفصائل اليسار في الوطن العربي، بما تعكسه من انحسار لدائرة الاهتمام الفكري في معظم هيئاتها ومراتبها، ومن ضعف نظري كادري وتنظيمي عام، فإنها تثير لدينا قلقاً جدياً متعلق خصوصاً بالعناصر الشابة الناشئة، والعضوية الجديدة التي لم تتدرج خلال مسيرتها الحزبية القصيرة في أي عملية بناء فكري ثقافي ممنهج مثلما لم تلتزم الهيئات الحزبية القيادية بأن تقدم لها بصورة دورية ومنظمة البرامج التعبوية المنهجية التي تؤسس لوعيها النظري وترتقي بإمكاناتها الفكرية، رغم توفر المواد الفكرية لهذه البرامج، بل اختزلت علاقتها بالحزب بحدود المهام الوطنية العامة، الأمر الذي أنتج حالة من الانفصال ما بين السياسة والفكر، واقترب بالعمل السياسي من مستوى العفوية والارتجال والموسمية، وقطع السياق على عملية بناء دعاة ومنتجين للفكر في إطار الحزب، الأمر الذي أودى بمعظم الأحزاب اليسارية الماركسية في بلداننا إلى النتيجة المحزنة التي نعيشها اليوم، والتي تتجسد في تراجع الهوية الفكرية وتفككها، وانحسار وتراجع دور احزابنا وتأثيرها في العمل السياسي العام أو في قضايا الصراع الطبقي المجتمعية أوساط الجماهير، والسبب في ذلك يعود إلى أن عملية البناء الفكري في هذه الاحزاب، ظلت بوجه عام غير مأسسة تنظيمياً، ومتناثرة ومحصورة أو هامشية مهمة بهذه الدرجة أو تلك، ولم ترتق بأفضل أحوالها لتشكل منهجاً رئيسياً ناظماً للحياة التنظيمية أو حالة فكرية جماعية أو قاعدة واسعة لوعي نظري منظم في بلدانها ومجتمعاتها، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في كل التجربة السابقة ونقدها بقسوة معرفية وتنظيمية بروح رفاقية موضوعية خالصة تستهدف الارتقاء بالحزب صوب النهوض والتقدم، لكي نبدأ جدياً بتفعيل البعد الفكري (الأيدلوجي) باعتباره أحد أهم المرتكزات الحزبية وصيرورته الراهنة والمستقبلية، عبر الالتزام بمأسسة النشاط الفكري بما يضمن إحياء وتجدد إطار التفاعل الجاري بشأن إعادة الاعتبار للنشاط التنقيفي

للمنظمات القيادية والأكاديمية والقاعدية في جميع أحزاب وفصائل اليسار عبر الالتحام العضوي الفعال بالعملية التنظيمية.

أيها الرفاق .... الآن وإزاء هذه الحالة السلبية التي كانت - وما زالت - حصيلة غياب التثقيف المركزي والذاتي بالماركسية وبقضايا مجتمعاتنا من منظور طبقي، يفرض على الجميع البدء الفوري بتطبيق خطة ومهام التثقيف الحزبي الداخلي، كضرورة عاجلة، بما يساهم بإعادة الاعتبار للفكر كمكانة واهتمام على طريق مراكمة الوعي بالنظرية وبالواقع وبالتاريخ الوطني والقومي عبر اجتماعات تنظيمية ثقافية دؤوبة ضمن إطار التفاعل الديمقراطي الواسع، وبما يتلائم مع مستجدات الحياة ومعطيات الواقع الراهنة، بما يضمن - بصورة منهجية جماعية، مأسسة وبلورة وتطبيق الرؤى السياسية والفكرية، وإعادة الاعتبار للتثقيف الفكري داخل المنظمات الحزبية عبر إقرار برنامج فكري لصوغ علاقة حية بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي، تعبيراً عن اتجاه اجتهادي ينطلق من خصوصيات الواقع وظروفه في كل بلد من بلداننا، وهو برنامج يرى بهذا الفكر أداة تحليل لظواهر الحياة المختلفة بعيداً عن النصوصية والجمود العقائدي، مع الاهتمام بضرورة المراجعة النقدية والتفاعل الحي مع دروس التجربة الواقعية ورؤيتها للمضمون الإرشادي النظري التجديدي للماركسية ولحيوية وعلمية منهجها الجدلي معتبرة الممارسة الحية المعيار والاختبار لمدى استيعاب وتمثل هذه الرؤية.

انطلاقاً من هذه الرؤى والسياسات، وبهدف الخروج من هذا الواقع المتناقض مع أهداف احزابنا اليسارية الماركسية وأفكارها ومبرر وجودها ودورها الراهن والمستقبلي في مغرب ومشرق الوطن العربي، أقدم فيما يلي المحددات الرئيسية لخطة التثقيف المركزي التي تستند إلى الاتجاهات الأساسية التالية:

1- محورية المنهج المادي الجدلي في العملية البنائية - الثقافية العامة للحزب، باعتبار هذا المنهج أداة التحليل لمختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، استناداً لقوانين هذا المنهج ومقولاته الجدلية، وهذا يعني التثقيف بقوانين المادية الديالكتيكية العامة الثلاثة وبمقولاتها الجدلية، كما يعني إعادة قراءة أو الاطلاع

على بعض مكونات التراث الماركسي بروحية نقدية جديدة تتناول الاتجاهات والمدارس المختلفة بهذا التراث كالتروتسكية والماوية والشيوعية الأوروبية إلى جانب الإسهامات الفكرية العربية في هذا الجانب (سمير أمين ومهدي عامل وإلياس مرقص).

2- الاهتمام بقراءة جوانب التاريخ الوطني والواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي والثقافي حسب خصوصية كل بلد من بلداننا عبر الكتب والدراسات المتعلقة بهذا العنوان.

3- تناول التجربة العامة للياسر العربي باتجاهاتها المختلفة وبما يشملها هذا من نتاجات الفكر الاشتراكي في مصر وسوريا ولبنان والسودان وبلدان المغرب العربي من خلال إسهامات سمير أمين ومهدي عامل، محمود أمين العالم وفؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبدالله وأحمد صادق سعد وصادق جلال العظم وحسين مروة وإلياس مرقص وهادي العلوي وهشام جعيط وعبدالله العروي ومحمد إبراهيم نقد وماهر الشريف وسلامة كيلا وهشام غصيب ومحمد عابد الجابري ورمزي زكي وفيصل دراج وغيرهم.

4- الاسترشاد بكل ما هو تقدمي وديمقراطي بالتراث القومي العربي والامازيغي والكردي والتراث الإسلامي من خلال دراسة أهم النتاجات التقدمية التي تناولت هذا التراث كنتاجات حسين مروة، الطيب تيزيني، هادي العلوي، هشام جعيط، محمد أركون، نصر حامد أبو زيد، وماهر الشريف، عبدالله خليفة، ودراسة نضالات ونتائج رموز الحركة الإصلاحية الدينية الاجتماعية في العالم العربي والتي مثلها كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وعلي عبد الرازق وقاسم أمين وسلامة موسى وشبلي شميل وفرح أنطون، وطه حسين وأحمد أمين وجورجي زيدان، إضافة لإسهامات قوى الحركة القومية التقدمية، وأهم نتاجات رموز الفكر القومي ساطع الحصري وزكي الأرسوزي وقسطنطين زريق ونديم البيطار وياسين الحافظ .

5- الاسترشاد بكل ما هو ديمقراطي بالتراث الإنساني والعالمي بالاطلاع على تجارب الحركات الثورية في فيتنام والهند والصين وجنوب أفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية وحركات مناهضة العولمة وصولاً للوضع العالمي الراهن من ناحية القوى والتكتلات المختلفة المؤثرة بسياسات نظام العولمة الامبريالي وما تمثله هذه السياسات من مصالح وأفكار.

6- الاهتمام النظري بقضايا التحرر الوطني وحق تقرير المصير، ووحدتها الجدلية بعملية الصراع الطبقي، وبالديمقراطية والعلمانية والمواطنة كأنظمة ومفاهيم وممارسات - والاطلاع على التجارب الديمقراطية الحية وأنظمتها المختلفة، وهموم وفعاليات التجربة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمع العربي، وفي هذا السياق نشير إلى أهمية إعادة دراسة تجربة حركة النهضة العربية ورموزها الثقافية وعلاقتها بالآخر (الغرب) ودورها في تحدي التيارات الأصولية والإسلام السياسي.

7- الاهتمام بقراءة الإنتاج الأدبي والإبداعي العربي والإنساني من الروايات والقصص والموضوعات الثقافية الإبداعية العامة.

يبقى أن أشير إلى أن طموحاتنا كاحزاب وفصائل ماركسية في الوطن العربي، بالمعنى الثقافي أو السياسي، ستنتهي إلى سراب، ما لم نتعامل وفق برنامج سياسي فكري نقیض، لكل التيارات والحركات اليمينية الليبراليو والعلمانية والرجعية، وبما يمكننا من استعادة دورنا في أوساط جماهيرنا الشعبية عبر الاندماج في مساهماتها والاستناد إليها لمواجهة كافة المخاطر التي تتعرض لها احزابنا وفصائلنا.

وفي هذا الإطار فإن من واجبنا، انطلاقاً من قناعاتنا القومية والأممية أن نتعامل وفق برنامج سياسي فكري استراتيجي نقیض مع الحقبة المعولمة الامبريالية الراهنة، وما تمثله هذه الحقبة الجديدة من قفزات هائلة للبشرية، و من فوران اجتماعي وانقسام طبقي عالمي بشع بفعل آليات العولمة الرأسمالية وأدواتها التي يسعى القائمون على إدارتها إلى أن تصبح الرأسمالية المتوحشة "روح هذا الزمن"، فهل ستفرض علينا هذه العولمة - وركيزتها دولة العدو الإسرائيلي - بعداً ثقافياً نتعاوى معه بالإكراه أو بالقدر الذي

يحدده لنا أصحابها ؟ أم نبداً في شق مجرى المعرفة و التفكير في هذا البعد الثقافي الجديد، وفق رؤية ثورية، ماركسية وطنية وقومية وإنسانية تسعى للخروج من المأزق الحالي ؟ هذا هو المخرج، الذي يتطلب تحقيقه توحيد الجهود الثقافية والعلمية في احزابنا، في إطار رؤية سياسية يساريه موحدة، تستجيب لمعطيات العصر، و تشكل أرضية ننطلق منها على طريق النهوض والتقدم، مشاركين في الاستفادة من معطيات العولمة، التكنولوجية والعلمية والإدارية، لنسهم في مناهضتها ومقاومة وإزاحة أنظمتها الرأسمالية التابعة في بلادنا، لا أن نصبح عبيداً لأدواتها.

أيها الرفاق ... إن توصيفنا لهذه المرحلة يقوم على أنها من اشد المراحل خطورة في تاريخنا الوطني الحديث والمعاصر كله، مما يفرض علينا مسؤولية كبرى في مواجهة سياسات وبرامج قطبيها اليمين السياسي العلماني واليمين الرجعي وهي مسؤولية تتحدد في تفعيل دورنا على الصعيد الجماهيري في كل الظروف بما يمهد لشق مجرى الطريق نحو المستقبل، فعلى هذا الطريق الشاق الطويل، المغطى بأشواك الهزيمة و الإحباط، والقلق السائدة في أوساط شعبنا في هذه المرحلة تأتي أهمية امتلاكنا للنظرية الماركسية ومنهجها وأدبياتها الحديثة والمعاصرة، جنباً إلى جنب مع قراءة واقعا الفلسطيني والعربي بكل أبعاده السياسية و الاجتماعية، وكذلك ضرورة متابعة ووعي العديد من مقومات التكنولوجيا الحديثة كأساس -راهن ومستقبلي- لا بد من الاستناد إليه من اجل ترسيخ وعينا الوطني والقومي وفق محددات الصراع الطبقي، و قناعتنا بالمفاهيم و المنطلقات الفكرية الماركسية ومنهجها، والاسترشاد بها في مسيرتنا النضالية ببعديها التحرري الوطني و الاجتماعي المطليبي في آن واحد، مدركين أنها مجرد أفكار و مقولات نظرية لا يمكن تفعيلها بدون استيعاب تاريخنا الوطني والقومي في إطار عملية الصراع الطبقي والحراك الاجتماعي كشرط أول و مدخل أساسي لهذا التفاعل، إذ أن من الصعوبة بمكان أن يكون المناضل منا تقدماً جيداً دون أن يكون وطنياً و قومياً جيداً في آن واحد معاً، آخذين بعين الاعتبار التعقيدات الهائلة التي نعيشها في هذه المرحلة، وما تحمله من معوقات على الصعيد الوطني العام، و الذاتي الداخلي بكل جوانبه، وعلى

صعيد المعرفة والأفكار التقدمية التي نسترشد بها ،التي باتت موضع نقد و هجوم ليس فقط من أعدائها الطفيليين و الكومبرادور والبيروقراطية المتنفذة والقوى والتيارات السلفية الرجعية والأصولية، وغيرهم، و إنما من أفراد كان لهم تجربتهم الحزبية والنضالية السابقة، في العديد من الاحزاب، تزعزت قناعاتهم بدواعي الهزيمة أو الردة الفكرية والمصالح الخاصة من جهة أو بدواعي الرخاوة التنظيمية والأزمة الداخلية والتخلف الثقافي والأيدلوجي وغياب عنصر الوعي من جهة ثانية.

لكننا نؤمن بان "الحقيقة يجب أن تقال وتصل للجميع" و ما أحوج قواعد احزابنا وكوادرها المناضلة لهذه الحقيقة في مثل هذا الظرف، الذي باتت فيه جماهيرنا الفقيرة أحوج ما تكون للتسلح بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي كحقيقة معرفية واضحة ومباشرة من ناحية، وكضرورة حتمية من ضرورات النهوض الوطني والقومي على طريق تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

وفي هذا الإطار فإن من واجبنا فيكل أحزاب اليسار في الوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا القومية والأممية أن نتعامل وفق برنامج سياسي فكري استراتيجي نقيض مع الحقبة الراهنة، وما تمثله هذه الحقبة الجديدة من قفزات هائلة للبشرية، و من فوران اجتماعي وانقسام طبقي عالمي بشع بفعل آليات العولمة الرأسمالية وأدواتها التي يسعى القائمون على إدارتها إلى أن تصبح الرأسمالية المتوحشة "روح هذا الزمن"، فهل ستقرض علينا هذه العولمة - وركيزتها دولة العدو الإسرائيلي - بعداً ثقافياً نتعاطى معه بالإكراه أو بالقدر الذي يحدده لنا أصحابها ؟ أم نبدأ في شق مجرى المعرفة و التفكير في هذا البعد الثقافي الجديد، وفق رؤية ثورية، ماركسية وطنية وقومية وإنسانية تسعى للخروج من المأزق الحالي ؟ هذا هو المخرج، الذي يتطلب تحقيقه توحيد الجهود الثقافية والعلمية في أوساط احزابنا في ارجاء الوطن ضمن إطار رؤية سياسية يسارية موحدة، تستجيب لمعطيات العصر، و تشكل أرضية ننطلق منها على طريق النهوض والتقدم، مشاركين في الاستفادة من معطيات العولمة، التكنولوجية والعلمية والإدارية، لنسهم في مناهضتها ومقاومة وإزاحة أنظمتها الرأسمالية التابعة في بلادنا، لا أن نصبح عبيداً لأدواتها.

أيها الرفاق ... علينا جميعا وجوب الإدراك والالتزام -بقناعة كاملة وبروح تغمرها العزيمة والتفائل- بأن احزابنا هي احزاب المستقبل لشعوب وجماهير بلداننا، عبر دورها الطبيعي في تغيير هذا الواقع العربي المرير بالتلاحم الوثيق فيما بينها، كما على الصعيد الأممي، لذلك فإننا معنيون في هذه المرحلة بالعمل الجاد نحو تحقيق القطيعة المعرفية -بصورة ديمقراطية- مع اتجاهات الفكر الأخرى بكل أشكالها وعناوينها الليبرالية الجديدة والرجعية المتخلفة، بما يضمن تحقيق أمانى وتطلعات جماهيرنا الشعبية الفقيرة في الخلاص من المعاناة والقهر السياسي والطبقي بكل مظاهره وأشكاله، منطلقين في ذلك من أن توجهاتنا الوطنية وممارساتنا النضالية تسترشد بعمق، بالمقومات الفكرية والمنهجية للماركسية والأفكار الاشتراكية وما تمثله من منطلق قومي وموقف أممي في جوهره، ولن يكون قادرا على تحقيق هذه المهام إلا حزب طبيعي مناضل يسترشد بنظرية الطليعة، وكما يقول لينين "نحن نسير جماعة متراسة في طريق وعر وصعب، متكاتفين بقوة، يطوقنا الأعداء من جميع الجهات وينبغي لنا أن نسير على الدوام تقريبا ونحن عرضة لنيرانهم، لقد اتحدنا بملئ إرادتنا، اتحدنا بغية مقارعة الأعداء بالذات، لا للوقوع في المستنقع، أحرار في النضال لا ضد المستنقع وحسب بل أيضا ضد الذين يعرجون عليه".

أيها الرفاق ... إن مسيرتنا سوف تمضي في طريقها رغم كل ما هو كائن، ومن أجل ما سيكون... قد يهتز من مصاعب الطريق من يهتز... قد يحبط من حجم الإخفاقات من يحبط... قد يسقط في خندق الأعداء بفعل الإغراءات من يسقط.

ومع ذلك فإن قافلة الماركسية في بلدان العالم الفقيرة والمهمشه، في كل بلدان وطننا العربي، سوف تواصل مسيرتها، حتى تبلغ غايتها في التحرر والعدالة الاجتماعية على طريق تحقيق اشتراكية عصرية متجددة ذات وجه أنساني، وذات محتوى ديمقراطي .

## بوضوح معرفي... عن تخلف السوق القومية العربية وتخلف القضية القومية العربية

الحوار المتمدن-العدد: 7527 - 19 / 2 / 2023

لقد كان الوطن العربي حتى سنوات قليلة\_ كما يقول المفكر الماركسي الراحل فؤاد مرسي\_ "مجتمعاً قليلاً أو شبه قبلي، لم تتحول قبائله بعد إلى شعوب تنتمي إلى أوطان قطرية أي لم تتجح بعد في الارتفاع إلى مستوى التوحيد القطري." كما هو حال دويلات الخليج والسعودية واليمن وليبيا وموريتانيا. كذلك فإن معظم الدول العربية\_ حتى اللحظة الراهنة ونحن في عام 2023\_ لم تتخلص من مرجعياتها الطائفية والمذهبية والتراثية الرجعية والخرافية؛ كما أن معظم بلدان الوطن العربي ما زالت تعيش حالة غير مسبوقة من التبعية والخضوع للامبريالية إلى جانب اعترافها بدولة العدو الإسرائيلي مما أدى إلى تكريس حالة شديدة الخطورة من تعميق التخلف الحداثي بسبب عجزها عن تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمواطنة؛ وعجزها في المعرفة العلمية؛ وعجزها في التقدم الصناعي وعجزها عن تحرير المرأة وتمكينها.

وإذا كانت الأقطار العربية الآن قد طورت اقتصادها على أسس رأسمالية إلا أنها ضمن علاقات رأسمالية تابعة ومختلطة مع بقايا الإقطاع والقبائل والعشائر والطوائف، وبالتالي فإنها مازالت مجتمعات رأسمالية مشوهة. بل إن تطورها الرأسمالي لم يصب في مجرى تطوير أسواقها الداخلية المفتتة بقدر ما ربطها أكثر من ذي قبل بالسوق الرأسمالية العالمية. ولذلك \_ كما يؤكد د.فؤاد مرسي\_ تخلفت عملية تكوين السوق القومية العربية حتى الآن، وتخلفت القضية القومية العربية بأسرها. ولم تعد قضية الهوية العربية مطروحة فقط من منطلق القومية بل أصبحت مطروحة أيضاً من منطلق الدين. أخيراً لا بد من التأكيد بوضوح شديد: إذا كانت المرحلة الرأسمالية قد فشلت في قيام الأمة العربية الواحدة ؛ فإن هذا الهدف التاريخي لن يتحقق إلا في ظل الاشتراكية. وإن جدلية التطور\_بتعبير د. فؤاد مرسي\_ سوف تلقي على عاتق الاشتراكية مهمة استكمال

بناء الأمة العربية. فهذه المهمة مثلها مثل بقية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية العربية قد عجزت الرأسمالية عن إنجازها.

## لمزيد من التوضيح والفائدة... حديث مختصر عن تخلف تكوين الأمة العربية

الحوار المتمدن-العدد: 7529 - 21 / 2 / 2023

الأمة هي تطور تاريخي للجماعات القومية. ولقد تحددت ملامح كل أمة من خلال التطور الرأسمالي وما حمله معه من اقتصاد وسياسة وفكر، ولأن التطور الرأسمالي قد تأخر في المجتمعات العربية فقد تخلف تكوين الأمة العربية.

وإذا كانت العملية القومية أي عملية تشكيل الأمة العربية، تشق طريقها بصعوبة بالغة حتى الآن، إذ أن الشعوب العربية في أقطارها المختلفة مازالت تناضل ضد بقايا القهر الاستعماري، فإن الاتجاه لتكوين الدولة القومية فد بدأ في أوروبا مثلاً في القرن السادس عشر، ثم سادت الظاهرة القومية فيها ابتداء من القرن التاسع عشر.

وفي العالم كله كان انتصار الرأسمالية الحاسم على الإقطاع مقترنا بانتصار الحركات القومية أيضاً. وأساس هذه الحركات موجود من الناحية الاقتصادية في الإنتاج لا في التبادل. فعندما يتفوق الإنتاج السلعي، أي الإنتاج من أجل السوق، على غيره من أشكال الإنتاج، وعندما تصبح له الغلبة عليها، فإنه يتطلب قيام الطبقة أو الفئات الرأسمالية الصاعدة بالاستيلاء أو بالسيطرة على السوق الداخلية التي تتداول السلع المنتجة، كما يتطلب في الوقت نفسه توحيد الأراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة وإزالة كل حاجز من شأنه أن يحد من تطور تلك اللغة ورسوخها في الأدب والثقافة.

فلماذا إذن لم تتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية في القرون القليلة الماضية إلى نظام رأسمالي على الرغم مما عرفته تلك الأوضاع من تبادل سلعي عريق في التاريخ؟ إن السبب الواضح لنا هو عدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته. كان هناك اقتصاد سلعي، بعض المنتجات السلعية، وتجارة داخلية وخارجية واسعة النطاق. لكن الإنتاج السلعي، الإنتاج من أجل السوق لم يتفوق على غيره من أشكال الإنتاج

الطبيعي، أي الإنتاج من أجل الاستهلاك. كما أنه لم يستطع أن يقوم بتصفية الأسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق داخلية موحدة تكون هي بدورها أساساً لتطوير أكبر لفنون الإنتاج وتنظيماته. فإنه بتكوين هذه السوق الداخلية الموحدة الواسعة تنهياً الظروف لقيام السوق القومية، فالسوق هي المدرسة الأولى التي تتعلم فيها الرأسمالية الناشئة دروس الوطنية والقومية.

والسؤال الثاني: لماذا لم يتفوق الإنتاج السلعي حتى الآن في العالم العربي؟ الواقع أن الوطن العربي قد سقط في غيبوبة حضارية في ظل المماليك (منذ القرن الثالث عشر الميلادي وبالتحديد من 1250 إلى 1517)، وفي ظل الحكم العثماني (1517-1918) ثم الاستعمار وصولاً إلى الامبريالية الأمريكية الذين أحكموا قبضتهم وسيطرتهم على مجتمعاتنا العربية، وعلى الرغم من استقلال معظم الدول العربية - عدا فلسطين - إلا أن هذه الدول سرعان ما غرقت في أوضاع التبعية والتخلف من جديد خاصة بعد رحيل القائد الوطني والقومي التقدمي جمال عبد الناصر وبداية عصر الانفتاح وعقد اتفاق كامب ديفيد ومن ثم بداية الهبوط العربي مجدداً إلى جانب إعادة إنتاج وتجديد التخلف وتفاقم التبعية للتحالف الامبريالي الصهيوني .

تخلف التطور الرأسمالي العربي:

يتهم الكتاب الغربيون على العرب بأنهم قبائل تحت أعلام وطنية، يقولون إن المنطق كان يقضي بأن يكون العرب في حقبة النفط أقوى مما كانوا قبلها، لكن الواقع يؤكد أنهم أصبحوا في غاية الضعف، فبقايا القبائل لم يصبحوا بعد أمة واحدة، فقد تزايدت درجات التخلف وتفاقت التبعية والخضوع للنظام الرأسمالي الامبريالي العالمي، وأعيد إنتاج التخلف من جديد حيث بات النفط واصحابه من مشايخ الخليج والسعودية لعنة على شعوبنا ومجتمعاتنا عززت التخلف واعاققت تطور مجتمعاتنا العربية وذلك بتحالفها المشين مع الصهاينة والامريكان.

على أي حال، في هذا الجانب يقول المفكر الراحل د.فؤاد مرسى: صحيح أن العرب لم يشكلوا بعد أمة واحدة لكن إرادة التوحيد القومي والنزعة القومية عند الشعوب المقهورة

ظاهرة إيجابية وتقدمية، إذ تتطوي على عنصر النضال ضد الإمبريالية من أجل التحرر الوطني، هذا النضال الذي يوقظ الوعي القومي لدى الشعوب ويساعد على قيام الأمم الحرة. ومعنى ذلك أن النزعة القومية العربية صارت تعني عملية توحيد الأمة العربية من خلال الصراع ضد الإمبريالية والتبعية الخارجية.

إن استيقاظ الحركات القومية، أعني انطلاق الحركات القومية ذات الطبيعة الرأسمالية والاتجاه لإنشاء دول مستقلة من الناحية القومية - كما يضيف المفكر الماركسي الراحل فؤاد مرسي - هي ظاهرة حديثة. وهي حديثة تماماً في العالم العربي. فالأمة مقولة تاريخية تنتمي إلى عصر محدد هو عصر الرأسمالية الصاعدة، كما أن عملية اقتلاع الإقطاع ونمو الرأسمالية هي في الوقت نفسه عملية تشكيل الجماعات القومية في صورة أمم.

لقد كان الوطن العربي حتى سنوات قليلة "مجتمعاً قبلياً أو شبه قبلي، لم تتحول قبائله بعد إلى شعوب تنتمي إلى أوطان قطرية أي لم تنجح بعد في الارتفاع إلى مستوى التوحيد القطري". كما هو حال دويلات الخليج والسعودية واليمن وليبيا وموريتانيا. كذلك فإن معظم الدول العربية - حتى اللحظة الراهنة ونحن في عام 2023 - لم تتخلص من مرجعياتها الطائفية والمذهبية والتراثية الرجعية والخرافية؛ كما أن معظم بلدان الوطن العربي ما زالت تعيش حالة غير مسبوقة من التبعية والخضوع للإمبريالية إلى جانب اعترافها بدولة العدو الإسرائيلي مما أدى إلى تكريس حالة شديدة الخطورة من تعميق التخلف الحداثي بسبب عجزها عن تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمواطنة؛ وعجزها في المعرفة العلمية؛ وعجزها في التقدم الصناعي وعجزها عن تحرير المرأة وتمكينها.

وإذا كانت الأقطار العربية الآن قد طورت اقتصادها على أسس رأسمالية إلا أنها ضمن علاقات رأسمالية تابعة ومختلطة مع بقايا الإقطاع والقبائل والعشائر والطوائف، وبالتالي فإنها مازالت مجتمعات رأسمالية مشوهة. بل إن تطورها الرأسمالي لم يصب في مجرى تطوير أسواقها الداخلية المفتتة بقدر ما ربطها أكثر من ذي قبل بالسوق

الرأسمالية العالمية. ولذلك \_ كما يؤكد د.فؤاد مرسي\_ تخلفت عملية تكوين السوق القومية العربية حتى الآن، وتخلفت القضية القومية العربية بأسرها. ولم تعد قضية الهوية العربية مطروحة فقط من منطلق القومية بل أصبحت مطروحة أيضاً من منطلق الدين. أخيراً لا بد من التأكيد بوضوح شديد: إذا كانت المرحلة الرأسمالية قد فشلت في قيام الأمة العربية الواحدة ؛ فإن هذا الهدف التاريخي لن يتحقق إلا في ظل الاشتراكية. وإن جدلية التطور \_بتعبير د. فؤاد مرسي\_ سوف تلقي على عاتق الاشتراكية مهمة استكمال بناء الأمة العربية. فهذه المهمة مثلها مثل بقية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية العربية قد عجزت الرأسمالية عن إنجازها.

## بمناسبة مرور 175 عاماً على البيان الشيوعي دروس وعبر البيان لدى حركات اليسار الماركسي في الوطن العربي

الحوار المتمدن-العدد: 7533 - 2 / 2 / 2023

البيان الشيوعي الذي نحن بصددده اليوم، هو بيان الثورة الاشتراكية، فهذا الكتيب الصغير يساوي مجلدات حسب تعبير الرفيق الخالد لينين، وهو أول وثيقة للبروليتاريا العالمية وأحزابها وفصائلها الماركسية الثورية في كوكبنا.

يبدأ ماركس وانجلز البيان الشيوعي الصادر في شهر فبراير عام 1848 بتوضيح الآتي: هناك شبح يجول في أوروبا هو شبح الشيوعية، وقد اتحدت كل قوى أوروبا العجوز في حلف مقدس لملاحقته والتضييق عليه، بحيث أصبحت أي معارضة يتهمها خصومها القابضون على زمام السلطة بالشيوعية، ومن كل ذلك استخلص ماركس وانجلز مايلي[1]:

- 1- أن الشيوعية أصبحت قوة معترفاً بها من جميع الدول الاوربية.
  - 2- أن الشيوعيين قد آن لهم أن يعرضوا أمام العالم بأسره مفهوماتهم واهدافهم وميولهم، ويدحضوا شبح الشيوعية ببيان من الحزب، ولهذه الغاية اجتمع في لندن شيوعيون من مختلف القوميات ووضعوا "البيان الشيوعي".
- يبدأ ماركس وانجلز البيان بتحليل اسلوب الانتاج الرأسمالي الذي يختلف عن اساليب الانتاج الاستغلالية السابقة (العبودي والاقطاعي) بتوضيح: أن البورجوازية لا تعيش الا إذا ادخلت تغييرات ثورية مستمرة على أدوات العمل، أي على اسلوب الانتاج، أي على العلاقات الاجتماعية بأسرها.
- ويلفت ماركس وانجلز النظر منذ وقت مبكر الي ظاهرة " العولمة " أو سيادة نمط الانتاج الرأسمالي على نطاق عالمي بتوضيح: أن البورجوازية تغزو الكرة الأرضية بأسرها بدافع الحاجة الدائمة الي اسواق جديدة، فينبغي لها أن تدخل وتتغلغل في كل مكان وتوطد دعائمها في كل مكان، وتخلق وسائل للمواصلة في كل مكان".

كما "ويدفع البيان التهم البدائية والمتخلفة عن أن الشيوعية تريد هدم العائلة وإشاعة المرأة والملكية الشخصية الناتجة عن عمل وإبداع الإنسان، والغاء الوطن، ويشير الي أن ازالة استغلال الانسان للإنسان يحو معه كل استغلال للنساء وإشاعة لهن في البغاء، كما هو جاري الآن في الغرب الرأسمالي، حيث أصبحت الان التجارة في الجنس من النشاطات المدرة لأرباح هائلة، ويخلق العائلة المتحررة من الخوف، فالرأسمالية بأسلوب انتاجها الذي ينتج ويعيد انتاج الفقر هو الذي يهدم العائلة وينسف استقرارها"[2]. ويختتم البيان الشيوعي هذا الجزء: بأنه على أنقاض المجتمع البورجوازي القديم طبقاته وتناقضاته الطبقيّة يبرز مجتمع جديد يكون فيه تطور الفرد الحر هو الشرط لتطور المجموع الحر.

أيها الرفاق، في مناسبة مرور 175 عاماً على صدور البيان الشيوعي، أقول لا بدّ للبيان الشيوعي، أن يكون مصدر الهام لنا، كي ينجح، "وأن يخاطب قلوبنا كقصيدة ويؤثر في الذهن بصور وأفكار جديدة إلى حدّ مدهش. ينبغي له أن يفتح أعيننا على الأسباب الحقيقيّة للتغيّرات المذهلة، المُربكة، المثيرة التي تحدث حولنا، كاشفاً عن الإمكانيّات التي يعجّ بها واقعنا الحاليّ. ينبغي له أن يدفعنا إلى الإحساس بعجزِ خانقٍ لأننا لم ندرك هذه الحقائق بأنفسنا، ويجب أن يرفع الستار الذي يُخفي الإدراك المُقلِقِ بأننا كنّا متواطئين ثانويّين، نعيد إنتاج ماضٍ بنهاية مسدودة. وأخيراً، يجب أن يمتلك القوة السمفونيّة لبتهوفن، اي حتّنا على أن نصبح فاعلين في مستقبل يُنهي المعاناة الجماعيّة ويُلهم البشريّة كي تعي إمكانيّاتها من أجل حريّة أصيلة"[3].

إن الذي يميز ماركس من بين كل الفلاسفة الذين عرفتهم البشرية، هو أنه الوحيد الذي قرن أفكاره الإنسانيّة بشروط تحققها المادية والاجتماعية والإنسانية، ولذلك أضحت فلسفته شعار كل الساعين إلى تحرير الإنسان من قيوده واعتراجه، ومن كل أشكال الاستغلال الرأسمالي تحت راية الاشتراكية، ومن هذه النقطة بالذات يمكن القول إن فلسفته هي وحدها، من بين كل الفلسفات، الفلسفة العلمية والثورية بحق.

لكن هل يعني ذلك أن ليس في الامكان قول أي شيء عن الإنسان الشامل الذي تكون مسألة الشروع في خلقه القضية المركزية في الفلسفة الماركسية؟ الواقع -كما يقول بحق المفكر التقدمي السوري الراحل د. حامد خليل- أنه ليس لدى ماركس في هذا المقام، وقد كان في ذلك متفقاً مع روح منهجه التاريخي، سوى صورة شعاعية لجنين الإنسان الاشتراكي الذي كان يتكون في احشاء النظام الرأسمالي . وبهذا الصدد لخص "دوبيثر" في كتابه "الإنسان الاشتراكي" تلك الملامح على نحو يتفق تماماً مع موقف ماركس من صورة الجنين المذكور، فقد قال إن الإنسان المذكور لن يكون نتاج مجتمع طبقي تناحري عدائي، ولن يكون هناك مجال لوقوعه، وهو المنتج الاجتماعي، تحت سيطرة نتاجه ومحيطه الاجتماعي بدلاً من أن يكون السيد عليهما . إنه لن يكون لعبة قوى السوق العمياء، ولا آلة اقتصاد حربي رأسمالي جديد تسيره الدولة على هواها. ولن يكون ذلك الإنسان المستعبد المستلب الذي كأنه في الماضي، ولا تلك النسخة الرديئة عن ذلك البورجوازي المتشيء كما هي عليه حاله في دولة المستغلين والطامحين إلى جمع الثروة فحسب، ما يعني أنه بوصفه عاملاً اجتماعياً لن يكون في مقدوره أن يكون ذاته الا في مجتمع جماعي رفيع التطور .

فالمجتمع المذكور هو هو وحده الذي سوف يوفر له امكانية تلبية حاجاته المادية والروحية بطريقة أمنية لا تحف بها المخاطر، وعقلانية لا تخضع للنزوات . وفي اطار مجتمع كهذا، فان الإنسان المذكور سيتمكن من تلبية حاجاته المذكورة واستخدام أوقات فراغه بتبصر، بدلاً من أن ينساق إلى صوت الدعاية التجارية الخافت أو الراعد، يوجهه كما يحلو له، وكذلك سيكون في مقدوره في المجتمع المذكور وحده، تنمية طاقاته البيولوجية والفكرية، وتطوير شخصيته وتحقيق وحدتها، ونبذ جانباً كل تلك التركة الثقيلة، الموروثة منذ آلاف السنين، من الفاقة المادية واللامساواة والاضطهاد .

وعندها فقط، سيكون في وسعه ان يخفف من حدة الطلاق القائم الآن بين العمل المادي والعمل الفكري، ذلك الطلاق الذي نجم عنه اغتراب الإنسان عن نفسه وعن الناس الآخرين، وانقسام البشرية إلى حكام ومحكومين، وطبقات متناحرة، وصراع،

وحروب، واستعمار، وتمييز عنصري، وتجارة رقيق، وتشريد شعوب، وتدمير شامل لكافة القيم الإنسانية الحقيقية. [4]

على أن "ماركس" -كما يضيف د.حامد خليل- لم يكن مثالياً كهيجل لكي يرى أن تحرر الإنسان وارتقائه على النحو المذكور هي مسألة وعي فحسب، وإنما دفعته علميته إلى أن يفهم بعمق بالغ الشدة أن المسألة المذكورة هي فعل تاريخي نضالي من جهة، وتتوقف على تحرير كل البشرية وارتقائها من جهة أخرى، وهذان هما الشرطان الأساسيان اللذان قرن تحقق أفكاره النظرية بهما، واللذان بدونهما تظل تلك الأفكار مجرد أفكار طوباوية ليس لها أية قيمة.

رأى ماركس أن الوصول إلى الإنسان المذكور، أو على الأقل التحول باتجاهه، لن يتأتى إلا بفعل نضالي يستهدف قبل كل شيء إلغاء كافة الشروط المادية التي قادت إلى التشكل الطبقي المذكور، لكن ذلك لن يحدث إلا على أساس طبقي، ويعود السبب في ذلك إلى أن كل اغتراب بشري وكل عبودية وقهر وتمزق وتشويه للإنسان عبر التاريخ، إنما تنشأ كلها من علاقة واحدة بالذات، هي علاقة الإنسان العامل بالإنتاج. ولذا فإن تحرير الإنسان من شروط لا إنسانيته المذكورة، لا يمكن تحقيقه إلا على يد طبقة المنتجين هؤلاء، فالتحرير المذكور هو في حقيقته تحرير الإنسان من علاقته المذكورة بالإنتاج. وهذا يستدعي حكماً تحرير كل إنسان مرتبط بهذه العلاقة، أي تحرير الطبقة العاملة التي هي وحدها المرتبطة بها

ويمكن صياغة هذه المسألة بطريقة أخرى فنقول إن الطبقة العاملة هي وحدها، بين كل الطبقات، التي يكون تحريرها هو تحرير للإنسانية بالكامل، والسير بعد ذلك باتجاه الإنسان الشامل، فتحريرها يعني شيئاً واحداً فقط وهو الغاء أسلوب العمل السائد الذي هو أصل كل تشكل طبقي لا إنساني للإنسان، وعندما يتم ذلك تكون قد تحققت الشروط المادية الاجتماعية والإنسانية الضرورية لتحقيق الأفكار الإنسانية النظرية تحقيقاً فعلياً، وبالتالي تمهيد الطريق لخلق الإنسان الشامل.

ولتوضيح تلك الشروط بين ماركس في البيان الشيوعي أن التحرير المذكور للطبقة العاملة، الذي هو المقدمة الأساسية للسير نحو الإنسان الشامل، يتوقف على الغاء الملكية الخاصة، والغاء الحرية البورجوازية المتمثلة بحرية التجارة، وحرية البيع والشراء، وحرية زيادة رأس المال واستغلاله على حساب المنتجين، وحرية استغلال الآخرين. هذا هو الشرط المادي.

كذلك يتوقف على اقامة ملكية اجتماعية، ملكية الشعب بأسره، لكافة وسائل الانتاج. وهذا هو الشرط الاجتماعي الذي بمقتضاه تقوم علاقات اجتماعية حقيقية بين الناس. وأخيراً يتوقف التحرير المذكور على تقويض كل العداوات القومية المكرسة لخدمة الطبقات المستغلة، واحلال التعاون بين الامم محلها. وهذا هو الشرط الإنساني.

يعتبر ماركس أول مفكر "أوروبي" خلف نظرية عن العالم الحديث، تستوعب القيم المعبرة عن الحداثة الأوروبية، ممثلة في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في أوجها مع كانط وهيجل، وفي علم الاقتصاد الإنجليزي مع آدم سميث ودافيد ريكاردو، وفي التجربة الديمقراطية كما تجلت في الثورة الفرنسية.

نحن إذن - كما يقول المفكر الفرنسي جاك بيدي Jacques Bidet - أمام قذيفة مرعبة ضد "المجتمع البرجوازي"، تشتغل بواسطة سلسلة من المفاهيم المبتكرة، صيغت بلغة خاصة، هي لغة الرجل الذي كان أول من أعطى لعموم الحركة العمالية وبالتالي للإنسانية جمعاء، فلسفة ثورية، علمية، لتغيير النظام الرأسمالي وإزالة كل أشكال الاستغلال الطبقي، وبناء المجتمع الاشتراكي، او مجتمع المستقبل للإنسانية جمعاء.

لهذا كثيراً ما توصف الماركسية - كما يقول د. صادق العظم - بأنها "النظرية العلمية للتحرر الذاتي للبروليتاريا"، أي انها ليست مجرد أداة عملية وتعبوية مفيدة ابتدعها كارل ماركس ومعه انجلز، لإنجاز هذا التحرر، بحيث تستنفد أغراضها بعد استخدامها، أو تطرح جانباً مع تبدل الأوضاع والظروف المحيطة، إنها أيضاً ثورة كوبرنيكية مؤسسة لعلوم الأفعال استندت إلى أهم علوم العصر وأبرزها وانطلقت منها، ومن إنجازاتها مراعية الشروط المطلوبة في المعرفة العلمية من احترام الحقيقة إلى توخي الموضوعية

مروراً بطرح النظريات والفرضيات ومحاولة التثبت من صحتها وخطئها بمراجعتها على الواقع المتحرك، لهذا جاءتنا الماركسية كنظرية موضوعية في الاجتماع والتاريخ وكمركبة سياسية في الوقت ذاته، جاءتنا كثورة علمية كوبرنيكية وكممارسة ثورية اجتماعية في آن معاً، إذ لا يكفي أن تعطينا المعرفة العلمية السيطرة المعروفة على الطبيعة، بل مطلوب أيضاً ألا تبقى هذه السيطرة في خدمة مصالح البعض القليل على حساب المصالح الحيوية للأكثرية الساحقة من بني البشر، ولا يكفي أن تساعدنا العلوم الاجتماعية على المزيد من التحكم بالحياة الانتاجية ودورتها، بل المطلوب أيضاً ألا يبقى هذا التحكم في خدمة المصالح الطبقية للبعض القليل على حساب المصالح الحيوية للأكثرية الكبرى من أبناء المجتمع المنتجين".

إن الديمقراطية الثورية بحاجة إلى إطار تنظيمي منضبط ونوعي في انتماء أعضائه والتزامهم، يؤدي إلى استيعابها وتطبيقها بشكل خلاق، ضد كل مظاهر الهبوط الفكري والسياسي لكي تأخذ مجراها الحقيقي الثوري الفاعل والمؤثر في إطار المنظور الطبقي الماركسي، لا أن تتحوّل إلى شعارات غير قابلة للتحقيق أو إلى وسيلة لامتصاص هذه الحالة النقدية أو تلك دون المعالجة الجدية لها.

وهنا، لا بد من أن أشير إلى أن هذا التوجه المطلوب يقتضي بالنسبة لأحزاب اليسار في كل بلدان الوطن العربي، التركيز على الديمقراطية الداخلية، وعلى الوعي بهوية الحزب الفكرية، النظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، والوعي بمكونات واقع بلدانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يخدم ويحقق أهداف ومصالح جماهير العمال والفلاحين الفقراء، لأن الثورة أساسها الوعي، وحين يُفتقد الوعي تختلّ العملية كلها، وتفشل الثورات، وتتحوّل قيادة الأحزاب الثورية إلى سلطة بيروقراطية أو رخوة أو هابطة أو قمعية أو توفيقية انتهائية.

فالوعي في مناخ الديمقراطية النقيضة للتكلس البيروقراطي المركزي الشديد، هو صمام الأمان الذي يحول دون الوصول إلى تلك النهايات المحزنة، وهو الذي يسهم في تحديد

التصورات الاستراتيجية، والخطوات التكتيكية، وتحديد الظروف المناسب والزمان المناسب لتحقيق أو ممارسة أي شكل من أشكال النضال.

وفي كل الأحوال فإن التأكيد على الديمقراطية، نهجاً وممارسةً، في الحزب وفي المجتمع، قضية مركزية، لأنها وسيلة الوصول إلى الوعي، وضمانة تحديد الأهداف تحديداً صحيحاً، وضمانة تحقيق التفاعل الضروري اللازم للنضال الثوري وتطوره، ارتباطاً بتطور حرية الرأي والنقد والانتخاب، وهي قضايا جوهرية في الحزب وفي المجتمع أيضاً، وإن اتخذت أشكالاً مختلفة في كل منها.

ففي المرحلة الراهنة من هذا القرن الحادي والعشرين، أصبحت الرأسمالية الأجنبية والمحلية الكمبرادورية في بلداننا العائق الأساسي في وجه النضال التحرري الوطني ضد الامبريالية والصهيونية، ثم تطورت لتصبح في ظل العولمة الراهنة عائقاً أساسياً في وجه التطور الاقتصادي والتنموي والمجتمعي بالمعنى الطبقي، ذلك ان مصطلح العولمة -كما يقول الراحل سمير أمين- "يستخدم غالباً دون أن يحمل معنى محدد، ليخفي حقيقة هامة: هي انه يتم تطبيق استراتيجيات منهجية طورتها القوى الامبريالية التاريخية (الولايات المتحدة، أوروبا الوسطى و الغربية، و اليابان والذين يشكلون ما أسميه بالثالوث) لنهب موارد الجنوب العالمي، و الاستغلال المضاعف للعمل، في ارتباط مع التمركز و التعاقد من الباطن.

في هذه الظروف، يجب أن يصبح الهدف الرئيسي هو النضال من أجل تأسيس جبهة أممية من العمال والشعوب لمواجهة زحف الرأسمالية الامبريالية المعاصرة.

كما ان شعوب الثالوث (الولايات المتحدة وغرب ووسط اوربا و اليابان) تخلت عن مبدأ التضامن الدولي ضد الامبريالية، المبدأ الذي استبدلته في أحسن الأحوال بالحملات الانسانية و برامج المساعدة الخاضعة لرأس المال الاحتكاري. أما القوى السياسية الاوروبية التي ورثت تقاليد اليسار فهي الآن تدعم الطرح الامبريالي المعولم، كما

تراجعت السمات الأساسية للكفاح الطبقي المعادي للرأسمالية في الشمال، أو تم تقزيمه إلى أشكال تعبير مبتسرة بشدة، لمصلحة الطرح الجديد عن الثقافة المشتركة، أو الفئوية التي تفصل الدفاع عن بعض الحقوق عن الصراع ضد الرأسمالية.

أما في بعض دول الجنوب، فقد انحسرت تقاليد النضال التقدمي المعادي للإمبريالية لصالح أوامم رجعية متخلفة تتخفى في الأديان والأخلاق الزائفة. وفي دول أخرى في الجنوب، أدى نجاح النمو الاقتصادي وتسارعه عبر العقود الأخيرة إلى تغذية الوهم القائل بإمكانية بناء رأسمالية وطنية متطورة قادرة على المشاركة الفعالة في تشكيل العولمة [5].

الأمر الذي أدى إلى تكريس عوامل ومظاهر التبعية والتخلف والخضوع والارتهاق للشروط الإمبريالية الصهيونية رهنًا، ما يعني أن الصراع من أجل إسقاط أنظمة التبعية الكومبرادورية هو اليوم هدف مركزي، يتوازى تمامًا مع هدف النضال ضد الإمبريالية والصهيونية، إن لم تكن له الأولوية لضمان تحقيق أهداف التحرر الوطني بأفائه الاشتراكية.

هنا بالضبط، أشير إلى أن أهمية الفلسفة الماركسية التي تتجلى في كونها تجمع بين إعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والنهوض والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر، وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا في بلدان الوطن العربي بصورة جدلية وواعية، وهو هدف لا بد أن يحمله ويناضل من أجله كل مثقف تقدمي، إذ أننا أمام تحديات هائلة، تحديات الصراع مع الاستبداد الكومبرادوري في انظمتنا، وتحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية، وتحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والأصولي، وتحديات الواقع السياسي والاجتماعي المفكك والمهزوم، إلى جانب تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه، وتحديات البطالة والفقر، وأخيرًا تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاشتراكية.

غني عن القول، بأن "شعوبنا لم تعش، بعد، المرحتين التتويرية للإصلاح الديني والمجتمعي، ولم تنهض فيها الثورات العلمية، والفلسفية، والسياسية"، ما يعني أن الديمقراطية لن تهبط علينا بالمظلة، ولن تنبُت شيطانياً من الأرض، بل هي تحتاج إلى حراك نهضوي طبيعي يمكّننا من تجاوز كل مظاهر التخلف وامتداداته، العقلية، والثقافية، والقانونية السائدة.

هنا نلمح العلاقة المباشرة بين المغزى المعرفي والسياسي الثوري للبيان الشيوعي، ومفاهيم الديمقراطية والتقدم والثورة، فهي علاقة وثيقة متبادلة، وتأسيسية، ذلك إن جوهر الخطاب الفلسفي للبيان، يتعامل مع المستقبل، فالمجتمعات الناهضة، لن تحملها سوى قوى ماركسية، تقدميه وثوريه وديمقراطية، تمتلك جرأة التغيير الجذرية في سياقها التطوري المتجدد، والبعيد عن الجمود، لإقامة صروح جديدة على أنقاض القديم، وعلى هذا الطريق، وبهدف الارتقاء إلى مستوى المنطلقات التحليلية الاقتصادية الاجتماعية للبيان الشيوعي بكل ابعادها ومنطلقاتها الأيديولوجية ودروسها وعبرها ودوافعها صوب التغيير الثوري، فإننا مطالبون بتحقيق المهمات الحضارية النهضوية التقدمية الديمقراطية التي تحققت في أوروبا.

إن تحقيق هذه المهمات، يستلزم مشاركة جماهير الشعب، في جميع قطاعاته، مشاركة فعالة، فالتقدم المنشود لا يمكن أن تحرزه الصفوة وحدها بمعزل عن جماهير الشعب، كما أنه ليس في مقدور الجماهير وحدها، المشاركة في هذه العملية الحضارية الضرورية ما لم تُهيأ لذلك مادياً ومعنوياً، وخاصة امتلاك عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمعنى التتويري النهضوي، كمقدمة لا بد منها لعملية النهوض الديمقراطي التقدمي.

### الكتلة التاريخية:

في هذا الجانب، من المفيد الإشارة إلى أن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في مرحلتها التاريخية الراهنة، ليست فقط أزمة قيادتها الطبقة البرجوازية، بل هي أزمة البديل الثوري (الديمقراطي) لهذه القيادة، وهذه الأزمة (أزمة البديل) هي

أزمة سياسية بالدرجة الأولى، بمعنى أنها أزمة الخط السياسي الذي سارت وتسير فيه الأحزاب والتنظيمات والفصائل التي يفترض فيها أن تكون هذا البديل الثوري أو اليساري الماركسي الديمقراطي، فما زالت هذه الأحزاب والقوى والفصائل متخلفة عمومًا في ممارساتها السياسية عن الفهم الذي يؤكد أن طريق التحرر الوطني - كهدف - لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إجراء تحولات اجتماعية عميقة؛ تزيح عن السلطة تلك الطبقة أو الطبقات المسؤولة عن الأزمة والعاجزة عن حلها؛ فالأزمة في تقديري ليست مشكلة "تخلف وتقدم" فحسب على نحو ما يذهب إليه المثقف الليبرالي، لأن هذه الصيغة، تخفي علاقة التبعية البنيوية لنظام العولمة، كما تخفي دور الصراع الطبقي كمحدد رئيسي في صياغة مستقبل حركة التحرر العربية؛ فالمعروف أن حركات التحرر الوطني بتعريفها الكلاسيكي هي حركات تحررية وطنية اجتماعية (طبقية) ترفع شعار التحرر الوطني والديمقراطي معًا، وهي بالتالي معادية للاستعمار بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة من جهة، ومقاومة لكافة أشكال الاستغلال والاستبداد من جهة ثانية، مطلبها الأساسي الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التام والإصلاحات الديمقراطية لصالح الشعب عامةً.

كما تتضمن حركات التحرر الوطني تجمعًا عريضًا من القوى الاجتماعية، المثقفين، الطبقة العاملة، البرجوازية الصغيرة، لتحقيق أهداف التحرر من الاستعمار الاحتلال من ناحية والنضال ضد كافة أشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد من ناحية ثانية، ومواصلة النضال من أجل تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية، وهنا بالضبط، أتحدث عن تأسيس كتلة تاريخية بالمعنى الجرامشي، انطلاقًا من أن "مفهوم الكتلة التاريخية تتداخل فيه مختلف عناصر فكر جرامشي حول الثقافة والأيديولوجية والمثقفين والهيمنة.

ولعل أبرز ما يعنيه مفهوم الكتلة التاريخية عنده هو استبعاد النزعة الاقتصادية (الاقتصادية)، وإبراز أهمية الأفكار في الفعل التاريخي، وأهمية التحالف الواسع بين مختلف القوى الاجتماعية المنطلقة للتغيير الجذري، فضلًا عن الربط بين القيادة

السياسية والقيادة الثقافية والأخلاقية، ولهذا تتميز الكتلة التاريخية لقوى التقدم والاشتراكية بالديمقراطية أساساً، أي بالترابط والتداخل بين القيادات والقواعد، بين البنية التحتية والبنية الفوقية إلى درجة استيعاب المجتمع المدني شيئاً فشيئاً للمجتمع السياسي، وهذه الكتلة التاريخية تسعى لتحقيق هدفها التاريخي بخوض ما يسميه جرامشي بحرب المواقع، أي الامتداد في أجهزة المجتمع المدني، والنظام السياسي تحقيقاً للهيمنة، وإلغاء للانقسام السياسي بين الحكام والمحكومين، ولتكوين السلطة الثورية الجديدة.

وإذا كنا نقر -كقوى ماركسية- بأن الكتلة التاريخية هي أولاً موقف تاريخي أو هي غير "الحزب" أو "الطليعة"، فإن هذا لا يعني أبداً تجاوزنا أو إغفالنا لأهمية دور الأيديولوجيا/الماركسية المتجددة المتطورة، ولدور الحزب الثوري الطليعي في قيادة الكتلة التاريخية على طريق تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وفق مفهومنا وتعريفنا لهذه الثورة، التي يجب أن يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من سيرورة الثورة الاشتراكية، انطلاقاً من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية؛ فالثورة الوطنية التحررية الديمقراطية تركز إلى تحالف واسع من الجماهير يضم القوة الرئيسية للتحالف الثوري المكونة من العمال والفلاحين الفقراء، الى جانب الشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة، (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكوميرادورية الكبيرة).

في هذا الجانب، وأكد بوضوح على تخطئة كل من يحاول القفز على المهام الوطنية الديمقراطية والسير رأساً نحو "الثورة الاشتراكية" أو كل من يحاول حصر المرحلة الوطنية الديمقراطية في الأفق البرجوازي المسدود، ذلك ان تلك السيرورة الثورية تهدف إلى استكمال التحرر الوطني في الميدان الاقتصادي الاجتماعي، كما وترمي إلى القيام بتحويلات طبقية/اجتماعية ثورية تضمن إنهاء كل أشكال التبعية للإمبريالية وإنهاء هيمنة الكوميرادور وكافة أشكال الاستغلال الرأسمالي.

فالثورة الوطنية أو الشعبية الديمقراطية - في أوضاعنا العربية الراهنة - هي الثورة التي تلتزم برؤية وبرامج تجسد مصالح وأهداف العمال والفلاحين الفقراء وكافة الشرائح

الجماهيرية الفقيرة والمضطهدة، بقيادة الحزب الماركسي الثوري لضمان إنجاز المهام الديمقراطية السياسية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتكريس أسسها وبنيتها التحتية وقاعدتها الانتاجية، وفي هذه المرحلة سيتمتع المجتمع بالمعاني الحقيقية للمساواة، وتطبيق مفهوم المواطنة والديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، طالما أن الجماهير الشعبية تشارك بشكل ديمقراطي ثوري ملموس من خلال مندوبيها في هذه العملية، بما يمكنها أن تتولى بشكل مباشر - عبر الدور الطليعي للحزب الماركسي الثوري في إطار الائتلاف الجبهوي التقدمي الاشتراكي- إدارة شؤون المجتمع، وبما يؤكد على مراعاة عوامل التطور النهضوي للبنية المادية التحتية في جميع القطاعات الإنتاجية (خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والاقتصاد والتقدم التكنولوجي وقطاع الخدمات)، بما يعزز تنمية وتوافق البنية الفوقية مع البنية التحتية، حيث سيكون التوسع المستمر في الإنتاج وتحقيق العدالة في التوزيع كفيلين بالقضاء على القاعدة المادية للرأسمالية والاقتصاد الحر ولكل أشكال المنافسة والخوف والعوز، ومن ثم تجاوز أزمة التحرر الوطني في هذا البلد أو ذاك، تمهيدا للانتقال إلى المجتمع الاشتراكي؛ الذي يتحقق فيه نبوءات البيان الشيوعي بصورة خلاقه، واقعية وثرية تقوم على التواصل مع جوهر البيان الشيوعي، لكنها تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات التي عاشها كوكبنا منذ صدور البيان حتى لحظة انتشار النظام الامبريالي المعولم من جهة، بمثل ما تستند اليه تلك الرؤية من منطلقات تجديدية ارتباطاً بحركة الزمان ومتغيرات الواقع، تستهدف التفاعل فيما بين المتغيرات الراهنة وبين الروح الثورية للبيان، بما يحقق الارتقاء بالماركسية كروية ثورية طبقية دائمة التجدد في مجابهة الاستغلال الرأسمالي عموماً، والعولمة الامبريالية الراهنة خصوصاً، مستلهمين في ذلك إشارة ماركس وإنجلز في مقدمة طبعة البيان الشيوعي الصادرة في 24/ يونيو/1872م، إلى أن "الظروف تبدلت منذ صدور الطبعة الأولى من البيان، الا أن المبادئ العامة الواردة في تلك الطبعة، لاتزال بالإجمال تحتفظ برونقها وصحتها ودقتها، وان كانت هناك فصول يجب ادخال بعض التعديل عليها، وأن البيان نفسه يوضح أن تطبيق المبادئ يتعلق دائماً وفي كل مكان

بالظروف والايوضاع التاريخية في وقت معين، فلا يجب اذن تعليق اهمية كبرى على التدايير الثورية المذكورة في نهاية الفصل الثاني، ونحن لو عمدنا الي انشاء هذا المقطع اليوم، لاختلف في اكثر من نقطة عن الأصل، وقد شاخ هذا البرنامج اليوم في بعض نقاطه، نظرا للتطور الكبير الذي تم في الصناعة، وللتجارب التي راكمتها الطبقة العاملة في تنظيمها الحزبي وتجارب كومونة باريس التي وضعت لأول مرة السلطة في ايدي الطبقة العاملة لمدة شهرين".

ويواصل ماركس وانجلز "والبيان مع كل هذا، وثيقة تاريخية لا نملك حق تعديلها، وربما أرفقنا إحدى طبعاته بمقدمة تستطبع ملء الفراغ بين عام 1847م واليوم، اما الطبعة الحالية فقد فوجئنا بها مفاجأة، ولم يكن لدينا الوقت الكافي لكتابة مقدمة لها وافية بهذا الغرض".

"هكذا عالج ماركس وانجلز بمنهجهما الديالكتيكي المتغيرات التي حدثت منذ صدور البيان الشيوعي وضرورة اخذ الخصائص والظروف والايوضاع المحلية في الاعتبار. وضرورة اعادة التحليل والدراسة بعد كل متغيرات تحدث، فالبرنامج ليس جامدا، بل يأخذ المتغيرات العالمية والمحلية في الاعتبار ويفقد جوانب قديمة ويكتسب جوانب جديدة" [6].

إنني لا أزعم -كيساري ماركسي وطني وقومي ديمقراطي- أنني أفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي في بلادنا؛ آخذين بعين الاهتمام ترابط عملية التجديد بالتحويلات التكنولوجية والعلمية والمعلوماتية المذهلة في عصر العولمة الراهن، وآثارها على مجمل الأوضاع الفكرية والنظريات السياسية والاجتماعية والثقافية في كوكبنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجساً مقلماً ومتصلاً في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمتقنين في إطار القوى اليسارية الماركسية الملزمة كلياً بالأبعاد الإنسانية في كل ما يتعلق بمستقبل الطبقة العاملة في نضالها ضد أنظمة الاستغلال والتبعية والقهر من ناحية، وفي كل ما يتعلق بحقوق الطوائف والإثنيات الكردية والامازيغية والنوبية وغيرها، وحقها في تقرير المصير، بعيداً عن كل أشكال العنصرية والتعصب الشوفيني.

لذلك، يجب أن نعمل من أجل أن تستعيد الحركات الماركسية دورها الاستنهاضي الديمقراطي الثوري في بلادنا عبر دور طبيعي سياسي اجتماعي اقتصادي ثقافي متميز في تجسيد طموحات ومصالح الجماهير الشعبية الفقيرة في كل بلد عربي من كل فصيل او حزب يساري كخطوة اساسية على طريق الحوار الجاد لتأسيس الحركة الماركسية الديمقراطية العربية.

هنا قد أتفق مع الكثيرين من رفاقي في فلسطين والوطن العربي حول ضرورة اعادة تحديد معنى اليسار الماركسي الديمقراطي باتجاه التطور والتجدد، فماذا يمكن أن يعني، بالملموس، هذا الكلام؟

إنه يعني ان نتخلى عن النظرة العقائدية الجامدة إلى الماركسية، وإعادة الاعتبار إلى جوهر "الديالكتيك التاريخي" والمنهج المادي الجدلي، والافتتاح بأن التاريخ الذي لا نهاية له لا يسير دوما وبالضرورة على خط مستقيم صاعد، وان الصراع الطبقي هو أحد اهم العوامل الرئيسية المحركة له إلى جانب عوامل أخرى، لذلك يجب أن تستعيد الماركسية دورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظّر لها (على الصعيد الوطنية والقومية والاممية).

وبالتالي فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب اليسار في بلادنا، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحريرية الديمقراطية العربية، وصياغة برامجها والياتها وممارستها على أساس علمي على الصعيد الوطني في كل قطر عربي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وتراجعها وفقدانها لتأثيرها ودورها، وهنا باضبط تتجلى أهمية الخروج من الأزمة، لكي تستعيد أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلادنا دورها

الثوري الطليعي في توعية جماهير الفقراء والكادحين وكل المضطهدين وتحريضهم وتنظيمهم وقيادتهم في مسيرة الثورة.

هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الاستراتيجي المركزي في لحظة تفاقم التناقضات الطبقيّة مع القوى الرجعية وانظمة الاستبداد والتخلف والتبعية، إلى جانب تفاقم التناقضات التناحرية مع دولة العدو الإسرائيلي والتحالف الامبريالي.

ماركس، انجلز، لينين والموقف من التحرر الوطني والحزب الثوري:

في هذا الجانب، أشير إلى أن ماركس ورفيقه إنجلز؛ كانا شديدي الوضوح بالطبع في ما يتعلّق بتحرير الطبقة العاملة وألويّة وديمومة النضال لإسقاط الأنظمة الإقطاعيّة والبرجوازية، كخطوة لا بدّ منها لإنهاء الطبقات والتحوّل إلى الاشتراكية، لكنّ الرجلين في بيانها الشيوعي (1848) وقبل دعوتهما لإطلاق ثورة شيوعيّة تطيح بكلّ الأوضاع القائمة، عبّرا عن تأييدهما لـ "التحرّر الوطني لبولندا". وكان إنجلز في نصوص سابقة له قد دعم بشكل جليّ "التحرر الوطني لإيرلندا"، ودعا إلى النضال من أجل استقلال الشعب الإيرلندي بعد خمسة قرون من الاستغلال، بينما لم يملّ ماركس في مواضع كثيرة من المناداة للنضال من "أجل تحرير إيرلندا"، وكتب في 1847 عن "تحرر الأمم المضطهدة".

وبالتالي، فإنّ النضال الشيوعيّ للتحرّر الوطنيّ لم ينفصل يوماً عند ماركس وإنجلز عن النضال لتحرير الطبقة العاملة، وقد استمرّ على نهجها بدعم الاثنين معاً بذات الشغف والقوّة كل الوقت. وقد استمرّ المفكران في ذات النهج في ما يتعلّق بإيرلندا. ففي رسالة مطوّلة له، دعم ماركس فكرة تحالف نضال الطبقة العاملة البريطانيّة مع النضال القوميّ لتحرّر إيرلندا، وأشاد في ذات الرّسالة بالشخصيّة الوطنيّة الصلبة للأمة الإيرلنديّة؛ مشيراً إلى أن مهمّة الطبقة العاملة في دول الاستعمار هي تكثيف المواجهة مع طبقتها الحاكمة لتخفيف الضغط عن النضالات الوطنيّة للأمم المضطهدة".

وقد وصف ماركس الهند - المستعمرة البريطانيّة - بأنها إيرلندا الشرق، وكان في نصّ سابق له قد حدّر من "أن أولئك الذين لا يقدرّون على استيعاب كيف تقوم أمّة بالإثراء

على حساب أمة أخرى، سيكونون أقل قدرة على استيعاب كيف يمكن لطبقة داخل ذات المجتمع أن تثري على حساب طبقة أخرى”.

والسؤال هنا، ارتباطاً بتفاهم أوضاع التبعية والاستغلال والاستبداد من أنظمة الكومبرادور في بلادنا، ومن ثم تبلور ووضوح الأزمة والطبقة المسؤولة عنها، وكان الحل، هو السير على طريق التحرر الوطني والديمقراطي والتنموي وفق المنظور الطبقي الماركسي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال صراعات وتحولات اجتماعية عميقة، تزيح عن السلطة تلك الطبقة أو الطبقات المسؤولة عن الأزمة والعاجزة عن حلها، فلماذا إذن تعثر سيرنا على هذا الطريق؟

هنا يتضح بجلاء عجز العامل الذاتي، الذي نستنتج منه أن معظم أحزاب وفصائل حركة التحرر العربية في ظل أوضاعها الراهنة، تعيش -بدرجات متفاوتة - أزمة فكرية تتجلى في التراجع الخطير بالنسبة للهوية الفكرية (الماركسية اللينينية)، على الرغم من أن وحدة الحزب الفكرية هي حجر الزاوية للحزب، وبدونها فإنه قد يتعرض لخطر اسدال الستار عليه، إلى جانب تراجع الأوضاع التنظيمية، من حيث التوسع والانتشار، وكذلك استمرار مظاهر الضعف القيادي والإرباكات الناجمة عن بعض التحالفات غير المقبولة؛ الأمر الذي عزز من أحوال التراجع بين أعضاء الحزب ومؤسساته من جهة وبين الجماهير من جهة ثانية .

ولذلك، فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وانتهت إليه مسيرة هذه الحركة؛ بسبب أزمة فصائلها وأحزابها عمومًا، وأزمة قياداتها خصوصًا التي عجزت عن توعية وتنقيف وتنظيم وتعبئة قواعدها وكوادرها لكي تتجز مهامها التاريخية؛ إذ أن هذه الأوضاع القيادية المأزومة، التي جعلت بلدان الوطن العربي، في المرحلة التاريخية المعاصرة، من أقل مناطق العالم؛ إنتاجًا للعمل الديمقراطي الثوري الطويل النفس القادر على حماية

نفسه، والمنتج في المدى الطويل لتحولات سياسية ومجتمعية نوعية، ودائمة ومطرودة التطور على هذه البقعة أو تلك من الأراضي العربية.

في هذا الجانب، أشير إلى دور الحركات والأحزاب الشيوعية العالمية في دعمها لحركات التحرر الوطني في العالم، خاصة منذ انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 والنداء الذي وجهه فلاديمير لينين عام 1919 لشعوب الشرق الإسلامي من أجل تحرير نفسها من الاستعمار، ثم فرض مؤتمر الكومنترن فيما بعد على مختلف الأحزاب الشيوعية مبدأ الوقوف إلى جانب حركات التحرر في العالم ودعم نضالها ضد الاستعمار، لكن السؤال المطروح هل استجابت الشعوب المستعمرة لنداء الرفيق لينين؟ والجواب - في ضوء التجارب التاريخية لتلك الشعوب في تلك المرحلة حتى نهاية ستينيات القرن الماضي - هو لا كبيرة، حيث أن سيطرة القوى السياسية شبه الإقطاعية والبورجوازية الرثة في بلدان الشرق حالت؛ دون تحقيق أهداف الجماهير الشعبية في تحرير نفسها من الاستعمار، وذلك بسبب رخاوة تلك القوى الإقطاعية والبورجوازية واستعدادها لمهادنة الاستعمار من ناحية والتزامها ببرامج وآليات في النضال ضد الاستعمار لا تتجاوز الخطابات الإصلاحية السياسية التي ترفض الآليات والبرامج الوطنية والثورية الكفاحية المسلحة أو البرامج والرؤى التي تنطلق من منظور الصراع الطبقي الذي يرى في الوجود الاستعماري من ناحية والقوى الطبقيّة الإقطاعية والبورجوازية من ناحية ثانية، نوعاً من التوافق والمصالح المشتركة بينهما حالة نقيضه لتطلعات الجماهير الشعبية في التحرر الوطني؛ الأمر الذي يعزز تفعيل المنظور الماركسي الثوري لحركات التحرر الوطني عبر الترابط بين الأهداف الوطنية والطبقيّة في آن معاً، إذ أن النضال ضد الاستعمار الاستيطاني أو الامبريالية لا يختلف في جوهره في المرحلة الراهنة عن النضال ضد أنظمة التبعية والكومبرادور في بلداننا، وبالتالي لم تعد طروحات الثورة البلشفية، ونداء الرفيق لينين لشعوب الشرق الإسلامي (رغم مكوناتها وتناقضاتها الطبقيّة الداخلية)؛ قادرة على الاستجابة لمهمات التحرر الوطني والديمقراطي المطليبي التقدمي الهادف إلى الخلاص من كل أشكال التبعية

والاستغلال الكومبرادوري، وفق برامج تنطلق من المنظور الماركسي الذي بات ضرورياً بإلحاح في هذه المرحلة.

وبالتالي، فإن معرفة الماركسية والتعمق في دراستها وممارستها تجعل من كل ماركسي في بلداننا أكثر توأماً وتفاعلاً مع قضايا العولمة بكل جوانبها وتطوراتها المعرفية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية، ومع القضايا الوطنية التحررية والطبقية داخل كل قطر بالارتباط العضوي المستقبلي مع القضايا الأممية.

ففي عصرنا الحالي تتزايد ظواهر التفسخ الاجتماعي والفقير والبؤس ومظاهر العنصرية والصراعات الطبقيّة والصراع داخل دول رأس المال وكذلك الصراع بين الدول الإمبريالية الغنية كالولايات المتحدة وغرب أوروبا وبين الشعوب المضطهدة والفقيرة حول العالم، كما تجري محاولات من قبل وسائل الإعلام في دول رأس المال بهدف تهميش ونقد الفلسفة الماركسية، من أجل إحداث انعطاف وتراجع عن مفاهيم الاشتراكية الديمقراطية الثورية الماركسية نحو طروحات تتبنى المفاهيم الإصلاحية الاجتماعية البرجوازية التي تخدم مصالح طبقة رأس المال والسوق الحرة المتوحشة في عصرنا الحالي، وهذه الممارسات تهدف إلى افساد الوعي الثوري لدى الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة، لكي يرتمووا في أحضان الانتهازية السياسية، ولكي يبتعدوا عن النضال الطبقي والقومي المثابر والمدروس والثوري سواء ضد الوجود الامبريالي او ضد الحركة الصهيونية وكيانها، وفضح وتعرية منطلقاته التوراتية الفاقدة لأي معنى او ارتباط تاريخي، ومواصلة مسيرة النضال ضده باعتبار الصراع معه صراعاً عربياً صهيونياً تحتل القوى الوطنية الثورية الفلسطينية دوراً طليعياً فيه.

وبإيجاز كلي أقول -مستلهما مقولة الرفيق الشهيد مهدي عامل- "أن عملية التحرير الوطني هي، في مفهومها النظري، عملية تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة بعلاقة تبعيتها البنوية بالإمبريالية؛ فالقطع مع الإمبريالية والاستقلال عنها يقضيان بضرورة تحويل هذه العلاقات من الإنتاج التي هي في البلد المستعمر؛ القاعدة المادية لديمومة السيطرة الإمبريالية، فلا سبيل إلى تحرر وطني فعلي من الامبريالية

إلا بقطع لعلاقة التبعية البنوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة في ارتباطها التبعية بنظام الانتاج الرأسمالي العالمي"، وبهذا المعنى وجب القول أن سيرورة التحرر الوطني في المجتمعات التي كانت مستعمرة، أعني في المجتمعات الكولونيالية، هي سيرورة الانتقال الثوري إلى الاشتراكية.

يتضح مما تقدم أن الصراع التحرري الوطني (ضد الوجود الصهيوني الإمبريالي) يمتلك عند مفكرنا الشهيد مهدي عامل بعداً طبقياً ضمن علاقة جدلية بينهما، وهو استنتاج أكدت على صحته مجريات الأحداث والصراعات العربية، سواء في إطار الصراع ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني أو في إطار النضال السياسي والمطليبي الديمقراطي، وهي في جوهرها عندي صراع طبقي، ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية والتخلف على حد سواء.

في هذا السياق، فإننا -في كل أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في مشرق ومغرب هذا الوطن- ندرك بوضوح أن الثورة ليست عفوية، والوعي الطبقي الثوري لا يأتي إلى الطبقة العاملة بشكل عفوي، بل يأتيها من الخارج، أي من طليعتها؛ الحزب الثوري، الذي يُعبّر عن معاناتها ويجسد مصالحها وطموحاتها؛ فالحزب هو مكان تبلور الوعي الطبقي الثوري المرتبط بالماركسية كنظرية ثورية، وهو أداة توعية للجماهير الفقيرة، من هنا أنت ضرورة الصراع الأيديولوجي.

في ضوء كل ما تقدم، وارتباطاً بموضوعنا حول مفهوم التحرر الوطني؛ نستنتج بوضوح أن الماركسية تسلط الضوء على جذر المشكلة، وجذر المشكلة في مشرق ومغرب وطننا العربي هو هيمنة الصهيونيمبريالية وعمالئها حكام أنظمة الكومبرادور، على مقدرات شعوبنا العربية وحرمان الجماهير الكادحة والمهمشة من هذه الموارد وثمارها.

وبالتالي فإن تحرر هذه الجماهير من ربة هذه القوى المهيمنة، يشترط من القوى والأحزاب الماركسية أن تقوم بتنظيم الجماهير وتوعيتها وتحريضها لخوض الثورة وفق المنظور الطبقي، وتلك هي أهم دروس وعبر البيان الشيوعي، ومن ذلك تتبع ضرورة

أن تكون قيادة حركة التحرر القومي العربية ماركسية ثورية، بما يضمن تحقيق أهدافها التحررية الوطنية على طريق الثورة الاشتراكية؛ ذلك أن نظر الماركسية إلى الصراع الطبقي ينطلق من أنه "أمر موضوعي"؛ ينتج عن الوجود الموضوعي للاستغلال الناتج عن تحكم الرأسمال. وكان ماركس يبحث في وضع نشوء الصناعة في أوروبا، وكيف أن الرأسمالي يستغل "قوة عمل" العامل من أجل إنتاج فائض قيمة، وهو يزيد في استغلاله من أجل الحصول على الحد الأقصى من هذا الفائض، وهذا ما يجعل العامل يعيش في وضع صعب، حيث الفقر والاستغلال نتيجة العمل الطويل، هو الذي يدفعه إلى التذمر، ومن ثم الاحتجاج، والإضراب، إلى أن ينفجر في ثورة.

هذا هو لبّ النظر للعملية كما وردت في البيان الشيوعي، لكنه يُطرح في إطار أوسع، لهذا، تنطلق الماركسية من فهم وضع مجمل الطبقات، حيث إنه كلما زاد تمركز الرأسمال انحدرت الفئات الوسطى، وزادت أعداد العاطلين عن العمل، تزايدت الحاجة إلى الوعي الثوري ضد الاستغلال الطبقي.

في هذا السياق، اشير الى أن همّ كارل ماركس (وكذلك إنجلز ولينين) كان يتحدد في فهم دور الفكر والتنظيم في تطوير هذه الثورة من أجل أن تنتصر وتحقق مطالب الطبقات الثائرة. هذا ما طرح مسألة الماركسية كمنهجية وكرؤية ونظرية تمثل العمال، وطرح مسألة الحزب منذ تشكيل عصابة الشيوعيين إلى الأممية الأولى والثانية، ونشوء الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، فالشيوعية.

فما توصل إليه ماركس وإنجلز وأكد عليه لينين، هو أن الطبقة المضطهدة لا تمتلك الوعي نتيجة تشربها بالوعي الذي تعمه الطبقة المسيطرة، ولا تمتلك التنظيم، وأكثر ما تستطيع هو تأسيس النقابات أو الاتحادات أو التجمعات، ولهذا كان على "نخب" تعتنق الماركسية دور بلورة الرؤية والاستراتيجية والخطاب في ترابط مع العمال وبهدف تشرب العمال الوعي وتنظيم نشاطهم بما هو أبعد من المطالب الاقتصادية، أي الاستيلاء على السلطة".

وإذا كانت الرأسمالية في بلدان المراكز الرأسمالية الغربية واليابان قد قدمت الامتيازات أو "الرشاوي" المباشرة وغير المباشرة للبروليتاريا، سواء عبر ارتفاع الأجور، والتأمينات المتنوعة، والدعم والحقوق النقابية وغير ذلك من الامتيازات التي أفرغت طبقة البروليتاريا من مضمونها الثوري في محاولة لافراغها من شعورها بالظلم الطبقي، وفق ما أشار إليه "هربرت ماركوزه" في كتابه الشهير "الانسان ذو البعد الواحد"، وبناءً على ذلك، فقد زادت الرأسمالية الإمبريالية المعولمة من استغلال ثروات بلدان وشعوب الأطراف، انطلاقاً من تطبيق قاعدة "الاستيلاء على فائض القيمة لشعوب بلدان الأطراف في اسيا وأفريقيا ومعظم بلدان الوطن العربي، ووسعت من نهبها واستغلالها، وهو الأمر الذي فجّر الحالات الثورية العفوية في بعض بلداننا ( تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين والسودان )، لكن تفكك وضعف وقصور قوى اليسار في بلادنا وعجزها عن قيادة الجماهير، أدى الى توفير الفرص لقوى الثورة المضادة والقوى اليمينية بمختلف اطيافها ومنطلقاتها الفكرية لمجابهة ثورة الجماهير العفوية وحرمانها من تحقيق أي هدف من الأهداف التي قامت من اجلها سواء في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية او في تحقيق لقمة العيش والكرامة .

وعليه، فإن أي حديث عن "الإمبريالية" و"التحرر الوطني"، والاستقلال، دون النقات إلى توعية وتنظيم الجماهير الشعبية التي تعاني الفقر والبطالة والقهر، ودون معرفة بأن الوطني مبني على الطبقي وليس العكس هو نوع من العجز والقصور؛ ذلك إن مواجهة الإمبريالية، وتحقيق "التحرر الوطني" والاستقلال، تتم فقط في مواجهة النظم التي تمثل رأسمالية كومبرادورية تترايط وتتداخل مع الإمبريالية، وهي التي تركزّ التبعية. وهنا نعود إلى درس آخر من دروس البيان الشيوعي، وأساسية الصراع الطبقي، فهو الذي يمثل التناقض الرئيسي الذي يجب حسمه ضد الاستغلال الرأسمالي.

على أي حال، لقد أوضحت الحالات الثورية الجماهيرية العفوية أن الصراع الطبقي قد تفجّر، وإذا لم تنتصر الجماهير الشعبية في المحاولة الأولى، هناك بالضرورة محاولة ثانية وثالثة، نتيجة أن هذه الجماهير لم تعد قادرة على تحمّل وضع الاستغلال والاستبداد

والخضوع، وبالتالي فإن النهاية المنطقية هي انتصار الجماهير على تلك الأنظمة شرط توفر أحزابها الطليعية الماركسية الثورية.

فإذا كانت الجماهير الشعبية قد نجحت في كسر حاجز الخوف من أنظمتها وأجهزتها الامنية، فليس من الممكن أن يعود ذلك الحاجز مجدداً، لكن المعضلة أو العقبة الرئيسية الجوهرية في الحراك الجماهير الشعبي المستقبلي، تتبدى في تفعيل واستنهاض أحزاب اليسار الماركسي، حيث لا بد من ماركسيين معنيين في المبادرة الى المزيد من توعية العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وتنظيمهم وتحريضهم على الثورة ضد أنظمة الاستغلال الكومبرادوري، وهذا يعني ان تكون تلك الأحزاب بمثابة عقل العمال والفلاحين الفقراء والمضطهدين، وأن يبلوروا رؤية تخصهم، وإستراتيجية واضحة واهداف محددة وآليات ثورية تقودهم للانتصار، وذلك هو أحد الدروس والعبر الرئيسية التي نستنتجها من روح نصوص ومعاني البيان الشيوعي.

هنا بالضبط، اخاطب رفاقي عرباً وأمازيغ وأكراد وغيرهم في كافة أحزاب اليسار الماركسي في الوطن العربي، قائلاً بوضوح ساطع: إن الحاجة إلى وعي النظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، قضية تقرر مصير العمل الثوري كله في بلداننا، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ثوري بدونها، وعليكم ان تسألوا؟ الى متى سنظل نردد هذه المقولة التي أصبحت بديهية بلا نشاط فكري ونضال سياسي وديمقراطي وجماهيري وكفاحي مكثف وفعال؟

البيان الشيوعي ومعنى تعريف اليسار الثوري:

إن القراءة المنحازة لروح البيان الشيوعي توصلنا إلى التعريف الثوري اليساري، فليس يسارياً من لا يعي ويؤمن بعمق بدور النظرية الثورية أولاً لتفعيل الحركة الثورية، وليس يسارياً من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبقي والصراع السياسي والديمقراطي والثوري ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف وضد قوى اليمين الليبرالي والرجعي، وضد كل أشكال التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع، وليس يسارياً من لا يمارس -وفق الزمان والمكان المناسبين- كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية

ضد الوجود الصهيوني والقواعد الأمريكية المنتشرة في بلدان الوطن العربي... وليس يسارياً بل خائناً- من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الإمبريالي .

وفق هذا المنطلق، يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عموماً، والماركسي المتطور المتجدد خصوصاً، الملتزم بالمنهج المادي الجدلي، فلا مكان هنا للتفريق أو التوفيق ناهيك عن الارتداد الفكري صوب الأفكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة؛ إذ أن هذه المنهجيات المُضَلَّلة أساءت كثيراً جداً لليسر العربي كله وأدت إلى عزله عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد، هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسر، ومن وجهة نظري، ليس يسارياً من لا يدافع عنها.

وبالتالي، بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها، وأن لا يُكتفى بالتسميات أو الألوان الحمراء، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها، ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري أو وحدة قوى يسارية، يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتقاوم مظاهر التفكك الشللية والتحريرية الانتهازية والمصالح الطبقية الخاصة؛ فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً؛ ذلك إنَّ القول بدور تاريخي لليسر العربي ليس إلا فرضية على جميع فصائله وأحزابه واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية والواقع المعاش (الملموس) عبر الممارسة اليومية المتصلة بكل مقتضياتها السياسية والكفاحية والمجتمعية والجماهيرية .

إنَّ ما تقدم، يتطلب من احزاب وفصائل اليسار ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة (السياسية والفكرية والجماهيرية والتحريرية والاعلامية والمجتمعية والإدارية والمالية)، لبناء حركة ثورية ديمقراطية صحيحة وممأسسة تطرد كل مظاهر ازمتها الفكرية والتنظيمية والسياسة، بما يمكنها من جسر الفجوة بينها وبين جماهيرها، والتوسع الكمي

والنوعي في أوساطها، واستعادة ثقتها بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي والقومي والعالمي، وإلا فإن مسيرتها في الظروف الصعبة والمعقدة الراهنة من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق.

خلاصة القول، ما زالت المهمة الملحة التي تنتظرنا هي العودة مجدداً إلى استيعاب نصوص البيان الشيوعي، ووعيتها بعمق معرفي، ومن ثم تأويلها بما يخدم متطلبات النضال الثوري في مرحلة العولمة الامبريالية الراهنة، وهو أمر يستدعي تحويل نضال أحزاب وفصائل اليسار الماركسي وحركة الجماهير الشعبية الفقيرة في بلادنا، إلى حركة تحرر شاملة ترفد حركة الثورة العالمية ضد الرأسمالية الإمبريالية المعولمة برمتها، ولا بديل عن الماركسية الثورية المتجددة أبداً بحكم طبيعتها الداخلية مرشداً ومضموناً لهذه السيرورة الثورية؛ إذ لا مستقبل لشعبنا وكل الشعوب الفقيرة في كوكبنا، إلا من خلال الالتزام الواعي بالرؤية الماركسية ومنهجها، بقيادة الأحزاب الماركسية الثورية المُعَبَّرَة عن مصالح الجماهير الشعبية وتطلعاتها، ما يعني بوضوح أن منطلقاتنا الفكرية أو المعرفية ذات العلاقة بالرؤية أو المنظور الطبقي للصراع ضد قوى الاستغلال والتبعية في بلداننا من ناحية وضد الوجود الإمبريالي الصهيوني من ناحية ثانية، ينبغي أن تقاس بعلاقتها بالتححر الوطني، وبالسؤال المصيري: إلى أي مدى تقوم تلك الأفكار عبر الحزب الطبيعي الماركسي في تفعيل النضال والكفاح الجماهيري بالدفع الثوري إلى الأمام لتحقيق أهداف التحرر الوطني بعيداً عن أي شكل من أشكال الإعاقة للحركة التحررية الوطنية الديمقراطية الثورية؟

وهنا أود التأكيد على أهمية انحياز المثقف الماركسي لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة؛ إذ أن هذا الانحياز الواعي والمسئول هو الأساس الأول في تحديد ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية، حيث أن مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى مراكمة عوامل إنضاج ثورة وطنية ديمقراطية وانتصارها تمهيداً لبناء مقومات القوة الكفيلة بهزيمة وطرده الوجود الصهيوني والامريكي من بلادنا، وبدون ذلك لن نستطيع تحقيق أي هدف تحرري ونحن

عراة، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت (شيخ قبائل وأمراء وملوك عملاء ورؤساء مستبدين)؛ أكثر من الحي (النهوض الوطني والقومي التقدمي الديمقراطي)، ففي مثل هذه الأوضاع يحكمنا الماضي أكثر من المستقبل... فما هي قيمة الحياة والوجود لأي حزب أو مثقف تقدمي إن لم يكن مبرر وجوده تكريس وعيه وممارساته في سبيل مراكمة عوامل الثورة على الأموات والتحريض عليهم لدفنهم الى الأبد لولادة النظام الثوري الديمقراطي الجديد للخلاص من كل أشكال التبعية والعمالة والاستبداد والتخلف وتحقيق أهداف ومصالح وتطلعات العمال والفلاحين الفقراء وكافة الكادحين والمضطهدين.

وعليه أقول بكل وضوح، مستلهماً روح البيان الشيوعي، إنَّ الثورة لا تتضح بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير الوعي المعمق لكافة العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي (الحزب) ووحدتهما معاً، وهي أيضاً لا يمكن أن تتدلع بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب الثوري الديمقراطي المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجلها، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته وتحقيق الاهداف التي تأسس من أجلها .

هنا، لا بد لي من أن أؤكد بوضوح شديد على أن النضال الوطني التحرري هو اليوم في ظروفنا العربية المحكومة الى حد كبير في مصر والسودان والعراق والاردن والمغرب وتونس والسعودية والخليج وفلسطين.. الخ، لشروط التبعية لنظام العولمة الإمبريالي، هو جزء من النضال الطبقي للكادحين والفقراء والمضطهدين، وهو نضال لا يتميز عن النضالات التاريخية السابقة شدةً واتساعاً فحسب، بل يتميز أيضاً، بتطوره، نوعياً وكيفياً شرط توفر التنظيم الماركسي الطبيعي الكفيل بإدخال الوعي الطبقي الثوري في صفوف الفقراء، بما يمكنهم من التحول الى حالة نوعية في النضال التحرري والديمقراطي الاجتماعي والاقتصادي ضمن منظورهم ومصالحهم الطبقيّة واهدافهم الوطنية.

هذا هو المعيار الرئيسي للحكم على سيرورة التحرر الوطني في بلداننا ارتباطاً بالعلاقة العضوية بالمنظور الطبقي الماركسي كضمانة استراتيجية لتحقيق انتصار الجماهير الشعبية، ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، أن تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية التحررية الوطنية من جهة والطبقية المجتمعية من جهة ثانية، التي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بأن التعاطي مع الماركسية ومنهجها؛ بعيداً عن كل أشكال الديماغوجيا والجمود وتقديس النصوص، كفيل بتجاوز أزمتها الراهنة، إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع بلدانها بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وامتلكت برامج واضحة واليات وطنية تحررية وديمقراطية طبقية للنضال.

هنا يتبدى لنا مجدداً السؤال اللينيني: ما العمل؟ ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بصحة حقيقية نشطة، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً، من قبل أحزاب وحركات اليسار الماركسي في بلداننا في كل أرجاء المشرق والمغرب، ومن ثم الالتزام بعملية النضال الحقيقي السياسي الديمقراطي والجماهيري من منظور طبقي، من أجل تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها جماهيرنا الشعبية، وخاصة إسقاط رؤوس وأنظمة التبعية والاستبداد والتخلف والاستغلال، وتأسيس النظام الاشتراكي الديمقراطي الجديد.

" اننا في مرحلة "خريف الرأسمالية" تلك الحالة التي لم يتم حتى الآن تعزيزها بانبثاق "ربيع الشعوب" والبعث الاشتراكي. ان احتمالية حدوث أي اصلاحات تقدمية كبيرة على الرأسمالية بمرحلتها الحالية تعد وهما. وبالتالي لا بديل آخر غير احياء اليسار الراديكالي الأممي القادر على تنفيذ وليس مجرد وضع تصورات للتقدم الاجتماعي. لقد أصبح حتمياً القضاء على الرأسمالية المأزومة بدلا من محاولة انهاء أزمة الرأسمالية[7]."

وعلى هذا الأساس، فإنني أدعو ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث، بين كافة أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في الوطن العربي -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف إيجاد آلية حوار فكري من على أرضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحررية والطبقية والإنسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي في بلادنا، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها أنظمة التبعية والاستبداد والاستغلال الطبقي، ورغم الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعترى هذه المرحلة من ادعاءات القوى اليمينية بكل أطرافها ومنطلقاتها الرجعية المتخلفة أو الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى... الأمر الذي يفرض على أحزاب وفصائل اليسار الماركسي أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزمتها، وإثبات وجودها ودورها في أوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً، عبر برامج سياسية واجتماعية تستجيب لمنطلقات الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بارتباطها المستقبلي الوثيق بالثورة الديمقراطية الوجودية ضد التحالف الإمبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي، بما يوفر أداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثرورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية والمشروع النهضوي على طريق بلورة المجتمع الاشتراكي الموحد.

ختاماً، إنني؛ إذ أؤكد على أن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحى للبعث أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن؛ يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفاتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن -على سوداويته- لا يعبر عن

حقائق الصراع الاجتماعي/الطبقي، والكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير وطلانتها السياسية الثورية المتمثلة في حركات وأحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلدان وطننا العربي التي تناضل من أجل استعادة دورها الطبيعي المنتظر لحركة التحرر العربية في مسيرة نضالها الوطني والقومي التحرري والمجتمعي الطبقي على طريق تحقيق أهدافها الثورية .

الماركسية نظرية متطورة ومنهج حي وليست عقيدة جامدة :

إن احزابنا وفصائلنا اليسارية في مغرب ومشرق الوطن، إذ تؤكد التزامها الواعي بالماركسية ومنهجها، انطلاقاً من كونها نظرية علمية، وهنا لا بد من التأكيد على الكيفية التي نتعاطى بها مع المنهج الجدلي (الماركسي) في الممارسة الحياتية ليس من أجل التخلص من الرواسب الاجتماعية الرجعية السائدة، بل أيضاً من أجل مراكمة ووعي منطلقات أخلاقية تتفاعل بصورة جدلية خلاقة مع إستراتيجية احزابنا ورؤيتها الثورية، إذ أن هذا المنهج ليس منهجاً دوجمائياً من ناحية، ويتعارض مع فكرة الحقيقة الوحيدة المطلقة والنهائية من ناحية ثانية، فالمنهج المادي الجدلي، يهدف لتطوير النظرية لكي توجه الممارسة الحياتية التي بدورها تطور وتغني النظرية، وهذا بالضبط ما قصده "كارل ماركس" بقوله "إنني لم أضع إلا حجر الزاوية في هذا العلم (المادية التاريخية) " ما يؤكد على أن نظرية المعرفة الماركسية (الخاضعة للتطور والتجدد) هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ولا تعرف الحقيقة النهائية ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، بل يتوجب علينا أن نتعاطى معها كمنهج أو بنية فكرية تتطور دوماً مع تطور الانجازات والاكتشافات العلمية في جميع مجالات الحياة وحقائقها الجديدة، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية جدلية إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، لأننا بالمقابل ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري، كما هو نقيض لمنهجها وثقافتها ومشروعها الإنساني الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في العدالة الاجتماعية

والاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان، من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية.

وبالتالي فان القضية النظرية أو الهوية الفكرية لأحزابنا وفصائلنا، تتجلى في الإجابة على السؤال الذي طرحه د.سمير أمين: ماذا يعني أن تكون ماركسياً اليوم؟ وأجاب عليه قائلاً: أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث، حتى لو كان لينين أو ماو . وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية، دون أن تعتبر جميع النتائج التي توصل لها باستخدامها كانت صحيحة في وقته، ومن باب أولى اليوم. أما إن فعلنا ذلك فهذا يعني أننا حولنا ماركس إلى نبي، الأمر الذي لم يدعيه على الإطلاق، بل ترك أمر متابعة التطورات الاقتصادية الاجتماعية بما يضمن ان لا تتكلس رؤانا ومواقفنا عند لحظة تاريخية محددة، وهذا يعني أهمية، وضرورة متابعة أحزابنا وفصائلنا لمجمل التطورات المعرفية للمفكرين والفلاسفة الماركسيين ما بعد ماركس حتى اللحظة، وهي خطوة لا بد منها بصورة دائمة، تأكيداً لإخلاصنا للأسس وللأفكار التي طرحها ماركس وانجلز في البيان الشيوعي، من حيث الحرص على روح نصوصه وجوهره المعرفي الثوري.

وهذا يستدعي، في ضوء خبراتنا وتقييمنا لتجارب الاشتراكية، أن لا نختزل رؤيتنا، وخاصة في مجتمعاتنا العربية، التي لم تحقق فكرة تبلور الطبقات الاجتماعية كآلية أو وحدة تحليل للصراع على مستوى التطور الاجتماعي، ما يعني عدم المبالغة في التركيز على الصراع الطبقي وحده، وتجاهل العلاقات الأخرى مثل العلاقات القومية والاثنية والدينية.. الخ .

كما أن الجانب المنهجي، أي المنهج التاريخي الديالكتيكي المادي، يوفر المنهج الإجمالي للتعاطي مع المعطى العربي المعقد، سواء في قراءة واقعه الراهن ومهامه المركبة، أو في قراءة ماضيه ومستقبله، تراثه وخياراته التاريخية، وعلى هذا المنهج أن

يثبت جدارته في فهم الشرط العربي الراهن عبر استيعاب الماركسية والقراءة العميقة للواقع المعاش.

إن أهمية هذه الرؤية بالنسبة لكافة أحزاب وفصائل اليسار في بلادنا مرتبطة بما يجري من أزمات سياسية واقتصادية عالمية وإفقار للشعوب بما يؤكد على عودة ماركس من جديد وعلى الاشتراكية كخيار وحيد للمستقبل.

الماركسية في المشهد الراهن للنظام الرأسمالي العالمي:

اليوم في عصرنا الراهن، عصر بداية تراجع العولمة الأحادية الأمريكية لحساب تعددية قطبية (تضم بالإضافة للاتحاد الأوروبي واليابان دولاً متطورة مثل: الصين والبرازيل والهند إلى جانب الدور المركزي لروسيا) بسبب تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تفجرت في نهاية العام 2008 ولم تتوقف تراكماتها حتى اللحظة سواء في بلدان المركز / النظام الرأسمالي العالمي عموماً أو في بلدان الأطراف خصوصاً حيث ستعرض هذه البلدان الفقيرة لمزيد من الانعكاسات الخطيرة للأزمة المالية تضاف إلى ما تعانيه شعوبها من اضطهاد وإفقار وتخلف وتبعية بسبب تزايد بشاعة الاستغلال الرأسمالي لمواردها.

وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية من ناحية و تزايد استغلال موارد الشعوب الفقيرة أو ما يسمى الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب من ناحية ثانية، فإن الحاجة إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي، تتزايد كضرورة موضوعية وتاريخية، في وضع تزداد فيه مكانة ودور اليسار الماركسي العالمي في ظل بروز مؤشرات وتراكمات الأزمة البنوية الشاملة للنظام الرأسمالي، ارتباطاً بتعمق مظاهر الصراع الطبقي والاجتماعي في بلدان المراكز والأطراف، ويتوضح الصراع ضد النظام الإمبريالي العالمي، بمثل ما تتوضح الحاجة إلى إبراز وتفعيل الطابع الأممي لنضال القوى والأحزاب اليسارية على النطاق العالمي والعربي وفي الطليعة منه نضال حزبنا/جبهتنا، الذي أصبح ضرورة موضوعية مكملة لنضالنا الوطني والقومي بعد أن بات كوكبنا في ظل العولمة وحدة سياسية واقتصادية واحدة رغم كافة أوجه الاختلاف والتناقضات الجارية في إطاره.

كل هذه المتغيرات، إلى جانب استعادة قوى اليسار العالمي لدورها ووصولها إلى السلطة في العديد من بلدان العالم في أمريكا اللاتينية وآسيا، ستعزز حاجة شعوب الأطراف عموماً وقواها وأحزاب اليسار فيها إلى الاشتراكية أكثر بما لا يقاس من الحاجة إليها في عهد ماركس.

ذلك أن الحكم على الاشتراكية والفكر الماركسي لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح عليهما يكون عبر ما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني من ناحية، وبشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الثالث عموماً وشعوب أمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني خصوصاً من ناحية ثانية.

هكذا تبرز الاشتراكية كضرورة ما تزال تتطلع إليها هذه الأوضاع التي تزداد تردياً في حياة شعوب العالم عموماً وشعوب بلدان الجنوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية خصوصاً.

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، يأتي التزام أحزابنا الشيوعية وفصائلنا الماركسية في بلادنا، لتؤكد على تبني الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاعتناء ارتباطاً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، إلى جانب الاستفادة من المسار التطوري والتجديدي للفكر الماركسي ما بعد لينين إلى يومنا هذا عبر العديد من المفكرين والقادة الذين قدموا إضافات اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل.

ففي مواجهة دعاء "موت الاشتراكية" نؤكد بثقة أن أزمة الاشتراكية من أمراض النمو وليست من أمراض الموت، ودليلنا على ذلك استنهاض حركات اليسار في فنزويلا وبوليفيا والبرازيل وغيرها، إلى جانب تزايد دور الحركات اليسارية المناهضة للعولمة، ارتباطاً بتفاقم أزمة الامبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي ليس فقط على الصعيد الداخلي، بل أيضاً على الصعيد الخارجي كما في العراق وأفغانستان وأمريكا

اللاتينية والعديد من بلدان آسيا وأفريقيا التي تتعرض شعوبها اليوم لأبشع أشكال الاستغلال والاضطهاد والمعاناة.

إن القائلين بموت الماركسية ينسون أو يتناسون أن المهم بالنسبة للماركسيين ليس قدسية النص، فليست الماركسية مجرد وصف للرأسمالية في زمن ماركس، رغم ما في هذا الوصف من نفاذ إلى الجوهر، إنها منهج علمي وعملي تكوّن في النضال الديمقراطي الثوري للشيوعيين، وأثبت صلاحيته بهذه الصفة، ولا يزال، كدليل عمل وبحث ونضال. إن سقوط التجربة الاشتراكية السوفيتية. الذي يتخذ منه دعاة "موت الماركسية" "برهاناً" على صحة ادعائهم، إنما يفتح المجال لتجارب أرقى، تستفيد من دراسة ونقد التجارب السابقة، وذلك في ظروف جديدة مختلفة، لا يمكن التنبؤ بتفاصيلها سلفاً، ظروف يولدها التطور الذي أثبت بسرعة فاجأت الكثيرين أنه يعمق التناقضات التي لازمت التطور الرأسمالي، ويتكشف عن تناقضات جديدة يمكن أن يؤدي تفجرها الى تهديد الوجود البشري في بيئته الطبيعية وطبيعته الإنسانية، إذا ما استمر إخضاع التقدم العلمي والتكنولوجي لمصالح رأسمالية إمبريالية فالتة من كل عقل وذات أحجام كونية لم تعهدها البشرية من قبل".

السؤال هنا: هل هذا يعني أن العالم قد دخل طوراً جديداً من التطور الرأسمالي يتخطى أطواره السابقة (ماركس ورأسمالية المزاحمة الحرة، ثم لينين ورأسمالية الاحتكارات الإمبريالية) حسب زعم دعاة الاستسلام للعولمة الرأسمالية، مكررين بذلك طروحات تعود لأواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؟ وجوابنا على هذا السؤال، بوضوح ووعي: هناك ولا شك اختلافات وتطورات هائلة، وخاصة في مجال تطور القوى المنتجة، لكن، من حيث الجوهر، لا يزال التناقض الأساسي الذي يحرك كافة التناقضات في المجتمع الرأسمالي في تطوره المتفاوت، هو التناقض الذي كشفه ماركس وانجلز في البيان الشيوعي كتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج"، فهناك من جهة، التطور العاصف للقوى المنتجة على أساس الثورة المتواصلة في مجالات العلم والتكنولوجيا، بحيث تفقد عمليات الإنتاج المادي كل طابع فردي، أو حتى قومي، وتتجاوز حدود

الدول، حتى الكبرى منها، وتكتسب الطابع الجماعي بتقسيم متجدد للعمل، وبترباط مختلف مجالاته في آن.

وفي هذا المجال يمكن التأكيد، أن الحل الوحيد الممكن لهذا التناقض الأساسي، يكمن في الاشتراكية، التي لا تزال، كما كانت في زمن ماركس، ماثلة على جدول أعمال البشرية، وأن الطبقة العاملة، (مع إدراكنا للمتغيرات التي طرأت عليها بفعل التطور التكنولوجي الهائل) متمثلة بفكرها ونظرتها الى العالم ووعيتها وبرنامجه الديمقراطي الثوري هي . وليست الطغمة المالية . الطبقة التي تتطابق مصالحها مع مصلحة المجتمع البشري، واهدافه في البقاء والتطور السلمي، وفي الإخاء بين الأفراد والشعوب، وفي المساواة والحرية.

ولهذا نحن معنيون في كافة الأحزاب الشيوعي والفصائل الماركسية في بلداننا، بتحديد الموضوعات الأساسية الذي يشكل وعيها مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة الواقع الاجتماعي الاقتصادي في بلداننا، بكل مكوناته من جهة ثانية، انطلاقاً من ادراكنا الموضوعي بان التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص، كفيل بتحفيزنا صوب المزيد من النضال التحرري والطبقي، خاصة واننا نعي بوضوح أن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبرر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبرر إلغاء علم الجراحة.

وفي هذا السياق، لا يمكننا في أحزابنا وفصائلنا المشار إليها، تجاهل بعض مظاهر الانكفاء والتراجع التي أصابت الماركسية ووصلت ذروتها في نهاية القرن العشرين، فبفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هروا إلى الخندق المضاد عبر التحامه في صفوف سلطات الأنظمة البيروقراطية التابعة، الحاكمة، أو في صفوف الأحزاب الليبرالية أو الرجعية اليمينية "الجديدة"، أو عبر اللجوء إلى تأسيس إحدى المنظمات غير الحكومية تحت غطاء

الليبرالية الجديدة وشعاراتها الهادفة إلى تزييف الوعي وتخفيف بشاعة ممارسات بلدان المركز الرأسمالي، مثل حقوق الإنسان والحكم الصالح والتنمية المستدامة والجندر... الخ، وهي كلها اعتبارات هامة لا بد من أخذها في الحسبان في الفكر التحرري، غير انها تتحول الى سلاح ايديولوجي غاياته إجهاض النضال التحرري ذاته عندما يُصار إلى رفعها إلى مستوى البدائل عن الوعي الطبقي.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" فلا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. الأمر الذي يؤكد على أن الماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي وكل أشكال الاضطهاد الوطني والقومي. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري، إذ ليس هناك ثمة خيار آخر -خاصة لبلداننا في الوطن العربي والعالم الثالث- فيما الاشتراكية أو البربرية.

وفي هذا السياق فإننا بالقدر الذي نؤمن بأن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها إنما تكف عن أن تكون نفسها، ذلك إن تجديد الماركسية لن يتحقق على يد مفكرين ماركسيين يبدعون من داخل الأبراج العاجية، فتطوير الماركسية مستحيل بمعزل عن الممارسة والتجربة على أرض الواقع، لذلك فإن جميع الماركسيين في كافة الأحزاب والفصائل اليسارية مطالبين بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقاً خلاقاً.

وبتطبيق الماركسية على أرض الواقع، فإنها تعيد إنتاج نفسها بشكل أكمل وأرقى وتصبح قادرة على تلبية معطيات الواقع الجديد، فالعالم اليوم يعيش فترة مخاض معقدة ومرحلة جديدة في تاريخ البشرية، ومواجهة متطلبات الامبريالية الرأسمالية المعولمة وحليفها الصهيوني في بلادنا العربية التي باتت عبر انظمتها في حالة غير مسبوقة من الخضوع والارتهان والتخلف والتبعية، ومن أجل تجاوز هذا الواقع المهزوم والمأزوم وتغييره، فإن المطلوب من كافة قوى اليسار الماركسي في بلادنا، جهداً مكثفاً ومتصلاً على صعيد التنظيم من خلال تكريس الديمقراطية الداخلية بعيداً عن سطوة المركزية أو عبارة الفرد، وكذلك تعميق الهوية الفكرية والبحث العلمي والواقع العالمي والمحلي الجديد بما يمكنها من صياغة رؤاها الإستراتيجية وبرامجها السياسية والاقتصادية والكفاحية والمجتمعية الديمقراطية النقيضة لسياسات الهيمنة والخضوع والتبعية وكل أشكال الاضطهاد والاستغلال.

لقد حققت الماركسية على الصعيد العالمي - وبفضل ثورة أكتوبر المجيدة- إنجازات ضخمة في الماضي ولازال وجودها وثقلها في الحاضر، وتنتظر الماركسية آفاقاً مبشرة في المستقبل، وإذا ما بدت الآفاق أمامنا مسدودة مظلمة، فليكن ذلك حافزاً لكل قوى اليسار لتكثيف النضال في سبيل تجاوز الأزمة ومواكبة ركب الحياة.

الماركسية المعاصرة وواقع التخلف في العالم الثالث عموماً وبلدان الوطن العربي خصوصاً:

لا شك أن تقدم الرأسمالية المعاصرة، في إطار العولمة الراهنة، يجد أحد أسبابه في نهب العالم الثالث، وربط دوله بعجلة الاقتصاد الرأسمالي عبر آليات متجددة لتبعية وإعادة الإنتاج التابع في بلدان العالم الثالث، وقد عمق النهب الإمبريالي للعالم الثالث من الهوية بين المركز الامبريالي وبلدان الأطراف التي تعرض العديد من دولها إلى عملية تفكيك داخلي بشع لحساب الطوائف والاثنيات المتناحرة، كمظهر أو نتاج لجوهر المخطط الامبريالي، ونتيجة هذا الأمر ولأسباب عديدة أخرى استمرت قضايا التخلف والتبعية والفقير مستقلة في العالم الثالث، وأضيفت إليها معضلات جديدة كالتصحر

وتلوث البيئة، واستنزاف الموارد والمديونية وغيرها، وقد ناءت شعوب العالم الثالث تحت وطأة وثقل توحش العولمة إلى جانب الدكتاتوريات الحاكمة في تلك البلدان، حيث لم تفلح كافة محاولات التنمية فيها، فاستمر تشوه اقتصادها وتخلف قواها المنتجة، وباتت معضلة الديمقراطية -وما تزال- في هذا الجزء من العالم مسألة تفصيلية على درجة كبيرة من الأهمية .

إن التناقض بين العالم الثالث والمراكز الامبريالية مرشح اليوم لمزيد من التفاقم وتعمق الفجوات بين بلدان الأطراف وتلك المراكز، بما سيؤثر تأثيراً كبيراً على مصائر العالم والتقدم الاجتماعي.

وبالتالي فإن الحديث عن تجديد الماركسية يجب أن يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات التي شهدتها ارتباطاً بالمتغيرات العالمية الراهنة، وعلى ماركسيي العالم الثالث، الاستفادة من خبرة التجربة التاريخية السابقة للعمل على إنتاج الماركسية وتطبيقها وفق خصوصية الواقع في هذا البلد أو ذاك، وذلك عبر الكشف المتصل عن القوى ذات المصلحة في التقدم الاجتماعي والتنمية المستقلة، وعلى الماركسيين في هذا العالم، ونحن من ضمنهم النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية بأبعادها السياسية الاجتماعية والاقتصادية، وبناء أسس ومقومات المجتمع المدني، ونبذ سياسة حرق المراحل أو القفز عن قوانين التطور الموضوعي، والبحث الجاد عن الطرق الخاصة للانتقال إلى الاشتراكية بمفهوم خاص يراعي -دونما أي ارتهان أو تذييل- الخصائص الاجتماعية والنفسية والتاريخية والتراثية والعادات والتقاليد ... الخ .

إن صياغة واضحة للمشروع الاشتراكي العالمي أو الأممي الجديد انطلاقة من بلدان المراكز والأطراف، سوف تسهم في دفع أحزاب وحركات اليسار في المراكز والأطراف إلى الانخراط في مشروع أممي اشتراكي أصبح أكثر أهمية -والحاحاً- من أي وقت مضى، الأمر الذي يفرض تعزيز الحركة المناهضة للرأسمالية والحرب والعولمة التي تفرضها على العالم من أجل تحقيق أهدافنا في التحرر القومي والديمقراطي والعدالة الاجتماعية بمقدماتها وأفاقها الاشتراكية.

ففي هذه اللحظة الفارقة غير المسبوقة من حيث انحطاطها في تاريخنا العربي القديم والحديث والمعاصر، تتجلى فيها وتترسخ أبشع مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي والصراع الطائفي الدموي؛ جنباً إلى جنب، مع تزايد السيطرة الإمبريالية الصهيونية على مقدرات وثروات شعوبنا، بالتعاون المباشر من العملاء الكبار والصغار ممن يطلق عليهم أمراء وملوك ورؤساء لا همّ لهم سوى مراكمة الثروات لحساب مصالحهم الشخصية على حساب دماء الأغلبية الساحقة من شعوبنا.

كما ويتجلى أيضاً في هذه اللحظة مفهوم التحرر الوطني والقومي الهادف إلى بلورة وتجسيد حركات وطنية وقومية تقدمية في كل أرجاء الوطن العربي، ليس من أجل النضال التحرري الوطني الهادف إلى مقاومة وطرد العدو الأمريكي الصهيوني، فحسب، بل أيضاً من أجل تفعيل النضال والصراع الطبقي الثوري من منظور ماركسي لإسقاط أنظمه التبعية والتخلف وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية في بلادنا.

لقد وجدت دول حركة التحرر الوطني نفسها بعد الاستقلال أمام مجموعة ملحة من المهام: الدفاع عن الاستقلال السياسي وتوطيده، والنضال من أجل الاستقلال الاقتصادي وإلغاء كافة أشكال الاستغلال الطبقي من خلال استكمال السيادة على الموارد الاقتصادية والطبيعية وإلغاء نفوذ الاحتكارات الرأسمالية العالمية، وتحقيق علاقات اقتصادية عالمية متكافئة، والتغلب على التأخر الاقتصادي وبناء اقتصاديات وطنية مستقلة، وإقامة حياة سياسية ديمقراطية تستهدف تشجيع المبادرات المستقلة للجماهير الشعبية والاستفادة القصوى من مساهماتها البناءة، والقضاء على الأمية، وتطوير شؤون التعليم والثقافة الوطنية.

ومن الواضح أن هذه المهمات الديمقراطية، المطلوبة وفق منظورنا الطبقي، قد طرحت في بلدان القارات الثلاث أهدافاً ذات طابع وطني ديمقراطي توجّه نحو تصفية إرث السيطرة الاستعمارية الطويلة المتمثل بالتأخر والتخلف الشامل، والاستغلال الاقتصادي، والتبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وكذلك نحو إزالة علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية.

أما بالنسبة لبلداننا ومجتمعاتنا في الوطن العربي، فلعلنا نتفق أن السبب الرئيس لإشكالية التخلف في بلادنا، لا تكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوة أو ضعف انتشارها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن واقع بلداننا الراهن، بكل مفرداته وأجزائه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية رثة، تداخلت عضواً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، المحكومة بالاستبداد والمصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة بحيث يستحيل الحديث عن توفر الحد الأدنى من مفاهيم الحداثة بالمعنى المعرفي المرتبط بمفهوم المجتمع المدني او بمفاهيم بالمواطنة والديمقراطية والعلمانية والعدالة الاجتماعية .

فالمعروف أنه على الرغم من تطور بعض أشكال العلاقات ذات الطابع الرأسمالي في بعض مجتمعات مشرق ومغرب الوطن العربي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عموماً، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بشكل خاص، إلا أن هذه العلاقات الرأسمالية الجديدة لم تستطع إزاحة العلاقات شبه الإقطاعية، والقبلية السائدة، والمسيطرة، وبقية حيازة وامتلاك الأراضي الزراعية، مصدراً أساسياً للوجاهة والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية في بعض البلدان سائدة حتى منتصف القرن العشرين، حيث «تدنّت هذه المكانة، بتدني أهمية ملكية وحيازة الأرض باعتبارها العمود الفقري للتكوين الطبقي، وذلك بسبب تتابع الانقلابات العسكرية (وأهمها حركة 23 يوليو 1952 في مصر) في العديد من البلدان العربية ... وقيام الأنظمة الوطنية وما تبع ذلك من تفكيك للإقطاع، وتطبيق الإصلاح الزراعي من ناحية، وبسبب اكتشاف النفط وبروز أهمية رأس المال

(التجاري والخدمي والريعي الطفيلي) في التكوين الطبقي من ناحية ثانية وأشكاله الجديدة التي تداخلت بدورها مع الأنماط القبلية، شبه الإقطاعية السابقة، بل إننا لا نبالغ في القول إن هذه الأشكال أو التكوينات الطبقيّة شبه الرأسمالية الجديدة، انبثقت في جزء هام منها من رحم التكوينات الاجتماعية القديمة، وهذه بدورها استطاعت التكيف مصلحياً مع «العلاقات الرأسمالية الجديدة»، من حيث الشكل أو التراكم الكمي الرأسمالي فقط، من دون أن تقطع علاقاتها مع جوهر التشكيلات الاجتماعية القديمة، وموروثاته القيمة والمعرفية المتخلفة، التي وجد فيها الاستعمار الغربي، مناخاً مهيئاً وجاهزاً لتحقيق أهدافه ومصالحه في بلدنا، فلم يتعرض لأي من هذه الموروثات ورموزها الطبقيّة، التي شكلت في معظمها سداً للظاهرة الاستعمارية ولرأس المال الأجنبي في عملية دمج بلداننا العربية وتكريس تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي، خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها وإلى اليوم بحكم تبعيتها وراثتها.

والسؤال الآن: كيف وصل العرب في المرحلة الراهنة إلى هذه الحال الشديدة الانحطاط التي أدت إلى إعادة انتاج وتجديد التخلف بكل مضامينه الاجتماعية والثقافية، وأين يكمن الخلل؟، وأجتهد هنا في الإجابة، بقولي، انه يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي التاريخي المشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبيرو دولار، التي وفرت المناخ الملائم لإعادة تجديد وانتاج الأفكار والحركات السلفية الغيبية المترتبة، تمهيداً لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع العربي، انسجاماً مع تزايد تبعية وتخلف وارتهاج المجتمعات العربية للنظام الإمبريالي، بما أدى إنقطع الطريق على المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والأفكار الرجعية السلفية، التي كانت - وما زالت - تشكل عقبةً في وجه نفتح الرؤية العقلانية التنويرية العربية، وأبقت الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية في بلداننا أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره - كما يقول المفكر الراحل محمد الجابري - " بمحددات ثلاثة هي: القبيلة والغنيمة والعقيدة، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي، الذي يرمز إليه

بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي)، وسيادة العقيدة الدينية، ويرى أنه لا سبيل إلى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفيًا تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها.

ولهذا كما يقول المفكر الراحل محمود العالم فإن "قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن، تحول "القبيلة" في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، وتحول "الغنيمة" أو الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة، وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي"، ما يستدعي من الحزب أو الفصيل الماركسي في بلادنا - على الرغم من أساليب القمع والاضطهاد البشعة التي سبغت تاريخها وما زالت من أجهزة الأنظمة ضد كافة الأحزاب الشيوعية وقوى اليسار في بلادنا- مجابهة هذا التمدد الرجعي السلفي غير المسبوق، من خلال النضال ضد كل مظاهر وأدوات الاستبداد والاستغلال، ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثورياً وديمقراطياً بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع، بما يخدم رؤاها وبرامجها في مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية.

في هذا الجانب، أشير إلى العلاقة التبادلية، والترابط الجدلي بين حالة التخلف المعرفي، وبين أوضاع التخلف الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعاتنا العربية، التي تعيش حالة من الانحطاط والانقطاع المعرفي منذ القرن الثالث عشر الميلادي حتى اليوم، بحيث باتت دول الوطن العربي مجرد حلقات طرفية تابعة ومرتهنة للنظام الامبريالي الأوروبي والأمريكي، وأصبحنا -كعرب- نعيش على هامش الحضارة الغربية.

صحيح ان هناك عوامل خارجية وظروف موضوعية، أدت إلى مراكمة وتكريس أوضاع التخلف والاستتباع، إلا أننا لا يمكن أن نتجاوز العوامل الذاتية المرتبطة بقوة

تبعية الأنظمة الحاكمة في بلادنا وخضوعها للتحالف الامبريالي الصهيوني، ارتباطاً بالمصالح الطبقية الانتهازية، ودورها الرئيسي في وصول مجتمعاتنا وبلادنا إلى هذه الدرجة من الخضوع والتخلف المعرفي والمجتمعي.

في ضوء ما تقدم، أعتقد أن من المهم والضروري في اطار عملية النضال الديمقراطي والصراع الطبقي في مجتمعاتنا، متابعة مخاطر النمط شبه الرأسمالي الذي تطور في بلادنا عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الخمسة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث، إذ أن هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس آثاره بالضرورة على العلاقات الاجتماعية بما يعمق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واتساعها الأفقي والعمودي معاً، خاصة مع استئراء تراكم الثروات الفردية غير المشروعة، وأشكال الفساد و«الثراء السريع» كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير - منذ عقود طويلة - لدى كبار المسؤولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين، ثم تركزت مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقياً بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم، بحيث اصبحت الوساطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة، وغابت تماماً امكانية تطبيق الحد الأدنى من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيك عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف

واحتكار الثروات والمصالح الطبقية في الانظمة العربية الحاكمة لا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري... وبالتالي لا خيار أمام احزاب اليسار الماركسي في بلداننا سوى الاندماج في حركة السيرورة الثورية الجماهيرية لتحقيق اهداف العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية بافاقها الاشتراكية

### حول أزمة حركة التحرر العربية :

إن هيمنة النظام الإمبريالي المعولم، إلى جانب تراكمات المصالح الطبقية للطبقات والشرائح الحاكمة في النظام العربي، أدت إلى تكريس تبعية وتخلف بلدان مغرب ومشرق وطننا العربي، وإعادة هيكلتها و تكييفها بما يضمن إلحاقها بصورة كلية للهيمنة الامبريالية التي تستهدف تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني ودولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة، بحيث تصبح إسرائيل "دولة امبريالية مركزية" في المنطقة العربية والإقليمية يحيطها مجموعات من "دول الأطراف"، المتكيفة -التابعة مسلوبة الإرادة، بما يضمن ويسهل عملية "التطبيع" و"الاندماج" الإسرائيلي في الوطن العربي، سياسياً واقتصادياً، -وفق جوهر السياسة الأمريكية، لا فرق بين رئيس جمهوري أو ديمقراطي- تمهيداً للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة و بما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية -العربية- المحتلة أو التحكم في مستقبلها من جهة أخرى .

وفي ضوء هذا الوضع، وتحدياً له، فإننا في كافة أحزاب وفصائل اليسار في الوطن العربي، نؤكد على أن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفاتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة شعوبنا وجماهيرنا الشعبية الفقيرة،

ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن -على سوداويته- لا يعبر عن الحقائق الموضوعية لحركة جماهيرنا الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والاشتراكية. حول الماركسية والمستقبل:

إدراكاً منا للضرورة التاريخية للماركسية، كصمام أمان لمسيرة النضال الأممي صوب الاشتراكية، فإننا في قوى اليسار الماركسي في بلداننا، وفي إطار التحالف الأممي مع كافة الأحزاب والحركات الماركسية في هذا الكوكب، نضع نصب أعيننا هدفاً أولياً ورئيسياً لرؤيتنا الأيديولوجية التي تتلخص في العمل على استعادة الماركسية لدورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها، وبالتالي كمحدد لرؤية تهدف الى تحقيق التغيير الثوري الذي تتطلع اليه أحزابنا عبر الإسهام في بناء أوسع تحالف أممي ثوري وديمقراطي، يناضل من أجل تحقيق تطلعات جماهير العمال وكل المضطهدين للانعتاق والتحرر الاجتماعي والاشتراكية.

إننا في لحظة تقاوم التناقضات الطبقيّة عالمياً، حيث يخوض رأس المال الأمريكي حربه ضد الشعوب وضد الطبقات العاملة والفقيرة في مختلف الأمم.

لذلك يجب أن نعمل -ضمن خطة أحزابنا- من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية في الوطن العربي دورها الثوري، بتدرج واقعي مدروس يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحركات والفصائل والأحزاب الماركسية في هذا القطر العربي أو ذلك، على طريق تفعيل الحوار حول الفكرة التوحيدية للحركة الماركسية، تمهيداً لتوليد آلياتها العملية التنظيمية في مرحلة لاحقة.

هذه هي المهمة الإستراتيجية رغم راهنتها، وهذا هو الهدف الراهن في ظل هذا التراجع الذي طال الحركات السياسية التقدمية في بلداننا، وأفضى إلى إعادة صياغة الوطن العربي وإحاقه في المرحلة الراهنة تابعاً للتحالف الأمريكي/الصهيوني المعولم، عبر أنظمة وطبقة حاكمة فقدت كلياً وعيها وانتمائها الوطني والقومي لحساب مصالحها الذاتية الأنانية البشعة.

هنا تتداخل الرؤيتين الوطنية والقومية التقدمية الديمقراطية، مع الحاجة إلى تأسيس عالم إنساني (أممي) وتحقيق الترابط العضوي بين مختلف الأمم لتأسيس عالم خال من الاضطهاد والاستغلال والحروب.

إننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد الرأسمالية، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، اشتراكي وديمقراطي.

وإذا كان تراجع الحركة الماركسية العالمية قد ادى - راهناً - إلى عجزها، فإن إعادة تأسيسها هي المسألة الحاسمة الآن، هي الهدف الراهن بالنسبة لنا في قوى اليسار الماركسي، كما هو بالضبط هدف كل القوى الماركسية في الكوكب، وذلك هو الوفاء الثوري لكل من ماركس وانجلز والبيان الشيوعي بمضمونه وروحه الثورية الأممية.

وإذا كانت صورة الاشتراكية قد اهتزت أو تراجعت، فإن الوقائع التي نعيشها اليوم، توضح الضرورة التي تفرض أن تعود الاشتراكية حلاً ممكناً، وإن تظل مطمح البشرية عموماً، والمضطهدين والكادحين والفقراء خصوصاً.

إن الرأسمالية في ظل العولمة، تزداد توحشاً واستغلالاً ونهباً وقهراً للشعوب، وهي تسعى الى تكريس الظروف التي تمنع تطور الأمم والشعوب في الأطراف، لتكريس تخلفها وتهميشها، والرأسمالية هنا قوة إعاقة هائلة وقوة قتل... من هنا تتبدى الحاجة الموضوعية إلى أن يكون التيار الثالث، الديمقراطي، يسارياً في جوهره وشكله، في كل بلد من بلدان مغرب ومشرق الوطن، فهذه الصفة وحدها تمتلك القدرة على إدارة الصراع وتحقيق أهداف وتطلعات جماهيرنا الشعبية.. هنا بالضبط يتبدى إدراك احزابنا وفصائلنا اليسارية في الخيار الاشتراكي البديل بوعي عميق وبالتزام كامل دون أي شكل من أشكال التردد أو التراجع.

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، تتبدى الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، إلى جانب الاستفادة من المسار التطوري والتجديدي للفكر الماركسي ما بعد لينين إلى يومنا هذا عبر العديد من المفكرين والمثقفين الماركسيين الذين قدموا إضافات نوعية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أغنت الماركسية

كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل، الأمر الذي يضع أحزاب وفصائل اليسار العربي أمام خيارين لا ثالث لهما، إما استلهاهم ووعي المسار التطوري المتجدد للماركسية أو دخول هذه الأحزاب مرحلة التفكك والانحلال في انتظار الجديد، الذي سيولد حتماً من بين صفوفها أو من خارجها .

في ضوء ما تقدم، فإن الرؤية النقدية الجديدة الهادفة إلى بلورة وتفعيل عوامل القوة السياسية والفكرية والتنظيمية وال جماهيرية المتجددة لأحزابنا وفصائلنا، يعني أن تمتلك سمات تسمح لها بأن تحقق ذلك، وأول هذه السمات أن يمثل كل حزب وفصيل قوة طليعية فكراً وممارسة، فعلى الصعيد النظري يجب أن تمتلك مقدرة على التحليل العلمي للواقع الملموس، وهذا يقتضي تصفية الحساب مع النهج التقليدي أو الشكلي السائد، والقائم على الجمود وترداد الشعارات، وتنمية الوعي، وامتلاك المنهج المادي الجدلي. وهذه قضية هامة لأنها تعني تأسيس رؤية جديدة، تنطلق من أرضية صلبة، هي جوهر الماركسية، لتقيم على أساسها تصوراً لواقع وزمان محددين.

إننا بحاجة لامتلاك الوعي بالماركسية، وهذا يعني وعي التطور التاريخي، ووعي الظرف الراهن، الظرف الواقعي، وأبعاده المختلفة، واحتمالات تطوره، لأن الثورة لا تقوم، ولا تنتصر إلا بوعي الحركة التاريخية، وتمثل "روحها"، ومعرفة كل أبعادها ومتعرجاتها. إن المقدرة على التحليل، هي أساس بناء القوة الثورية، وأساس تماسكها ومقدرتها على أن تتحوّل إلى قوة فاعلة، كما أنها أساس تطورها واستمرارها. فالتماسك النظري يقود إلى تماسك تنظيمي، ويفترض دوراً عملياً منسجماً.

وهذه القضية تطرح قضية أخرى مرتبطة بها أوثق الارتباط، لأن أهمية التحليل تكمن في انه يستند إلى نظرية متماسكة، لتحديد طبيعة الثورة ومهامها ودور الطبقات فيها، وإشكالاتها الأساسية، دور القوى المعادية.

في ضوء ما تقدم، فإن من واجب الماركسيين في بلدان الوطن العربي أن يجعلوا المسألة الفلسطينية إحدى قضاياهم النضالية، وأن ينطلقوا من أن الصراع مع الوجود الصهيوني هو جزء من الصراع مع الإمبريالية، و أن فلسطين جزء من الوطن العربي

و بالتالي يجب أن تظلّ كذلك، و انطلاقاً من ذلك يجب التأكيد على بلورة حل ديمقراطي للمسألة اليهودية، في إطار دولة عربية ديمقراطية تحفظ الحقوق الديمقراطية لكافة الاقليات اليهودية وسائر الاقليات القومية في الوطن العربي بما ينسجم مع استعادة حقوق شعبنا الفلسطيني كاملة. وهنا يستطيع الماركسيون في بلادنا أن يقدموا رؤية متماسكة لا تنطلق من التعصّب أو ارث التخلف أو ردود الأفعال، بل تستند إلى كل ما هو إنساني وديمقراطي في التراث العالمي.

وانطلاقاً من أننا في صراع أساسي ضد النمط الرأسمالي ككل من أجل تشكيل نمط بديل: تحرري واشتراكي. نرى أن من مهمتنا مقاومة هذا المشروع، ومواجهة قوى الاحتلال، ودعم كل القوى المقاتلة ضد الاحتلال والسيطرة والنهب والاضطهاد. لهذا: فإننا نناضل ضد الوجود العسكري الإمبريالي الصهيوني في كل الوطن العربي، حيث يجب ان تقوم القوى الماركسية بدورها الأساس في المقاومة إلى جانب دورها الأساس في المجتمع وقضاياها السياسية والمطلبية الديمقراطية.

إن إنهاء الدولة الصهيونية والوجود الأمريكي في بلادنا، وتحقيق الاستقلال الكامل وإلغاء كافة مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية والاقتصادية في كل البلدان العربية هو شرط رئيسي لاستمرار وضمان استنهاض وتطور مجتمعاتنا على طريق الوحدة التدريجية المنشودة صوب تحقيق الهدف العظيم في إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي لكل أبناء هذا الوطن وفق أسس المواطنة والعلمانية وحق تقرير المصير بعيداً عن كل أشكال التعصّب العنصري أو الإثني.

أخيراً، إنني أفترض بأن كل رفاقنا في أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في مغرب ومشرق الوطن، يؤكّدون - بوعي عميق - التزامهم في النضال من اجل المساهمة في بناء البنيان الأممي الثوري، تحقيقاً لضرورات النضال الأممي كما حددها البيان الشيوعي.

وذلك يحتم علينا أن نحدد موقعنا في إطار الصراع العالمي، وأن نحدد رؤيتنا للنظام الإمبريالي العالمي، وموقفنا من هذا الصراع، وكذلك الدور الأممي الذي نحن جزء منه. فلا زالت سمة سيطرة الإمبريالية عالمياً، هي السمة السائدة رغم أزمتها الراهنة.

إن الصراع بين الأمم المضطّدة المستغلة، وبين المركز الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، هي السمة الأساسية في هذا العصر، وبالتالي فإن صراع الأمم المتخلفة والتابعة ضد النظام الإمبريالي العالمي، ومن أجل التحرر، وتحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي، هو السمة الأكثر بروزاً، والمسألة الأكثر مركزية في الوضع العالمي الراهن، علماً بأن هذا الصراع لا ينفصل عن الصراع الطبقي داخل الأنظمة التابعة، كما لا ينفصل عن الصراع الطبقي داخل الدول الإمبريالية ذاتها، حيث أن شرط القضاء النهائي على الإمبريالية هو القضاء على الرأسمالية في عقر دارها.

وبالتالي فإن هذا الوضع يتطلب تدخل واضح ومنظم من الأممية العمالية الشعبية. ان تأسيس أممية العمال والشعوب يجب أن يكون هو الهدف الأساسي لكل المناضلين الحقيقيين المعادين للنظام الرأسمالي الامبريالي العالمي اللعين. انها مسؤولية ضخمة وتتطلب عدة سنوات من العمل كي تسفر عن أي نتائج.

وفي ضوء ما تقدم يقترح المفكر الماركسي الراحل سمير أمين "أن يكون الهدف هو تأسيس منظمة (الأممية الجديدة) وليس مجرد "حركة". وهذا يتضمن التحرك لما هو أبعد من منتدى للنقاش. كما يتضمن تحليل القصور في المقولة التي لازالت سائدة عن أن "الحركة" ذات طبيعة أفقية و بالتالي فهي معادية للتنظيمات الهرمية تحت ذريعة انعدام ديمقراطيتها: ان التنظيم هو في الحقيقة نتاج تسلسل يولد بطبيعته قيادات.

كما أن خبرات الأمميات السابقة يجب أن تتم دراستها بجدية حتى وهي تنتمي الى الماضي. وذلك لا يجب أن يتم بدافع انتقاء نموذج منهم لابتكار الشكل المناسب للظروف المعاصرة.

هذه الدعوة -كما يضيف سمير أمين- يجب أن يتم توجيهها لعدد الأحزاب والتنظيمات الراغبة في القتال. كما يجب تشكيل لجنة للبدء في المشروع"[8].

لهذا يكون ضرورياً أن تبدأ القوى الماركسية في العمل على تأسيس الأممية الثورية الخامسة بطابعها الإنساني الديمقراطي، المتفاعل مع متغيرات وضرورات التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في هذا القرن الحادي والعشرين، لتكريسه في خدمة الجماهير الشعبية الفقيرة بعد أن بات هذا التقدم التكنولوجي في ظل العولمة الرأسمالية لعنة على هذه الجماهير.

هنا بالضبط، يتجلى الدور الهام والحاسم من كافة قوى اليسار الماركسي الشيوعي في العالم، من أجل صياغة علاقات أممية جديدة توحد نشاط الماركسيين في هذا الكوكب عموماً، وفي بلدان الأطراف في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا خصوصاً في مواجهة تصاعد النهب الإمبريالي، وحالة التدمير التي تدفع إليها مختلف الأمم، ومن أجل التحضير لتصعيد النشاط الثوري العام، في مرحلة تقاوم أزمة الإمبريالية الأمريكية، حاکمة النظام الإمبريالي العالمي ومقررة بنيته حتى اللحظة الراهنة رغم المؤشرات العديدة للأزمة الاقتصادية العالمية التي برزت في بنية النظام الرأسمالي منذ نهاية العام 2008، حتى اللحظة الراهنة من هذا العام 2023، وهي في طريقها إلى مزيد من التراكم الذي سيفرض نوعاً من التعددية القطبية في هذا الكوكب.

إننا أمميون لا شك في ذلك، لهذا نعتبر أن الأممية لا تقوم إلا على أساس تحالف القوى والأحزاب الماركسية الطليعية المعبره عن مصالح وأهداف جماهير الفقراء والكادحين وعمال الأمم المضطهدة، وقد حان الوقت لإعادة بناء أممية العمال والشعوب. وفي هذا الجانب أتوجه بالدعوة إلى رفاقنا في قيادات الأحزاب الشيوعية والفصائل الماركسية ليبادروا إلى عقد لقاء خاص لمناقشة السبل المطلوبة للبدء في حوار مع الرفاق في الأحزاب الشيوعية العالمية حول بلورة فكرة الأممية المطلوبة، وهنا يؤكد على اقتراح الراحل د. سمير أمين، بضرورة توجيه الدعوة إلى عدد من الأحزاب الشيوعية في الكوكب للبدء بتشكيل لجنة للتداول حول الفكرة وتطبيقاتها.

ففي ظل ظروف العولمة الامبريالية، والاستغلال البشع للشعوب الفقيرة، يجب أن يصبح الهدف الرئيسي للنضال في مواجهة التحدي المضاد للتوسع الامبريالي هو -

كما أكد الرفيق سمير أمين قبل رحيله- بناء جبهة أممية لعمال وشعوب العالم كله، بما سيوفر الفرص لميلاد تحالف بروليتاري وكادحي وفقراء الأمم، تحالف ماركسيي الأمم في إرجاء كوكبنا عموماً، والأمم المضطهدة خصوصاً، من أجل صياغة جديدة للنظام العالمي، تقوم على أساس التكافؤ والسلم والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية .

إننا ندعو إلى صياغة جديدة للعلاقات بين ماركسيي العالم، تقوم على أساس التكافؤ، والعلاقات الرفاقية الديمقراطية، وتعتمد الحوار والنقاش وسيلة في صياغة الأهداف العامة المشتركة، وتناضل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في النضال ضد النظام الإمبريالي العالمي ومن أجل عالم جديد، خالٍ من الحروب، يلغي حالة عدم التكافؤ في العلاقات بين الأمم، ويحقق ظروفاً أفضل من أجل النهوض، والتقدم ومن أجل تحقيق اشتراكية عالمية متطورة.

لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضه من نوع آخر، عبر أممية خامسة جديدة ثورية وعصرية وإنسانية... سنناضل معاً عبر مسيرة أحزابنا وفصائلنا الثورية، لأن نكون جزءاً أساسياً من بنیان هذه الأممية التي دعا إلى بلورتها المفكر الماركسي الراحل سمير أمين، عبر إسهامنا في النهوض بأحزابنا من جهة، وبدورنا الطليعي في إعادة بناء الحركة الماركسية في بلادنا عبر الحوار من جهة ثانية، لتجاوز واقع الهزيمة والتبعية والخضوع صوب مستقبل التحرر الوطني والاشتراكية.

- 175 عاماً مضت على صدور البيان الشيوعي، لكنه مازال ملهماً لكل الأحزاب الشيوعية والفصائل الماركسية في الكوكب.

- 175 عاماً مضت ومازال البيان نابضاً بالروح الثورية والدعوة إلى هزيمة الرأسمالية وكل أشكال الاستغلال .

- 175 عاماً تؤكد اليوم في القرن الحادي والعشرين ان حاجة الشعوب الفقيرة للاشتراكية أكبر بما لا يقاس بعشرات المرات من الحاجة لها عند صدور البيان منتصف القرن التاسع عشر .

- 175 عاماً مرت على البيان الشيوعي، لكنه يجب أن يظل حجر الزاوية في الأدبيات الماركسية ومرشداً للفعل الثوري في بلدان المراكز الرأسمالية عموماً، وفي بلدان الأطراف في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية خصوصاً، لكي تبقى راية القوى الثورية الماركسية عالية مرفرفة حتى الانتصار، مرددين معاً كلمات الرفيقة المناضلة الشيوعية الخالدة روزا لوكسمبورغ "إما الاشتراكية أو البربرية".

كل التقدير والاحترام والمحبة للرفاق في كافة أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في كوكبنا عموماً وفي مغرب ومشرق وطننا خصوصاً ... إلى الأمام.

- [1] تاج السر عثمان - الذكرى الـ167 لصدور البيان الشيوعي الحوار المتمدن - 2015/9/14.
- [2] المصدر نفسه .
- [3] يانيس فاروفاكيس - كيف تنبأ " البيان الشيوعي" بأزمئنا الحالية ودلنا على طريق الخلاص - الغربال أنفو - 2019/4/23.
- [4] د.حامد خليل - مشكلات فلسفية - دار الكتاب - دمشق - ط3 - 1990 - ص 185/150.
- [5] سمير أمين - عن حتمية تأسيس الأممية الخامسة - الحوار المتمدن - 2021 / 6 / 12
- [6] مصدر سبق ذكره - تاج السر عثمان.
- [7] مصدر سبق ذكره - سمير امين.
- [8] مصدر سبق ذكره - سمير امين.

## عن مخاطر التبعية الاقتصادية والاجتماعية - عبر التحليل السياسي والرقمي - في بلدان الوطن العربي

الحوار المتمدن-العدد: 7535 - 27 / 2 / 2023

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة، بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرسّت مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح.

وقد كان طبيعياً في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعمق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، أن تتكسر ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي، عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تنوياً لكل تراكمات الأشكال السابقة، وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل، لأن تكريس هذا الشكل - السيكولوجي، في الأوساط الشعبية العربية، سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية كائنات غريبة مُشوّهة للشخصية الوطنية والقومية العربية، إضافة لتأثير التيارات اليمينية بمختلف أطرافها العلمانية والميتافيزيقية الرجعية، والقوى الليبرالية الرثة، من خلال طروحاتها التي انتشرت في أوساط الجماهير الشعبية عموماً والطبقة العاملة العربية والجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً، بديلاً لمشروع التطور والنهوض الديمقراطي والنقد والعدالة الاجتماعية. فبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2.43 تريليون دولار عام 2020، إلا أن قسماً كبيراً من هذا الناتج، لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الإنتاجية الزراعية والتوسع في الأراضي الزراعية

من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدمائية والاستهلاكية ومظاهر الفساد والمحسوبيات وتراكم الثروات غير المشروعة، ومظاهر الإنفاق الباذخة الكمالية والتفاخرية، هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها، السعودية والخليج عموماً، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الأمريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن تريليون دولار متراكمة منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى يومنا هذا، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الإفقار والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم 78% من مجموع السكان في الوطن العربي، وخاصة مصر التي وصل عدد سكانها نهاية العام 2022 إلى ما يقرب من 102 مليون نسمة، وتعرضت، بعد سقوط مبارك فبراير 2011 عموماً وسقوط محمد مرسي والإخوان المسلمين 30/يونيو/2013 خصوصاً، إلى العديد من الضغوطات الاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، حيث نلاحظ تزايد مظاهر الفقر والبطالة، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 17.3 مليون عام 2020 نسبة 12.7% من إجمالي قوة العمل العربية البالغ 136 مليون نسمة، وقد سجلت سورية والسودان وفلسطين والأردن أعلى معدلات البطالة في الدول العربية (تتراوح بين 20% في سورية والسودان - 40% في فلسطين، حسب العدد 41 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2021)، وارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى ما يقرب من 395 مليار \$، علماً بأن إجمالي الناتج المحلي المصري لعام 2020 بلغ (363) مليار دولار، أما الديون الداخلية والخارجية في السودان فقد بلغت 74 مليار \$، في حين أن الناتج الإجمالي 38.6 مليار \$، بالنسبة لتونس بلغ الدين الإجمالي 46.7 مليار \$، ونتاجها الإجمالي 39.2 مليار \$، وبلغت ديون المغرب الاجمالية حوالي 100.9 مليار \$ عام 2020، علماً بأن ناتجها الإجمالي 363 مليار \$، وفي الأردن بلغت ديونه الاجمالية 37.3 مليار \$ مقابل ناتج محلي مقداره 43.7 مليار \$، وبلغت ديون لبنان حوالي 93 مليار \$ عام 2020 ونتاجها الإجمالي حوالي 53

مليار \$، أما إجمالي الديون العربية فقد بلغت عام 2020 حوالي 752 مليار \$، حسب التقرير الاقتصادي العربي المشار إليه أعلاه.

في دوليات النفط، بلغ الناتج المحلي للسعودية عام 2019 (792) مليار دولار، وعدد سكانها (28) مليون نسمة فقط! أما الناتج الإجمالي للإمارات فقد بلغ عام 2019 421 مليار \$، وقطر حوالي 175 مليار \$، والكويت 136 مليار \$، وهذه الدوليات الغنية لا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات تنموية أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين أو سوريا فحسب، بل تعمل أن تتولى صدارة وقيادة المشهد العربي الراهن - بصورة مباشرة وغير مباشرة - إلى جانب دورها في إضعاف وتفكيك سوريا واليمن وليبيا، علاوة على تشجيع هذه البلدان للصراعات الدينية والطائفية وفق توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بأن هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقيّة الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الأنظمة الرجعية، فهما يكملان بعضهما البعض.

أهم مؤشرات التراجع الاقتصادي على الصعيد العربي:

1. استمرار تراجع القطاع الصناعي في مجمل الصناعات التحويلية العربية بسبب هيمنة الأسواق الرأسمالية على الأسواق العربية، رغم الامكانيات العربية المتوفرة للتطور الصناعي، لكن الكومبرادور العربي لا يجد مصالحه سوى في استمرار خضوعه وعمالته للنظام الرأسمالي العالمي.

2. تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج العربي عام 2019 إلى 5.8% حسب التقرير الاقتصادي العربي، وهذا يعني استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6% سنوياً، في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن 2 - 3% فقط، فقد تزايدت الفجوة الغذائية العربية من 29 مليار دولار عام 2010 إلى 33.6 مليار دولار عام 2019، والمفارقة هنا أنه في ظل هذا العجز وما رافقه من بطالة وإفقار، فقد قامت الدول العربية، النفطية منها خصوصاً، باستيراد أسلحة ومعدات عسكرية بلغت قيمتها - حسب العديد

من المصادر - 3 تريليون دولار خلال العقود الثلاث الماضية، بما في ذلك 480 مليار دولار عن صفقة أسلحة تم تقديمها إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثناء زيارته شهر حزيران 2017 للسعودية! وهي أسلحة ومعدات لم تستعمل قط .

3. التدني الشديد في معدلات الاكتفاء الذاتي العربي، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي - حسب التقرير الاقتصادي 2021- من الحبوب إلى 37% والسكر المكرر إلى 45% والزيوت النباتية إلى 51% بالإضافة إلى العجز في اللحوم 23.5% والبقوليات 35% والأرز 38%، رغم وجود مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والجزائر والعراق ما زالت دون أي اهتمام اقتصادي أو تنموي، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال عام 2019 حوالي 197 مليون هكتار، في حين قدرت المساحة المستغلة بنحو 75 مليون هكتار أي بنسبة 38.1% من مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ما يعني أن المناطق الريفية في جميع البلدان العربية من المناطق الأكثر إهمالاً، رغم أن سكان الريف في الدول العربية عام 2019، بلغ عددهم حسب التقرير المشار إليه 88.8 مليون نسمة، وبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي 26.1 مليون نسمة، يعيشون في أوضاع شديدة الفقر والبطس.

يتضح مما تقدم، تزايد الاعتماد العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، رغم توفر الأراضي الزراعية لتأمين احتياجات المواطن العربي.

وفي هذا الجانب نورد مثلاً على هزال النظام العربي: في السودان حوالي 650 مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع فيها سوى 30 مليون فقط، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ... لكن!؟

وبالتالي الحديث عن التنمية-مع استمرار أوضاعنا على ما هي عليه- نوع من الوهم إن لم يكن تجسيدا للانتهازية السياسية لدى المنتفعين من الغرب والأنظمة العربية عموماً، ومثقفي الأنظمة ممن روجوا لليبرالية الجديدة خصوصاً، مع ملاحظة تزايد

أوضاع التخلف وتجديده وإعادة إنتاجه على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية عموماً والتركيز على الخرافات والأوهام الغيبية في أوساط الجماهير العفوية الفقيرة. إن السمة الغالبة للنظام العربي الراهن، هي الارتهان للنظام الرأسمالي في شكله المعولم الراهن، أو استمرار عملية التكيف السلبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي... الخ، وما يعنيه من تعمق التبعية بكل أنواعها (التجارية والمالية والنقدية والسياسية والثقافية والنفسية).

4. المياه: الوطن العربي هو الأفقر في المياه بالمقارنة مع دول العالم الأخرى، إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه حوالي 814 متر مكعب سنوياً، بالمقارنة مع 7 آلاف متر مكعب للفرد على المستوى العالمي. وتواجه بعض الدول العربية وضع الفقر المائي الخطير، إذ لا يتجاوز معدل نصيب الفرد فيها 500 متر مكعب سنوياً، كما هو حال قطاع غزة، علاوة على المخاطر الناجمة ضد شعبنا العربي المصري في محاولة لتعطيشه، عبر حرمانه من حصصه التاريخية والدولية من مياه النيل، بسبب تأمر التحالف الأمريكي الصهيوني وقيامه بدعم النظام الأثيوبي العميل لبناء سد النهضة.

أما الصورة المستقبلية فهي أشد حدة، إذ يقدر أن ينخفض معدل نصيب الفرد السنوي إلى 400 متر مكعب (بدلاً من 814 م3 حالياً) وستصبح (13) دولة تحت خط الفقر المائي، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية مهددة بتناقص في كمية المياه التي ترد إليها من الخارج، والتي تمثل حوالي 50% من المياه المتاحة، وذلك مثل المياه الواردة عبر نهر النيل ونهري دجلة والفرات.

وتقدر الموارد المائية في الوطن العربي بحوالي 350 مليار متر مكعب، يستخدم منها حوالي 245 مليار م<sup>3</sup> (70% من الموارد المتاحة) ويحظى الري بالنصيب الأكبر من تلك الموارد، حيث يستحوذ على 85% منها، يليه الاستخدامات المنزلية 9% ثم الاستخدامات الصناعية 6%..

5. تزايد مظاهر التخلف التي كرسها القطاعية مع مفهوم "الاستثمار في رأس المال البشري"، فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة، تسعى إلى امتلاك علوم التكنولوجيا الحديثة وفق الرؤى العقلانية الديمقراطية، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه إشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفر الثروات المالية من ناحية وافتقارنا للثروات البشرية من ناحية ثانية، وبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات، إلا أن تبعية وارتهاان عرب النفط أو دويلات الصحراء للغرب ستحول دون استعادة شعوبنا من ثرواتها، وإبقاء تطورنا محتجزاً ومتخلفاً.

6. تراكم مظاهر التخلف التي لم تؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية - الزراعة والمياه بشكل خاص - فحسب، وإنما امتد تأثيرها على الجامعات ومؤسسات التطور والبحث العلمي التي لم تعمل جيداً على تأسيس منظومة قومية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، بالرغم من توفر الخبرات والإمكانات اللازمة لهذه المنظومة، حيث تشير البيانات إلى ضعف وهشاشة مخصصات البحث العلمي التي لا تزيد عن نصف بالمائة أو ما يعادل 12 مليار دولار من أصل إجمالي الناتج المحلي العربي لعام 2020، البالغ 2.4 تريليون دولار، في حين أن هذه النسبة تزيد في دولة العدو الصهيوني عن 3% أو ما يعادل 11.1 مليار دولار من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر بحوالي 380 مليار دولار في نهاية 2021.

وفي هذا الجانب، نشير إلى الحجم الهائل للتخلف العلمي والتكنولوجي لدى المجتمعات العربية، ارتباطاً بسياسات أنظمتها ومصالح الطبقات الحاكمة فيها، ويتجسد هذا التخلف بصورة فاقعة في مجال البحث العلمي والجامعات الأكاديمية العربية، حيث نلاحظ أن الجامعات الإسرائيلية، حظيت في الأعوام الأخيرة بمراكز متقدمة على المستوى العالمي حسب التصنيفات الدولية، وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز 64 على مستوى العالم، بينما لم يرد ذكر أي من الجامعات العربية في الخمسمائة جامعة الأولى، وأن

هنالك تسعة علماء اسرائيليين حازوا على جوائز نوبل، بينما حاز العرب على 6 جوائز، ثلاثة منها بدوافع سياسية.

7. انخفاض وهشاشة- حجم التجارة البينية العربية، بحيث لم تتجاوز نسبة 8.3% طوال الأعوام السابقة، وهذا يعني دليلاً فاضحاً على حجم سيطرة الكومبرادور العربي على الاقتصاد العربي! (في هذا الجانب نشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وصل إلى 85% من إجمالي التجارة الأوروبية) .

8. تزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد (حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2021) حوالي 58634 دولار، أما على مستوى الدخل للفرد في كل بلد عربي، فهناك فجوة هائلة بين هذه المستويات، حيث يبلغ دخل الفرد رغم انخفاض أسعار النفط عالمياً، \$53250 سنوياً في قطر والإمارات \$ 40900 وفي الكويت \$ 22838 والبحرين \$ 23560 والسعودية \$21050 وعمان \$ 14750 وليبيا، بسبب تفكك النظام، \$ 2266 فقط (كان \$ 9600 عام 2012)، والأردن \$ 4050 والجزائر \$3505 وتونس \$ 3401 واليمن \$681 ثم لبنان \$ 2744، في حين بلغ في فلسطين أقل من \$ 2000 في قطاع غزة و\$ 3000 في الضفة الغربية وفي مصر \$ 3606 وفي السودان \$ 869، ما يعني اتساع الفقر والفقر المدقع في العديد من البلدان غير النفطية العربية.

9- في ضوء إلغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق -خلال العقود الثلاثة الماضية- تعرضت الصناعات الوطنية العربية - إلى انهيار شبه شامل، نتيجة إغراق السوق المحلي العربي بالسلع والمنتجات الاجنبية في ظل غياب القدرة على المنافسة.

10- تراجع القوة التصديرية العربية - ما عدا النفط - في مقابل تنامي القوة التصديرية لكل من تركيا وإسرائيل، نتيجة التراجع والركود السياسي/ الاقتصادي العربي، وليس نتيجة لغياب الامكانيات العربية .

11- فشل كافة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، وهي مشاريع تم إقرارها على الورق منذ عام 1950، قرار إنشاء المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية التجارة

والترانزيت عام 1953، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 واتفاقية الصندوق العربي للإنماء عام 1967، وصولاً إلى مصادقة 18 دولة عربية على اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة عام 1997 وما تلاها من اتفاقيات شكلية في إطار الجامعة العربية طوال الفترة منذ عام 2000 إلى نهاية عام 2022، دون تفعيل حقيقي، بل مزيد من التراجع والانهيارات.

وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى النفط العربي بما له من تأثير رئيسي على ما نحن فيه من تبعية وتخلف وخضوع، فقد كان النفط - وما زال - محوراً رئيسياً للمنافسة والصراع بين أقطاب النظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى سيطرة التحالف الامبريالي المعولم على النفط العربي .

أخيراً، لعل في هذه المؤشرات ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل القومي النهضوي العلماني الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود. إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تتعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية واتساعها الأفقي والعمودي معاً، خاصة مع استئراء تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال "الثراء السريع" كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي (وهي ظاهرة لاحظناها في قطاع غزة مع تطور تجارة التهريب عبر الانفاق)، وهذه الظاهرة شكلت بدورها المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية .

صحيح أننا نعيش أزمة اقتصادية في الوطن العربي، لكن الأزمة الاقتصادية - كما يقول المفكر العربي الشهيد مهدي عامل - غير كافية لتوليد أزمة سياسية تنتقل فيها المبادرة داخل الصراع الاجتماعي العام من الطبقة المسيطرة إلى الطبقات صاحبة المصلحة في البديل الديمقراطي، فما دامت "الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة، فإن هذه الطبقة ليست في أزمة سياسية بالرغم من أزمتها الاقتصادية والأيدولوجية، ولكي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية فعلية، فلا بد أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي للممارسة السياسية الديمقراطية للطبقة النقيض، فالأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقة البرجوازية التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة .

إن استمرار حالة التبعية التي تعني أننا سنظل - إلى درجة كبيرة - محكومين إلى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم (وحليفه الصهيوني) وإلى العلاقات الرأسمالية المشوهة السائدة في بلادنا، ما زالت قائمة، ولن تزول إلا عبر إعادة بناء حركة التحرر العربية الديمقراطية في إطار الدور الطبيعي لأحزاب وفصائل اليسار الماركسي العربي، المرهون بتوعية وتأطير الشباب الثوري العربي الطبيعي الديمقراطي التقدمي عموماً وأبناء العمال والفلاحين الفقراء خصوصاً، لكي يسهموا بدورهم النضالي التحرري والطبقي صوب إضاءة مساحة هامة من هذا الإلزام الرجعي البشع المستشري في بلادنا، وصوب مراكمة عوامل التحول الديمقراطي الثوري - بصورة تدريجية - لمجابهة هذا الواقع المنحط وتغيير أنظمتها وتجاوزها، حينها فقط تصبح حركتنا الفكرية النهضوية الديمقراطية الثورية، عبر الممارسة قوة محرركة للتاريخ في بلادنا، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوة قادرة على بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي - في كل قطر عربي - وتحقيق أهدافها الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات التخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والاستبداد.

## حول أهمية الحزب وضرورة الوعي العمق بالماركسية

الحوار المتمدن-العدد: 7547 - 11 / 3 / 2023

من بديهيا العمل الثوري، أن النضال بكل اشكاله السياسية والكفاحية، لا يمكن ان ينتظم، ويصبح ذو فعالية وقوة، إلا إذا اعتمد مبدأ التنظيم (الحزب)، ذلك ان هذا الامر يعد في الدرجة الاولى، المبدأ الأساسي الاول لتأسيس قوة ملموسة للجماهير الطامحة الى تغيير وضعها، أو الى الحصول على تشكيل آخر للدولة أو السلطة (اشتراكي أو ديمقراطي أو اي تشكيل آخر).

وهكذا، فإن التنظيم أو الحزب هو أحد أبرز وأهم الشروط للنضال السياسي التحرري والطبقي .. فلا نضال بدون حزب منظم يقوم على تنظيم الجماهير وفق برنامج الحزب الذي يجب ان يضم ما لاشك فيه على الاطلاق وما هو مثبت فعلا وعندئذ يكون البرنامج ماركسيا كما يقول لينين...ولكن قبل كل شيء لا بد من تأكيد الحقيقة الموضوعية اللينينية: لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

ان جماهيرنا الفقيرة الكادحة التي ترفع في وجه النظام الحاكم راية المطالبة بحقوقها تأميناً لمستقبلها، وترفع في وجه العدو الصهيوني راية النضال من اجل الحرية والاستقلال وتستهدف تحقيق افكارها (ايدولوجيتها ومثلها العليا)... انما هي بحاجة الى التنظيم كأسلوب وحيد لخلق الارادة الجماعية... فالحزب أو التنظيم هو السلاح الامضى والوحيد الذي يوفر عناصر القوة للجماهير الشعبية الفقيرة لمواجهة قوى الاستبداد والظلم وادواتها.

وطالما ان الحزب الطبيعي (المعبر عن مصالح ومستقبل الفقراء والمُستغَلين والمُضطهَدين) هو تنظيم كفاحي بالمعنى السياسي للكلمه فهو بالضرورة يجب ان يخضع للقوانين والانظمة التي تحكم اساليب وطرق التحرك حسب كل مرحلة أو ظرف، لضمان

حركة صعوده وتقدمه من ناحية، وتوفير سبل التوسع والتجديد والبناء وتعبئة الطاقات من ناحية ثانية.

وبدون هذا الحزب فإن الطبقات والشرائح الاجتماعية المُستَغَلَّة والمُضْطَهَدَة ستظل أسيرة للظلم الاجتماعي والقهر الوطني والطبقي وكأن هذا الوضع قدراً محتوماً... وطالما لم تنجح الجماهير الفقيرة في ان تنفض عنها هذه الحتمية، وطالما لم تدرك بعد، بصورة كاملة، الظلم الاجتماعي الذي يكبلها ويذلها، فهي عاجزة عن التطلع نحو التحرر والانعتاق.

لذلك فإن الوعي والادراك الحسي لظروف الظلم والاضطهاد والاستغلال الطبقي هو المحرك القوي لصراع الطبقات عبر التاريخ... ومن اجل ألا يبقى صراع الطبقات في حالة من الغموض أو الانكفاء في وهم الحتمية أو الاقدار، فهو بحاجة الى اساس من الوعي والادراك والبرمجة والتخطيط والتنظيم كشرط اول لابد منه لذلك الصراع... وهنا أهمية الحزب، فالحزب الثوري هو بمثابة القائد المثقف الجمعي العضوي المعاصر، وهو أيضا صاحب الرؤية السياسية، والاطار القادر على ممارسة التغيير الثوري، فهو الحامل لأكبر ثروة من المعارف (المعرفة النظرية ومعرفة الواقع بكل تفاصيله، والمعبر عن إرادة جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين، باعتباره أداة رئيسية من ادوات التغيير الثوري التحرري والديمقراطي الطبقي....).

مستلزمات القيادة الحزبية :

1. وحدة القيادة وانسجامها الداخلي (وحدة الفكر ووحدة العمل) وفق أسس الديمقراطية ومنهجها.
2. الاهتمام بالتركيب الاجتماعي للقيادة الحزبية بحيث تظل النواة الكادحة هي قلب الهيئات القيادية المركزية والمحلية.
3. ارتفاع المستوى العلمي للقيادة الحزبية والتعرف العميق على الظواهر الاجتماعية ومتابعة متغيراتها.

4. توفير كل الاهتمام بالنواة التنظيمية والفكرية في الحزب، فهي العمود الفقري في هيكله التي تشكل العقل المفكر له، الى جانب الرقابة الداخلية.

حول الماركسية والواقع الراهن :

- في ضوء ما تقدم فإن على الكوادر الحزبية في كافة الأحزاب والحركات الماركسية في وطننا العربي ان تضع نُصب عينيها هدفاً أولياً ورئيسياً لرؤيتها الايديولوجية يتلخص في العمل على استعادة الماركسية لدورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها، وبالتالي كمحدد لرؤية تهدف الى تحقيق التغيير الذي يتطلع اليه احزابنا وجماهيرنا الشعبية في تجاوز هذا الواقع العربي المهزوم والمأزوم ،لذلك يجب أن نعمل من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية دورها الثوري.

هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الراهن في ظل هذا الانهيار الذي طال الحركة السياسية التقدمية العربية، وأفضى الى إعادة صياغة الوطن العربي، وبالتالي فإننا في لحظة تفاقم التناقضات الطبقية محليا في مجتمعاتنا ضد أنظمة التبعية والاستغلال في بلادنا من جهة وكذلك تفاقم التناقضات الطبقية والصراعات السياسية عالمياً بين اطراف كوكبنا ومراكزه من جهة ثانية، خاصة وأن رأس المال الامبريالي الأمريكي يخوض حربه ضد الشعوب وضد الطبقات العاملة في مختلف الأمم.

لهذا يجب العمل- في إطار الصراع الطبقي العالمي- على تفعيل وبلورة " الذات الوطنية والقومية " (بمعنى تحقق الأمة/الدولة) لإعادة صياغة العلاقات الدولية انطلاقاً من تحقق " الذات القومية " في مضمونها الجديد الذي تتداخل فيه مصالح الطبقة العاملة والفلاحين مع مصالح الأمة في إطار اقتصادي / اجتماعي يعبر عن مصالح العمال والفلاحين.

هنا يتداخل المطمح القومي، مع مطمح تأسيس عالم إنساني (أممي) وتحقيق الترابط العضوي بين مختلف الأمم لتأسيس عالم خال من الاضطهاد والاستغلال والحروب.

في ضوء هذا التحليل - فإن كافة الشعوب والطبقات الفقيرة والمضطهدة في كل بلدان الأطراف -في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن الطبقات المعنية بالصراع

ضد النظام الامبريالي الرأسمالي، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، اشتراكي وديمقراطي.

وإذا كانت بعض أو معظم الحركات الماركسية - في العديد من بلدان العالم - قد تراجعت أو ارتدت أو انهارت معظمها، والباقي منها عاجز، فإن إعادة تأسيسها هي المسألة الحاسمة الآن، هي الهدف الراهن.

وإذا كانت صورة الاشتراكية قد اهتزت أو تراجعت، فإن الوقائع التي نعيشها اليوم، توضح الضرورة التي تفرض أن تعود الاشتراكية حلاً ممكناً، وإن تظل مطمح البشرية عموماً، والمضطهدين والكادحين والفقراء خصوصاً.

ذلك إن الرأسمالية في ظل العولمة الأحادية الامبريالية، تزداد توحشاً واستغلالاً ونهباً وقهراً للشعوب، وهي تسعى إلى تكريس الظروف التي تمنع تطور الأمم والشعوب في الأطراف، لتكريس تخلفها وتهميشها، والرأسمالية هنا قوة إعاقة هائلة وقوة قتل... وكلما تراجعت الحركة الاشتراكية إزداد طابع الرأسمالية توحشاً ونهباً واستغلالاً وتحطيماً لقيم الديمقراطية والحرية والعدالة المزعومة، ما يعني أن الخيار البديل هو الاشتراكية أو استمرار بربرية العولمة الراهنة.

فإذا كان الخيار القديم لدى الحركة الماركسية يتمثل في أن الاشتراكية في المراكز هي التي ستحل اشكالية الصراع الطبقي العالمي، وتساعد الأمم المتخلفة على النهوض، فإن انسداد أفق الاشتراكية في المراكز (في ظل العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي) يفرض انتقال مركز الثورة إلى الأطراف، لأن تحقق الثورة في الأطراف هو المدخل (الرئيسي) لإعادة تكوين المراكز على أساس اشتراكي.

فإذا كان الصراع ضد الرأسمالية في المراكز هو صراع تدريجي مطلبى الآن، فإن الصراع ضدها في الأطراف هو صراع ثوري، وسوف يبقى الوضع في المراكز، بالنسبة للطبقة العاملة والطبقات الوسطى في وضع ملتبس تجاه ثورية الأطراف.

لكن صياغة واضحة للمشروع الاشتراكي العالمي سوف تسهم في تجاوز هذه الخشية وتدفع المراكز إلى الانخراط في مشروع اشتراكي أصبح أكثر أهمية - وإلحاحاً - من أي

وقت مضى، الأمر الذي يفرض تعزيز الحركة المناهضة للرأسمالية والحرب وللعولمة التي تفرضها على العالم من أجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

## كارل ماركس في ذكرى رحيله - 14 مارس 1883...

الحوار المتمدن-العدد: 7551 - 15 / 3 / 2023

يصادف الرابع عشر من مارس / اذار 2023 ذكرى مرور 140 عاما على رحيل الفيلسوف كارل ماركس ( 1818 - 1883 ) وهو أول مفكر "أوروبي" خلف نظرية عن العالم الحديث، تستوعب القيم المعبّرة عن الحداثة الأوروبية، ممثلة في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في أوجها مع كانط وهيجل، وفي علم الاقتصاد الإنجليزي مع آدم سميث ودافيد ريكاردو، وفي التجربة الديمقراطية كما تجلّت في الثورة الفرنسية. نحن إذن - كما يقول المفكر الفرنسي جاك بيدي Jacques Bidet - أمام قذيفة مرعبة ضدّ "المجتمع البرجوازي"، تشتغل بواسطة سلسلة من المفاهيم المبتكرة، صيغت بلغة خاصة. الرجل الذي كان أول من أعطى لعموم الحركة العمالية وبالتالي للإنسانية جمعاء فلسفة ثورية علمية لتغيير النظام الرأسمالي وإزالة كل أشكال الاستغلال الطبقي وبناء المجتمع الاشتراكي او مجتمع المستقبل للإنسانية جمعاء.. لذلك على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموما والعربي خصوصا ان يدركوا جيدا أن نظرية ماركس ليس بمستطاع احد ان يتجاوزها شرط ان نستوعب جيدا ايضا ان فهم ماركس للعالم - كما اكد رفيقه انجلز - "ليس مذهباً.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت". وكما اكد لينين من بعده على أن: "الماركسية ليست نموذجاً نظرياً للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزماً للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغييره".

وإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمتهما . ترى ما هي طبيعة هذه الأزمة؟ هل هي من أمراض الموت؟ أم من أمراض النمو؟ يجيب المناضل الراحل نبيل الهلالي بقوله: في تقديرنا أن أزمة الاشتراكية من أمراض النمو، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع. لذلك ليس شاذاً أن

يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 70 عاماً فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ. وليس نشازاً في عرف التاريخ أن تنتكس الثورة الاشتراكية، لأن الثورات الاجتماعية عمليات طويلة معقدة مركبة، والتطور الاجتماعي لا يسير في اتجاه واحد. ولم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورة البرجوازية في فرنسا ارتدت أكثر من مرة واحتاجت إلى ثلاث ثورات متوالية لتحقيق انتصارها النهائي على الإقطاع. الثورات الاجتماعية كالبجار يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر. ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبرر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبرر إلغاء علم الجراحة.

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كوميونه باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كوميونه باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها". ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هرول إلى الخندق الليبرالي المضاد. لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية. حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن هاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أساساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي. إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فإن المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطويراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتداداً عن الماركسية.

## حول الماركسية والمستقبل .. رؤية مفترضة من منظور أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في الوطن العربي

الحوار المتمدن-العدد: 7552 - 16 / 3 / 2023

إدراكاً منا للضرورة التاريخية للماركسية، كصمام أمان لمسيرة النضال الوطني والقومي التقدمي والأممي صوب الاشتراكية، فإن هذه الضرورة الراهنة والمستقبلية تفرض علينا، في كل أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في مغرب ومشرق الوطن العربي، عبر إطار التحالف الأممي مع كافة الأحزاب والحركات الماركسية في هذا الكوكب، أن نضع نصب أعيننا هدفاً أولياً ورئيسياً لرؤيتنا الأيديولوجية التي تتلخص في العمل على استعادة الماركسية لدورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها، لإننا في لحظة تقاوم التناقضات الطبقيّة عالمياً، حيث يخوض رأس المال الأمريكي حربيه ضد الشعوب وضد الطبقات العاملة والفقيرة في مختلف الأمم.

هنا بالضبط تتجلى الرؤية الماركسية كمحدد لرؤية نضالية ثورية سياسية وتحريرية وطبقية اجتماعية تهدف الى تحقيق التغيير الثوري الذي تتطلع اليه أحزابنا عبر الإسهام في بناء أوسع تحالف أممي ثوري وديمقراطي، يناضل من أجل تحقيق تطعات جماهير العمال وكل المضطهدين للانعتاق والتحرر الاجتماعي والاشتراكية.

لذلك يجب أن نعمل - ضمن خطة أحزابنا - من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية في الوطن العربي دورها الثوري، بتدرج واقعي مدروس يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحركات والفصائل والأحزاب الماركسية في هذا القطر العربي أو ذلك، على طريق تفعيل الحوار حول الفكرة التوحيدية للحركة الماركسية، تمهيداً لتوليد آلياتها العملية التنظيمية في مرحلة لاحقة.

هذه هي المهمة الإستراتيجية رغم راهنتها، وهذا هو الهدف الراهن في ظل هذا التراجع الذي طال الحركات السياسية التقدمية في بلداننا، وأفضى إلى إعادة صياغة الوطن العربي وإحاقه في المرحلة الراهنة تابعاً للتحالف الأمريكي/الصهيوني المعولم، عبر

أنظمة وطبقة حاكمة فقدت كلياً وبعيها وانتماؤها الوطني والقومي لحساب مصالحها الذاتية الأنانية البشعة.

هنا تتداخل الرؤيتين الوطنية والقومية التقدمية الديمقراطية، مع الحاجة إلى تأسيس عالم إنساني (أممي) وتحقيق الترابط العضوي بين مختلف الأمم لتأسيس عالم خال من الاضطهاد والاستغلال والحروب، ما يعني أننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد الرأسمالية، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، اشتراكي وديمقراطي.

فإذا كان تراجع الحركة الماركسية العالمية قد ادى - رهنأ - إلى عجزها، فإن إعادة تأسيسها هي المسألة الحاسمة الآن، هي الهدف الزهن بالنسبة لنا في قوى اليسار الماركسي، كما هو بالضبط هدف كل القوى الماركسية في الكوكب، وذلك هو الوفاء الثوري لكل من ماركس وانجلز والبيان الشيوعي بمضمونه وروحه الثورية الأممية.

وإذا كانت صورة الاشتراكية قد اهتزت أو تراجعت، فإن الوقائع التي نعيشها اليوم، توضح الضرورة التي تفرض أن تعود الاشتراكية حلاً ممكناً، وإن تظل مطمح البشرية عموماً، والمضطهدين والكادحين والفقراء خصوصاً.

إن الرأسمالية في ظل العولمة، تزداد توحشاً واستغلالاً ونهباً وقهراً للشعوب، وهي تسعى إلى تكريس الظروف التي تمنع تطور الأمم والشعوب في الأطراف، لتكريس تخلفها وتهميشها، والرأسمالية هنا قوة إعاقة هائلة وقوة قتل... من هنا تتبدى الحاجة الموضوعية إلى أن يكون التيار الثالث، الديمقراطي، يسارياً في جوهره وشكله، في كل بلد من بلدان مغرب ومشرق الوطن، فهذه الصفة وحدها تمتلك القدرة على إدارة الصراع وتحقيق أهداف وتطلعات جماهيرنا الشعبية.. هنا بالضبط يتبدى إدراك احزابنا وفصائلنا اليسارية في الخيار الاشتراكي البديل بوعي عميق وبالتزام كامل دون أي شكل من أشكال التردد أو التراجع.

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، تتبدى الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، إلى جانب الاستفادة من المسار التطوري والتجديدي للفكر الماركسي ما

بعد لينين إلى يومنا هذا عبر العديد من المفكرين والمثقفين الماركسيين الذين قدموا إضافات نوعية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل، الأمر الذي يضع أحزاب وفصائل اليسار العربي أمام خيارين لا ثالث لهما، إما استلهام ووعي المسار التطوري المتجدد للماركسية أو دخول هذه الأحزاب مرحلة التفكك والانحلال في انتظار الجديد، الذي سيولد حتماً من بين صفوفها أو من خارجها .

في ضوء ما تقدم، فإن الرؤية النقدية الجديدة الهادفة إلى بلورة وتفعيل عوامل القوة السياسية والفكرية والتنظيمية والجماهيرية المتجددة لأحزابنا وفصائلنا، يعني أن تمتلك سمات تسمح لها بأن تحقق ذلك، وأول هذه السمات أن يمثل كل حزب وفصيل قوة طليعية فكرياً وممارسة، فعلى الصعيد النظري يجب أن نمتلك مقدرة على التحليل العلمي للواقع الملموس، وهذا يقتضي تصفية الحساب مع النهج التقليدي أو الشكلي السائد، والقائم على الجمود وترداد الشعارات، وتنمية الوعي، وامتلاك المنهج المادي الجدلي. وهذه قضية هامة لأنها تعني تأسيس رؤية جديدة، تنطلق من أرضية صلبة، هي جوهر الماركسية، لتقيم على أساسها تصوراً لواقع وزمان محددين.

إننا بحاجة لامتلاك الوعي بالماركسية، وهذا يعني وعي التطور التاريخي، ووعي الظرف الراهن، الظرف الواقعي، وأبعاده المختلفة، واحتمالات تطوره، لأن الثورة لا تقوم، ولا تنتصر إلا بوعي الحركة التاريخية، وتمثل "روحها"، ومعرفة كل أبعادها ومتعرجاتها. إن المقدرة على التحليل، هي أساس بناء القوة الثورية، وأساس تماسكها ومقدرتها على أن تتحوّل إلى قوة فاعلة، كما أنها أساس تطورها واستمرارها. فالتماسك النظري يقود إلى تماسك تنظيمي، ويفترض دوراً عملياً منسجماً.

وهذه القضية تطرح قضية أخرى مرتبطة بها أوثق الارتباط، لأن أهمية التحليل تكمن في أنه يستند إلى نظرية متماسكة، لتحديد طبيعة الثورة ومهامها ودور الطبقات فيها، وإشكالاتها الأساسية، دور القوى المعادية.

في هذا الجانب، وفي مسيرة النضال والصراع الطبقي ضد أنظمة الاستغلال والتبعية في بلادنا، أشير بوضوح الى مهمة إضافية ورئيسية من مهمات أحزاب اليسار الماركسي، تتجلى بوضوح في أن من واجب الماركسيين في بلدان الوطن العربي أن يجعلوا المسألة الفلسطينية إحدى قضاياهم النضالية، وأن ينطلقوا من أن الصراع مع الوجود الصهيوني هو جزء من الصراع مع الإمبريالية، و أن فلسطين جزء من الوطن العربي و بالتالي يجب أن تظلّ كذلك، و انطلاقاً من ذلك يجب التأكيد على بلورة حل ديمقراطي للمسألة اليهودية، في إطار دولة عربية ديمقراطية تحفظ الحقوق الديمقراطية لكافة الاقليات اليهودية وسائر الاقليات القومية في الوطن العربي بما ينسجم مع استعادة حقوق شعبنا الفلسطيني كاملة. وهنا يستطيع الماركسيون في بلادنا أن يقدموا رؤية متماسكة لا تنطلق من التعصّب أو ارث التخلف أو ردود الأفعال، بل تستند إلى كل ما هو إنساني وديمقراطي في التراث العالمي.

وانطلاقاً من أننا في صراع أساسي ضد النمط الرأسمالي ككل من أجل تشكيل نمط بديل: تحرري واشتراكي. نرى أن من مهمتنا مقاومة هذا المشروع، ومواجهة قوى الاحتلال، ودعم كل القوى المقاتلة ضد الاحتلال والسيطرة والنهب والاضطهاد. لهذا: فإننا نناضل ضد الوجود العسكري الإمبريالي الصهيوني في كل الوطن العربي، حيث يجب ان تقوم القوى الماركسية بدورها الأساس في المقاومة إلى جانب دورها الأساس في المجتمع وقضاياها السياسية والمطلبية الديمقراطية.

إن إنهاء الدولة الصهيونية والوجود الأمريكي في بلادنا، وتحقيق الاستقلال الكامل وإلغاء كافة مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية والاقتصادية في كل البلدان العربية هو شرط رئيسي لاستمرار وضمان استنهاض وتطور مجتمعاتنا على طريق الوحدة التدرجية المنشودة صوب تحقيق الهدف العظيم في إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي لكل أبناء هذا الوطن وفق أسس المواطنة والعلمانية وحق تقرير المصير بعيداً عن كل أشكال التعصّب العنصري أو الإثني.

أما على الصعيد الأممي، فإنني أفترض بأن كل رفاقنا في أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في مغرب ومشرق الوطن، يؤكدون - بوعي عميق - التزامهم في النضال من أجل المساهمة في بناء البنيان الأممي الثوري، تحقيقاً لضرورات النضال الأممي كما حددها البيان الشيوعي.

وذلك يحتم علينا أن نحدد موقعنا في إطار الصراع العالمي، وأن نحدد رؤيتنا للنظام الإمبريالي العالمي، وموقفنا من هذا الصراع، وكذلك الدور الأممي الذي نحن جزء منه. فلا زالت سمة سيطرة الإمبريالية عالمياً، هي السمة السائدة رغم أزمتها الراهنة.

إن الصراع بين الأمم المضطّدة المستغلة، وبين المركز الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هي السمة الأساسية في هذا العصر، وبالتالي فإن صراع الأمم المتخلفة والتابعة ضد النظام الإمبريالي العالمي، ومن أجل التحرر، وتحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي، هو السمة الأكثر بروزاً، والمسألة الأكثر مركزية في الوضع العالمي الراهن، علماً بأن هذا الصراع لا ينفصل عن الصراع الطبقي داخل الأنظمة التابعة، كما لا ينفصل عن الصراع الطبقي داخل الدول الإمبريالية ذاتها، حيث أن شرط القضاء النهائي على الإمبريالية هو القضاء على الرأسمالية في عقر دارها.

وبالتالي فإن هذا الوضع يتطلب تدخل واضح ومنظم من الأممية العمالية الشعبية. إن تأسيس أممية العمال والشعوب يجب أن يكون هو الهدف الأساسي لكل المناضلين الحقيقيين المعادين للنظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي اللعين. إنها مسؤولية ضخمة وتتطلب عدة سنوات من العمل كي تسفر عن أي نتائج.

وفي ضوء ما تقدم يقترح المفكر الماركسي الراحل سمير أمين "أن يكون الهدف هو تأسيس منظمة (الأممية الجديدة) وليس مجرد "حركة". وهذا يتضمن التحرك لما هو أبعد من منتدى للنقاش. كما يتضمن تحليل القصور في المقولة التي لازالت سائدة عن أن "الحركة" ذات طبيعة أفقية و بالتالي فهي معادية للتنظيمات الهرمية تحت ذريعة اندعام ديمقراطيتها: إن التنظيم هو في الحقيقة نتاج تسلسل يولد بطبيعته قيادات.

كما أن خبرات الأمميات السابقة يجب أن تتم دراستها بجدية حتى وهي تنتمي الى الماضي. وذلك لا يجب أن يتم بدافع انتقاء نموذج منهم لابتكار الشكل المناسب للظروف المعاصرة.

هذه الدعوة -كما يضيف سمير أمين- يجب أن يتم توجيهها لعدد الأحزاب والتنظيمات الراغبة في القتال. كما يجب تشكيل لجنة للبدء في المشروع". لهذا يكون ضرورياً أن تبدأ القوى الماركسية في العمل على تأسيس الأممية الثورية الخامسة بطابعها الإنساني الديمقراطي، المتفاعل مع متغيرات وضرورات التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في هذا القرن الحادي والعشرين، لتكريسه في خدمة الجماهير الشعبية الفقيرة بعد أن بات هذا التقدم التكنولوجي في ظل العولمة الرأسمالية لعنة على هذه الجماهير.

هنا بالضبط، يتجلى الدور الهام والحاسم من كافة قوى اليسار الماركسي الشيوعي في العالم، من أجل صياغة علاقات أممية جديدة توحد نشاط الماركسيين في هذا الكوكب عموماً، وفي بلدان الأطراف في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا خصوصاً في مواجهة تصاعد النهب الإمبريالي، وحالة التدمير التي تدفع إليها مختلف الأمم، ومن أجل التحضير لتصعيد النشاط الثوري العام، في مرحلة تقاوم أزمة الإمبريالية الأمريكية، حاکمة النظام الإمبريالي العالمي ومقررة بنيته حتى اللحظة الراهنة رغم المؤشرات العديدة للأزمة الاقتصادية العالمية التي برزت في بنية النظام الرأسمالي منذ نهاية العام 2008، حتى اللحظة الراهنة من هذا العام 2023، وهي في طريقها إلى مزيد من التراكم الذي سيفرض نوعاً من التعددية القطبية في هذا الكوكب.

إننا أمميون لا شك في ذلك، لهذا نعتبر أن الأممية لا تقوم إلا على أساس تحالف القوى والأحزاب الماركسية الطبيعية المعبره عن مصالح وأهداف جماهير الفقراء والكادحين وعمال الأمم المضطهدة، وقد حان الوقت لإعادة بناء أممية العمال والشعوب. وفي هذا الجانب أتوجه بالدعوة إلى رفاقنا في قيادات الأحزاب الشيوعية والفصائل الماركسية ليبادروا إلى عقد لقاء خاص لمناقشة السبل المطلوبة للبدء في حوار مع

الرفاق في الأحزاب الشيوعية العالمية حول بلورة فكرة الأممية المطلوبة، وهنا يؤكد على اقتراح الراحل د. سمير أمين، بضرورة توجيه الدعوة إلى عدد من الأحزاب الشيوعية في الكوكب للبدء بتشكيل لجنة للتداول حول الفكرة وتطبيقاتها.

ففي ظل ظروف العولمة الامبريالية، والاستغلال البشع للشعوب الفقيرة، يجب أن يصبح الهدف الرئيسي للنضال في مواجهة التحدي المضاد للتوسع الامبريالي هو - كما أكد الرفيق سمير أمين قبل رحيله- بناء جبهة أممية لعمال وشعوب العالم كله، بما سيوفر الفرص لميلاد تحالف بروليتاريي وكادحي وفقراء الأمم، تحالف ماركسيي الأمم في إرجاء كوكبنا عموماً، والأمم المضطهدة خصوصاً، من أجل صياغة جديدة للنظام العالمي، تقوم على أساس التكافؤ والسلام والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

إننا ندعو إلى صياغة جديدة للعلاقات بين ماركسيي العالم، تقوم على أساس التكافؤ، والعلاقات الرفاقية الديمقراطية، وتعتمد الحوار والنقاش وسيلة في صياغة الأهداف العامة المشتركة، وتتاضل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في النضال ضد النظام الإمبريالي العالمي ومن أجل عالم جديد، خالٍ من الحروب، يلغي حالة عدم التكافؤ في العلاقات بين الأمم، ويحقق ظروفاً أفضل من أجل النهوض، والتقدم ومن أجل تحقيق اشتراكية عالمية متطورة.

لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضه من نوع آخر، عبر أممية خامسة جديدة ثورية وعصرية وإنسانية... سنناضل معاً عبر مسيرة أحزابنا وفصائلنا الثورية، لأن نكون جزءاً أساسياً من بنيان هذه الأممية التي دعا إلى بلورتها المفكر الماركسي الراحل سمير أمين، عبر إسهامنا في النهوض بأحزابنا من جهة، وبدورنا الطليعي في إعادة بناء الحركة الماركسية في بلادنا عبر الحوار من جهة ثانية، لتجاوز واقع الهزيمة والتبعية والخضوع صوب مستقبل التحرر الوطني والاشتراكية.

## علم الاجتماع ومساهمة المادية التاريخية فيه

الحوار المتمدن-العدد: 7560 - 24 / 3 / 2023

(تلخيص مكثف من كتاب: في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع - أ.د عبد الباسط عبد المعطي و د. عادل مختار الهواري)

تعريف علم الاجتماع: إن علم الاجتماع هو علم دراسة الإنسان والمجتمع، دراسة علمية، تعتمد على المنهج العلمي، وما يقضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب في البحث. وهذا البعد الأساسي في التعريف يعد حصاد تطورات علم الاجتماع منذ أن ولد على يد العلامة العربي "ابن خلدون" الذي حدده بأنه علم العمران البشري، وما يحويه هذا العمران من مختلف جوانب الحياة الاجتماعية المادية والعقلية ومروراً بأوجيست كونت A.Comte الذي اشتق كلمة Sociology من مقطعين من اللاتينية واليونانية ليشير بهما إلى الدراسة العلمية للمجتمع.

وبالتالي فإن اهتمام علم الاجتماع الأساسي ينصب على البناء الاجتماعي Structure Sociol ككل وما يحويه هذا البناء من مكونات، وما يحدث بينهما من علاقات وتناقضات، وما يطرأ على هذا البناء من تطورات وتغيرات.

ولهذا إذا كان علم الاجتماع يركز على ما هو اجتماعي ، وما هو عام، وما هو ضروري للإنسان وللمجتمع ، فمعني ذلك أنه متوجه أساساً نحو تحقيق الإرادة الاجتماعية - إرادة المجتمع - ومتوجه نحو المصالح العامة متجاوزاً المصالح الفردية والفئوية، التي تأتي في مراحل تالية، ومتجاوزاً الغايات الآنية إلى أخريات أكثر شمولاً وأكثر استمراراً ، وما دامت غايته انساناً سعيداً فعلاً ، ومجتمعاً رحباً فعلاً ، فمعني هذا أنه لا بد له أن يدرس أساليب ما يحقق كل هذا وبنفس القدر دراسة كل ما يحول دون هذا . تلك هي الرؤية التقدمية لعلم الاجتماع وتكريسه في خدمة مصالح الجماهير الشعبية، وضد قوى البورجوازية .

المادية التاريخية والصراع الطبقي: ترتبط المادية التاريخية بماركس ، وبالنظرية الماركسية التي مضي على ظهورها أكثر من قرن ونصف من الزمان . ومع ذلك مازالت تشكل موقفاً نظرياً واضحاً محدداً ، أسهم في علم الاجتماع ونظريته .

وقد يتراءى للذهن أن ماركس لم يدرس الصراع الاجتماعي مباشرة ، لكنه درس الصراع الطبقي ، فهل كل ما ينطبق على هذا الصراع الطبقي ينطبق أيضاً على الصراع الاجتماعي؟ . ومع التسليم بإمكانية طرح تساؤل من هذا النوع ، فإن البحث الراهن يشير إلى أن الصراع الطبقي ، هو بالضرورة صراع اجتماعي ، هذا في الوقت الذي لا يعد فيه كل صراع اجتماعي صراعاً طبقياً ، فهناك أبعاد أخرى كثيرة للصراع الاجتماعي يرتبط تصنيفها بالسياق البنائي الذي تحدث من خلاله ، وبأطراف هذا الصراع . وعلى هذا فمحاولة " ماركس " تعيد في تصور الصراع الاجتماعي باعتبار الصراع بين الطبقات احد حالاته.

هذا بالإضافة إلى أن ماركس لو كان درس أي حالة أخرى من حالات الصراع - غير الصراع الطبقي ، لكان فسرها مثلما فسر الصراع الطبقي ، لان التفسير المادي هو التفسير الأساس في النظرية الماركسية .

وقد يوحي العنوان الحالي بتساؤل عن التركيز على المادية دون سواها من مكونات فكر ماركس . ويأتي الرد على هذا من أن كثيراً من الباحثين في الاتجاه الماركسي في علم الاجتماع ، يرون أن المادية الجدلية هي الإطار العام الذي ينطبق على الطبيعة و الإنسان ، والكون والبشر ، في حين أن المادية التاريخية هي النظرية السوسيولوجية العامة التي ينطلق منها السوسيولوجيون الماركسيون ، الذين عليهم أن يتبينوا وجود قوانينها العامة في تكوينات اجتماعية اقتصادية معينة ، ومجتمعات واقعية محددة .

إن المادية التاريخية هي الإطار الأساسي لعلم الاجتماع ، حيث تمده بالأسس النظرية والمنهجية ، وتقدم له حلاً علمياً للسؤال السوسيولوجي المعرفي العام، الخاص بالمجتمع والذي يوضح العلاقة بين الوجود والوعي الاجتماعيين .

أولاً: التعريف بالمادية التاريخية :

يرى رواد الماركسية الذين من بينهم " فلاديمير لينين " وكذلك أنصار الاتجاه الماركسي في علم الاجتماع , أن المادية التاريخية مكوناً أساسياً وهاماً من مكونات النظرية الماركسية . وهي في ذات الوقت تمد علم الاجتماع بإطاره التصوري الأساسي , أو بعبارة أخرى تعد نظريته الأساسية التي تقدم إجابة علمية على المسألة السوسيولوجية المعرفية .

ويقصد هنا مسألة العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي , ذلك الوجود الذي تعتبره المادية التاريخية واقعا اجتماعياً موضوعياً مستقلاً عن الوعي , وتري الوعي انعكاساً وتصويراً أقل أو أكثر دقة ووضوحاً له . وعلى الأساس فالمادية التاريخية هي إطار علم الاجتماع العلمي Scientific Sociology الذي يدرس القوانين العامة للتطور الاجتماعي , وصور حدوثها وتحققها من خلال النشاط الاجتماعي التاريخي للإنسان .

ولا تعني محاولة توضيح المادية التاريخية وتمييزها هنا , وجود أي نوع من أنواع الفصل بينها وبين المادية الجدلية , لان بناء الماركسية ومكوناته كل لا يتجزأ , وأي محاولة تهدف إلى مثل هذا الفصل تعد عزلاً للمكونات عن سياقها الأساسي .

فالقضايا النظرية وكذا الفروض العلمية التي تحويها المادية التاريخية , ما هي الا تطوراً وامتداداً واقعياً لقضايا المادية الجدلية وفروضها . وهذا يعني أنهما مترابطتان ومتكاملتان .

وإذا كانت المادية الجدلية تهتم بالوجود الموضوعي المستقل عن الوعي ويتطور العالم وقوانينه العامة . فالمادية التاريخية تهتم بالوجود الاجتماعي كواقع اجتماعي موضوعي مستقل عن الوعي الاجتماعي للإنسان ويتطور المجتمع وقوانينه، وبذلك تحتل العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي في المادية التاريخية نفس المكان الذي تحتله علاقة الوجود بالوعي في المادية الجدلية .

وثمة سؤال يقفز إلى الذهن مؤداه: هناك علوم عديدة تدرس الحياة الاجتماعية , لكن , ما الذي يميز المادية التاريخية عن غيرها في دراسة هذه الحياة ؟ وكى تتم الإجابة على هذا السؤال لابد من وضع بعض النقاط في الاعتبار :

أولاً: العلاقات المتبادلة بين القوانين العامة للتطور الاجتماعي , وبين القوانين النوعية للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية :

ثانياً: العلاقات المتداخلة بين القوانين العامة للتطوير الاجتماعي , وبين القوانين التي تحكم تطور الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية . ويفهم من هذا أن قوانين المادية التاريخية تحوي قسمين من القوانين :

1- القوانين العامة التي تظهر خلال كل التكوينات الاجتماعية مثل :

- القانون الذي يحدد دور أسلوب الإنتاج في التطور الاجتماعي.
- قانون اتساق علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج .
- قانون العلاقة بين الأساس والبناء الفوقي .
- القانون الذي يحدد العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي .

2- القوانين النوعية التي تتعلق بكل تكوين اجتماعي - اقتصادي , على حده , كقانون

الأساس الاقتصادي للإقطاع , أو الرأسمالية أو الاشتراكية ...إلخ.

وعلى هذا فالقوانين العامة تعبر عن الارتباطات الضرورية بين الظواهر الاجتماعية الأساسية في كل التكوينات الاجتماعية، الاقتصادية .

وأما القوانين النوعية فتعبر عن العلاقات التي تميز كل تكوين على حدة . وبهذا فالمادية التاريخية تركز على جوهر المجتمع وتجمع بين العام والنوعي.

وحتى تتضح الصورة أكثر، نجد أنه إذا كان معظم علماء الاجتماع البرجوازيين ينكرون وجود قوانين موضوعية للتطوير , حين أشار بعضهم إلى انه من الصعب معرفة هذه القوانين فضلا عن أن منهم من أنكر وجودها . فاستجلاء مناقشات هؤلاء توضح أن من ابرز المشكلات التي تحدد الحاجة إلى معرفة قوانين الحياة الاجتماعية , مشكلة التكرار في التاريخ التي يؤكد عديد من علماء الاجتماع البرجوازيين بصدها ,

أنه نظراً للاختلاف البين بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والذي يأتي من أن العلوم الاجتماعية تضطلع بالتطورات الفردية، ومن ثم يصعب وضعها تحت قانون عام، وفكرتهم المحورية تذهب إلى أن العلم الطبيعي والتاريخ يختلف كل منهما عن الآخر، وذلك كمقدمة لنتيجة فحواها أن ليس في التاريخ قوانين موضوعية.

والذي يهم هنا، هو أنه إذا كان علم الاجتماع البورجوازي قد أحاط بهذه الفكرة كي يواجه بين العام والخاص، فإن المادية التاريخية تنظر إليهما من خلال وحدتهما الجدلية وتفاعلهما . فالتاريخ وحدة من المتقرد والمطرّد، والعام والخاص .

وجماع القول أن كشف المادية التاريخية استطاع أن يسد ثغرتين أساسيتين ظلتا ملاحقتين للنظريات السوسيولوجية السابقة عليها.

فقد كانت تلك النظريات مثالية حين حصرت نفسها في دراسة الدوافع الأيديولوجية للنشاط الإنساني، بجانب أنها لم تدرس المحرك الأساسي لهذه الدوافع، هذا من جانب، وأنها اهتمت فقط بدراسة دور الشخصيات الهامة في التاريخ، بجانب أنها لم تدرس الأفعال الاجتماعية للجماهير من جانب آخر. وأما بعض ما يميزها (المادية التاريخية) عما سبقها من محاولات نظرية في مجال علم الاجتماع فيمكن حصره على النحو التالي:

- 1- النظرة الموضوعية الاجتماعية للمجتمع.
- 2- إبراز القيمة العلمية لعلم الاجتماع من خلال تحديد إمكانات الوصول لقوانين تحكم التطور الاجتماعي اقتصادي.
- 3- إبراز قيمة الفعل الاجتماعي الإنساني والإدارة الإنسانية.
- 4- تقديم مفاهيم علمية، وقضايا، وفروض قابلة للاختبار العلمي.
- 5- إبراز ديناميات البناء الاجتماعي من خلال توضيح أهمية الصراع والتغير في هذا البناء

ثانياً: مفاهيم المادية التاريخية الأساسية :

تحتوي المادية التاريخية مجموعه من المفاهيم العلمية، التي كثيراً ما ينتابها الخلط وعدم الوضوح في كثير من الكتابات. ولذلك فإن تحديد هذه المفاهيم يعد خطوه أساسية وهامة لفهم مكونات البناء النظري للمادية التاريخية وتفسيرها علمياً أقرب ما يكون إلى ما قصده روادها من صوغها.

### 1- الأساس (أو البناء التحتي) والبناء الفوقي:

يوضح هذان المفهومان الارتباط القائم بين العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وغيرها من علاقات قائمة داخل أي مجتمع من المجتمعات، وإذا نظرنا إلى الأساس (البناء التحتي) فنجد أنه جماع لعلاقات الإنتاج التي تقيم البناء الاقتصادي للمجتمع. ويعد مفهومي علاقات الإنتاج والأساس، مفهومي مترادفين، مع أنهما لا يشيران إلى شيء واحد. فمفهوم علاقات الإنتاج يرتبط بمفهوم قوى الإنتاج، في حين أن مفهوم الأساس يرتبط بمفهوم البناء الفوقي، ذلك الذي يتضمن الأفكار والتنظيمات والنظم. كما وتتضمن أفكار البناء الفوقي وجهات النظر السياسة والتشريعية والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية والمؤسسات والتي تحدد بدورها أيضاً - الأفكار - صور الوعي الاجتماعي وأشكاله، تلك الصور والأشكال التي تعكس مباشرة العلاقات الاقتصادية.

وبالرغم من أن ظاهرة البناء الفوقي تتحدد بالأساس أو البناء التحتي فإن لها تطورها واستقلالها النسبي. وثمة نظم وتنظيمات معينة ترتبط بكل شكل أو صوره من صور الوعي الاجتماعي. فالأحزاب السياسية مثلاً ترتبط بالأفكار السياسية، وترتبط نظم الدولة بالأفكار السياسية والتشريعية، وترتبط الكنيسة وتنظيماتها بالأفكار الدينية... إلخ. والأمر الذي يجدر بنا ذكره، أن لكل تكوين اجتماعي اقتصادي أساس محدد وبناء فوقي يطابق هذا الأساس. ولهذا ميز رواد الماركسية ومؤرخوها بين الأساس أو البناء التحتي والبناء الفوقي للمشاعية البدائية والأساس والبناء الفوقي للاقطاع وللرأسمالية والاشتراكية.

ويجب الالتفات إلى أن الأساس والبناء الفوقي ليسا مكونين ثابتين، بل هما عرضة للتغير نتيجة احلال تكوين اجتماعي اقتصادي محل آخر. ومع أن البناء الفوقي لاي تكوين من التكوينات يستمد وجوده من الأساس الاقتصادي، ويأتي تعبير عنه، إلا أنه ليس بناء سلبياً، حيث يلعب دوراً ايجابياً وفعالاً في المسار التاريخي للبناء الاجتماعي ويؤثر في كل جوانبه وأبعاده بما في ذلك الاقتصاد الذي يعود وجود البناء الفوقي إليه.

2- علاقات الإنتاج:

مفهوم أساسي من مفاهيم المادية التاريخية، يعكس العلاقات المادية الموضوعية التي توجد في أي مجتمع من المجتمعات مستقلة عن الوعي الإنساني. وتتشكل هذه العلاقات بين الناس من خلال عملية الإنتاج وتبادل الثروة المادية وتوزيعها وهي تعد جانباً ضرورياً لأي أسلوب للإنتاج.

فالناس ليس بمقدورهم إنتاج شيء دون حد أدنى من الاتحاد وتبادل الأنشطة .  
وأما الأساس الذي تركز عليه هذه العلاقات فيتمثل في العلاقة بين ملكية وسائل الإنتاج وبين الملكية الجماعية لأعضاء المجتمع، فإذا كانت الملكية مثلا ملكية خاصة ، فلا مناص من نشوء علاقات السيطرة والتبعية بين الناس، خصوصا أولئك الذين يملكون القليل من وسائل الإنتاج أو لا يملكون منها شيئا .  
وعلى ذلك فوفقا لأساس الملكية الجماعية والملكية الخاصة ، يظهر الشكلين الرئيسيين والممكنين لعلاقات الإنتاج الموجودة في التاريخ: الاشتراك والمساعدة المتبادلة ، أو السيطرة والخضوع .

وأما الأشكال التي ظهرت فيها الملكية الجماعية في التاريخ فهي: ملكية العشيرة ، والقبيلة ، والكوميون ، والملكية العامة أو ملكية المزارع الجماعية التعاونية .. الخ.  
وعن الملكية الخاصة فقد ظهرت هي الأخرى تاريخيا من خلال ثلاثة أشكال أساسية هي: العبودية ، والإقطاع، والرأسمالية، وهذه الأشكال تتطابق مع الأنماط الثلاثة لاستغلال الإنسان للإنسان .

3- القوى المنتجة :

تشمل هذه القوى , وسائل الإنتاج والناس المعدين بخبرة الإنتاج وعادات العمل .وتعبر هذه القوى عن اتجاهات الناس نحو موضوعات الطبيعة وقواها التي تستخدم في إنتاج الثروة المادية.

والعمال هم القوى الأساسية المنتجة في المجتمع , الذين يحسنون أدوات العمل ويستخدمون ثروات الطبيعة على نطاق واسع , ويثرون خبرتهم الإنتاجية , ويرفعون إنتاجية العمل .

وتعد حالة قوى الإنتاج مؤشرا على درجة قوة المجتمع الإنساني وسيطرته على الطبيعة .وتتطور هذه القوى باستمرار تطورا يبدأ أولاً وقبل كل شيء بإتمام أدوات العمل . وهذا التطور المستمر يحدد الحاجة إلى تطور علاقات الإنتاج وأسلوب الإنتاج .

ويظهر لنا التاريخ الإنساني انه في التكوينات الاجتماعية الاقتصادية القائمة على التعارض بين الطبقات , ينشأ عند مرحلة معينة من مراحل تطور الإنتاج المادي تناقض , وصراع , بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ,تبدأ فيه علاقات الإنتاج في التلكؤ أو التخلف وراء مستوى قوى الإنتاج , وتتحول من أسلوب لتطوير هذه القوى إلى معوق ومكبل لها عن حركتها .

4- أسلوب الإنتاج :هو طريقة تحدها الظروف التاريخية للمجتمع , للحصول على ضرورات الحياة كالمأكل والملبس والسكن وأدوات العمل وما إلى ذلك، ويعد هذا الأسلوب الأساس المحدد لنسق الاجتماعي . فالمجتمع وما تسوده من أفكار وآراء سياسية , ونظم تعتمد جميعها على أسلوب الإنتاج . ولذلك فتغير هذا الأسلوب يصاحبه تغير في النسق الاجتماعي، ويعني كل أسلوب جديد للإنتاج , مستوى جديداً في تاريخ تطور الإنسان .

وهناك جانبان مترابطان لهذا الأسلوب هما: القوى المنتجة , وعلاقات الإنتاج . وتعد القوى المنتجة العامل المحدد والأكثر ثورية لهذا الأسلوب . فتطور الإنتاج الاجتماعي يبدأ من تغير القوى المنتجة، ويصاحبه تغير علاقات الإنتاج ,بالتالي يعتمد تطور علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج وهذا لا يعني ان علاقات الإنتاج تمارس تأثيراً إيجابياً

وفعالاً على قوى الإنتاج . فهذه العلاقات تعجل من تطور القوى المنتجة، وتصبح قوتها الدافعة نحو التطور عندما تكون متطابقة مع القوى المنتجة ، ويحدث العكس عندما لا تكون متطابقة وإياها، فتعوق تطورها ، وينشأ الصراع الفعلي بين القوى المنتجة الجديدة وبين علاقات الإنتاج القديمة، ذلك الصراع الذي يفضي إلى القوة الاجتماعية داخل التكوينات القائمة على التناقض الطبقي.

5- التكوين الاجتماعي الاقتصادي: هونموذج تاريخي للمجتمع يقوم على أسلوب إنتاج محدد ، ويظهر كمرحلة في تطور الجنس البشري إلى الأمام ، من المشاعية البدائية مارا بالعبودية ثم الاقطاع فالرأسمالية ثم إلى التكوين الاشتراكي، ويعد هذا المفهوم حجر زاوية للتصور المادي للتاريخ ، فقد جعل في الإمكان أولاً تمييز حقبة تاريخية عن أخرى . وبدلاً من أن يكون الحوار حول المجتمع ككل ، ساعد هذا المفهوم في دراسة الوقائع التاريخية داخل ارتباطات تكوينات محددة .

ثالثاً: التصور المادي التاريخي للصراع الاجتماعي :

يكاد يجمع مؤرخو الماركسية وشراحها على أن كتابي "بؤس الفلسفة" و "البيان الشيوعي" هما باكورة الماركسية الناضجة . ويكاد يجمع أيضاً بعض المهتمين بدراسة الصراع الاجتماعي على أن هذين الكتابين يحويان بين أفكارهما الإطار الماركسي لدراسة الصراع الطبقي، فالصراع الطبقي لدى ماركس هو الشكل الأساسي لصراع الإنسان ونضاله، كما أن الطبقة تحتل لديه مكانة خاصة . فهي ظاهرة أساسية ومقولة سوسيولوجية، ووحدة لوصف وتحليل علاقات الإنتاج التي تسود مرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمع الإنساني وتغييره.

وفي كتابه "بؤس الفلسفة " عندما أراد ماركس ان يوضح بذور الصراع الطبقي، قدم مثلاً حول أوضاع العمال بالمملكة المتحدة ( بريطانيا) ، وأوضح من خلاله كيف أن الظروف الاقتصادية تؤثر في المصالح وتشكل الطبقات . ففي الظروف السائدة في المجتمع البورجوازي الصناعي - تتحول جماهير الشعب إلى عمال ، حيث يخلق لها تجمع رأس المال موقفاً عاماً ومصالح عامة. الأمر الذي ترى من خلاله هذه الجماهير

أنها في وضع يناقض رأس المال . وعلى هذا يكون الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية صراع طبقة ضد أخرى . وهو في جوهره صراع سياسي , لان ماركس لا يقول باقصاء الحركة السياسية بعيدا عن الاجتماعية، فليس ثمة حركة سياسية ولا تكون في نفس الوقت حركة اجتماعية.

وإذا كان "بؤس الفلسفة " قد قدم لنا مثلاً , "فالبين الشيوعي" يقدم الاستخلاصات العامة حول الصراع الطبقي . ففيه يقرر مؤلفاه: " ماركس وانجلز" ان تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ صراع بين الطبقات . فالحر والعبد , والنبيل والعامي , والسيد والإقطاعي والفن والمعلم والصانع . أي باختصار - المضطهدون والمضطهدون - كانوا في تعارض مستمر وكانت بينهم حرب مستمرة , تارة ظاهرة وتارة مستترة , حرب كانت تنتهي دائما , أما بانقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره , واما بانهيال الطبقتين المتناقضتين معاً.

وإذا كان هذا القانون العام للصراع الطبقي، فإن " ماركس وانجلز " حرصاً على ان يقدموا الشواهد والأدلة بإعطاء أمثلة سريعة حول تطور المجتمع الإنساني , وأخرى أكثر تفصيلاً حول المجتمع البورجوازي الذي نشأ على أنقاض المجتمع الإقطاعي .

وإذا وقفنا أولاً على مفهوم الطبقة وبالتالي على قانون الصراع الطبقي، نجد ماركس يقر ما يلي: ".بالنسبة الى الآن يعزى إليّ فضل لا في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث أو حتى الصراع بينها فقد وصف هذا الوجود المؤرخون البورجوازيين قبلي بمدى طويلة , كما أن هؤلاء المؤرخين وصفوا أيضا التشريح الاقتصادي للطبقات، واما الجديد الذي فعلته فهو البرهنة على :

1. أن وجود الطبقات يرتبط فقط بمراحل تاريخية في تطور الإنتاج .
2. أن الصراع الطبقي - في الرأسمالية - يفضي إلى دكتاتورية البروليتاريا.
3. أن هذه الديكتاتورية نفسها تسعى إلى إلغاء كل الطبقات وإقامة المجتمع اللاتبقي

أن المحدد الأساسي , أو المتغير الأساسي لنشوء الطبقة هو الملكية . وأما المتغير الوسيط بين المتغيرات الأساسية والمتغير التابع - الطبقة - فهو تقسيم العمل . وبعبارة أخرى فإن النقطتين الموضوعيتين لتحديد نشأة الطبقة هما: الملكية وتقسيم العمل .

ويذهب ماركس إلى تأكيد ذلك بإشارته : " دعني أخص لك انه كلما نما الإنتاج الرأسمالي نما تقسيم العمل واتسع استخدام الآلات وكلما اتسع تقسيم العمل واستخدام الآلات اتسعت المنافسة بين العمال واتجهت أجورهم نحو الانكماش " وتلك أول الظروف الموضوعية لنشأة طبقة العمال , ويجب ملاحظة أن إشارة " ماركس " هذه لا تعني أنهما المحددان ( الملكية " الإنتاج " , وتقسيم العمل) - الوحيدان , لان هناك متغيرات أخرى تسهم في تكوين الطبقة , فالذي يجعل العمال بالأجر والرأسماليين وملاك الأرض يكونون ثلاث طبقات اجتماعية , هو الأجر الربح والربح , هذا بالإضافة إلى أن معرفتهم (الطبقات ) بمصالحهم ومصالح الطبقات الأخرى يوضح لهم ما هنالك من تعارض بين هذه المصالح . وبعبارة أخرى فان الذي يحدد الطبقة موقعها من ملكية وسائل الإنتاج . والذي يُكوّن الطبقة الأفراد المتصلون بمجرد دخولهم في علاقات مع طبقة أخرى . وغالباً ما يكون هؤلاء الأفراد في علاقة خصومة من خلال المنافسة , غير أنهم عن طريق المصالح المشتركة والوعي والصراع مع الطبقات الأخرى , يطورون طبقتهم , ويصبح لهذه الطبقة وجود مستقل أكبر من مجموع أفرادها .

وعلى هذا فالطبقة لدى "ماركس" كما يشير " لينين" جماعات من الناس يمكن لأحدها أن تستغل عمل الأخرى نظراً للمواقع المختلفة التي تحلها كل منها في نظام محدد من الاقتصاد الاجتماعي. واتساقاً مع تصور الطبقة هذا , من جانب , ومع انطلاق "ماركس" من ظروف الإنتاج الاجتماعي- الأساس الاقتصادي - من جانب آخر , يري ان اصطلاحات الربح Rent والمصلحة Interest والربح Profit ليست بعد سوى مسميات لجوانب ثلاثة من فائض القيمة الذي يشير إلى ذلك الجزء من القيمة الكلية للسلعة , الذي يتحقق من خلال فائض العمل أو من الأجر غير المدفوع المتضمن فيها . وهذه الجوانب الثلاثة تشتق بالتساوي من هذا الفائض , ومنه وحده .

وأما فيما يتعلق بتفسير "ماركس" للصراع الطبقي، فهو تفسير يرتبط بنظريته العامة ومفهومه المادي ان لم يكن في قلب هذه النظرية وفي بؤرة هذا المفهوم. وإذا أردنا توضيح ذلك لا نجد أدق من تلخيص "ماركس" نفسه لمفهومه وتفسيره حيث كتب يقول: "ان النتيجة العامة التي توصلت إليها، يمكن ضوعها باختصار كالآتي: يدخل الناس عن طريق الإنتاج الاجتماعي لحياتهم في علاقات إنتاج محددة، لا غنى عنها وتكون مستقلة عن إرادتهم. وهي علاقات تواكب المرحلة المحددة لتطور إنتاجهم المادي. ويتكون البناء الاقتصادي للمجتمع من جماع هذه العلاقات. وهو بناء يعد أساسا حقيقيا يظهر وفقا له البناء الفوقي، القانوني والسياسي الذي تصاحبه أشكال محددة للوعي الاجتماعي."

فأسلوب إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد وبصفة عامة مسار Process الحياة الاجتماعية والسياسية فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل على العكس، فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. وتدخل القوى المادية للمجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطورها، في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة، أو مع علاقات الملكية التي تعمل من خلالها. ومن خلال أشكال تطور القوى المنتجة تتغلب هذه العلاقات على قيودها ومن ثم تبدأ مرحلة الثورة الاجتماعية.

وهذا يعني أن العلاقات الاجتماعية التي ينتج من خلالها الأفراد العلاقات الاجتماعية للإنتاج، تتغير وتتطور بتغير وتطور وسائل الإنتاج المادي، والقوى المنتجة. وتقيم علاقات الإنتاج هذه في مجملها ما يسمى بالعلاقات الاجتماعية وما يسمى بالمجتمع، وخاصة بالمجتمع في مرحلة محددة من مراحل تطوره التاريخي.

ولكي يوضح الكيفية التي قادته بها هذه الفكرة في دراسة الصراع وتفسيره وكيف تنسق هذه العبارات والقضايا المجردة مع دراسة ظاهرة واقعية محسوسة من جانب وكيف يمكن اختبار قدرة تصوره العام للصراع على دراسة أي مظهر من مظاهر هذا الصراع في المجتمع من جانب آخر، حاول ماركس أن يفي بكل هذا بدراسته للصراعات الطبقيّة

في فرنسا بين عامي 1848-1850 ، والتي لم يقدم فيها أمثلة من التاريخ والماضي بل اراد ان يدرس جزءا من التاريخ المعاصر له .

وباختصار فقد تتبع " ماركس الأحداث والتطورات الاقتصادية عشية الثورة وإبانها ، حيث كان الحكم ، ووسائل الإنتاج في أيدي ارستقراطية المال التي اعتلت العرش ، وصاغت بناء فوقيا يخدم مصالحها ، فأملت القوانين على المجالس النيابية ، ووزعت الأدوار السياسية بين أعضائها . وجاهدت هذه الارستقراطية في سبيل زيادة ثرائها باستغلال ثروات الآخرين. واستغلت الوضع الاقتصادي للدولة المستقلة بالديون ، ولم لم تحقق تراكم الثروة هذا، وبهذا السبيل ، فما هي أهمية الحكم وما أهمية البقاء في السلطة السياسية ان لم تكن وسيلة نحو مزيد من الغنى والثراء .

المادية التاريخية والتراث السوسيولوجي :

وبناء على ما سبق ، فإنه إذا كان قد ترتب على اهتمام ماركس بالصراع ، وذن أن يقصد هو ذلك إهمال دراسته فيما بعد ، سواء في المجتمعات الاشتراكية او الرأسمالية ، لدواعي أيديولوجية . فإن تأثيره في علم الاجتماع ، يفصح عن نفسه من خلال تحليل تراث هذا العلم ومقارنة المحاور الأساسية في المادية التاريخية بما سبقها من جهود وأفكار سوسيولوجية ، وما ألحقَ بها من محاولات للتظير داخل إطار النظرية السوسيولوجية العامة .

ففيما يتعلق بإسهامه في استقلال علم الاجتماع مثلا يمكن لنا ان نصوغ قضية نظرية ، ثم نحاول مناقشتها ، وهي قضية تذهب إلى: أنه إذا كان علم الاجتماع قد ولد على يد العلامة العربي ابن خلدون وَعَمِدَ على يد " اوجيست كونت " فقد وصل إلى البلوغ على يد "كارل ماركس " .

وإذا كانت بعض النظريات خاصة وضعية "كونت " نظرت إلى الإنسان على انه "كم " ليس من حقه إحداث التغيير ، فماركس يبرز وبوضوح أهمية الإنسان ، وقدرته الخلاقة ، فقد عده أولاً: جزءاً من الطبيعة نتيجة لتطوره ، ومن ثم فهو يخضع في تطوره لقوانين عامة للتطور. وعده ثانياً جزءاً من المجتمع ونتاجاً لتطوره ، ومن ثم فهو يخضع في

تطوره للقوانين النسبية للنمو . وعده ثالثاً نتاجاً للخلق الذاتي , بمعنى أن الإنسان صانع التاريخ , إذ يغير ويخلق ظروف وجوده , كإنسان اجتماعي , مشروط بشروط الطبيعة والمجتمع .

خلاصة :

يوجز د. عبد الباسط عبد المعطي أهم أبعاد الصراع لدى ماركس فيما يلي :

أولاً: الصراع يعد أساس من أبعاد المجتمع الإنساني , فتاريخ الإنسان سجل لصراعه .

ثانياً: تعد الطبقة مفهوماً محورياً في دراسة الصراع الطبقي , فهي وحدة للوصف والتحليل , لان الشكل الأساسي للصراع الاجتماعي هو الصراع الطبقي .

ثالثاً: تتحدد الطبقات عن طريق المواضع التي تحتلها كل جماعة من ملكية قوى الإنتاج ووسائله , ويسهم في تكوينها الوعي الذي يعتمد على الوجود , والصراع الذي يسهم في نضوج المصالح وبلورتها .

رابعاً: يفسر الصراع تفسيراً بنائياً فهو يرتبط بقطاعي البناء : الأساس أو البناء التحتي والبناء الفوقي , فالأول يحدد مصدر الصراع بالتناقضات بين العلاقات الاجتماعية التي تحددها علاقات الإنتاج , والثاني يكسبه طابعاً سياسياً هو بالضرورة اجتماعي .

خامساً: تنحصر أهم مظاهر وجود الصراع أو المؤشرات التي تشير إليه , في تناقض المصالح بين أطراف الصراع , ووعي كل طرف بمصالحه ومصالح الطرف الآخر .

سادساً: يشير مفهوم الصراع إلى وجود نضال بين طرفين على الأقل - طبقتين لكل منهما مصالح يسعى إلى تحقيقها , وهذا التدقيق يفسر بمصالح الطرف الآخر . فمصالح العمال في مزيد من الأجر يعني خسارة أصحاب رؤوس الأموال من الربح .

سابعاً: نظراً لأن البناء التحتي أو الأساس يؤثر في البناء الفوقي , فمن يملك قوى الإنتاج بنصيب أكبر , تتاح له فرص ووسائل أكبر وأكثر فاعلية في صراعه مع غيره .

ثامناً: هناك تساند متبادل بين الوعي الاجتماعي والصراع , فالأول يبيلور الثاني , الذي يساعد بدوره على انضاج الوعي .

تاسعاً: تتركز الوظيفة الأساسية للصراع في تغيير المجتمع وإحلال تكوين اجتماعي - اقتصادي محل آخر . فالصراع في جوهره نتيجة للتراكم الكمي للتناقضات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي . تلك هي أهم أبعاد التصور الماركسي للصراع .

## في الذكرى السابعة والأربعين ليوم الأرض

الحوار المتمدن-العدد: 7566 - 30 / 3 / 2023

الثلاثون من آذار، ذكرى لها دلالتها في تاريخ الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، ففي ذلك اليوم من عام 1976، هبّت الجماهير الفلسطينية في الجليل والنقب في فلسطين المحتلة 48 وشاركتها الجماهير الفلسطينية في باقي الأراضي المحتلة عام 1967 والشتات ضد عملية المصادرة للأراضي التي تقوم بها سلطة العدو الصهيوني، فقد وقف الشعب الفلسطيني يدافع عن أرضه التاريخية التي أنجبته واحتضنته عبر آلاف السنين، وانتمى إليها وأعطاهها محبته وعقله وأودعها أحلامه جيلاً بعد جيل، وأعطته الوطن والحياة بمثل ما أعطته هويته الوطنية والإنسانية، فكان إخلاصه لها وتضحياته من أجلها نقياً صادقاً بلا حدود، الأمر الذي يبرر ويعزز صراعنا نحن الفلسطينيين ضد الدولة الصهيونية باعتباره صراع وجودي، وهو أيضاً صراع من أجل فتح أفق الثورة الوطنية الديمقراطية في كل قطر عربي على طريق التوحيد القومي و التطور و الحداثة و الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية، الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي بصورة موضوعية ونضاليه في آن واحد، و يؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى لحساب مصالح ومستقبل الجماهير الشعبية العربية .

ومرة تلو أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون في ذكرى يوم الأرض، أطياف ذكريات ماضية واصراراً على مواصلة النضال من أجل العودة وتقرير المصير والحرية والاستقلال، ولكن في وضع مؤسف عنوانه المزيد من الاستسلام والخضوع الرسمي لمعظم الأنظمة العربية لشروط الامبرياليين والصهاينة في أوضاع تفاقمت فيها همجية العدو الصهيوني وعدوانه ورفضه الصريح بكل وقاحة لحقوق شعبنا الشرعية والتاريخية. ولكن الأكثر مرارة في مواجهة هذا الوضع العربي المنحط، نلاحظ - وبحزن شديد - "تزايد الصراع بين قطبي الصراع فتح وحماس على السلطة والمصالح " وانسداد الأفق

السياسي بالنسبة لحرية شعبنا أو مشروعه الوطني لا فرق، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالصراعات العدائية بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات .

لكن الأدهى والأشد مرارة من الانقسام الفلسطيني يتجلى في تقاوم مظاهر التبعية والتخلف في الأنظمة الكوميرادورية العربية الحاكمة، وخضوعها لشروط العدو الأمريكي/الصهيوني وتطبيعها واعترافها بالكيان الصهيوني على حساب حقوق شعبنا الفلسطيني التاريخية والشرعية، وفي مثل هذه الأوضاع، ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها" ما يؤكد على أن النضال الفلسطيني لا يمكن أن ينعزل عن عمقه وفق قواعد وأسس الصراع باعتباره صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى، ما يعني أن لا آفاق للنضال الفلسطيني سوى أن يكون في طليعة النضال التحرري والديمقراطي العربي ومساندة كافة قوى التغيير الثوري الهادفة الى اسقاط أنظمة الكوميرادور وولادة أنظمة الثورة الوطنية الديمقراطية الكفيلة وحدها بتوفير سبل وإمكانات مواجهة العدو الصهيوني والانتصار عليه عبر دور طليعي للفلسطينيين في تلك المواجهة. .

انطلاقاً من ذلك، لن ينتظر الفلسطيني المناضل لحظة انفجار الثورة في هذا القطر او ذاك، بل سيعمل على مساندة الحركات الثورية متضامنا معها، وفي نفس الوقت تيمر مسيرته النضالية والكفاحية في مقاومته للمحتل الصهيوني ليعطي المثل النضالي للحركات الثورية العربية في مجابهة أنظمتها من جهة، وواتقا كل الثقة بان الكيان الصهيوني الاستيطاني الغاصب لا مستقبل له في بلادنا من جهة ثانية، الى جانب ثقته التي لا تتزعزع بإمكانية تحقيق الانتصار وتحقيق عودة اللاجئين الذين شردوا من وطنهم بالرغم من كل الصعاب أو "المستحيلات" التي يزعمها البعض، ذلك أن شعبنا الذي

رسم بالدم -آلاف المرات- خارطة الوطن عبر نضاله وتضحياته من أجل حق العودة هو شعب قادر -مهما طال زمن الانحطاط العربي- على تحقيق حلم الانتصار. في الذكرى السابعة والأربعين لانتفاضة يوم الأرض الفلسطيني لعام 1976 نستذكر أحداث ذلك اليوم، حيث عقد ممثلو المجالس المحلية العربية بمشاركة حركة أبناء البلد والشيوخ وغيرهم من التقدميين اجتماعاً لهم، في مدينة الناصرة، للبحث في الإجراءات التي ينبغي اتباعها، للتصدي لقرار المصادرة إياه، وتوصل المجتمعون إلى القرارات التالية :

1. إعلان يوم 30 آذار / مارس يوماً للأرض الفلسطينية .
  2. إعلان الإضراب العام، والانقطاع عن العمل، والدراسة، والتجارة، في جميع مرافق الحياة في القطاع العربي، طوال هذا اليوم .
  3. القيام بمظاهرة أمام الكنيست، وتقديم طلب إلى السلطة، لإلغاء مشاريع المصادرة.
  4. ارسال وفد إلى الأمم المتحدة، حتى تتراجع إسرائيل عن قرارها ذلك .
- وقع هذا القرار 48 من رؤساء البلديات، والمجالس المحلية، ومسؤولي لجان الدفاع عن الأراضي، في المدن والقرى العربية في فلسطين المحتلة .
- وعبثاً، حاولت حكومة العدو الصهيوني إحباط هذه القرارات؛ فامتدت انتفاضة "يوم الأرض" من أعالي الجليل إلى المثلث، وانطلقت يوم 30 / 3 أقوى مظاهرات عربية في دولة الكيان الصهيوني، منذ اغتصابها لفلسطين، حيث خرج الآلاف من أهالي قرى: دير حنا، وعرابية، وسخنين، وكفر كنا، والطيبة، وأم الفحم، ونجف، والطيرة، ومدنتي عكا والناصرة، أدت إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين العرب، وقوات الشرطة، والجيش الإسرائيلي، وشل الإضراب كل مظاهر النشاط في الوسط العربي بإسرائيل، وقامت ناقلات الجنود، وطائرات الهليكوبتر الإسرائيلية بعزل القرى المضربة عن باقي أنحاء فلسطين، وكالعادة كان الرد الإسرائيلي عنصرياً، عسكرياً ودموياً إذ اجتاحت قواته مدعومة بالدبابات والمجنزرات القرى الفلسطينية والبلدات العربية، وأخذت بإطلاق النار

عشوائياً؛ فسقط الشهيد خير ياسين من قرية عرابية، وانطلقت الجماهير في تظاهرات عارمة فسقط خمسة شهداء آخرين وعشرات الجرحى.

شهداء يوم الأرض :

خير ياسين/عرابه

سخنين الشهيد خضر خليلية

سخنين الشهيذة خديجة شواهنة

سخنين الشهيد رجا أبو ربا

كفر كناً الشهيد محسن طه

مخيم نور شمس الشهيد رأفت زهدي

لقد كانت تلك الانتفاضة، بمثابة رد شعبنا الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة 48، على كافة قرارات وإجراءات العدو الصهيوني العنصرية، الى جانب قراره بالنسبة لمصادرة الأراضي، وقد ثار شعبنا السجين صاحب الأرض والتاريخ على الجلاد الغاصب، ولم يكن شهداء الثلاثين من آذار 1976 رموزاً ليوم الأرض لأنهم الوحيدون فحسب، بل ايضاً لاتصالهم المباشر بالمناسبة، فكل شهيد في فلسطين يرمز بشكل أو بآخر إلى التمسك بالأرض، وإلى أهمية الأرض .

ومنذ الانتفاضة يوم 30/آذار/1976 الى يومنا هذا، أظهر يوم الأرض :

1. الأهمية الخاصة للانسجام والتفاعل بين الحالة الجماهيرية المتقدمة والإصرار على الدفاع عن الحقوق الوطنية والاجتماعية وبين توفر القيادة القادرة علي المبادرة واتخاذ القرار النضالي الحازم والمناسب .
2. إن الإمكانات الكفاحية لانباء شعبنا الفلسطيني في ارضه المحتلة 1948 متوفرة رغم بشاعة المحتل الصهيوني الغاصب .
3. الارتباط التاريخي والراهن والمستقبلي بين نضالات شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده سواء في الوطن المحتل أو المنافي .

4. تعاضم شعور الانتماء الوطني والقومي والنضالي لأبناء شعبنا الفلسطيني في أرضه المحتلة 48، مع تعاضم الشعور الغامر بالثقة بالنفس وبال حقوق التاريخية وروح التحدي والصمود في وجه غطرسة العدو الإسرائيلي .

نستلهم هنا قول المناضل والشاعر التقدمي الراحل توفيق زياد ليوم الأرض: بين الثلاثين من آذار 1976 والثلاثين من آذار اليوم 2022 كَبُرَ شعبنا كثيراً، ربما أكثر مما كَبُرَ خلال 46 عاماً ... "نحن لم نعد أقلية الخمسينيات والستينيات المستضعفة بل أصبحنا شعب ما بعد الثلاثين من آذار" .

كان ليوم الأرض الأثر الأكبر على تأكيد وتجسيد بلورة الهوية السياسية الوطنية للفلسطينيين، تلك الهوية المرتبطة رهنأً ومستقبلاً بالهوية القومية العربية ذات الطابع والجوهر الديمقراطي التقدمي، فبعد أن كان الفلسطيني هنا رهينة في قفص الخوف والعزلة والتردد تحول إلى نموذج في المواجهة، كما في الانتماء والارتباط بمصير شعبه بأكمله، تحول إلى نموذج في التحدي والتصدي والصمود على أرض وطنه، لا يهمه أن يضحى في سبيل البقاء حراً ألبأ في وطنه مهما عظمت التضحيات! أصبح يعلنها جلية واضحة مدوية .. (هذا وطننا وإحنا هون) .. وقد دخلت إلى قواميسنا عبارات ومصطلحات وشعارات غيّبتها عقدة الخوف والتردد ! ودخلنا معها مرحلة جديدة من تاريخنا مرحلة عنوانها ... " هنا على صدوركم باقون كالجار .. وفي حلوكم كشوكة الصبار ... كأننا عشرون مستحيل في اللد والرملة والجليل" .

في الثلاثين من آذار 1976 سجل الأحرار عباراتهم بدم ستة شهداء لم ينتظروا مؤتمر قمة عربية أو لجنة رباعية، أو مبادرة أمريكية، أو خطة أوروبية .. لقد دَوَّنوا بدمائهم قرار الشعب ... لن تمروا ... أرضنا حياة وبداية ليس لها نهاية ... أرضنا حرية وكرامة، فكانوا بذلك كأنهم يمارسون أنبل وأقوى مشاعر التحدي لعملية الهبوط والخضوع والهوان الرسمي العربي من أنظمة العمالة التي تتأمر اليوم على قضيتنا ومستقبل شعبنا بوقاحه عزّ نظيرها كما هو الحال في استجابتهم لدعوة العدو الصهيوني للمشاركة فيما يسمى بـ"قمة النقب" .

على أي حل، إن معركة الأرض لم تنته في 30 آذار، بل هي مستمرة حتى يومنا هذا، ونستطيع أن نقول أن كل الأيام الفلسطينية هي بمثابة يوم الأرض، أو يوم التحدي والمجابهة لممارسات العدو الصهيوني ومقاومة عدوانه واجراءاته ضد شعبنا، خاصة وأن حكومة الاحتلال العنصرية لم تتوقف أبداً عن سياستها في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وهدم البيوت وطرد السكان خاصة في العديد من مناطق ومدن الضفة الغربية عموماً ومن محيط عاصمتنا الخالدة القدس خصوصاً، كما هو الحال مع ممارسات العدو الصهيوني في الخان الأحمر والشيخ جراح وسلوان والأغوار .

إن الأرض والاستقلال والسيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، كانت وتظل جوهر وعقدة العصب للقضية الفلسطينية بكل ما للكلمة من معنى، وبالتالي فإن حق العودة وتعزيز الهوية مشروط بعودة الأرض وتحريرها، وما تفرضه تلك العملية التحررية من مراكمة عوامل المواجهة الثورية لمخططات التحالف الامبريالي /الصهيوني/الرجعي العربي، الرامية لتصفية القضية وإنهاك وإنهاء الكيانية الوطنية الفلسطينية، وذلك انطلاقاً من أنه دون تصفية وإزاحة تلك المخططات وأنظمة التبعية فإن الحديث عن حق العودة يصبح أقرب الى الوهم .

وبالتالي فإن حرية شعبنا واستقلاله لن تتحقق إلا بامتلاكه لأرضه عبر وجوده وصموده وتعزيز بقاءه، الذي يستلزم توفير مقومات الصمود على الأرض، معلناً رفضه لكل ممارسات الاستعباد والقهر السياسي والاجتماعي والطبقي، بحيث يملك كامل حريته الشخصية والعامة معتداً بكرامته وقدرته على التعبير عن رأيه ومعتقداته الوطنية والمجتمعية ؛ فالتحرر الحقيقي من الاحتلال لن يتحقق إلا من خلال الإنسان الحر، ذلك أن الدليل المُهان - كما يقول بحق عميد الأدب العربي طه حسين - لا يستطيع أن يُنتج إلا ذُلاً وهواناً، ولن يحقق حريةً واستقلالاً .

في ضوء ما تقدم، فإن حديثي عن الأرض وأيام الأرض هو حديث عن الوفاء والانتماء لها والوفاء لعشرات الآلاف من الأسرى والجرحى والشهداء الذين ضحوا من أجلها طوال المائة عام الماضية، على مختلف انتماءاتهم، ومعتقداتهم، وقناعاتهم، وميولهم السياسية

التي وإن اختلفت في اللون والمعتقد السياسي أو الديني، إلا أنها أجمعت واجتمعت على بوصله واحدة عنوانها فلسطين، وأن الدين لله والوطن والأرض للجميع .

إن عدوانية الدولة الصهيونية وغطرستها في ظل حكومة التحالف الليكودي اليميني مع حركات الصهاينة المتدينين الأكثر يمينية وعنصرية، امتدت بمزيد من الهمجية ومصادرة الاراضي في الضفة المحتلة واستمرار حصار قطاع غزة، وبالتالي لم يكن يوم الأرض الا محطة من محطات النضال الوطني التاريخي ضد الكيان الصهيوني طالما استمر وجوده على ارضنا، فعلى الرغم من بشاعة الهمجية الصهيونية وتزايد واستشراس عدوانيتها ليس بسبب مساندة الإمبريالية الأمريكية لهم فحسب، بل ايضاً بسبب خضوع وارتهان وتطبيع معظم النظام العربي واعترافه بالكيان الصهيوني، ستتواصل فصول الصراع ضمن مسيرة النضال والتضحيات الفلسطينية حتى تحقيق الأهداف الوطنية التي انطلق شعبنا من اجلها، الأمر الذي يدفعني الى طرح السؤال التقليدي مجدداً على رفاقي في حركات التحرر التقدمية في كل ارجاء الوطن العربي: ما العمل ؟ ما هي العملية النقيض لذلك كله ؟

إن اجتهادي في الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بصحة حقيقة نشطة، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً، من قبل أحزاب وحركات اليسار الماركسي في بلادنا في كل ارجاء المشرق والمغرب، على الرغم من ادراكنا للطبيعة المركبة والمعقدة لأزمة هذه الأحزاب، ومرهونة ايضاً بتبلور ولادة احزاب وحركات يسارية ماركسية ثورية قادرة على النقاط هذه اللحظة، ومن ثم الالتزام بعملية النضال الحقيقي السياسي الديمقراطي وال جماهيري من منظور طبقي، من أجل تحقيق الأهداف التي تتطلع اليها جماهيرنا الشعبية، وخاصة إسقاط رؤوس وأنظمة التبعية والاستبداد والتخلف والاستغلال، وتأسيس النظام الاشتراكي الديمقراطي الجديد، وذلك ايماناً ووفاءً للمبادئ القومية التقدمية الثورية التي أطلقها المفكر الثوري الراحل جورج حبش عبر تأكيده على أن الطريق الى تحرير فلسطين او تحرير أي بقعة أرض عربية من الامريكان او الصهاينة، مشروط بتحرير العواصم العربية من حكامها العملاء عبر ممارسة ومراكمة كافة اشكال النضال الهادف الى

اسقاط أنظمة التبعية والعمالة والاستغلال والتطبيع، من خلال أحزاب وحركات ثوريه  
 ماركسية قومية ملتزمة بتطبيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، وذلك انطلاقاً من ان  
 هذه الثورة هي استمرار لثورة التحرر الوطني من جهة وهي أيضاً استمرار لسيرورة الثورة  
 الاشتراكية من جهة ثانية، انطلاقاً من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية  
 والثورة الاشتراكية، باعتبار أن الثورة الوطنية الديمقراطية هي في نفس الوقت ثورة وطنية  
 وطبقية مناضلة ضد كل أشكال التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد، وضد الوجود  
 الامبريالي الصهيوني في بلادنا، وهي أيضاً ثورة مناضلة ضد كافة قوى اليمين بكل  
 اطيافه والوانه ومضامينه، فهي ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة  
 على الارض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل، وهي أيضاً ثورة ضد كل قوى  
 التخلف السياسي والمجتمعي، وضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والافقار  
 والاستغلال الرأسمالي، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة  
 من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة أحزاب يسارية ماركسية ثورية .

## ماركس والاستغلال الرأسمالي ومستقبل الطبقة العاملة.

الحوار المتمدن-العدد: 7570 - 3 / 4 / 2023

إن تنبؤات ماركس بصدد اقتصاد المستقبل ما زالت متفوقة على الآراء الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي التي تتحدث عن التطور التكنولوجي الهائل بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والنانو واقتصاد المعرفة والمعلوماتية وغياب دور وتأثير الطبقة العاملة البروليتاريا\_ أو "انتهاء العمل" في بلدان المراكز الرأسمالية خصوصاً .

انطلاقاً من قناعاتي هذه \_ بالمعنى الموضوعي \_ سيظل التهديد الثوري الذي تمثله الطبقات العاملة في المجتمعات الرأسمالية في سيرورة صعود متزايد لن يتراجع ؛ بل إن حاجة كوكبنا للإشتركية في هذه المرحلة للخلاص من بشاعة الاستغلال الرأسمالي الاحتكاري المعولم عموماً وحاجة شعوب بلدان العالم الفقيرة خصوصاً للإشتركية في هذا القرن الحادي والعشرين هي أكبر عشرات المرات مما كان عليه حال الاستغلال الرأسمالي في مرحلة ماركس وفي القرن الماضي .

المهم هنا أن معيار الانتماء الطبقي لا يتحدد بنوع العمل الذي يمارسه العامل العادي أو الصناعي من ذوي الياقات الزرقاء أو الذهني من ذوي الياقات البيضاء ؛ وإنما بوضع العامل داخل عملية الإنتاج \_ بما إذا كان مستغلاً أو غير مستغل \_ وبالتالي فإن فهمنا للطبقة العاملة على هذا النحو أو وفق هذا التحليل ؛ سيؤكد بالمعنيين الذاتي والموضوعي إقرارنا الواعي بأن الطبقة العاملة اليوم أكبر وأقوى بما لا يقاس عنها أيام صدور سفر ماركس الموسوعي العظيم "رأس المال". في هذا المجال تشير الإحصاءات إلى أن نحو 350 بليونير الآن يمتلكون ما يزيد عما يملكه نصف سكان العالم .

في هذا الجانب أشير إلى إقرارنا بأن مستوى معيشة العمال خاصة في بلدان المراكز الرأسمالية. قد تحسن بصورة نوعية بالمقارنة مع القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين. ومع ذلك فإن الفقر في أوساط الطبقة العاملة عموماً والفقر النسبي خصوصاً (أي الفقر المرتبط بتوزيع الدخل في المجتمع) قد بقي على حاله إن لم يزد ويتفاقم خاصة

في أوساط البروليتاريا الرثة والملونين الذين لا مأوى لهم سوى المبيت على أرصفة المدن في مدن امريكا ومعظم مدن أوروبا . أما في بلدان الوطن العربي فهناك الملايين المحرومين من تأمين لقمة العيش والعلاج لأطفالهم بسبب تزايد الفقر المدقع الذي أصاب أكثر من 25% من السكان علاوة على الملايين الذين يعيشون في المقابر . وفي كل الأحوال \_ وعلى الرغم من اقراري بتحسن معيشة العمال في البلدان الرأسمالية \_ إلا أن الطبقة العاملة في تلك البلدان ما زالت تمثل أغلبية كمية بين السكان وستتحول في لحظة معينة من اشتداد أزمة الرأسمالية وصحوة الأحزاب الثورية الماركسية إلى حالة نوعية جبارة .

## الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام

الحوار المتمدن-العدد: 7576 - 9 / 4 / 2023

إن الهدف من رصد الفلسفة في الوطن العربي هو بلورة الوعي التاريخي الفلسفي العربي، وسبر أغوار الحاضر بين الماضي والمستقبل حتى لا يظل الغرب وحده صاحب الوعي التاريخي.

السؤال لماذا انقطعت النهضة؟ أو لماذا تعثرت مسيرتها؟ أو لماذا حدث النكوص على المستويين الواقعي والفكري.

إن جهود الباحثين لم تصل إلى استنتاجات مقنعة مرضية في مسألة تعثر النهضة وتوقف مسيرتها. وهذا ما يستوجب استمرار البحث في هذا الميدان وتعميقه ونحن نبحث عن سبل استئناف مسيرة النهضة العربية، أو الانطلاق في نهضة جديدة أو ثالثة على حد قول المفكر محمود أمين العالم.

وإذا كانت الرجعية -كما يقول عطيه مسوح- قد أفادت من بعض الموروث الفكري، وضعف الوعي النهضوي لدى الجماهير، في تعويق النهضة، فإن البرجوازية الناشئة لم تحظ بدعم القوى ذات النزوع الاشتراكي، بل خلافاً لذلك، فقد رأت هذه القوى ضعف البرجوازية ذريعة لطرح فكرة مقاومة التطور الرأسمالي لأن البرجوازية المحلية تابعة وعاجزة عن تحقيق التطور المستقل، ودعت إلى السير في طريق الاشتراكية.

غير أن هذه المحاولة النهضوية ذات النزوع الاشتراكي، وبرغم بعض نجاحات، انهارت دون تحقيق نهضة حقيقية.

يقول فيصل دراج: صادرت أنظمة الاستقلال، التي تذيب الأجهزة جميعاً في الجهاز الأمني، إمكانية توليد المجتمع المدني، بعد أن أنتجت مجتمعاً على صورتها، ينكر الحوار ويعيد توزيع الرقابة السلطوية.

لذا كان طبيعياً أن تقوّض هذه الأنظمة فكرة القومية، التي هي علاقة حدائثية في جملة علاقات حدائثية، مثل الديمقراطية ودولة القانون واستقلال المجتمع المدني النسبي عن المجتمع السياسي.

توسّلت الأنظمة المتسلّطة، وبوتائر متسارعة، الأفعنة الدينية المختلفة، تعبيراً عن شرعية مفقودة وبحثاً عن شرعية لن تظفر بها . هكذا يتحوّل الدين، في شكله الاستعمالي أو البرجماتي، إلى أيديولوجيا دينية، تُدرج في مقولات الأيديولوجيا السلطوية، التي تسوّغ ممارسات الأنظمة الحاكمة.

السؤال المطروح من فيصل دراج: ما هي القضايا النهضوية التي لا تزال تحتفظ براهنتها حتى اليوم؟

قضايا أربع: المجتمع المدني، الذي يقول ببشر متساويين في الحقوق والواجبات، بمعزل عن المعتقد الديني والانتماء الفكري والأصول الإثنية.

الإصلاح الديني، الذي يعترف بحقوق الاجتهاد وتاريخية النصوص وتطوّر الحاجات الإنسانية، وبتراكم المعارف الإنسانية، الذي يقرأ القديم على ضوء الجديد.

والفصل بين العلم والدين، وهو موضوع مشتق من سابقه، يقرّر العلم الديني فرعاً من فروع المعرفة الإنسانية، بعيداً عن دعوى «علم العلوم» أو «فلسفة الفلسفات»، التي تحوّل المعارف إلى مراتب والمراتب إلى معارف.

أما الأمر الأخير فهو تحرّر المرأة، الذي هو إشارة إلى تحرّر الرجل والمجتمع ككل

أما الأمر الثاني فيعود إلى الأفكار الأساسية التي تركها للأجيال الثقافية التي جاءت بعده.

يفصل هذا «الدين الثقافي النهضوي» بين معنى «الجديد»، ومعنى «النقّدم»، فلم يؤسّس النهضويون «جديدهم» على «تقدّم موروث» سبقهم، باستثناء الشعر، على خلاف الأزمنة اللاحقة، التي أتيح لها الحديث عن «النقّدم» استناداً على «الجديد» النهضوي.

فالمتاح اليوم -يستطرد فيصل دراج- الانطلاق من قضايا الواقع المعيش، التي تعلن عن أزمة اجتماعية، ذلك أنّ صحة الأفكار، تراثية أو غير تراثية، تتكشف في نتائجها العملية.

فرق أساسي بين الزمن النهضوي الأول والآن: ففي مقابل مجتمع ضعيف اقترن بسلطة سياسية ضعيفة، يوجد اليوم مجتمع ضعيف وسلطة قمعية قوية. ولذلك فإنّ الحديث عن أية نهضة محتملة، يفرض نقد السلطة كمقدمة ضرورية لمقاربة أي موضوع آخر، ويأمر بإدراج المقولات النهضوية السابقة في خطاب جديد، أكثر وضوحاً واتساعاً وتعقيداً.

على أي حال لن يتحقق التجديد بخطاب لغوي انتصاري، يجيش العاطفة ويقمع غيرها، بل ببرنامج سياسي في مناخ عقلاني ديمقراطي مستنير، يقبل البشر في اختلافاتهم ويعترف بحاجاتهم المختلفة، بعيداً عن تجريد لا تمكن البرهنة عنه.

في اجابته على سؤال ما هي أهم إشكاليات الفكر الفلسفي العربي في الأعوام المائة الأخيرة؟ يقول المفكر الراحل حسن حنفي هناك خمس إشكاليات رئيسية:

الأولى التقليد والحداثة بصياغاتها المتعددة مثل القديم والجديد، التراث والتجديد، الأصالة والمعاصرة، التي تعبر عن وجود العرب في التاريخ بين زمنين، زمن القدماء وزمن المحدثين.

والإشكالية الثانية العقل والعقلانية استثنافاً للإشكالية القديمة الصلة بين العقل والنقل عند المتكلمين أو الفلسفة والدين عند الفلاسفة.

والإشكالية الثالثة هي الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، والحرية والعقل كلاهما مظهر لأصل العدل في التفكير الاعتزالي القديم.

والإشكالية الرابعة الأخلاق، وهي ما يعادل الحكمة العلمية عند القدماء .

والإشكالية الخامسة هي الإشكال السياسي، فالأخلاق والسياسة هما المكونان الرئيسيان للحكمة العلمية عند القدماء، سواء كان الفكر السياسي من الموروث أو من الوافد مثل

سبينوزا أو فولتير أو هيجل أو سان سيمون أو ماركس ولينين وماو، في الفكر العربي المعاصر.

سؤال عصرنا - كما يطرحه المفكر الراحل حسن حنفي - في أية مرحلة من التاريخ نحن نعيش؟ وإلى أي جيل نحن ننسب؟

هل نحن جيل النهضة العربية الأولى منذ القرن الماضي، ورثناها في مدارسنا وجامعاتنا وثوراتنا الوطنية ضد الاستعمار أولاً والقصر ثانياً؟

هل نحن جيل التحرر الوطني الذي استأنف فجر النهضة العربية الأولى وأراد استكمال مشروع النهضة وتحويله من الفكر إلى الواقع ومن العقل إلى الثورة؟

هل نحن جيل الثورة العربية التي قامت منذ أوائل الخمسينيات واندلعت في معظم أرجاء الوطن العربي، وازدهرت في القومية العربية والاشتراكية العربية؟

هل نحن جيل بناء الدولة الوطنية المستقلة، جيل التحديث والتصنيع؟ أم اننا جيل تعثر هذه الدولة وتحولها إلى نظم تابعة لأعداء الأمس الاستعمار والصهيونية، وانقلاب حركات التحرر الوطني إلى نقيضها في التعاون مع الاستعمار والاعتراف بالكيان الصهيوني؟

ام أننا جيل تفكك الأوطان وتجزئة الوطن العربي وتشرذمه في عصر العولمة، جيل حصار العراق وليبيا وإيران والسودان، والتهديد بتفتيت المغرب إلى عرب وبربر، والعراق إلى سنة وشيعة وأكراد، والخليج إلى سنة وشيعة، وسوريا إلى عرب ودروز وعلويين، واليمن إلى زيدية وشوافع، والسعودية إلى وهابيين قدامى ووهابيين جدد، ولبنان إلى طوائف وملل ونحل وعشائر، وتهميش مصر وإخراجها من قلب الوطن لتحل إسرائيل محلها، أداة التحديث، وجسراً مع الغرب؟

وقد يشعر هذا الجيل في المرحلة الراهنة، أنه جيل مخاض جديد. القديم لم ينته بعد، والجديد لم يبدأ بعد، جيل مخضرم بين عصرين، جيل انتقال بين فترتين، جيل تحول بين عهدين. المخاض عسير ولكن الولادة قادمة في أوانها وربما قبل الأوان، طبيعة أو

قسرية، ذكراً أو أنثى، ثورية أو محافظة، سليماً معافى أو بتشويه خلقي.. ذلك محكوم بالقدرة على تحليل الوعي التاريخي ولحظته الراهنة في مساره الطويل الحديث أو القديم. الاتجاهات والتيارات:

فالفكر الفلسفي العربي المعاصر -كما يؤكد د.حسن حنفي- لم يصل بعد إلى مرحلة بناء الأنساق الفلسفية الكبرى كما حدث في الغرب الحديث مثل مذهب سبينوزا في القرن السابع عشر. وكانط في القرن الثامن عشر، وهيغل في القرن التاسع عشر. ونحن ما زلنا في مرحلة انتقال من الإصلاح الديني إلى عصر النهضة (الذي لم نصل إليه معرفياً بعد).

وما زالت الأغطية النظرية القديمة باقية على الرغم من محاولات نقدها منذ فجر النهضة العربية حتى الآن.

هناك اجتهادات لإحياء القديم كما فعل محمد بن عبد الوهاب مع ابن تيمية. وهناك محاولات ثانية في مصر والمغرب لإحياء الرشدية الجديدة أو الاعتزال الجديد. وهناك محاولات ثالثة في مصر والمغرب أيضاً لإحياء المالكية (الطوفي) ومقاصد الشريعة (الشاطبي) عند علال الفاسي وحسن حنفي.

وهناك محاولات رابعة -كما يضيف د.حسن حنفي- لإعادة النظر في علوم القرآن في مصر (نصر حامد أبو زيد)، والحديث (حنفي)، والفقهاء (القرضاوي)، والسيرة (طه حسين، هيكل، الشرقاوي)، والتفسير (سيد قطب)، ولإعادة قراءة تاريخ العلوم الرياضية والطبيعية عند العرب (رشدي راشد، عبد الحميد صبرة، سويدان، حمارنة).

وقد تنشأ تيارات واتجاهات إحياء لفرق من الموروث القديم -كما يضيف د.حسن حنفي- مثل الرشدية والاعتزال أو السلفية أو الأشعرية أو الخوارج أو الشيعة أو الحنبلية الجديدة (الوهابية).

على أي حال يؤكد د.حسن حنفي بقوله: تظل "الفلسفة العربية في مائة عام" تتعامل مع معطيات تراثية، الوافدة أو الموروثة وإن كان همها في بعض جوانبها هو الواقع

المعاش، والرغبة في الإصلاح والتغيير، والمساهمة في المشروع القومي العربي في التحرر والتحديث.

ومن ثم يبرز سؤال: أين مواطن الإبداع في الفلسفة العربية أوحى في الفكر العربي . إن آخر ما وصل إليه الإبداع الفلسفي العربي هو المشاريع العربية المعاصرة في مصر والشام والمغرب.

والإشكال مازال مطروحاً على عدة أجيال قادمة. فالقديم لم ينته بعد، والجديد لم يبدأ بعد.

وقد يكون السبب في تأخر مواطن الإبداع هو أن المجتمعات العربية ما زالت غير مستقرة.

وقد يكون السبب هو عصر الاستقطاب الذي تعيش فيه المجتمعات العربية حالياً بين التيارين الرئيسيين المتنازعين، أنصار الوافد وأنصار الموروث الذين تحولوا إلى قوتين سياسيتين متصارعتين، العلمانية والسلفية.

كل فريق يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة. ومن ثم غاب الحوار والتزاج والتفاعل، وهي الشروط الضرورية للإبداع.

لقد مر الفكر العربي في الأعوام المائة الأخيرة بتجربتين : الأولى التجربة الليبرالية التي كانت نمطاً للتحديث للتيارات الفكرية الرئيسية الثلاثة منذ فجر النهضة العربية.

الإصلاح الديني الذي أسسه الأفغاني، ونقطة بدايته: لا يتغير شيء في الواقع إن لم يتغير فهمنا للدين أولاً.

والتيار العلمي العلماني الذي أسسه شبلي شميل، ونقطة بدايته: لا يتغير شيء في الواقع إن لم يتغير فهمنا للطبيعة والمجتمع أولاً.

والتيار الليبرالي الذي أسسه الطهطاوي وخير الدين وبدايته: لا يتغير شيء في الواقع إن لم نبين الدولة الحديثة أولاً.

والثانية التجربة القومية الاشتراكية العربية التي أكملت حركات الاستقلال الوطني، وأعدت بناء الهياكل الاجتماعية بالإصلاح الزراعي والتصنيع، والقطاع العام ومجانية التعليم، وتذويب الفروق بين الطبقات، ومعاداة الاستعمار والصهيونية، وعدم الانحياز، وانتهت بهزيمة 1967.

والآن يمر العرب بتجربة ثالثة لا يدرون ما كنهها إلا أنها رد فعل على التجربة الثانية، ومنجرفة نحو الخصخصة والرأسمالية والعولمة واقتصاد السوق والتحالف مع أعداء الأمم.

والوطن العربي مهدد اليوم بالتشرذم والتفكك والضياع ليصبح محيطاً لمركز آخر سواه، الغرب وإسرائيل وليس القومية العربية ومصر.

وكما بدأ فجر النهضة العربية على غير ما انتهى إليه، وانتهى إلى غير ما بدأ منه، كذلك كانت بداية القرن غير نهايته، ونهايته غير بدايته .

إن التحديات ما زالت قائمة، والمشروع النهضوي العربي ما زال مستمراً. ازداد العرب تشرذماً وتجزئة، فكيف تستطيع أن تضمن للأمة وحدتها بفلسفة في الوحدة تنبع من التوحيد كثقافة للأمة وعلى اتساعها الجغرافي ومواردها المادية والبشرية في عصر التكتلات الكبرى، والعدالة الاجتماعية ما زالت مطروحة منذ عصر الإقطاع بعد تراكم الثروة العربية من عوائد النفط.

فكيف تستطيع الفلسفة -يسأل د.حسن حنفي- أن تعطي أيديولوجية لإعادة توزيع الثروة، وتحقق أكبر قدر ممكن من المساواة كأمن للوطن من الثورات الاجتماعية، من لا يملكون ضد من يملكون؟ والتنمية القومية ما زالت في تعثر، والوطن العربي يستورد 75 بالمئة من غذائه من الخارج، و 90 بالمئة من سلاحه من الخارج، و 95 بالمئة من علومه الحديثة وتقنياتها من الخارج.

وكيف تستطيع الفلسفة أن تصوغ أيديولوجية للتنمية المستدامة تعتمد على الذات وتنمية الموارد وإعطاء الأولوية للعوامل الداخلية على العوامل الخارجية؟

وما زالت قضية الهوية مطروحة في عصر يشهد فيه الاستقطاب بين التغريب والأصولية، بين الانبهار بالآخر الأعداء.

وأخيراً، ما زالت قضية لامبالاة الجماهير مطروحة حتى ولو غزا الكيان الصهيوني عاصمة عربية وضرب أهدافاً عربية واحتل أراضي عربية فلا تتحرك الجماهير إلا في هبات شعبية وقتية تخبو بمجرد اندلاعها.

كيف تستطيع الفلسفة أن تصوغ رسالة في الأمانة وغاية الإنسان والمسؤولية والالتزام بقضايا العصر؟ كيف تستطيع أن تحول الكم العربي إلى كيف، والجماهير إلى طاقة، والأعداد المتراصة إلى كتلة بشرية؟

السؤال: أي مستقبل للديموقراطية؟

يسود الاعتقاد بين البعض -كما يقول د.علي الدين هلال- بان الديمقراطية علاج لكل الأمراض والعلل الاجتماعية، غير ان الحقيقة خلاف ذلك، فالديموقراطية مجموعة قيم ومؤسسات تتأثر بسياق المجتمع الذي تنشأ فيه، فشتان بين أداء المؤسسات الديمقراطية (أحزاب - انتخابات - برلمان - حكومة..) في دول الديمقراطية الراسخة ونظائر هذه المؤسسات في كثير من الدول الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية . ففي هذه الدول حملت المؤسسات الديمقراطية سمات مجتمعاتها كالفقر المدقع، وشيوع الأمية، وغلبة الانتماءات الإثنية وممارسات الزبانية السياسية على قيم المواطنة والانتماء الوطني.

ومن ثم يتعين على الباحث في موضوع الانتقال إلى الديمقراطية إدراك أنها عملية طويلة الأجل، ومعقدة، وديناميكية، ومفتوحة النهايات.

فالنظام الديمقراطي -كما يضيف د.علي الدين هلال- ليس مجرد فاعلين وانتخابات وتشكيل حكومات، وليس مجرد من يحصل على النسبة الأكبر من أصوات الناخبين، بل أيضاً ماذا يستطيع هؤلاء الفاعلون من قوى ومؤسسات فعله، ومدى تمثيلهم للمصالح الاجتماعية وقدرتهم على تحسين ظروف الحياة لأكثر عدد من الناس.

فالديموقراطية تنهض بجناحين: جناح إجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتصل بنوعية الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع .

إن الديموقراطية بإيجاز هي أسلوب ومضمون، شكل ومحتوى، وهناك أنماط ونماذج متنوعة لها تدور بين أنصارها جدالات فكرية ممتدة.

وعند مقارنة الأهداف بما تحقق فعلاً يتضح أن الانتقال إلى الديموقراطية في كثير من البلاد لم يحقق كل النتائج أو الآمال التي دارت بخلد المدافعين عن هذا الانتقال، فأحياناً توقفت النظم الديموقراطية الجديدة عن الشكل دون المضمون، وفي أحيان أخرى ارتدت إلى أشكال من السلطوية، (الحالة الفلسطينية والانقسام) ومن ثم جاء أداء هذه النظم مخيباً لآمال المستفيدين المحتملين منها.

لقد أصبح من الواضح الآن أن ازدهار الديموقراطية لا يتحقق بمجرد الاعتقاد في مبادئها، أو الالتزام بنتائجها في صناديق الاقتراع مرة كل أربع سنوات، وذلك لأن هذه الممارسات قادت إلى نوع من "الركود الديموقراطي" وعزوف الشباب عن مؤسساتها، بل يتطلب ازدهار الديموقراطية ممارسة العملية الديموقراطية على نحو دوري ومستمر - من خلال صندوق الرأس - بما يعطي المواطن الشعور بأن له دوراً في التأثير في اختيار السياسات، وفي القضايا التي تؤثر في حياته وبما يؤكد معنى المواطنة الإيجابية.

لذلك يحق القول، إن الحالة الراهنة للفكر الفلسفي في الوطن العربي، تتميز ليس بالتراجع المعرفي الحدائثي الإنساني فحسب، بل أيضاً بسيطرة مفاهيم ومظاهر التبعية والأفكار الغيبية المتخلفة بصورة غير مسبقة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، حيث تبدو الأبواب موصدة في وجه التطور الاقتصادي وكافة الفلسفة عموماً، وفي وجه مفاهيم الحرية والتنوير والعقلانية والليبرالية والديمقراطية والمواطنة، لحساب مفاهيم الاستبداد والتخلف المعرفي والاقتصادي والاجتماعي، التي يعاد إنتاجها وتجديدها في هذه المرحلة التي تتعرض فيها بلدان الوطن العربي ومجتمعاتها لمزيد من الانقسامات والتجزئة والتفكك والتشرذم وضياح الهوية، انعكاساً لتفاقم وتزايد مساحة التبعية والخضوع

والارتهان للمركز الامبريالي من ناحية وتزايد مظاهر الفقر والجهل والاستغلال والاستبداد من ناحية ثانية.

ففي مقابل حالة التخلف، والانقطاع المعرفي وانتشار الأفكار والفلسفات الغيبية الرجعية في بلادنا، نلاحظ استمرار التطور المعرفي عموماً، والفلسفي خصوصاً في أوروبا بعد أن تخلصت من سيطرة الكنيسة على عقول الناس، وتحرر الإنسان الأوروبي -بصورة تدريجية- من مظاهر وأدوات التخلف الديني والاجتماعي في سياق التطور الاقتصادي، للبورجوازية الصاعدة، ونجاح ثوراتها السياسية التي انجزت وراكت العديد من المهمات والمتغيرات التنويرية العقلانية، الديمقراطية التي مهدت لقيام الثورات السياسية البورجوازية في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان نجاح تلك الثورات -خاصة الثورة الفرنسية عام 1789- بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير، وتدشين عصر النهضة والحداثة، ومن ثم إنتقال الفلسفة في أوروبا من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم، وبين العقل والواقع، إن الميزة الأساسية التي ميزت فلاسفة عصر النهضة، هي انهم أفلحوا في زعزعة الأسس والقيم التي كانت تقوم عليها فكرة الإنسان في العصر الوسيط، وذلك من خلال أفكار ومفاهيم الحداثة، وأبرزها: العقلانية، والإنسانية، والفردية، وهي مفاهيم لم تعرفها وتطبقها مجتمعاتنا العربية منذ القرن الثالث عشر إلى يومنا هذا.

هنا أشير إلى حقبة الصحوة الوطنية والقومية في بلادنا، التي أخذت في الظهور عبر الأفكار النهضة العقلانية، المستنيرة، على مدى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، في مواجهة الفلسفات السلفية الرجعية السائدة، المساندة للأنظمة المستبدّة، التي نجحت في إسدال الستار على تلك الصحوة، بدعم استعماري مباشر (مرحلة النهضة بداية القرن العشرين الكواكبي ومحمد عبده وسلامه موسى وشبلي شميل واحمد لطفي السيد وقاسم امين واحمد امين وعلي عبد الرازق وطلعت حرب وطه حسين وصولاً الى عام 1928 وتأسيس جماعة الاخوان المسلمين محمد رشيد رضا) .

لذلك كله، فإن فهم عالمنا المعاصر، بما في ذلك وضعنا المريع في الوطن العربي، -كما يقول بحق د. هشام غصيب- "يستلزم ولوج عالم الفلسفة الغربية المسيطرة من أجل الكشف عن سرها السياسي في المقام الأول، إذ، إن للفلسفة الغربية دوراً سياسياً أساسياً، بالإضافة إلى دورها المعرفي المرتبط بتطور العلم، آخذين بعين الاعتبار، أن الفلسفة هي أساساً سياسية، فهي "الجسر الواصل بين العلم والوعي الاجتماعي، إنها الأساس النظري الدفين للممارسة التطبيقية، أي للسياسة، ومن ذلك تتبع أهمية الاشتباك مع الفكر الفلسفي الغربي ومجابهته جدياً. إن مثل هذا الاشتباك ليس ترفاً فكرياً، وليس شأن أكاديمياً محضاً، وإنما هو شأن عملي ملح نحتاج إلى إجرائه من أجل معرفة كيف نتصدى للخصم الغربي وإفشال مشروعاته العدوانية الإبادية".

يقودنا هذا التحليل مرة أخرى إلى ضرورة الاشتباك مع الفكر الفلسفي الغربي الحديث والمعاصر، حتى يتسنى لنا أن نفهم العقلية الغربية المتأزمة، عقلية البرجوازية الغربية، التي تحكم عالم اليوم وتؤجج نيرانه.

فالفلسفة، كما أسلفنا، سياسية في جوهرها. إنها روح السياسة، ومن ذلك ينبع ذلك الاهتمام الغربي المحموم بها، وينبع إصرار القوى الرجعية في الأطراف على منعها أو إضعافها أو تصفيتها.

أما نحن، الذين لا نعتبر هيمنة الإمبريالية الغربية قدراً محتوماً، وندعو إلى مجابتهها بجدية، على طريقة لينين وماو وهوتشي منه وتشى جيفارا "فندرك جيداً أن لا مفر من هذا الاشتباك الفكري الذي يعرض كل ثوابت الوعي السائد للاهتزاز، وربما الانهيار، والذي يغوص في عمق التجريد والتنظير من أجل الغوص في عمق أعماق العياني في سياق تغييره، فما هو البديل لماركس ولينين، الذي تطرحه البرجوازية الغربية أمامنا اليوم؟ ماذا تبقى لديها لتقدمه لنا غير نيتشه وهيدغر وصولاً إلى كرازي" ( ) ونتتيا هو وشيوخ وأمراء دويلات الخليج والسعودية.

غني عن القول بأن "شعوبنا لم تعش، بعد، المرحلتين التنويرية، للدين، ولم تنهض الثورات العلمية، والفلسفية، والسياسية"، آخذين بالاعتبار أن الديمقراطية لن تهبط علينا

بالمظلة، ولن تَنْبُت شيطانياً من الأرض، بل هي تحتاج إلى حراك نهضوي طليعي يمكننا من تجاوز كل مظاهر التخلف وامتداداته، العقلية، والثقافية، والقانونية السائدة [] هنا نلمح العلاقة المباشرة بين الفلسفة، المعاصرة ومفاهيم الديمقراطية والتقدم والثورة، فهي علاقة وثيقة متبادلة، وتأسيسية، ذلك إن الخطاب الفلسفي السديد يتعامل مع المستقبل، والمجتمعات الناهضة، لن تحملها سوى قوى ديمقراطية، تقدميه ثوريه، تمتلك جراً التغيير الجذرية، تلتزم بالفلسفة الماركسية، في سياقها التطوري المتجدد، والبعيد عن الجمود، لإقامة صروح جديدة على أنقاض القديم.

وعلى هذا الطريق فاننا مطالبون بتحقيق المهمات الحضارية التي حققتها الثورة العلمية في أوروبا، وتتلخص هذه المهمات في الآتي:

1- تحرير الإنتاج المعرفي، وبخاصة الإنتاج العلمي، من هيمنة مراكز السلطة الأيديولوجية على اختلاف أنواعها. وبعبارة أخرى، فالمطلوب هو السعي نحو منح مؤسساتنا العلمية والمعرفية استقلالاً ذاتياً يقيها من تزمت الفئات التقليدية ومن التقلبات السياسية والاجتماعية.

2- وضع العلم في مركز الصدارة على صعيد الفكر والمعرفة، بمعنى اكسابه بصفة المرجع النهائي والحكم الفيصل في المسائل الأساسية في نظر جميع الفئات والهيئات، سواء أكانت رسمية أم شعبية.

3- خلق جماعات علمية قومية ضمن اطار الجماعة العلمية العالمية، تنتج المعرفة العلمية عبر مؤسسات ولغة وطرائق وطرق نظرية ومعتقدات وقيم ومناظرات وأساليب ومقاييس مشتركة.

إن تحقيق هذه المهمات، يستلزم مشاركة جماهير الشعب، في جميع قطاعاته، مشاركة فعالة، فالتقدم المنشود لا يمكن أن تحرزه الصفوة وحدها بمعزل عن جماهير الشعب، كما أنه ليس في مقدور الجماهير وحدها، المشاركة في هذه العملية الحضارية الضرورية ما لم تُهَيَأَ لذلك مادياً ومعنوياً، وخاصة امتلاك عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي

والثقافي بالمعنى التنويري النهضوي، كمقدمة لا بد منها لعملية النهوض الديمقراطي التقدمي.

في محاولة للإجابة عن ملامح الفكر الفلسفي في مطلع القرن 21 نذكر مثلا الفيلسوف الألماني لودفيج فويرباخ (1804 . 1872) الذي كتب سنة 1843 "مبادئ فلسفة المستقبل"، والفكرة النازمة للكتاب -كما يقول عبد الرزاق الداوي- هي أن الفلسفة الجديدة ستجدد المذهب المادي وتغنيه؛ وستجعل من الإنسان والطبيعة الموضوع الوحيد والكلي والأسمى للفلسفة؛ وإنما ستنظر إلى الإنسان لا باعتباره كائنا عاقلا ومفكرا فحسب بل باعتباره أيضا كائنا طبيعيا وحسيا ؛ كما أنها ستعلي من قيمة المحبة والمشاعر والعواطف الإنسانية وستكون نزعة إنسانية جديدة .. لكن هذه الرؤية الطوباوية لفويرباخ لن تجد مكانا لها في فلسفة القرن الحادي والعشرين، خاصة وأن هناك استنتاجات صعبة ومعقدة من أهمها :

#### 1 . الواقع الراهن للفلسفة في القرن 21 وأشكال الخطاب الفلسفي الجديد

عند إمعان النظر في متطلبات عصرنا الحالي وأمام هذه الأوضاع والمعطيات الجديدة سنقف على حقيقة أن الفلسفة أضحت تبدو لنا عتيقة ومتجاوزة وكأنها تنتمي حقا إلى مرحلة قد ولت -كما يقول عبد الرزاق الداوي- فهي ذات طبيعة نظرية تغرق في التجريد والعمومية ؛ وتعليمها غير متلائم مع مشاكل العالم اليوم؛ وليست لها أية مردودية ملموسة ومباشرة، وتكاد تكون منقطعة الصلة بمشاكل الحياة اليومية على مستوى الافراد والشعوب .

وهناك بكل تأكيد أسباب وجيهة لتفسير هذا الانطباع ولعل من أكثرها وضوحا أن الشعوب والمجتمعات في المرحلة الراهنة من تاريخ البشرية، وحيثما وجدت في أنحاء المعمورة، بدأت تشعر وتعي بأن وضعيتها الحاضرة بل و مستقبلها كذلك أصبحا مرتبطين ارتباطا وثيقا بمدى مقدرتها على استيعاب التقنية والتمكن من الاستفادة منها. ومن بإمكانه اليوم أن يجادل أو يتجاهل أن حال الفلسفة لم يتغير كثيرا وانه لا يزال في أيامنا هاته كما كان عليه حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين على الأقل

؟ لقد كانت المذاهب والمدارس والتيارات الفلسفية في ذروة حيويتها وعطائها تتناظر وتتساجل وتتصارع: الفنمولوجيا والوجودية و الشخصانية في مواجهة الماركسية، والماركسية في مواجهة الوضعية المنطقية والوجودية والبنوية، والوضعية المنطقية في مواجهة المذاهب "الميتافيزيقية" قاطبة، والفلسفة البنيوية في مواجهة الوجودية والماركسية معا .

ولا ننسى أن الساحة الثقافية شهدت كذلك في القرن العشرين بروز ظاهرة هيمنة أعمدة الفكر والفلسفة المعاصرة الكبار مثل ليفي ستروس، وميشيل وفوكو وديدا وألتوسير ودلوز إلخ... وكان أغلب هؤلاء أساتذة مرموقين ينتمون إلى الجامعات.

أما اليوم نحن في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، فقد صرنا نلاحظ الفلسفة وهي تنكش على نفسها وتغدو ميالة إلى التروي والحذر؛ والفلاسفة الكبار يختفون واحدا تلو الآخر بدون أن يعوضوا -كما يقول عبد الرزاق الداوي- والفلسفة الجامعية وهي تتحسر وتتراجع حتى ليبدو أن همها الأساسي في أوروبا وغيرها بات هو الاقتصاد على تدريس تاريخ الفلسفة القديمة والوسطية والحديثة منها بصفة خاصة، أما بلدان الوطن العربي فهي لم تعد مهمة بتدريس الفلسفة في مدارسها وجامعاتها، وهكذا بدأت الصلات التي تربطها بالحياة الثقافية تنفصم عراها تدريجيا، وأصبح الفيلسوف يتشكك بالفعل في أن تكون الجامعة هي مكانه الطبيعي.

وعلاوة على ذلك ثمة سمة أخرى لافتة للإنتباه -كما يستطرد عبد الرزاق الداوي- إن مطلب العقلانية الذي كان من قبل من أولويات الفلسفة أصبح اليوم مهددا بسبب تكاثر وانتشار النزعات الشكية والظلامية المتطرفة. فقد تضاعف الحرص الذي كانت تبديه جل الفلسفات السابقة على تبني النزعة العقلانية وعلى متابعة ما يستجد في ميادين العلوم، وعلى الاستلها من منها ومن مناهجها، وصرنا اليوم نلاحظ تراجعها حتى ليبدو للعيان أن العقل والعقلانية قد أصبحا بالفعل مهددين بفعل تجدد وانتشار الاتجاهات اللاعقلانية ذات الأصول الدينية أو الصوفية أو الفوضوية أو الفلسفية التفكيكية.

2. تزايد الفجوة واتساعها بين الفلسفة والعلم في القرن 21، وبالتالي علاقة "أزمات" الفلسفة بالتحويلات السريعة وبالتقدم العلمي والتكنولوجي، والسؤال هنا: هل هذه الازمة تعبير عن

عجز الفكر الفلسفي عن ملاحقة التطور السريع للواقع وعن فهم واستيعاب ما يستجد من اكتشافات في ميادين العلم.

إن الإجابة بنعم على سؤال الازمة، ستطرح على الفكر الإنساني الراهن ضرورة إعادة النظر في كثير من قيمه السياسية والأخلاقية والإبستمولوجية السائدة في خدمة النظام الامبريالي المعولم، وبالتالي العودة مجدداً إلى المزيد من الاهتمام بضرورة النضال لتغيير الوضع الراهن صوب نظام اشتراكي وديمقراطي في إطار أممية خامسة - لمجابهة بربرية رأس المال المعولم.

لقد أفادنا تاريخ الفكر الفلسفي على الدوام بالحقيقة التالية: إن انتشار النزعات الشكية واللاعقلانية يقوى عندما تكون المثل الاجتماعية القديمة آخذة في الاهتزاز في حين أن المثل الجديدة لم تتجح بعد في فرض نفسها، ولاشك أن إمارات هذه الحقيقة بادية على الواقع الراهن لعصرنا.

فهل يجوز لنا أن نستشرف من وراء ذلك أن مهمة الفلسفة في المستقبل القريب ستكون شبيهة بمهمتها في عصر الأنوار؟ وبعبارة أخرى - كما يسأل عبد الرزاق الداوي - هل ستستعيد الفلسفة في القرن الحادي والعشرين دورها التنويري ويغدو الصراع الفكري كما كان عليه في عصر الأنوار: العقل ضد النزعات الظلامية واللاعقلانية.

فالتفكير الفلسفي - كما يقول أحمد شحميط - يمدنا بالإطار النظري والعملية، ويمد السياسة بأفكار ومواقف مهمة في تجديد آليات الخطاب السياسي، وشرعنة قواعد حتى تتلاءم والمجتمع الجديد، في رؤى الفلاسفة بناء المجتمع المدني على الحقوق والحريات، تقديم مواصفات للمجتمع المفتوح لانتشال الفكر من السلطوية، ما يعني أن مستقبل الفلسفة في أسئلتها الهامة، وقراءة الممكن في الحاضر، وما سيكون في المستقبل البعيد وفق شروط الإمكان الحضاري، وبناء على رؤية تروم الاختلاف والتسامح، فنجد الفلسفة

حاضرة بسؤالها في كل الميادين من السياسية والمجتمع والفن والأخلاق، مستقبها مقرون بعوامل سياسية وتربوية وتاريخية، في ضرورة الانفتاح وإنتاج القواعد المرنة في السياسة والفعل السياسي بعيدا عن الفكر الشمولي والأنظمة الكليانية.

بالطبع، إننا في حاجة للعقل التواصلي والتماهي مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسعي الفلسفة لتجسيد أخلاقية التواصل والمناقشة في خلق فضاء عمومي دون إقصاء الآخر ونبذه على أساس العرق واللغة والدين، مشروع الحداثة مستمر والأهم تطعيمها والكشف عن مساوئها ومحاسنها، ونقد بعض أسسها خصوصا ما يتعلق بالعقلانية، والربط بين ماضيها وحاضرها دون القفز مباشرة على نتائجها واختزالها في أشياء معينة، هنا نلمس العمق الفلسفي في نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس وأفكاره بشكل عام في تحليل إرهابات العصر بالنقد والتحليل، واجتراح الحلول المناسبة.

فلا بديل عن التفكير السليم وحكمة الإنسان في عصر تقني بامتياز حتى لا يزداد الشرخ بين الإنسان وذاته، ويتحول الإنسان إلى آلة وأداة في الإنتاج خدمة للطبقة السائدة، ويصير كائنا منغمسا في عالم الاستهلاك، هذا التيه والاستلاب من التقنية والميديا ينتجان الكائن ذو البعد الواحد، والفلسفة هنا تأتي متأخرة كما قال هيجل لكنها تصيب الحقيقة في تنبيه الإنسان للواقع المزيف ولأشكال السلطة التي تدار بشكل مرئي ولا مرئي، وتعمل في توجيه الإنسان وفق مرامي الهيمنة والسيطرة عليه، وشل قواه العقلية بالتنميط والقولبة، ويكاد يجتمع الفلاسفة اليوم على القول بالطابع المركب والمعقد لعالمنا، والتهديد الذي يزداد بازدياد جشع الإنسان ورغبته في السيطرة على الجنس البشري.

بالطبع هناك مؤشرات حالية توحى بأننا سنشهد انبعاثا جديدا لعلاقة الفلسفة بالسياسة في هذا القرن، على الأقل على مستوى برامج التعليم، ولعل أكثرها تجليا هذا الانتعاش الكبير للخطاب عن حقوق الإنسان، في ظل استشرء الاستغلال الرأسمالي المعولم الراهن .

وبالتالي فأنني اعتقد ان فإن كثيرا من المهتمين بالفكر الفلسفي في عصرنا خاصة في بلدان العالم الثالث قد يصبحون أكثر طموحا صوب الاقتناع بأن من الممكن أن يكون

لتعليم الفلسفة أيضاً، فضلاً عن مزاياه السابقة علاقة وثيقة بمفاهيم الحداثة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية عموماً وبالثورة الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية خصوصاً .

خاصة وان الفكر الفلسفي في القرن الحادي والعشرين -كما يضيف عبد الرزاق الداوي- سيكون أميل إلى الارتباط بالسياسة وأكثر استعداداً للاهتمام بقيم ومبادئ الديمقراطية؛ ذلك لأنه سيكون مؤهلاً لتعليمها ونقلها والمساهمة بواسطتها في تكوين وتربية المواطن. نظراً لما بتنا نشاهده اليوم في أنحاء عديدة من العالم من نمو لظواهر الكراهية والتطرف، ومن انتشار لأشكال المس بالحريات العامة وانتهاك لحقوق الإنسان، بل واللجوء حتى إلى الاغتيالات. لقد أضحت هذه الظواهر تحتل حيزاً هاماً في فضائنا اليومي من خلال الصحف ونشرات الأخبار.

وبالتالي لا يستبعد المهتمون بحقل الفلسفة السياسية في المستقبل أن تطرأ على مبدأ الديمقراطية نفسه تغييرات يمكن أن تمس جوهره ومسلسل تطبيقه، وبصفة خاصة في الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة.

أما في مناطق العالم التي لا تزال تهيمن فيها الثقافة المقدسة للسلطة، أو التي لم تعرف الإرهاصات الأولى للديموقراطية إلا في فترة متأخرة فمن المرجح أن انتشار قيم الديمقراطية فيها سيتحقق ببطء ولكن الدلائل الحالية تجيز القول بأن معطيات القرن الحادي والعشرين لن تسمح لها أبداً بالتفوق أو بالتراجع إلى الوراء .

وفي كل الأحوال ،ه إن غياب إيديولوجيا كبرى كانت حتى أمس القريب تحفز العزائم وتشحذها، وتعتبر "مستقبل البشرية"، من شأنه أن يقوي الميل إلى الامتثال ويضعف بالتالي من إمكانيات الفلسفة للدعوة إلى الثورة أو التمرد، الا انه في منظورنا لا يمكن أن يعتبر غياب تلك الإيديولوجيات دليلاً كافياً على مصداقية فكرة "نهاية الإيديولوجيا" رغم ما تتسم به من جاذبية وإغراء. فما دام الإنسان يحن ويفكر ويحلم ويأمل ويطمح فسيظل أبداً "حيواناً إيديولوجياً".

والإيديولوجيا في العمق وكما وصفها عن حق الفيلسوف الفرنسي الراحل لوي ألتوسير "خالدة" ولن تتوقف أو تنتهي في عصر معين، وكل ما في الأمر أنها تنحو إلى التجدد

باستمرار، وذاك ما لا نفتأ نشهده بالفعل وحتى الآونة الأخيرة: فعلى أنقاض تلك التي قيل أنها توارت سرعان ما ظهرت في السنوات القريبة الماضية إيديولوجيات جديدة في صيغ نظريات جذابة ذاع صيتها بسرعة فائقة.

لا نظن أن مهنة الفيلسوف في المستقبل ستبقى هي مواصلة للتقليد السقراطي أي الاستمرار في البحث عن الحقيقة عن طريق التأمل والحوار وطرح الأسئلة، ونعتقد - كما يقول الداوي - أنها ستكون بالأحرى محاولات دؤوبة لفهم واستيعاب التحولات الكبرى ودلالات إنجازات البحث العلمي على الصعيد العالمي وآثارها على أحوال الوضعية البشرية، وذلك لغاية إعادة سبك وصياغة وإنشاء مفاهيم حديثة للمساهمة في التنوير والتوعية بقيم الحكمة الإنسانية الجديدة، والمراهنة على فرضية أن التعددية والنسبية هي التي ستكون السمة الأساسية لثقافة القرن الحادي والعشرين.

على أي حال، بالرغم من موضوعية الرؤية المادية للعالم، إلا أننا لا ندعو إلى الوقوف أمام هذه المسألة التي قد تثير كثيراً من الجدل والتساؤلات والخلافات دون أي طائل، لكننا في نفس الوقت مع المنهج العلمي الجدلي، ومع الموقف الموضوعي في تفسير الظواهر والمتغيرات الكونية عموماً، وكل ما تتعرض له مجتمعات بلداننا في مغرب ومشرق الوطن من أجل الوصول عبر هذا المنهج إلى المفاهيم والمواقف والتطبيقات التي تؤدي للوصول إلى النهضة الحداثية التي نتطلع إليها، من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، بإعتبار هذه القضايا إطارنا العملي المباشر في مواجهة الواقع من حولنا وفي تطبيق وعينا الفلسفي ومنهجه العلمي على هذا الواقع، من خلال الاستخدام الأمثل للعقل المرتبط بالتجربة الحسية أو الممارسة، فالمعرفة تبدأ بالممارسة العملية، وبالممارسة العملية نكتسب معرفة نظرية، يجب بعدئذ أن ترجع من جديد إلى الممارسة العملية باعتبارها أساس المعرفة بجميع درجاتها، ذلك إن اكتشاف الحقيقة عبر الممارسة العملية، والتثبت من الحقيقة وتمييزها عبر الممارسة العملية، يتم عبر الانتقال من الاحساسات انتقلاً فاعلاً إلى المعرفة

العقلية، ومن المعرفة العقلية إلى التوجيه الفاعل للممارسة العملية الثورية، إلى تحويل العالم الموضوعي والذاتي".

في هذا الجانب، وأكد على أن العقل هو أداة المعرفة، والمعرفة هي الأداة الفكرية المحاكمة، وكما يقال " من لا يملك القدرة على استخدام المعارف لن يكون طرفاً في إنتاجها، والذي لا يستطيع استنباط الأفكار والحصول على المعلومات لن يكون مشاركاً في إبداعها، وما أوجنا اليوم إلى صحة عاجلة لمواجهة هذه الإشكالية وتخطيها، فالمعرفة هي انعكاس ذاتي للواقع الموضوعي، وهي أيضاً أسلوب وجود الوعي، الذي يتشكل من خمسة جوانب: 1- الوعي معرفة. 2- الوعي وعي للذات. 3- الوعي انفعالات. 4- الوعي تخيل. 5- الوعي إرادة.

إن كافة جوانب الوعي، مرتبطة بصور مباشرة بالعقل، الذي هو الأداة الفكرية المحاكمة.

من هنا، فإن من واجبنا ترسيخ الوعي بمقولة الاختلاف، باعتبار إنها تمثل الجزء الأولي والبسيط في التصور الديمقراطي للعملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا باعتبار هذه المقولة هي الميدان الواسع الحقيقي الذي سيحدد وجهتنا في الحاضر والمستقبل، لكي نسهم في تراجع حالة السكون.

لذلك لابد من الديمقراطية التي تنطلق من فلسفة الحداثة التقدمية، التي تقوم على وعي جدلية الواقع والاحترام للمجتمع، للناس، لفهم الناس وعقلهم، هذا الاحترام شرط المعرفة، والمعرفة شرط النقد والتغيير باتجاه الوعي الإيجابي. (البداية قد تكون في الأسرة .. في المدرسه .. والشارع .. أو في تداخلهم معاً، المهم أن نتوجه إلى الخاص أولاً ثم العام).

أما من ناحية العام، فالتاريخ كتغير وتحول وتقدم لا تحمله فكرة التناقض أو التعارض فحسب، بل على وجه التحديد فكرة الوعي "ونفي الوعي" التي تحمل فكرة "الجديد"، وهي فكرة تحمل معنى التحولية كنتاج للتراكمات الكمية (تاريخ التطور البشري عملية تركيبية..

كذلك تاريخ العلم)، إن التركيب هو نتاج نفي النفي .. وهو نتاج وعي الخاص في علاقته الجدلية والمستقبلية بالعام .

من جهة ثانية، إن تاريخ التطور البشري هو تاريخ انتاج الوعي البشري أو هو جزء من معركة العقل -من خلال الفلسفه- ضد كل الثوابت، في محاولة مستمرة منذ الاغريق إلى يومنا هذا، وهي عملية أجابت على سؤال ماهي الفلسفه؟ باعتباره السؤال الممتد في التاريخ البشري القديم والحديث والمعاصر، وهنا بالضبط تتجلى مقولة الوعي البشري إنعكاس للوجود البشري، لكن الوعي البشري بالنسبة لنا مدخل رئيسي صوب امتلاك الوعي الفلسفي الحديث عموماً ووعي الفلسفه العقلانية العلمية الحديثة عموماً، والفلسفه المادية الجدلية خصوصاً، واعتمادها بصورة موضوعية مدخلاً رئيساً صوب نهوض شعوبنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي المنشود.

## عن اخفاق وفشل أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلداننا وسبل نهوضها

الحوار المتمدن-العدد: 7586 - 19 / 4 / 2023

لا أعتقد أنّ تقييم المرحلة الراهنة - من وجهة نظر أحزاب اليسار الماركسي وفصائله في مغرب الوطن العربي ومشرقه - ينطلق من كون هذه المرحلة هي الأخطر والأشدّ قتامةً في حياة شعوبنا ومجتمعاتنا وتطورهما، في ظلّ ظروفٍ موضوعيّةٍ باتت تستجدي صحة العامل الذاتي، وأقصد بذلك الحزب/الفصيل اليساري الماركسي الثوري، فهي مرحلةٌ تستدعي منا مراجعة تجارب أحزابنا وفصائلنا بعقلٍ موضوعيّ ونقدٍ وصولاً إلى الرؤى والبرامج التي تجسّد، عبر الممارسة، مصالح جماهير العمال والفلاحين الفقراء وأهدافهم، وكذلك كل الكادحين والمضطهدين في بلدنا، وتحريضهم ضدّ كلّ أشكال الاستغلال الطبقي ومظاهرة، ومن ثمّ تنظيمهم، والتوسّع في صفوفهم؛ تمهيداً لمراكمة عوامل الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية .

إنّ الأوضاع والظروف السياسيّة والمجتمعيّة السائدة في بلدان وطننا العربيّ في مرحلة الانحطاط الراهنة، لا تبشّر بفرصٍ ثوريّةٍ في الأمد المنظور، رغم أنّ وقائع الحياة تؤكّد لنا أن هناك أسساً وعوامل موضوعيّة تستدعي تفعيل نشاط الحركات الثوريّة الهادفة إلى توعية جماهير العمال والفلاحين الفقراء والمضطهدين وتحريضهم وتنظيمهم كافّةً، للنضال صوب تحقيق هدف إسقاط أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الكومبرادورية الحاكمة في بلدنا من جهة، ومواصلة النضال صوب إنهاء الوجود الإمبريالي الصهيوني من جهةٍ ثانية، لكن تلك الأسس الموضوعيّة تحتاج بالضرورة إلى استنهاض العوامل الذاتيّة/الأحزاب اليساريّة؛ لكي تمارس دورها الطبيعي وتفعيله للارتقاء بالتراكمات الكميّة، والوصول بها إلى لحظة التحوّلات النوعيّة أو القطع الثوريّ. ففي ظلّ بشاعة الهيمنة الإمبرياليّة والصهيونيّة، وفي ظلّ بشاعة الاستبداد والتخلف والتبعية والتفكك وعمق الاستغلال الطبقي، فإنّ الحاجة إلى الثورة الشعبيّة الديمقراطيّة بأفاقها الاشتراكيّة تتردّد، لكن الإشكاليّة تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي، أو

العامل الذاتي/الحزبي، وفشله التاريخي في الانتخابات الديمقراطية (النيابية والبلدية والنقابية والطلابية وغيرها) ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي؛ الأمر الذي يستدعي صحوه أحزاب اليسار الماركسي وفصائله واستنهاضها في بلادنا، بما يحقق الاستجابة النضالية الفعالة التواصلية للظروف الموضوعية، وشوق جماهير العمال والفلاحين الفقراء والمتقنين الثوريين للانعتاق والتحرر من كل مظاهر التخلف وأدوات التبعية والصراع الطائفي وكل أشكال الاستبداد والاستغلال.

فمنذ انطلاقة أحزاب اليسار وفصائله في بلادنا - رغم الفروق الزمنية بينها - صاغت وقدمت مشاريع وطنية تحررية وديمقراطية اجتماعية/طبقية، تخطت - في معظمها - المستوى الوطني نحو المستوى الإنساني الأرحب عبر مسيرة نضالية وكفاحية شاقّة ضد القوى الاستعمارية والإمبريالية والرجعية المحلية، لكن المفارقة أنّ هذا المظهر النضالي الساطع، لم يصمد طويلاً أمام انهيار التجربة الاشتراكية، وما نتج عنها ورافقها من تحولات عالمية إقليمية ومحلية عززت السيطرة الطبقية الرجعية التابعة عبر التحالف الكومبرادوري البيروقراطي في الأنظمة العربية ومن ثم تكريس السيطرة الإمبريالية والصهيونية في بلادنا، حيث شهدت هذه الأحزاب والفصائل -بدرجات متفاوتة - حالة من الانكفاء التنظيمي والترهل الفكري والتراجع والانحسار الشديدين في الأوساط الشعبية، وكانت تجربة الانتخابات في بعض البلدان العربية، دليلاً وبرهاناً ساطعاً على حجم عزلتها، وعلى حجم الأزمة العميقة التاريخية المتراكمة في بنائها على المستويات كافة، الفكرية، والتنظيمية، والسياسية، بدءاً من أزمة النظرية والمنهج إلى أزمة الممارسة والتطبيق التي حملت في داخلها أشكالاً من تعدد الرؤى وتباين الاجتهادات - دون عمق نظري في معظم الأحوال - بين كل من المنهج الماركسي والليبرالي وفلسفتها من ناحية، وغياب الوعي بطبيعة التطور التاريخي الاقتصادي الاجتماعي وأنماطه المتداخلة في بلادنا من ناحية ثانية؛ الأمر الذي أدى إلى عجز أحزاب اليسار وفصائله عن متابعة القضايا المطبقة لجماهير الفقراء وهمومها ومعاناتها.

ومن ثَمَّ، فإنَّ هذا القصور أو العجز عن التعاطي والتواصل مع الوعي العفوي للجماهير الشعبية الفقيرة، لم يكن صدفة، ذلك أن القاعدة الاجتماعية لأحزاب اليسار، كانت وما زالت في مساحةٍ كبيرةٍ منها تتكوّن أساسًا من فئات البرجوازية الصغيرة، وبعض المثقفين الذين لم ينسلخ معظمهم عن انتمائه الطبقي أو العشائري أو الحمائلي، كما كان تبني هذه الأحزاب والفصائل للمنهج الماركسي الجدلي والفكر العقلاني عمومًا، شكليًا ومظهريًا هُشًا قابلاً للاختراق الليبرالي، والأصولي، بسبب فشل فصائل اليسار وأحزابه في مراكمة الوعي بالواقع المعاش من جهة، أو تعميق المنهج العلمي الجدلي، والفكر العقلاني في صفوف أحزابها وكوادرها من جهةٍ ثانية؛ ما أدى إلى انتشار حالة الهبوط المعرفي وتفكك أو غياب الهوية الفكرية - الماركسية ومنهجها تحديدًا - وسيادة أشكال متنوعة فيما يمكننا تسميته بالليبرالية الرثة، وما رافقها من مظاهر الفوضى والإرباك، والشللية والتكتلات الضارة؛ الأمر الذي عزّز حالة الرخاوة التنظيمية، التي ترافقت مع تراجع الهوية الفكرية أو التخلي عنها لدى البعض، وهي عوامل أفسحت المجال لتراكم وتفاقم الأزمات الداخلية، التي أدت إلى مزيدٍ من إضعاف دور اليسار على الصعيدين الوطني التحرري، والديمقراطي والمطلبي الداخلي. ومن ثَمَّ لم تستطع تطبيق مضامين ذلك الفكر وآلياته في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة، رغم حملها لشعاراتها.

على أي حال، تظل الإجابة على سؤال: لماذا أخفقت وفشلت - وما زالت تخفق وتفشل - أحزاب اليسار وفصائله في الانتخابات النيابية أو النقابية، قضية مثارة لمزيدٍ من البحث والتفكير ومن ثَمَّ إعادة البناء، لإزاحة التراكمات السلبية، وحالة الترهّل والجمود والتراجع السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري التي أفرزت مجموعةً كبيرةً من أسباب الفشل التي أدت إلى عزوف الجماهير الشعبية، نورد هنا بعضًا منها:

1. غياب الوعي بالنظرية ومنهجها المرتبط بوعي الواقع المعاش، وانتشار الأزمة التنظيمية الداخلية بمختلف مظاهرها ومكوناتها وتنوعها، إلى جانب غياب العلاقات الديمقراطية داخل هذه الأحزاب والفصائل.

2. فشل أحزاب وفصائل اليسار في تحويل أي قضية من القضايا التي تتبناها في برامجها وأدبياتها إلى قضية عامة؛ بسبب عدم اندماجها في أوساط الجماهير الفقيرة، وعجزها عن وعي القضايا الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها؛ الأمر الذي أودى بها إلى العجز عن تحقيق مطالب الجماهير الفقيرة أو الإجابة على أسئلتها.
3. عجز قوى اليسار في تحويل الرفض الجماهيري لمظاهر التخلف والفساد والاستبداد السائدة في الأنظمة الحاكمة إلى قوة جماهيرية في محيط هذه الفصائل والأحزاب؛ ما أدى إلى ما نشاهده اليوم من محور الحالة السياسية المجتمعية في كل بلداننا ضمن قطبي الصراع الرئيسيين: القطب اليميني الحاكم، وقطب اليمين الديني بكل تلاوينه التي نجحت - في إطار مخططات عدوانية خارجية - في تنظيم عشرات الآلاف من أوساط الجماهير الفقيرة عبر استغلالها أو تفاعلها مع عفويتهم وبساطتهم .
4. الفشل في بلورة الفكرة المركزية الواضحة والمرشدة لبناء التيار الديمقراطي التقدمي أو الطريق الثالث اليساري الواضح في هويته الماركسية ونهجها الجدلي طريقاً وحيداً لوعي الواقع من جهة، وتجاوزه وتغييره من جهة ثانية.
5. فشل اليسار في تفعيل دوره حضوراً فاعلاً في إطار الأطر النقابية العمالية والمهنية وغيرها من المؤسسات.
6. عجز أحزاب اليسار وفصائله في بلداننا عن تنظيم أو اكتشاف قيادات جديدة طبيعية، نابعة من بين الجماهير، وتحويلها إلى كوادرات حزبية.
7. تزايد حالة الإرباك الفكري الداخلي بين صفوف قادة أحزاب اليسار وفصائله وكوادراته وقواعده، ويبدو أن هذا الإرباك أو اللبس قد أصاب مفهوم اليسار أيضاً، حيث لم يعد مدركاً بوضوح من/ما هو اليسار اليوم؟ هل هو الماركسي أم الناصري أم القومي، أم الليبرالي؟ الأسئلة كثيرة ما يؤكد على اتساع الفجوة - بدرجة كبيرة - بين الهوية الفكرية اليسارية من ناحية، وبين الغالبية من كوادرات قوى اليسار وأعضائه من ناحية ثانية، وقد أدت هذه الحالة من غياب الوعي، إلى استمرار تغريب الواقع، حيث لم تعد أفكار قوى

اليسار وأهدافها، أهدافاً شخصية لأعضاء الحزب وكادراته، وغاب التلازم الجدلي والثوري بينهما بصورة مفاجئة.

ففي ضوء انتشار بعض مظاهر الإرباك المعرفي لدى معظم أحزاب اليسار الماركسي وفصائله في مشرق الوطن العربي ومغرب، لأسباب تاريخية، موضوعية وذاتية، فإننا نشهدُ فيضاً من الاتجاهات أو الاجتهادات الفكرية، المتنوعة من حيث العمق أو التبسيط أو العفوية، بعضها يرى ضالته في الاشتراكية والماركسية ومنهجها، وبعضها الآخر يرى ضالته في الجمع بين الليبرالية والاشتراكية، وبعضها يرى في الليبرالية الرأسمالية وديمقراطيتها منهجاً، وبعضها أصبح يرى هويته في الجمع بين الدين والليبرالية والماركسية، عبر خليط لا يمكن إلا أن نسميه أو نطلق عليه حالة من الفوضى الفكرية العفوية بصورة عامة لا تملك - في معظمها - وعياً متكاملًا لوجهتها. وبذلك يكون من المحتم على الكوادر الماركسية الطليعية في أحزابنا وفصائلنا أن تخوض المعركة الأيديولوجية بعقلٍ مفتوح، وبصورة ديمقراطية تحترم الرأي والرأي الآخر، باعتبارها ضرورةً أوليةً وماسةً في هذه المرحلة، المملوءة بالمخاطر، والتعقيدات؛ بسبب عمق أوضاع التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والاستغلال في أنظمة الكومبرادور في بلادنا، وتزايد ارتهانها وخضوعها للتحالف الإمبريالي/ الصهيوني.

من هنا أتوجه إلى كل الرفاق عموماً، والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدىء من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة والشوفينية وكل أدوات الاستبداد الداخلي ومظاهره، أو تقديس القيادة وعبادة الأفراد، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة، كما على كل جوانب الواقع عبر الممارسة التنظيمية والنضالية في أوساط الجماهير، كما أتمنى عليهم، بل أطلبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي، انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الاستراتيجية النقيضة للوجود الإمبريالي الصهيوني في بلادنا، ولكل قوى اليمين الليبرالي والرجعي، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الاستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل

مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة من منظور الثورة الوطنية الديمقراطية... وهي من ثمَّ وحدها التي تمثل المستقبل لشعوب بلداننا عمومًا، جماهيرها الشعبية من العمّال والفلاحين الفقراء خصوصًا، ينصهرون في وحدةٍ سياسيةٍ طبقيةٍ مجتمعيةٍ واحدةٍ تلغي التمايزات الشوفينية الإثنية كافةً بين عربيِّ وكرديٍّ وأمازيغيٍّ وأرمنيٍّ... الخ، يعيشون وبينون واقعهم ومستقبلهم معًا، تحت راية التقدّم والديمقراطية والاشتراكية.

## على طريق استنهاض قوى اليسار الماركسي في الوطن العربي لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية بأفانها الاشتراكية

الحوار المتمدن-العدد: 7594 - 27 / 4 / 2023

لا أعتقد أن تقييم المرحلة الراهنة من وجهة نظر أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في مغرب ومشرق الوطن، ينطلق من كون هذه المرحلة هي الأخطر والأشد قتامة في حياة وتطور شعوبنا ومجتمعاتنا، في ظل ظروف موضوعية باتت تستجدي صحة العامل الذاتي، وأقصد بذلك الحزب/الفصيل اليساري الماركسي الثوري، فهي مرحلة تستدعي منا مراجعة تجارب احزابنا وفصائلنا بعقل موضوعي ونقدي وصولاً الى الرؤى والبرامج التي تجسد - عبر الممارسة - مصالح واهداف جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين في بلادنا وتحريضهم ضد كل اشكال ومظاهر الاستغلال الطبقي ومن ثم تنظيمهم والتوسع في صفوفهم تمهيداً لمراكمة عوامل الثورة الوطنية الديمقراطية بأفانها الاشتراكية .

إن الأوضاع والظروف السياسية والمجتمعية السائدة في بلدان وطننا العربي في مرحلة الانحطاط الراهنة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، رغم أن وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً وعوامل موضوعية تستدعي تفعيل نشاط الحركات الثورية الهادفة الى توعية وتحريض وتنظيم جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين، للنضال صوب تحقيق هدف اسقاط أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الكومبرادورية الحاكمة في بلادنا من جهة، ومواصلة النضال صوب انهاء ضد الوجود الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية، لكن تلك الأسس الموضوعية تحتاج بالضرورة الى استنهاض العوامل الذاتية/الأحزاب اليسارية لكي تمارس دورها الطبيعي وتفعيله للارتقاء بالتراكمات الكمية والوصول بها الى لحظة التحولات النوعية أو القطع الثوري. ففي ظل بشاعة الهيمنة الامبريالية والصهيونية، وفي ظل بشاعة الاستبداد والتخلف والتبعية والتفكك وعمق الاستغلال الطبقي، فإن الحاجة إلى الثورة الشعبية الديمقراطية

بإفائها الاشتراكية تنزايد، لكن الإشكالية تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي أو العامل الذاتي/الحزبي، وفشله التاريخي في الانتخابات الديمقراطية (النيابية والبلدية والنقابية والطلابية وغيرها) ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي، الأمر الذي يستدعي صحوه واستنهاض أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلادنا، بما يحقق الاستجابة النضالية الفعالة التواصلية للظروف الموضوعية وشوق جماهير العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين للانعتاق والتحرر من كل مظاهر وادوات التخلف والتبعية والصراع الطائفي وكل أشكال الاستبداد والاستغلال .

فمنذ إنطلاقة أحزاب وفصائل اليسار في بلادنا، -رغم الفروق الزمنية بينها- صاغت وقدمت مشاريع وطنية تحررية وديمقراطية اجتماعية /طبقية، تخطت -في معظمها- المستوى الوطني نحو المستوى الإنساني الأرحب عبر مسيرة نضالية وكفاحية شاقة ضد القوى الاستعمارية والامبريالية والرجعية المحلية، لكن المفارقة أن هذا المظهر النضالي الساطع، لم يصمد طويلاً أمام انهيار التجربة الاشتراكية، وما نتج عنها ورافقها من تحولات عالمية إقليمية ومحلية عززت السيطرة الطبقية الرجعية والتابعة عبر التحالف الكومبرادوري البيروقراطي في الانظمة العربية ومن ثم تكريس السيطرة الامبريالية والصهيونية في بلادنا، حيث شهدت هذه الأحزاب والفصائل -بدرجات متفاوتة- حالة من الإنكفاء التنظيمي والترهل الفكري والتراجع والانحسار الشديدين في الأوساط الشعبية، وكانت تجربة الانتخابات في بعض البلدان العربية، دليلاً وبرهاناً ساطعاً على حجم عزلتها، وعلى حجم الأزمة العميقة التاريخية المتراكمة في بنائها على كافة المستويات، الفكرية، والتنظيمية، والسياسية، بدءاً من أزمة النظرية والمنهج إلى أزمة الممارسة والتطبيق التي حملت في داخلها أشكالاً من تعدد الرؤى وتباين الإجهادات - دون عمق نظري في معظم الأحوال- بين كل من المنهج الماركسي والليبرالي وفلسفتها من ناحية، وغياب الوعي بطبيعة التطور التاريخي الاقتصادي الاجتماعي وأنماطه المتداخلة في بلادنا من ناحية ثانية، الأمر الذي أدى إلى عجز أحزاب وفصائل اليسار عن متابعة القضايا المطلوبة لجماهير الفقراء وهمومها ومعاناتها.

وبالتالي فإن هذا القصور أو العجز عن التعاطي والتواصل مع الوعي العفوي للجماهير الشعبية الفقيرة، لم يكن صدفة، ذلك أن القاعدة الاجتماعية لأحزاب اليسار، كانت - وما زالت- في مساحة كبيرة منها - تتكون أساساً من فئات البرجوازية الصغيرة وبعض المثقفين الذين لم ينسلخ معظمهم عن انتمائه الطبقي أو العشائري أو الحمائلي، كما كان تبني هذه الأحزاب والفصائل للمنهج الماركسي الجدلي والفكر العقلاني عموماً، شكلياً ومظهرياً هشاً قابلاً للاختراق الليبرالي، والأصولي، بسبب فشل فصائل وأحزاب اليسار في مراكمة الوعي بالواقع المعاش من جهة أو تعميق المنهج العلمي الجدلي، والفكر العقلاني في صفوف أحزابها وكوادرها من جهة ثانية، مما أدى إلى انتشار حالة الهبوط المعرفي و تفكك أو غياب الهوية الفكرية -الماركسية ومنهجها تحديداً- وسيادة أشكال متنوعة فيما يمكننا تسميته بالليبرالية الرثة وما رافقها من مظاهر الفوضى والإرباك، والشللية والتكتلات الضارة، الأمر الذي عزز حالة الرخاوة التنظيمية، التي تراكمت مع تراجع الهوية الفكرية أو التخلي عنها لدى البعض، وهي عوامل أفسحت المجال لتراكم وتفاقم الأزمات الداخلية، التي أدت إلى مزيد من إضعاف دور اليسار على الصعيدين الوطني التحرري، والديمقراطي والمطلبي الداخلي. وبالتالي لم تستطع تطبيق مضامين وآليات ذلك الفكر في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة، رغم حملها لشعاراتها.

على أي حال، تظل الإجابة على سؤال لماذا أخفقت وفشلت - وما زالت تخفق وتفشل - أحزاب وفصائل اليسار في الانتخابات النيابية أو النقابية، قضية مثارة لمزيد من البحث والتفكير ومن ثم إعادة البناء، لازاحة التراكمات السلبية وحالة الترهل والجمود والتراجع السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري التي أفرزت مجموعة كبيرة من أسباب الفشل التي أدت إلى عزوف الجماهير الشعبية، نورد هنا بعضاً منها:

1- غياب الوعي بالنظرية ومنهجها المرتبط بوعي الواقع المعاش، وانتشار الأزمة التنظيمية الداخلية بمختلف مظاهرها ومكوناتها وتنوعها، إلى جانب غياب العلاقات الديمقراطية داخل هذه الأحزاب والفصائل .

2- فشل احزاب وفصائل اليسار في تحويل أي قضية من القضايا التي تتبناها في برامجها وأدبياتها إلى قضية عامة، بسبب عدم اندماجها في اوساط الجماهير الفقيرة وعجزها عن وعي القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها الامر الذي اودى بها الى العجز عن تحقيق مطالب الجماهير الفقيرة او الاجابة على اسئلتها.

3- عجز قوى اليسار في تحويل الرفض الجماهيري لمظاهر التخلف والفساد والاستبداد السائدة في الانظمة الحاكمة الى قوة جماهيرية في محيط هذه الفصائل والأحزاب، مما أدى إلى ما نشاهده اليوم من محور الحالة السياسية المجتمعية في كل بلداننا ضمن قطبي الصراع الرئيسيين: القطب اليميني الحاكم وقطب اليمين الديني بكل تلاوينه التي نجحت - في اطار مخططات عدوانية خارجية - في تنظيم عشرات الالاف من اوساط الجماهير الفقيرة عبر استغلالها أو تفاعلها مع عفويتهم وبساطتهم ..

4- الفشل في بلورة الفكرة المركزية الواضحة والمرشدة لبناء التيار الديمقراطي التقدمي أو الطريق الثالث اليساري الواضح في هويته الماركسية ونهجها الجدلي كطريق وحيد لوعي الواقع من جهة وتجاوزه وتغييره من جهة ثانية.

5- فشل اليسار في تفعيل دوره كحضور فعال في إطار الأطر النقابية العمالية والمهنية وغيرها من المؤسسات.

6- عجز احزاب وفصائل اليسار في بلداننا عن تنظيم أو إكتشاف قيادات جديدة طبيعية، نابعة من بين الجماهير وتحويلها إلى كوادر حزبية.

7- تزايد حالة الإرباك الفكري الداخلي بين صفوف قادة وكوادر وقواعد احزاب وفصائل اليسار ، ويبدو أن هذا الإرباك أو اللبس قد أصاب مفهوم اليسار أيضاً، حيث لم يعد مدركاً بوضوح من/ما هو اليسار اليوم؟ هل هو الماركسي أم الناصري أم القومي، أم الليبرالي؟ الأسئلة كثيرة ما يؤكد على اتساع الفجوة -بدرجة كبيرة- بين الهوية الفكرية اليسارية من ناحية وبين الغالبية من كوادر وأعضاء قوى اليسار من ناحية ثانية، وقد أدت هذه الحالة من غياب الوعي، الى استمرار تغريب الواقع، حيث لم تعد افكار

وأهداف قوى اليسار، أهدافاً شخصية لأعضاء الحزب وكادراته، وغاب التلازم الجدلي والثوري بينهما بصورة مفاجئة.

ففي ضوء انتشار بعض مظاهر الإرباك المعرفي لدى معظم أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في مشرق ومغرب الوطن العربي، لأسباب تاريخية، موضوعية وذاتية، فإننا نشهد أيضاً من الاتجاهات أو الاجتهادات الفكرية، المتنوعة من حيث العمق أو التبسيط أو العفوية، بعضها يرى ضالته في الاشتراكية والماركسية ومنهجها، وبعضها الآخر يرى ضالته في الجمع بين الليبرالية والاشتراكية وبعضها يرى في الليبرالية الرأسمالية وديمقراطيتها منهجاً، وبعضها أصبح يرى هويته في الجمع بين الدين والليبرالية والماركسية عبر خليط لا يمكن إلا أن نسميه أو نطلق عليه حالة من الفوضى الفكرية العفوية بصورة عامة لا تملك -في معظمها- وعياً متكاملًا لوجهتها. وبذلك يكون من المحتم على الكوادر الماركسية الطليعية في أحزابنا وفصائلنا أن تخوض المعركة الأيديولوجية -بعقل مفتوح، وبصورة ديمقراطية تحترم الرأي والرأي الآخر باعتبارها ضرورة أولية وماسة في هذه المرحلة، المملوءة بالمخاطر والتعقيدات بسبب عمق أوضاع التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والاستغلال في أنظمة الكومبرادور في بلادنا، وتزايد ارتهانها وخضوعها للتحالف الامبريالي/ الصهيوني.

هنا لا بد لي من التأكيد، أنه على الرغم من انحيازي المعرفي -بالمعنى الموضوعي- لتحليل الفيلسوف كارل ماركس للأنماط أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للبشرية في كوكبنا، بدءاً من النمط المشاعي ثم العبودي والقطاعي وصولاً إلى النمط الرأسمالي ثم الاشتراكي، إلا أنني أرى أن هذه السلسلة من أنماط التطور التي تنطبق على المجتمعات الأوروبية بحكم طبيعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والخصوصيات المشتركة فيما بينها، إلا أنها بالتأكيد لا تنطبق على مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عموماً، ومجتمعاتنا العربية خصوصاً.

فالتطور الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات العربية يختلف في شكله وجوهره عن تلك التشكيلات التي تناولها كارل ماركس في إطار المادية التاريخية، حيث لم تشهد

مجتمعاتنا نمطاً عبدياً، بمعنى استخدام العبيد في العملية الانتاجية، وكذلك الأمر لم تشهد نمطاً اقطاعياً على شاكلة النمط الاقطاعي الذي عرفته أوروبا، بل كان أقرب إلى النمط الريعي أو النمط الآسيوي للإنتاج، حيث انحصرت العلاقات الانتاجية والاجتماعية في كلا النمطين لنوع من المركزية الشديدة التي سادت في التاريخ القديم (ق.م.) في مصر والعراق وبلاد الشام، ثم امتدت وتواصلت في الدولة والدويلات الإسلامية الثيوقراطية عبر تكريس مظاهر الحكم المركزي التقرد والاستبداد التي نلاحظ آثارها ومفاعليها المتراكمة في كافة الأنظمة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر مع اختلاف اشكال الاستبداد والقهر، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعاً حصرياً بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية/ الطائفية، ضمن تطور اجتماعي مشوه تختلط فيه الانماط الطبقيّة القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط العبودي والقبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري). لذلك نجد العديد من الباحثين يتحدثون عن "الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي، والاقطاع القبلي، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهة .. والمجتمع المتعدد الانماط... الخ.

من ناحية ثانية، لأبد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حالياً في الكتابات العربية بين تعبير "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي .

ولذلك من الادق القول عن البرجوازية في بلادنا، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية صفقات، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي الصناعي بصفة مباشرة، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره .

انها بورجوازية تابعة ورثة، لا تملك وعياً نهضوياً او تنويرياً، ولا تسعى من اجل اعادة توظيف ثروتها في انشاء الصناعة، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي،

استمرار دورها في اعادة انتاج وتجديد التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واستعدادها للتحالف مع القوى الرجعية العشائرية والاسلاموية من ناحية ومع القوى الامبريالية والعدو الصهيوني من ناحية ثانية، وهكذا صوب مزيد من الاحتواء كما هو المشهد العربي المنحط في اللحظة التاريخية الراهنة بسبب عوامل كثيرة من اهمها رثاثة البورجوازية العربية بحيث يصح قول المفكر المصري العربي الماركسي الراحل د. فوزي منصور في كتابه " خروج العرب من التاريخ " بأن الارتباط كان واضحاً بين خروج الأمة العربية المتزايد السرعة من التاريخ، في عصرنا الراهن، وبين ظواهر مثل استمرار العرب في الخضوع لأنظمة حكم تنتمي إلى عصور غابرة، ذلك إن العرب يُدفعون الآن فيتدافعون خارج التاريخ ليس لأن وطنهم هو الوطن الوحيد الذي ينشأ فيه ويستقر في قلبه استعمار استيطاني فاشي هدفه بسط هيمنة العسكرية والسياسة والاقتصاد على سائر البلدان العربية، ليس ذلك وحده هو الذي يُخرج العرب من المجرى العام للتاريخ، فالتاريخ قد يعبر على قوم في هزائمهم، أما الذي لا يتسامح التاريخ به أبداً، فهو أن يدير القوم ظهورهم له ويمضوا متباعدين عنه، وذلك تحديداً هو ما يفعله العرب".

وبالتالي فإن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الاستراليون الأصليون غزاتهم - كما يضيف د.فوزي منصور - وأن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير ما بأنفسنا وما بأوضاعنا".

أما بالنسبة لهذا السبب الروحي والسلوكي لشعوب بلداننا، يقول د.فوزي منصور ان "لهذا السبب تفسيراته الموضوعية:

- 1- الاهتزاز العام للقيم الناشئ في الثروات النفطية (في بلدان الصحاري) أو الوافدة (في البلدان الأخرى).
- 2- الكبت المنظم لكل المبادرات الشعبية.
- 3- الانشغال وراء لقمة العيش في ظروف عسيرة."

إضافة لما تقدم، هناك من الظواهر التي تستحق الدراسة، التفكك القومي للعرب في عصرنا الراهن، في مواجهة الغزو الامبريالي /الصهيوني المتسارع لبلداننا، ذلك التفكك او التفتت الذي يكاد - كما يستطرد د. فوزي منصور - يأخذ طابع الانتحار الجماعي"، وفي رأيه أن تفسير هذا التفكك يعود لأسباب متنوعة لكنه يعطي "اهتماماً أكبر لتغلب الصحراء على المدن في اللحظة العربية الراهنة، الصحراء التي تقذف المدن تباعاً ليس فقط بالقيم الجديدة المرتبطة بالدخول "الريعية" ولكن أيضاً بالقيم القديمة القبلية الضيقة ، وان الخلاص من الوضع الحالي يتمثل في تحول اجتماعي اقتصادي سياسي يغذيه رافدان أساسيان متكاملان هما التوحد القومي والبناء الاقتصادي الاجتماعي الديمقراطي المتجه نحو آفاق اشتراكية".

ذلك إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف، المنتشرة اليوم في مجتمعات بلدان مغرب ومشرق وطننا، جاءت انعكاساً لظروف موضوعية وذاتية تاريخية وراهنة، فقد خضعت مجتمعاتنا - كما هو معروف - لأشكال عديدة من السيطرة الخارجية التي كرس تخلفها، خاصة الحقبة العثمانية، ثم الحقبة الاستعمارية، وصولاً الى السيطرة الامبريالية التي أدت إلى مفارقة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوعها وارتهاؤها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبيقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر ادوات كومبرادورية أو شرائح رأسمالية غير منتجة، وجدت في العلاقة مع النظام الامبريالي ملاذاً آمناً لها، يضمن مصالحها الطبقيّة الأنانية، بمثل ما يضمن ويحمي أنظمتها السياسية الحاكمة، التي كرس كل مظاهر وأدوات الاستبداد والاستغلال والتخلف، إلى جانب دورها في مجابهة وقمع وخنق القوى والحركات التنويرية العقلانية النهضوية عموماً، والحركات الديمقراطية واليسارية خصوصاً، في مقابل تكريسها - في اطار أنظمة الكومبرادور ودورها الرئيس في التنسيق مع الامبريالية الأمريكية- لما يسمى باليقينيات المطلقة -الغيبية- بكل تلاوينها ومذاهبها وطوائفها ومفرداتها وحركاتها الرجعية التي أوصلتنا إلى حالة المأزق أو الانسداد الراهن.

اليوم ونحن في مطلع الألفية الثالثة، تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، على الرغم من مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية التابعة، الرثة، بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتعيق أيَّ تحول ديمقراطي حقيقي في مساره، عبر اندماجها الذليل التابع للنظام الرأسمالي المعولم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث.

إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية، واتساعها الأفقي والعمودي معاً، خاصة مع استثناء تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال «الثراء السريع» كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفّرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استعمال الاستبداد الناجم عن استفحال الفساد.

و مما هو جدير بالحس بالمسؤولية، أو بالتأمل -كحد أدنى- ليس الخطر الناجم عن هذه الظواهر فحسب، بل أن تصبح هي القاعدة التي تحكم أو تحدد مسار العلاقات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا العربية وطبيعتها، حينئذ تصبح «مؤسسة» الفساد هي التي تملك السيطرة على دفة القيادة في هذا البلد أو ذاك، وتوجيهها وفق قواعد إدارة الأزمة بالأزمة، وهنا ينتقل الحس بالمسؤولية، إلى ضرورات التغيير الديمقراطي المطلوب في مواجهة هذا الوضع المأزوم، الذي تفرضه طبيعة أزمة التحرر الوطني والقومي، بحكم أنها تعبير عن أزمة هذا التطور المشوه الذي فرضته حالة التبعية البنوية للإمبريالية، حسب تعبير المفكر الشهيد مهدي عامل -بحيث «تصبح الطبقة المسيطرة أو نظامها في تناقض بين السير في منطوق الحركة التحررية الديمقراطية، وهو منطوق معادٍ لها، وبين السير ضده (و النتيجة واحدة)، حيث بات السير في منطوق التحرر يضع هذه الطبقة (أو التحالف أو النظام) في تناقض مع مصالحها الطبقيّة، فيقتضى بالتالي بضرورة زوال سيطرتها الطبقيّة، وكذلك الأمر بالنسبة لسيورها ضد منطوق الحركة التحررية حيث تفقد هذه الطبقة التي هي البورجوازية الكولونيالية كل مبرر لوجودها في موقع القيادة»

ولكن الإشكالية الكبرى، أنه في موازاة هذه الأحوال والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية الداخلية المأزومة، تراجعت أحزاب وقوى التغيير الديمقراطي التقدمي في بلداننا (وهي أهم مكونات المجتمع المدني)، إلى الخلف بصورة مريعة، وبخاصة القوى اليسارية الماركسية منها، التي لم تستطع -حتى اللحظة- بلورة أو إنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من أزمتها، وقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعياها العفوي، التي وجدت في الحركات السياسية الدينية ملاذاً وملجأً يكاد يكون وحيداً، يدفعها إلى ذلك نزوعها إلى النضال ضد العدو الرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والنضال من أجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة أخرى.

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو الى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق - كما يقول د.حليم بركات- على أنه «مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماياته الاجتماعية، أبوي، يعاني النزعة الاستبدادية على مختلف الصعد، مرحلي، انتقالي، تراثي، تتجاذبه الحداثة والسلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة» إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ وتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقيّة، بحيث بات من المفيد مراجعة استخدامنا للمصطلحات الغربية، مراجعة موضوعية ونقدية كي لا نعيد تطبيقها على واقعنا بصورة ميكانيكية، كما فعلنا في المرحلة السابقة، خاصة مصطلح «البورجوازية»، عند تناول الشرائح والفئات الرأسمالية العربية التي تشكلت تاريخياً -و إلى الآن- من هذا المزيج أو التنوع الاجتماعي غير المتجانس أو الموحد سواء في جذوره ومنابعه القديمة، أو في حاضره ومستقبله، فمصطلح «البورجوازية» وغيره من المصطلحات التي تحدثت عن تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتسلسلها من

المشاعية الى العبودية الى الإقطاع الى الرأسمالية، والتي تطابقت مع مضمون التطور الرأسمالي في البلدان الصناعية الغربية، تكاد تكون مصطلحات غريبة في واقعنا وشكل تطوره المشوه، خاصة وأنها لم تتغلغل في الوعي العفوي أو الاعتيادي للجماهير، وكذلك في صفوف القواعد الحزبية العربية كمفاهيم تحفيزية أو رافعة للوعي السياسي والطبقي، لكون هذا المصطلح أو المفهوم مصطلحاً يكاد يكون وافداً، غريباً، نظراً لعدم تبلور الإطار أو الطبقة في بلدنا بصورة محددة، التي يمكن أن يجسدها أو يعبر عنها أو يشير إليها ذلك المصطلح من جهة، ونظراً لما ينطوي عليه أو يتضمنه هذا المفهوم من إعلان ولادة وتشكل طبقة جديدة هي «البورجوازية» كطبقة قائدة لمرحلة جديدة، حملت معها مشروعاً نهضوياً حضارياً عقلاً تطورياً مادياً هائلاً، عجل في توليد التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ومفاهيمها المتطابقة معها من جهة أخرى، وفي هذا السياق تؤكد أن المطالبة بمراجعة المصطلحات ذات الطابع التطبيقي لا يعني مطلقاً التطرق الى النظرية الماركسية ومنهجها، والتي نشعر بالحاجة الماسة الى إعادة دراستها وتعميق الالتزام بها في هذه المرحلة وفي المستقبل!!

حيث نلاحظ بوضوح كيف أدت عوامل التخلف الاجتماعي الى غياب وعي الأغلبية الساحقة من عمال وفلاحي وكادحي بلداننا بالظلم الطبقي الذي يعيشونه رغم بشاعة استغلالهم، ومن ثم تفسيرهم لذلك الاستغلال والظلم بأنه قدرهم المكتوب في الدنيا لا بد من صبرهم عليه وتحمله وعدم التمرد على رموزه حكاما أو رأسماليين، وهنا أشير الى الدور الانتهازي لفقهاء ومتقفو الأنظمة ووسائل اعلامها وفضائياتها في تعزيز تلك الافكار .

ان حديثي عن أوضاع التخلف الاجتماعي الاقتصادي في بلداننا، وضعف وعي عمالنا بالظلم الطبقي الواقع عليهم، يعني بوضوح أن طبقة العمال في مجتمعاتنا غير متبلورة او ناضجة بصورة موضوعية متكاملة ضمن تطور رأسمالي صناعي، بمعنى أنها مازالت حتى اليوم طبقة في ذاتها، ولن تتحول إلى طبقة لذاتها إلا من خلال تطور الرأسمالية الصناعية في بلداننا، وهو أمر لم يتحقق تماما، بالمعنى الموضوعي، بسبب

رثاة العلاقات الرأسمالية عندنا وتحولها إلى حالة كومبرادورية، وبالتالي فإن أهمية الحزب الثوري الماركسي في أن يتولى دوره الرئيسي كحامل للطبقة العمالية أو بديلاً مؤقتاً لها، تتجلى بوضوح ساطع حيث يبرز دور المثقف العضوي الماركسي بالمعنى الجرامشي في طليعة البناء التنظيمي كما في طليعة التربية والتوعية والتحرير الثوري، وصولاً إلى لحظة القطع الثوري للتراكمات صوب ولادة التحول النوعي عبر اشتعال الثورة الوطنية الديمقراطية بافاتها الاشتراكية.

إن تناولنا لهذه الرؤية التحليلية، لا يعني أنها دعوة إلى وقف التعامل مع هذه المصطلحات، بقدر ما هي دعوة للبحث عن مصطلحات ومفاهيم معرفية أخرى إضافية تعكس طبيعة ومكونات التركيب الاجتماعي /الطبقي في بلادنا العربية، بما يلغي كل أشكال الغربة أو الاغتراب في المفاهيم التي سبق استخدامها بصورة ميكانيكية أو مجردة، بحيث نجعل من التحليل النظري والاجتماعي لواقعنا، في سياق العملية السياسية، أمراً واضحاً ومتطابقاً في كل مفاهيمه ومصطلحاته مع هذا الواقع الشديد التعقيد، الذي يشير إلى ان التطور في بلادنا -كما يقول د. برهان غليون- «ليس بنياناً عصرياً على الرغم من قشرة الحداثة فيه، وهو أيضاً ليس بنياناً قديماً على الرغم من مظاهر القديم، ولكنه نمط هجين من التطور قائم بذاته، فقد عنصر التوازن وأصبحت حركته مرهونة بحركة غيره».

لذلك لا بد من إزالة اللبس والخلط في المفاهيم، الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية، وأسهم -إلى حد ما- في تكريس حالة الإرباك الفكري في أوساط القوى اليسارية العربية وعزلها عن الجماهير، وليس معنى ذلك، أننا ندعو إلى تكيف الوعي الطليعي العربي المنظم، لمتطلبات الوعي العفوي الجماهيري، بالعكس، إنها دعوة -أو وجهة نظر- تستهدف التعامل مع الوعي العفوي بمنهجية ومفاهيم تعكس تفاصيل الواقع المعاش وتعبّر عنه بصورة جدلية تدفع به إلى التطور والنهوض، انطلاقاً من قناعتنا بمقولة ماركس -في مقدمته لرأس المال- «قل كلمتك وامشٍ ودع الناس يقولوا ما يقولون».

لذا، يصبح ضرورياً وملحاً لكي نخوض هذه المعركة الأيديولوجية (السياسية في جوهرها)، أن نؤسس خطنا الفكري، إذ أنه لن يكون ممكناً إنجاز بناء تنظيمي صلب دون تأسيس هذا الخط، حيث التنظيم انعكاس للفكرة، وهو شكل التوسط بين النظرية والممارسة .

وبالتالي فإن مرحلة إعادة البناء وتعميق الهوية الفكرية لأحزابنا / فصائلنا اليسارية الماركسية، تفرض علينا بلورة الاتجاه الفكري الماركسي المُعَبَّر عن حركة مجتمعاتنا الصاعدة، وحركة كادحيها وعمالها وفلاحها الفقراء والشرائح الديمقراطية الثورية من البرجوازية الصغيرة في بلداننا.

كما تفرض علينا أيضاً، العمل على تأسيس الأطر التنظيمية الكادرية والقاعدية وفق تربية تقدمية ملتزمة بالديمقراطية الداخلية منها وسلوكاً، كضمانة لتعزيز التماسك الداخلي، مما يعني إيلاء القضية النظرية اهتماماً خاصاً. وهنا لا يكون التركيز على هذه القضية، تعبيراً عن "اتجاه ثقافي"، أو "دعوة حزبية ضيقة"، بل تعبر عن حاجة موضوعية، تفرضها الظروف العينية داخل كل بلد من بلداننا، انها المهمة الرئيسية في هذه المرحلة، من أجل فتح آفاق مرحلة ثورية جديدة، بأفاقها التقدمية الديمقراطية.

هنا، لا بد لي من الإشارة بوضوح شديد، الى أن جمود احزاب وفصائل اليسار - في بلادنا - وتمترسهم الميكانيكي عند مفهوم المركزية الديمقراطية وغيره من المفاهيم والمقولات الماركسية واللينينية ثم الستالينية بدون مراجعتها ومقاربتها مع خصوصية هذا البلد او ذلك، وبدون وعي المتغيرات النوعية في مجرى الحياة الانسانية وتطور العلوم والمفاهيم والافكار السياسية والفلسفية والاجتماعية، وخاصة عدم وعيهم لمفهوم الديمقراطية بالمعنى الاجتماعي وبالمعنى التنظيمي واولويته، جعل من هذه الاحزاب هياكل محكومة لنظم وآليات بيروقراطية قديمة غير مواكبة للتطور التنظيمي و للضرورات المعاصرة، وظلت اسيرة للادوات والمفاهيم القديمة وفي مقدمتها شكلانية وجمود مفهوم المركزية كما سبق تطبيقه في التجربة الستالينية، على الرغم من ان اطروحات لينين حرصت على التطبيق الخلاق للديمقراطية داخل الحزب على الرغم من

أن المتغيرات التي أصابت الأوضاع والعلاقات الانسانية والسياسية والاجتماعية والثقافية المجتمعية، على المستويين الدولي والعربي، تفرض على كل احزاب وفصائل اليسار في بلداننا ضرورة الوعي العميق لمفهوم الديمقراطية وتطبيقاته في الحياة الحزبية والسلوك التنظيمي واليومي - بصورة موضوعية وذاتية ملحة - انطلاقا من ان هذه الخطوة اكثر من ملحة وضرورية لضمان سيرورتها ونهوضها وبلورة مستقبل دورها وتوسعها في صفوف جماهيرها، وبدون هذه النقلة النوعية الموضوعية الملحة والجريئة ستظل هذه الأحزاب/الفصائل تراوح في مكانها محكومة للجمود البيروقراطي وغياب الوعي العميق وتزايد مظاهر الشللية والمحاور الضارة ومن ثم اسدال الستار عليها في انتظار الجديد الثوري الديمقراطي الذي قد يولد من احشائها او من خارج صفوفها.

بهذا التوجه الديمقراطي المعرفي، الثوري الماركسي، يمكن بلورة الدليل المرشد لحركة الجماهير الشعبية الفقيرة، عبرالحزب/الفصيل الماركسي الثوري، القادر على امتلاك الوعي العميق بهويته الفكرية من ناحية وبجوانب الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي المحيط به من ناحية ثانية.

إن الخطوة الأولى على هذا الطريق تبدأ بالنظرية، والرؤية العلمية الموضوعية لواقع مجتمعنا الراهن، لكي نكون قادرين على مواجهة القوة الأخطر، ونعني بذلك أيديولوجية التحالف الامبريالي الصهيوني من جهة والأيدلوجية الليبرالية الكومبرادورية الرثة التي تعبر عنها الطبقة السائدة إلى جانب الأيديولوجيات اليمينية بمختلف اطرافها ومسمياتها وتفرعاتها وألوانها من جهة ثانية.

وهذا يعني السعي لتأسيس رؤية فكرية سياسية ومجتمعية علمية محددة، تنطلق من المنهج المادي الجدلي، وتحليل واستيعاب الظروف الواقعية ببعديها الوطني والطبقي في كل بلد من بلدان وطننا، لنخرج بتصوير نظري علمي، يصلح لأن يكون مرشد عمل لأحزابنا وفصائلنا على مساحة الوطن العربي كله.

وإذا كان الواقع هو الذي يحدد النظرية، فإن "اكتشاف" النظرية، ليست قضية آلية (ميكانيكية)، ولا تأتي من الممارسة -بمعنى العمل الجماهيري-، بل تأتي من الدراسة

والبحث، وفتح آفاق الحوار والنقاش، والصراع الأيديولوجي الذي ينطلق من أن أي حزب ماركسي، من المفترض أن يعمل من أجل أن يبلور النظرية الثورية، وفي خضم ذلك تطوير وعي الأعضاء بما يؤهلهم، من خلال مجموعات كادرية، لأن يكونوا طليعة واعية، قادرة على اكتشاف الحركة التاريخية في المجتمع، والدفع بها الى الأمام.

في هذا الصدد، أؤكد على أن الفصيل او الحزب الماركسي الذي يدعي انه يدافع عن حقوق العمال والكادحين يعني ان هذا الحزب منفصل عن العمال والكادحين، فهذا مفهوم خاطئ لأنه يكرس الانفصال عن العمال والكادحين، لذلك فان المعنى الحقيقي لحزب الطبقة العاملة او الفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين هو ان يكون الحزب جزءاً من هذه الشرائح الطبقيّة يناضل في صفوفها ويمثل طليعتها الواعية ولا حياة له خارجها ... ولذلك فان مهمته قيادة العمال والفلاحين الفقراء والمضطهدين وتوجيههم وتنظيمهم وتثقيفهم وقيادتهم في النضال الوطني التحرري والنضال الديمقراطي في ان واحد.

إنني لا أتحدث عن الوعي والممارسة (أو النظرية والممارسة) في اللامكان واللازمان، ولا أتناول قضية فلسفية أو نظرية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية من أجل الدراسة فقط، بل إنني أحاول أساساً أن أساهم -مع رفاقي- في تأسيس عمل ثوري في واقع محدد، كما في زمان محدد أيضاً، وفي هذا الوضع يكتسب عنصر التثقيف الداخلي أو الوعي أهمية محددة، ومعنى محددًا، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن الامكانيات الثورية الأحزاب والفصائل الماركسية في بلداننا، لا يمكن أن تتعاضد إلا في إطار العلاقة الحية ما بين أيديولوجيتها او هويتها الفكرية وأدوات فعلها التنظيمي في كافة المراتب والهيئات الحزبية عموماً وفي هيئات الحزب القيادية والكادرية على وجه الخصوص.

وبالتالي فإنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر - بهذه الدرجة أو تلك - داخل فصائل وأحزاب اليسار في بلداننا، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها، كوننا لا نزال، على ما يبدو، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض

الرئيسي التحاري مع أعدائنا، الامبرياليين والصهاينة، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة .

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية، وعياً وممارسة، عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار، من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية وال جماهيرية القصى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية، ديمقراطية وثورية، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل وأحزاب اليسار ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي قد تؤدي بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الديمقراطية الثورية الصحيحة، واغراقها في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء، وبالحصيلة، مزيد من التراجع والتهميش، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي والتنظيمي، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية التحررية والديمقراطية والاجتماعية على جميع المستويات.

ففي مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلمات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الرؤية والمنطلقات العلمانية عموماً، والرؤية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي خصوصاً، ضرورة لا بد منها ليس تعزيزاً لقوة الحزب وانتشاره وصلابته فحسب، بل أيضاً لمواجهة وتجاوز كافة مظاهر الاستتباع والخضوع والاستغلال المرتبطة بأنظمة الكومبرادور في بلادنا، مواجهة جماهيرية جذرية شاملة تمهد لتجاوز تلك الأنظمة واسقاطها.

هنا تتجلى الحاجة الموضوعية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي وحرص صفوفها وتقوية بنينها في كل أقطار الوطن العربي، حيث تبرز تلك الحاجة كضرورة موضوعية وذاتية ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل التبعية والتخلف والهيمنة الخارجية، علاوة على تفاقم مظاهر الهبوط السياسي والتراجع الاقتصادي والاجتماعي والفساد والافقار الداخلي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهنية الشعبية في كل بلدان الوطن، وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة التي تتطلب من قوى اليسار مشاركة فعالة ونوعية في قلب الحركات والارهاصات الثورية الشعبية العربية وقيادتها وتوجيهها صوب استمرار النضال لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الشعبية الديمقراطية، وتجاوز قوى اليمين العلماني والديني، التي باتت اليوم تتصدر الساحة السياسية عبر حالة استقطاب غير مسبوق في التاريخ العربي المعاصر ضمن مجموعتين تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد: مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركات الاسلام السياسي . أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهي الرأسمالية التابعة، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان بهذه الدرجة أو تلك - لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي، ما يعني أن التحدي الكبير الذي يواجه قوى اليسار الماركسي في بلادنا اليوم، يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ثوري وديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة التخلف والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها سواء باسم الليبرالية الرثة أو باسم القبيلة والتخلف الرجعي أو الاسلام السياسي، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية/ الصهيونية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية.

فالماركسية لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربت به باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صورته. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات.

ففي البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والارثية، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون - كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ - هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير - إن كان جذرياً - الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية - علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً - وقبل كل شيء - نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرسيت الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيمًا عقلانياً ديمقراطياً وحرراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقايد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

لقد بات عالم اليوم محكوماً بعلاقات دولية جديدة في مركزها نظام القطب الواحد، حيث تتحول العديد من أقاليم ومجتمعات هذا العالم لمناطق سيطرة سياسية اقتصادية وأمنية مباشرة وغير مباشرة لهذا النظام، ولمواقع تغلغل ثقافي - قيمي له عبر أوسع الأبواب، من خلال أشكال السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية، المستندة إلى شبكة تكنولوجية جبارة لوسائل الإعلام والاتصال، حولت هذا الكون المترامي الأطراف لقرية كونية حقاً تتلقى ضحاً كثيفاً بشتى نظريات ومؤثرات نظام العولمة الامبريالي، بما يطرح واقعيًا مهام واستحقاقات نوعية جديدة على كافة القوى الماركسية العربية والعالمية، خصوصاً على جبهة الايدولوجيا دفاعاً عن ثقافة ديمقراطية ثورية، وصراعاً مع ثقافة

تكرس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد، وتشرع أوضاع الظلم الاجتماعي الطبقي على المستوى المحلي الوطني والمستويين القومي والأممي.

في ضوء هذا الواقع فإن الفصائل والأحزاب اليسارية على مستوى الوطن العربي، أو على المستوى العالمي تواجه عموماً مهمة إعادة الاعتبار للأيدلوجيا الثورية (الماركسية تحديداً) كحقله مركزية، مثلما تواجه كل حزب / فصيل في بلداننا، كمهمة بنائية داخلية، تستدعي ممارسة تنظيمية منهجية لتثقيف أيديولوجي دؤوب، يراكم مفاهيم ومضامين الفكر الماركسي وكل ما هو تقدمي وديمقراطي في التراث الإنساني كما في تراثنا المشترك (العربي والكردي والأمازيغي وغير ذلك من الاثنيات التراثية)، لدى قيادة وهيئات وقواعد كل حزب / فصيل في بلداننا، ليتمكن من النهوض بواقع الحياة التنظيمية -في بلده- استناداً لجدل العلاقة بين الثقافة والتنظيم، حيث ترتقي العملية التنظيمية وتمتلك عناصر الانضباط والقوة، مع المرونة والتجديد والإبداع، قدر ارتكازها لمضامين فكرية تقدمية، وطنية تحررية، وديمقراطية اجتماعية وفق المنظور الطبقي الماركسي، بالاستناد إلى وثائق هذا الحزب/ الفصيل أو ذلك، وبرامجه وأهدافه.

فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" هذا هو المحدد الرئيسي لهذا المقياس الذي يسعى إلى تحديد درجة استيعاب الكادر الحزبي للنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، وقدرته على تطبيقها التطبيق الخلاق في الواقع المعطى، بما يتضمنه ذلك من القدرة على صياغة المواقف السياسية السليمة التي تستجيب لمهمات النضال الوطني والديمقراطي.

ووفق هذا المقياس يمكن معرفة درجة تمرس الرفاق عموماً والكادر خصوصاً من الناحية النظرية وانعكاس ذلك على مختلف مواقفهم وممارساتهم، ومعرفة مدى استيعابهم لسياسة الحزب وأهدافه وبرامجه وتفانيهم من أجل تطبيق سياساته.

ويمكن الاستدلال على ذلك بالنسبة للرفيق الكادر الحزبي من خلال: الدورات النظرية التي شارك فيها ومستواه في الدورة ومطالعاته الذاتية، ومساهمته في صياغة المواقف السياسية للحزب ومساهمته في مناقشة وثائق وأدبيات الحزب وكتابة الملاحظات النقدية

والتطويرية حولها، والتعبير عن مواقف حزبه أمام الجمهور أو في الندوات السياسية والفكرية أو اللقاءات العامة وتقديم اقتراحات حول تحسين نشاط وعمل منظمات الحزب والمؤسسات المحيطة به.

إنني لا أضيف شيئاً جديداً إذا قلت إن هذه المهمات هي من واجبات العضو في الحزب أو الفصيل الماركسي، "وان العضو الذي يهمل هذه الواجبات أو يتقاعس عن تأديتها بهمة وحيوية ونشاط يجب أن يكون موضع نقد وتثقيف وتطبيق العقوبات الانضباطية بحق أي عضو يتكرر إهماله لهذه الواجبات" فكيف عندما يتعلق الأمر بتقييم كادر حزبي، ولذلك تتجلى الحاجة الى ممارسة النقد والنقد الذاتي البناء، ليس بهدف العقاب التنظيمي، بل بهدف تذكير هذا الرفيق أو ذاك وانعاش وعيه بواجبات العضو التي يمكن تناول أهمها فيما يلي:

- دراسة المنهج العلمي الجدلي والفكر الماركسي والاطلاع على الخبرات الثورية والنضالية في مجتمعه والمجتمعات العربية والاضاع العالمية، ورفع مستوى وعيه الذاتي ومعارفه باستمرار من خلال المتابعة الجادة للانتاج الفكري التقدمي.

- دراسة واقع ومشكلات الوضع السياسي ومتابعة ووعي كافة التفاصيل المرتبطة بالاضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلده او مجتمعه من خلال الدراسة الجادة لكل ما يصدر عن الحزب من كتب وكراسات ومجلات وصحف وبيانات وكذلك دراسة الواقع العربي ومشكلاته وقضايا المشروع القومي النهضوي على ضوء النهج الاشتراكي العلمي، مع الانفتاح على الخبرات والكتابات الأخرى التي تتسم بالعلمية والجدية .

- ان يناضل باستمرار لتعبئة الجماهير الشعبية الفقيرة وتنظيمها والارتقاء بمستوى وعيها السياسي وقضاياها المطالبية وتبصيرها بأعدائها ومخططاتهم ودعوتها للنضال التحرري والطبقي من اجل أهدافها ومستقبلها.

وفي هذا السياق تغدو المقولة الماركسية الشهيرة (لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية) بالغة الأهمية في هذه المرحلة من حياة أحزابنا وفصائلنا اليسارية، ارتباطا بالمتغيرات والتحوليات الكبرى التي تعرض لها وطننا العربي إن على صعيد التحولات الطبقية

الداخلية التي كرس مظاهر التبعية والتخلف وخضوع الأنظمة الحاكمة في بلادنا للنظام الامبريالي المعولم الذي تسيطر عليه وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهي متغيرات عززت دور دولة العدو الإسرائيلي كشريك استراتيجي للامبريالية الأمريكية في تنفيذ المخطط العدواني لمجابهة وضرب قوى التحرر والتقدم الوطني والقومي الديمقراطي في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي.

وانسجاماً مع هذه الرؤية، أقول بوضوح، إنه بمقدار الأسف الذي تثيره الصورة العامة للحالة الفكرية والفعالية الثقافية - بدرجات متفاوتة - في إطار الحياة الحزبية الراهنة لأحزاب وفصائل اليسار الماركسي في مشرق ومغرب الوطن العربي بما تعكسه من انحسار لدائرة الاهتمام الأيديولوجي، ومن ضعف نظري كادري - متفاوت الدرجات - بالنسبة لاستيعاب ووعي الماركسية من ناحية وبالنسبة لوعي مكونات الواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي بكل تفاصيله في هذا البلد أو ذاك، فإنها تثير لدينا قلقاً جدياً يتعلق بكافة الرفاق داخل الحزب عموماً وبالعناصر الشابة الناشئة والعضوية الجديدة - في هذا الحزب أو ذاك - التي لم تتدرج خلال مسيرتها الحزبية القصيرة في أي عملية بناء أيديولوجي ثقافي ممنهج، وهي ظاهرة سلبية خطيرة، تتجلى خطورتها في أن قيادة الحزب /الفصيل، الى جانب اللجان الفكرية المكلفة بالثقف الداخلي، لم تلتزم بأن تقدم لتلك العناصر الشابة، بصورة دورية ومنظمة، البرامج الثقافية التوعوية المنهجية التي تؤسس لوعيها النظري وترتقي بإمكاناتها الفكرية عبر تلك البرامج -رغم سهولة توفير المواد الفكرية في المرحلة الراهنة في ظل الانترنت ووسائل الاتصال التكنولوجي المتعددة - وبذلك تم اختزال علاقة الأعضاء بالحزب بحدود المهام الوطنية العامة والفعل السياسي الميداني والتضامني العام في هذه المناسبة أو تلك، الأمر الذي أنتج حالة أقرب الى الضعف والتراجع أو الانفصال ما بين السياسة والفكر، ما قد يؤدي الى اقتراب العمل/النضال السياسي ( التحرري والمجتمعي الطبقي) من مستوى العفوية والارتجال والموسمية، وقطع السياق على عملية بناء دعاة ومنتجين للفكر في إطار الحزب/الفصيل من منطلق ماركسي وفق المنظور التحرري المعادي للوجود الامبريالي

/الصهيوني، وبالتلازم مع منظور الصراع الطبقي الاجتماعي ضد مظاهر التبعية والتخلف والاستغلال في هذا النظام أو ذاك، وهي حالة يمكن أن أطلق عليها نوعاً من الاغتراب السالب الذي قد يعيشه هذا الحزب أو الفصيل، الأمر الذي يوضح أحد أهم أسباب تراجع أحزاب وفصائل اليسار في بلادنا من جهة، ويستدعي كل المحفزات الداخلية لقيادة الأحزاب/الفصائل والرفاق صوب العمل المكثف باتجاه الخروج من هذه الازمة صوب النهوض واستعادة احزابنا وفصائلنا اليسارية الماركسية لدورها الطبيعي الذي بات ملحا وضروريا في هذه المرحلة المنحطة اكثر عشرات المرات من أي مرحلة سابقة.

على الرغم مما تقدم، أود التأكيد هنا بأنني لست بصدد تقديم تقييم تاريخي لتجربة العمل الأيديولوجي لهذا الحزب أو ذاك رغم اشارتي (للتذكير فحسب) لعناوين أساسية في إطار التجربة العامة لأحزاب وفصائل اليسار بالقدر الذي يسمح به هذا التناول المكثف المباشر قدر الإمكان.

لكن ما أود الإشارة إليه ابتداءً، أن معظم قوى اليسار العربي، -في ضوء تجربتها التاريخية- لم تنجح بتعميم منهاجها الأيديولوجي والتربوي وثقافتها العقلانية على جماهيرها عموماً وعلى قواعد التنظيمية خصوصاً من الناحية الجوهرية، وظلت الايديولوجيا بوجه عام غير ممأسسة تنظيمياً ومتناثرة ومحصورة او محاصرة او هامشية مهملة، ولم ترتق بأفضل أحوالها لتشكل منهجاً رئيسياً ناظماً للحياة التنظيمية او حالة فكرية جماعية أو قاعدة واسعة لوعي نظري منظم، الامر الذي يستدعي من هذه القوى اليسارية في مشرق ومغرب الوطن، ان تبدأ جدياً بتفعيل البعد الأيديولوجي باعتباره أحد أهم مرتكزاتها وسيرورتها الراهنة والمستقبلية، وذلك عبر الالتزام بمأسسة النشاط الفكري في أحزابها بما يضمن إحياء وتجدد إطار التفاعل الجاري بشأن إعادة الاعتبار للنشاط التنقيفي لهيئاتها القيادية والكادرية والقاعدية، وذلك عبر آليات وأساليب التنقيف الحزبي الداخلي التي أقدمها كمقترح يسهم في تفعيلها مجدداً كتوجه أساسي من خلال الترجمات الملموسة التالية:

- 1- الباب الفكري التثقيفي - بحيث يصبح أحد الأبواب الثابتة للاجتماع الحزبي أو ان يخصص له اجتماعاً محدداً كل أسبوعين.
  - 2- تعميم وقراءة مطبوعات الحزب من الدراسات الأيدلوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأهمية نقاشها ضمن الأطر والهيئات الحزبية.
  - 3- استعادة الدور الحيوي للأطر الطلابية ارتباطاً بدورها المركزي في هذا الجانب.
  - 4- تكليف الرفيق الحزبي (في جميع المراتب) بمطالعة كتاب محدد كل أسبوعين أو كل شهر وتنظيم لقاء ثقافي خاص بأعضاء المرتبة الحزبية لنقاش هذا الكتاب.
- إن تطبيق هذه التجربة سيؤدي إلى إغناء وتفعيل مسيرة الحزب / الفصيل الثقافية، الأمر الذي يفرض تطبيق المهمتين التاليتين :

أولاً: العمل على بلورة ووضوح الرؤية التخطيطية الشاملة في كل ما يتعلق باستراتيجية وتكتيكات هذا الحزب أو الفصيل أو ذلك، بكل جوانبها السياسية والتنظيمية والمجتمعية والجماهيرية ... الخ، والتوقف عن الأساليب التي تختزل دور الكادر والأعضاء في المناسبات أو الاحتفالات، أو في نطاق مهام العمل اليومي الميداني وذرائعه التي جعلت من الاهتمام بالقضايا السياسية الاستراتيجية والقضايا الفكرية وواجباتها مسألة ثانوية أو مهملة، بحيث باتت الاجتماعات الحزبية مجرد لقاءات ناظمة للمهام العملية وللثروة السالبة في بعض الاحيان، الامر الذي يؤدي الى تراجع العملية التثقيفية والهوية الفكرية معاً، وهذا يعني تراجع المهمة الرئيسية الأولى التي تضمن تقدم الحزب صوب مساره الطبيعي المنشود.

وفي هذا الجانب، أشير بوضوح إلى أن تواصل الممارسات السلبية وانقطاع وتراجع العملية التثقيفية سيسهم في مزيد من تراكمات الأزمة التنظيمية الداخلية بكل أبعادها الانتهازية والليبرالية والدينية الشكلية علاوة على تراكمات أساليب الشللية والتكتلات الذاتية بكل مظاهرها المتخلفة - العفوية أو غير العفوية - التي تعزز حالة الركود الفكري وضعف الانضباط والتفكك الأخلاقي والتربوي من ناحية، والتراجع الجماهيري والسياسي والتنظيمي للحزب/ الفصيل من ناحية ثانية.

ثانياً: التزام الهيئات القيادية في كافة الأحزاب والفصائل، بعقد الحوارات وإصدار التعاميم الخاصة بوثائق المؤتمرات الحزبية إلى جميع المراتب الحزبية، بهدف تعميق الوعي بأفكار ومنطلقات وبرامج الحزب وهويته الفكرية الماركسية، بما يضمن تفاعل الرفاق مع مجتمعهم المحلي، وخاصة العمال والفلاحين وعموم الكادحين والمضطهدين، وأوساط الموظفين والمثقفين في إطار الطبقة البورجوازية الصغيرة، بما يعزز من قوة الحزب السياسية والمجتمعية، وانتشاره في أوساط جماهيره التي تأسس من أجل الدفاع عنها والتعبير عن قضاياها الراهنة ومستقبلها.

وهنا بالضبط تتجلى أهمية التطبيق الفعال لعملية التنقيف الحزبي والجماهيري كضرورة أنه واستراتيجية دون انقطاع بما يساهم بإعادة الاعتبار للفكر التقدمي الماركسي كمكانة واهتمام على طريق مراكمة أيدلوجية دؤوبة ضمن إطار التفاعل الديمقراطي الواسع مع الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبما يتلائم مع مستجدات الحياة ومعطيات الواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي في هذا البلد أو ذلك، بما يضمن - بصورة منهجية جماعية مأسسة وبلورة وتطبيق الرؤى السياسية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة الاعتبار للتنقيف الفكري داخل الحزب/الفصيل انطلاقاً من مركزية الفكر الماركسي المادي الجدلي في العملية البنائية الثقافية الشاملة للحزب، وتحديد ماهية العلاقة بهذا الفكر وهذا المنهج بمفهوم الاسترشاد، وهو مفهوم يعكس محاولة فكرية لصوغ علاقة حية بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي تعبيراً عن اتجاه اجتهادي ينطلق من خصوصيات الواقع وظروفه، ويرى بهذا الفكر أداة تحليل لظواهر الحياة المختلفة بعيداً عن النصوصية والجمود العقائدي، وذلك بما يجسد الرؤية الموضوعية بالنسبة للمراجعة الفكرية النقدية، والتفاعل الحي مع دروس التجربة الواقعية ورؤيتها للمضمون الإرشادي النظري التجديدي للماركسية وحيوية وعلمية منهاجها الجدلي معتبرة الممارسة الحية المعيار والاختبار لمدى استيعاب وتمثل هذه الرؤية.

وهذا يعني، حرص أحزابنا/فصائلنا في مغرب ومشرق الوطن، على مواصلة إنتاجها الثقافي وتحليلها لكافة الظواهر والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانها،

انطلاقاً من رفضها لكافة أوضاع التبعية والتخلف والاستغلال الطبقي والاستبداد من أنظمة الكومبرادور في بلادنا، وذلك استناداً للفكر الماركسي ومنجه المادي الجدلي، بما يضمن تحقيق النتائج الإيجابية الفعالة المعبرة عن مصالح العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين في بلادنا، الأمر الذي يفرض مزيداً من تبلور برامج التنقيف الفكرية والسياسة والمجتمعية الكفيلة بضمان الدور الطبيعي لأحزابنا على طيق نضالها من أجل الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية.

إن تحقيق هذه الأهداف العظيمة، وضمان سيرورة نضالنا، فإننا نتفق على الأهمية القصوى المرتبطة بتواصل العملية التنقيفية، وفق خطط احزابنا/ فصائلنا، بالاستناد إلى الاتجاهات الأساسية التالية:

1- محورية المنهاج المادي الجدلي في العملية البنائية - الثقافية العامة للحزب باعتبار هذا المنهاج أداة التحليل لمختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية استناداً لقوانين هذا المنهاج ومقولاته الجدلية، وهذا يعني التنقيف بقوانين المادية الديالكتيكية العامة الثلاثة وبمقولاتها الجدلية، كما يعني إعادة قراءة او الاطلاع على بعض مكونات التراث الماركسي للثنائي المتميز (كارل ماركس فريدريك إنجلز)، بروحية موضوعية، ثورية ورفاقية ونقدية جديدة تتناول الاتجاهات والمدارس المختلفة بهذا التراث وخاصة اللينيني والستاليني والتروتسكي والماوي، والشيوعية الأوروبية الى جانب الاسهامات الفكرية العربية في هذا الجانب (سمير أمين ومهدي عامل والياس مرقص).

2- إضافة لتناول التجربة العامة لليسار الشيوعي في بلادنا، باتجاهاتها المختلفة وبضمنها التجربة الخاصة بكافة الأحزاب في مشرق ومغرب الوطن، وبما يشمل هذا من نتاجات الفكر الاشتراكي في مصر وسوريا ولبنان والسودان وبلدان المغرب العربي من خلال إسهامات الرفاق: سمير امين ومهدي عامل، محمود أمين العالم وفؤاد مرسي وفهد وخالد بكداش واسماعيل صبري عبدالله واحمد صادق سعد فالح عبد الجبار وصادق جلال العظم وحسين مروة والياس مرقص وهادي العلوي وهشام جعيط وعبدالله العروي

ومحمد ابراهيم نقد وماهر الشريف وهشام غصيب ومحمد عابد الجابري ورمزي زكي وحمدة الهمامي وعبدالله الحريف وفيصل دراج وغيرهم.

3- الاسترشاد بكل ما هو تقدمي وديمقراطي بالتاريخ الوطني لكل حزب/ فصيل من خلال دراسة المراحل المختلفة لهذا التاريخ وأهم معاركه النضالية والاجتماعية الطبقية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة للاطلاع على نتائج رموز الثقافة الوطنية التقدمية في هذا البلد أو ذاك.

4- الاسترشاد بكل ما هو تقدمي وديمقراطي بالتراث العربي الإسلامي من خلال دراسة أهم النتائج التقدمية التي تناولت هذا التراث، كنتاجات حسين مروة والطيب تيزيني وهادي العلوي ومحمد الجابري وهشام جعيط ومحمد أركون وكمال عبد اللطيف وسعيد العلوي والعفيف الاخضر ونصر حامد أبو زيد، ودراسة نضالات ونتائج رموز الحركة الإصلاحية الدينية الاجتماعية في مصر والمغرب وتونس والجزائر وسوريا ولبنان... إلخ.

5- الاسترشاد بكل ما هو ديمقراطي بالتراث الإنساني والعالمي بالاطلاع على تجارب الحركات الثورية في فيتنام والهند والصين وجنوب أفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية وحركات مناهضة العولمة وصولاً للوضع العالمي الراهن من ناحية القوى والتكتلات المختلفة المؤثرة بسياسات نظام العولمة الامبريالي وما تمثله هذه السياسات من مصالح وأفكار.

6- الاهتمام النظري بقضايا التحرر الوطني ووحدتها الجدلية بعملية الصراع الطبقي، وبالديمقراطية والعلمانية والمواطنة كأنظمة ومفاهيم وممارسات - والاطلاع على التجارب الديمقراطية الحية وأنظمتها المختلفة، وهموم وفعاليات التجربة الديمقراطية في بلداننا وفق تجربة هذا الحزب أو ذاك، وفي هذا السياق أشير إلى أهمية إعادة دراسة تجربة حركة النهضة العربية ورموزها الثقافية وعلاقتها بالآخر (الغرب) ودورها في تحدي التيارات الأصولية والإسلام السياسي، إلى جانب الاهتمام بدراسة التطورات الثقافية والتراثية للأمازيغ والأكراد بما يؤكد على التزامنا بكافة حقوقهم وتطلعاتهم.

7- الاهتمام بقراءة الإنتاج الأدبي والإبداعي العربي والإنساني من الروايات والقصص والموضوعات الثقافية الإبداعية العامة.

يبقى أن نشير إلى أن طموحاتنا كأحزاب يسارية، بالمعنى الثقافي أو السياسي، ستنتهي إلى سراب، ما لم نتعامل وفق برامج سياسية فكرية اقتصادية اجتماعية نقيضة، مع الحقبة الراهنة، وما تمثله هذه الحقبة من قفزات هائلة للبشرية، و من فوران اجتماعي وانقسام طبقي عالمي بشع بفعل آليات العولمة الإمبريالية وأدواتها، التي يسعى القائمون على إدارتها إلى أن تصبح الرأسمالية المتوحشة "روح هذا الزمن"، فهل سنقرض علينا هذه العولمة - وركيزتها دولة العدو الإسرائيلي - بعداً ثقافياً نتعاطى معه بالإكراه أو بالقدر الذي يحدده لنا أصحابها؟ أم نبدأ في شق مجرى المعرفة و التفكير في هذا البعد الثقافي الجديد، وفق رؤية ثورية، ماركسية وقومية تقدمية وإنسانية تسعى للخروج من المأزق الحالي؟ هذا هو المخرج، الذي يتطلب تحقيقه توحيد الجهود الثقافية العلمية في كل بلدان وطننا، في إطار رؤية سياسية يسارية موحدة، تستجيب لمعطيات العصر، وتشكل أرضية ننتقل منها على طريق الحضارة البشرية المعاصرة، مشاركين في الاستفادة من معطيات العولمة، التكنولوجية والعلمية والإدارية، لنسهم في مناهضتها ومقاومة وازاحة أنظمتها الرأسمالية التابعة في بلادنا، لا أن نصبح عبيداً لأدواتها.

أيها الرفاق... إنني لا أبالغ في القول، ان هذه المرحلة ليست مرحلتنا، دون ان يعني ذلك غياباً او تراجعاً لدورنا على الصعيد الجماهيري في كل الظروف، بما يمهّد لشق مجرى الطريق نحو المستقبل، فعلى هذا الطريق الشاق الطويل، المغطى بأشواك الهزيمة والإحباط، السائدة في أوساط شعوبنا في هذه المرحلة تأتي أهمية امتلاكنا للنظرية الماركسية ومنهجها وأدبياتها الحديثة والمعاصرة، جنباً الى جنب مع قراءة كل حزب من احزابنا لواقع مجتمعه بكل أبعاده السياسية و الاجتماعية، كأساس -راهن ومستقبلي- لا بد من الاستناد إليه من اجل ترسيخ الوعي الوطني و الطبقي، وترسيخ القناعة بالمفاهيم الإيديولوجية و المنطلقات الفكرية المادية الجدلية والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي والاشتراكية، والاسترشاد بها في مسيرتنا النضالية ببعديها التحرري الوطني و الاجتماعي

المطربي/ الطبقي في آن واحد، مدركين انها مجرد أفكار و مقولات نظرية لا يمكن تفعيلها بدون استيعاب تاريخنا الوطني والقومي التقدمي الديمقراطي في مشرق ومغرب الوطن، في إطار عملية الصراع الطبقي والحراك الاجتماعي كشرط أول و مدخل أساسي لهذا التفاعل، عبر منهج الماركسية العلمي النقدي الواضح، إذ أن من الصعوبة بمكان أن يكون المناضل منا تقدميًا جيدًا دون أن يكون وطنيًا جيدًا في آن واحد معاً، آخذين بعين الاعتبار التعقيدات الهائلة التي نعيشها في هذه المرحلة، وما تحمله من معوقات على الصعيد الوطني العام، و الذاتي الداخلي بكل جوانبه، وعلى صعيد المعرفة والأفكار التقدمية التي نسترشد بها، التي باتت موضع نقد و هجوم ليس فقط من أعدائها الطفيليين والكومبرادور والبيروقراطية المنتفذه وغيرهم، و إنما من أفراد كان لهم تجربتهم الحزبية والنضالية، ترعزت قناعاتهم بها بدواعي الهزيمة او الردة الفكرية الانتهازية من جهة او بدواعي الرخاوة التنظيمية والأزمة الداخلية والتخلف الثقافي والأيدلوجي وغياب عنصر الوعي من جهة ثانية.

لكننا نؤمن بأن "الحقيقة يجب ان تقال وتصل للجميع" و ما احوج قواعد وكوادر احزابنا/ فصائلنا المناضلة لهذه الحقيقة في مثل هذا الظرف، الذي باتت فيه جماهيرنا الفقيرة احوج ما تكون للتسلح بالاشتراكية كحقيقة معرفية واضحة ومباشرة من ناحية، وكضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري. لذلك لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار في بلادنا، بالمعنيين الموضوعي والذاتي، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك - عبر الممارسة اليومية - كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا، لأنها عجزت - بسبب أزمتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية - عن إنجاز

القضايا الأهم في نضالها الثوري، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: أولاً - عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لأعضائها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة. ثانياً- عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي ) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية. ثالثاً - عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضائها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضاً عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي ( الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه، البترودولار، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية، قضايا المرأة والشباب، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحدثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة... الخ ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا ) لدى كل رقيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزمتها، و صوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها .

وفي هذا السياق فان الخطوة الاولى، تقتضي منا تخطي احد اهم جوانب الأزمات الذاتية الداخلية في أحزابنا، التي تطال الهوية الايديولوجية والاطار الفكري العام، وتحاول ان تصيبه بالرخاوه التي تكاد ان تحول بعضنا الى غرباء عن الواقع من حولنا، بعد ان تعطلت ادوات هذا الاطار، واصابه الكثير من مظاهر الاربك و الفوضى والتراجع، إلى جانب تزايد التوجهات الليبرالية الهابطة او النزعات الدينية المتطرفة، وهذا يستلزم منا اعادة التعامل بكل وعي وقناعه والتزام بالنظرية الماركسية ومنهجها النقدي، وتفعيلهما عبر الممارسة، في تطوير واستنهاض العلاقات التنظيمية الداخلية لحزبنا، تمهيدا لتعميق

التواصل الفعال والمؤثر مع كل مكونات الحياة الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية والثقافية في بلادنا، لتشكل هذه العناوين مدخلاً موضوعياً وعملياً يعزز الدور السياسي والديمقراطي المطلي العام لأحزابنا/ فصائلنا في اوساط جماهيرنا، وبما يساهم في كسر حالة العزلة والانكفاء التي نعيشها اليوم، صوب الدور المستقبلي الذي نتطلع اليه ونناضل من اجله .

وبالتالي، علينا جميعا تأكيد وتعميق الإدراك والالتزام -بقناعة كاملة وبروح تغمرها العزيمة والتفائل- بأن كل حزب أو فصيل من أحزابنا في مشرق ومغرب الوطن، هو حزب المستقبل، عبر دوره الطليعي في تغيير هذا الواقع الميرير بالتلاحم الوثيق بين كافة أحزابنا على صعيد الوطن، كما على الصعيد الأممي، لذلك فإننا معنيون في هذه المرحلة بالعمل الجاد نحو تصفية الحساب مع اتجاهات الفكر الأخرى بكل أشكالها وعناوينها الليبرالية الجديدة والرجعية المتخلفة، ومواصلة النضال بروح عالية من الإرادة الثورية، صوب المستقبل الذي ستتحقق فيه أمانى وتطلعات جماهيرنا الشعبية الفقيرة في الخلاص من المعاناة والقهر السياسي والطبقي بكل مظاهره وأشكاله، منطلقين في ذلك من ان توجهاتنا الوطنية وممارساتنا النضالية تسترشد بعمق، بالمقومات الفكرية والمنهجية للماركسية والأفكار الاشتراكية وما تمثله من منطلق معرفي، ثوري وموقف أممي في جوهره، ولن يكون قادرا على تحقيق هذه المهام الا حزب طليعي مناضل يسترشد بنظرية الطليعة، وكما يقول لينين "نحن نسير جماعة متراصة في طريق وعر وصعب، متكاتفين بقوة، يطوقنا الأعداء من جميع الجهات وينبغي لنا ان نسير على الدوام تقريبا ونحن عرضة لنيرانهم، لقد اتحدنا بملئ ارادتنا، اتحدنا بغية مقارعة الاعداء بالذات، لا للوقوع في المستنقع، احرار في النضال لا ضد المستنقع وحسب بل ايضا ضد الذين يعرجون عليه" .

تلك هي رسالة القائد الثوري الرفيق لينين، بما تتضمنه من محفزات معرفية ثورية موضوعية وذاتية يمكن أن يستلهمها ويعيها بعمق كل رفيق من رفاقنا في ارجاء وطننا الكبير، فأن تكون ماركسياً يا رفيقي، يعني أن تكون اولاً وطنياً وديمقراطياً جيداً، وأن

تبدأ بتراثك التقدمي والتراث الانساني والفلسفي الديمقراطي العظيم، اليوناني والاوروبي، خاصة عصر النهضة والاشتراكية الطوباوية والثورة الفرنسية والحدثة بكل جوانبها، أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث والراهن، انطلاقاً من ضرورة تطوير النظرية وتجديدها وتجسيدها للواقع المتغير المعاش. فهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية ومنهجها. وبهذه الروح يجب، في رأيي، أن ننظر في قضية النظرية الثورية واهدافها السياسية، التحررية والديمقراطية المجتمعية أو الطبقيّة اليوم بغض النظر عن اسم الحزب شيوعياً او اشتراكياً او عمالياً او اي مسمى آخر طالما يعلن التزامه بالماركسية ومنهجها من جهة ويؤكد التزامه والتزام قيادته وكوادره واعضائه بالمنهجية والمفاهيم الديمقراطية داخل الحزب وخارجه بعيداً عن المركزية والبيروقراطية المقيته، و في خدمة تطوير وعي الرفاق لممارسة نضالهم من اجل تحقيق اهداف الجماهير الشعبية الفقيرة .

ووفقاً لهذا الأساس، فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي. وبالتالي ان طرح السؤال ما الماركسية ذو أهمية وله معنى. إذ أننا أمام هدف تحديد ماهية الماركسية بالذات، وكيف نطبق المنهج المادي الجدلي على واقعنا بكل خصوصياته؟ وهي أسئلة لا يمكن الإجابة عليها دون التخلص الواعي من الأفكار المثالية أو الغيبية، ومن ثم البحث في الجدل المادي وفي تطور الاقتصاد السياسي والصراع الطبقي والحراك الاجتماعي وفق رؤية ثورية وبرامج واهداف تجسد طموحات الجماهير العمالية والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين.

من هنا أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة والشوفينية وكل ادوات ومظاهر الاستبداد الداخلي او تقديس وعبادة القيادة او الافراد،

وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة، كما على كل جوانب الواقع عبر الممارسة التنظيمية والنضالية في اوساط الجماهير، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ولكل قوى اليمين الليبرالي والرجعي، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة من منظور الثورة الوطنية الديمقراطية... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوب بلادنا عموماً وجماهيرها الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء خصوصاً، ينصهرون في وحدة سياسية طبقية مجتمعية واحدة تلغي كافة التمايزات الشوفينية الاثنائية بين عربي وكردى وامازيغي وارمني.. الخ يعيشون ويبنون واقعهم ومستقبلهم معا تحت راية التقدم والديمقراطية والاشتراكية .

أيها الرفاق... إن مسيرتنا سوف تمضي في طريقها رغم كل ما هو كائن، ومن أجل ما سيكون... قد يهتز من مصاعب الطريق من يهتز... قد يحبط من حجم الاخفاقات من يحبط... قد يسقط في خندق الأعداء بفعل الاغراءات من يسقط.

ومع ذلك فإن قافلة الماركسية في بلدان العالم الفقيرة والمهمشه، وفي بلدان وطننا العربي، وفي الطليعة منها أحزابنا، سوف تواصل مسيرتها، حتى تبلغ غايتها في التحرر والعدالة الاجتماعية على طريق تحقيق اشتراكية عصرية متجددة ذات وجه أنساني، وذات محتوى ديمقراطي .

## سنظل الاوفياء في رفع راية الطبقة العاملة وكافة الفقراء والكادحين والمضطهدين في بلادنا

الحوار المتمدن-العدد: 7597 - 4 / 30 / 2023

غازي الصوراني - في الأول من ايار هذا العام وكل عام نحتفل بعيد العمال العالمي...سنظل الاوفياء في رفع راية الطبقة العاملة وكافة الفقراء والكادحين والمضطهدين في بلادنا من اجل انعتاقهم وتحررهم ومواصلة مسيرة النضال التي لن تتوقف مهما تزايدت عتمة الظلام بسبب تفاقم الاستبداد والتبعية والاستغلال والانحطاط، بل ستستمر المسيرة النضالية التحررية والطبقية بقيادة الأحزاب الشيوعية والفصائل الماركسية الثورية حتى تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها ....

وحدهم الفقراء - كما قال الاديب التقدمي الراحل محمد الماغوط - يستيقظون مبكرين قبل الجميع ،حتى لا يسبقهم إلى العذاب أحد، فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والافقار والاستغلال والاذلال والعرق والدم ..صفات تلتصق بعمالنا وفلاحينا الفقراء العرب ..المشتتين في المصانع والمحاجر والورش والمزارع والعزب والمحلات التجارية وشركات المقاولات، الفاقدين للاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي في حدوده الدنيا ..والفاقرين لاحوال الثبات في العمل، هذه هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا في كل البلاد العربية، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم وغياب الحماية الاجتماعية، وغياب تكافؤ الفرص وتزايد الثروات في ايدي قلة من الطفيليين والكومبرادور الذين يمارسون ابشع مظاهر الاستغلال ضدهم، ويكدسون الأموال ويساهمون في تأجيج الحروب والكراهية ؛ وكل انواع الصراعات، الدينية، الطائفية، المذهبية، الى جانب تكريس البطالة والفقر، وتدمير للطفولة وخنق لامال الشباب من ابناء الفقراء، ورفع قاذورات الفكر والمعتقدات الخرافية البالية المتخلفة وغمر رؤوس العمال والفقراء بها، ونفخ الحياة بكل ما هو متعفن، ومهاجمة الديمقراطية والصراع الطبقي والفكر العلمي، وتدمير ركائز العقلانية والترويج لمفاهيم رجعية

ومتخلفه، يبررون بها سلطتهم في ظل ضعف قوى اليسار والقوى الديمقراطية التقدمية، التي عجزت - حتى الآن - عن الاندماج الحقيقي في صفوفهم والتعبير عن قضاياهم وتوعيتهم وتنظيمهم من أجل ممارسة دورهم الطبيعي في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي، الأمر الذي أفسح المجال لولادة حالة من الإرباك الشديد المتمثل في اختلاط وتداخل عوامل التغيير الديمقراطي المنشود، مع عوامل القلق المشروع من اتساع دور القوى اليمينية الكومبرادورية والبيروقراطية والليبرالية عموماً، وقوى الثورة المضادة خصوصاً، التي تتفاعل صعوداً، بدعم مباشر وغير مباشر من القوى الامبريالية و"حلف الناتو" وعملاءه من الحكام العرب في العديد من بلدان مغرب ومشرق الوطن العربي... إلخ، ما يفرض علينا مجدداً طرح السؤال التقليدي: ما العمل؟... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة السريعة عن هذا السؤال مرهونة بصحة حقيقية نشطة، سياسياً وفكرياً وتنظيماً، من قبل أحزاب وحركات وفصائل اليسار العربي، ومن ثم الالتزام بعملية النضال والصراع الطبقي الحقيقي، السياسي والمطلبي الديمقراطي والثوري التغيير، عبر قيادة العمال والجماهير الشعبية الفقيرة وتوعيتها للخروج والمطالبة بتحقيق الأهداف التي طالما ضحت من أجلها، فلا يستطيع حزب الطبقة العاملة والكادحين عموماً، أن يحقق أهدافها بنفسه، وإنما من خلال الاندماج في أوساطهم والتعبير عبر الممارسة عن معاناتهم وتطلعاتهم لكي يستطيع توعيتهم وتحريضهم وتنظيمهم في إطار حزبي جماهيري ثوري يقودهم إلى تحقيق أهدافهم العظيمة عبر الثورة الشعبية الديمقراطية بافقتها الاشتراكي.

لذلك لا بد من استمرار معترك النضال السياسي والمطلبي في قلب الصراع الطبقي من أجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب ودوافع النضالات الشعبية الثورية للجماهير الشعبية الفقيرة ضد كل أشكال القمع والاستغلال الطبقي، لن تتلاشى أو تزول، بل ستراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها الأحزاب والفصائل اليسارية الماركسية في مشرق ومغرب الوطن العربي عبر الالتحام بجماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لتحقيق تطلعاتهم

في مواصلة النضال صوب اسقاط انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف والتبعية وتجسيد اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ،واعلان ميلاد عصر نهوض عربي ثوري وديمقراطي ووحدي يجسد بالفعل كل تطلعات الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء ..... كل عام وعمال وفقراء وكادحي الوطن العربي بخير وقوة يسيرون بخطى واثقة على طريق نضالهم الديمقراطي والثوري ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد حتى تحقيق انتصارهم الحتمي ..... المجد لشهداء الحركات والأحزاب الشيوعية والفصائل الماركسية الثورية في بلادنا من العمال والفقراء عربا واكرادا وامازيغ وارمن ونوبيين وغيرهم.....

كل عام وعمال وفقراء وكادحي بلداننا في مغرب ومشرق الوطن عرباً وامازيغ وأكراد وأرمن ونوبيين وغيرهم بخير وقوة يسيرون بخطى واثقة على طريق نضالهم ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد على طريق انتصارهم الحتمي.

## في مناسبة يوم العمال... الطبقة العاملة الفلسطينية ومخاطر توطين اللاجئين في مرحلة الانحطاط العربي الراهنة

الحوار المتمدن-العدد: 7598 - 1 / 5 / 2023

بلغ إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني نهاية عام 2022 حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (14.3) مليون نسمة، يتوزعون في الدول العربية بواقع 6.430.820 نسمة والدول الأجنبية 760.685 نسمة وفي الأراضي المحتلة (1948) 1.709.811 نسمة، وفي الضفة الغربية 3.205.000 وفي قطاع غزة 2.210.000 نسمة .

أما بالنسبة لإجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ نهاية (2022) 1.500.000 عامل يتوزعون كما يلي :

أولاً: الضفة الغربية المحتلة: إجمالي القوى العاملة (976) ألف عامل، العاملين بالفعل منهم يتوزعون بواقع 655 ألف عامل في داخل الاقتصاد الفلسطيني (القطاعين العام والخاص)، وفي داخل السوق الإسرائيلي والمستوطنات (193) ألف، أما العاطلين عن العمل فيبلغ عددهم 128 ألف عاطل عن العمل بنسبة 13% من مجموع القوى العاملة في الضفة حسب الجهاز المركزي للإحصاء .

ثانياً: قطاع غزة: إجمالي القوى العاملة (524) ألف عامل، العاملين بالفعل منهم يتوزعون بواقع 285 ألف عامل في داخل الاقتصاد الفلسطيني (القطاعين العام والخاص)، إضافة إلى العاملين في السوق الإسرائيلي بموجب تصاريح فيبلغ عددهم حوالي 15 ألف عامل، مقابل مجموع العاطلين عن العمل في قطاع غزة الذين يبلغ عددهم 239 ألف بنسبة 45% .

في هذا الجانب أشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل لعام 2022 في الضفة الغربية البالغ (128 ألف) بنسبة 13.1% من مجموع القوى العاملة، وفي قطاع غزة بلغ عدد العاطلين حوالي (239 ألف) بنسبة 45.6%، أي أن مجموع الفقراء تحت خط الفقر

المدقع في الضفة وقطاع غزة (أقل من 1974 شيكل للأسرة المكونة من 5 أفراد شهرياً) يبلغ (367 ألف) عاطل عن العمل (بمعدل اعالة ثلاثة أفراد لكل منهم) يعيلون حوالي 1.1 مليون نسمة بنسبة 20% من اجمالي السكان في الضفة وقطاع غزة البالغ عددهم 5.4 مليون نسمة (3.2 مليون في الضفة + 2.2 مليون في قطاع غزة)، وبالتالي فإن نسبة السكان عند خط الفقر المدقع في قطاع غزة فتبلغ 32% من مجموع سكان القطاع ما يعادل 717000 ألف نسمة، وفي الضفة الغربية تبلغ نسبة الفقر المدقع 12% ما يعادل (384) ألف نسمة .

إن عدد السكان عند خط الفقر المدقع في الضفة والقطاع يتعرضون لأوضاع طبقية محكومة بكل مظاهر الاستغلال الطبقي والمعاناة والبؤس المعيشي، ويعيشون حالة من الإحباط والقلق ليس على مسيرتهم النضالية وتضحياتهم من أجل حق تقرير والحرية والعودة فحسب، بل أيضاً تراكمت في عقولهم ووجدانهم عوامل القلق على مصيرهم الوجودي الذي بات مهدداً في هذه المرحلة بإلغاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، تمهيداً لتنفيذ مخططات التهجير والتوطين في بلدان أوروبا وأمريكا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي البلدان العربية، كما هو الحال في الأردن، في ظل تواطؤ عربي رسمي يسعى إلى الخلاص منهم وفق المخططات الأمريكية الصهيونية. والمفارقة أو الاشكالية الكبرى ان فصائل اليسار لديها ظرفاً موضوعياً ناضجاً من خلال الانقسام الممتد منذ 17 عاماً من ناحية، ومن خلال اوضاع البطالة والفقر الشديد الذي يعيشه مئات الالاف من ابناء شعبنا، الذين يتطلعون بشوق وحسرة الى من يقف بجانبهم مدافعاً عن قضاياهم، ومناضلاً من أجل خلاصهم وانعتاقهم وتحقيق أهدافهم في مجابهة وإلغاء مظاهر وأسباب الانقسام والفقر والاستغلال في آن معاً .

## بمناسبة الأول من أيار.... عن العمال والفقراء في الوطن العربي

الحوار المتمدن-العدد: 7598 - 1 / 5 / 2023

بلغ عدد السكان في البلدان العربية عام 2021 (441) مليون نسمة (حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2022) ويقدر إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي عام 2021 بحوالي (136.5) مليون عامل، ونسبة العاطلين عن العمل منهم حوالي 11.3% أو ما يعادل 15.4 مليون عامل X معدل الاعالة 4 أفراد للأسرة = 61.6 مليون نسمة، منهم 18.6 مليون نسمة يعيشون ضمن الفقر المدقع أقل من \$1.9 في اليوم.

وحسب تقرير لجنة الأمم المتحدة (الأسكوا) فإن عدد الفقراء في بلدان الوطن العربي عام 2022 بلغ 130 مليون شخص أكثر من 90% منه داخل البلدان العربية غير النفطية (الصومال تبلغ نسبة الفقر 73% من مجموع السكان، واليمن 48.6%، والسودان 48.5%، مصر 32.5%، فلسطين 29%، لبنان 27.4%، المغرب 20%، العراق 18.9%، الأردن 15.7%، تونس 15.2%).

أما الدين العام في البلدان العربية (حسب الاسكوا) فقد وصل إلى مستويات تاريخية بلغت 1.4 تريليون دولار أكثر من نصفها يقع على البلدان العربية الفقيرة، وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "يقدر حجم ديون مصر الداخلية والخارجية ما يقرب من 395 مليار \$، علماً بأن إجمالي الناتج المحلي المصري لعام 2020 بلغ (363) مليار دولار، أما الديون الداخلية والخارجية في السودان فقد بلغت 74 مليار \$، في حين أن الناتج الإجمالي 38.6 مليار \$، بالنسبة لتونس بلغ الدين الإجمالي 46.7 مليار \$، وناتجها الإجمالي 39.2 مليار \$، وبلغت ديون المغرب الاجمالية حوالي 100.9 مليار \$ عام 2020، علماً بأن ناتج الإجمالي 363 مليار \$، وفي الأردن بلغت ديونه الاجمالية 37.3 مليار \$ مقابل ناتج محلي مقداره 43.7 مليار \$، وبلغت ديون لبنان حوالي 93 مليار \$ عام 2020 وناتجها الإجمالي حوالي 53 مليار \$".

وفي مقابل أوضاع الفقر في البلدان العربية الفقيرة، نلاحظ أن البلدان النفطية تعيش في حالة متميزة من الدخل العالية حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي للبلدان النفطية للسعودية والخليج ما يزيد عن 1.2 تريليون دولار بنسبة 54% من الناتج المحلي للبلدان العربية، حيث يبلغ نصيب الفرد السنوي من الدخل في السعودية والخليج بين 140 ألف دولار للفرد كما في قطر و 80 ألف دولار في امارات الخليج و 30 ألف دولار في السعودية، مقابل 1207 دولار سنوياً للفرد في قطاع غزة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وأقل من ثلاثة آلاف دولار للفرد في مصر وأقل من ألف دولار في السودان والصومال واليمن .

إن الدوليات النفطية التي تستحوذ على أكثر من 50% من إجمالي الناتج للوطن العربي كله رغم ان عدد سكانها اقل من 20%، لا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات تنموية أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين أو سوريا فحسب، بل تعمل أن تتولى صدارة وقيادة المشهد العربي الراهن - بصورة مباشرة وغير مباشرة - إلى جانب دورها في قيادة عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والمساهمة في إضعاف وتفكيك سوريا واليمن و ليبيا، علاوة على تشجيع هذه البلدان للصراعات الدينية والطائفية وفق توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بأن هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقيّة الكوميرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الأنظمة الرجعية، فهما يكملان بعضهما البعض.

من ناحية ثانية، تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 إلى أن الفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية غير النفطية، (فقر في الدخل وفقر في التعليم وفقر في الخدمات الصحية والخدمات العامة) وتبلغ نسبته 15.8% بين السكان (تتوزع على الريف بمعدل 25% وبنسبة 5.8% في المناطق الحضرية).

في هذا الجانب، لا بد لي من الإشارة الى ان نسبة الفقر العالية في الدول العربية غير النفطية لا تعود الى افتقارها للنفط، بل ان احد أهم أسباب افتقارها يعود الى القيادات الحاكمة فيها التي لا هم لها سوى مراكمة الثروات عبر المزيد من افتقار شعوبها،

والسودان مثالا صارخا، تأكيداً لذلك أقدم فيما يلي أهم مؤشرات التراجع الاقتصادي على الصعيد العربي :

1. استمرار تراجع القطاع الصناعي في مجمل الصناعات التحويلية العربية بسبب هيمنة الأسواق الرأسمالية على الأسواق العربية، رغم الامكانيات العربية المتوفرة للتطور الصناعي، لكن الكومبرادور العربي لا يجد مصالحه سوى في استمرار خضوعه وعمالته للنظام الرأسمالي العالمي.

2. تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج العربي خلال الأعوام 2022/2020 إلى 5.8%، وهذا يعني استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6% سنوياً، في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن 2 - 3% فقط، فقد تزايدت الفجوة الغذائية العربية من 29 مليار دولار عام 2010 إلى حوالي 45 مليار دولار عام 2022، والمفارقة هنا أنه في ظل هذا العجز وما رافقه من بطالة وإفقار، فقد قامت الدول العربية، النفطية منها خصوصاً، باستيراد أسلحة ومعدات عسكرية بلغت قيمتها -حسب العديد من المصادر- 3 تريليون دولار خلال العقود الثلاث الماضية، بما في ذلك 480 مليار دولار عن صفقة أسلحة تم تقديمها إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثناء زيارته شهر حزيران 2017 للسعودية! .

3. التدهور الشديد في معدلات الاكتفاء الذاتي العربي، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي - حسب التقرير الاقتصادي 2021- من الحبوب إلى 37% والسكر المكرر إلى 45% والزيوت النباتية إلى 51% بالإضافة إلى العجز في اللحوم 23.5% والبقوليات 35% والأرز 38%، رغم وجود مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والجزائر والعراق ما زالت دون أي اهتمام اقتصادي أو تنموي، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال حتى عام 2023 حوالي 197 مليون هكتار، في حين قدرت المساحة المستغلة بنحو 75 مليون هكتار أي بنسبة 38.1% من مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ما يعني أن المناطق

الريفية في جميع البلدان العربية من المناطق الأكثر إهمالاً، رغم أن سكان الريف في الدول العربية يقدر عددهم حسب التقرير المشار اليه 88.8 مليون نسمة، وبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي 26.1 مليون نسمة، يعيشون في أوضاع شديدة الفقر والبطس.

يتضح مما تقدم، تزايد الاعتماد العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، رغم توفر الأراضي الزراعية لتأمين احتياجات المواطنين العربي.

وفي هذا الجانب نورد مثلاً على هزال النظام العربي: في السودان حوالي 650 مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع فيها سوى 30 مليون فقط، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ... لكن؟! يبدو ان صراعات العسكر في السودان - وغيره من البلدان - من اجل التسابق في ممارسة الفساد وتزايد الثروات الشخصية على حساب فقراء الشعب السوداني بالإضافة الى تسابقهم - عبر اقتتالهم ومعاركهم الداخلية - لتقديم الولاء للنظام الامبريالي الصهيوني والفوز برضاه عبر تحقيق المزيد من عوامل التبعية والعمالة والتطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني والتتكر لحقوق شعبنا الفلسطيني، او بالنسبة لتفكيك السودان مجددا الى دويلات اكثر تبعية وخضوعاً وتخلفاً.

وبالتالي فإن الحديث عن حرية الشعوب والعدالة الاجتماعية والتطور والديمقراطية والتنمية- مع استمرار الأوضاع المشار اليها على ما هي عليه- نوع من الوهم إن لم يكن تجسيدا للانتهازية والعمالة السياسية لدى أولئك الحكام الخونة، مع ملاحظة تزايد أوضاع ومظاهر التبعية والاستغلال الطبقي والتخلف وتجديده وإعادة إنتاجه على كافة المستويات الاقتصادية والمجتمعية عموماً والتركيز على الخرافات والأوهام الغيبية في أوساط الجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً.

إن هذه الحقائق المرتبطة بأوضاع الفقر والحرمان التي تعيشها وتتعرض لها جماهير شعوبنا في مغرب ومشرق الوطن العربي ( عرباً وأمازيغ وأكراد وأرمن ونوبيين وغيرهم ) تستدعي تفعيل النضال السياسي الديمقراطي وفق المنظور الطبقي الماركسي الثوري ضد كافة أنظمة الاستغلال في هذا الكوكب عموماً، بمثل ما تستدعي من أحزاب اليسار الماركسي في بلداننا أن تسعى جدياً صوب استعادة دورها الطليعي في أوساط جماهير العمال والفلاحين الفقراء لكي تواصل مسيرة النضال من أجل إسقاط أنظمة التبعية والفساد والاستبداد وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية .

في مناسبة الاول من ايار أتوجه بالتحية والتقدير إلى جماهير الفقراء من الكادحين وكل المضطهدين العرب والاكرد والامازيغ وغيرهم،الذين قدموا بتضحياتهم ونضالهم ضمانات حقيقية تؤكد على استمرار عملية التغيير الثوري الطبقي الديمقراطي، ولم يقطفوا ثمار تضحياتهم بسبب ضعف وتفكك معظم أحزاب وحركات اليسار الماركسي في مشرق ومغرب الوطن العربي، وغياب رؤيتها وآلياتها الوطنية التقدمية الديمقراطية المرتبطة بجماهيرها الشعبية...ولهذا السبب استطاعت الحركات والقوى اليمينية الرجعية الكومبرادورية، ان تتركب أمواج الحراك الثوري العفوي وقطف ثماره، لذلك لا بد من استمرار معترك النضال الوطني والطبقي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، خاصة وأن أسباب النضال التحرري السياسي المجتمعي لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية التقدمية، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت من أجلها.

كل عام وعمال وفقراء وكادحي جماهيرنا في مغرب ومشرق الوطن العربي بخير وقوة سيرون بخطى واثقة على طريق نضالهم الثوري ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد حتى تحقيق انتصارهم الحتمي ..... المجد لشهداء الأحزاب الشيوعية والحركات

والقوى الثورية الماركسية من العمال والفقراء عرباً وأمازيغ وأكراد وأرمن وغيرهم....عاش  
الأول من أيار عيداً للعمال احتفالاً بنضالهم ومستقبل انتصارهم الثوري....

## لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العربية في القرون الماضية إلى نظام رأسمالي

الحوار المتمدن-العدد: 7600 - 3 / 5 / 2023

من الواضح ان أحد الأسباب الرئيسية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، يعود إلى "عدم تفوق الإنتاج السلعي في البلدان العربية، بحيث يقوم بتصفية الأسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق موحدة واسعة تكون بدورها أساساً لتطوير أكبر لفنون الإنتاج و تنظيماته، فإنه بتكوين هذه السوق الداخلية الموحدة الواسعة تتهياً الظروف لقيام السوق القومية" على أن هذه الاجابة، تستدعي سؤالاً آخر: لماذا لم يتفوق الإنتاج السلعي حتى الآن في العالم العربي؟ الواقع أن العالم العربي قد سقط في غيبوبة حضارية كاملة في ظل الفتح العثماني الذي أحكم قبضته على العرب، منذ بداية القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، حيث أدت الحرب العالمية الأولى إلى هزيمة وتصفية الامبراطورية العثمانية، ومع نهاية الحكم العثماني كانت الدعوة العربية هي دعوة للاستقلال الذاتي الثقافي لم تلبث أن تحددت في بداية القرن العشرين بالوقوف في وجه كل من الاستبداد الشرقي و الاستعمار الغربي، وعندئذ اختلطت الدعوة العربية بالدعوة لاستقلال كل قطر عربي على حدة، حيث تحقق هذا الاستقلال بصورة شكلية في ظل الهيمنة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة، حتى أن نشأت جامعة الدول العربية كانت انعكاساً في تأسيسها لتلك الهيمنة إن لم يكن بقرار منها.

و إذا كانت الأقطار العربية الآن قد حافظت على استقلالها السياسي الشكلي في معظمه، و إذا كانت قد طورت اقتصادها وفق أسس رأسمالية واضحة، فإنها ما زالت مجتمعات رأسمالية مشوهة، بل إن تطورها الرأسمالي لم يصب في مجرى تطوير أسواقها الداخلية المفتتة بقدر ما ربطها أكثر من ذي قبل بالسوق الرأسمالية العالمية، و لذلك تخلفت عملية تكوين السوق القومية العربية حتى الآن، و تخلفت القضية القومية العربية بأسرها، ولم تعد قضية الهوية العربية (الوطنية والقومية) مطروحة بقوة على جدول هموم

وتطلعات الشعوب العربية أو في مشاعرها العفوية وأحاسيسها، بل أصبحت مطروحة وموزعة بين قيم الاستسلام واليأس واللامبالاة، وبين الهوية الدينية العفوية التي تأثرت بظاهرة "الاسلام السياسي" وهنا لابد أن نشير إلى أن بقاء الأوضاع العربية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) على هذه الحالة من التبعية والخضوع للشروط الامبريالية الصهيونية، فلا مناص من احتمال تزايد انتشار هوية "الاسلام السياسي" في أوساط الجماهير الشعبية تمهيداً للمشهد السياسي القادم، فهل تبادر قوى اليسار القومي إلى حالة من اليقظة والاستنهاض - السياسي والمعرفي والمجمعي والتنظيمي - لكي تتحمل مسؤولياتها وصنع مستقبل شعوبها قبل فوات الأوان ؟ .

أما المسألة الأخرى في هذا الجانب، فهي تتعلق بالبحث عن الهوية في الظاهرة القومية بما يفتح السبيل إلى الكشف عن العلاقة المباشرة و غير المباشرة فيما بين الهوية و معها التراث من جانب و بين التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العربية من جانب آخر . ونقصد هنا بالتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، النظام الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع المعين، الذي يتشكل من بنيانين أو هيكلين، أحدهما تحتي هو أسلوب الإنتاج بما ينطوي عليه من قوى منتجة و علاقات إنتاج، و البنيان الآخر فوقي أو علوي وهو مجموعة العلاقات الاجتماعية الأخرى غير علاقات الإنتاج بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي .

وفي هذا السياق، فإن "أسلوب الإنتاج هو الذي يكون الأساس المادي للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية وهو أيضاً البنيان التحتي الذي يشكل الهيكل العظمي لها. أما البنيان الفوقي، فإنه يرسم للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، صورتها الخارجية القانونية و السياسية و الفكرية".

و بالإضافة إلى هيكل التشكيلة الأساسيين (البنيان الفوقي والتحتي) فإنها تحوي كثيراً من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل صلات الناس الجماعية التاريخية كالعشيرة و القبيلة و الأسرة و الشعب و حتى الأمة، و مثل العلوم الاجتماعية و بعض التنظيمات الاجتماعية و العلمية و الرياضية و اللغة .

فالتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية إذن، "هي تعبير عن فترة كبيرة في تاريخ المجتمع تتميز بمجموعة محددة نوعياً من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وكذلك من الحياة الروحية، أي أنها المجتمع ككل في مرحلة معينة من التطور التاريخي، و هي مجموع العلاقات الإنتاجية المطابقة للقوى المنتجة، ومجموع الأبنية الفوقية التي تطابق تلك العلاقات الإنتاجية و تكسو الهيكل العظمي باللحم و الدم و الأعصاب".

وهنا، نشير إلى أن التفاعل بين علاقات الإنتاج و القوى المنتجة "يتخذ في البداية صورة التطابق، إلى أن تصبح علاقات الإنتاج قيوداً على نمو القوى المنتجة، إذ أنهما ينموان بشكل غير متساو، و مع ذلك ففي أسلوب الإنتاج توجد الوحدة الجدلية بين العلاقات الفنية و التنظيمية للإنتاج كما تتعكس في صورة القوى المنتجة و بين العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع كما تتعكس في صورة علاقات الإنتاج.

و إذا كانت القوى المنتجة هي الجانب الأكثر ثورية في أسلوب الإنتاج فإن الثورة تكمن في قوى الإنتاج نعني في وسائل الإنتاج، كما هو الانقلاب الصناعي الذي قد يكون بطيئاً و قد يكون متسارع الخطى، وكذلك الاكتشافات العلمية و الاختراعات التكنولوجية كلها تبعث إلى الوجود بقوى اجتماعية جديدة تأخذ على عاتقها مهمة إعادة تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، فالثورة إذ تحرر المجتمع من الأبنية و الهياكل القديمة التي كانت تكبله، فإنها تخلق في نفس الوقت الأشكال الاجتماعية الجديدة التي تناسبها.

الأهمية الخاصة للبنيان الفوقي: يرى د.فؤاد مرسي أن البنيان الفوقي "لا يقوم بشكل تحكيمي، بل يتمشى مع الأساس الاقتصادي للمجتمع، نعني أسلوب الإنتاج، مع القوى المنتجة و مع علاقات الإنتاج، و يتشكل البنيان الفوقي من مجموع العلاقات الاجتماعية غير علاقات الإنتاج، بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي و لذلك يتشكل البنيان الفوقي من مجموعة النظم و المؤسسات و المبادئ التي تعمل في كل من مجالات القانون و السياسة و الفكر".

ومع أن البنيان الفوقي - كما يضيف د.فؤاد مرسي - يظل محكوماً بالأساس الاقتصادي للمجتمع، إلا أن دور البشر في هذا المجال هو الدور الأكبر والرئيسي، إذ يتوقف الأمر هنا على النشاط الواعي للناس، لا سيما أولئك الذين يتصدون لقيادة الطبقات و الفئات الاجتماعية. وهكذا نتبين العلاقة الجدلية بين كل من العامل الذاتي و العامل الموضوعي، فالعامل الموضوعي هو قبل كل شيء إنتاج مادي و علاقات إنتاجية يحددها مستوى تطور القوى المنتجة الذي تم التوصل إليه من قبل، أما العامل الذاتي فهو الناس أنفسهم و إرادتهم في التقدم و تنظيم هذه الإرادة في صورة النشاط التحويلي العملي للجماهير في الطبيعة و داخل المجتمع."

و بينما يتخذ دور البشر في تغيير البنيان الفوقي القديم أهمية كبرى، فإن هذا البنيان الفوقي يتميز بطابع محافظ ينطلق من مهمة حماية علاقات ملكية وسائل الإنتاج، أي المحافظة على النظام الاجتماعي الاقتصادي.

و هنا ينبغي التمييز داخل كل تشكيلة جديدة بين العناصر التي انتقلت إلى البنيان الفوقي من التشكيلة القديمة و بين العناصر التي أوجدتها التشكيلة الجديدة أو المجتمع الجديد. فهذه الأخيرة وحدها هي نتيجة تطور أوضاعه الاقتصادية، أما العناصر الأولى فهي الجذور التاريخية التي يتشكل البنيان العلوي على أساسها، وفي هذا السياق، نشير إلى أن مجتمعاتنا العربية، بسبب تطورها المشوه، التابع والمتخلف، ما زالت محكومة بدرجات متفاوتة للبنيان الفوقي الموروث علاوة على القيم الاستهلاكية الهابطة التي تشكل اليوم جزءاً أساسياً من البنيان الفوقي المعاصر المحكوم بعناصر وأدوات التخلف رغم أشكال الحداثة الرثة السائدة في ذلك البنيان، حيث نلاحظ أن البنيان الفوقي في فلسطين والبلدان العربية، اتخذ من الماضي علاقات و أفكار اجتماعية لم تعد صالحة منذ بداية القرن العشرين، لكنها تسترد صلاحيتها اليوم - كما هو الحال في معظم المجتمعات العربية و في قطاع غزة خصوصاً - في ظل التكوين الاجتماعي "الجديد"، فهناك عناصر كثيرة موروثة من أبنية علوية لمفاهيم وشعارات دينية وثقافية لا تنتمي للاستنارة الدينية أو التفسير العقلاني للظواهر الطبيعية والعلمية والسياسية، وتلك هي

الإشكالية الكبرى مع التيارات السلفية الرجعية، وبالتالي فإن رفضنا لهذه السلفية، لا يعني أبداً إنكارنا لدور الدين واستمراريته في مجتمعاتنا، بصورة موضوعية، لكننا بالمقابل نؤكد على أهمية التعاطي مع القضايا الدينية في إطار مفاهيم التنوير والعقل والديمقراطية، وفي هذا الجانب نقول بوضوح، أن نضالنا من أجل الخلاص من النظام الرأسمالي وكل أشكال الاستغلال ومن أجل النهوض القومي الوحدوي الاشتراكي، لا يعني بأي حال تجاوز واقع أن الدين الإسلامي سيظل موضوعياً جزءاً هاماً من البنيان الفوقي حتى في ظل النظام الاشتراكي الديمقراطي، ولكن مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتحولات المجتمعية الحديثة التي تستهدف الارتقاء بالجمهير الشعبية دون أي تأثير مباشر في انتماءها الديني وتراثها الموروث.

و من هنا استطاع مؤسسوا الماركسية أن يقولوا أن الماركسية قد استوعبت و أعادت صياغة كل ما له قيمة في تطور الفكر البشري من فلسفة و علم و سياسة كما أكدوا لنا أن الاشتراكية لن تبنى من غير العديد من العناصر التراثية الإيجابية، وما أكثرها في تاريخنا.

و مع أن للسياسة في نهاية الأمر منطقتها الموضوعية المستقل عن مخططات الأفراد، فإن من الضروري تحويل الناس، خاصة في الحقل السياسي والاجتماعي الطبقي، من أناس سذج يخدعهم الآخرون و يستغلونهم إلى أناس فاعلين ساعين لتحديد آفاق تطور المجتمع في إطار مفاهيم العدالة والمساواة. بما يضمن تحويل النشاط الواعي للناس الذين يصنعون التاريخ إلى نشاط يصب في تحقيق تلك المفاهيم.

من هنا تتعدد أشكال الوعي الاجتماعي، تتعدد أشكال الإنتاج غير المادي للمجتمع، كما تتعدد أشكال المعرفة و منها الثقافة التنويرية العقلانية الديمقراطية كشرط للتحرر الوطني والقومي النهضوي الديمقراطي.

و كما أوضح "ماركس" و "انجلز" في كتابهما (الأيدولوجية الألمانية) فإن أفكار الطبقة الحاكمة في كل عصر هي الأفكار السائدة، و الطبقة التي تشكل القوة المادية في المجتمع هي في الوقت نفسه القوى الفكرية السائدة في هذا المجتمع، و الطبقة التي

تتحكم في وسائل الإنتاج المادي تسيطر في الوقت ذاته على وسائل الإنتاج الفكري بحيث أن أفكار الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج الفكري تكون خاضعة لها، وهنا تصبح الثقافة في المجتمع محكومة لازدواجية متناقضة، فإلى جانب ثقافة الحكام توجد أيضاً ثقافة المحكومين، و في كل مجتمع فإن الصراع بين الطبقة السائدة و بين الطبقة المرشحة للسيادة يتحول إلى صراع في مجال الثقافة، و عندئذ فإن الطبقة المرشحة للسيادة مستقبلاً \_نقصد بذلك العمال و الفلاحين وكل الفقراء والكادحين\_ تُدخل في المجتمع أفكارها ووجهات نظرها و تقييمها للنظام السياسي الذي تزعم أن تدمره، كما تقوم - في نفس الوقت- بتطوير الثقافة الروحية السائدة في المجتمع، انطلاقاً من أن الثقافة لا تخلق بواسطة الناس فقط، و إنما هي تخلق من أجلهم أيضاً و هذه الثقافة هي عندئذ معيار إنسانية المجتمع .

فالثقافة توجد و تعمل و تتطور إذن في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية معينة، و في مناخ سياسي و فكري نوعي معين بحيث أن العلاقة بين الثقافة من جانب و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و المناخ السياسي و الفكري من جانب آخر ليست بالعلاقة البسيطة و بين الجانبين تناقضات حافلة فتطور الثقافة يتحدد بالظروف المادية للحياة الاجتماعية .

و كان لينين و هو يطرح ضرورة الثورة الثقافية قد عالج القديم و الحديث في مجال الثقافة و ذلك بأن طرح مهمة الجمع بين الثورة الاشتراكية من جانب و بين الثقافة البرجوازية و العلم البرجوازي و التكنولوجيا البرجوازية من جانب آخر .

لكن المشكلة تطرح في بلادنا العربية مثلما تطرح في البلدان النامية على نحو آخر، فهذه البلدان تناضل من أجل تحرير أنفسها من الثقافة الغربية ذات الطابع الاستهلاكي الرث، المفروضة عليها بحكم التبعية الخارجية و في نفس الوقت فإن تحديث تلك البلدان ينطوي على استيعاب أفكار الحداثة الغربية، و من هنا فإنها تسعى لدخول القرن الواحد و العشرين بزداد أساسي اجتماعي ثقافي من صنعها هي نفسها، بوصفها قوى مستقلة مشاركة في صنع التاريخ و ليس بوصفها موضوعاً للنفوذ الأجنبي .

و من هنا يأتي البحث في التراث الثقافي العربي في محاولة لإبراز هذا التراث ذي النزعة الإنسانية و التأكيد على هذه النزعة في مواجهة لا إنسانية الغرب الاستعماري، لكن هذه الدعوة المشروعة تماماً تتحول عادة في التطبيق و نتيجة لعموميتها و عدم تحديدها إلى دعوة ينقصها التمييز - التمييز بين ثقافة و ثقافة .

إن انجاز الثورة العربية "لا يمكن بحال أن يتناقض مع الحفاظ على التراث بل إن الثورة الاشتراكية، و هي مهمة من مهام الأجيال المقبلة لا يمكن أن تقوم في فراغ، بل هي لا تنفي أبداً التمسك بالتراث و القيم الروحية، فالثورة إنما ترمي فقط إلى تحطيم علاقات الإنتاج و عناصر البنيان الفوقي القائمة التي تكبح التطور الاجتماعي و تعيقه مع الحفاظ على كل ما يلاءم العملية الثورية و كل ما هو ايجابي مما ورثناه عن السلف للأجيال القادمة" .

المبدأ إذن هو الحفاظ على التراث و عدم رفض الانجازات القيمة للعصور السالفة بل تمثلها و إعادة صياغة كل ما له قيمة مما أنجبته الثقافة طوال آلاف السنين، فثقافة اليوم هي محصلة للخلق الجديد و للتراث المتجدد، و من ثم فإن التراث يعتبر استمراراً للتطور الحضاري و بهذه الصفة فهو ضروري .

إن التراث بهذا المعنى هو ظاهرة استمرار التطور الحضاري، بعبارة أخرى فإن علينا أن نميز بين نوعين من التراث: الأول هو النوع الذي يعبر عن سلطان العجز و الركود و الروتين عن سطوة القديم على عقول و سلوك الناس و عن قوة العادات و التقاليد، و هو إن لم يتفق مع مسيرة تطور المجتمع نفسه فلا حاجة إليه و النوع الثاني و يمثل استمرار التطور الحضاري للمجتمع، أي صلاحية المعرفة المتراكمة لخدمة الحاضر و المستقبل، فهذا هو التراث حقاً الذي يقوم ليس فقط على قوة العادات و التقاليد، بل يستند إلى استمرار الحاجة إليه، و يجوس في المجتمع مثلما تجوس المياه الباطنية فتغذي جذور النبات فيزداد نماء، هو بالدقة تراث متصل أو ثقافة ممتدة أو حضارة مستمرة - و من ثم يتكفل مثل هذا التراث بنقل خبرة الماضي إلى المستقبل و تتمثل

مهمتنا بالدقة في هضم و تمثّل النتائج الايجابية المتراكمة بفضل استمرار الحضارة الروحية للبشرية.

ان استمرار وتأجج الصراع الوطني، والقومي بدرجات أقل، ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي، وصولاً إلى مرحلة ما بعد عام 1958 حيث بدأت السيطرة الامبريالية الامريكية على العديد من مناطق الوطن العربي، واشتعال الصراع ضد المصالح والمخططات الامبريالية الامريكية، خاصة عبر النظام الوطني، القومي، الذي قاده جمال عبد الناصر منذ العام 1952 حتى 1970 حيث بدأت مرحلة جديدة عنوانها: تكريس الهزيمة عبر تكريس التبعية والخضوع للنظام الامريكي وحليفة الصهيوني، وهي مرحلة ممتدة في الزمان العربي حتى اللحظة، لكن بالرغم من كل هذه الحالة التراجعية العربية الرسمية، وتزايد تكريس الحالة القطرية في دول النفط خصوصاً، إلا أن الإحساس الشعبي -العفوي- الفلسطيني والعربي، بقي وما زال مخلصاً للهوية القومية ويتطلع إلى تحقيق هذه الهوية وتجسيدها في نظام عربي وحدودي تسوده العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وإذا صح هذا الاستنتاج، فإن "الأزمة القائمة ليست، على هذا الأساس، أزمة هوية، وإنما هي أزمة مجتمعية أساسها اخفاق القوى القائدة للمجتمع العربي من التصدي لمواجهة التحديات التي يواجهها"، الأمر الذي يتطلب من قوى اليسار الماركسي العربي أن تبادر إلى تحول مسؤولياتها، من حيث التفاعل والتوسع والانتشار في صفوف الجماهير الشعبية، بما يحقق انتقال وتطوير الإحساس الشعبي العفوي لكي يتفاعل بدوره ويستجيب لمفاهيم وأهداف وشعارات هذه القوى التي يتوجب عليها الإدراك الواعي للأبعاد والأسباب التاريخية ( الحديثة والمعاصرة) التي تستدعي النضال من أجل تفعيل الهوية الوطنية تمهيداً لبلورة الهوية القومية، وذلك عبر الاحاطة بعاملين هامين في هذا الجانب :

أولاً: مراحل تطور الهوية العربية في التاريخ المعاصر :

منذ مطلع القرن التاسع عشر انطوى المشروع المصري للنهضة بقيادة "محمد علي" على البعد العربي. ففي القرن التاسع عشر كان المشروع العربي ما زال جزءاً من المسألة

الشرقية \_ كما يقول د.فؤاد مرسي\_، "وعندما اتخذ لنفسه بعض القوام في النصف الثاني من القرن 19، كان سعياً للخلاص من السيطرة العثمانية الغاشمة، لكن المشروع العربي \_في تلك المرحلة\_ ظل دعوة غامضة للنهضة العربية في وجه كل من الاستبداد الشرقي والاستعمار الغربي".

ومع الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم الوطن العربي بين القوى الامبريالية في الوقت الذي بدأ فيه طرح المشروع القومي، سواء من خلال تبلور الأقطار العربية وسعيها لنيل الاستقلال السياسي، أو من خلال مواجهة الخطر الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، وظل الأمر كذلك حتى قامت الحرب العالمية الثانية وتزايد نشاط الحركات التحررية العربية الذي مهد لاعادة طرح المشروع القومي العربي من ناحية، و في مواجهة مع الغزوة الصهيونية والاستعمار من ناحية ثانية، حيث بدأت تتخلق معالم البعد القومي في العديد من حركات التحرر العربية .وطوال أكثر من سبعين عاما مضت، ظل المشروع القومي العربي مطروحا على الشعوب العربية بقوة، سواء كان ذلك في فترات المد السابقة أو في فترات الجزر الحالية.

ولذلك قلنا أن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن إعادة طرح المشروع القومي العربي بقوة وبخاصة بعد الفشل في صد الغزوة الصهيونية ومن ثم اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وقيام "دولة إسرائيل" . وفي هذه المرة أعيد طرح المشروع القومي العربي على مستويين، \_كما يضيف د. فؤاد مرسي\_ مستوى النظم ومستوى الشعوب، أما على مستوى النظم، فقد تبلورت قضية الاستقلال السياسي للأقطار العربية بالتفاهم مع الاستعمار في صورة قيام جامعة الدول العربية. وأما على مستوى الشعوب فقد انطلقت حركة التحرر الوطني العربية في مواجهة العدو الواحد أو المشترك، وتجسدت نواة التوحيد القومي في مواجهة العدو الصهيوني الامبريالي المشترك على أرض فلسطين، وأصبح المشروع القومي العربي مشروعاً للتوحيد القومي وليس مجرد مشروع للنهوض العربي، واستند هذه المرة إلى الثورة المصرية وقائدها "جمال عبد الناصر" وتحددت في

النهاية معالمه المعاصرة بوصفه حركة لتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتوحيد القومي .

وهكذا بينما شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ازدهار هذا المشروع القومي العربي، فإنه قد انتكس منذ انهيار النظام الناصري في السبعينيات والى الآن. وفي هذا السياق، نشير إلى أن المشروع القومي العربي، أصيب بهزيمتين فادحتين، أما الأولى فهي هزيمة عسكرية أمام إسرائيل في عام 1967، أما الثانية فهي هزيمة سياسية تمثلت في إقرار مشروعية الوجود الصهيوني في فلسطين ووضع مبدأ الصلح المنفرد مع إسرائيل، بما يعني تصفية القضية الفلسطينية ولقد تم ذلك في اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 وبعدها وصولاً إلى أوسلو ووادي عربة.

ففي ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت المجتمعات والأقطار العربية، غدت الأقطار العربية مجتمعات رأسمالية تابعة، حيث سيطرت عليها الفئات المالية والتجارية الكومبرادورية ذات الروابط الوثيقة برأس المال والتجارة العالميين، واتسعت هوة الفروق الاجتماعية الفاحشة واتخذت الأغلبية الساحقة من النظم العربية مكانها في صفوف الثورة المضادة، التي جنمت بثقلها الأمني الاستبدادي الرهيب على أنفاس الشعوب العربية حتى الآن، وراكمت مزيداً من عوامل التبعية والتخلف والافتقار والقهر.

ان هذا الواقع العربي، المهزوم والمأزوم، أثار \_وما زال\_ كثيراً من المرارة والرفض لدى الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً، ولدى الأجيال الشابة التي فقدت - إلى درجة عالية- الثقة في قدرة ومصداقية القيادات القومية واليسارية وأحزابها على تحقيق الأهداف التحررية والمطلبية الديمقراطية ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضاً على تحقيق المشروع القومي العربي، بعد أن فقدت كلياً ثققتها في الأنظمة القائمة، إلى درجة أن هذه الأجيال تتساءل اليوم عن هويتها، فمن نحن ؟ لكن يبدو أن استتباع وهزيمة النظام العربي، والانتهازية المنتشرة -بهذه الدرجة أو تلك - في صفوف القوى اليسارية والقومية التي هبط وارتد بعضها عبر التصالح مع السلطة والأنظمة، الأمر الذي دفع قسماً كبيراً

من الأجيال الشابة إلى أن تتوجه بنظراتها إلى ملكوت السماوات، من خلال التحاقها بالحركات الدينية الأصولية التراثية - بدوافع واسباب اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى - ، دون ادراك منها أن العودة إلى التراث عموماً والجوانب السلبية المغرقة في سلفيتها خصوصاً قد تعني عندئذ استسلاماً لهزيمة المشروع الوطني والمشروع القومي العربي معاً ، لأن عملية تأكيد الذات هذه - عبر العودة إلى النصوص الجامدة في التراث السلفي - تُشكل نكوصاً إلى مواقع خلفية للاحتماء بها و الدفاع انطلاقاً منها، خاصة في ظل تزايد مظاهر التخلف والانحطاط والافقار في المجتمعات العربية، وخضوع النظام العربي للشروط الأمريكية/ الإسرائيلية، الى جانب استمرار عجز وضعف وتراجع القوى الديمقراطية الوطنية واليسارية القومية عن التأثير في هذه الأجيال أو استقطابهم عبر ممارسات سياسية وجماهيرية نضالية تقوم بتعرية وفضح المصالح الطبقية باعتبارها السبب الرئيسي لما وصلت إليه أحوال مجتمعاتنا وشعبونا، وكذلك عبر الاهتمام بقضايا الشباب ومستقبلهم، وتوضيح طبيعة تطور العلاقة التاريخية في العصر الحديث، بين الإسلام السياسي و المدنية الحديثة كما طرحها في منتصف القرن التاسع عشر رفاعه الطهطاوي، ثم محمد عبده و علي عبد الرازق وأحمد أمين ولطفي السيد وطه حسين في ثلاثينيات القرن العشرين في سياق المناخ الليبرالي العقلاني السائد آنذاك، ثم استعراض وتناول أسباب وأهداف نشوء حركة الاخوان المسلمين وظاهرة المد الأصولي الراهنة، بما يوضح الفارق الخطير في العلاقة التاريخية بين الدين والمدنية الحديثة أو مفاهيم عصر النهضة كما تجلت في العقود الأولى من القرن العشرين، فبينما طرحت في الماضي بوصفها علاقة جدلية بين العقلانية والتتوير من ناحية وبين النزعات والتيارات الدينية من ناحية ثانية، فإنها طرحت من قبل حركة الاخوان المسلمين، وما زالت إلى الآن - في القرن الحادي والعشرين !!! - كعلاقة ميتافيزيقية من جانب واحد، و بينما طرحت في الماضي بوصفها تناقضاً غير عدائي يقوم على الحوار العقلاني والاستنارة الدينية ، تطرح الآن بوصفها تناقضاً عدائياً لا يحل إلا بإلغاء أحد طرفيه، حيث تبدو العودة إلى السلفية أو الاصولية أو التراث اليوم -في أحد أوجهها- بمثابة

صرخة احتجاج في وجه الغرب الأقوى منا حالياً و في هذه الحدود تصبح تلك الدعوة مجرد رد فعل أكثر منها فعلاً أصلياً، و تبدو كاحتجاج سلبي ضد الغرب يركز على بعث ما مضى و ليس على خلق جديد يواجه تحديات الحاضر و احتياجات المستقبل على قاعدة رفض ومقاومة الرأسمالية ونظامها الإمبريالي، والانحياز الصريح للفقراء والكادحين من جهة والتحام النضال الوطني التحرري والديمقراطي في كل قطر عربي في إطار المشروع الاستنهاضي القومي الودودي التقدمي الكفيل وحده باجتثاث الوجود الصهيوني في بلادنا واستعادة فلسطين كلها كدولة ديمقراطية، إلى جانب حل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد من جهة ثانية .

على أي حال، ولكي نغلق الباب في وجه أي تفسير تشكيكي أو تكفيري أو انتهازي مغرض أو منافق، ضد موقفنا الموضوعي من مسألة التراث، فإننا نقول بصراحة ووضوح، إن موقفنا ينطلق من النظر والتعامل مع التراث باعتباره جزءاً من الثقافة العربية، و باعتبار الثقافة تطوراً من خلال تطور البشر أنفسهم، ما يعني أننا نستطيع التمييز بين نوعين من التراث، النوع الأول هو التراث المحفوظ أو المخزون و ذلك هو التراث المتحفي، أما النوع الثاني فهو التراث الحي الذي يتواجد بشكل أو بآخر في الممارسات الحية للشعوب، و ذلك هو التراث فعلاً . و في هذه الحدود فلا مشكلة هناك، لكن المشكلة تبدأ حينما تبدأ المحاولة للتسوية أو الدمج الاحادي بين الهوية و التراث بحيث يصبح هو المكون الوحيد لها، وعندئذ فإن التراث يعمل "وكأنه كان في خزانة حديدية محكمة الإغلاق" و تصبح هذه القراءة السلفية للتراث قراءة لا تاريخية لا تفيد سوى التكرار، تكرار التراث نفسه، بل تتم عندئذ "قراءة المستقبل بواسطة الماضي و تصبح العملية هي رفض للواقع وهجرة إلى الماضي المتخيل و تخل عن المستقبل، وبالتالي افتقاد الاستقلال التاريخي أو العجز عن تحقيق هذا الاستقلال"، ما سيؤدي إلى تكريس أهداف ومصالح الشرائح الاجتماعية الطبقية في كل من النظام العربي الحاكم والمجتمعات العربية، ومن ثم تكريس التبعية الإمبريالية، وتجديد التخلف، وتزايد مظاهر الفقر والمعاناة والاضطهاد للطبقات والشرائح الفقيرة في ظل انقسام طبقي حاد غير

مسبوق في بشاعته بين أغنياء أو أثرياء مستغلين (بكسر الغين) وطفيليين لصوص وسفهاء وبين فقراء كادحين معدمين لا يجدون -في معظمهم- قوت يومهم وأولادهم، كما لا يجد بعضهم مأوى له وعائلته سوى في المقابر ؟!!! .

ثانياً: البحث عن الهوية العربية في سياق العملية القومية ونشأتها في أوروبا: لقد بدأ الاتجاه نحو الدولة القومية في أوروبا في القرن السادس عشر، و سادت الظاهرة القومية فيها ابتداءً من القرن التاسع عشر، وكان عهد انتصار الرأسمالية الحاسم على الإقطاع مقترناً بانتصار الحركات القومية، "و أساس هذه الحركات من الناحية الاقتصادية موجود في الإنتاج لا في التبادل، فعندما يتفوق الإنتاج السلعي أي الإنتاج من أجل السوق على غيره من أشكال الإنتاج، و عندما تصبح له الغلبة بالنسبة إلى هذه الأشكال الأخرى، فإنه يستدعي قيام البرجوازية بالاستيلاء أو بالسيطرة على السوق الداخلية، و من ثم العمل على توحيد الأراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة و إزالة كل حاجز من شأنه أن يحد من تحقيق ذلك الهدف القومي أو الوحدة في دولة سياسية قومية واحدة".

والسؤال هنا ؟ ..... يتبع إلى المراحل التاريخية لتطور الهوية الوطنية...

## صعود وهبوط الهوية القومية العربية في التاريخ المعاصر

الحوار المتمدن-العدد: 7602 - 5 / 5 / 2023

منذ مطلع القرن التاسع عشر انطوى المشروع المصري للنهضة بقيادة "محمد علي" على البعد العربي. ففي القرن التاسع عشر كان المشروع العربي ما زال جزءاً من المسألة الشرقية \_ كما يقول د. فؤاد مرسى، "وعندما اتخذ لنفسه بعض القوام في النصف الثاني من القرن 19، كان سعياً للخلاص من السيطرة العثمانية الغاشمة، لكن المشروع العربي \_ في تلك المرحلة \_ ظل دعوة غامضة للنهضة العربية في وجه كل من الاستبداد الشرقي والاستعمار الغربي".

ومع الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم الوطن العربي بين القوى الامبريالية في الوقت الذي بدأ فيه طرح المشروع القومي، سواء من خلال تبلور الأقطار العربية وسعيها لنيل الاستقلال السياسي، أو من خلال مواجهة الخطر الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، وظل الأمر كذلك حتى قامت الحرب العالمية الثانية وتزايد نشاط الحركات التحررية العربية الذي مهد لإعادة طرح المشروع القومي العربي من ناحية، و في مواجهة مع الغزوة الصهيونية والاستعمار من ناحية ثانية، حيث بدأت تتخلق معالم البعد القومي في العديد من حركات التحرر العربية. وطوال أكثر من سبعين عاماً مضت، ظل المشروع القومي العربي مطروحاً على الشعوب العربية بقوة، سواء كان ذلك في فترات المد السابقة أو في فترات الجزر الحالية.

ولذلك قلنا أن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن إعادة طرح المشروع القومي العربي بقوة وبخاصة بعد الفشل في صد الغزوة الصهيونية ومن ثم اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وقيام "دولة إسرائيل". وفي هذه المرة أعيد طرح المشروع القومي العربي على مستويين، \_ كما يضيف د. فؤاد مرسى \_ مستوى النظم ومستوى الشعوب، أما على مستوى النظم، فقد تبلورت قضية الاستقلال السياسي للأقطار العربية بالتفاهم مع الاستعمار في صورة قيام جامعة الدول العربية. وأما على مستوى الشعوب فقد انطلقت

حركة التحرر الوطني العربية في مواجهة العدو الواحد أو المشترك، وتجسدت نواة التوحيد القومي في مواجهة العدو الصهيوني الامبريالي المشترك على أرض فلسطين، وأصبح المشروع القومي العربي مشروعاً للتوحيد القومي وليس مجرد مشروع للنهوض العربي، واستند هذه المرة إلى الثورة المصرية وقائدها "جمال عبد الناصر" وتحددت في النهاية معالمه المعاصرة بوصفه حركة للتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتوحيد القومي .

وهكذا بينما شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ازدهار هذا المشروع القومي العربي، فإنه قد انتكس منذ انهيار النظام الناصري في السبعينيات وإلى الآن. وفي هذا السياق، نشير إلى أن المشروع القومي العربي، أصيب بهزيمتين فادحتين، أما الأولى فهي هزيمة عسكرية أمام إسرائيل في عام 1967، أما الثانية فهي هزيمة سياسية تمثلت في إقرار مشروعية الوجود الصهيوني في فلسطين ووضع مبدأ الصلح المنفرد مع إسرائيل، بما يعني تصفية القضية الفلسطينية ولقد تم ذلك في اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 وبعدها وصولاً إلى أوسلو ووادي عربة.

ففي ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت المجتمعات والأقطار العربية، غدت الأقطار العربية مجتمعات رأسمالية تابعة، حيث سيطرت عليها الفئات المالية والتجارية الكومبرادورية ذات الروابط الوثيقة برأس المال والتجارة العالميين، واتسعت هوة الفروق الاجتماعية الفاحشة واتخذت الأغلبية الساحقة من النظم العربية مكانها في صفوف الثورة المضادة، التي جثمت بثقلها الأمني الاستبدادي الرهيب على أنفاس الشعوب العربية حتى الآن، وراكمت مزيداً من عوامل التبعية والتخلف والافتقار والقهر.

ان هذا الواقع العربي، المهزوم والمأزوم، أثار وما زال\_ كثيراً من المرارة والرفض لدى الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً، ولدى الأجيال الشابة التي فقدت - إلى درجة عالية- الثقة في قدرة ومصداقية القيادات القومية واليسارية وأحزابها على تحقيق الأهداف التحررية والمطلبية الديمقراطية ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضاً على تحقيق

المشروع القومي العربي، بعد أن فقدت كلياً ثقتها في الأنظمة القائمة، إلى درجة أن هذه الأجيال تتساءل اليوم عن هويتها، فمن نحن ؟ لكن يبدو أن استتباع وهزيمة النظام العربي، والانتهازية المنتشرة - بهذه الدرجة أو تلك - في صفوف القوى اليسارية والقومية التي هبط وارتد بعضها عبر التصالح مع السلطة والأنظمة، الأمر الذي دفع قسماً كبيراً من الأجيال الشابة إلى أن تتوجه بنظراتها إلى ملكوت السماوات، من خلال التحاقها بالحركات الدينية الأصولية التراثية - بدوافع واسباب اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى - ، دون ادراك منها أن العودة إلى التراث عموماً والجوانب السلبية المغرقة في سلفيتها خصوصاً قد تعني عندئذ استسلاماً لهزيمة المشروع الوطني والمشروع القومي العربي معاً ، لأن عملية تأكيد الذات هذه - عبر العودة إلى النصوص الجامدة في التراث السلفي - تُشكل نكوصاً إلى مواقع خلفية للاحتماء بها و الدفاع انطلاقاً منها، خاصة في ظل تزايد مظاهر التخلف والانحطاط والافقار في المجتمعات العربية، وخضوع النظام العربي للشروط الأمريكية/ الإسرائيلية، الى جانب استمرار عجز وضعف وتراجع القوى الديمقراطية الوطنية واليسارية القومية عن التأثير في هذه الأجيال أو استقطابهم عبر ممارسات سياسية وجماهيرية نضالية تقوم بتعرية وفضح المصالح الطبقية باعتبارها السبب الرئيسي لما وصلت إليه أحوال مجتمعاتنا وشعبونا، وكذلك عبر الاهتمام بقضايا الشباب ومستقبلهم، وتوضيح طبيعة تطور العلاقة التاريخية في العصر الحديث، بين الإسلام السياسي و المدنية الحديثة كما طرحها في منتصف القرن التاسع عشر رفاعه الطهطاوي، ثم محمد عبده و علي عبد الرازق وأحمد أمين ولطفي السيد وطه حسين في ثلاثينيات القرن العشرين في سياق المناخ الليبرالي العقلاني السائد آنذاك، ثم استعراض وتناول أسباب وأهداف نشوء حركة الاخوان المسلمين وظاهرة المد الأصولي الراهنة، بما يوضح الفارق الخطير في العلاقة التاريخية بين الدين والمدنية الحديثة أو مفاهيم عصر النهضة كما تجلت في العقود الأولى من القرن العشرين، فبينما طرحت في الماضي بوصفها علاقة جدلية بين العقلانية والتنوير من ناحية وبين النزعات والتيارات الدينية من ناحية ثانية، فإنها طرحت من قبل حركة الاخوان المسلمين، وما

زالت إلى الآن - في القرن الحادي والعشرين !!! - كعلاقة ميتافيزيقية من جانب واحد، و بينما طرحت في الماضي بوصفها تناقضاً غير عدائي يقوم على الحوار العقلاني والاستنارة الدينية، تطرح الآن بوصفها تناقضاً عدائياً لا يحل إلا بإلغاء أحد طرفيه، حيث تبدو العودة إلى السلفية أو الاصولية أو التراث اليوم -في أحد أوجهها- بمثابة صرخة احتجاج في وجه الغرب الأقوى منا حالياً و في هذه الحدود تصبح تلك الدعوة مجرد رد فعل أكثر منها فعلاً أصلياً، و تبدو كاحتجاج سلبي ضد الغرب يركز على بعث ما مضى و ليس على خلق جديد يواجه تحديات الحاضر و احتياجات المستقبل على قاعدة رفض ومقاومة الرأسمالية ونظامها الإمبريالي، والانحياز الصريح للفقراء والكادحين من جهة والتحام النضال الوطني التحرري والديمقراطي في كل قطر عربي في إطار المشروع الاستهاضي القومي الوجودي التقدمي الكفيل وحده باجتثاث الوجود الصهيوني في بلادنا واستعادة فلسطين كلها كدولة ديمقراطية، إلى جانب حل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد من جهة ثانية .

على أي حال، ولكي نغلق الباب في وجه أي تفسير تشكيكي أو تكفيري أو انتهازي مغرض أو منافق، ضد موقفنا الموضوعي من مسألة التراث، فإننا نقول بصراحة ووضوح، إن موقفنا ينطلق من النظر والتعامل مع التراث باعتباره جزءاً من الثقافة العربية، و باعتبار الثقافة تطوراً من خلال تطور البشر أنفسهم، ما يعني أننا نستطيع التمييز بين نوعين من التراث، النوع الأول هو التراث المحفوظ أو المخزون و ذلك هو التراث المتحفي، أما النوع الثاني فهو التراث الحي الذي يتواجد بشكل أو بآخر في الممارسات الحية للشعوب، و ذلك هو التراث فعلاً . و في هذه الحدود فلا مشكلة هناك، لكن المشكلة تبدأ حينما تبدأ المحاولة للتسوية أو الدمج الاحادي بين الهوية و التراث بحيث يصبح هو المكون الوحيد لها، وعندئذ فإن التراث يعمل "وكأنه كان في خزانة حديدية محكمة الإغلاق" و تصبح هذه القراءة السلفية للتراث قراءة لا تاريخية لا تفيد سوى التكرار، تكرار التراث نفسه، بل تتم عندئذ "قراءة المستقبل بواسطة الماضي و تصبح العملية هي رفض للواقع وهجرة إلى الماضي المتخيل و تخل عن المستقبل، وبالتالي

افتقاد الاستقلال التاريخي أو العجز عن تحقيق هذا الاستقلال"، ما سيؤدي إلى تكريس أهداف ومصالح الشرائح الاجتماعية الطبقية في كل من النظام العربي الحاكم والمجتمعات العربية، ومن ثم تكريس التبعية الإمبريالية، وتجديد التخلف، وتزايد مظاهر الفقر والمعاناة والاضطهاد للطبقات والشرائح الفقيرة في ظل انقسام طبقي حاد غير مسبوق في بشاعته بين أغنياء أو أثرياء مستغلين (بكسر الغين) وطفيليين لصوص وسفهاء وبين فقراء كادحين معدمين لا يجدون -في معظمهم- قوت يومهم وأولادهم، كما لا يجد بعضهم مأوى له وعائلته سوى في المقابر ؟!!! .

## راهنية جبهة مقاومة التطبيع في مغرب ومشرق الوطن العربي لدعم القضية الفلسطينية

الحوار المتمدن-العدد: 7603 - 6 / 5 / 2023

في خمسينات وستينات وسبعينات القرن العشرين، كانت المفاهيم والمواقف الوطنية المعادية للقوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي السائدة في أوساط جماهير مشرق ومغرب الوطن العربي بكل اثنياته وطوائفه، أما اليوم، في مشهد الانحطاط العربي الرسمي الراهن فقد دخلنا هذا القرن، الحادي والعشرين، مجردين من أسلحتنا الإستراتيجية، بعد أن أصبحت أنظمتنا في المشهد السياسي الدولي الراهن مجرد أدوات في خدمة مصالح العدو الإمبريالي وركيزته "إسرائيل" في بلادنا، وفي ظل هذا الخضوع لم تعد هذه الأنظمة تعرف لنفسها خطراً معيناً سوى شعوبها عموماً، والجماهير الشعبية الفقيرة خصوصاً والتي بدورها باتت تدرك أن العدو الرابض في أوضاعها الداخلية أشد خطراً من العدو الخارجي .

والآن في ظروف تقاوم تبعية وخضوع معظم بلدان مغرب ومشرق الوطن العربي، باتت بلداننا مجرد رقم، أو عدد شكلائي لا يحسب له أحد حساباً، وأصبح تكريس مظاهر الخضوع والتبعية والاستبداد والاستغلال والتطبيع أمراً طبيعياً، بعد أن فقد معظم حكام الأنظمة وعيهم الوطني واستباحوا وعيهم القومي لحساب مصالحهم ومراكمة ثروتهم التي تتزف دماً من كل مساماتها، حيث لا فرق بين نظام ملكي أو أميربي أو جمهوري، فكلهم في الاستبداد والاستغلال والفساد وتراكم الثروات سواء .

فعلى إثر الاعتراف بدولة العدو الصهيوني وتطبيع أنظمة الكومبرادور والعمالة في بلادنا، تمكنت دولة العدو الإسرائيلي، ومن خلال الدعم المادي والسياسي الأمريكي على وجه الخصوص، من أن تتحول اليوم إلى دولة إمبريالية صغرى في الشرق الأوسط، كما أصبح حكام أنظمة التطبيع والعمالة في بلادنا، في حالة ينظرون فيها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها عبئاً ثقیلاً على كاهلهم يسعون إلى الخلاص منه، طالما كان في

ذلك ضماناً لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية (البيروقراطية والكومبرادورية)، ما يعني -بوضوح شديد - نزوح الظروف الموضوعية للثورة لإسقاط هذه الأنظمة، لكن يبدو أن العوامل الذاتية (الأحزاب الثورية) لم تراكم - حتى اللحظة - إمكانات ومقومات الثورة المطلوبة.

فلسفة مقاومة التطبيع: إن التطبيع مع الكيان الصهيوني يبدأ خطواته الأولى بقرار أمريكي موجه الى اتباعه في النظام العربي، ثم يتحول إلى أداة أساسية من أدوات الصهاينة، وبالتالي فإن التطبيع هو في جوهره إجبار هذا النظام أو ذاك في مغرب ومشرق الوطن العربي، على القبول بالأمر الواقع، واقع عبوديته كنظام كومبرادوري تابع وعميل، لكي يمارس دوره في معاونة الجلاد الصهيوني المدعوم من النظام الامبريالي الأمريكي، بما يخدم مخططات التحالف الامبريالي/ الصهيوني الهادفة إلى تكريس تخلف وتفكك مجتمعاتنا لضمان بقاء هيمنة النظام الإمبريالي العالمي، على مقدرات بلداننا ومجتمعاتنا ومنعها من إعادة تشكيل نفسها على أسس وطنية تقدمية وديمقراطية حديثة مستقلة.

وبالتالي فإن التفسير الجوهري والمباشر لعملية التطبيع مع "دولة" العدو الصهيوني، ليس له سوى معنى واحد هو الاعتراف بشرعية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الغاصب من ناحية، ومحاولة لشطب الحقوق التاريخية والشرعية الدولية لشعبنا على ارض وطنه التاريخي فلسطين من ناحية اخرى، وهنا بالضبط تتجلى روح ومواصفات الخضوع والاستسلام والخيانة التي ترتبط وتلتصق بأي نظام في مغرب ومشرق الوطن العربي، وافق على التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به، فالهزيمة لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في مثل هذا الاعتراف بالكيان الغاصب، وبالتالي تعزيز التوجه الصهيوني لبلورة فكرة "يهودية الدولة" التي تتلخص في: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، والتخلص -ولو التدريجي- من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر" والضفة الغربية، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية، بحيث يكون

للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنباً لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي على أرضنا الفلسطينية التاريخية كلها.

تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن، إذ أن استراتيجية الكيان الصهيوني وفق نصوص المنظور اليميني لحكومة العدو الحالية، تنطلق - حسب مخططه الاستراتيجي التوسعي ضد بلدان وطننا العربي - من أربعة دوائر هي: (1) دائرة الهلال الخصيب وتتناوب كل من سوريا والعراق قيادتها. (2) دائرة وادي النيل وتمثل مصر الدولة الرائدة فيها. (3) دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها. (4) دائرة المغرب العربي وعلى رأسها المغرب والجزائر، أما فيما يتعلق بالمغرب العربي فهو من وجهة نظر "إسرائيلية" يمكن تطوير العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية السرية السابقة والعلنية الحالية معه و من ثم تحييده وضمان تأييده للمخطط الصهيوني بسهولة عن طريق عزله عن بقية العالم العربي، وعن طريق المكاسب الاقتصادية وتعميق وتكريس تبعيته وربطه بالاتحاد الأوروبي بموافقة الامبريالية الامريكية بالطبع، الأمر الذي يوضح طبيعة مخاطر التحالف الصهيوني/الامبريالي وعولمة الاستسلام - في اطار التطبيع والاعتراف - على مستقبل شعوبنا عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً، دون أن أتجاوز تأثير اتفاق أوسلو الكارثي الذي فتح أبواباً ومبررات لدى الأنظمة الرجعية والكومبراورية التي كانت - كما يبدو - تنتظر بلهفة توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو لكي تبادر الى الاعتراف والتطبيع بالكيان الصهيوني .

إن وعي القوى الثورية الماركسية في بلادنا لهذه المخاطر يعني اقتناعهم الكلي باستحالة أن يصبح الكيان الصهيوني جزءاً من نسيج المنطقة العربية، بل سيظل كياناً مغتصباً عنصرياً وعدوانياً في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية، وبناءً على ذلك رفض هذه القوى وادانتها - بصورة مطلقة - لكل محاولات التطبيع والاعتراف بالكيان

الصهيوني، الى جانب التزامها بتقديم كل وسائل الدعم والتضامن للنضال التحرري الفلسطيني، انطلاقاً من أن هذا النضال هو نضال من أجل الحرية والاستقلال والعودة، وهو أيضاً نضال تحرري علماني لا يواجه ديانةً بديانةً أخرى، لأنه يجسد الفعل الإنساني الحامل لأخلاق المقاومة وممارستها من أجل إقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور، وذلك انطلاقاً من أن السيادة القانونية لشعبنا الفلسطيني على أرض وطنه فلسطين مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي)، وبالتالي فإن كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية الاغتصابية الاستيطانية الصهيونية وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين طوال (75) عاماً الأخيرة لا تلغي إطلاقاً السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على أرض فلسطين حاضراً ومستقبلاً، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي الاجتماعي القومي العربي . وبالتالي فلا أحد يستطيع طمس حقوق شعبنا في أرض وطنه فلسطين، ما يفرض على الأحزاب الثورية الماركسية في بلداننا ضرورة التمسك بهذه الرؤية في نضالها الطبيعي ضد التطبيع والاعتراف، كما في نضالها الداخلي ضد أنظمتها العميلة وفق المنظور الطبقي الثوري، بما يضمن لها أن تُحقق مكاسب تحررية، واجتماعية طبقية ونهضوية ديمقراطية وثورية في ميادين كفاحها الطبيعي مع جماهيرها من العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين، الأمر الذي يدعوني الى مطالبة رفاقي في هذه الاحزاب بسرعة التداعي للحوار المشترك بهدف تأسيس "جبهة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني"، جنباً الى جنب مع مسيرة نضالها من أجل مراكمة عوامل نضوج الثورات الشعبية الهادفة إلى إسقاط أنظمة الخضوع والعمالة، وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية في كل أقطار الوطن، أي إننا سننتصر بقدر ما يكون نضالنا نضالاً ثورياً تقدماً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً يضم كافة الاثنيات الامازيغية والكردية وغيرهما، في سبيل استنهاض التبلور الثوري التقدمي والتجدد الحضاري.

في ضوء ما تقدم، أقول بوضوح شديد: إنَّ الحديث عن كسر وتجاوز نظام الإلحاق أو التبعية والتخلف والتطبيع الراهن، هو حديث عن ضرورة حتمية في المستقبل المنظور

لشعوبنا، العربية والامازيغية والكردية وغير ذلك من القوميات التي تملك الحق بكل ابعاده التاريخية والسياسية والمجتمعية في التعبير عن هويتها الوطنية وثقافتها التاريخية المتميزة.

لهذا بات ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، في سبيل إعادة تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية، ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي، وفي طبيعتهم قوى اليسار الماركسي الثوري المناضل من اجل استرداد الحقوق التاريخية على ارض فلسطين وبهذا المعنى يكون نضال طلائع القوى الثورية في بلداننا -وفي المقدمة منها الطليعة الثورية الفلسطينية - ليس نضالاً ضد الاغصاب والاستيطان والوجود الصهيوني من اجل الحرية فحسب، بل هو أيضاً نضال ثوري ضد كل مظاهر وأدوات التبعية، فهو نهج تحرري وطبقي تقدمي وديمقراطي في آن معاً.

أخيراً أكد باعتزاز الموقف الثوري في مواجهة سياسة التطبيع واسقاطها كما سجله الرفيق جمال براجع، حيث يقول: "ان مواجهة سياسة التطبيع وإسقاطها، كجزء من المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي، تستدعي من جميع القوى الوطنية والديمقراطية والثورية إعادة موضعة القضية الفلسطينية في مكانها الطبيعي كإحدى واجهات الصراع ضد النظام المخزني الاستبدادي التبعية الفاقدة لأية استقلالية لقراره السياسي إزاء القوى الامبريالية والصهيونية. كما تستدعي منها تعميق وتوسيع نضالها الوجودي في اطار "الجهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع" لمواجهة كافة اشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني في افق اسقاطه، وفضح المطبوعين مؤسسات وشركات وأفراد، وتكثيف أشكال الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يخوض حالياً مقاومة شعبية موحدة و شاملة في مواجهة سياسة الإرهاب والاستيطان والحصار الصهيونية ومن أجل حقوقه العادلة والمشروعة في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الديمقراطية على كامل فلسطين

وعاصمتها القدس، وجعل نضالها -أي الجبهة- جزءا من نضال الشعوب العربية والمغربية وشعوب العالم التواقا الى التحرر من الامبريالية والصهيونية والأنظمة الاستبدادية عبر العالم".

## سبل النهوض بجهة مقاومة التطبيع في مشرق ومغرب الوطن العربي

الحوار المتمدن-العدد: 7604 - 7 / 5 / 2023

في خمسينات وستينات وسبعينات القرن العشرين، كانت المفاهيم والمواقف الوطنية المعادية للقوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي السائدة في أوساط جماهير مشرق ومغرب الوطن العربي بكل اثنياته وطوائفه، أما اليوم في مشهد الانحطاط العربي الرسمي الراهن فقد دخلنا إلى هذا القرن الحادي والعشرين، مجردين من أسلحتنا الاستراتيجية، بعد أن أصبحت أنظمتنا في المشهد السياسي الدولي الراهن مجرد أدوات في خدمة مصالح العدو الإمبريالي وركيزته "إسرائيل" في بلادنا، وفي ظل هذا الخضوع لم تعد هذه الأنظمة تعرف لنفسها خطراً معيناً سوى شعوبها عموماً والجماهير الشعبية الفقيرة خصوصاً التي باتت تدرك أن العدو الرابض في أوضاعها الداخلية اشد خطراً من العدو الخارجي .

والآن في ظروف تفاقم تبعية وخضوع معظم بلدان مغرب ومشرق الوطن العربي، باتت بلداننا مجرد رقم أو كمّ، أو عدد حسابي لا يحسب له أحد حساباً، وأصبح تكريس مظاهر الخضوع والتبعية والاستبداد والاستغلال والتطبيع أمراً طبيعياً، بعد أن فقد معظم حكام الأنظمة وعيهم الوطني واستباحوا وعيهم القومي لحساب مصالحهم وتراكم ثرواتهم التي تتزف دماً من كل مساماتها، لا فرق بين نظام ملكي أو أميري أو جمهوري فكلهم في الاستبداد والاستغلال والفساد وتراكم الثروات سواء .

فعلى إثر الاعتراف بدولة العدو الصهيوني وتطبيع أنظمة الكومبرادور والعمالة في بلادنا، تمكنت دولة العدو الإسرائيلي، ومن خلال الدعم المادي والسياسي الأمريكي على وجه الخصوص، من أن تتحول اليوم إلى دولة إمبريالية صغرى في الشرق الأوسط، كما أصبحت أنظمة التطبيع والعمالة في بلادنا، في حالة ينظرون فيها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها عبئاً ثقیلاً على كاهلهم يسعون إلى الخلاص منها طالما كان في ذلك ضماناً لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية (البيروقراطية والكومبرادورية)، ما

يعني بوضوح شديد نضوج الظروف الموضوعية للثورة لإسقاط هذه الأنظمة، لكن يبدو أن العوامل الذاتية ( الأحزاب الثورية) لم تراكم - حتى اللحظة - إمكانات الثورة المطلوبة.

فلسفة مقاومة التطبيع: إن التطبيع مع الكيان الصهيوني يبدأ خطواته الأولى بقرار أمريكي، ثم يتحول إلى أداة أساسية من أدوات الصهاينة، وبالتالي فإن التطبيع هو في جوهره إجبار هذا النظام أو ذاك في مغرب ومشرق الوطن العربي، على القبول بالأمر الواقع، واقع عبوديته كنظام كومبرادوري تابع وعميل، لكي يمارس دوره في معاونة الجلاذ الصهيوني المدعوم من النظام الامبريالي الأمريكي، بما يخدم مخططات التحالف الامبريالي/ الصهيوني الهادفة إلى تكريس تخلف وتفكك مجتمعاتنا لضمان بقاء هيمنة النظام الإمبريالي العالمي، على مقدرات بلداننا ومجتمعاتنا ومنعها من إعادة تشكيل نفسها على أسس وطنية تقدمية وديمقراطية حديثة مستقلة.

وبالتالي فإن التفسير الجوهري والمباشر لعملية التطبيع مع "دولة" العدو الصهيوني، ليس له سوى معنى واحد هو الاعتراف بشرعية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الغاصب من ناحية، ومحاولة لشطب الحقوق التاريخية والشرعية الدولية لشعبنا على ارض وطنه التاريخي فلسطين من ناحية ثانية، وهنا بالضبط تتجلى روح ومواصفات الخضوع والاستسلام والخيانة التي ترتبط وتلتصق بأي نظام في مغرب ومشرق الوطن العربي وافق على التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به، فالهزيمة لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في مثل هذا الاعتراف بالكيان الغاصب، وبالتالي تعزيز التوجه الصهيوني لبلورة فكرة "يهودية الدولة" التي تتلخص في: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، والتخلص -ولو التدريجي- من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر" وال الضفة الغربية، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن

الفلسطينيين تجنباً لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي على أرضنا الفلسطينية التاريخية كلها.

تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن، إذ أن استراتيجية الكيان الصهيوني وفق نصوص المنظور اليميني لحكومة العدو الحالية، ينطلق حسب مخطته الاستراتيجي التوسعي ضد بلدان وطننا العربي من أربع دوائر هي: (1) دائرة الهلال الخصيب وتتأوب كل من سوريا والعراق قيادتها. (2) دائرة وادي النيل وتمثل مصر الدولة الرائدة فيها. (3) دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها. (4) دائرة المغرب العربي وعلى رأسها المغرب والجزائر، أما فيما يتعلق بالمغرب العربي فهو من وجهة نظر "إسرائيلية" يمكن تطوير العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية السرية السابقة والعلنية الحالية معه و من ثم تحييده وضمان تأييده للمخطط الصهيوني بسهولة عن طريق عزله عن بقية العالم العربي وعن طريق المكاسب الاقتصادية وتعميق وتكريس تبعيته وربطه بالاتحاد الأوروبي بموافقة الإمبريالية الأمريكية بالطبع، الأمر الذي يوضح طبيعة مخاطر التحالف الصهيوني/الإمبريالي وعولمة الاستسلام - في إطار التطبيع والاعتراف - على مستقبل شعوبنا عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً، دون أن أتجاوز تأثير اتفاق أوسلو الكارثي الذي فتح أبواباً ومبررات لدى الأنظمة الرجعية والكميرادورية التي كانت - كما يبدو - تنتظر بلهفة توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو لكي تبادر الى الاعتراف والتطبيع بالكيان الصهيوني .

وبالتالي بات التطبيع أحد الوسائل السياسية الأساسية لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني المتمثلة أساساً في تكريس وجود دولة إسرائيل عبر تصفية القضية الفلسطينية وإفراغها من مضمونها كقضية تحرر وطني لشعب اغتصبت أرضه وتم تشريدته، تطبيع بعض الأنظمة العربية إذا أردنا أن نفهم تماماً معنى التطبيع ومعنى مناهضته، فعلياً أن نركز على طبيعة الكيان الصهيوني وطبيعة المخطط الأميركي في المنطقة، إن أهمية الكيان الصهيوني للإمبريالية العالمية تنبع من كونه جزءاً لا يتجزأ من منظومة

القوى الإمبريالية، إنه ليس مجرد أداة في يديها، وإنما هو جزء يمثلها في مشرق ومغرب الوطن العربي وامتداد حقيقي عضوي لها، وهو يحقق أهداف الإمبريالية في منطقتنا بتحقيق مشروعه الاستعماري الصهيوني الخاص، ومن ذلك تتبع قوته وضرورته للنظام الإمبريالي العالمي، ما يعني أن التطبيع مع دولة العدو الصهيوني بهذا المعنى، يعني الدخول في اتصالات وعلاقات مخططة تهدف إلى جعل العلاقة معها علاقات طبيعية مناقضة للمقاطعة تماماً، إذ يحمل التطبيع دلالة القبول بوجود إسرائيل بشكلها ونظامها وصيغتها الحالية الكولونيالية الاستيطانية العرقية، وكذلك القبول بدورها، وأيديولوجيتها، ومشروعها الاستيطاني الإحلالي، وكذلك الحال القبول بواقع الفلسطينيين وحالتهم الشاذة تحت الاحتلال.

فمن المعروف أن وظيفة الكيان الصهيوني تتعدى المنطقة، فهو وليد أيديولوجيا الجناح الأكثر ظلامية وعدوانية في الإمبريالية العالمية، فالصهيونية ليست أيديولوجيا البرجوازية اليهودية فحسب، بل أيضاً أصبحت رأس حربة أيديولوجيا البرجوازية الإمبريالية الأمريكية المهوَّدة برمتها، عبر ما يسمى بـ "المسيحية الصهيونية"، لذلك فإن البرجوازية الإمبريالية، وبخاصة الأمريكية منها، معنية ببناء الكيان الصهيوني بناء يكسبه قوة ذاتية واستقراراً ورسوخاً ودوراً استراتيجياً في منطقتنا وربما في غيرها من المناطق، ولتحقيق ذلك، فإن الكيان الصهيوني لا يمكن أن يكتفي بثلاثة أرباع فلسطين، وإنما عليه أن يلتهم فلسطين بكاملها على الأقل، بوصفها "أرض إسرائيل"، وهذا هو بالضبط هدف التطبيع العربي الرسمي من أنظمة العمالة في مغرب ومشرق الوطن.

كذلك -وفي سياق التطبيع أيضاً- يسعى الكيان الصهيوني إلى تكريس الهيمنة الاقتصادية وأمنياً وسياسياً على الدول العربية في محيطه المباشر علاوة على استراتيجيته الهادفة للسيطرة على بلدان مغرب الوطن العربي لكي تصبح هذه الدول سوقاً واسعة للرأسمال المعولم، الأمريكي والصهيوني من ناحية، ولكي تبقى في حالة من التخلف والتبعية والتفكك برعاية أنظمة الكومبرادرو.

وارتباطاً بهذا المشهد يعمل العدو الصهيوني على أن يجبر المحيط العربي على القبول به كياناً طبيعياً وجزءاً متفوقاً من المنطقة، بحيث يؤدي دوراً رئيسياً في سياسة المنطقة، فيبني التحالفات للوقوف أمام أي قطر عربي تسول له نفسه الخروج من الإطار الإمبريالي أو مجرد التفكير بذلك.

وفي كل الأحوال فإن عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني يبدأ خطواته الأولى بقرار أمريكي، ثم يتحول إلى أداة أساسية من أدوات الصهاينة، وبالتالي فإن التطبيع هو في جوهره إجبار هذا النظام في مغرب أو مشرق الوطن، على القبول بالأمر الواقع، واقع عبودية كنظام كومبرادوري تابع وعميل، لكي يمارس دوره في معاونة الجلاد الصهيوني المدعوم من الجلاد الإمبريالي، بما يخدم مخططات التحالف الإمبريالي/ الصهيوني الهادفة إلى تكريس تخلف وتفكك مجتمعاتنا لضمان بقاء تخلف هيمنة النظام الإمبريالي العالمي، بلداننا ومجتمعاتنا ومنعها من إعادة تشكيل نفسها على أسس وطنية تقدمية وديمقراطية حديثة مستقلة.

في هذا السياق أشير إلى ان تعريف دولة العدو الصهيوني بأنها "دولة يهودية وديموقراطية" فإنه يعني، بحسب القراءة الإسرائيلية، "دولة قومية لليهود لكن بنظام ديموقراطي". أما دولة ديمقراطية فحسب فتعني لا يهوداً ولا عرباً، بل مواطنين، أناس، بشر، لهم حقوق متساوية، وهذا ما ترفضه ذهنية المجتمع الإسرائيلي عموماً وقوى اليمين المتطرف خصوصاً بشقيه العلماني والديني.

وبالتالي فإن عملية التطبيع الخيانية تعزز التوجه الصهيوني لتحقيق جوهر فكرة "يهودية الدولة" الذي يتلخص في: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتدين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضاً للتخلص -ولو التدريجي- من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما

بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنباً لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها.

إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي لشعوبنا في مغرب ومشرق الوطن العربي، ومن ثم فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد وإما الأمة العربية الموحدة المتقدمة.

لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، أي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا أقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل، فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

في هذا الصدد، فإننا نتفق على أن الإمبريالية الأمريكية المعولمة تَعْتَبِر الكيان الصهيوني امتداداً لها باعتباره حالة إمبريالية صغرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالتالي فإنها عملت على توفير كافة العوامل، وممارسة كافة الضغوط على مجمل الأنظمة التابعة لها في مغرب ومشرق الوطن العربي، لتثبيت وتفعيل عملية التطبيع والاعتراف العلني بدولة العدو الصهيوني بدلاً من العلاقات السرية التي سادت في مرحلة ما قبل العولمة وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي.

فهي لا تكتفي بأن لا تجد حرجاً في التعامل مع الكيان الصهيوني تعاملًا طبيعيًا، وإنما تذهب إلى اعتبار هذا الكيان، هو الكيان الطبيعي الوحيد في المنطقة، من حيث التطور الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والذي ينبغي أن يظل متميزاً بقوته الاقتصادية وامكاناته العسكرية القادرة على إخضاع الأنظمة العربية وتكريس تخلف مجتمعاتها.

إذاً فإن العولمة والخصخصة في بلداننا ترتبطان ارتباطاً موضوعياً حميمياً بالتطبيع، فسيادة العقلية النابعة من هاتين الآليتين الضامنتين للمصالح الطبقية للشرائح الحاكمة

في بلداننا، شكلت الشرط والمدخل الرئيسي لعملية التطبيع والاعتراف بدولة العدو الصهيوني.

تأسيساً على ما تقدم، فإنني أود التأكيد على الحقيقة الموضوعية التي ترى في أن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو - بالمعنى الراهن والاستراتيجي - صراع جماهيري، عربي أمازيغي كردي، ضد التحالف والوجود الامبريالي الصهيوني وحلفائه؛ أنظمة التبعية والتطبيع والعمالة، تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن، إذ أن الكيان الصهيوني لن يصبح جزءاً من نسيج المنطقة العربية وسيظل كياناً مغتصباً عنصرياً وعدوانياً في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية، ما يعني ضرورة التمسك بهذه الرؤية على الرغم من أحوال الضعف والتشردم والتفكك والانتهازية التي أصابت معظم أحزاب وفصائل حركة التحرر العربية من جهة، وعلى الرغم من أن "دولة" الكيان الصهيوني بدعم إمبريالي، استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخرت لأغراضها وأطماعها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم، وفي مثل هذه الأوضاع، وبالتالي فإن القوى الثورية الماركسية في بلداننا لن تفوز على أطماع الصهيونية والقوى الإمبريالية؛ إلا بقدر ما تُحقق من مكاسب تحررية، نهضوية ديمقراطية وثورية: سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وثقافية في ميادين كفاحنا داخل بلداننا عبر مواصلة توعية جماهير الفقراء وتحريضهم وتنظيمهم الأمر الذي يفرض على كافة القوى الثورية الماركسية التداعي للحوار حول سبل تأسيس "جبهة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني"، بما يُمهّد لمراكمة عوامل نضوج الثورات الشعبية الهادفة إلى إسقاط أنظمة الخضوع والعمالة والتطبيع والتخلف، وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة أحزاب وفصائل اليسار الماركسي الثوري في كل أقطار الوطن برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي إننا سننتصر بقدر ما يكون نضالنا نضالاً ثورياً تقدماً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً يضم كافة الاثنيات الامازيغية والكردية وغيرهما، في سبيل التبلور التقدمي والتجدد الحضاري.

إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.. وطالما أن عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، وغير مؤهلة -حتى اللحظة- لمجابهة أنظمة وقوى الاستبداد والتخلف والتبعية، مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنوية الشاملة فيها، لذلك، فإن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها، يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطربي، طوال العقود الأربعة الماضية. كما أن عملية التصدي للوضع المأزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة، خاصة وأنا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية، وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديدها وإعادة بنائها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، دون أي انفصام عن الهدف الاستراتيجي في تحقيق المشروع النهضوي التوحيدي الديمقراطي العربي .

وعلى هذا الأساس، فإننا ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف إيجاد آلية حوار فكري من على أرضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والإنسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي العربي، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعترى هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى، الأمر الذي يفرض على قوى حركة التحرر العربية التقدمية أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزمتها، وإثبات

وجودها ودورها في أوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً، عبر برامج سياسية ومجتمعية تستجيب لمنطلقات الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بارتباطها المستقبلي الوثيق بالثورة القومية الديمقراطية الوحديية ضد التحالف الإمبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي، بما يوفر أداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثرية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة المتخلفة والمأزومة، صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية والمشروع النهضوي العربي على طريق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

والسؤال هنا.. أين يكمن الطريق إلى المستقبل؟

في الإجابة عن هذا السؤال، أقول: لقد بات الرهان اليوم معقوداً على الرؤية الديمقراطية التقدمية العلمانية في بلادنا، المرتبطة باستنهاض أوضاع القوى والأحزاب والفصائل التقدمية العربية في مغرب ومشرق الوطن.

ذلك إنَّ الحديث عن كسر وتجاوز نظام الإلحاق أو التبعية والتخلف والتطبيع الراهن، هو حديث عن ضرورة حتمية في المستقبل المنظور لشعوبنا، العربية والأمازيغية والكردية وغير ذلك من القوميات التي تملك الحق بكل أبعاده التاريخية والسياسية والمجتمعية في التعبير عن هويتها الوطنية وثقافتها التاريخية المتميزة.

وهنا بالضبط أشير إلى أن المجتمعات المغاربية سواء في المغرب أو الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.. الخ، تتميز بأن كل منها مجتمع ذو هوية وحضارة أمازيغية عربية إسلامية كهوية جامعة من الخطأ تجاوزها من ناحية، ومن الخطأ أيضاً الحديث عنها كهوية مطلقة ومغلقة على ذاتها، بل بالعكس، إن التعدد الفكري عموماً واليساري الماركسي الديمقراطي خصوصاً، كفيل -من خلال التحليل الموضوعي لمصالح الجماهير الشعبية العربية أو الأمازيغية- بجسر الفجوات بين العروبة والأمازيغية والكردية وغير ذلك من الاثنيات، وتوفير الاسس والمقومات السياسية والمجتمعية الضامنة لتجاوز كافة الصراعات والتناقضات الإثنية والقومية الشوفينية بينهما، إذ لا

مصلحه للجماهير الشعبية الفقيرة في إثارة النزاعات العنصرية والانفصالية بين الأمازيغ والعرب، أو بين أية قومية أخرى في بلادنا، حيث ان القوى الرجعية والرأسمالية التابعة في الأنظمة الحاكمة بالتنسيق مع القوى الإمبريالية هي بالضبط صاحبه المصلحة في اثاره النزاعات العنصرية الأمازيغية أو العربية، فالأمازيغي عربي بثقافته حسب المفكر الامازيغي العروبي الراحل محمد عابد الجابري، كما أن العربي لا يمكنه تجاوز الحضارة الأمازيغية العربية ودورها التاريخي الجامع من خلال التزاوج والاختلاط والحياء المشتركة طوال اكثر من 1400 عام، وبالتالي هناك -كما يقول الجابري- من تَعَرَّبَ وهناك من تَمَرَّغَ ولا وجود للنقاء، ما يعني توفّر الإمكانية الموضوعية والذاتية في الحياة السياسية والمجتمعية المشتركة راهناً ومستقبلاً وفق قواعد وأسس الديمقراطية والنهضة والتقدم الإنساني، ومن منطلق مقتضيات المصلحة العربية والأمازيغية المشتركة التي يمكن أن تلتحم في اطار جامع ومشترك بعيداً عن أية نزعة عنصرية أو متعصبة، مثالنا على ذلك العديد من النخب الامازيغية الوطنية والتقدمية المناضلة في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر .

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة المشروع الامبريالي وعولمة الاستسلام، ومقاومة الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، ومقاومة كل أشكال التطبيع معه، هي دعوة إلى تفعيل كافة أشكال النضال السياسي والطبقي ضد أنظمة الكوميرادور في بلادنا وإسقاطها، وتمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن ضد التحالف الأمريكي الصهيوني وأدواته في بلادنا، من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.

لذلك فإن التحدي الكبير الذي يواجهنا اليوم، يجب أن يبدأ بعملية تفعيل النضال السياسي والطبقي وتوجيهه صوب تغيير سياسي ثوري يحطم أنظمة التبعية والاستبداد والفساد في بلادنا، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي في تزايد انتشار عملية التطبيع والاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني الغاصب في بلادنا.

فمن المعروف أن جميع الوعود الإسرائيلية للدول العربية بخصوص الاستعادة من السلام مع دولة العدو الإسرائيلي هي وعود كاذبة، لم تتحقق لا في مصر ولا في الأردن ولا في قطر ولا في المغرب، ولن تتحقق في الامارات وعمان والبحرين والسودان والسعودية، ذلك أن إسرائيل لن تكون حلاً للهزيمة الحضارية والعلمية للعرب، بل ستعمل على تعميق التخلف ودعم الكتل والصراعات الاثنية والطائفية التي أجهضت المجتمع وقمعت مبدعيه، ما سيدفع إسرائيل -بالتنسيق مع الامبريالية الامريكية- الى استنزاف الموارد واستغلال الأسواق لمصلحتها ومصالح شركاتها ومهندسيها وعمالتها المدربة وذلك للحفاظ على تفوقها ومكانتها فيما يسمى بالشرق الأوسط الجديد!

في هذا الجانب لا يمكنني أن أتجاوز تأثير اتفاق أوسلو الكارثي الذي فتح أبواباً ومبررات لدى معظم الأنظمة الرجعية والكمبراورية التي كانت - كما يبدو - تنتظر بلهفة توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو لكي تبادر الى الاعتراف والتطبيع بالكيان الصهيوني، واستخدموا الذريعة الانتهازية بقولهم: ما دامت منظمة التحرير اعترفت، فلماذا هذا ممنوع على بقية بلدان العرب؟ هذا ما قاله ويقوله مسؤولون مغاربة وسودانيون وخليجيون وسعوديون وغيرهم ليبرروا عمالتهم وتطبيعهم، وذلك استجابة لمقتضيات المصالح الطبقية للشرائح الكمبراورية والبيروقراطية الحاكمة التي عززت أوضاع التبعية والخضوع لتلك الأنظمة بحيث بات التطبيع مع دولة العدو الصهيوني مسألة منسجمة مع طبيعة العلاقة التاريخية مع النظام الامبريالي الأمريكي، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية التي وفرت الظروف لاقامة العلاقات الأمنية السرية بين دولة العدو الإسرائيلي، والدول العربية الرجعية التي وجدت في توقيع أوسلو فرصتها للإعلان الصريح عن علاقتها التاريخية القديمة مع الكيان الإسرائيلي.

في ضوء ما تقدم، فإننا نتفق على أن "دولة" العدو الإسرائيلي هي تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للمصالح الرأسمالية العالمية، وفي إطار العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية، ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، فإن هذه العلاقة تؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقةً من دورها ووظيفتها، لم تنشأ إلا كشكل

من أشكال الاستعمار الاستيطاني العنصري في بلادنا، المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاعتصاب، لحماية مصالح النظام الرأسمالي العالمي، وهي بالتالي "دولة" لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءاً من نسيج هذه المنطقة العربية ومستقبلها بأي شكل من الأشكال، مهما تطورت وانتشرت عمليات التطبيع معها.

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام حركات وفصائل اليسار الماركسي في مغرب ومشرق الوطن أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجديد الوعي بالطبيعة العنصرية الاستيطانية للدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي وثروات شعوبه واحتجاز تطوره.

وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار في بلادنا انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الإمبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الإمبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف والتبعية بالتعاون الكامل مع الأنظمة الرجعية الكمبرادورية انسجاماً مع مصالحها الطبقية.

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الإمبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل أن يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية، ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي، وفي طليعتهم قوى اليسار الماركسي الثوري المناضل من أجل استرداد الحقوق التاريخية على أرض فلسطين.

وإلى أن تتوافر هذه الشروط تدريجياً سوف يستمر الصراع كما هو، مهما طال الزمن، انطلاقاً من قناعتنا الراسخة باستحالة أن يصبح الكيان الصهيوني جزءاً من نسيج مجتمعات وشعوب مغرب ومشرق الوطن العربي، وبالتالي لا مستقبل لهذا الكيان في

بلادنا إلا من خلال استمرار الدعم الإمبريالي من ناحية، واستمرار أحوال الضعف والاستسلام المرتبطة بأوضاع التبعية والاستبداد والتخلف السائدة في أنظمة العمالة الراهنة من ناحية ثانية.

إن إيماني واقتناعي بآفاق المستقبل الواعد لشعوب بلادنا، لا يعني أنني أو من بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دور رئيسي وأحادي فيها، بل يعني - من خلال أحزاب وفصائل اليسار الماركسي الثوري - تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، والبحث عن مبرراتها وأسانيدھا الموضوعية الملحة من قلب واقع بلادنا الراهن وذلك من خلال المسيرة النضالية صوب إسقاط أنظمة الرجعية والكمبودرادية، وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

لذلك كله، "ينبغي علينا أن نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يُشكل منبع التغيير و الثورة، وأن القوة الثورية هي مالك هذا الحلم ودون أن تغادر أقدامه تعرجات الواقع، للوصول لهدف نبيل وغاية واضحة، وهل هناك أنبل من غاية تحقيق دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها تلتزم سياسياً وقانونياً وأخلاقياً بحل المسألة اليهودية في إطارها، دون أن يعني ذلك تراجعنا عن موقفنا اتجاه مواصلة النضال في هذه المرحلة من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في وطنه فلسطين.

وبالتالي لابد من توفير كل المقومات والعناصر المطلوبة لتعزيز واستنهاض النضال الثوري في مجتمعاتنا، تجسيدا لشوق الجماهير وتطلعاتها وأمانها للخلاص من كل معانياتها ومن كل أشكال اضطهادها، بما يضمن مشاركة جميع القوى الاجتماعية - خاصة جماهير العمال وكل الكادحين - في تحديد خياراتها واتجاهات تطورها تجسيدا لإرادتها وهدفها المركزي، وفكرتها التوحيدية وفق منظور الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

أخيراً، إننا -كفصائل وأحزاب يسارية ماركسية ثورية عرباً وأكراداً وأمازيغ وغير ذلك من التنوع الاثني في بلادنا - سواءً في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي

الصهيوني، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، فإن مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى مهماز يتقدم بها نحو الحداثة بكل مفرداتها ومفاهيمها العقلانية المتمثلة في حرية الفرد والمواطنة والديمقراطية والعلمانية والعدالة الاجتماعية، وهي وجوه لعملة واحدة، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت (عصبيات وصراعات طائفية أو اثنية طبقية، رجعية شوفينية إلى جانب شيوخ قبائل وأمراء وملوك عملاء ورؤساء مستبدين) أكثر من الحي (النهوض الوطني الديمقراطي)، ففي مثل هذه الاوضاع يحكمنا الماضي أكثر من المستقبل... فما هي قيمة الحياة والوجود لأي مثقف ماركسي ديمقراطي إن لم يكن مبرر وجوده تكريس وعيه وممارساته في سبيل مراكمة عوامل الثورة على الأموات والتحريض عليهم لدفعهم الى الأبد لولادة النظام الثوري الاشتراكي الديمقراطي الجديد المعبر عن مصالح وتطلعت العمال والفلاحين الفقراء والجماهير الشعبية.

إنني لا أزعم -كيساري ماركسي وطني وقومي ديمقراطي- أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي ومشروعه النهضوي في بلادنا؛ ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسًا مقلعًا ومتصلًا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمتقنين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضًا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمتة الراهنة.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتي؛ تتجاوز حالة التجزئة القطرية العربية (رغم تجزئها)، نحو رؤية ديمقراطية تقدمية، تدرجية، وتتعاطى مع بلداننا في مشرق ومغرب الوطن كوحدة تحليلية واحدة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا؛ مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية-الهدف، يكمن في توحيد المفاهيم والأسس السياسية والفكرية للأحزاب والقوى الديمقراطية اليسارية داخل إطارها القطري/الوطني الخاص كخطوة أولية، تمهد للتوحيد التنظيمي العام وتأطير وتوسع انتشار الكتلة التاريخية -؛ انطلاقًا من إدراكي بأن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقيّة البورجوازية الرثة التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي

لهذه القيادة، يؤكد على صحة هذه المقولة، ما جرى في بلادنا فلسطين وغيرها من انهيار اجتماعي واقتصادي وتفكك في النظام السياسي وتراجع الهوية الوطنية والقومية لحساب الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي، أو للهويات الإثنية والطائفية والعشائرية كما هو الحال في العراق و السودان واليمن ولبنان والجزائر .

في ضوء ما تقدم فإن الحاجة الى بلورة وتفعيل هدف التحرر الوطني ضمن حركة التحرر القومي العربية وبرنامجها الذي يؤكد على إنهاء الانظمة المستبدة في رهن مجتمعاتنا العربية، هو هدف عاجل؛ أي واستراتيجي رئيسي، لكونها أنظمة تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن، بل وتتغذى من هذه العملية، عبر محاولاتها تقيغ المواطن وحرمانه من العدالة الاجتماعية ومن حرية الرأي والإرادة والضمير والحس النقدي، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطقاته.

فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسًا على درجة عالية من الاستقلال السياسي والفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق؛ فرجل السياسة الاستبدادية في بلادنا (ملكًا أو رئيسًا أو أميرًا أو شيخًا) لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/الإسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الأول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر إلى جانب احتكار السلطة، وكلاهما له مصالح طبقية رأسمالية رثة وتابعة ولا يتناقض أي منهما أبدًا مع النظام الإمبريالي، وهنا بالضبط تتجلى العلاقة الجدلية لمفهوم التحرر الوطني والقومي في النضال ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني من ناحية وضد انظمه الكمبرادور من ناحية ثانية، للخلاص من واقع التبعية والانحطاط الراهن وتحرير الوطن والمواطن.

إن حالة الانحطاط المنتشرة في بلدان الوطن العربي، نشأت مع بداية الانفتاح الساداتي، ثم اتفاقيات كامب ديفيد وما تبعها من معاهدة للصلح بين مصر وإسرائيل،

ثم اتفاقية أوسلو ووادي عربية وصولاً إلى اعتراف معظم الدول العربية بإسرائيل والتطبيع معها، وبالتالي التخلي ليس عن حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه فحسب، بل أيضاً توفير الفرص للتحالف الإمبريالي الصهيوني صوب مزيد من السيطرة على مقدرات شعوبنا وتكريس تخلفها واستمرار احتجاز تطورها؛ الأمر الذي يجعل من النضال التحرري الوطني ضرورة موضوعية مرتبطة عضوياً بمسيرة النضال الطبقي ضد الاستغلال على طريق تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية. لذلك فإن قوى وأحزاب اليسار العربي، تواجه في هذه اللحظة الثورية، تحدياً كبيراً، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها.

إن وقف حالة الانهيار لا يمكن أن يتم بالشعارات والعناوين القطرية البائسة ولا بنظيرتها الدينية واللاهوتية ولا بتكريس الحدود القطرية القائمة. بل يمكن القول إن حماية القطر والحدود لا يمكن أن يتم بالأيديولوجيا القطرية، وإنما بأيديولوجيا التحرر القومي الوجدانية والاشتراكية والأممية على طريق تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية باعتبار تلك الأهداف استمرار لثورة التحرر الوطني ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني من جهة وهي استمرار لسيرورة النضال الديمقراطي المطلي أو الصراع الطبقي، وذلك انطلاقاً من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية .

في هذا الجانب أقول بوضوح شديد: يخطئ كل من يحاول القفز على المهام الوطنية الديمقراطية والسير رأساً نحو "الثورة الاشتراكية" أو كل من يحاول حصر المرحلة الوطنية الديمقراطية في الأفق البرجوازي المسدود، فالثورة الديمقراطية كما أفهمها تهدف إلى استكمال التحرر الوطني في الميدان الاقتصادي الاجتماعي، كما وترمي إلى القيام بتحويلات طبقية /اجتماعية ثورية تضمن انهاء كل أشكال التبعية للإمبريالية وإنهاء هيمنة الكومبرادور والرأسمالية الطفيلية واقتصاد السوق في المجتمع لحساب اقتصاد التسيير الذاتي والتعاوني والقطاع العام والمختلط، وتفكيك وإنهاء مظاهر التخلف، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة .

وانطلاقاً من وعينا بأن مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية هو مفهوم علمي يرتبط - ارتباطاً وثيقاً- بتناقضات الصراع الطبقي والصراع الوطني، فهي ثورة تحرر وطني مناضلة ومقاومة للوجود الامبريالي الصهيوني من اجل اجتثاثه من بلادنا.. وهي في نفس الزمان والمكان ثورة ديمقراطية ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية تستهدف اسقاطها ومواصلة النضال من اجل استكمال التحرر والسيادة الوطنية في الاقتصاد والسياسة والثقافة وكافة قضايا المجتمع برؤية طبقية تستهدف أساساً مصالح الشرائح الفقيرة وكل الكادحين المضطهدين.

بهذا التوجه في الرؤية والبرامج، فان الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحويلات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق إنهاء البنية الطبقية الرأسمالية وأدواتها الطبقية بكل تلاوينها ومسمياتها ومصادرة ثرواتها، ضمن خطة تستهدف بناء الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستقلة من خلال: إقامة التعاونيات، وتطوير وتوسيع الصناعة الوطنية والزراعة المكثفة والتجارة الداخلية مع دور مركزي للدولة بالنسبة لأولويات التجارة الخارجية، بما يضمن توفير أسس بناء البنية الفوقية للنظام الثوري الديمقراطي الجديد بالطبيعة مع البنية الامبريالية والطبقية الكومبرادورية السابقة وكافة البنى اليمينية السائدة .

وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية .

وبالتالي فان القوى التقدمية اليسارية الماركسية في بلدان وطننا في المشرق والمغرب، يجب أن تتوحد أو تأتلف في اطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها - في كل قطر من بلداننا - ضد الإمبريالية وتوابعها أنظمة الاستبداد والتخلف على طريق استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خالٍ من الاستغلال، قائم على مبادئ ومفاهيم الحداثة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية .

لقد آن الأوان لنقل احزاب وفصائل اليسار الماركسي المناضلة ضمن اطار حركة التحرر الوطني العربية التقدمية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد، ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية، واعتبار التناقضات والصراعات الطبقيّة تناقضاً رئيسياً ومدخلاً وشرطاً أولياً في النضال الوطني والقومي، التحرري والمجتمعي ضد أنظمة التطبيع الرجعية والتابعة واسقاطها وتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية كشرط لا بد منه للخلاص من الوجود الإمبريالي الصهيوني في بلادنا.

إن وعي القوى الثورية الماركسية في بلادنا لهذه المخاطر يعني اقتناعهم الكلي باستحالة أن يصبح الكيان الصهيوني جزءاً من نسيج المنطقة العربية، بل سيظل كياناً مغتصباً عنصرياً وعدوانياً في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية، وبناءً على ذلك رفض هذه القوى وإدانتها - بصورة مطلقة- لكل محاولات التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني، إلى جانب التزامها بتقديم كل وسائل الدعم والتضامن للنضال التحرري الفلسطيني، انطلاقاً من أن هذا النضال هو نضال من أجل الحرية والاستقلال والعودة، وهو أيضاً نضال تحرري علماني لا يواجه ديانةً بديانةً أخرى، لأنه نضال يجسد الفعل الانساني الحامل لأخلاق المقاومة وممارستها من أجل إقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور، وذلك انطلاقاً من أن السيادة القانونية لشعبنا الفلسطيني على أرض وطنه فلسطين مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي)، وبالتالي فإن كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية الاغتصابية الاستيطانية الصهيونية وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين طوال (75) عاماً الأخيرة لا تلغي إطلاقاً السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على أرض فلسطين حاضراً ومستقبلاً، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي الاجتماعي القومي العربي . وبالتالي فلا أحد يستطيع طمس حقوق شعبنا في أرض وطنه فلسطين ما يفرض على الأحزاب الثورية الماركسية في بلداننا ضرورة التمسك بهذه الرؤية في نضالها الطبيعي ضد التطبيع والاعتراف، كما في نضالها الداخلي ضد أنظمتها العميلة وفق المنظور

الطبقي الثوري، بما يضمن لها أن تُحقق مكاسب تحررية، واجتماعية طبقية ونهضوية ديمقراطية وثورية في ميادين كفاحها الطليعي مع جماهيرها من العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين، الأمر الذي يدعوني الى مطالبة رفاقي في هذه الاحزاب سرعة التداعي للحوار المشترك بهدف تأسيس "جبهة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني"، جنباً الى جنب مع مسيرة نضالها من أجل مراكمة عوامل نضوج الثورات الشعبية الهادفة إلى إسقاط أنظمة الخضوع والعمالة، وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية في كل أقطار الوطن، أي إننا سننتصر بقدر ما يكون نضالنا نضالاً ثورياً تقدماً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً يضم كافة الاثنيات الامازيغية والكردية وغيرها، في سبيل استنهاض التبلور الثوري التقدمي والتجدد الحضاري.

في ضوء ما تقدم أقول بوضوح شديد: إنّ الحديث عن كسر وتجاوز نظام الإلحاق أو التبعية والتخلف والتطبيع الراهن، هو حديث عن ضرورة حتمية في المستقبل المنظور لشعبنا، العربية والامازيغية والكردية وغير ذلك من القوميات التي تملك الحق بكل أبعاده التاريخية والسياسية والمجتمعية في التعبير عن هويتها الوطنية وثقافتها التاريخية المتميزة.

لهذا بات ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الإمبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكمبرادورية والرجعية، من أجل أن يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية، ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي، وفي طليعتهم قوى اليسار الماركسي الثوري المناضل من أجل استرداد الحقوق التاريخية على أرض فلسطين وبهذا المعنى يكون نضال طلائع القوى الثورية في بلداننا وفي المقدمة منها الطليعة الثورية الفلسطينية ليس نضالاً ضد الاغتصاب والاستيطان والوجود الصهيوني من أجل الحرية فحسب، بل هو أيضاً نضال ثوري ضد كل مظاهر وأدوات التبعية فهو نضال تحرري وطبقي تقدمي وديمقراطي في آن معاً.

أخيراً أكد باعتزاز الموقف الثوري في مواجهة سياسية التطبيع وإسقاطها كما سجله الرفيق جمال براجع، حيث يقول: "إن مواجهة سياسة التطبيع وإسقاطها، كجزء من المخطط الإمبريالي الصهيوني الرجعي، تستدعي من جميع القوى الوطنية والديمقراطية والثورية إعادة موضوعة القضية الفلسطينية في مكانها الطبيعي كأحدى واجهات الصراع ضد النظام المخزني الاستبدادي التبعية الفاقدة لأية استقلالية لقراره السياسي إزاء القوى الامبريالية والصهيونية. كما تستدعي منها تعميق وتوسيع نضالها الوحدوي في إطار "الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع" لمواجهة كافة اشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني في أفق إسقاطه، وفضح المطبعين مؤسسات وشركات وأفراد، وتكثيف أشكال الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يخوض حالياً مقاومة شعبية موحدة و شاملة في مواجهة سياسة الإرهاب والاستيطان والحصار الصهيونية ومن أجل حقوقه العادلة والمشروعة في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس، وجعل نضالها -أي الجبهة- جزءاً من نضال الشعوب العربية والمغربية وشعوب العالم التواقفة إلى التحرر من الإمبريالية والصهيونية والأنظمة الاستبدادية عبر العالم".

## الإوضاع القانونية والسياسية والثقافية/ خاصة الصحافة في قطاع غزة 1957-1967

الحوار المتمدن-العدد: 7622 - 25 / 5 / 2023

أولاً: الوضع القانوني:

لقد حرصت القيادة الوطنية في مصر على احتفاظ قطاع غزة باسم فلسطين في كافة المحافل العربية والدولية، وتم تثبيته رسمياً في الأمم المتحدة باعتباره "الجزء الباقي من فلسطين"، كما التزمت بالابقاء على القوانين الفلسطينية الصادرة بمرسوم فلسطين لسنة 1922 كما هي، مع اشتراط عدم مخالفة هذا المرسوم لما جاء في النظام الأساسي الصادر بالقانون رقم 225 سنة 1955، وفي شهر آب 1958 أصدر مجلس الدولة المصري فتواه، التي تؤكد على "أن قطاع غزة ينفصل انفصلاً كلياً عن دولة مصر من جميع النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية".

وفي عام 1962 صدر القانون الدستوري لقطاع غزة، وتقرر العمل به لحين صدور الدستور الدائم لفلسطين، وقد ورد في المادة الأولى منه أن "منطقة قطاع غزة جزء من أرض فلسطين، وشعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية"، أما المادة الثانية فقد أقرت "حق الفلسطينيين في قطاع غزة بتشكيل اتحاد قومي يضم الفلسطينيين أينما كانوا، هدفه الأسمى العمل المشترك لاسترداد الأرض المغتصبة من فلسطين". وبالإضافة إلى المواد التي تكفل شكلياً حرية التعبير والرأي والمعتقد، فإن المادة (30) من النظام الدستوري أقرت لأول مرة تشكيل المجلس التشريعي أو السلطة التشريعية التي تتكون من:

- الحاكم العام رئيساً.

- أعضاء المجلس التنفيذي (السلطة التنفيذية) وعددهم ثمانية .

- أعضاء بالتعيين، عشرة أعضاء

- أعضاء بالانتخاب اثنان وعشرون عضواً

إلا أن صلاحيات هذا المجلس تقيدت فيما يتعلق بإصدار القوانين بشرط تصديق الحاكم العام عليها، كذلك فإن الحاكم العام وحده يملك الحق في الدعوة إلى عقد المجلس أو فضه، وعلى الرغم من ذلك، فقد توفر للمجلس هامش من الحريات الديمقراطية بحيث

تمكن من إصدار العديد من القوانين، أهمها القانون الذي ينص على أن قطاع غزة باعتباره الجزء الباقي من فلسطين، فإن من حق كل فلسطيني في الشتات القدوم إليه والإقامة فيه دون أية شروط مسبقة، ومما تجدر الإشارة إليه دور د.حيدر عبد الشافي البارز في إصدار هذا القانون وإقراره، على الرغم من رفض الإدارة المصرية .  
السلطة التنفيذية:

ويتولاها الحاكم العسكري العام الذي كان يملك حق إعلان أو إلغاء الأحكام العرفية، ويشاركه في هذه السلطة مجلس تنفيذي من رؤساء المديريات التسع (أو الوزارات المصغرة) في القطاع وهي:

- مديرية الشؤون القانونية.
- مديرية الداخلية والأمن العام.
- مديرية الشؤون البلدية والقروية.
- مديرية الشؤون الصحية.
- مديرية الشؤون المدنية والمستخدمين.
- مديرية المالية والاقتصاد.
- مديرية الشؤون الاجتماعية واللاجئين.
- مديرية التربية والتعليم.
- مديرية الأشغال العامة.

وقد كان يُعيّن لكل مديرية مستشاراً مصريةً، إلا أنه في واقع الأمر كان المدير الأمر لكل ما يتعلق بشؤون المديرية، خاصة مع وجود عدد من المديرين من أبناء القطاع الذين لا هم لهم سوى تأمين مصالحهم الطبقية والشخصية أو العائلية عبر إرضاء المستشار المصري بكل الوسائل.

ثانياً \_ السلطة القضائية:

- المحكمة العليا: وهي أعلى سلطة قضائية في القطاع ويعين رئيسها بقرار من رئاسة الجمهورية وأعضائها يتم تعيينهم بقرار من وزير الحربية.

- المحاكم القضائية الأخرى، تشكلت من أبناء القطاع، وبعلاقة مباشرة مع مديرية الشؤون القانونية التي تولى رئاستها بعد عام 1964 أحد أبناء القطاع (فاروق فهمي الحسيني)، وقد كانت السلطة القضائية مقيدة في كثير من الحالات رغم أن النظام الدستوري ينص على حريتها واستقلالها.

- المحاكم العسكرية: وكانت بإشراف كبار الضباط المصريين .

ثالثا \_ الأوضاع السياسية العامة:

في هذه المرحلة توزعت الخارطة السياسية للحركة الوطنية في القطاع على عصبية التحرر الوطني (الشيوعية) التي تأسست عام 1943، وجماعة الإخوان المسلمين التي بدأت نشاطها عام 1943، وحزب البعث العربي الذي تأسس في 1953، وحركة القوميين العرب التي تأسست في صيف 1957، ثم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي بدأت نشاطها الفعلي في القطاع منذ أواخر عام 1964.

أما بالنسبة لتنظيم الاتحاد القومي الذي أسسته الإدارة المصرية فهو لم يكن جزءاً من الحركة الوطنية للاعتبارات التالية:

1- ولد بقرار من الحكومة المصرية.

2- تولى معظم الأطر القيادية فيه ممثلو كبار الملاك ورموز الكومبرادور التجاري والبيروقراطية الحاكمة.

3- لم تشارك جماهير العمال والفلاحين الفقراء والبرجوازية الصغيرة في قواعد أو مؤسسات هذا التنظيم.

وفيما يتعلق بأطراف الحركة الوطنية وجماعة الإخوان المسلمين، فنلاحظ تراجع كل من الشيوعيين والإخوان لدرجة كبيرة في علاقتهمما بالجماهير، في ظل حملات القمع المستمرة ضدهما، وفي مقابل تنامي الدور القومي بقيادة عبد الناصر بعد أن تكرست زعامته على العالم العربي دون منازع.

وفي ظل هذا المناخ انتعشت حركة القوميين العرب في القطاع على حساب حزب البعث العربي الذي لم يتمكن من الانتشار أو ممارسة دور هام، خاصة بعد الانفصال

الذي أيدته الحزب في سوريا عام 1961، ويمكن القول أن دوره السياسي قد غاب نهائياً قبل وبعد حزيران 1967.

وفي أواسط الستينات شهد القطاع بروز النشاط السياسي لحركة فتح التي كانت قد تأسست في الخارج عام 1962 بعد توحيد كل المجموعات الفلسطينية التي تميز معظمها بالارتباط بعلاقة تنظيمية أو فكرية بحركة الإخوان المسلمين، لدرجة أن عدداً من مؤسسي حركة فتح لم يقطعوا علاقتهم نهائياً بالحركة الأم (نذكر منهم أسعد الصفاوي / فتحي البلعاوي / رفيق النتشه).

وفي الوقت الذي انتشرت فيه حركة القوميين العرب انتشاراً واسعاً نسبياً في أواسط جماهير القطاع بسبب توازن شعاراتها مع الشعار الرسمي للناصرية من جهة، وتداخلها العضوي مع جماهير اللاجئين في المخيمات من جهة أخرى، فإنها لم تتعرض لأية عمليات قمعية بمثل ما تعرضت له حركة فتح التي تميزت بشعاراتها القطرية المعروفة والتي شكلت نقيضاً أو "توريثاً" للنظام العربي الرسمي برمته آنذاك.

أما عصبة التحرر الوطني التي تحولت في منتصف الخمسينيات إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، فقد تعرض كوادرها للعديد من حملات الاعتقال والنفي إلى السجون المصرية في السجن الحربي والواحات خاصة بعد دورهم المميز في إفشال مشروع التوطين\*، ثم دورهم في قيادة الجبهة الوطنية إبان الاحتلال عام 1956.

وبعد عودة الإدارة المصرية إلى القطاع في شهر مارس عام 1957، قامت كل من إدارة المباحث العامة والمخابرات المصرية بملاحقة الشيوعيين واعتقال كوادريهم.

والمفارقة هنا أن الشيوعيين في قطاع غزة لم يواجهوا هذا الموقف بالمزيد من التنظيم، بل ذهبوا بعيداً إلى حد شل منظماتهم الحزبية في القطاع، خاصة بعد بروز العديد من الخلافات السياسية والتنظيمية والفكرية داخل الحزب، واستمرار هذا التششت قائماً حتى عام 1967، حيث بدأت مرحلة جديدة في حياة الحزب عبر تأسيس الجبهة الوطنية في آب/أغسطس 1967.

رابعاً \_ أهم ما تميزت به الحياة السياسية في قطاع غزة 1957 لغاية 1967:

1- الالتفاف الجماهيري العفوي الكثيف، بعيداً عن العمل المنظم، خلف الشعارات الوطنية والقومية العفوية المنادية بتحرير فلسطين عبر الإذاعات والصحف ووسائل الإعلام، وهي شعارات كانت انعكاساً للقرارات البيروقراطية بشكل ميكانيكي، دون أن تمتلك رؤية تفصيلية للواقع الحقيقي لموازن القوى في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، هذا الالتفاف العفوي الصادق، عبرت عنه الجماهير الفقيرة، مواطنون ولاجئون لا فرق، بالتحاقها في جيش التحرير الفلسطيني بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في آذار مارس 1965.

2- تطور الدور السياسي المهيمن للقوى التقليدية من كبار الملاك أو التجار الوستاء (الكومبرادورية) عبر علاقاتهم وصلاحياتهم الواسعة في كافة الدوائر الحكومية وغير الحكومية (تولي ممثليهم للدوائر الحكومية الهامة ونجاحهم في الانتخابات التشريعية والبلدية)، وقد أدى التداخل العضوي لمصالحهما المشتركة إلى تحويلهما للعمل معاً ضمن إطار طبقي واحد، هو تحالف البورجوازية الكومبرادورية التجارية مع سلفها التاريخي "كبار الملاكين من الأفندية" القدامى، هذا التحالف الذي أغرق القطاع بالمستوردات الكمالية الباذخة، بكل ما رافقها من فساد ورشوة لكبار وصغار الموظفين، وبالتعايش الزائف مع الشعارات القومية المخصصة لامتناس نعمة اللاجئيين في المخيمات والكادحين في مناطق القطاع الفقيرة، الشجاعة والزيتون وخان يونس ورفح وعيسان وبيت حانون، الذين اكتشفوا مرارة الحقائق العارية بعد هزيمة حزيران 1967.

3- غياب دور الوعي السياسي الطبيعي المنظم في أوساط الجماهير، نظراً لضعف القوى الوطنية بشكل عام، فالشيوعيون رددوا طروحات الاتحاد السوفيتي بالنسبة للاعتراف بالدولة الصهيونية وقرار التقسيم مما أدى إلى عزلتهم، علاوة على أنهم كانوا في تلك المرحلة بلا تنظيم موحد ومحدد المعالم، أما حركة فتح فقد طرحت شعارات وطنية، لم يكن المناخ مهيباً تماماً لها، خاصة شعارها بالنسبة لتوريث عبد الناصر، أما البعثيون فلم يكن لهم أي نشاط ملحوظ.

أخيراً بالنسبة لحركة القوميين العرب، فقد كانت تعمل بشكل شبه علني بدعم من النظام القائم، لكنها لم تتمكن من استيعاب وتنظيم الجماهير بسبب اكتفائها بالشعارات العامة دون الاهتمام بالقضايا المطالبة اليومية للجماهير، لذلك تشكلت بنيتها التنظيمية من أبناء البورجوازية الصغيرة في مخيمات ومدن القطاع، دون أي اهتمام جدي بتنظيم العمال والفلاحين الفقراء .

4- غياب المؤسسات الثقافية العامة والنوادي والمؤسسات، ما عدا النوادي والجمعيات الرياضية المخصصة للنخبة الحاكمة وحلفائها، إلى جانب ضعف النشاط المسرحي الذي انحصر في المسرح المدرسي في بعض المدارس الثانوية خلال الفترة 1957 - 1967، بالإضافة إلى بعض "المسرحيات التي كان يقدمها مجموعة من المهتمين بالمسرح على مسرح سينما السامر بغزة، أو مسرح نادي العودة أو جمعية الشبان المسيحية" .

#### خامسا - الصحافة في قطاع غزة :

افتقر قطاع غزة خلال تاريخه للصحافة الشعبية المتداولة لأسباب موضوعية ترتبط بأوضاع الفقر والتخلف الاجتماعي والثقافي والتعليمي، حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إلى جانب العوامل الذاتية التي تجلت في ضعف انتشار التعليم الثانوي والجامعي وضعف العمل السياسي والثقافة العامة طوال مرحلة ما قبل نكبة 1948. وعلى أثر الحاق القطاع بالإدارة المصرية، وقيام ثورة يوليو 1952، قام النظام الناصري بتطبيق سياسة التعليم المجاني، بما في ذلك التعليم الجامعي لجميع أبناء قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان في القطاع، أعلى من مثيلاتها في الدول العربية.

لكن على الرغم من ارتفاع نسبة التعليم، ظلت الصحافة في القطاع على حالة من الضعف وقلة الانتشار والتوزيع، على الرغم من صدور العديد من الصحف والجرائد طوال الفترة 1953 - 1967 أهمها :

- "اللواء": أسبوعية سياسية اجتماعية يحررها د. صالح مطر أبو كميل وصدرت رخصتها في مارس 1953.
- "الصراحة": أسبوعية علمية سياسية أدبية مصورة يحررها د.سليم ياسين وصدرت رخصتها في نوفمبر سنة 1952.
- "المستقبل" ثقافية شهرية صدرت باسم أحمد إبراهيم الحماوي بتاريخ يناير 1954 ويديرها ويحررها محمد جلال عناية .
- جريدة "الشرق" باسم علي كبه الحلبي وصدرت رخصتها في ديسمبر سنة 1949 والغيت بأمر الحاكم العسكري في 1955/3/27.
- جريدة "الجهاد المقدس": أصدرها منير الرئيس وداود صايغ في فبراير 1954 والغيت رخصتها بأمر الحاكم العسكري في 1955/4/7.
- جريدة "الوطن العربي": باسم رشاد الشوا بتاريخ 1953/12/3، والغيت رخصتها بأمر الحاكم العسكري في 1955/4/28.
- "العودة": باسم سعد فرح بالعبدية والانجليزية ويرئس تحريرها زكي سعد وصدرت رخصتها بتاريخ 1956/5/14. وبالاسم نفسه صدرت مجلة شهرية مصورة عن الاتحاد القومي 1958، وكانت تطبع في القاهرة .
- جريدة "غزة": صدرت من 4-5-1962. أسبوعية وكان يرئس تحريرها خميس أبو شعبان.
- جريدة "الرقيب": أسبوعية ويرئس تحريرها عبد الله العلمي.
- "التحرير": جريدة بدأت تصدر سنة 1958 برئاسة زهير الرئيس، ثم تحولت سنة 1963 إلى جريدة أسبوعية باسم "اخبار فلسطين" بالاشتراك مع جريدة "اخبار اليوم" المصرية، وكانت اخبار فلسطين مؤسسة صحفية كاملة، وقد ساهم فيها المصريون بنصف رأس المال، ثم تولت منظمة التحرير الفلسطينية الاشراف عليها، ابتداء من 1965/10/4 وواصلت الجريدة الصدور حتى يوم 1967/6/5 حين صدر عددها الأخير في أول يوم للعدوان .

وقد أسهمت "جريدة فلسطين" في إبراز بعض الاقلام والمواهب الفلسطينية من الأدباء والكتاب الذين بدأوا حياتهم الأدبية على صفحات جريدة اخبار فلسطين: زهير بشير الرئيس (رئيس التحرير)، محمد آل رضوان (مدير التحرير)، علي زين العابدين الحسيني، محمد حسيب القاضي، درويش عبد النبي، عبد الكريم السعاوي، أحمد عمر شاهين، توفيق المبيض، محمد جلال عناية.. وغيرهم.

- جريدة نداء التحرير: صدرت في ربيع عام 1965، صاحب الامتياز محمود الصردي، وكانت بمثابة واجهة علنية للحزب الشيوعي في قطاع غزة، حيث تولى إدارتها والاشراف عليها عبد القادر ياسين، ومن كتابها عبد اللطيف عبيد، وديب الهريبيطي، وقد توقفت بعد ثلاثة أعداد بقرار من أجهزة الأمن في قطاع غزة صيف عام 1965 .

6- غياب الدور الفاعل للعمل النقابي، حيث أن النقابات العمالية الستة في القطاع التزمت بشكل عام بالبعد الرسمي بعيداً عن قضايا جماهيرها، وهي نقابة الصناعات المعدنية، نقابة النجارين وأعمال البناء، نقابة سائقي السيارات، نقابة عمال الخياطة، نقابة عمال الزراعة، نقابة الأعمال الكتابية والخدمات العامة، وكان معظم رؤساء هذه النقابات متعاطفين مع النظام الناصري وأجهزته السياسية والأمنية آنذاك .

7- استمرار النشاط السري المنظم للإخوان المسلمين، دون أية نشاطات أو ممارسات وطنية تذكر في الشارع الفلسطيني بالقطاع، علاوة على أن قسماً هاماً من جماهير القطاع نظروا للإخوان المسلمين باعتبارهم ضمن القوى الرجعية بسبب عدائهم الشديد للناصرية، ومواقفهم الايجابية من النظم الرجعية، في السعودية والخليج العربي. وقد استمر هذا الموقف السلبي إلى ما بعد هزيمة حزيران عام 1967 حتى بداية عام 1987 واشتعال الانتفاضة في الداخل، حيث بدأ الإخوان بالتعاطي مع العمل الوطني عبر حركة حماس.

## قطاع غزة قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وأجواء ما قبل هزيمة حزيران 67

الحوار المتمدن-العدد: 7622 - 25 / 5 / 2023

طوال الفترة الممتدة بين عامي 1957-1964 كان الركود النسبي مخيماً على الأحوال السياسية للقطاع، بسبب ممارسات الإدارة المصرية العسكرية وأنظمتها التي لم تسمح بالترخيص رسمياً للأحزاب والحركات السياسية في قطاع غزة، ما عدا حركة القوميين العرب، التي استطاعت العمل بصورة شبه علنية، بحكم توافق شعاراتها وموالاتها للنظام الناصري آنذاك، أما بالنسبة للشيوعيين والإخوان المسلمين والبعثيين، فقد فرضت عليهم الإدارة المصرية أشكالاً عديدة من الحظر والملاحقة والاعتقالات طوال هذه المرحلة . وفي هذا الجانب، أشير أيضاً إلى أن الإدارة المصرية فرضت حظراً على العمل النقابي، حيث ظل قطاع غزة محروماً من التنظيمات النقابية، العمالية والمهنية والفلاحين والمرأة والشباب.. إلخ حتى عام 1965 (ماعداء نقابة المعلمين في وكالة الغوث التي تأسست عام 1954) عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبداية تأسيس بعض النقابات في إطار اتحاد عمال فلسطين .

وقد عملت الإدارة المصرية آنذاك، على كسر حالة الركود السياسي، استجابة للمشاعر الوطنية لدى أبناء قطاع غزة، حيث قامت بتشكيل المجلس التشريعي بتاريخ 14/3/1958، ثم أعلنت تأسيس الاتحاد القومي في ديسمبر 1960 عبر انتخابات شكلية جرت في يناير 1961 فاز فيها عدد من أبناء العائلات، وعدد من الشخصيات الوطنية المحسوبة على النظام المصري، وتم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي برئاسة المرحوم منير الرئيس، وفي نفس الفترة تم تأسيس "الاتحاد القومي الفلسطيني" في سوريا، لكن حكومة الجمهورية العربية المتحدة "رفضت إقامة وحدة بين الاتحاديين، ومع ذلك طالب الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا - الذي سيطر عليه القوميون العرب- في مذكره رفعها إلى الجامعة العربية، بتعبئة جميع الفلسطينيين في

جيش موحد، إلا أن عبد الحميد السراج، نائب رئيس الجمهورية عارض الفكرة، وفي تشرين أول 1961 وجه مازن النقيب -رئيس الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا - نداءً إلى الدول العربية كي تقيم كياناً فلسطينياً تنفيذاً لقرارات الجامعة العربية ولم تتم الاستجابة لكل هذه المطالب، حيث بات كل من الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا وفي غزة شكلياً دون أي نشاط سياسي أو وطني، وسرعان ما تم حل الاتحاد القومي بقرار من الحاكم العام لقطاع غزة رقم (5) بتاريخ 7 / فبراير / 1965 .

وبالتالي، ظلت حالة الركود السياسي هي المظهر الرئيسي السائد في قطاع غزة في تلك المرحلة، ما عدا الاحتفالات الرسمية السنوية بمناسبة خروج المحتلين الإسرائيليين في 7 مارس/آذار وعودة الإدارة المصرية للقطاع في 14 مارس/آذار، والثورة المصرية في 23 يوليو، وذكرى وعد بلفور في 2 نوفمبر، بالإضافة إلى وسائل الإعلام خاصة، إذاعة صوت العرب، التي كانت تنقل باستمرار الخطابات السياسية للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، في هذه المناسبات والأجواء السياسية كانت مشاركة الجماهير العفوية الفقيرة قوية ومتميزة، وقد تعززت هذه الروح العفوية الصادقة بصدور قانون التجنيد في مارس (1965) وإقبال جموع الفقراء للالتحاق بالجيش الفلسطيني من أجل الخلاص الاجتماعي والتحرير والعودة إلى الوطن.

هذه الحالة الجماهيرية تصاعدت إلى أعلى مستوياتها مع ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي وجدت في القطاع متنفسها ومكانها الطبيعي في الوقت الذي أغلقت في وجهها كل الأبواب المؤدية إلى الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في البلاد العربية. ولأول مرة جرت الانتخابات الشعبية عام 1966 في القطاع لانتخاب قيادة وأعضاء التنظيم الشعبي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، واختفى الركود السياسي في جميع الأوساط، وقامت الأحزاب السياسية الوطنية بدور بارز في هذا المجال خاصة حركة القوميين العرب التي فازت بحوالي 35% من المقاعد في لجان الأحياء المنتخبة لعضوية التنظيم الشعبي، وكذلك الشيوعيين الذين دبت فيهم الروح من جديد وتناسوا خلافاتهم وشاركوا بزخم واضح في هذه الانتخابات، رغم قلة عددهم من جهة ورغم

الحملة المعادية الموجهة ضدهم من أجهزة الأمن من جهة ثانية، واستطاعوا الفوز بحوالي 10% من المقاعد في لجان الأحياء الشعبية، أما حركة الإخوان المسلمين، فلم يشارك أو ينجح في هذه الانتخابات أي من عناصر الإخوان المسلمين الذين لم يكن لهم أي دور سياسي ملحوظ في هذه المرحلة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن عناصر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بدءوا نشاطهم السري المعروف لأطراف الحركة الوطنية منذ نهاية عام 1964 في القطاع، وشاركوا في انتخابات التنظيم الشعبي الفلسطيني واستطاعوا الحصول على حوالي 20% من المقاعد، في حين حصل المستقلين من الموالين للنظام المصري إلى جانب المرشحين من أبناء العائلات والعشائر والمخاتير على حوالي 35% من المقاعد .

هذا وقد تم عقد المؤتمر العام للتنظيم الشعبي المنتخب، حيث قام بانتخاب هيئة التنفيذية أو "مكتب القطر" وعدد أعضائه أحد عشر عضواً، وتنافست على عضوية هذا المكتب قائمتان: قائمة حركة القوميين العرب وحلفائهم، وقائمة د.حيدر عبد الشافي المدعومة من الحزب الشيوعي الفلسطيني وحصلت كل قائمة على (5) مقاعد وكان الحادي عشر (د.ياسين الأسطل) مستقلاً، وتنافس د.حيدر مع محمد شعبان أيوب من حركة القوميين العرب على أمانة سر / رئاسة المكتب، فحصل د.حيدر على ستة أصوات ومحمد أيوب على خمسة .

ظل هذا النشاط السياسي سائداً بقوة حتى إعلان عبد الناصر لحالة الطوارئ في اليوم الأول من مايو/أيار عام 1967، وصدور أوامر بتوزيع السلاح على كل قادر من المدنيين في القرى والمخيمات والمدن، وفتح باب التطوع في الجيش، وكانت المفاجأة أن عشرات الآلاف من العمال والفلاحين والفقراء والطلاب وبعض الموظفين والمعلمين تقدموا الصفوف للتطوع والقتال في المعركة المقبلة، بناءً على قناعة لدى الناس بأنها ستكون معركة فاصلة سيكون "النصر" نتيجتها الحاسمة!!.

تلك هي أجواء الوضع السياسي للجماهير في قطاع غزة التي آمنت بعبد الناصر وبجيئته الوطني بكل عفويتها وصدقها، وقدمت كل ما لديها من إمكانيات في هذه

المعركة، من معدات وسيارات نقل ومواد بناء، وحفرت بسواعدها كل الخنادق على طول "الحدود الإسرائيلية الفلسطينية"، علاوة على ما قدمته من أبنائها لهذه المعركة، لكن الواقع الحقيقي للبنية البيروقراطية العفنة المدنية والعسكرية، في مصر كانت نقيضاً لعبد الناصر نفسه، بقدر ما كانت نقيضاً لعفوية جماهيرنا وتوجه وسائل الإعلام وإذاعة صوت العرب، وبدأت المعركة في صباح يوم الاثنين الخامس من حزيران (1967) وكانت الهزيمة التي نعيشها إلى يومنا هذا.

## الأوضاع السياسية والاجتماعية في قطاع غزة أثناء الاحتلال بعد هزيمة حزيران 1967

الحوار المتمدن-العدد: 7623 - 26 / 5 / 2023

في الوقت الذي خيم الظلام فيه على عالمنا العربي، قام أبناء شعبنا الفلسطيني من الفقراء والكادحين في قطاع غزة بإضاءة أول شموع المقاومة المسلحة فوق أرضنا الفلسطينية، ومنذ الأسبوع الأول للهزيمة، وخلال فترة السماح للمواطنين بالتجول، بدأت عناصر حركة القوميين العرب بالاتصال ببعضهم البعض لتنظيم الصفوف تحضيراً للمرحلة الجديدة، رغم انسحاب وتراجع العديد من شباب الحركة عن الالتحاق في صفوفها، بعد أن أصابهم اليأس واستسلموا للهزيمة.

ومع نهاية شهر حزيران (1967)، بدأت قيادة الحركة في القطاع بإعادة تشكيل المراتب والهيئات التنظيمية في كل المناطق، من رفح إلى جباليا وبيت لاهيا مروراً بالمخيمات الوسطى ومدينة غزة ومخيم الشاطئ، حيث وافق حوالي ثلاثمائة عضو، العودة إلى التنظيم في ظروف الاحتلال من أصل ما يقارب (800) عضو، مجموع أعضاء الحركة حتى 4 حزيران/1967. وفي أول شهر آب /أغسطس (1967) قامت قيادة الحركة بتشكيل طلائع المقاومة الشعبية، وأصدرت العدد الأول من جريدة "الجماهير" ناطقة بإسم الطلائع، وظلت تصدر كل أسبوعين حتى نهاية أكتوبر\*\* (1968).

أما بالنسبة لمحاولات تأسيس الجبهة الوطنية في قطاع غزة، فمنذ نهاية حزيران وأوائل تموز (1967) لم تتجح محاولات قيادة الحركة في تأسيس الجبهة الوطنية، رغم الحوارات التي أجرتها مع الرفاق الشيوعيين في قطاع غزة، حيث ظل كل منهما متشبثاً برؤيته ومواقفه، الأمر الذي دفع قيادة الحركة إلى تشكيل "طلائع المقاومة الشعبية"، كإطار جهوي بقيادة حركة القوميين العرب في القطاع، ضم في صفوفه عدد من الوطنيين المستقلين ومن أبرزهم المرحومان منير الرئيس و فاروق الحسيني وبعض ضباط جيش

التحرير الفلسطيني من أبرزهم فايز الترك، كما تقرر إعادة ترتيب التنظيم، والبدء بتأسيس الجهاز العسكري، والعمل على ضم عناصر جديدة، وجمع أكبر كمية من الأسلحة، ووقع في أيديهم ختم حاكم غزة، فبدأوا في أول تموز (1967) بإصدار بطاقات هوية مزورة\*\*\* للضباط والجنود المصريين وللفدائيين الفلسطينيين، من أبناء قطاع غزة الذين عملوا ضمن "الكتيبة 141" التي أسسها ضابط المخابرات المصرية الشهيد مصطفى حافظ عام 1955، ومارست مئات العمليات الفدائية المميزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 .

وفي بداية تشرين الأول / أكتوبر (1967 م) قامت حركة القوميين العرب في قطاع غزة بتشكيل الجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية، معلنة بداية العمل الكفاحي المسلح، وقد تولى مسئوليته العضو القيادي في الحركة الملازم أول عمر خليل عمر والملازم أول رمضان سليمان داود وناصر ثابت، وتشكلت نواته آنذاك من (73) عضواً، وقد برز نشاط الطلائع في قطاع غزة في تلك المرحلة، على أكثر من صعيد، سواء في النضال عبر العمل السياسي والجماهيري، أو عبر العمل العسكري، فقد التحق في صفوفها مئات من العمال والطلاب وصغار الموظفين والمهنيين والمدرسين والأطباء، إلى جانب عدد غير قليل من جنود وضباط جيش التحرير الفلسطيني، الذين لم يغادروا القطاع على أثر هزيمة حزيران، بحيث ارتفعت العضوية التنظيمية في حركة القوميين العرب والطلائع في تلك المرحلة إلى ما يقرب من 200 عضو استطاعوا تكريس وجود الحركة والطلائع ودورها النضالي وشرح أهدافهما عبر البيانات والمنشورات السرية وجريدة "الجماهير"، جنباً إلى جنب مع العمل العسكري لشباب الحركة، الذين قاموا بالعديد من العمليات النوعية من زرع الألغام ونصب الكمائن للدوريات العسكرية والهجوم على مقر الحاكم العسكري، الأمر الذي أعطى لحركة القوميين العرب تميزاً خاصاً عبر اتساع عملياتها وكثافتها وبنوعية الأهداف المختارة ببسالة منقطعة النظير في رقعة جغرافية ضيقة.

وفي 25 كانون الثاني / يناير (1968 م) اعتقل مسئول الجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية في القطاع، الذي كان بجوزته قوائم بأسماء الأعضاء، مما أدى إلى اعتقال (67) عضواً من أصل (73) عضو مجموع أعضاء الجهاز العسكري آنذاك. وعلى أثر ضرب الجهاز العسكري، فإن "طلائع المقاومة الشعبية" سرعان ما أعلنت عن نفسها، باعتبارها فرعاً لل جبهة التحرير الفلسطينية، التي تشكلت في ديسمبر 1967 من حركة القوميين العرب - شباب الثأر، "أبطال العودة" و "جبهة التحرير الفلسطينية - أحمد جبريل".

وفي نفس الوقت قام الشيوعيون الفلسطينيون بتوحيد صفوفهم من جديد وتأجيل كافة خلافاتهم الداخلية حيث أسسوا في آب (1967) "الجبهة الوطنية المتحدة" بالتحالف مع مجموعة صغيرة من البعثيين ومجموعة أخرى مشابهة من جبهة تحرير فلسطين (ج.ت.ف) وأصدرت الجبهة جريدتها الأسبوعية "المقاومة".

أما بالنسبة لجيش التحرير الفلسطيني وقيادة م.ت.ف، فقد قاموا عبر عدد من ضباط صف وجنود جيش التحرير الفلسطيني بتأسيس خلاياهم السرية العسكرية تحت اسم "قوات التحرير الشعبية".

كما بدأت حركة فتح نشاطها العسكري منذ أوائل أكتوبر (1967)، وفي هذا الجانب أشير إلى روح التعاون في المجال العسكري بين حركة فتح وطلائع المقاومة الشعبية وقوات التحرير الشعبية .

ورغم أن كافة القوى والفصائل الوطنية لم تتفق على تأسيس جبهة وطنية تضمهم جميعاً، إلا أن ذلك لم يشكل عائقاً أمام العلاقات الأخوية بين الجميع عبر التعاون الكامل، في كثير من المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية، إنها الروح الفلسطينية الواحدة التي لم تعرف الانقسام أو الفئوية طوال الأعوام الثلاثة الأولى للاحتلال، لأن مقاومة المحتل كانت الهدف الوحيد ولا مصلحة لأحد سوى هذا الهدف، وللأسف فإن تطور أوضاع الفصائل فيما بعد وبروز المصالح الشخصية والامتيازات ومظاهر البذخ

والفساد البيروقراطي، على حساب الهدف الكبير دفع بنا جميعاً نحو الخراب الذي نعيشه اليوم.

ومن الجدير بالتسجيل هنا أن المقاومة الوطنية المسلحة في قطاع غزة طوال الفترة من حزيران (1967) وحتى عام (1972)، استطاعت أن تفرض نفسها عبر المناضلين من أبناء العمال والفلاحين وصغار الموظفين الفقراء والكادحين، كإطار عبّر بكل صدق عن مشاعر الجماهير، واستحوذ على احترامها ومساندتها إلى أبعد الحدود، في الوقت الذي لم تستطع القوى التقليدية -التي هادنت الاحتلال- من أشباه الإقطاعيين وكبار التجار الوسطاء ووجهاء العشائر أن تعلن عن نفسها أو تطل برأسها في شوارع القطاع، وفقدت نفوذها واحترامها لحساب فصائل المقاومة والشرائح الاجتماعية الفقيرة التي تقدمت الصفوف في مواجهة الاحتلال، فيما ظلت القوى الكومبرادورية وكبار الملاك والقوى التقليدية صامته مترقبة حتى كانت أحداث أيلول (1970) السوداء، التي أدت إلى خروج المقاومة من الأردن في تموز (1971) وهبوط وتيرة المقاومة في الضفة والقطاع هبوطاً ملحوظاً، فبعد أن بلغ مجموع العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة (1967) خلال العام (1970) نحو (2430) عملية هبطت إلى (755) عملية عام (1970)، وإلى (433) عام (1972)، وقد حظي قطاع غزة بأعلى نسبة من العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة، طوال الفترة منذ بداية الاحتلال حتى نهاية العام 1972، يؤكد على ذلك أن المحاكم الإسرائيلية في القطاع "أصدرت أحكامها في نحو سبعة آلاف قضية مقاومة، اتهم فيها زهاء عشرين ألف من سكان قطاع غزة".

وفي هذا الجانب، أشير إلى الدور النضالي المتميز للجب ب هة الش ع بية في قطاع غزة بقيادة الرفيق محمد الأسود (جيفارا) الذي خرج من السجن في شهر تموز 1970، وبدأ بتشكيل المجموعات المقاتلة التي قامت بالعديد من العمليات الفدائية الجريئة بحيث باتت الج ب هة ال شع بية آنذاك رمزاً رئيسياً من رموز المقاومة المسلحة، وحازت على ثقة واحترام والتفاف الجماهير حولها، في مقابل محاولات جيش الاحتلال المتواصلة للقضاء على هذه الظاهرة الكفاحية، التي قال عنها موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي:

"إن الفدائين يحكمون غزة في الليل ونحن نحكمها في النهار" وفي يوم 1973/3/9 استطاع العدو الصهيوني اكتشاف مقر الرفيق محمد الأسود ورفيقه كامل العمصي وعبد الهادي الحايك، وبعد مواجهة مسلحة شرسة ضرب فيها الرفاق أروع الأمثلة في القتال والتحدي والمواجهة استشهدوا على أثرها لتبدأ بعد ذلك مرحلة أخرى من الهبوط في العمليات الفدائية داخل القطاع .

وبخروج المقاومة من الأردن تداعت القوى التقليدية (من العائلات المتنفذة والكومبرادور والمخاتير) في القطاع إلى تأسيس أول إطار "اجتماعي" لها في ظل الاحتلال تحت اسم "الهيئة الخيرية لقطاع غزة" برئاسة رشاد الشوا، وبدأت تعاونها مع الأردن منذ تأسيسها، وكان لهذا التعاون بعض الايجابيات الاجرائية خاصة فيما يتعلق بتسهيل سفر أبناء القطاع إلى الأردن، لإنهاء العديد من معاملاتهم، لكن هدفها السياسي مهادنة الاحتلال وتشجيع وتعزيز العلاقة مع النظام الملكي الرجعي في الأردن لم يكن خافياً عن الجميع.

ومع هبوط عمليات المقاومة التي "وصلت عام (1973) إلى (470)، ثم عام (1974) هبطت إلى (375) عملية، واستمرت في الهبوط عام (1975) حيث بلغت (370) عملية، وظل التراجع مستمراً طوال عام (1975) وما بعده بسبب الحرب الأهلية في لبنان" من جهة وانشغال قيادة م.ت.ف بها، إلى جانب حالة الهبوط السياسي الذي أصابها بعد إعلان اتفاق كامب ديفيد، حيث "تدنت العمليات الفدائية في الضفة الغربية والقطاع إلى (164) عملية عام (1977)، وبقيت حالة الهبوط في العمل المسلح طوال عام (1978)، (180) عملية، ووصلت عام (1981) إلى (140) عملية"، ثم بعد حرب لبنان (1982) تراجع العمل المسلح حتى بداية الانتفاضة في الضفة والقطاع نهاية عام (1987).

بدأت إسرائيل في التعامل مع رموز كبار التجار الوستاء الذين حصلوا على العديد من الوكالات التجارية الإسرائيلية لتسويقها داخل القطاع، كما أدى انفتاح سوق العمالة الإسرائيلي إلى تصاعد دخول العمال الفلسطينيين من أبناء غزة والضفة إلى السوق

الإسرائيلية وارتفاع عدد العاملين داخل "إسرائيل" من (5900) في بداية عام (1971) ليصل إلى (42000) عام في نهاية عام (1984) وإلى (53100) عام (1988). ورغم ذلك فقد كانت البطالة منتشرة في عام (1985) بنسبة تزيد عن (35%) خاصة بين الجامعيين الذين وصل عدد عاطلين منهم إلى (3296) خريج بسبب السياسة الإسرائيلية التي استهدفت تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني عموماً في الضفة والقطاع من جهة، ونتيجة عدم اهتمام (م.ت.ف) بتطوير الصناعات أو التجمعات الإنتاجية الاقتصادية الفاعلة، واكتفت بتقديم الدعم إلى عدد من رموز العشائر أو القوى التقليدية الرجعية لضمان تأييدها أو تحييدها، دون تطلع إلى تطور أوضاع جماهير المخيمات والمدن، التي كانت وستظل الوقود الحقيقي لكل نضال ثوري فلسطيني، هذه الجماهير التي فجعت بما جرى في لبنان عام (1982)، وما جرى من تشتت لأبنائها من كوادر (م.ت.ف) في المنافي العربية، وعندها عاودت من جديد نشاطها الثوري عبر عمليات فدائية منظمة وعفوية في قطاع غزة ليرتفع الرسم البياني إلى نسبة (24%) من إجمالي العمليات في الأرض المحتلة ويستمر التصاعد في عامي (1986 و 1987)، لتبدأ انتفاضة الشعب كله في 1987/12/8 من جباليا البطلة لتنتشر كالنار في الهشيم في كل أنحاء القطاع والضفة الفلسطينية، معلنة إدراك شعبنا الفلسطيني لوجوده المهدد بالزوال ووقفته الواحدة للتصدي ولمساندة المشروع الوطني، الذي جسده آنذاك م.ت.ف في آن واحد.

هذه الانتفاضة التي أعطت عمراً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن كاد الإحباط أن يفتك بها من جراء المؤتمرات الصهيونية والأمريكية والعربية في آن واحد.

وبفضل الانتفاضة، وصلت العلاقة بين الأرض والشعب والمنظمة في ترابطها التاريخي إلى الذروة عام (1988) بإعلان الاستقلال، الذي جاء منسجماً تماماً مع تطلعات شعبنا وانتفاضته في الداخل من جهة، ومتوازناً بكل وضوح مع متطلبات الشرعية الدولية من جهة ثانية، إلا أن الترتيبات والخطوات السياسية اللاحقة التي جرت على الصعيد العملي بعد ذلك، أسهمت في اختلال التوازن أو الانسجام بين قرار الشرعية

الفلسطينية الواضح في جوهره وبين تلك الممارسات السياسية التوفيقية التي لجأت إليها قيادة (م.ت.ف) في محاولة منها للتكيف مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية والعربية الرسمية.

وجاءت مرحلة مدريد التي تميزت بإصرار دولة العدو الإسرائيلي في المطلق على الثوابت الأيديولوجية الصهيونية في مقابل حالة تقترب من الإحباط والتمزق في الصفوف الفلسطينية، بدءاً من الرموز القيادية في كافة الفصائل القابلة والمعارضة وصولاً إلى جماهيرنا العفوية في الداخل والشتات، لدرجة بات من الضروري إشعال الضوء الأحمر في وجه الجميع .

ومع بداية المفاوضات العنيفة في واشنطن أصر رئيس الوفد الفلسطيني، الراحل د. حيدر عبد الشافي، على طرح وجهة نظر سياسية التزمت عموماً بالتوجيهات والثوابت الوطنية مثل:

- 1- عودة كافة المبعدين الفلسطينيين، والتزام الإسرائيليين بالتوقف عن هذه السياسة.
- 2- الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب وفق قراري (242) (338) وإنهاء الاستيطان.
- 3- حق العودة للفلسطينيين وفق قراري (227/194).
- 4- حق السيادة الفلسطينية على الأرض والمياه والموارد الفلسطينية عبر سلطة تشريعية وتنفيذية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.
- 5- القدس الشريف عاصمتنا.
- 6- تطبيق ميثاق جنيف لسنة (1949) والإفراج عن كافة المعتقلين الفلسطينيين.
- 7- الالتزام بتوفير الضمانات والحماية الدولية الواضحة التي تكفل أن تكون المرحلة الانتقالية حالة مؤقتة تخضع للإشراف الدولي والحماية الدولية والتنسيق مع القيادة الوطنية الفلسطينية في الداخل.
- 8- أن تتولى (م.ت.ف) رسمياً وفعالياً التفاوض باسم شعبنا الفلسطيني وفق الشروط أعلاه وألا تستجيب لأية ضغوط تسعى إلى إشراكها في حلول وسطية أو أوام كاذبة لن تؤدي إلا لتدمير كيان (م.ت.ف) نفسها.

إلا أن القيادة المتنفذة في م.ت.ف لم تلتزم تماماً بهذه الشروط، بل إنها استاءت من اصرار رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن، الراحل د.حيدر، عبد الشافي وتمسكه بثوابت الاجماع الفلسطيني، ومن ثم قررت هذه القيادة برئاسة الراحل ياسر عرفات، البدء بعملية تفاوضية سرية مع مندوبي العدو الإسرائيلي في مدينة استوكهولم في السويد، حيث تم التوصل إلى ما يسمى بـ"إعلان المبادئ في أوسلو" بتاريخ (13 أيلول/1993) الذي شكل من الناحية الموضوعية كارثة سياسية ووطنية، ليبدأ شعبنا الفلسطيني مرحلة جديدة من المعاناة والنضال السياسي والاجتماعي في مواجهة حالة الهبوط والتراجع التي ترافقت مع انشاء "سلطة الحكم الإداري الذاتي الفلسطيني المحدود"

## الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتركيبية السكانية في قطاع غزة خلال مرحلة الانتفاضة 1987 وحتى بداية 1993

الحوار المتمدن-العدد: 7625 - 28 / 5 / 2023

لعل أبرز التغيرات التي طرأت على الضفة الغربية وقطاع غزة، هي تلك التغيرات المرتبطة بتركيبها السكانية والاجتماعية، نتيجة اخضاعها لسلسلة من الإجراءات والقوانين والممارسات، التي فرضها المحتل، والتي تحكمت في مسارها العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيهما، وضمن معطيات الشروط الإسرائيلية، وعليه، فإن خضوع المنطقتين للاحتلال الإسرائيلي، كان له انعكاساته، الفورية منها واللاحقة، وعلى مختلف المجالات، والمتعلقة بالتركيبية السكانية، وسوق العمل، وأنماط التشغيل، والأوضاع الصحية، والخدمات التعليمية، وبشكل أكثر تحديداً، انعكست على مستوى توزيع الدخل في الضفة والقطاع، نظراً لما أحدثه الاحتلال من انهيار في البنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية .

يقول ماركس: "عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات، وتوزعهم في المدن والريف، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برتمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي تتركز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال... الخ" .

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة " الحالة السكانية "، "فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من زاوية البشر أنفسهم، من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني، الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي"، وهي عناصر أو أبعاد

تشكل في مجموعها " الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا .

بلغ مجموع أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة عشية الانتفاضة الأولى 1987/12/9 وبداية عام 1988 حوالي (633) ألف نسمة موزعين على أربعة عشر تجمعاً سكنياً مابين مدينة وقرية، إضافة إلى 8 مخيمات للاجئين، الذين يمثلون حوالي (70%) من مجموع سكان القطاع.

وقد طرأت تحولات على الخارطة الديمغرافية للقطاع تتطوي على خصائص تبرز ذلك التمايز الفلسطيني من الناحيتين القانونية والوطنية، وحسب التقديرات فإن (230) ألفاً من هؤلاء اللاجئين يقيمون خارج مخيمات القطاع الثمانية، ولهذه الأرقام دلالات عميقة المغزى، فهي تعني أن عدد اللاجئين المقيمين في هذه المخيمات حوالي (200) ألف نسمة بينما يتوزع العدد الأكبر من اللاجئين على مختلف أنحاء القطاع، إلى جانب أبنائه الأصليين إذا جاز التعبير، أي أن هنالك حجماً هائلاً من التوحد في العلاقات الاجتماعية بين السكان، يصعب معه فرز اللاجئ عن المواطن، بل ويمكن إيجاد مئات الأمثلة التي توضح التشابه في الأحوال الاجتماعية المتدنية بين المواطنين واللاجئين، دون أية فروق، إذ ان التوحد في البؤس والفقر والمعاناة هو أمر مشترك بين اللاجئين في المخيمات وبين المواطنين في الأحياء الشعبية مثل، الشجاعة والزيتون والتفاح وفي رفح وخانيونس ناهيك عن الفقر المدقع في أوساط سكان القرى ( بيت حانون وبيت لاهيا والنزلة وجباليا وخزاعة وعيسان وبني سهيلا)، هذا التشابه في المعاناة لم يعد يتيح إمكانية الفرز بين المواطن واللاجئ، رغم صحة الحديث عن تمايز المخيم على صعيد بروز دوره الوطني وخصوصيته النضالية.

وفي عام 1993 بلغ عدد سكان قطاع غزة (748) ألف نسمة، وبلغ حجم القوى العاملة آنذاك (148000) عامل موزعين على مختلف المهن منهم أكثر من (68)

ألف عامل كانوا يعملون في "إسرائيل" عشية اندلاع الانتفاضة، أي ان حجم القوى العاملة يعتبر كبيراً بالنسبة إلى عدد السكان، كما تتميز القوى العاملة بارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة.

والجدير بالذكر أن ما يقارب من (46% - 50%) من مجموع العمال في قطاع غزة، قد عملوا في السوق الإسرائيلي خلال تلك السنوات وما تلاها حتى عام (1993)، حيث بلغت مساهمة دخل هؤلاء العمال في الناتج الإجمالي لقطاع غزة نسبة (55%). وفي هذا السياق، "تلاحظ أن حوالي (97%) من العاملين في "إسرائيل" لم يكن لديهم بديل أو اقتصاد مساعد، زراعي مثلاً، أو صناعي أو خدماتي، علاوة على ارتفاع الأجور في السوق الإسرائيلي، الأمر الذي خلق نوعاً من الازدهار الاقتصادي الشكلي للطبقة العاملة، بعيداً عن أي ارتباط تنموي حقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا ما كان يهدف إليه الاحتلال الإسرائيلي من حيث ضرب التطور الاقتصادي عموماً، وقطاعي الصناعة والزراعة خصوصاً.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن قيادة (م.ت.ف) لم تهتم بتحسين وتطوير القطاعات الإنتاجية، خاصة قطاعي الصناعة والزراعة، إلى جانب ضعف الأجور وتراجع فرص العمل، وتزايد تفاقم الأوضاع الحياتية لفقراء القطاع، الأمر الذي دفعهم إلى العمل في السوق الإسرائيلية، وبالرغم من ذلك ظل عمالنا في الضفة والقطاع - كما كانوا دوماً- الوقود الحقيقي لحركة المقاومة الفلسطينية بعد عام (1967)، إذ قدموا أثناء الانتفاضة (1987-1990) (338) شهيداً وشهيدة وأكثر من (33) ألف جريح بلغ عدد المعتقلين في نفس الفترة (36) ألف معتقل .

توزيع الأراضي كما في عام 1993 :

إن أراضي قطاع غزة تنقسم إلى الأراضي التي يملكها الفلسطينيون والأراضي التي اغتصبتها سلطات الاحتلال بالإكراه والمصادرة، الأولى تنقسم إلى نوعين:

1. مناطق البناء أو السكن ومساحتها (50) ألف دونم.

2. المناطق الزراعية والطرق ومساحتها (200) ألف دونم، منها (50) ألف دونم تقريباً تستحوذ عليها العائلات الشبه إقطاعية أو التقليدية والتي لا يتجاوز عددها (30) عائلة، بينما مساحة المخيمات الثمانية لا يتجاوز (5500) دونم. ولا شك أن هذا الوضع يفتقر إلى الكثير من التوازن، ولا بد من السعي لإيجاد حل وطني عادل لهذه الإشكالية المعقدة في المستقبل.

أما المساحة المتبقية والتي تبلغ (115) ألف دونم، فهي أراضي كانت تحت سيطرة الاحتلال وتوزع على النحو التالي: أراضي تتبع المستوطنات الصهيونية العشرين وتبلغ مساحتها (32.5) ألف دونم، (1900 دونم) منها لمعسكرات الجيش الإسرائيلي، و(11.6) ألف دونم طرق للجيش والمستوطنات، و(58) ألف دونم مؤجرة لما يسمى بالمجلس الإقليمي، و(10) ألف دونم أحرش (المصدر هنا تقرير بنفستي).

من ناحية أخرى لا بد من الإشارة في هذا المجال إلى ممارسات الاحتلال الصهيوني، فيما يتعلق بمسألة توزيع المياه في القطاع، وهي مرتبطة بالأرض وبالكثافة السكانية في آن واحد، فالاحتلال كان يخصص للمستوطنات في القطاع حوالي (50) مليون متر مكعب من الماء سنوياً، بينما لا يتجاوز نصيب أبناء البلد الفلسطينيين (110) مليون متر مكعب، مع العلم أن عدد المستوطنين لا يتجاوز (4) آلاف نسمة، وهذا يعني بوضوح أن كل مستوطن صهيوني في القطاع كان يحصل يومياً على 27 متر مكعب من مياه غزة، بينما تهبط حصة المواطن الفلسطيني من مياهه إلى نصف متر مكعب يومياً، للزراعة والاستعمال المنزلي وغير ذلك.

حول الوضع الطبقي (1967 - 1993) :

استناداً إلى التحليل الطبقي أو العلمي فإن أي مجتمع من المجتمعات لا بد أن يتكون من عدة طبقات، لكن ظروف القطاع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية في ظل الاحتلال البغيض جعلت منه حالة اجتماعية متميزة (دون أن تنفي كما قلنا في السابق ملامح الوضع أو التقسيم الطبقي داخله)، فمثلاً كان لتدهور الأوضاع الزراعية بفعل الأوامر العسكرية الإسرائيلية، التي تحول دون أي تطور حقيقي في هذا الجانب، وكذلك

بقاء مساحة الأراضي الزراعية ثابتة تقريباً منذ عام (1967) حتى بداية عام (1993) حوالي (200 ألف دونم)، في مقابل النسبة العالية جداً من الزيادة السكانية، هذا الوضع لا نستطيع معه التأكيد على وجود طبقة من الفلاحين بالمعنى الكلاسيكي للطبقة، إذ أن هناك تداخلاً إلى حد كبير بين الفلاحين الأجراء والعمال، وليس من السهل الفصل بينهما، هذا بالطبع لا ينفي الحديث عن عدد قليل من كبار الملاكين القدامى والجدد، يتمتعون بامتيازات طبقية ضمن تحالفهم وتداخلهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع كبار التجار (الوسطاء أو السماسرة أو الكومبرادور) كما أسلفنا من قبل، بحيث يشكلون معاً "طبقة" متجانسة المصالح نستطيع أن نطلق عليها "التحالف الطبقي للبورجوازية العليا الزراعية والتجارية" الذي يتطلع دوماً إلى المحافظة على مصالحه وأوضاعه المتميزة. ومن المعروف ان الزعامات التقليدية أو التاريخية في هذا التحالف قد ضعف دورها السياسي بعد إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1967) .

أما الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين، فقد تعرضوا -وما زالوا - لأقسى أنواع الاضطهاد الطبقي الاجتماعي والوطني، لا فرق هنا بين لاجئ أو مواطن. ثم تأتي الطبقة البورجوازية الصغيرة لتشكل في معظم شرائحها (الميسورة أو العليا، الوسطى، الفقيرة) نسيجاً اجتماعياً متنوعاً ومتعددًا ليس على المستوى الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى السياسي، حيث توزعت شرائح البورجوازية الصغيرة على كافة الأحزاب والتيارات اليمينية والوطنية والقومية والأممية والدينية في غمار العمل الوطني عموماً، والانتفاضة التي عاشها أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع ديسمبر 1987....

## دروس وعبر الوعي بتاريخ الفلسفة

الحوار المتمدن-العدد: 7625 - 28 / 5 / 2023

التذكير بدروس وعبر تاريخ الفلسفة منذ نشأتها، مسألة في غاية الأهمية؛ فمنذ ما قبل الميلاد، طرح الفيلسوف الإغريقي بروتاغوراس شعاره المعرفي "الإنسان مقياس الأشياء جميعاً"، وكان يقصد بذلك أن الصح والخطأ، الخير والشر، كلها يجب أن تُحدد حسب حاجات الكائن البشري .

منذ ذلك التاريخ، إلى يومنا هذا، ارتبط تطور الفلسفة -ومازال مرتبطاً- بتطور العلاقات المادية بالمعنى الاجتماعي بين البشر، وما أفرزته تلك العلاقات من مصالح طبقية متنوعة، في إطار الأنماط أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، منذ المجتمعات العبودية، والإقطاعية، وصولاً إلى المجتمعات الرأسمالية الحديثة والمعاصرة، وبالتالي فإن مسيرة الفلسفة وتطوراتها، والمتغيرات التي أصابها طوال تاريخ البشرية، منذ الإغريق إلى يومنا هذا، ارتبطت بطبيعة النمط الاقتصادي الاجتماعي السائد في هذا المجتمع أو ذلك من المجتمعات البشرية، ما يعني أنها مسيرة تعرضت، لمحطات، ومراحل متنوعة ومختلفة، من الرؤى الفلسفية التي عبرت عن هذا النمط، الاقتصادي الاجتماعي أو ذلك، حيث نلاحظ اختلاف تلك الرؤى والطروحات الفلسفية في مرحلة سيادة النمط العبودي الذي امتد حتى القرن السادس الميلادي، عن تلك الرؤى والطروحات التي سادت في ظل النمط الإقطاعي الذي استمر حتى القرن السابع عشر الميلادي، وظهور النمط أو التشكيلية الرأسمالية التي تجسدت بتأثير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية من جهة وتأثير الرؤى والأفكار الفلسفية ألقبيضة للفكر والفلسفة التي سادت في المجتمعات الإقطاعية من جهة ثانية.

لكن، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف الجوهرى العميق في الطروحات الفلسفية، إلا أن السمة المشتركة بين كافة الفلاسفة القدماء والمحدثين والمعاصرين تتجلى في أن كل فيلسوف من هؤلاء، أسس وقَدَّمَ رؤية كونية مجتمعية جديدة وشامله محمولة بالمؤشرات

الخاصة التي تدل على فلسفته دون عزلة أي من هؤلاء الفلاسفة - رغم خصوصية فلسفتهم- عن واقعهم الاجتماعي الاقتصادي الذي عاشوه، وهنا يتداخل الخاص الفلسفي لأفلاطون مثلاً مع العام الإغريقي، كما يتداخل الخاص الفلسفي لابن رشد أو الغزالي مع العام في المجتمع العربي والإسلامي، كما يتداخل الخاص الفلسفي لدى ديكارت أو كانط أو هيجل مع العام في الفلسفة الغربية القديمة والحديثة.

فمع تطور المجتمعات البشرية، تتطور الفلسفة والمعارف في إطار من الحراك والتغير الاجتماعي، وهذه هي السمة الأبرز لتطور الفلسفة في المجتمعات الغربية وتواصلها، وتجدها التاريخي عموماً، ومنذ القرن السادس عشر الميلادي إلى يومنا هذا خصوصاً، على النقيض من مجتمعاتنا العربية والإسلامية التي عاشت في أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) أوضاعاً متطورة، سياسية واجتماعية ومعرفية بالمعنيين الفلسفي والعلمي، لم يسبقها إليها أحد من دول وشعوب العالم في تلك الحقبة، وذلك من خلال الإنتاج الفلسفي والعلمي لفلاسفة المسلمين، بدءاً من دار الحكمة التي أسسها هارون الرشيد (170-193هـ) وازدهرت في عصر ولده المأمون (170 هـ-218هـ) لتتعهد بالرعاية والترجمة إلى العربية مجموعات من الكتب اليونانية في العلم والفلسفة، إلى جانب انتشار وازدهار عقلانية المعتزلة (القرن التاسع الميلادي) وإخوان الصفا (القرن العاشر الميلادي) ثم الفلاسفة بدءاً من الخوارزمي والكندي في القرن التاسع الميلادي، وابن الرواندي والرازي والفارابي في القرن العاشر الميلادي وصولاً إلى ابن سينا والغزالي وابن باجه وابن طفيل وابن رشد في القرن الثاني عشر الميلادي، وكان لفلسفتهم دوراً كبيراً في نهوض الفلسفة الغربية.

لكن الانقطاع المعرفي في الفلسفة العربية الذي جرى منذ وفاة ابن رشد 1298م، أدى إلى تعرض الفلسفة العربية، منذ ذلك التاريخ إلى حالة من التراجع والضعف، جاءت انعكاساً لضعف وتراجع عملية التطور السياسي الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي الذي توقف عن الصعود، بل على العكس بدأت عوامل التطور الاجتماعي والمعرفي السالب في الظهور، ومن ثم خلق وانتشار المناخ الملائم لتكريس التخلف وإعادة إنتاجه وتجديده

واستمراره في بلادنا منذ القرن الثالث عشر حتى المرحلة الراهنة، من خلال تكريس مظاهر التخلف والخضوع للأجنبي منذ انهيار العصر العباسي الأول (861م) وتفكك الدولة العباسية إلى دويلات وطوائف متعددة ومتنافرة، الطولونيين في مصر لغاية 905م، ثم الأدارسة في المغرب لغاية 926م، ثم الحمدانيين في سوريا والجزيرة العربية حتى عام 1004م، ثم الفاطميين في مصر حتى عام 1171، والمرابطين في المغرب شمال أفريقيا حتى عام 1147م، ثم الأيوبيين حتى عام 1260م، ثم عهد المماليك منذ عام 1250 - 1516 وصولاً إلى العهد العثماني منذ 1516 حتى 1918 نهاية الحرب العالمية الأولى، وقبل ذلك التاريخ احتلال الاستعمار الفرنسي والإيطالي لبلدان المغرب العربي (الجزائر 1830 /موريتانيا 1858/ المغرب 1912 / تونس 1881/ ليبيا 1911)، وكذلك احتلال الاستعمار الإنجليزي لمصر عام 1882 ثم احتلال فلسطين والعراق والأردن بعد الحرب العالمية الأولى، ثم احتلال الاستعمار الفرنسي لسوريا ولبنان 1921 تنفيذاً لاتفاق سايكس بيكو 1916، ووعده بلفور 1917 ومن ثم تشجيع الحركة الصهيونية واغتصاب فلسطين وقيام الدولة الصهيونية عام 1948، وصولاً إلى تغلغل النظام الامبريالي الأمريكي في بلادنا وحلوله محل الاستعمار الإنجليزي منذ عام 1957 وتكريس سيطرته المباشرة وغير المباشرة على معظم بلدان الوطن العربي عموماً والبلدان النفطية في الخليج والسعودية خصوصاً، ومن ثم تزايد سيطرته واستغلاله لثروات شعوبنا عبر تكريس التبعية وتعميق مظاهر التخلف والاستبداد ارتباطاً بالمصالح الطبقية للأنظمة الرجعية من ناحية وبسياسات النظام الامبريالي الأمريكي المعولم الراهن من ناحية ثانية.

## الرؤية الموضوعية في الحكم على نظام التعليم العالي في الأراضي المحتلة 1967

الحوار المتمدن-العدد: 7639 - 11 / 6 / 2023

شكّل التطور العلمي والبحث الحثيث في العلوم والمعرفة، واحداً من التحديات الأساسية الإستراتيجية، يوفر لنا - عبر تحققه - مدخلاً وأداة في مقاومة العدو الصهيوني، وفي مواجهة سلبيات التحديات التاريخية الموروثة والمعاصرة الى جانب مواجهة تحديات التبعية والتخلف، وهو أمر مرهون بتطوير النظام التعليمي، ووقف هذا التدهور الذي تعرض له بسبب استمرار الاحتلال الصهيوني وممارساته العدوانية في الضفة وقطاع غزة من ناحية، وبسبب استمرار الانقسام والصراع على السلطة بين فتح وحماس من ناحية ثانية.

وفي مواجهة هذا التدهور، والانطلاق بالعملية التعليمية والتربوية في الضفة والقطاع صوب أهدافها الوطنية والمجتمعية الديمقراطية، فإنني أرى أن الرؤية الموضوعية في الحكم على النظام التعليمي في بلادنا، لا بد وأن تنطلق من أربعة معايير أساسية: المعيار الأول: ديمقراطية التعليم، بمعنى توسيع قاعدته الاجتماعية بما يؤمّن مجانية مشاركة أبناء الفقراء الذين يمثلون الأغلبية الساحقة لشعبنا، في العملية التعليمية بكل مراحلها .

إن حديثي عن ديمقراطية التعليم هو تعبير عن رؤية موضوعية تستهدف خلق التوازن الحقيقي من الناحية الاجتماعية في تركيبة متخذي القرار في أجهزة السلطة أو الحكم، كشرط ضروري للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك أمر لن يتحقق دون إفساح المجال لأبناء الفقراء الحاصلين على معدلات القبول المطلوبة للالتحاق بالجامعات والدراسات العليا، إذ أن استمرار العقبات والتعقيدات بالنسبة للقبول في الجامعات راهناً، وخصوصاً في الكليات العلمية كالطب والهندسة والصيدلة والكمبيوتر وغيرها من الكليات سيراكم ويعمق الخلل في التوازن الاجتماعي الداخلي لحساب مصالح الأثرياء والشرائح

العليا، الذين لا يعدمون وسيلة في إلحاق أبنائهم بالجامعات الخاصة في داخل أو خارج البلاد رغم محدودية قدراتهم وضعف معدلاتهم.

هنا لا بد من التأكيد على أن بناء المؤسسة التعليمية وفق المنطلقات والآليات الديمقراطية سواء في تشكيل هياكلها القيادية أو اتخاذ القرار، تتطلب التفكير الجاد بصورة موضوعية في إشراك العاملين في الجامعة بتعيين رئيس الجامعة عبر آلية ديمقراطية متفق عليها، وهذا يعني أيضاً التفكير الجاد بأن يقوم الأكاديميين في كافة أقسام الجامعة وكلياتها بانتخاب عميد الكلية، وقبل كل ذلك بالطبع لا بد من تفعيل الديمقراطية ومأسستها في أوساط الطلاب وتوفير كافة الفرص لتحقيق الانتخابات للهيئات الطلابية بصورة دورية ودائمة.

المعيار الثاني: الحرص على أن تبقى الجامعات منابر للتححر الوطني تعزز إرادة التحدي للعدو الصهيوني الحرص على ان تبقى الجامعات منابر تعزز الوحدة الوطنية والديمقراطية وإرادة التحدي للعدو الصهيوني انطلاقاً من تمسكنا بمبادئ ومواثيق م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، يجسد وحدتنا الوطنية التعددية التي تحتضن اختلافاتنا ضمن منطلقات ميثاقها ومبادئها التأسيسية وقرارات مجالسها الوطنية، ذلك ان نقطه الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي في سياق النضال الوطني او من اجل الخلاص من الانقسام تفترض التمييز بين المنظمة باعتبارها كياناً معنوياً وتعبيراً سياسياً عن الشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية وبين كونها اطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله ديمقراطياً، الامر الذي يعني ضرورة اصلاح المنظمة وتفعيل دورها كاطار جامع ومرجعيه وحيد لشعبنا وقواه السياسية بمختلف تلاوينها وهذا ما يجب ان يشكل المنطلق الوطني الرئيسي لكافة الجامعات الفلسطينية بحيث يصبح الانسجام والتوافق الوطني التحرري مدخلاً هاماً لتطوير جامعاتنا لكي تتمكن من اداء رسالتها الوطنية الديمقراطية والأكاديمية والتحول الى بناء المجتمع الوطني التحرري الديمقراطي وتحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة .

في هذا الجانب، أشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين على اختلاف توجهاتها، تواجه تحديات كبيرة تتطلب تطويراً جذرياً لتتمكن من أداء رسالتها في ظل بناء مجتمع المعرفة والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، ويتطلب تحقيق هذه المهمة من هذه المؤسسات أو الجامعات تحقيق قدر كبير من التوازن بين أنشطة التعليم والبحث والتطوير، وذلك لتتوافق مع ما يعرف بالجامعات البحثية والتي تؤدي رسالتها في التعليم وخدمة المجتمع وإثراء المعرفة ونشرها من خلال التركيز على الأنشطة البحثية، خاصةً وأن الجامعات الفلسطينية تعاني من الغياب الكامل للمنافسة فيما بينها، وضعف تقديم حوافز مالية إضافية للجامعات الأكثر إنتاجاً للبحوث العالمية، وبالتالي فإن الإنتاج العلمي للجامعات الفلسطينية يتميز بكونه ضعيفاً أو شبه منعدم مقارنة بالإنتاج العلمي في دولة العدو الصهيوني أو في الدول المتقدمة وهذا يعود للأسباب التالية:

1. ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وغياب الخطط العلمية المطلوبة لإعداد وإنتاج الأبحاث في معظم الجامعات .
  2. غياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة وانعدام مساهمة القطاع الخاص .
  3. غياب ثقافة البحث العلمي والضعف الشديد لدى معظم الأساتذة في متابعة التطورات الثقافية والعلمية الحديثة.
  4. عدم تبني السلطة الفلسطينية سياسات وآليات واضحة ومحددة، لدعم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من ناحية ولتأسيس وإنشاء مراكز وطنية للبحث العلمي كما هو الحال في جامعات دولة العدو الإسرائيلي من ناحية ثانية .
- المعيار الثالث: تحديث التعليم، وذلك أمر عسير المنال بدون فهم واستيعاب وتطبيق مفاهيم الحداثة الفكرية، أو الخطاب الفكري المعرفي العقلاني، وأساليب التفكير التي انبثقت في عصر النهضة الأوروبية منذ القرنين السادس والسابع عشر وامتدت بتواصلها إلى يومنا هذا.

مما سبق فإن شرط الحدائة أو التحديث في التعليم أو غيره من جوانب التطور الاجتماعي، هو التحرر من كافة المعوقات الخارجية والداخلية، الى جانب ضرورة تعميم الوعي بالهوية الوطنية والحقوق التاريخية في المناهج التعليمية، ورفض الاستجابة لمطالب العدو الصهيوني في تعديل تلك المناهج، بما يستجيب لعملية التطبيع السياسي والثقافي من جهة، وبما يستهدف شطب كل ما يتعلق بحقوق شعبنا التاريخية في وطننا من جهة أخرى .

فليست المشكلة هي مجرد تحديث المناهج فحسب، وإنما في تغيير الواقع من أجل التحرر والاستقلال وتأسيس النظام السياسي الديمقراطي وفق قواعد التتوير والعقل والحدائة في خدمة الهوية الوطنية، بما يمكننا من إنهاء الانقسام الراهن، واستعادة الوحدة الوطنية التعددية، وتوفير أسس ومقومات الصمود ومقاومة المحتل الصهيوني، إذ أن استمرار بقاء هذه القيود سيحول دون تحديث المناهج التعليمية في بلادنا من جهة، ويعزز بقاء عوامل الخلل وغياب التوازن الاجتماعي الداخلي لصالح أبناء رموز وشرائح الفساد والتحالف الطبقي الطفيلي الكومبرادوري البيروقراطي، مقابل استمرار حرمان أبناء الفقراء (الأغلبية الساحقة) من الحصول على فرص التعليم وممارسة دورهم الإيجابي الرائد في المشاركة السياسية الاجتماعية الفعالة في توجيه وقيادة المجتمع.

المعيار الرابع: ويرتبط بعملية تقييم المؤسسة التعليمية ومدى استجابتها، من حيث مخرجات عملية التعليم، لحاجات بناء اقتصاد تنموي مقاوم، فالتنمية المقاومة على مختلف نقرعاتها هي الكفيلة بتحقيق القدرة على بناء مجتمعي قادر على الصمود، وهنا يتجلى دور الجامعات بأن تنظم منهاجها واساليب تدريسيها لبناء أجيال تأخذ على عاتقها الانخراط في التنمية وتحديداً الزراعية والصناعية بدلاً لتخريج افواج وظيفتها فقط خدمة رأس المال في قطاعات التأمين والاتصالات والبنوك، وهي قطاعات معنيه -في معظمها- بالاستغلال الرأسمالي والاستيلاء على فائض القيمة أو الربح وليست معنيه أبداً بعملية التنمية.

هنا أرى من الضروري الحديث عن أهمية البحث العلمي والتقني في تقدم وتطوير مجتمعاتنا منذ ان طرح مفكرو النهضة وروادها الاوائل سؤالهم النهضوي الكبير لماذا تقدم الاخرون وتخلفنا ؟ لكن الحاصل على مستوى المجتمعات العربية عامه ان العرب غير جادين في ميادين البحث العلمي وما زالوا بسبب التخلف والتبعية يعيشون اوهم الماضي .

وللمفارقة المؤلمة ان عندنا كثرة من الأدمغة العربية النابغة من خريجي جامعاتنا، لكن المعضلة تكمن في البيئة المجتمعية الطاردة، وضيق مناخ الحريات الفكرية المعوقة للإبداع، وضعف التمويل المرصود للإنفاق على البحث العلمي، لذلك لا يمكن لمجتمعاتنا العربية ان تحقق الازدهار العلمي المنشود الا اذا وجد علماءنا ومبدعوننا الملاذ الامن والمناخ الحاضن والبيئة الحريضة على توفير الاستقلال الفكري والحرية العلمية لأبنائها، فالبحث العلمي في المجتمعات المتقدمة هو ركيزة التقدم والتطور والانتاج لان تلك المجتمعات تؤمن ايمانا حقيقياً بأهمية ودور البحث العملي وتراهن عليه في السباق المستقبلي، لكن مجتمعاتنا العربية مازالت حتى اللحظة في حالة من القطيعة مع البحث العلمي وذلك لثلاثة عوامل معوقه :

العامل الاول: ان المجتمعات العربية اذا نظرنا اليها من منظور نمط الانتاج الحاكم لمعيشة المجتمع فإنها تنقسم الى مجتمعات ريعيه يأتيها رزقها من النفط فلم العناية والشقاء في ميادين البحث العلمي، ومجتمعات عربية تعيش على المساعدات والقروض والمنح والديون، ولا يبدو في الأفق القريب ما يبشر بحدوث تغيير ديمقراطي او ثوري في هذا الأسلوب .

العامل الثاني: البحث العلمي يتطلب مجتمعاً حراً شفافاً لا يقيد حرية الباحث بسلسلة من المنوعات والتابوهات المحرمة، وفي مجتمعاتنا المحكومة بسلسلة من محرمات تمنع الباحث التطرق الى أمور تثير حساسية الرأي العام علمياً او اجتماعياً او دينياً .

العامل الثالث: مجتمعاتنا مجتمعات تواكلية ترفض التغيير وتتشبث بالمألوف والسائد وتكره الخروج عليهما، ونجاح البحوث العلمية يعتمد أساساً على إشاعة المنهج النقدي

العلمي في المجتمع بدءاً من الأسرة مروراً بالتعليم وصولاً إلى المنظمات المدنية والسياسية للمجتمع .

## من نحن .. وما هويتنا ؟

الحوار المتمدن-العدد: 7654 - 26 / 6 / 2023

إبان الازمات وحالات التراجع والانكسارات والمنعطفات الحادة للأمم والفوضى والتحلل، يبرز مجددا سؤال من نحن، وما هويتنا السياسية والثقافية والمجتمعية...؟ وهو سؤال الانتماء والهوية والتي تظهر بإلحاحيتها بسبب الحيرة والضياح ومفاعيل الازمة الوطنية والاجتماعية المتفاقمة التي يعيشها المواطن في وطنه وبين شعبه، وهو سؤال لا يأتي من فراغ، وإنما يأتي استنسابيا مع مفاعيل الانكسارات والهزائم والانقسامات أو الانقلابات والأزمات والشعور بالأخطار المداهمة من الثقافات والأفكار اليمينية والرجعية الدخيلة التي تراحم وعينا ووجودنا، ويتعزز الشعور بفقدان الهوية وفراغ الانتماء وفقدان التوازن الوطني والقومي.

فهل شعبونا مجتمعاتنا العربية امام ازمة هوية...؟ نعم نحن لسنا امام أزمة هوية فحسب، بل نحن أمام حالة غير مسبوقة من تفكك الهويات الوطنية على الصعيد القطري (وانهيارها على الصعيد القومي) لحساب هويات رجعية رثة متخلفة وتابعة، ذلك إن الواقع الفلسطيني والعربي تداهمه أخطار جمة تستهدف وعيه بهويته وبوجوده السياسي والمجتمعي وأمنه وثقافته، ومن ثم محاولة طمس الجوانب المشرقة - على قلتها - في تاريخنا القديم والحديث، ما يعني، إننا أمام عملية تخريب وهجمة ممنهجة لإفقادنا الهوية القومية الديمقراطية التقدمية العربية الجامعة، وإلحاحاً بدلاً منها الهويات اليمينية الفرعية والاثنية والطائفية والمذهبية بمختلف منطلقاتها ومصالحها الطبقية التفكيكية الرثة، باعتبار هذه الهويات نقيضا رئيسيا للهوية الوطنية والهوية القومية الجامعة النقيضة لكل المنطلقات والمفاهيم الشوفينية ولكل مظاهر الإكراه الوجودي.

وحين تتراجع مركزية الهوية القومية العربية لصالح الهويات القطرية والفرعية - كما هو الحال اليوم - يفتح المجال لهويات طائفية أو اثنية يمينية رجعية ميتافيزيقية تسهم بشكل تدريجي في تآكل الهوية المركزية العربية التوحيدية التقدمية الديمقراطية الجامعة،

الأمر الذي يوفر كل الفرص أمام محطات إنذار مبكرة وتاريخية عن إمكانية أفول الهوية الوطنية والهوية القومية العربية بفعل مجمل السياسات المعادية لهوية المنطقة العربية والغزو الثقافي، الأمر الذي يفرض علينا السؤال المصيري والمقلق، من نحن...؟

لقد أكدت حركة التاريخ وتجارب الشعوب أنه لا مجال لحركة ثورية تقدمية يسارية بأن تقدم رسالتها الإنسانية والوطنية وتُعرف نفسها بأنها قوة يسارية تقدمية وأن تتجح في كفاحها الضاري دون أن تعي وتدرك شخصيتها الوطنية والقومية بمضمونها التقدمي، ودون تأصيل وطنيتها وقوميتها، فداخل قوميتنا ينحصر وجودنا الإنساني وداخلها تتبلور ثقافتنا وتاريخنا، فالقومية هي حقيقة ثابتة في تطور المجتمعات، فالكيانات السياسية لا تعيش ولا تتجح رسالتها الا داخل وعاء قوميتها الديمقراطية التقدمية الجامعة لكل الاثنيات الكردية والأمازيغية والارمنية والنوبية وغيرها من ناحية وتحترم حق هذه الاثنيات أو الشعوب في تقرير المصير والاستقلال من ناحية ثانية انسجاما مع مضمون موقف لينين الذي يؤكد على النتيجة التالية: "إن المقصود بحرية الأمم في تقرير مصيرها، هو الانفصال السياسي لهذه الأمم من الهياكل القومية الغربية، وتشكيلها لدولة قومية مستقلة. وسنري فيما بعد، الأسباب الأخرى التي توقعنا في الخطأ إذا فهمنا من حق حرية تقرير مصير أمة من الأمم شيئا آخر غير حق الوجود كدولة قائمة بذاتها" إذ - كما يستطرد لينين بحق - "لن يستطيع شعب أن يكون حرا إذا كان يضطهد شعوبا أخرى".

إن التمسك بعروبيتنا وبهويتنا العربية وتراثنا العربي يصبح خيارا يماثل خيار الوجود أكثر من أي وقت مضى، لا سيما بعد أن أفصحت مرارا القوى الامبريالية والاستعمار الغربي والصهيونية ومعها أنظمة الكومبرادور والتبعية والتطبيع عن استهداف الأمة العربية وتفكيكها، واستيلاء هويات طائفية وهلامية متناقضة ومتقاتلة، تفضي الى مزيد من تجزئة وتقسيم الجغرافيا العربية المقسمة أصلاً، وتقسيم الشعب العربي بما فيه كياناته الوطنية الى كيانات قبلية وعشائرية فاقدة لهويتها الوطنية ولهويتها التي تشكلت عبر التاريخ.



## في فهم الماركسية المعاصرة وواقع العالم الثالث... وجهة نظر للنقاش.

الحوار المتمدن-العدد: 7656 - 28 / 6 / 2023

ان الرأسمالية التي تحدث عنها الفيلسوف الثوري كارل ماركس في سفره العظيم " رأس المال" قبل حوالي 155 عاماً، والتي قدم بخصوصها تحليلاً لأكثر بلدانها تطوراً آنذاك - بريطانيا خصوصاً - ليست هي رأسمالية اليوم التي تشمل العالم بأسره والتي طرأت عليها تغيرات نوعية، فلم تعد هي ذاتها حتى مقارنة بما كانت عليه في بداية القرن العشرين.

إذ أن الرأسمالية المعاصرة وعبر سنوات طويلة شهدت تحولات نوعية نتيجة اندماج الاحتكارات بالدولة، وإنتاج رأسمالية الدولة الاحتكارية التي جمعت جبروت العلم فيها لتطوير مجالات الإنتاج وإدارته وعززت من دور الدولة البرجوازية وتدخلها في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وطورت دور البرمجة والتخطيط في الإنتاج والحياة الاجتماعية، وقد شهدت الرأسمالية في العقود الأخيرة عملية واسعة للعولمة والتدويل، شملت تدويل رأس المال وعولمة الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والسوق والمعلومات والاتصالات و العمل عبر ركائزها الثلاث: منظمة التجارة الدولية والبنك والصندوق الدوليين والشركات المتعددة الجنسية، الى جانب التطور الهائل للثورة العلمية- التقنية التي بادرت لها الرأسمالية المعولمة وقطعت أشواطاً واسعة استطاعت أن تجدد نفسها وتتكيف مع التطورات العالمية الكاشفة عن امتلاكها لاحتياجات كبيرة للإسهام في التقدم الاجتماعي والتغلب على أزماتها العميقة والمتلاحقة.

وإذ نأخذ التغييرات النوعية بعين الاعتبار فإنه لا بد من إعادة النظر في استنتاجات ماركس ومن بعده لينين عن قرب احتضار الرأسمالية وقرب اندلاع الثورة الاشتراكية فيها. أن هناك ضرورة لمراجعة النظرية عن الامبريالية كأعلى وآخر طور للرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية والتدقيق فيما قيل عن تعفنها، رغم أن مظاهر التعفن ما تزال قائمة في الرأسمالية لكنها ليست المظهر الرئيسي في الوقت الراهن.

لا شك أن تقدم الرأسمالية المعاصرة، في إطار العولمة الامبريالية الراهنة، يجد أحد أسبابه في نهب ثروات العالم الثالث عبر الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبه، وربط دوله بعجلة الاقتصاد الرأسمالي عبر آليات متجددة لتبعية وإعادة الإنتاج التابع في بلدان العالم الثالث، وقد عمق النهب الإمبريالي للعالم الثالث من الهوة بين المركز الامبريالي وبلدان الأطراف، الأمر الذي ولد تناقضاً حاداً أصبح يؤثر على مسار البشرية بأسرها. ونتيجة هذا الأمر ولأسباب عديدة أخرى استمرت قضايا التخلف والتبعية والفقر مستفحلة في العالم الثالث، وأضيفت إليها معضلات جديدة كالتصحر وتلوث البيئة، واستنزاف الموارد والمديونية وغيرها، وقد ناءت شعوب العالم الثالث تحت وطأة وثقل توحش العولمة إلى جانب الدكتاتوريات الحاكمة في تلك البلدان، حيث لم تقلح كافة محاولات التنمية فيها، فاستمر تشوه اقتصادها وتخلف قواها المنتجة، وباتت معضلة الديمقراطية -وما تزال- في هذا الجزء من العالم مسألة تفصيلية على درجة كبيرة من الأهمية.

إن التناقض بين العالم الثالث والمراكز الامبريالية مرشح اليوم لمزيد من التقاوم وتعمق الفجوات بين بلدان الأطراف وتلك المراكز، بما سيؤثر تأثيراً كبيراً على مصائر العالم والتقدم الاجتماعي.

وبالتالي فإن الحديث عن تجديد الماركسية يجب أن يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات التي شهدتها ارتباطاً بالمتغيرات العالمية الراهنة، وعلى ماركسيي العالم الثالث، الاستفادة من خبرة التجربة التاريخية السابقة للعمل على إنتاج الماركسية وتطبيقها وفق خصوصية الواقع في هذا البلد أو ذاك، وذلك عبر الكشف المتصل عن القوى ذات المصلحة في التحرر والتقدم الاجتماعي والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وعليهم أيضاً النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية بأبعادها السياسية الاجتماعية والاقتصادية، ومراكمة كل أشكال الوعي الثوري المنظم (الحزب) عبر الممارسة اليومية المتصلة مع الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لمراكمة عوامل التغيير الثوري والتحويلات النوعية الثورية الكفيلة بتحطيم بنية أنظمة

التبعية والاستبداد والتخلف والاستغلال الطبقي وتأسيس النظام الديمقراطي الشعبي بافاقه الاشتراكية .

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، علينا تبني الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاعتناء ارتباطاً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلداننا العربية وكافة بلدان العالم الثالث.

فَ لَكي نَكون ماركسيين فعلا، علينا أن نقوم بزيارة التاريخ لا أن نُزَوِّره، أن نُزَوِّره عبر تحليل وفهم التطور التاريخي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتطور مجتمعاتنا العربية القديم والحديث والمعاصر وفق قوانين الماركسية ومقولاتها العلمية الموضوعية، ووفق مضمونها الطبقي الثوري الذي يرفع رايات الكادحين ضد رايات الرأسمالية وأدواتها المُستَغَلَّة التي تنزف دماً من كلِّ مساماتها.... أن نكون ماركسيين معناه ان نقوم بتوفير كل شروط ومقومات وأسس الحزب الثوري الذي يتقدم الجماهير معبرا عن همومها وتطلعاتها في انهاء كل مظاهر الاستغلال والافقار والقهر والاستبداد...حزبا ثوريا خاليا من كل عناصر الهابطين والانتهازيين والفاستدين والمرتدين ومن كل مظاهر وشخصيات الشللية والتكتلات وتطهير الحزب او الفصل منهم أولا بأول ليبقى ثوريا نقيا مناضلا في كل الاوقات والظروف.

أن نكون ماركسيين اليوم، معناه ان نراكم كل عوامل الثورة الشعبية لازالة أنظمة الكومبرادور والتخلف والرجعية والاستبداد والتبعية واجتثاثها من بلادنا واقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي... أن نكون ماركسيين معناه أن نقاوم هذه الحركة الصهيونية، وليدة النظام الرأسمالي وربيبته، وان نناضل من اجل ازالة الصهيونية واجتثاث الوجود الامبريالي من بلادنا، وأن نقاوم نظام العولمة البشع، لا أن نستهلك بضاعته الفكرية الرخيصة من الواقعية الى الليبرالية الى المهادنة.... أن نكون ماركسيين، يعني أن نكون حاضنة دافئة للجماهير الشعبية العفوية، نحترم كل تراثها ومعتقداتها ونتعلم منها، فأن تكون ماركسياً، يعني أن نتظر إلى الدين على أنه وعي اجتماعي وجزء هام ورئيسي

من الوعي الإنساني، استطاع أن يلعب دوراً في تحرير الإنسان من الاستغلال عندما أحسن التعاطي مع أفكاره وجوهره عموماً وفي بداياته الأولى خصوصاً .

وأخيراً أن تكون ماركسياً، هو أن يتكامل وعيك، فتتهل من النظرية وتدرج منهجها ادراكاً ذاتياً، وتؤسس لك أرضية صلبة تنطلق منها للعمل النضالي والديمقراطي، الوطني والقومي والإنساني، لا أن تأخذ السياسة على حساب الفلسفة، فالجزء يكمل الكل، ولا تنفصل النظرية الماركسية ومنهجها بالنسبة لنا وفي كل الظروف عن العمل السياسي، فإذا ضاع الجزء، ضاع الكل، وضاعت معه هوية الحزب الفكرية .

أن تكون ماركسياً هو أن تعمل على أن يكون وطننا العربي كله، وطن لأبناءه، ووطناً مستقلاً حراً موحداً تسوده الاشتراكية والحرية والديمقراطية والمساواة، بينه ويحميه أبناءه من العمال والفلاحين الفقراء والكادحين بإرادتهم الجماعية الحرة، وبقيادة الحزب الماركسي الطليعي الجماهيري الثوري والديمقراطي.

## اسباب عجز الفكر العربي المعاصر عن التطور الفلسفي

الحوار المتمدن-العدد: 7660 - 2 / 7 / 2023

لقد عجز الفكر العربي المعاصر عن الفلسفة بسبب عوامل عديدة، فالعرب علي امتداد تاريخهم الحديث قد غلبوا الافكار السياسية والمعتقدات الايديولوجية المتنوعة علي تفكيرهم المعرفي فحادوا عن طرائق العقل، وكانوا وما زالوا يتغلب الايديولوجي عندهم علي المعرفي.

والمعاصرون اليوم عندنا قد فتحت الاجيال الاولي منهم عيونها واسماعها ومشاعرها وكل جوارحها علي ما يسمي بـ " النهضة " و " التقدم "، وبعد ان اخذها هذا شمالا وسحبها الاخر يمينا وجدت الاجيال الجديدة نفسها وقد افترستها مشروعات مؤدلجة ومواعظ ملالي وممنوعات ومحرمات شيوخ وخطب سياسية ازحمت بالشعارات والمقدسات والتعليمات، فصمت الاذان وتعطلت لغة العقل وقفل علي الاسنة واضطهدت المشاعر وكمتت الافواه واختنقت الانفاس..

هل كانت الكتابة في موضوعات كالدروينية او المثالية او الماركسية او الوجودية او النسبية او البنيوية.. الخ فلسفة؟ هل نجحت ثقافتنا في اثراء المعرفة الانسانية نظريا وميدانيا لانتاج اعمال مميزة يلتفت اليها العالم؟ حياتنا الفكرية مجرد ندوات ومؤتمرات وشعارات وخطابات .

لماذا لم تشهد حياتنا العربية حتي اليوم اي ثورة نقدية وفكرية حقيقية او اكااديمية منهجية لدراسة تراثنا ونقده وكشف مستوراته وفضح عوارضه وتعرية مفاصده وتقويم اعوجاجاته الي جانب احترام رجالته وثمار ابداعاته بعيدا عن النرجسية وعن التقديسية وعن التكفيرية .

متي يتم التخلص من الوعظية وتوزيع الاحكام المجانية والغاء الاتهامات القاصمة علي الاحرار والمفكرين والنقاد الحقيقيين؟ متي تفرز الحياة العربية النقاوة من المفاصد والبياض من العتمة والنظافة من الاوساخ والعقل من الجهالة والحادثة بعيدا عن اقانيم

التخلف..؟؟ وتعالوا نسال: اين ( الفلاسفة ) العرب اليوم من بحثهم عن حقائق الاشياء وتوليد المعاني وتخصيب التفكير وابداعات الروح والعقل؟

لو كان لديهم فقط حركة نقدية وفكرية وفقهية اجتهادية جريئة وحررة لنفضوا عنهم وعن انفسهم وعقولهم غبار الاختناقات وترسبات الماضويات وعفونة الواقع.

نعم، لو بدأت مشروعات تجديدية وتحديثية في التفكير العربي، لو كان لدينا فلاسفة حقا لأنتجوا حكماء يتدبرون امر حياتنا الصعبة ولتغير وجه حياتنا العربية واسرعت خطاها نحو ركب التحولات في العالم كله!

أخطر ما في الأمر، هو تفاخر بعض الناس عندنا بعدائهم للفلسفة وحبّتهم أنّ الغزالي أعلن، في نهاية القرن الحادي عشر، من موقع ديني، «تهافت الفلاسفة» وبطلان الفلسفة... ويضيف آخرون أنّ كارل ماركس عاب على الفلاسفة «تأويل» العالم فيما المقصود «تحويله» من أجل رفع الظلم وإقامة العدل، وأنّ مارتن هايدغر أعلن، في النصف الثاني من القرن الماضي، من موقع فكري، وصول الفلسفة إلى نهايتها، لأن الفلسفة من وجهة نظره، حققت كل الانجازات العلمية التي كانت تحتويها، فأصبحت عملية اندماج الانسان في محيطه الطبيعي مهمة التكنولوجيا لا الفلسفة .

وكذلك فقد أكد ميشال فوكو بأن الفلسفة المتمثلة بالميتافيزيقا قد انتهت مع حلول الحداثة المتميزة بسيطرة الاقتصاد والبيولوجيا والألسنية والتي تنطلق من تحليلية التناهي؛ أي تنظر إلى الإنسان ككائن متناه يستعمل لغة لا يتحكم بكل دلالاتها، ويخضع لقواعد العمل دون أن تكون له السيطرة على الإنتاج، ولا يوجد إلا بأعضاء بدنه وداخل تشعب أعصابه. إن الميتافيزيقا انتهت لأن الحداثة حين تطرح الإنسان ككائن يعمل تتدد بها كفكر مستلب وأيديولوجيا، وحين تطرح الإنسان ككائن يستعمل لغة معينة فإنها تظهر الميتافيزيقا كحقبة ثقافية Episode culturel قد مرت ومضت إلى غير رجعة.

أما إذا تحدثنا عن ما يسمى بـ "العالم الثالث" بما في ذلك بلداننا العربية فإننا سنلاحظ بوضوح شديد، أن هناك تناقضا، أو هوة كبيرة بين فكر العالم الثالث وواقعه. فهذا العالم لم يشارك حتى في حركة التتوير العالمية، بل كان تابعاً صغيراً جداً لها، ومع ذلك نجده

من جهة يتكلم كثيراً عن الحداثة وما بعد الحداثة كما لو كان عنصراً فاعلاً، في حين تراه من الناحية العملية تابعاً ملحقاً ليس له أي مشاركة في التكنولوجيا العصرية، بل إنه لم يشارك حتى في الثورة الصناعية.

إن العالم الثالث تنقصه حتى مقومات المرحلة الصناعية، ومع ذلك يتعاطى أفكاراً متقدمة مذهلة، مما يؤدي به إلى الشعور بمركب نقص يزيد من تعقيده ويورثه أمراضاً تزيد من هزاله. إن هذا العالم لم يستطع أن يقيم المؤسسات المؤهلة لجعل المجتمع يتقدم بسوية متقاربة.

إن القرون برمتها تعيش في هذا العالم، ففي الشارع الواحد تجد آثاراً من التاريخ السابق على الميلاد، كما نجد آثاراً لأحدث المخترعات.

لقد شكلت الحداثة قوام الفكر التنويري العربي في أطيافه المختلفة، منذ بدايته الأولى في منتصف القرن الماضي إلى نهاياته المأساوية بعد حرب حزيران عام 1967. في شروط ما قبل الحداثة، وهي شروطنا العربية، لا ينشغل الوعي الحديث بصفات الحداثة وتعريفاتها، بل بالأسباب التي لم تسمح بظهورها . وهو ما يقوده إلى توزيع سؤال الحداثة إلى أسئلة متعددة أخرى تتضمن طبيعة السلطة السياسية ومناهج التعليم ونتائج السيطرة الاستعمارية .. وأمام هذه الأسئلة، تستظهر "الحداثة العربية المتأخرة" ممارسة إنشائية تستحضر الحداثة الشفهية لتُرحل قضايا الحداثة الحقيقية إلى فضاء مجهول.

ولقد هجس فرانتز فانون بحداثة أخرى، أي بمشروع ثقافي تحرري مختلف، لأنه وعي تباين الأزمنة التاريخية، وأدرك أن "نعمة المركز" لا تحمل إلى سهول "الأطراف" إلا مطراً مسموماً، ذلك أن المركزية الأوروبية، الممجدة للعقل والإنسان، تلحق إنسان "الأطراف" المتخلف بالطبيعة الصماء، التي تقوضها وتتهبها الآلة الحداثية الأوروبية.

لقد سعت قوى الحداثة العربية، قبل هزيمة حزيران، إلى الاقتراب من مواقع الدولة، غير أن الهزيمة قادت إلى سلطات سياسية متماثلة، تتساوى فيها، بنيوياً، ممارسات الحزب الحاكم وممارسات الأسرة الحاكمة . ومثلما أن إقصاء المجتمع خارج الدولة،

يضع الأخيرة خارج الزمن الحديث، فإن اشتقاق شرعية السلطة من ذاتها يضع المجتمع خارج السياسة.

تقدم السلطة في العالم العربي، في صيغها المختلفة، صورة تنتمي إلى زمن ما قبل الحداثة، لأنها تدمر في ممارستها حيز المجتمع وحيز الدولة في آن؛ تدمر الحيز الأول في علاقات القهر والإفقار، وتحطم الحيز الثاني في تحويله إلى ملكية خاصة خارج القوانين.

تقضي علاقة الطرد المتبادل بين المجتمع والسلطة، في العالم العربي، إلى إشكالية التبعية والدولة التابعة. في أغلب الأحيان، فإن التسلط المعبر عن ضعفها والمكثف له ينتج ويعيد إنتاج التبعية، شرطاً لحماية السلطة وبديلاً عن شرعيتها الداخلية المفقودة. إن "الحداثة العربية المتأخرة" تخط بين التملك المعرفي و "الموضة الفكرية" وبين المعرفة الكونية والتسليع الثقافي.

ولعل الفرق بين التملك الموضوعي للمعرفة الكونية واصطياد الأمواج الثقافية، هو الذي أمد الثقافة العربية بمساهمات جليلة، أخذت سمة المشروع العلمي، كما هو حال كتابات عبد الله العروي وسمير أمين ومهدي كامل وفؤاد زكريا وياسين الحافظ وآخرين. وإضافة إلى الحضور العملي المتواتر لمرجعية السوق، فإن الحداثة الرثة تأخذ بمنهج "الأيديولوجيا الثقافية العالمية"، أو بأوهام "الثقافة العالمية"، كما لو كان تاريخ الثقافة منعزلاً عن تاريخ المجتمعات البشرية.

والحقيقة أن أزمة الفلسفة الغربية تكمن بالأساس في غياب رموزها الكبيرة التي ساهمت في تألقها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وكذلك غياب المدارس الفلسفية الكبرى مثل البنيوية والوجودية والهجلية، والظاهرانية والماركسية..، التي أنتجت مناهج فكرية وأطر معرفية .. لكن الحراك المعرفي والعلمي والمعلوماتي الراهن سيؤدي بالضرورة إلى إنتاج مدارس فلسفية كبرى، جديدة ومعاصرة، تتواصل مع ما سبقها، معلنة استمرار الفلسفة وصيرورتها بدلاً من الحديث عن نهايتها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن الفلسفة قادرة على العمل المنهجي، والتفاعل مع المستجدات والكشف عن الحقائق، وتحليل الظواهر

المعاشة أو الظواهر الذهنية المجردة، إلى جانب دور الفلسفة النقدية، المادية الجدلية، في الاسهام الفعال ليس فقط في ما يتعلق بالتأمل بل في التغيير الذي بات هدفاً أو حاجة ملحة من حاجات الأغلبية الساحقة من البشر في كوكبنا، إذ أننا ننفق على أن نزرع المضطهدين للتغيير والثورة لم ولن يتجاوزها التاريخ، وستظل على جدول أعمال الفكر والفلسفة حتى لحظة انتقالها للحركة والتحقق في إطار صيرورة الصراع أو الاختلاف والتعددية.

في ضوء ما تقدم، تكمن أهمية الفلسفة العقلانية عموماً من أجل التنوير واعمال الفكر في كل الظواهر المحيطة بنا، وهو امر هام، لكن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين أعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا الفلسطيني بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي إذ اننا أمام تحديات هائلة .. تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. وتحديات التحرر والاستقلال وحق العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة... تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي .. تحديات الواقع الفلسطيني والعربي المفكك والمهزوم ... تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية ... وكل ذلك مرهون بمراكمة وانضاج ومن ثم خوض المعركة الثقافية -بمنطلقاتها ومحدداتها السياسية - انطلاقاً من البنية، كنقطة انطلاق أو ارتكاز من ناحية، وكشرط موضوعي ليس لخوض المعركة الثقافية داخل فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في بلداننا العربية، بل أيضاً لضمان التفاعل بين الحزب والجمهور عبر لجان تنظيمية متخصصة - في إطار مراكمة وتشكل الوعي النقبيض لكل من الثقافة الغربية الليبرالية ومن ثم إدراك الأسس والآليات المطلوبة في مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني باعتبار أن تناقضنا معه هو تناقض تناحري ووجودي في آن، وإدراك ومواجهة واقع

التخلف والتبعية والإرتهان من أجل تجاوزه في إطار الصراع السياسي الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي البيروقراطي الكمبرادوري المهيمن رهنأ، بما في ذلك الصراع الديمقراطي مع كافة مكونات التيار الديني السلفي أو ما يسمى بالإسلام السياسي من ناحية ثانية بما يضمن تحقيق الوعي ووضوح الرؤية الفكرية ارتباطاً بثبات الهدف ومرونة الوسائل وحركة الواقع، وهنا يكون الوعي بمثابة الشرط النوعي لبلورة وتطور ما أسماه جرامشي بـ "الكتلة التاريخية" تمهيداً لحرب المواقع.

وفي هذا السياق فإن طرح "جرامشي" جاء في فترة ركود الصراع الطبقي عموماً في إيطاليا، وفي جنوبها بشكل خاص، حيث كانت تتجلى حينذاك ظاهرة التخلف وغياب التبلور الطبقي قياساً بالشمال المتطور، لذلك تحدث "جرامشي" عن دور المثقف العضوي والحزب الجمعي، كحامل اجتماعي "بديل" للطبقة غير المتبلورة - كما هو الحال في بلادنا-، وفي هذا المناخ الاجتماعي بلور "جرامشي" فكرته حول تأسيس "الكتلة التاريخية" بهدف خلق تيار شعبي تقدمي يستطيع أن يحقق "الهيمنة الثقافية" ضد أفكار السلطة والطبقة الحاكمة أو السائدة آنذاك، وصولاً إلى "حرب المواقع" التي دعا الحزب إلى القيام بدوره الطبيعي في تفعيلها ونشر مبادئها وآلياتها عبر النقابات والمدارس والنوادي والجمعيات... الخ بهدف الوصول إلى مراكمة العناصر والمقومات المطلوبة لتحقيق الهيمنة الثقافية من قبل الحزب على المجتمع، ما يعني أن الهيمنة الثقافية - من وجهة نظر جرامشي - تسعى إلى مركسة الحزب ووعي الواقع الاجتماعي الاقتصادي في إيطاليا في آن واحد، ومن ثم بناء ذهنية تفكير على أساس المنهج المادي الجدلي. إذن المسألة المركزية في طرح جرامشي هي: كيف تصبح أفكار الحزب الماركسي أو الشيوعي متغلغلة بين جماهيره وتحظى بتأييدهم ودعمهم والتحاقهم به. لكن الإشكالية عندنا - في فلسطين والبلدان العربية - تكمن في بعدين، الأول: موضوعي يرتبط بطبيعة التطور الاجتماعي المشوه والعلاقات الطبقيّة غير المتبلورة، خاصة في صفوف ما يسمى بالشرائح "البرجوازية" التي لن تتحول إلى برجوازية صناعية مستتيرة وعقلانية وواعية لمصالحها في الحفاظ على سوقها الوطنية، كما أن كافة الشرائح الرأسمالية أو

الطبقيّة العليا من "البرجوازية" في الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو المصارف والعقارات والمقاولات... الخ، ستظلّ تحمل طابعاً كمبرادورياً مرتبطاً بالبيروقراطية الحاكمة، ولذلك لا يمكن أن نطلق عليها سوى البرجوازية التابعة أو الرثة، وستظلّ كذلك طالما بقي التطور الاقتصادي في بلادنا محتجزاً وتابعاً سواء بالمعنى التاريخي أو في ظلّ مقتضيات العولمة الرأسمالية التي تتجسد عبر دور ووظيفة دولة العدو الصهيوني التي تحولت اليوم إلى ما اسميه بـ"الدولة الإمبريالية الصغرى"، تسهم بدورها في احتجاز التطور العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً بصورة واضحة ومباشرة، إلى جانب دور التراث السلفي السالب وتأثيره المتكيف مع شروط العولمة راهناً ومستقبلاً.

أما البعد الثاني: فهو ينحصر تحديداً في العامل الذاتي أو الحزب الماركسي، حيث نلاحظ في قراءتنا لأوضاع الأحزاب اليسارية العربية والفلسطينية عموماً، سيادة حالة من المتاهة أو الفوضى الفكرية التي تتداخل في بعض جوانبها بالمصالح "الذاتية" أو "الطبقيّة" الطارئة أو المستحدثة، كما هو الحال في علاقة عدد من أحزاب اليسار ببعض الأنظمة العربية القائمة بما في ذلك السلطة الفلسطينية، وهي علاقة لا يمكن إدراجها إلا ضمن الموقف الانتهازي على الصعيدين الطبقي والسياسي.

وبالتالي فإنّ حالة التوهان أو الفوضى الفكرية، أو الإنتهازية السياسية والتراجع عن الهوية الفكرية، لم تكن وليدة الصدفة - فالصدفة لا يستخدمها إلا من كان جاهلاً بأسباب الحدث أو الظاهرة - إذ أن تراجع الجانب النضالي بالمعنى الكفاحي والسياسي الشعبي أو الجماهيري، إلى جانب ضحالة النضال الطبقي الاجتماعي، وغياب الوعي بتفاصيله في واقعنا، أدى كل ذلك إلى غياب الترابط الضروري بين مفهوم التحرر ومفهوم النضال الديمقراطي أو المطلبي، وهذا الأخير شرط - في هذه المرحلة - لتقدم اليسار في نضاله التحرري أو الوطني، سواء في فلسطين أو في أي بلد عربي آخر.

أخيراً .. لقد استهدفنا عبر كل ما قدمناه من نصوص مكونة لهذه المحاضرة، ليس فقط للفهم والتأمل العقلاني الفلسفي أو المعرفي فحسب، بقدر ما هي أيضاً دعوة لمزيد من الحركة النضالية والمجتمعية - خاصة في صفوف شاباتنا وشبابنا - على جميع

المستويات، بعيداً عن كل أشكال ومظاهر الثبات أو الجمود أو العقائدية من ناحية، والوعي العميق بكل مكونات واقعنا الفلسطيني والعربي بالاستناد إلى رؤية نظرية حديثة عقلانية وديمقراطية تعزز المشروع التحرري النهضوي العربي بما يمكننا من الإسهام بصورة واضحة في تطبيق شعاراتنا وسياساتنا على طريق النضال من أجل تغيير هذا المشهد السوداوي الذي نعيشه اليوم .

## ماركس ومصطلحي (الطبقة في ذاتها) و (الطبقة من أجل ذاتها)

الحوار المتمدن-العدد: 7664 - 6 / 7 / 2023

ميز كارل ماركس بوضوح بين مصطلحي (الطبقة في ذاتها) و (الطبقة من أجل ذاتها)، فالطبقة في ذاتها، حسب ماركس، هي مجموعة اجتماعية تملك علاقات إنتاج مع وسائل الانتاج. (الطبقة من أجل ذاتها) هي منظومة طبقية تعي مصالحها وتفرز أفكاراً ومؤسسات سياسية وثقافية ودستورية وتشريعية من أجل حماية وتعزيز هذه المصالح.

ماركس يرى أن الطبقة لا تتكون إلا عندما يكون هناك وصولاً من قبل مجموعة اجتماعية إلى وضع (الطبقة من أجل ذاتها) بكل مايعنيه هذا من وعي طبقي يفرز مظهرات مطابقة في الوعي السياسي-الثقافي-الاجتماعي.

في فترة (الطبقة في ذاتها) لا يكون هناك نظاماً اقتصادياً رأسمالياً مرفوقاً برديف سياسي، حيث تكون الصناعة والتجارة والمصارف تحت خيمة الملكية الخاصة، بل يكون هناك رأسماليين في نظام اقتصادي-اجتماعي-سياسي - ثقافي تابع ومتخلف وغير رأسمالي كما هو حال معظم مجتمعات الوطن العربي. أويكون نظاماً اقتصادياً - اجتماعياً- سياسياً- ثقافياً ل(رأسمالية الدولة)، حيث تملك الدولة السيطرة على علاقات الانتاج ووسائل الانتاج، يوجد فيه رأسماليون يسمح لهم نظام (رأسمالية الدولة) بالعمل وفق مبدأ الملكية الخاصة ولكن من خلال علاقة "ما"وتداخلات معينة مع (رأسمالية الدولة).

مصطلحا (الطبقة في ذاتها) و (الطبقة من أجل ذاتها) يمكن تطبيقهما على مرحلة نشوء ومرحلة تكون كل الطبقات بما فيها الطبقة العاملة.

## كلمة عن الجبهة والمثقف الثوري في الذكرى الحادية والخمسون لاستشهاد الرفيق القائد غسان كنفاني

الحوار المتمدن-العدد: 7665 - 7 / 7 / 2023

الحديث عن المثقف الماركسي الثوري الشهيد غسان كنفاني، وهو حديث يحملنا إلى رؤية الجبهة منذ تأسيسها للثقافة والمثقف، التي ترى أن الثقافة هي بالمعنى العام إنتاج اجتماعي، وهي بالمعنى الخاص ذلك القدر من المعرفة الذي يتسلح به الإنسان عموماً - وعضو الحزب الثوري خصوصاً- في مواجهة كل من الطبيعة والمجتمع من أجل تطوير قواه المنتجة وعلاقاته الإنتاجية و تطوير وعيه هو نفسه، وفي ضوء هذا التعريف، فإن الثقافة بالنسبة لرفاقنا في الحزب...هية هي: جملة ما يستوعبه ويراكمه ويبدعه هذا الرفيق أو ذلك على صعيد الفلسفة الماركسية ومنهجها، وعلى صعيد الوعي العميق بالوضع الاجتماعية الطبقية وتطورها، إلى جانب وعي التاريخ الوطني والقومي من ناحية، وعلى صعيد العلم والأدب والفن بالارتباط الوثيق بمجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكافة مجالات الحياة المادية والروحية من ناحية ثانية، من أجل استخدامها للإجابة على أسئلة الجماهير الشعبية المطروحة على الجبهة في كل مرحلة من مراحل مسيرتها الثورية من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم في إطار العلاقة الجدلية بين الأهداف الوطنية والقومية، وهنا تتجلى خصوصية الواقع العربي وتخلفه التاريخي، واستتباعه وخضوعه الراهن عبر الشرائح الكوميرادورية البيروقراطية الحاكمة للنظام الامبريالي، كما تتجلى أيضا في دروس وعبر ألمثقف الثوري الرفيق القائد الشهيد غسان كنفاني الذي أدرك وناضل من أجل تغيير هذا الواقع من خلال استلهامه الخلاق للثقافة الثورية التقدمية بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وأهمية تكريسها في صفوف رفاقه الجهاويين .

إن رؤية رفقنا الشهيد غسان هذه للثقافة، تبلورت في إطار التزام الجبهة بالثقافة العضوية وبالمثقف العضوي دون تجاوز الإبداع الأدبي أو الفكري أو الفني لدى هذا

المتقف الحزبي أو ذاك، وهنا بالضبط ترسخت العلاقة الجدلية التبادلية بين شهيدنا غسان وجبهته الشعبية على قاعدة الفهم المشترك لدور المتقف العضوي الذي يمكننا تعريفه وتحديد معالمه وفق رؤية الجبهة، بأنه: العضو المنتمي للحزب الماركسي الثوري، صاحب القناعة والوعي العميق بالنظرية الماركسية اللينينية، هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً، "الداعية" "الاختصاصي" "المحرّض" "صاحب الأيدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا وتطلعات الجماهير الشعبية، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية تتجلى في ممارسة مفهوم التحرر الوطني ضد الوجود الصهيوني والامبريالي من منظور طبقي ماركسي ثوري، كما تتجلى في نشر القيم الثقافية والمجتمعية أو الكونية برؤية اشتراكية ثورية واضحة، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية النضال الوطني الفلسطيني التحرري والنضال القومي التقدمي التغييرى الداعي إلى مجابهة وإسقاط أنظمة التبعية تمهيداً لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الإشتراكية التي يدعو إليها.

## 8/ يوليو/2023 في ذكراه الحادية والخمسون... الرفيق الأديب المبدع والقائد المناضل الثوري الشهيد غسان خالد في عقول رفاقه وأصدقائه ومحبيه في فلسطين والوطن العربي

الحوار المتمدن-العدد: 7667 - 9 / 7 / 2023

في ذكرى غسان، وفي رحاب هذا اللقاء في ظروف الحصار والانقسام والهبوط، سأبدأ كلمتي بهذا السؤال .. ماذا لو كان غسان كنفاني لا يزال على قيد الحياة؟ "يعتكر عصا عادية ويحرق في خيبة غير عادية"، ماذا لو عاد إلى الوطن وهو على هذه الحالة من الانقسام وتشنت الهوية والشعب والقضية، وألقى كلمة في جمع لا يعترف بأعماله ولا يستلهمها أو يهتدي بها حتى لو عرفها..؟! .

لقد باتت قضيتنا اليوم محكومة -عموماً- لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة، ففي ظل الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء، وغياب أو تراجع وعدم تبلور المشروع الوطني الفلسطيني، يحتقل عدونا الإسرائيلي بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيين في الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة، أطياف ذكريات ماضية، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات .

وفي مثل هذه الأوضاع المختلفة والمفاوضات العبيثة فإن الحديث عن دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على الأراضي المحتلة 67 نوع من الوهم ولا حل سوى في النضال القومي التحرري الديمقراطي من أجل استرداد حقنا التاريخي وإقامة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، انطلاقا من أن الصراع هو عربي صهيوني

بالدرجة الأولى، شرط استناده إلى حركة ثورية قومية عربية تتجاوز أنظمة الخضوع والذل والارتهان الحاكمة في بلادنا حتى اللحظة، رغم إدراكنا العميق بأن المشوار ما زال طويلاً وشاقاً، فبعد مرور حوالي 75 عاماً على "دولة إسرائيل"، لا يزال الفكر السياسي الفلسطيني في غير مكانه المطلوب .

وبالتالي فإن الحديث عن غسان الكاتب الروائي المناضل والمتقف الجب..هاوي - كما الحديث عن الحكيم ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعادات وكل الثوريين- لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطياً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني .

أعودُ للحديث عن المتقف الثوري الاديب والفنان المناضل القائد الشهيد غسان كنفاني، وهو حديث يحملنا إلى رؤية الجبهة منذ تأسيسها للثقافة والمتقف، التي ترى أن الثقافة هي بالمعنى العام إنتاج اجتماعي، وهي بالمعنى الخاص القدر من المعرفة الذي يتسلح به الإنسان عموماً - وعضو الحزب الثوري خصوصاً- في مواجهة كل من الطبيعة والمجتمع من أجل تطوير قواه المنتجة وعلاقاته الإنتاجية و تطوير وعيه هو نفسه، وفي ضوء هذا التعريف، فإن الثقافة بالنسبة لرفاقنا في الجب..هه هي: جملة ما يستوعبه ويراكمه ويبدعه هذا الرفيق أو ذاك على صعيد الفلسفة الماركسية ومنهجها، واستيعابه بوعي عميق لمكونات واقعه السياسي الاجتماعي الاقتصادي من منظور طبقي واضح، الى جانب استيعابه للتاريخ الوطني والقومي من ناحية، وعلى صعيد العلم والأدب والفن بالارتباط الوثيق بمجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكافة مجالات الحياة المادية والروحية من ناحية ثانية، من اجل استخدامها للإجابة على أسئلة الجماهير الشعبية المطروحة على الجب..هه في كل مرحلة من مراحل مسيرتها من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم، في إطار العلاقة الجدلية بين الأهداف الوطنية والقومية، وهنا تتجلى خصوصية الواقع العربي وتخلفه التاريخي، واستتباعه وخضوعه الراهن عبر الشرائح الكومبرادورية البيروقراطية الحاكمة للنظام

الامبريالي، كما تتجلى أيضا في دروسِ وعبرِ الشهيد غسان كنفاني الذي أدرك وناضل من أجل تغيير هذا الواقع من خلال استلهامه الخلاق للثقافة الثورية التقدمية بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وأهمية تكريسها في صفوف رفاقه الجبهائين .

لذلك فإن الجب..هة الشع..بية حينما تقدم ايقونتها القائد الثوري الشهيد غسان كنفاني، لا ترى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حامل الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيماً بمبادئها وأهدافها، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددتين رئيسيين هما: قوة رسوخ ووضوح الهوية الفكرية، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي من ناحية، وقوة رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغلين والمضطهدين من ناحية ثانية .

لقد كان غسان - وما زال - تجسيدا للمثقف العضوي الحدائي والعقلاني التنويري والوطني والقومي الماركسي في آن واحد، لكنه لم يكن صاحب رؤية أحادية معرفية يقينية، قومية أو ماركسية يلتزم بجمود نصوصها بقدر ما كان مبدعا في أدبه الثوري عبر تأويله للنصوص وتفسيره لها بما يقترب أو يتناسب أو يتطابق مع الواقع المعاش، فلم يكن ناطقا باسم النص بل كان ثوريا يسعى إلى تغيير الواقع عبر وعيه له واستخدامه للمنهج المادي الجدلي في اكتشافه من جهة وعبر قناعاته الموضوعية الثورية بمبادئ وأهداف الجب..هة الشع..بية من جهة ثانية.

هكذا أدرك غسان مهمة المثقف العضوي التي جسدها في انتماءه للجب..هة والتزامه الخلاق بهويتها ومبادئها ومواقفها الوطنية والقومية والأمية، مدركاً أن مهمة المثقف هي ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاماً بما ينبغي أن يكون عبر وظيفته النقدية بالمعنى الموضوعي، وهي تتناقض كلياً مع وظيفة التبرير، أو الاعتراف بالأمر الواقع، هنا يتداخل عضويا مفهوم المثقف مع مفهوم الطليعة بالمعنى المعرفي والسياسي التي ترى الالتزام بأهداف النضال الوطني ضمن الإطار القومي تجسيدا لرؤيتها .

فما قيمة الثقافة التي لا تتعاطى وتتفاعل مع الهموم الوطنية والطبقية للجماهير الشعبية، وما قيمة المثقف الذي لا ينخرط في العملية التغييرية؟ فإذا ما تفككت وتآكلت أو تراجع جبهتنا الثقافية وأقصد بذلك بوضوح، هوية حزبنا الفكرية، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، فإننا لا محاله سنخسر كل الجبهات الأخرى، السياسية والتنظيمية والعسكرية الكفاحية.. تلك هي كلمات القائد الثوري المؤسس الراحل جورج حبش الذي أدرك أهمية الجبهة الثقافية في الواقع العربي المهزوم، ليس كجبهة أخيرة فحسب، بل أيضاً كمنطلق لرفاقه ولكل الماركسيين القوميين العرب في مواصلة نضالهم واستعادة دورهم من أجل الثورة على هذا الواقع المهزوم وتغييره، استجابة لنداء وتطلعات شعبنا وشعوبنا العربية وشوقها الكامن من أجل الحرية والنهوض والوحدة في ظروف تحولت فيها هذه الأمة إلى نعاج تنتظر الذبح!!.. أليس هذا ما آلت إليه هذه الأمة بسبب أنظمة فقدت وعيها الوطني والقومي بعد أن تحولت -بحكم مصالحها الطبقيّة- إلى أداة في خدمة التحالف الامبريالي الصهيوني..

وبالتالي فإن رفضنا في الجب.. همة الشعب..ية لهذا الواقع لن نجد مصداقيته إلا في الممارسة الثورية التحررية الوطنية والمجتمعية الطبقيّة المدركة - وبوعي عميق - بمبادئ وهوية ودور حزبنا الطليعي في هذه المرحلة تأسيساً للمستقبل، صوب النهوض الذي يتطلع إليه كل رفاقنا، فبالرغم من التجربة الطويلة والغنية، وما جسده الجب.. همة الشع..بية من نهج ثوري مميز، إلا أنها تعرضت للعديد من الاهتزازات الداخلية والخارجية التي لا يتسع المجال هنا للاستفاضة بها، ولكن أهم هذه الاهتزازات هو حالة التراجع الفكري والسياسي والتنظيمي الذي تشهده راهنا، لكننا واثقين بإمكانات وقدرات رفاقنا وإيمانهم بهويتهم الفكرية ومنطلقاتهم الوطنية والقومية من الخروج من هذه الأزمة صوب النهوض واستعادة دور جبهتنا الطليعي.

ولذلك نحن مع غسان حينما يقول ما معناه: لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي

جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل الحزب، إذ أن استمرار هذا الوضع لن ينتج سوى قيادة رخوة عاجزة وغير متجانسة ستدفع بالحزب إلى مزيد من التفكك والخراب .

على أي حال لا بد أن أندارك إصراري على مركزية الموقع الطبقي وأهميته في صوغ المثقف وتحديد ماهيته، لأقول أو أتقاطع مع شمولية مفهوم المثقف التي تتضمن الموقع الطبقي بالإضافة إلى مواقع أو رؤى إبداعية أخرى .. مثل المثقف المتخصص في مجال العلم أو المجتمع والعلوم الإنسانية، لكنني في كل الأحوال أرى نفسي منحازاً للمثقف وفق ارتباطه بالموقع الطبقي... فهذا هو الأصل عندي رغم أي خلاف بيني وبين الآخرين في هذا الجانب .

ولذلك نرى أن أعمال غسان كنفاني تضمنت رؤية استشرافية وواقعية استدعت التحريض على هذا الواقع المأزوم بمثل دعوتها الصريحة إلى المقاومة، فهي رؤية ثورية مختلفة عن تلك التي تضمنتها العديد من أعمال الروائيين العرب الذين نقدر دورهم في تشخيص الواقع الاجتماعي دون الدعوة الصريحة إلى التغيير والثورة كما هو الحال عند محمود تيمور وتوفيق الحكيم و نجيب محفوظ ومحمد عبد الحليم عبدالله على سبيل المثال، ذلك إن روايات غسان - كما يقول الأديب وعالم الاجتماع د.حليم بركات - كانت مسكونة بروح التحريض والتغيير الثوري، وهي بالتالي تقاطعت مع روائيين تقديميين من أمثال حنا مينا وعبد الرحمن الشرقاوي ويوسف إدريس ويوسف القعيد وعبد الرحمن منيف وحيذر حيدر وإلياس خوري بناحيتين أساسيتين :

هناك أولاً وحدة المعاناة الشخصية والوطنية والمجتمعية بحيث نشهد توجهاً نحو الدمج بين هوية الفرد وهوية المجتمع، فتصبح الأماني والأزمات والانتصارات والهزائم والآلام والأفراح واحدة، لان قضية المجتمع هي قضية الإنسان، والعكس صحيح، فيصبح خلاص الأول هو خلاص الآخر، وهنا بالضبط تأثر غسان بالثورة كما عبرت عنها

مبادئ الجب..هة الشع..بية وقبلها حركة القوميين العرب، وكان إبداعه الأدبي نتاجاً لذلك التأثير .

وهناك ثانياً: مسألة المشاركة الفعلية والخوض في المعارك الوطنية الحقيقية التي يعيشها الشعب إلى جانب المعارك التي يعيشها المجتمع، مما يؤدي لحصول تحول في المضمون وليس في الأسلوب فحسب، وفي مثل هذه الحالة تنبثق الأفكار والمشاعر من صميم الواقع المعيش، وليس من مفاهيم مجردة، فقد شدد غسان في دراسته " العمل الفدائي ومأزقه الراهن عام 1970 " على ضرورة الترابط العضوي بين النظرية والممارسة والتنظيم وبين البعد القومي والبعد الطبقي، وكل منهما مسألة محورية، كما انتقد التنظيمات الفلسطينية قائلاً بأنها " أضحت بعد سنوات قليلة من نشوئها مكتفية بيروقراطية".

من هذه الناحية، تشترك رواية التغيير الثوري -لدى غسان- مع رواية التمرد الفردي برفضها الثقافة السائدة وبتشديدها على أهمية الإبداع الفني في الكتابة الروائية. غير انها تختلف في الوقت ذاته عن رواية التمرد الفردي بالتشديد على القضايا السياسية والخلاص المجتمعي والوقوف إلى جانب الطبقات المسحوقة، ما يعني أن الدعوة للتغيير الثوري عنده، انطلقت من اهتماماته الذاتية التي توحدت مع رؤية الجب..هة الشع..بية السياسية التحررية، الوطنية والقومية من ناحية والاجتماعية الطبقية من ناحية ثانية .

فقد تناول غسان الواقع الفلسطيني، بمختلف جوانبه وتناقضاته وتعميداته، والتزام في نصوصه الروائية بتشخيص وتفكيك معظم جوانب المعاناة السياسية، والاجتماعية، والإنسانية، للفلسطيني، دونما أن يشكل ذلك الالتزام الجهاوي لديه قيلاً على حريته الإبداعية وتعامله النقدي والتحريري للواقع حيث اتخذت مضامين رواياته أشكالاً وصوراً جديدة وفريدة عكست مخيلته التي جسدت فناً مبادئه السياسية التي عاش واستشهد في سبيلها .

هكذا كانت رواياته صورة خلاقة عن قراره الذاتي ربط مصيره الشخصي -بشكل مباشر وغير مباشر - بمصير شعبه كتابة وعملاً، فتوحدت معاناة شعبه بمعاناته الخاصة،

وتمثل في صوته، صوت الفلسطينيين المقتلعين - المنفيين - المسحوقين - المكافحين . لقد تمثل في صوته خاصة، صوت الجماهير الذين دفعوا غالباً ثمن الهزائم بحياتهم قبل ممتلكاتهم القليلة. ليس غريباً، إذأ، أن نكتشف في كتاباته المكونات المغفلة في المعاناة الفلسطينية. ففي روايته "رجال في الشمس" يظهر بشكل فريد - كما يستطرد د.حليم بركات- كيف ان الفلسطيني مهدد في صلب حياته بالموت من دون أن يسمع له صوت مهما دق ناقوس الخطر، لأنه مقتلع وبلا وطن لا يستطيع أن يكون عزيزاً في أي بلد آخر، حتى ولو كان بلداً عربياً، بل خاصة في البلدان العربية في ظل الأنظمة السائدة بما فيها النظام الفلسطيني نفسه ..

فبعد حوالي عامين على هزيمة حزيران 1967، ينشر شهيدنا القائد الثوري والاديب المبدع غسان روايته " أم سعد" التي يحرض فيها الفلسطيني مجدداً على التحرر الذاتي الداخلي بما يمكنه من التحرر من السجن الكبير الذي فرضه النظام العربي على الفلسطينيين بعد النكبة، ففي هذه الرواية نلاحظ وعي غسان لحياته بأنها سجن في حد ذاتها، فيتساءل: " أتحسب أننا لا نعيش في الحبس؟ ماذا نفعل نحن في المخيم غير التمشي داخل ذلك الحبس العجيب؟ الحبوس أنواع .. المخيم حبس، وبيتك حبس، والجريدة حبس والراديو حبس .. أعمارنا حبس، والعشرون سنة الماضية حبس ... أنت نفسك حبس".

إن بداية مثل هذا الوعي هي بداية الدعوة من أجل التغيير الثوري، في ضوء إدراك الفلسطيني - كما يضيف د.حليم بركات -"أن التخلص من الوحل في المخيم لا يكون بجرفه كلما هطل المطر، بل بسد مزارب السماء، ذلك أن الاكتفاء بجرف الوحل هو تكيف مع الواقع التعس وتصرف خضوعي انسجامي، أما سد مزارب السماء فتحول راديكالي باتجاه التعامل مع مصادر المشكلة التي لا تحل من دون تغيير الواقع الذي نشأت عنه .

إن أعمال الاديب الفنان والقائد الثوري الشهيد غسان كنفاني ورواياته التي حرصت على إعادة صياغة الواقع، لم تكن مجرد عمل فني قائم بذاته، أو انعكاس للبنية

الاجتماعية والنشاطات والقيم والمعتقدات فحسب، بل هي أيضاً نتاج فني فريد لعملية الدمج الخلاق بين إبداعه والتزامه وانتمائه الحزبي للجبهة حيث تجلى هنا المعنى الثوري لمفهوم الالتزام في الرواية الأدبية كما هو حال غسان في كتاباته السياسية الأخرى، حيث استطاع أن يكيّف موهبته وإبداعه الذاتي مع قناعاته الثورية كما عبرت عنها وجسدتها الجب..هة الشع..بية، فجاءت رواياته تعبيراً عن مكنوناته الإبداعية التي حملت في نصوصها خطاباً متنوع المضامين والمفاهيم الثورية والتحريرية المتفاعلة مع معاناة شعبه والتي شكلت في نفس الوقت "نوعاً من التنفيس أو التطهر الذاتي والمعرفي العام. فالرواية كعمل فني أدبي - عن غسان وغيره من رواد الأدب التقدمي - لا تعترف بتجزئة المعرفة والفصل بين الفن والفلسفة والعلم. انها منظور معرفي ثوري يقوم على البحث في طبيعة المجتمع والإنسان كبقية الاختصاصات المعرفية، فلا تقل عن العلم والفلسفة دقة وعمقاً واكتناهاً لأسرار الحياة وأفانيمها .

لكن غسان - كما هو حال الروائيين العرب التقدميين الثوريين - كان مدركاً لسمات وتعيّقات المجتمع العربي المعاصر من حيث تخلفه وتبعيته وعجزه عن مواجهة تحديات تاريخية مهمة، فهو مجتمع محكوم لأنظمة طبقية لا هم لها سوى مصالحها المتماهية مع مصالح المشروع الإمبريالي بما يجعل من الشرائح الاجتماعية الفقيرة حائرة بين الخوف والقلق واليأس والاستسلام أو التمرد والثورة، من هنا كانت روايات غسان نوعاً من تحدي مظاهر القلق واليأس، محرضة على التغيير والثورة، وفي هذه النقطة بالذات تتجلى الدلالات الثورية لرواياته التي كانت وما زالت - بمثابة بيانات ثورية إبداعية تداولها قراءه من المثقفين والجمهور عموماً ورفاقه خصوصاً في حياته بمثل احرازهم على الاحتفاء بها وبه كل عام بعد استشهاده .

فبمثل ما حملت رواياته روحاً نقدية وتحريرية على الواقع المعاش، فقد التحمت عبر نصوصها - بصورة مباشرة أو غير مباشرة- مع روح مبادئ ووثائق حزبه الثوري .. الجب..هة الشع..بية لتحر..ير فلسطين، في إطار التحديات والأحداث التاريخية التي مر بها والتي أدت إلى ولادة روايات غسان وأدب وشعر المقاومة.

كما أن تضحيات شعبنا ونضاله الذي انشغل بموضوعات وقضايا الثورة والتحرر والتحرير والصراع الطبقي والتمرد، كانت بالنسبة لشهيدنا المناضل الثوري غسان كنفاني نوعاً من العلاقة الجدلية الرائعة بين أيديولوجيا الجب..هه وهويتها الماركسية القومية من ناحية وبين تحديات الواقع بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية من ناحية ثانية، ولم يكن ذلك غريباً على الروائي المناضل الحزبي غسان، فلم يكن بإمكانه ان يكون جزءاً من هذه الصورة الاجتماعية المحكومة بالمعاناة والظلم والتشرد دون أن يهتم ومن ثم يلتزم جبهائياً بقضية التحول الثوري وانحيازه الواضح إلى جانب المضطهدين وكل الكادحين الفقراء من أبناء شعبه ليس ضد العدو الصهيوني أو ضد القوى الرجعية الحاكمة فحسب، بل أيضاً ضد الثقافة الرجعية الرخيصة السائدة، مؤكداً بذلك انحيازه الواعي مع ثقافة التنوير والحداثة والعقلانية والثورة على كل مظاهر التبعية والتخلف، وهو ما يجعلنا نؤكد أن غسان أسهم في الثورة عبر التحاقه بالجب..هه، بمثل ما أسهمت الجبهة ومفاهيمها ومبادئها الثورية في تحويله وبلورة اهتماماته بحيث كان هذا الإسهام جزءاً لا يتجزأ من موهبته الذاتية، وقد كان لهذين العنصرين: موهبته الخلاقة أولاً وانتماؤه لحركة القوميين العرب ثم الجب..هه الشع..بية ثانياً، الفضل الأكبر في ان يصبح غسان مبدعاً متميزاً وكبيراً، مشغولاً وملتزماً بقضايا شعبه وأمتة وفق رؤية ثورية تحررية ونهضوية، فلم يكن روائياً توفيقياً أو خاضعاً لهذه السلطة أو تلك، بل كان روائياً محرصاً على التغيير والثورة، والخلاص من أشكال الاضطهاد والظلم الوطني والطبقي، وفي هذا الجانب، يجدر بنا أن نميز بين مصدرين من مصادر رواية التغيير الثوري، وإن كان من الصعب الفصل بينهما، فيتمثل المصدر الأول بأعمال روائية تنطلق في الأساس من منظور نفدي اجتماعي إنساني وحس حدسي فني إبداعي، ويتمثل المصدر الثاني بالانطلاق من مواقف أيديولوجية، وقد يجتمع المصدران معاً في تلاحم عضوي. وأشير بالروايات الثورية إلى تلك الأعمال التي كتبها يوسف إدريس وعبد الرحمن منيف وإميل حبيبي وإدوار الخراط وصنع الله إبراهيم ولطيفة الزيات وعبد الرحمن الشراقوي ورضوى

عاشور ورشيد بوجدره والطاهر وطار ومحمد برادة وإلياس خوري وحيدر حيدر وبهاء طاهر وهاني الراهب .

إن شعبنا الفلسطيني هو اليوم أمام امتحان نهاية مرحلة كاملة من تاريخه، أي انه أمام امتحان بداية جديدة، كما يقول الياس خوري، لكن البداية "هذه المرة لن تكون في فراغ، فلقد سال دم كثير وحبر كثير، ومن مزيج الدم والحبر ولدت حكاية رسمت صورة وتشكلت هوية"، هي الهوية الوطنية في وحدتها مع هويتها القومية العربية .. ذلك هو المستقبل ولا شيء سواه .

لذلك لا بد من استعادة البعد القومي ليصبح النواة المحركة للنضال الفلسطيني، بالقطيعة عن "القرار الوطني المستقل" وعبر استعادة روح ونصوص الميثاق القومي الذي تأسست م.ت.ف بموجبه عام 1964 ليكون المحدد الأول في بنيتها يحررها من نتائج وآثار الاعتراف بدولة العدو، ومن الخضوع للهبوط السياسي الذي يحمل رايته بعض قيادات فتح الذين يرون في جدول الأعمال الأمريكي الإسرائيلي مخرجهم الوحيد .

فإذا ما تأملنا مسيرتنا الوطنية من أجل التحرير نكتشف أننا نسينا أو تناسينا في غمرة تقاؤلنا، التوقف أمام قضايا أساسية: ما هي طبيعة الكيان الصهيوني الذي نحاربه؟ ما هو دور ووظيفة هذا الكيان في إعاقة تحرر واستنهاض ووحدة شعوب الأمة العربية؟ وما هي العلاقة بين الكفاح المسلح والعمل السياسي، وهل يتكاملان ويتفاعلان، أم أن لكل منهما قناة منعزلة عن الأخرى، ما علاقة الكفاح المسلح بالتسييس داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وما قيمة صراع الفلسطينيين مع العدو إذا كان معزولاً عن محددته الأول والأخير كصراع عربي صهيوني ... باختصار نستذكر كلمات الشهيد غسان ومأثوراته وانتاجه الادبي والسياسي .

فعلى الرغم من استشهاد رفيقنا غسان عن عمر لم يتجاوز الستة والثلاثين، فقد ترك لرفاقه وأبناء شعبه وأمتة العربية عموماً والفقراء والكادحين خصوصاً، أضعاف ما تستوعبه تلك السنين القليلة، عبر مشاعر مضيئة ما زالت تغوص في معانيها مشاعر

المناضلين، وعقول وأقلام المثقفين الذين كتبوا آلاف الصفحات عن زخم إنتاج شهيدنا المثقف العضوي المناضل والروائي المبدع والكاتب السياسي والإعلامي غسان كنفاني الذي استطاع أن يصنع هالته الفريدة، وترك لنا تاريخاً حافلاً بالإبداع والشموخ والتحرير على التغيير والثورة، يعتز به ويسير على هداه رفاقه في الجب.. هة الشع.. بية الموزعين على مساحة الوطن الفلسطيني كما في الشتات والمنافي وفي كل أرجاء هذا الكوكب، يناضلون اليوم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والقومية، التحررية والديمقراطية، دون القفز عن المتغيرات التي أصابت القضية والمنطقة منذ استشهاده إلى اليوم .

في ذكره الحادية والخمسون، ربما نسأل أنفسنا، ترى لماذا لا زال يُكتب حتى اليوم عن غسان كنفاني وكأنه اغتيل أمس أو كان أدبه كتب قبل لحظة، والجواب بسيط، فالفائد التائر الشهيد غسان كنفاني يوصف - بحق - بأنه مبدع متعدد الأوجه والدلالات والأفكار وعمق الرؤية، فمع كل مرة تقرأه تكتشف جديداً، كلما رأيته اكتشفت في وجهه ملامح جديدة، المؤسف أننا نستطيع الزعم بان العدو اكتشف مواهب الرجل قبل أن يكتشفها كثير من الفلسطينيين والعرب، فحسم أمره في حين لا زال البعض في الساحة الثقافية الفلسطينية والعربية غير منتبه إلى ذلك الكائن السري الساكن بين حروف كنفاني .

اغتاله الأعداء - كما قال شاعرنا الخالد محمود درويش - لأنه حمل فاعلية الكتابة التي تصنع جيلاً سيعثر على أداة التعبير عن فاعليته في سلاح الوعي بالنظرية الثورية والواقع وفي صيرورة بناء الحزب الثوري - الجب.. هة - ضمانة رئيسية ووحيدة للمقاومة بكل أشكالها.

لقد كان ثوريا من حيث هو كاتب ثوري، كان يعرف لماذا يكتب ولمن يكتب، كان ممثلاً بحيوية نادرة، كان مسكوناً بكهرباء لا تنتضب - كما يضيف محمود درويش - ولم يترك لنشاطه الواعي مجالاً واحداً للراحة، كان يجدد وقوده الإبداعي بتبذير قواه، كان يتزود بالطاقة تلقائياً، فهل كان هاجس الموت يستدرجه لصب طاقاته في وقت قصير ؟ هل كان استشرافه لهذه النهاية - البداية دافعاً لتناول كل أشكال التعبير من

قصة ورواية ومسرحية ودراسة وبحث ونقد، ليسجل دمه على أصابعنا وذاكرتنا ؟ وهل كان يسبق الموت إلى الحياة في الكتابة ؟ ربما، وربما كان هذا السياق أحد أجمل تجليات "الأناية " الخلاقة والتفاني في آن واحد .

كان أكثر من كاتب .. لكن ما أفدح الخطأ الذي يرتكبه صغار النقاد والصحفيين ويخدعون به الناس حين يضعون واو العطف ( للتمييز ) بين الكاتب والمناضل كأن يقولوا: كان كاتباً ومناضلاً. ليس الأمر في مثل هذا التفصيل فقد كان غسان كنفاني كاتباً واديباً وفناناً مبدعاً ومثقفاً ثورياً قومياً تقدمياً مناضلاً .

كثيراً ما يجابه الكاتب الفلسطيني بأسئلة تأتيه من البراءة أو الاتهام: هل أنت كاتب أم مناضل؟ وقد بقي غسان كنفاني مطارداً بهذا السؤال إلى أن بلغ الشهادة، فهزم السؤال وانتصرت كتابة غسان .

هذا هو غسان الذي لم يكن مبدعاً أو روائياً فحسب بل كان مناضلاً وكاتباً سياسياً ملتزماً بأهداف ورسالة الحزب والجب..هة واستشهد في سبيلها.

## عن أزمة حركة التحرر العربية وتوصيف النظام العربي في مرحلة الانخراط الراهنة

الحوار المتمدن-العدد: 7686 - 28 / 7 / 2023

لعل العنوان الأمثل للأزمة السياسية العربية الراهنة، يتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة وتركيباتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديثها، حيث انتقل النظام العربي بمجمله، من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والانفتاح والارتهان السياسي والاقتصادي كعنوان جديد، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق بين التحالف البيروقراطي - الكومبرادوري المهيمن على النظام العربي من جهة، وبين التحالف الأمريكي - الإسرائيلي من ناحية ثانية، مما فاقم من مظاهر الإفقار والبطالة والحرمان، والاستبداد المرتكز إلى الأجهزة الأمنية، في ظل حالة غير مسبوقة من العزلة الهائلة الاتساع بين الشعوب وأنظمتها، وهي حالة أسهمت بدورها في اتساع انتشار التيارات الدينية الأصولية "الإسلام السياسي" الذي قد يسيطر على المشهد السياسي الرسمي العربي بديلاً للأنظمة المتهالكة الراهنة إذا ما تم التوافق بينه وبين النظام العالمي الرأسمالي، الأمر الذي يؤكد على ضعف وتراجع فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية وتفاقم أزمتها الذاتية إلى درجة أوصلتها إلى هذه الحالة من الانكفاء وغياب التأثير في مجريات الوضع السياسي والمجتمعي العربي.

هنا تتمظهر المؤشرات والعوامل الذاتية، الدالة على أزمة كافة الأحزاب والفصائل والقوى التي تشكل في مجموعها حركة التحرر العربية، فالأزمة في تقديري ليست مشكلة "تخلف وتقدم" فحسب على نحو ما يذهب إليه المثقف الليبرالي، لان هذه الصيغة، تخفي علاقة التبعية البنوية لنظام العولمة، كما تخفي دور الصراع الطبقي كمحدد رئيسي في صياغة مستقبل حركة التحرر العربية .

والسؤال هنا، إذا كانت تلك هي القضية، وهذه هي الأزمة والطبقة المسؤولة عنها، وكان الحل، هو السير على طريق التحرر الوطني والديمقراطي والتموي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال صراعات وتحولات اجتماعية عميقة، تزيح عن السلطة تلك الطبقة أو الطبقات المسؤولة عن الأزمة والعاجزة عن حلها، فلماذا إذن تعثر سيرنا على هذا الطريق؟ هنا يتضح بجلاء عجز العامل الذاتي، الذي نستنتج منه، إن حركة التحرر العربية في ظل أوضاعها الراهنة، لم تعد حركة ثورية بسبب انتقال معظم أطرافها إلى النهج البورجوازي وبالتالي إلى المواقع السياسية البورجوازية الحاكمة أو المشاركة فيها، كما هو الحال في السلطة الفلسطينية ومعظم البلاد العربية .

من ناحية أخرى، يبدو أن فجوة الانفصام بين النظرية الثورية وممارستها في فصائل وأحزاب الحركة التحررية العربية، كانت -ولا تزال- واسعة إلى درجة التفارق والتناقض بينهما، وهذا ما يفسر بسهولة أسباب الهزائم المتتالية التي منيت بها الثورة بمختلف نواحي القصور والعجز التي يحفل بها تكوين وممارسات القيادات اليسارية، وعلى سبيل المثال فإن الغالبية العظمى من قيادات اليسار ورموزه بدلاً من أن تعيش بين جماهيرها الطبقية بين العمال وفقراء الفلاحين، وتتكلم لغتها وتربط مصائرها ومصائر أسرها بمصيرها، عاشت نوعاً من الانفصام الواضح بين الحزب و الفكر الثوري من ناحية والوجود الاجتماعي والجماهيري من ناحية ثانية .

إذن، نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة ازمتها الراهنة، التي تدل على العجز الواضح، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً أمام المشهد القادم، وأقصد بذلك مشهد " الإسلام السياسي".

ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وانتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها عموماً، وأزمة قياداتها خصوصاً، التي عجزت عن توعية وتنقيف

وتنظيم وتعبئة قواعدها وكوادرها لكي تنجز مهامها التاريخية، إذ أن هذه الأوضاع القيادية المأزومة، التي جعلت بلدان الوطن العربي، في المرحلة التاريخية المعاصرة، من أقل مناطق العالم إنتاجاً للعمل الديمقراطي الثوري الطويل النفس القادر على حماية نفسه، والمنتج في المدى الطويل لتحولات سياسية ومجتمعية نوعية، ودائمة ومطرده التطور على هذه البقعة أو تلك من الأراضي العربية .

إن أزمة حركة التحرر العربية، تستدعي المبادرة إلى دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها فصائل وأحزاب حركة التحرر في مجتمعاتنا طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أو الخطأ في تحديد أبعادها وانعكاساتها على الحركات اليسارية أحد الأسباب الرئيسية لتعثرها وفشلها، ومن أهم هذه المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة :

أولاً: إشكالية القومية العربية والعلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية: حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيس في عملها، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها .

ثانياً: إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها: وهي إشكالية مرتبطة بتبعية بكل البلدان العربية، كأجزاء متناثرة، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية الراهنة والمستقبلية .

ثالثاً: القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية: ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية والثقافة والأيدولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في

الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف والرجعية .

رابعاً: الحاضر والماضي: هنا أقول بصراحة، لا بد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية رجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الآخر وهذا، نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي تتحدث عنه تلك الأصوليات.

إنني لا أزعم -كيساري ماركسي وطني و قومي ديمقراطي- أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمتقنين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمتة الراهنة .

وفي هذا السياق فإن رؤيتي، تتجاوز حالة التجزئة القطرية العربية (رغم تجزئتها)، نحو رؤية ديمقراطية قومية، تدرجية، تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة-الدولة في المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية-الهدف، يكمن في توحيد المفاهيم والأسس السياسية والفكرية للأحزاب والقوى الديمقراطية اليسارية القومية داخل إطارها القطري/الوطني الخاص كخطوة أولية، تمهد للتوحد التنظيمي العام وتأطير وتوسع انتشار الكتلة التاريخية -على الصعيد القومي، انطلاقاً من إدراكي بأن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقيّة البورجوازية الرثة التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة، يؤكد على صحة هذه المقولة، ما جرى في بلادنا فلسطين وغيرها من انهيار

اجتماعي واقتصادي وتفكك في النظام السياسي وتراجع الهوية الوطنية والقومية لحساب الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي، أو للهويات الاثنية والطائفية والعشائرية كما هو الحال في العراق والسودان واليمن ولبنان والجزائر .

إنني، اذ أوكد على أن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحى للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفاتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن -على سوداويته- لا يعبر عن حقائق الصراع الاجتماعي / الطبقي، والكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير التي سينبتق من بين صفوفها، حركات وأحزاب يسارية وديمقراطية جديدة، تعيد إحياء وتفعيل الدور الطبيعي المنتظر لحركة التحرر العربية، وهو أمر طبيعي يتوافق مع سنن الصراع وسنن التاريخ إذا ما بقيت فصائل وأحزاب الحركة التحررية العربية القائمة على ما هي عليه من ترهل وتراجع سياسي وفكري وتنظيمي وجماهيري .

## تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى العولمة الأحادية الامبريالية بداية القرن الحادي والعشرين

الحوار المتمدن-العدد: 7704 - 15 / 8 / 2023

إن رأس المال ينزف دماً من كل مساماته..كارل ماركس.

تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى العولمة الأحادية الامبريالية بداية القرن  
الحادي والعشرين .....

لقد بدأ تقسخ النظام الإقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر مع تطور الإنتاج  
السلعي ونمو السوق الداخلي والخارجي .. الخ، وكان من أوائل أيدلوجيي البرجوازية  
ميكافيلي (1469 - 1527) الذي ذهب إلى أن المجتمع لا يتطور تبعاً لإرادة خارجية  
وميتافيزيقية، وإنما وفقاً لأسباب طبيعية، تضرب جذورها في التاريخ وفي النفسية البشرية  
والوقائع الملموسة .

وفي مرحلة تشكل العلاقات الرأسمالية تأثر الفكر الاجتماعي بحركة الإصلاح المناوئة  
للكنيسة الإقطاعية الكاثوليكية، التي قادها مارتن لوثر ( 1483 - 1546 ) وتوماس  
مونزو ( 1453 - 1525 ) اللذان أكدا على فكرة الاتصال المباشر بالله دون واسطة  
الكنيسة .. أيضاً ظهرت في هذه المرحلة بعض الأفكار الاشتراكية الطوباوية، ومن  
مفكرها توماس مور ( 1478 - 1535 ) الذي أكد في كتابه ( الأوتوبيا - أو الكتاب  
الذهبي ) إلى أن أصل ويلات الشعب هو الملكية الخاصة التي لا بد من القضاء عليها  
في رأيه، وجاء بعده المفكر الإيطالي ( تومازوكمبانيا 1568-1639 ) ليؤكد ويطور  
نفس الأفكار الطوباوية في كتابه " مدينة الشمس " ولكن هذه الأفكار لم يقدر لها أن  
تنتشر بسبب الظروف الموضوعية السائدة في القرن السادس عشر .

ومع تطور الرأسمالية شرعت البرجوازية في التصدي لسلطة الإقطاعيين، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين من أبرزهم سبينوزا الذي طالب بتأسيس الدولة كتنظيم يخدم مصالح كل الناس، وجون لوك، الذي قال بأن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع .

وفي القرن 18 تطور الفكر الاجتماعي في أوروبا تحت راية التنوير في فرنسا، وكان فولتير (1694 - 1778) من أبرز مفكري التنوير، أكد على الحق الطبيعي في نقده للنظام الإقطاعي، وعنده أن القوانين الطبيعية هي قوانين العقل، فالإنسان يولد حراً ولا يجب أن يخضع إلا لقوانين الطبيعة .

ومن بين المفكرين أصحاب النزعة الديمقراطية الثورية كان جان جاك روسو (1712-1778) صاحب المؤلفين ( في أسباب التفاوت ) و ( العقد الاجتماعي )، إنه يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة كسبب أولي وحيد فهو القائل " إن العداة والكراهية والأناية بين البشر، بدأت حينما وضع أول إنسان سياجاً حول قطعة من الأرض معلناً أنها ملكيته الخاصة " .

أما الفيلسوف المادي الفرنسي هولباخ (1723-1789) فنادى بتأسيس دولة أو عقد اجتماعي قائم على الحرية والملكية والأمن، واعتبر أن العالم الروحي للإنسان هو نتاج للوسط الاجتماعي، وجاء رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ( كانط 1724-1804) الذي اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل، واعترف بمساواة المواطنين أمام القانون .

وبعد "كانط" جاء فيلسوف الجدل هيغل (1770-1831) الذي أسهم بقسط كبير في معالجة المشكلات الفلسفية لتاريخ المجتمع، وهو يذهب إلى أنه في صلب الكون تقوم " الفكرة المطلقة " الدائمة التطور، والتي تولد أو تخلق العالم كله - الطبيعة والإنسان، والمجتمع، لقد صَوَّرَ هيغل التاريخ العالمي على شكل مسيرة للروح ( الفكرة ) على الأرض، وهذا الروح الكوني يسكن الشعب السائد في التاريخ العالمي بالعصر

المعني، ولم يكن غريباً - بعد حوالي مائة عام - أن يستلهم هتلر والنازية جوهر أفكار هيجل (إلى جانب أفكار شوبنهاور ونييتشه وتريتشكه) وتطبيقها على الشعب الألماني باعتباره سوبرمان العالم أو " الشعب السائد " .

ولكن، رغم أهمية الفلسفة السابقة ودورها، إلا أنها لم تتمكن من وضع الحلول الاجتماعية الملائمة للأغلبية الساحقة من البشر، ومع تطور وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة في النصف الأول من القرن 19، وباستخدام التحليل الفلسفي لأحدث منجزات العلم، أمكن لماركس وانجلز وضع المادية التاريخية و القوانين العامة للتطور التاريخي وأشكال تحققها في نشاط الناس في ضوء معطيات النظام الرأسمالي وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الاستغلال.

ارتبط نشوء العلاقات الرأسمالية مع بداية تكون الملامح الأولى للطبقة البرجوازية، كطبقة مالكة لوسائل وأدوات الإنتاج، وقد كان مستوى التطور النسبي للإنتاج البضاعي ( السلعي ) في أواخر التشكيلية الإقطاعية، السبب الرئيسي ( عبر الإنتاج والتجارة والمرايين والتراكم النقدي ) في نشوء الطبقة البورجوازية ومن ثم العلاقات الرأسمالية .

ومع تطور الرأسمالية، تتطور قوى الإنتاج باستمرار، وما ينتج عن ذلك من تعارض حاد بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة، وهذا لا يعني أن الرأسمالية تستطيع دائماً أن تحل أزماتها الداخلية بما يضمن استمرار صعودها، فبالرغم من كل ما نلاحظه اليوم من تطور هائل وانتشار " واسع"، إلا أن ذلك لا يلغي إطلاقاً طبيعة الأزمة والتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي منذ وصوله إلى مرحلة الامبريالية، في نهاية القرن التاسع عشر، وامتداده إلى عصرنا الراهن حيث أصبحت العولمة الأحادية الأمريكية هي السمة الأساسية - حتى اللحظة - للإمبريالية في طورها الجديد، إذ إن هذه العولمة " صيغة تهدف إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم، بهدف إخضاع العالم لإرادة كونية واحدة، إنها انفتاح عالمي بلا حدود، وهيمنة بلا حدود، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق، وفي إطار العولمة الامبريالية وشروطها، باتت دول العالم الثالث والوطن العربي تحديداً -بحكم عوامل/

مصالح طبقية خارجية وداخلية-، مجرد مشروعات يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي ومن ثم تكريس تبعيتها وتخلفها وارتهاؤها.

أيضا لا يمكن فصل العولمة الأحادية الأمريكية عن ظاهرتين انبثقت عنهما وهما ظاهرة التدويل Internationalisation وظاهرة تعدد الجنسية Multinationalsation، فالعولمة تجد جذورها في المساعي الامبريالية المتواصلة لوضع قواعد قانون دولي عام ومنظمات دولية تسمو على القوانين الوطنية وتعتبر عما هو مشترك بين المجتمعات والدول، وتعدد أو تعدي الجنسية تجلت في الشركات متعددة الجنسية.

وفي هذا السياق، علينا أن ندرك أن انتشار العولمة الامبريالية الاحادية لم يكن بسبب المخططات الامبريالية للسيطرة على الشعوب الفقيرة، وكذلك أيضاً لم يكن السبب ارتباطاً بالتقدم الهائل في المعلومات والمواصلات فحسب، بل إن السبب الرئيسي لذلك التبول الامبريالي المعولم يعود بالدرجة الأساسية إلى ضعف وتبعية وخضوع أنظمة البلدان الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مما مهد الطريق لكي تفرض العولمة الامبريالية مشروعها بالقوة العسكرية إلى جانب الوسائل الإعلامية والفروض والضغط المالية الأخرى صوب المزيد من استغلال الشعوب في ظل دكتاتورية السوق والعولمة.

فمع نمو العولمة كما يقول هانس بيتر وهارولد شومان - في كتابهما " فخ العولمة"- " ازدادت الفوارق بين البشر، وأصبحت نظرية الخُمس الثري بمثابة الحتمية التاريخية، عشرون في المائة من السكان يمتلكون الثروة وثمانون في المائة سكاناً فائضون عن الحاجة يعيش جزء كبير منهم بالتبرعات والإحسان والتكافل الاجتماعي، وقلصت التكنولوجيا فرص العمل وألغت الفلسفة الليبرالية دورَ الدولة الاجتماعي واقتضت المديونية أن تتضبط الحكوماتُ بصرامة أمام مؤسسات النقد الدولية حيث يتحكم مضاربون كبار في اقتصاديات الدول وسياساتها من وراء وميض شاشات الكمبيوتر فتفارق عجزها. كلُّ شيء كان مخططاً له بدقة، والسؤال المحير حول: ماذا سنفعل

بالفائزين عن الحاجة؟ كان مطروحا منذ البداية على منظري اقتصاد السوق، وقرروا أن خليطا من التسلية المخدرة والتغذية الكافية يمكن أن يهدئ خواطر المُحِبطين.

وهنا أود التأكيد أنه على الرغم من أن العولمة الامبريالية الاحادية أحدثت تغييرات كبيرة في الاقتصاد والثقافة والسياسة على مستوى العالم، إلا أنها تواجه أيضاً تحديات ومشكلات مثل الاختلافات الثقافية والتوزيع الغير عادل للثروة وتلوث البيئة والتهديدات الأمنية والسياسية، علاوة على انها ظاهرة غير قابلة للديمومة والاستمرار نظرا الى الدور الاقتصادي والسياسي المتميز الذي امتلته الصين الشعبية ومعها روسيا ودول البريكس، ما يعني بداية مرحلة التعددية القطبية في كوكبنا وانها سيطرة الولايات المتحدة الامريكية قبل نهاية هذا العقد .

في هذا السياق أيضا، أشير الى أن مصطلح العولمة Globalization، يفترض تحقيق وتكريس عملية التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي على مستوى العالم، وتعني في الأساس التحول من اقتصاد قائم على الدولة إلى اقتصاد عالمي متكامل يعتمد على الحرية التجارية والاستثمارية والحركة السريعة للأفراد والأفكار والتكنولوجيا عبر الحدود الدولية، وهو أمر لم يتحقق حتى اللحظة على المستوى الدولي في ارجاء الكوكب، حيث استمرت أوضاع التمايز في بلدان العالم عموما والبلدان الصناعية في المركز الرأسمالي على حالها من ناحية استمرار الحرص على دور وفعالية الاقتصاد القطري المرتبط بهذه الدولة او تلك وقطاعها الرأسمالي الخاص ( الأمريكي /الألماني/ الفرنسي /الإنجليزي / الصيني/ الروسي ... الخ ) دون أن تتبلور عملية التحول الى الاقتصاد العالمي، بل استمرت المنافسة بين الدول الرأسمالية في المراكز - بصورة أساسية - من اجل توسيع احتكاراتها سواء بالنسبة لتصدير بضائعها او بالنسبة لاستغلال شعوب العالم الفقيرة للحصول على المواد الخام ...الخ.

وبالتالي فإن من التضييل الحديث عن العولمة باعتبارها مفيدة لجميع الشعوب، لأن الواقع العالمي في ظل العولمة الإمبريالية الحالية على النقيض من ذلك، فالعولمة إذن

هي من وجهة نظري حالة تطورية - امبريالية معولمة- باتجاه المزيد من التوسع والإحتكار اصابت رأسمالية بلدان المراكز- خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي-من جهة، وازدادت في الانتشار والتوسع مع تزايد الاكتشافات العلمية التكنولوجية وعلوم الكمبيوتر والفضاء والنانو في عصر ثورة الاتصالات والمعلومات الراهن، الذي أسهم في تجسير الفجوة التاريخية من حيث المكان والزمان بين الأمم والشعوب، وأصبح من الممكن الحديث عن أن عالمنا بات اليوم أشبه بقرية صغيرة من حيث الشكل فحسب، الأمر الذي يبرر انطلاق مفهوم العالمية أو العولمة الراهن، إذ أن هذه التطورات الهائلة في الإنتاج الرأسمالي والتطور التكنولوجي والعلمي المتسارع في إطار ثورة المعلومات والاتصالات، كان له تأثيراً واضحاً على الثقافة واللغة والفن والرياضة والموسيقى والأزياء والمأكولات، والتي يمكن أن تنتشر في كافة دول العالم عبر الحدود الدولية، لكنها رغم ذلك التأثير الهام، لم تستطع الغاء ثقافات وتراث الشعوب التي سنتظل دوماً محافظة على خصوصياتها الثقافية والفولكلورية، رغم تفاعلها إيجابياً مع منتجات العولمة الثقافية مثل الانترنت والهواتف الذكية ووسائل الاتصالات وغيرها، وهنا يمكن القول بأن العولمة عكست فعلاً الفجوة الكبيرة من مظاهر التطور الحضاري بالمعنى النسبي بالطبع غير المتطابق بين بلدان المركز الرأسمالي من ناحية وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من ناحية ثانية.

## أهمية العملية الثورية كانعكاس لوعي النظرية الماركسية لدى أحزاب وفصائل اليسار في مغرب ومشرق الوطن

الحوار المتمدن-العدد: 7707 - 18 / 8 / 2023 -

بداية، لا بد لي من التذكير بالشعار اللينيني العظيم الذي أزعج أن كل أحزاب اليسار الماركسي في بلداننا كرسته كفكرة مركزية في وثائقها وبرامجها التأسيسية من ناحية وكرسته أيضاً في وعي كل الرفيقات والرفاق لحظة انتمائهم لهذا الحزب أو ذلك من ناحية ثانية، وهذا الشعار هو: لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية، ومن ثم فإن الالتزام بممارسة هذا الشعار وتطبيقه على تفاصيل الحياة اليومية لأعضاء الحركات والأحزاب والفصائل اليسارية، حيث يحمل هذا الشعار تحديداً واضحاً للأهمية العظمى للنشاط النظري في تحقيق العملية الثورية المرتبطة بنهوض هذا الحزب الماركسي أو ذلك واستعادته لدوره الطبيعي، بما يضمن تفعيل وتكريس المضامين الوطنية التحررية والطبقية من منظور ماركسي في آن واحد في كافة بلدان مغرب ومشرق الوطن العربي. وفي هذا السياق فأنتني أرى، بل وأؤكد على أنه من المستحيل عملياً ونظرياً أن نفهم واقعنا الاجتماعي وأن نحوله ثورياً إذا لم نعتد في هذه العملية الواحدة التحررية الوطنية والطبقية على الفكر الماركسي، وعلى الفكر اللينيني أيضاً، فهذا الفكر هو شرط إمكانية فهم مجتمعنا وبالتالي تحويله ثورياً من خلال أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في الوطن العربي.

ففي الممارسة الفعلية الفلسفية، يؤكد لينين على أن الصراع الأيديولوجي من وجهة نظر الأحزاب الماركسية هو في جوهره صراع ضد الأيديولوجية البرجوازية التي تختفي وراء قناع الفلسفة المجردة، لأن الصراع الأيديولوجي كما فهمه لينين على حقيقته هو شكل من أشكال الصراع الطبقي، والصراع الطبقي في أساسه هو صراع سياسي، إلا أنه يتخذ أشكالاً متعددة كصراع أيديولوجي مثلاً .

لقد كان الهم الأساسي عند لينين في ممارسته للصراع الأيديولوجي، هو إظهار الحد الفاصل بين الوعي الطبقي الثوري البروليتاري، أي الوعي النظري العملي، وبين مختلف أشكال الوعي الاجتماعي الطبقي غير البروليتاري، هذا الحد الفاصل ضرورة نظرية وعملية للقيام بالنضال الثوري والاستمرارية، كل ذلك يشير إلى أهمية الوعي الطبقي في تحقيق كل من العملية التحررية الثورية الوطنية والعملية النضالية المجتمعية من قلب الصراع الطبقي، شرط أن يتولى الحزب الماركسي الثوري في كل أقطار الوطن العربي هذه العملية من خلال الوعي الثوري العميق بالنظرية الماركسية اللينينية ومنهجها النقيض لمجمل الأفكار اليمينية بمختلف منطلقاتها، والنقيض أيضاً لكل أوضاع ومظاهر التخلف السائدة في أوساط الجماهير الفقيرة العفوية، ما يعني الالتحام بجماهير العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين بهدف توعيتهم بالظلم الطبقي الواقع عليهم ومن ثم تنظيم الأغلبية الساحقة منهم وتحريضهم على المشاركة في العملية الثورية ضد كل أنظمة الاستغلال والاستبداد والتخلف والتبعية، ومواصلة النضال لاسقاطها وإعلاء رايات الثورة الاشتراكية.

هنا بالضبط، علينا -في كافة أحزابنا وفصائلنا- استلهام الفكرة المركزية لدى لينين حين يقول: كل عبادة لعفوية الطبقة العاملة أو لعفوية جماهير الكادحين والفقراء، وكل تقليل من دور العنصر الواعي، من خلال الحزب الثوري، يعني -كما يوضح لينين- تقوية تأثير الأيديولوجية البرجوازية ومجمل الأفكار الرجعية على العمال، وتوفير كل الفرص للأساليب الديماغوجية الصادرة عن القوى والأحزاب والحركات اليمينية بمختلف ألوانها وأطرافها .

إن الهدف من استحضار النص اللينيني السابق يعني أن الثورة ليست عفوية، والوعي الطبقي الثوري لا يأتي الى الطبقة العاملة بشكل عفوي، بل يأتيها من الخارج، أي من طليعتها الحزب الماركسي الثوري، الذي يُعبّر عن معاناتها ويجسد مصالحها وطموحاتها، فالحزب هو مكان تبلور الوعي الطبقي الثوري، التحرري والطبقي، وهو أداة

توعية للجماهير الفقيرة، من هنا أتت ضرورة تعميق الصراع الأيديولوجي لكي نضمن تفعيل الصراع الطبقي على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الإشتراكية.

في ضوء كل ما تقدم، وارتباطاً موضوعياً بالمسار الثوري انطلاقاً من الترابط الجدلي العميق بين مفهومي التحرر الوطني والصراع الطبقي، نستنتج بوضوح أن الماركسية تسلط الضوء على جذر المشكلة، وجذر المشكلة في مشرق ومغرب وطننا العربي هو هيمنة الصهيونيمبريالية وعملائها حكام أنظمة الكومبرادور، على مقدرات شعوبنا العربية وحرمان الجماهير الكادحة والمهمشة من هذه الموارد وثمارها .

وحتى تتحرر هذه الجماهير من ريقه هذه القوى المهيمنة، على القوى والأحزاب الماركسية في مشرق ومغرب الوطن ان تقوم بتنظيم الجماهير الفقيرة، وتوعيتها وتحريضها لخوض الثورة وفق المنظور الطبقي، ومن ذلك تتبع ضرورة أن تكون قيادة حركة التحرر القومي العربية ماركسية ثورية، بما يضمن تحقيق أهدافها التحررية الوطنية على طريق الثورة الإشتراكية .

على أي حال، إن تفاؤلي اللامحدود بمستقبل أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلداننا لا يلغي مشاعر الحزن والقلق من اوضاعه، وبالتالي أوضاع التحرر الوطني المتردية في اللحظة الراهنة في ضوء رخاوة وهبوط معظم احزاب وفصائل اليسار وتراجعها الفكري عن النظرية الثورية الماركسية ومنهجها، وغياب وعيها بتفاصيل اوضاع الفقراء والمضطهدين في مجتمعاتها، وتحالفاتها اللامبدئية مع بعض الأنظمة وبعض القوى والحركات اليمينية العلمانية والاسلاموية .

وبالتالي فإنني بت على قناعة بأن استمرار تلك الحالة من الركود والتراجع وغياب التأثير لدى معظم فصائل واحزاب اليسار، فقد تتعرض هذه الأحزاب إلى مزيد من العزلة عن جماهيرها وتفقد مصداقيتها بعد أن تتراجع الاهداف والمبادئ الثورية والأخلاقية المرتبطة بها، الى جانب تراجع معاني الالتزام والانتماء والمصداقية والاحترام والعلاقات الرفاقية الدافئة، وسيادة او انتشار منطق الشللية و التكتل والنفاق وانزلاق بعض الرفاق إلى مستنقع الانتهازية التي تتجلى في كسب الأنصار بأية طريقة كانت، فتراجع النظرة

الموضوعية، كما تتراجع الثقافة النظرية، والهوية الفكرية للحزب، وتتراجع عملية الوعي الطبقي والتحرري المعبر عن الجماهير الفقيرة، ويصبح الانجرار وراء الأشخاص، لا التمسك بالمبادئ، هو السائد .. مما يعني ان هذه الاحزاب بحاجة ماسة وعاجلة إلى عمليات جراحية لأوضاعها التنظيمية والاخلاقية والسياسية والفكرية المأزومة الناجمة عن عوامل ذاتية شلليه وتكتلية انتهازية، بما يحتم عليها أن تبدأ بتقييم صارم لوضعها الراهن و مراجعة خطاباتها السياسية والمجتمعية الهابطة او التراجعية او الانتهازية، بهدف اعادة تأهيلها لكي تتمكن - قبل فوات الأوان - من الخروج من مأزقها وتطهير احزابها بما يضمن لها أن تسترد قوتها، كخطوة لا بد منها صوب القيام باستعادة وعيها الثوري بالمبادئ والاهداف التي استشهد وضحى من أجلها العديد من الرفاق القادة الشيوعيين والماركسيين العظام، يوسف سلمان يوسف (فهد) في العراق، وعبد الخالق محجوب والشفيع وغيرهما في السودان وشهدي عطيه في مصر والمهدي بن بركة في المغرب وفرج الله الحلو ومهدي عامل وحسين مروة وجورج حاوي في لبنان، وغسان كنفاني وأبو علي مصطفى في فلسطين وشكري بلعيد والبراهمي في تونس، الى جانب تضحية واستشهاد عشرات الالاف من الرفاق والرفيقات، بما يُمكن كافة الأحزاب الشيوعية والماركسية من استعادة دورها الطليعي عبر التزامها الجدلي التطوري المتجدد بالماركسية (بعيدا ورفضاً لكل مظاهر الجمود) والعمل بكل جدية على امتلاك الوعي العلمي بمكونات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كشرط لضرورات النضال ضد كل مظاهر الاستبداد من الانظمة او من حركات الاسلام السياسي، وكشرط لمجابهة التخلف والتبعية وتكريس الاستقلال السياسي والتنمية المعتمدة على الذات، الى جانب النضال التحرري والديمقراطي المطليبي الذي ينطلق من قلب الصراع الطبقي ضد قوى الكومبرادور والبورجوازية الرثة بكل تلاوينها، عندئذ يمكن لقوى اليسار في كل بلد عربي ان تقوم بدورها الطليعي في متابعة مسيرتها النضالية، وتحقيق الانتصار لمشروعها الوطني التحرري والديمقراطي الاشتراكي .. وبدون ذلك سيسدل عليها ستار الزمن ليولد الجديد من احشائها او من خارجها .

أخيراً ان الحاجة الى الوعي العميق بالنظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، الى جانب الوعي العميق أيضاً بقضايا التحرر الوطني المرتبط بقضايا المجتمع وفقاً للمنظور الطبقي، وخاصة قضايا الشباب والعمال والفلاحين الفقراء والبطالة والطلاب والتعليم وغير ذلك من القضايا والبرامج النضالية الديمقراطية التقدمية ضد مظاهر وأدوات الاستغلال والتبعية والتخلف، وكل ذلك يجسد تفعيل الأهداف العظيمة التي تقرر مصير العمل الثوري كله، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ماركسي ثوري بدونها .

لكن السؤال الكبير، هذه المقولة التي أصبحت بديهية، الى متى سنظل نردها بلا نشاط فكري ونضال تحرري سياسي واقتصادي واجتماعي وديمقراطي وجماهيري وكفاحي مكثف وفعال ؟ .

الجواب الصريح، ليس يسارياً من لا يعي ويؤمن بعمق بدور النظرية الماركسية الثورية أولاً لتفعيل الحركة الثورية الوطنية والطبقية، وليس يسارياً من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبقي والصراع السياسي والديمقراطي والثوري ضد انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف والاستبداد والخضوع، وليس يسارياً من لا يمارس - وفق الزمان والمكان المناسبين - كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الأمريكية المنتشرة في معظم بلدان الوطن العربي ... وليس يسارياً - بل خائناً - من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الإحتلال أو الأمريكان أو يتحالف معها، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي .. وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقير والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والشباب والصحة والتعليم ... الخ، وفق منطلقات ومبادئ وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ضد التحالف الكومبرادوري

/ البيروقراطي وإسقاط أنظمة الاستبداد، من أجل اعتناق شعوبنا عموماً و إلغاء كل أشكال قمع الحريات والاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتبعية . وفق هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عموماً، والماركسي المتطور المتجدد خصوصاً ،الملتزم بالمنهج المادي الجدلي، فلا مكان هنا للتلفيق أو التوفيق ناهيك عن الارتداد الفكري صوب الأفكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة، إذ أنّ هذه المنهجيات المُضَلَّلة أساءت كثيراً جداً للييسار العربي كله وأدت إلى عزلته عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد . هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة للييسار، ومن وجهة نظري، ليس يسارياً من لا يدافع عنها، وبالتالي بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها، وأن لا يُكتفى بالتسميات أو الألوان الحمراء، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها . ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري أو وحدة قوى يسارية يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريرية الانتهازية والمصالح الطبقية الخاصة، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً .

ذلك إنّ القول بدور تاريخي للييسار العربي ليس إلا فرضية على جميع فصائله واحزابه واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية والواقع المعاش (الملموس ) عبر الممارسة اليومية المتصلة بكل مقتضياتها السياسية والكفاحية والمجتمعية والجماهيرية، شرط ان تلتزم ثوريا واخلاقيا وتنظيميا بالمفاصل الرئيسية التالية :

- 1- ضرورة مغادرة الذهنية التي تتعاطى السياسة بنوع من الانفعال .
- 2- الوضوح والتطوير الدائمين للرؤية السياسية والنظرية التي تقود سياسات العمل والممارسة اليومية .
- 3- وعي واحترام قانون التراكم والتكامل والمراجعة والفحص الدوري للنشاط عبر المتابعة والتقييم بعقلية ومنهجية ادارية حديثة وديمقراطية .

4- مغادرة ذهنية القطع والبيروقراطية، وممارسة الديمقراطية الداخلية كمنهج حياة على صعيد الحزب والمجتمع .

5- الالتزام بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية وضمانته الوعي والديمقراطية .

6- الاحترام والارتقاء الدائم بمضامين القيمة المطلقة للعقل والنظام المعرفي أو المنظومة الفكرية (هويتنا اليسارية الماركسية تحديداً) .

7- الالتزام بخصوصية القضايا الوطنية التحررية والديمقراطية المطالبة مع استمرار العلاقة التكاملية الجدلية بينهما وتوزيعها سلباً وإيجاباً بين خصوصية الشرائح الطبقية الفقيرة والمضطهدة والمجتمع عموماً ارتباطاً بالبعد القومي .

إنَّ ما تقدم، يتطلب من قوى اليسار ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة (السياسية والفكرية والاعلامية والمجتمعية والإدارية والمالية) لبناء حركة ثورية ديمقراطية صحيحة وممأسسة تطرد كل مظاهر ازماتها الفكرية والتنظيمية والسياسة، بما يمكنها من جسر الفجوة بينها وبين جماهيرها والتوسع الكمي والنوعي في اوساطها واستعادة ثقافتها بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمى، و إلا فإن مسيرتها في الظروف الصعبة والمعقدة الراهنة من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق .

تأكيداً على ما تقدم، أشير الى أن أزمة الأنظمة العربية في مرحلة الانحطاط والتبعية المطلقة الراهنة، ليست أزمة بورجوازيات عربية كما شخصها المفكر الشهيد مهدي قبل أكثر من أربعة عقود، وإنما هي نوع من المأزق المسدود أمام هذه الأنظمة بسبب طبيعتها الكومبرادورية التي لا تجد مخرجاً لمأزقها سوى بالمزيد من الارتداء في أحضان التحالف الامبريالي الصهيوني من خلال المزيد من مراكمة عوامل التبعية والتخلف والاستجابة لشرط التحالف المذكور من ناحية، ومن خلال مزيد من ممارسات الاستبداد والاستغلال ضد الجماهير الشعبية العربية من ناحية ثانية، ما يعني أن أمر تغييرها عبر الثورة عليها واجتثاثها هو أمر مطروح اليوم في هذه المرحلة بإلحاح شديد كضرورة وشرط للخلاص من الوجود الامبريالي الصهيوني وتحقيق اهداف الثورة الوطنية

الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، لذا كان للصراع الطبقي في كل البلدان العربية ضد نظام سيطرة البرجوازية فيه، طابع ثوري معقد- كما يقول الشهيد مهدي عامل -" فكلما احتدم الصراع الطبقي في هذا البلد او ذاك من البلدان العربية ضد البرجوازية المسيطرة فيه بسيطرة نظامها، احتدم ضد الرجعية العربية، وضد الامبريالية، وبالطبع ضد اسرائيل ايضا والعكس صحيح كذلك: فكلما احتدم الصراع ضد الامبريالية، احتدم ضد البرجوازية والرجعية وإسرائيل".

لكن الإشكالية هنا تتجلى - كما يضيف مهدي عامل - في أن ميزة الحركة الثورية العربية أنها، اذن، في ازمة، وازمتها هي في قصورها السياسي وقصور احزابها عن قيادة هذه السيورة، وازمتها هي السبب الرئيسي في تعثر هذه السيورة، أن لم تقل في تعطلها، وهي التي تسمح، بالتالي، بتأييد انظمة البرجوازيات العربية، وتؤمن لأزمة هذه البرجوازيات وانظمتها ديمومة التجدد، هذا هو السبب الرئيسي لوجود حركة التحرر الوطني في العالم العربي في ازمة، فاذا كانت الحركة التحررية او الثورية العربية في أزمة، فهل ستكون الطبقة العاملة قادرة على تكوين حركة ثورية جديدة تقود السيورة الثورية في الحركة التحررية الوطنية العربية؟

- أنها قادرة على ذلك، إما بقيادة احزابها الراهنة، اذا استجابت هذه الاحزاب لضرورات هذه السيورة الثورية، واما بقيادة اخرى، اذا استمرت قابعه في قصورها السياسي، فوجود تلك الحركة الثورية الجديدة بات ضرورة ملحة هي جديد المرحلة في كل بلد عربي .

خلاصة القول، ما زالت المهمة الملحة التي تنتظرنا هي تحويل حركة المقاومة العربية وحركة الجماهير الغاضبة إلى حركة تحرر قومي شاملة ترفد حركة الثورة العالمية ضد الرأسمالية الإمبريالية برمتها. ولا بديل عن الماركسية الثورية المتجددة أبدا بحكم طبيعتها الداخلية مرشدا ومضمونا لهذه السيورة الثورية، إذ لا مستقبل لشعوبنا وكل الشعوب الفقيرة في كوكبنا، إلا من خلال الالتزام الواعي بالرؤية الماركسية ومنهجها، بقيادة الأحزاب الماركسية الثورية المُعَبَّرَة عن مصالح الجماهير الشعبية وتطلعاتها .

ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، أن تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية القومية والوطنية التحررية من جهة والطبقية المجتمعية من جهة ثانية، التي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بأن التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص، كفيل بتجاوز أزمتها الراهنة، إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع بلدانها بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والمجتمعية .

ذلك أن تطور العولمة في صيغتها الأكثر وحشية " الأمركة خلق نوعاً من الحراك الاجتماعي الجديد على مستوى العالم، لكن للأسف، لا تزال القوى الاجتماعية والحركات السياسية عموماً وحركات التحرر العربي التقدمية خصوصاً، وهيئات ما يسمى بـ المجتمع المدني في بلداننا العربية عاجزة أيضاً عن الانخراط في الحركة العالمية المناهضة للعولمة والأمركة .. لأنها لا تزال جنينية وغير متبلورة بشكل كاف لتقوم بالجهد المنوط بها في سياسة هذه الحركة العالمية .

## عن رثاءة البورجوازية الكبيرة في مجتمعات الوطن العربي

الحوار المتمدن-العدد: 7713 - 24 / 8 / 2023

إن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية العربية، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية -تاريخياً- تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مجرى التطور الرأسمالي في البلدان الأوروبية، إذ لعب تزواج رأس المال الأجنبي مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها (كومبرادورية، رأسمالية عقارية، مالية، ريعية، طفيلية.. إلخ) من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الخضوع والارتهان السياسي للنظام الامبريالي.

وهكذا نفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية" (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية الأنظمة (العسكرية والمدنية).

في هذا السياق، نشير إلى أن القوى الكومبرادورية والرأسمالية الرثة المهيمنة والمتصارعه، بجناحيها "اليمني العلماني" و"اليمني الديني او الاسلام السياسي" - في كل بلدان الوطن العربي - لا تملك في الواقع مشروعاً حضارياً او ديمقراطياً وطنياً مستقلاً نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً يحقق العدالة الاجتماعية وينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندهما هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب والشركات المتعدية الجنسية الكبرى وحكوماتها التي تدعم كل من أنظمة الاستبداد وجماعات الإسلام السياسي، وفق مصالحها في هذه المرحلة

أو تلك، بما يضمن تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوة لدولة العدو الإسرائيلي لمواصلة تنفيذ مخططاتها العدوانية لتصفية قضية شعبنا الفلسطيني وتفكيك هويته واستسلامه لشروطها، خاصة في ظروف الانقسام والصراع على المصالح بين طغيان واستسلام القيادة المتنفة في م.ت.ف، وطغيان حركة حماس وتفاوضها على المهادنة، في مقابل تزايد مظاهر القمع والاستبداد والتفرد الدكتاتوري في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو الحال في مجمل النظام العربي اليوم، حيث يعيش المواطن العربي أشكالاً متنوعة من القهر والقمع تتراوح درجاتها في البشاعة بين طغيان النظام الحاكم أو بشاعة ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة أو كلاهما معاً. وبسبب ما تحمله هذه الشرائح العليا من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) في البلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان "البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين .

وعلى هذا الأساس، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى - وهو الأكثر دقة - المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، نظراً لإرتباط نشاطها ودورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل والواسع). لذلك نرى أنه من الأدق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الرأسمالي الإمبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه .. وبالتالي لا يجوز أن نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها وراثتها

(وانحطاطها وتخلفها واستبدادها) وفقدانها لاي رؤية حديثة او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية.

فالبرجوازية الرثة هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية، بل هي راکضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتحالف الامبريالي/الصهيوني كما هو الحال اليوم مع النظام العربي وجامعته العربية.

من ناحية ثانية، قد نتفق على أن مصطلح "بورجوازية" هو مصطلح له دلالة اجتماعية/سياسية/ثقافية، فمع تطور انتاج البضاعة والسلع الرأسمالية شرعت البرجوازية الأوروبية في التصدي لسلطة الإقطاعيين، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين الذين اسهموا في اغناء وتطوير الفلسفة والفكر الاجتماعي في أوروبا تحت راية التنوير والعقلانية والديمقراطية الليبرالية، وراكموا عناصر المرجعية المعرفية العقلانية النقيضة للمرجعية المعرفية الارستقراطية ومجمل افكار المجتمع الاقطاعي بما في ذلك القطيعة المعرفية مع الكنيسة، ومن ثم شق الطريق امام عصر النهضة للبورجوازية الصاعدة آنذاك في مسار تطور المجتمعات الأوروبية السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقدم العلمي، ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين، وانتقال النظام الرأسمالي إلى مرحلة الاستعمار والإمبريالية التي بدأت مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركيز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية، وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية.

ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محوم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم

وضمن احتوائها، للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4% من مساحة افريقيا و 75% من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية.

إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسمالية العالمية في سعيها الدعوى لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال، كان يتمثل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونيالية والاستعمارية، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها في المجتمع على دوام هذا الهيكل، إلى جانب حرص تلك الشرائح والقوى الطبقية على تكريس تبعية بلدانها للنظام الامبريالي.

كانت محصلة هذه العلاقة، بقاء البلدان العربية مجالا مفتوحا أمام الصادرات الاستهلاكية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحاً للاستثمارات الأجنبية، إلى جانب خضوع الشرائح الطبقية الحاكمة للهيمنة والشروط الأمريكية - الإسرائيلية بصورة غير مسبوقة، كما هو الحال في المرحلة الراهنة، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي، ولم يعد لها من هم سوى المزيد من استغلال ونهب ثروات شعوبها التي باتت من شدة معاناتها وحرمانها تتطلع بشوق للمشاركة في تغيير وتجاوز هذا الواقع المهزوم لتحقيق أهدافها في الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف، المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا العربية، جاءت انعكاساً لظروف موضوعية وذاتية تاريخية وراهنة، فقد خضعت مجتمعاتنا - كما هو معروف - لأشكال عديدة من السيطرة الخارجية التي كرست تخلفها، خاصة الحقبة العثمانية، ثم الحقبة الاستعمارية، وصولاً إلى السيطرة الامبريالية التي أدت إلى مفارقة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوعها وارتئانها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر ادوات كومبرادورية أو شرائح رأسمالية غير منتجة، وجدت في العلاقة مع النظام الامبريالي ملاذاً آمناً لها، يضمن مصالحها الطبقية الأنانية، بمثل ما يضمن ويحمي أنظمتها

السياسية الحاكمة، التي كرست كل مظاهر وأدوات الاستبداد والاستغلال والتخلف، إلى جانب دورها في مجابهة وقمع وخنق القوى والحركات التنويرية العقلانية النهضوية عموماً، والحركات الديمقراطية واليسارية خصوصاً، في مقابل تكريسها - بالتنسيق مع الامبريالية الأمريكية - لما يسمى باليقينيات المطلقة - الغيبية - بكل تلاوينها ومذاهبها وطوائفها ومفرداتها وحركاتها الاسلاموية الرجعية التي أوصلتنا إلى حالة المأزق أو الانسداد الراهن.

وبالتالي لا يمكننا أن نطلق على هذه الشرائح الرأسمالية الكومبرادورية والطفيلية والريعية الحاكمة في بلادنا اليوم، صفة البورجوازية بالمعنى النهضوي أو الليبرالي أو بالمعنى الانتاجي، لانها شرائح رأسمالية لا علاقة لها بالانتاج السلعي الصناعي، بحكم تبعيتها وارتئانها للمراكز الرأسمالية، ونظراً لإرتباط نشاطها ودورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل والواسع) يكون من الأدق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية، الى جانب فقدانها لأي شكل من اشكال الوعي النهضوي التنويري العقلاني، ولا نبالغ لو قلنا بأنها فاقدة اليوم لوعيها الوطني بعد أن فقدت منذ عقود وعيها القومي، وهنا بالضبط يكمن سبب وصفنا لها إنها بورجوازية رثة، بحكم فقدانها لكل عناصر الانتاج والنهوض والوعي الوطني، وتعيد إنتاج التخلف وتجده في مجتمعاتنا بذرائع دينية وتراثية، وبوسائل القمع والاستبداد الداخلي عبر انظمتها الحاكمة. وفي هذا الجانب، تشير إلى أوضاع التطور الاجتماعي / الطبقي غير المتبلور في مجتمعاتنا العربية بصورة محددة ( ما زال في حالة من السيولة الطبقية)، وبالتالي فهو تطور محكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهه، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعاً حصرياً بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية / الطائفية / القبلية العشائرية والعائلية، ضمن تطور اجتماعي تختلط فيه الانماط الطبقيه القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري)، مما يعزز القول بأن الشرائح الرأسمالية في بلادنا هي بورجوازية رثة (منحطة بالمعنى الاجتماعي وعاجزة

عن حل أي مشروع تنويري أو تحريري)، وهذا يعني أيضا أن الرؤى الليبرالية لدى بعض الأحزاب والقوى الحاكمة في النظام العربي الراهن، تعكس ما نسميه أيضا ليبرالية رثة . أخيراً، لا بد من إزالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حالياً في الكتابات العربية بين تعبيري “البرجوازية” و “الرأسمالية” ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي، ولذلك من الأدق القول عن البورجوازية في بلادنا، إنها “رأسمالية طفيلية” أو “بورجوازية كومبرادور” أو سمساره أو وسيطة أو بورجوازية صفقات، مما يعني أنها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية، لأن سماتها الأساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة، وإنما يرتبط نشاطها ودورة أموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول أو الوساطة و السمسرة، وهنا تتجلى رثايتها. إنها بورجوازية تابعة ورثة، لا تملك وعيا نهضوياً أو تنويرياً، ولا تسعى من أجل إعادة توظيف ثروتها في إنشاء الصناعة، بل في التجارة أو في البنوك الامبريالية وبالتالي، استمرار دورها في إعادة انتاج وتجديد التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واستعدادها للتحالف مع القوى الرجعية العشائرية والاسلاموية من ناحية ومع القوى الامبريالية والعدو الصهيوني من ناحية ثانية، وهكذا صوب مزيد من الاحتواء كما هو المشهد العربي المنحط في اللحظة التاريخية الراهنة بسبب عوامل كثيرة من أهمها رثاثة البورجوازية في مغرب ومشرق الوطن.

## سؤال وجواب.....

الحوار المتمدن-العدد: 7748 - 28 / 9 / 2023

السؤال: اذا لم تكن جماعات الاسلام السياسي مهياًة للعب دور "المنقذ"، واذا كانت برامج ومشاريع القوميين والاشتراكيين التغييرية قد وصلت الى طريق مسدود، فاين تكمن اذن الطريق الى مستقبل عربي افضل؟.....

الجواب: في الاجابة على هذا السؤال، من الممكن ان نرصد، وفقاً للنماذج التحليلية، طرقاً عديدة مقترحة، لتجاوز هذه الازمة، كطريق النهوض الحضاري، وطريق انهاء القطيعة بين الدولة والمجتمع، وطريق القضاء على "النظام الابوي"، وطريق تكريس العلمانية وفصل الدين عن الدولة، وطريق اعادة احياء اليسار وحياء مشروع التغيير. ورغم تعدد هذه الطرق، الا انه يلاحظ عموماً، في الكتابات الفكرية العربية التي تصدت في السنوات الاخيرة لمسألة الخروج من الازمة، توجه للعودة الى مفهوم الاصلاح، والتخلي تالياً عن مفهوم الثورة، ودعوة الى اعادة النظر في الموقف من السلطة والتعامل مع عملية التغيير بوصفها احد ابرز "مفاتيح" حل مشكلات الواقع العربي، ومحاولات للبحث عن طرق ومضامين جديدة للوحدة، وتأكيد على الدور الرئيسي الذي يمكن للمتقنين العرب الاضطلاع به، رهنأ، ضمن المساعي المبذولة للخروج من الازمة.

قسطنطين زريق، يرى بان طريق العرب للخروج من الازمة يمر عبر "تنمية القدرة الذاتية العربية ومضمونها الحضاري"، وهو ما يتطلب تغييراً أساسياً وجذرياً، في المجتمعات العربية، بالاستناد الى قدرتين اساسيتين مترابطتين هما: العقلانية، والخلقية، التي تقوم على مبدأ أولي هو الاهتمام بالآخر فوق وقبل الاهتمام بالذات. أما الوسيلة لإنماء العقلانية الأخلاقية فهي التربية الاصلاحية، ويتفق فهمي جدعان مع قسطنطين زريق على ابراز اهمية الجانب الاخلاقي، فيرى ان كل القرائن تشير الى ان "السياسي"، برغم اهميته القصوى، قد "جار جوراً عظيماً على الاجتماعي والاخلاقي حتى كاد ان يغيبهما تماماً"، أما ممثلو الاتجاه الذي ينطلق من فكرة القطيعة القائمة بين الدولة

والمجتمع، فيرون المخرج في انهاء هذه القطيعة، ويعبر عن ذلك برهان غليون بقوله: انه لا يمكن لمسار التحديث والاندرج في الحضارة ان يستقر وينطلق الا عندما تتجح المجتمعات العربية في السيطرة الحقيقية على الدولة، اي في القضاء على "الطابع الاستلابي" لها وتطوير وظيفتها "كاداة شرعية، من جهة، وعاملة على تجسيد وتنظيم الادارة الجماعية، من جهة ثانية"، وهو ما لن يتحقق، في تقديره، الا بعد "منع احتكار السلطة والثروة، المادية و الثقافية"، من قبل فئة او فريق او طائفة اجتماعية، وبناء النظام الذي يتيح اكثر ما يمكن من الحراك الاجتماعي وتداول السلطة الاقتصادية والسياسية والرمزية".

ويرى خلدون حسن النقيب، من جانبه، ان الخيار الحقيقي، كخطوة اولى، لا يكمن في تقوية الدولة او اضعافها بقدر ما يكمن في "منعها من التحول الى شريك في استباحة الامبريالية مصالح السكان وموارد المجتمع"، داعياً الى العودة الى الجماعة واساليب التعبير "الجمعية" على حساب تدخل الدولة المركزية وتقنينها الهائل لوسائل التعبير الثقافي.

بينما يؤكد هشام شرابي، ان التغلب على النظام الابوي المستحدث، واستبداله بمجتمع حديث يمران عبر تغيير جذري لن يحصل "بضربة عصا سحرية"، بل يتحقق عبر مراحل، معتبراً ان الثورة "الحقيقية"، في العصر الجديد، هي "ثورة النفس الطويل"، وان ربط التحرر بعملية الاستيلاء على السلطة، عبر الثورة "التقليدية"، لم يعد ضرورياً، وذلك لان السلطة "لا تتوجد في اشكالها المرئية والتقليدية فحسب، بل انها قائمة ضمناً ومنتشرة في شبكة علاقات تحمي فيها الفاعلية الذاتية، وتتجسد في انماط فكرية وممارسات اجتماعية محددة". ومن هذا المنظور، لايعود التحرير، اي "التحول الديمقراطي"، عملية تحدث دفعة واحدة، بل يكون محصلة سياق طويل من التبدل والتغيير في مجالات ثلاثة: في البنية التحتية المادية، وفي المؤسسات الاجتماعية، ولا سيما في تركيب الاسرة الابوية، وفي الممارسة السياسية، معتبراً ان تبني مضامين قانونية تنبذ العنف، وتطمح الى اجراء حوار سياسي مع السلطة، هو "الوسيلة الفعالة

في هذه المرحلة للحد من استبداد السلطة وانسنة العلاقات الاجتماعية، وضمان الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان، وعلى راسها قضية تحرير المرأة" .

المفكر التونسي هشام جعيط اعتبر ان "المهمة العاجلة" تتمثل في تخليص المجتمع من سيطرة الدين، او بالاحرى من "المحتوى المؤسساتي الاسلامي المرتبط بعصر مضى"، وتحديد علمانية "جديدة في اسلوبها" و"غير معادية للاسلام"، تقوم على قاعدة الفصل الجذري بين التشريع الديني، من جهة، والمؤسسات الاجتماعية والقانون والاخلاقية الممارسة، من جهة ثانية.

واذ ينطلق سمير امين من أن المرحلة الراهنة، التي تجتازها بلداننا العربية، ليست مرحلة "المنافسة من اجل الاستيلاء على الحكم"، وذلك في غياب قوة اجتماعية شعبية تستطيع "ان تفرض نفسها على القوى الاخرى الداخلية سواء كانت تتجلى في نظم الحكم ام في بديل الاسلام السياسي وهما وجهان للعملة نفسها"، فهو يرى ان الخطوة الاولى على طريق الخروج من الازمة، تتمثل في العمل على اعادة تكوين اليسار وبناء القوى الشعبية، وذلك في اطار عمل طويل النفس يطاول مستويات عدة "من تحديد الاسس الفكرية، وسمات المشروع المجتمعي المطروح كهدف تاريخي، وتحديد المراحل الاستراتيجية للتقدم في الاتجاه المرغوب... والقوى الاجتماعية التي لها مصلحة في انجاز المشروع والقوى المعادية له، ثم اخيرا بناء قواعد العمل المناسبة". وعند تحديده سمات هذا المشروع المجتمعي المستقبلي، الذي لا يمكن ان يحمل سوى اسم "الاشتراكية"، ينطلق امين من حقيقة ان الراسمالية قد انتجت عالمية، "مبتورة ومشوهة"، لكن رفضها سيعني "الخروج من التاريخ"، بحيث تصبح الامكانية الوحيدة القائمة هي العمل على بلورة مشروع يعمل على تكملة ما بدأت الراسمالية في تحقيقه في افق الوصول الى تجاوزها، مع تركيز النقد بوجه خاص، من زاوية مستقبلية، على مظهرين رئيسيين من مظاهرها هما الاستلاب السلعي والاستقطاب العالمي، بحيث تقام مبادئ المشروع الاشتراكي المستقبلي وقيمه على ما حققته الراسمالية ليس في المجال المادي فقط، بل ايضا في المجالات الاخرى، التي تشمل مفاهيم حديثة مثل مفهوم الحرية

الفردية والديمقراطية السياسية" مع السعي، في الوقت نفسه، الى تطوير هذه المفاهيم واعطائها "مضمونات اغنى واقوى واشمل" .

وهنا لا بد من طرح السؤال التالي: هل تشكل الديمقراطية مفتاحاً لحل مشكلات الواقع العربي؟

الباحثين والمفكرين العرب، الذين تصدوا للبحث عن سبل الخروج من الازمة العامة التي تواجهها المجتمعات العربية، يتفقون على ابراز اهمية الديمقراطية، الا انهم يتباينون فيما بينهم عند تقييم آفاق هذه التحولات ومستقبلها والمعوقات التي تقف في وجهها، برهان غليون يلحظ ان التوجه الديمقراطي لا يزال "هشاً جداً" لسببين: الاول هو ان الديمقراطية "لا تزال شكلية جداً" ومطابقة، في معظم الاحيان، لمفهوم الليبرالية الاقتصادية المنفلتة، بل انها تبدو بمثابة تكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة وبالتالي "مفروضة من الخارج" والثاني هو ان الشروط الموضوعية المادية والتنظيمية والعقائدية، تجعل المسار الديمقراطي صعباً ومليناً بالمخاطر .

ويعرب جورج طرابيشي في كتابه "في ثقافة الديمقراطية"، وتعليقاً على هذا الاهتمام المتزايد بقضية الديمقراطية، عن تخوفه من ان يؤدي التوجه الديمقراطي المتنامي، لا سيما بين المثقفين العرب، الى تحويل الديمقراطية الى "ايديولوجيا خلاصية جديدة" معتبراً ان "الاكتشاف" المتأخر لـ "فضيلة" الديمقراطية، من قبل شريحة واسعة من الانتلجنسيا العربية، يجعل هذه الديمقراطية مهددة بان تتحول إلى ايديولوجيا ديمقراطية بديلة "عن الايديولوجيا الثورية او القومية "الأفلة شمسها" .

بينما يرى البعض الآخر في ظاهرة غياب الديمقراطية على مستوى الايديولوجيا العربية، بمختلف اتجاهاتها، احد ابرز معوقات توطين الديمقراطية عربياً، فمنذ بدء اليقظة، ينجح الفكر القومي -كما يرى محمد عابد الجابري- الى تأجيل الديمقراطية، اولاً من اجل الاستقلال، وثانياً من اجل الوحدة، واخيراً لتحقيق الاشتراكية، اما التيار الماركسي فهو ينظر الى الديمقراطية بوصفها الوسيلة التي تستعملها البرجوازية لفرض سيطرتها، في حين ان الموقف الحداثي الليبرالي لا يتحمل الديمقراطية اذا كانت تعني

"حكم الاغلبية" لانه يدرك ان الاغلبية ليست له بل هي الطرف الأشد خطراً لأنها الأكثر اضطهاداً واستغلالاً ولن تخسر في نضالها سوى أغلالها، وبالتالي فإن موقف التيار الماركسي هو رفض "الديمقراطية الغربية" (أو ديمقراطية الأقلية القائمة على المنافسة بين الأقوياء، والمطالبة بالديمقراطية الشاملة، السياسية والاجتماعية التي تكفل للأغلبية ان تشق طريقها صوب تحقيق أهدافها ومصالحها).

وهناك من يرى ان العقبة الرئيسية في وجه توطين الديمقراطية في بلداننا تتمثل في "هشاشة" او "هلامية" القوى الاجتماعية، التي يمكن لها ان تركز عليها مسيرة الديمقراطية.

ومن الواضح بان هناك، في اطار النقاش العربي الدائر حول الديمقراطية، مبالغة في التركيز على العوامل التي يعتقد بانها تعوق توطينها عربياً، فالقول ان الدول العربية ليست مؤهلة بعد لان تكون ديمقراطية، او لان خصوصيتها التي لا تتفق مع الديمقراطية، او انها تعاني من مشكلة الامية او غيرها من المشكلات، لا يستقيم مع واقع وجود دول، كالهند مثلاً، نجحت في مراكمة تجربة ديمقراطية غنية، فالتحدي المطروح اليوم هو النجاح في اشاعة مناخ ديمقراطي داخل البلدان العربية، والنضال، بصورة حثيثة، من اجل انتزاع وفرض المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، بغض النظر عن التباين بين نماذجها المختلفة، وفي مقدمة هذه المبادئ اقرار التعددية السياسية الحقيقية، وابعاد الحريات الفردية والعامّة، ولا سيما حرية التعبير والتنظيم والاجتماع، واجراء الانتخابات الحرة التي تفتح الباب امام تداول حقيقي للسلطة. أما جماعات الإسلام السياسي فينبغي عليها، ان ارادت ان تكون طرفاً مشاركاً في العملية الديمقراطية، ان تقبل، بصورة لا لبس فيها، هذه المبادئ التي ينظمها، في الواقع، مبدأ عام واحد هو الاقرار بشرعية الاختلاف، وهو مبدأ ليس غريباً على الاسلام، بل شكل القاعدة التي قام عليها تيار الاصلاح الديني الاسلامي. عند توفر هذا الشرط، ستتحول هذه الجماعات الى ما يشبه احزاب الديمقراطية المسيحية التي تشكل اليوم مكوناً رئيسياً من مكونات الفضاء السياسي الاوروبي.

غير ان تبلور احتمال كهذا، وصولاً الى انتزاع وتكريس المبادئ الديمقراطية في الحياة العربية، لن يكون ممكناً الا على قاعدة انتهاء الاستقطاب القائم اليوم بين السلطات العربية من جهة، وجماعات الاسلام السياسي، من جهة ثانية، وذلك عبر تكون قطب ثالث، مستقل تماماً عن هذين القطبين، يساهم في تنشيط العمل السياسي العربي، فالوطن العربي، وكما يكتب سمير امين، لن يخرج من ازمته "الا اذا تكون قطب يساري ثالث قوي، مستقل تماماً عن قطب الحكم وعن قطب المعارضة (ممثلة) بالاسلام السياسي"، معتبراً ان اعادة تكوين اليسار الماركسي واعادة بناء القوى الشعبية، وانشاء مجتمع مدني صحيح على هذا الاساس، يمثل اليوم "اهم الاهداف المرحلية" و "ركناً أساسياً في عودة الوطن العربي الى مسرح التاريخ واستعادته طابع الفاعل على هذا المسرح".

لكن يبدو أن عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، غير مؤهلة -حتى اللحظة- لبناء القطب الثالث، مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنيوية الشاملة فيها، وعندئذ لا مجال للحديث عن أي صحوه أو استنهاض.

لذلك، فإن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها، من اجل بلورة القطب اليساري، يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطلبي، طوال العقود الخمسة الماضية، -شرط وضوح الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها-، نظراً لأولويتها كحلقة مركزية توفر الأرضية التي تنبني عليها الحلقات الأخرى (التنظيمية والسياسية والكفاحية والمجتمعية).

في ضوء كل ما تقدم إجابتي أو على وجه الدقة رؤيتي للمستقبل وفق ما يلي: إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة لدى كل عضو من اعضاء هذا الحزب أو ذلك، خاصة وأننا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية.. أما

المعوق الرئيسي في اندماج احزاب اليسار فيعود الى تشتتها المعرفي ومنطلقاتها المختلفة (ستالينية/ لينينية/ تروتسكية/ ماوية) وضرورة توحيدها في إطار عام تعددي تحت مظلة الماركسية .

وعلى هذا الأساس، فإنني أدعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف ايجاد آلية حوار فكري من على ارضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والانسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي في بلادنا، وبلورة تحقيق القطب اليساري الثالث رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الامبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الرجعية والكومبرادورية والليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى.

لذلك يجب أن يعود لليسار دوره الحقيقي، وأن تعود الماركسيّة منهجيّة تحفر في الواقع، وتؤسس لتجاوزه نحو المستقبل، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية الكبرى عبر اسقاط أنظمة التبعية والكومبرادور وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية .

نحن معنيون بتأسيس حركة ماركسيّة عربية جديدة، تعمل لأن تكون قوّة فعلٍ حقيقية، لكن دون أن نتجاهل دور الطبقات الأخرى والأحزاب الأخرى. لكننا الآن معنيون بالحوار من أجل أن يصبح نشوء تلك الحركة ممكناً بشرط قوة كل حزب في بلده أولاً.

وهذا يفرض المبادرة إلى إقامة العلاقات السياسية والفكرية والتنظيمية بين كافة قوى وأحزاب وفصائل اليسار عبر رؤية ثورية إستراتيجية مشتركة لا تلغي خصوصية أي حزب أو فصيل، بقدر ما تؤكد على أهمية التنسيق والعمل المشترك بما يؤدي إلى تكريس وتقوية العلاقات عبر اللقاءات الدورية (السياسية والفكرية والتنظيمية) بين جميع قوى اليسار، تمهيداً لوحدة الحركة الماركسية العربية وارتباطها الراهن والمستقبلي بالحركة الماركسية الأممية

أما بالنسبة للعلاقة بين الماركسية والقومية فهي ضرورية بالمعنى الموضوعي النظري لمجابهة آثار العولمة الامبريالية وحلفائها قوى الرجعية العربية والعدو الصهيوني، رغم قناعتني ان تطور المسألة القومية ما زال مشدوداً لقوى التخلف والتبعية والقطرية والصراعات الاثنية الى جانب ضعف العوامل الاقتصادية للنضوج القومي العربي التي عرفتها أوروبا، الى جانب تقاوم الهيمنة الاستعمارية والامبريالية على مقدرات شعوبنا من خلال قوى طبقية ضمن الأنظمة الحاكمة توافقت تماماً مع الوجود الامبريالي/الصهيوني ضد أي فكر وطني او قومي تقدمي او ديمقراطي.

فإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمتها، إلا أنها ازمة مرتبطة عندي بعملية النمو والتطور، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع

لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 100 عاماً فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ، فلم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. الثورات الاجتماعية كالباحر يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر، ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبزر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبزر إلغاء علم الجراحة.

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن ها هي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أساساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في

عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي. إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فإن المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن وخصوصيات الواقع الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطويراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتداداً عن الماركسية.

وهذا يعني أن على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموماً والعربي خصوصاً أن يدركوا جيداً أن نظرية ماركس ليس بمستطاع أحد أن يتجاوزها شرط أن نستوعب جيداً أيضاً أن فهم ماركس للعالم - كما أكد رفيقه انجلز - "ليس مذهباً.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت". وكما أكد لينين من بعده على أن: "الماركسية ليست نموذجاً نظرياً للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزماً للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغيره".

## حديث عن التنمية والإستراتيجية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

الحوار المتمدن-العدد: 7752 - 2 / 10 / 2023

هنا لابد من أن نواجه أنفسنا بالسؤال التالي: عن أي تنمية نتحدث؟، لا شك أن الحديث عن التنمية (كمشروع حضاري اقتصادي وثقافي واجتماعي) في الأراضي الفلسطينية هو حديث أقرب إلى الوهم في ظل العلاقات الرأسمالية الرثة والمصالح الطبقية للتحالف البيروقراطي الكمبرادوري المهيمن في كل من الضفة وقطاع غزة من ناحية، وطالما بقي الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس قائماً من ناحية ثانية، الأمر الذي يعني بوضوح استحالة الوصول إلى أوضاع اقتصادية تنموية موحدة ومتكاملة وقابلة للنمو والتطور، بمثل ما يعني أيضاً استحالة تحقيق أي إجراءات إصلاحية جذرية في بنية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع تسهم في تطوير قطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة) والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المعلومات المتوافرة لتفسير خصوصية، إن لم يكن فشل التنمية الاقتصادية الفلسطينية -كما تقول د.ليلى فرسخ- "تختلف في تصوّرها للصهيونية، فالخطاب النيوليبرالي الذي تبنته السلطة الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان كانا يقدمان المشورة إلى السلطة الفلسطينية ويؤمنان لها الضمانة المادية يميل إلى التركيز على منطق السوق وما يستطيع الفلسطينيون أن يفعلوه لأنفسهم من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

وقد تعرض هذا الخطاب للتحدي من جانب خبراء الاقتصاد السياسي الذين يركزون على الاستعمار ويستخدمونه إطاراً تحليلياً لفهم الأوضاع و"الخيارات" الاقتصادية الفلسطينية.

وفي الواقع، فإن الجزء الأكبر من الكتابات والأبحاث الاقتصادية التي تمحورت حول التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1993، يتجنب

الإشارة إلى أن الأراضي المحتلة تعيش في ظل نظام استعماري، بل دخل النموذج الاستعماري غياهب النسيان في الخطاب الرسمي للسلطة .

وقد دفع اتفاق "أوسلو" بكثيرين إلى التفاوض عن الواقع الاستعماري للصهيونية بوهم تطبيق حل الدولتين، انطلاقاً من قناعتهم أن اتفاق أوسلو أعاد تأطير الصراع -من وجهة نظرهم- بأنه بين مجموعتين وطنيتين متساويتين، مع التعيم على التفاوت في القوة بين الجانبين، وأصبح مصطلح التعاون، لا الاستعمار، المفهوم المهيمن في الخطاب السياسي والأكاديمي، "وأصبح إرساء اقتصاد حيوي قادر على مؤازرة دولة فلسطينية قابلة للحياة، هدف التنمية الفلسطينية ومغزاها في عيون كل من السلطة الفلسطينية والمؤسسات المالية الدولية التي تقدّم لها الدعم والاستشارة، أي البنك الدولي ولجان الارتباط الخاصة.

لقد اكتفى النموذج النيوليبرالي في خطاب الوكالات الدولية والسلطة الفلسطينية بنقد سياسة الاحتلال، ولم يتطرق إلى البنية الصهيونية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل، كما أنه يعزل الاقتصاد الفلسطيني عن علاقته البنوية بالاقتصاد الإسرائيلي.

ومن دون التقليل من أهمية دور الفرد في تقرير مصيره واختياراته، أو مقارنة "القدرة على الإنجاز" التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأجندة النيوليبرالية التي تنقيد بها السلطة الوطنية الفلسطينية، تقتلع الصراع وأسباب الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون من السياق التاريخي، الأمر الذي يطرح مشكلة من وجهة النظر الاقتصادية لأنه لا يمكن تقديم شرح وافٍ عن أسباب إخفاق المسعى الفلسطيني لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية من دون اعتبار الاحتلال امتداداً للصهيونية.

وهكذا، -كما تستطرد ليلي فرسخ- "تستوعب الرؤية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية الاحتلال بدلاً من تحديّه بطريقة فاعلة، والأخطر من ذلك، هو أن الأجندة النيوليبرالية يمكن أن تؤدي إلى نزع الطابع السياسي عن النضال الفلسطيني.

فالمقايضة التي يقترحها السلام الاقتصادي تعني أن يستدفي كيان فلسطيني يشبه دولة بالنمو الاقتصادي الإسرائيلي، لابل أن ينعم ببعض النمو أيضاً، لكن في المقابل، سيتوجب عليه تأجيل أو التخلي فعلاً عن النضال في سبيل الحقوق الوطنية الفلسطينية. نخلص من كل ما تقدم، إلى أن كل حديث عن الاستقلال السياسي والاقتصادي وفق أوهام أوسلو وبروتوكول باريس، ليس سوى تكريساً لمخططات وشروط دولة العدو الصهيوني، ما يعني أن تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي يستحيل بلورته دون مقاومة الاستعمار الصهيوني بكل الأشكال الشعبية والكفاحية خاصة في الضفة الغربية. وبالتالي فإن الحديث عن استعادة وحدة الاقتصاد للضفة الغربية وقطاع غزة في إطار وحدة النظام السياسي الفلسطيني كهدف مركزي يسدل الستار على الانقسام الراهن ويدفنه إلى الأبد، بما يضمن تحقيق وتنفيذ حزمة من التغييرات الأساسية في النظام السياسي والأطر المؤسسية، بمثل ما يحقق أيضاً كافة الإمكانيات لتطبيق القوانين التي تضمن تأمين المصالح الاقتصادية المحلية والمغتربة (المستثمرين) وتوفير الإيرادات (ضريبة الدخل والمقاصة والرسوم بأنواعها)، وبالتالي توفير فرص الاستقرار التي تتيح التطبيق الأمثل للقوانين من ناحية، ومتابعة القضايا الاقتصادية والتنموية من ناحية ثانية، بما يُمكن من ضمان الأسس الكفيلة بتحقيق مبدأ الشفافية والكفاءة والديمقراطية كقاعدة أولية لهذا النظام، بما يؤهله كنظام سياسي وطني ديمقراطي فلسطيني من صياغة رؤية سياسية اقتصادية، بعيداً عن الوصفات والشروط الخارجية الضارة باقتصادنا ومستقبلنا السياسي.

وبالتالي فإن فكرة الإصلاح السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي الشامل هو الهدف المركزي الذي يجب أن تتضافر كافة جهود القوى والفعاليات الوطنية من أجل العمل على بلورته - ارتباطاً بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية - كإطار ناظم لمجتمعنا الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة، بما يؤكد على الالتزام بثوابتنا الوطنية وتحقيق أهداف شعبنا في الاستقلال والدولة كاملة السيادة على أرضنا المحتلة.

وفي هذا السياق يأتي الحديث عن الإصلاح الاقتصادي كواحد من أهم العوامل أو الركائز المطلوبة لعملية الإصلاح الشامل والتنمية المنشودة.

لكن الحديث عن الإصلاح وبالتالي التخطيط والتنمية في بلادنا قد يبدو مفارقة أو ثنائية متناقضة في ضوء واقعنا المنقسم الراهن الذي تكاد أن تكون فيه كافة السبل مغلقة في معظمها أمام التخطيط والتنمية - باعتبارهما أحد أهم ركائز الإصلاح الاقتصادي - وذلك بتأثير عاملين أساسيين يفصل أحدهما عن الآخر:

**العامل الأول:** فبسبب الاحتلال الإسرائيلي وطبيعته العنصرية واستراتيجيته النقيضة لمبادئ الشرعية الدولية والسلام العادل، يتعرض شعبنا لأشكال من المعاناة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار والعدوان والاضطهاد، تتجلى في العديد من الممارسات والمظاهر: غياب السيادة السياسية والاقتصادية/الضغوط الإسرائيلية على العمالة والاستيراد والتصدير وحرية الحركة والتنقل والتصاريح والإذلال والتحكم في المعابر/ وتجزئة الأرض إلى وحدات سكانية وجغرافية مغلقة، محاصرة بالمستوطنات، والجدار العازل، إلى جانب الحصار الاقتصادي المستند إلى الوحدة الجمركية والتبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي كما حددها بروتوكول باريس، بحيث أصبح اقتصادنا رهينة للاقتصاد الإسرائيلي وآلياته وشروطه.

**العامل الثاني:** أوضاعنا الداخلية المتردية بسبب الانقسام التي أصبح تشخيصها واضحاً لكل الناس، غياب هيبة القانون والنظام/غياب تطبيق النظام الدستوري/ التداخل بين السلطات/ الفوضى ومظاهر الفساد في الضفة والقطاع / والإثراء غير المشروع/ وتعاقم مظاهر الفقر والفقر المدقع والبطالة في قطاع غزة / تنامي قطاع الخدمات/ تراجع قطاعي الزراعة والصناعة/ تراجع نسبة النمو وغياب السياسة الاقتصادية الواضحة المحددة المعالم، وهي أوضاع أسهمت في تراكم وتعميق عوامل الإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا عموماً وفي قطاع غزة بشكل خاص.

لذلك فإن الحديث عن التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيظل دون أي معنى أو أي أفق مستقبلي طالما استمر الانقسام والصراع على المصالح الفئوية الضارة بين فتح

وحماس قائماً، ما يعني أن إنهاء هذا الانقسام الكارثي وتحقيق المصالحة وفق الوثائق التي تم الاتفاق عليها خاصة اتفاقيتي القاهرة 2011 و 2017، واتفاق الجزائر 2022 وعند ذلك يمكن استعادة وحدتنا الوطنية بكل معانيها وابعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية بما يمكننا عندئذ من توفير المناخ المطلوب للتنمية الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ويبقى السؤال.. عن أي تنمية نتحدث ولماذا التنمية ؟

إن التنمية التي نتحدث عنها، هي تنمية نقيضة لمفاهيم الاقتصاد الرأسمالي وآلياته، خاصة في بلادنا وبلدان العالم الثالث التي لن تتمكن من الخروج من مأزقها الراهن وأزماتها المتركمة وفق منهجية وآليات الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالي، الذي بدوره لن يسمح لهذه البلدان بأي شكل من أشكال التطور إلا في ظل بقاء هذه البلدان أسيرة وتابعة للنظام الرأسمالي وخاضعة لشروطه.

وفي هذا السياق، فإن من المفيد مراجعة تاريخ تطور بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، في مرحلة الستينات من القرن العشرين أو ما كان يسمى آنذاك بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية - لأخذ العبر والدروس -، حيث شهدت تلك البلدان تجربة غير اعتيادية في مجال التنمية والتطور الصناعي والزراعي، أثمرت تقدماً في العديد من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن هذا التقدم، أو الإنجاز المتحقق، اتسم بطابعه الكمي والأحادي المرتبط في قراره ومساره بالقيادة الوطنية آنذاك، وطابعها الفردي المركزي شبه المطلق من ناحية، وبالرؤية الوسطية الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لهذه القيادة، التي عجزت عن الوصول إلى الجماهير الشعبية والاعتماد عليها كقاعدة أساسية لنظامها، نظراً لفشلها في بناء ومأسسة الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وفشلها في بناء الأطر السياسية والمجتمعية المعبرة عن مصالح تلك الجماهير، التي غاب دورها ولم يسمح لها بالمشاركة أو التعبير عن مصالحها من ناحية ثانية، وقد أدى ذلك الوضع إلى إفساح المجال لتنامي الدور الانتهازي الطفيلي للشرائح البرجوازية الكومبرادورية والعقارية والطفيلية بأنواعها في إطار البيروقراطية الحاكمة،

واستفرادها في التحكم بكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي أدى إلى انهيار منجزات "الثورة الوطنية الديمقراطية" فور غياب الزعيم أو القائد الفرد.

ولذلك لم يكن مستغرباً انهيار تلك التجربة الوطنية والتنمية، بعد أن تعرضت لسلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، كان من أهم نتائجها إعادة إنتاج علاقات التبعية مع بلدان النظام الرأسمالي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقات لم تنقطع تماماً في المرحلة السابقة، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية الداخلية التي عبرت عن الفشل في استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وتفاقم تبعية هذه البلدان وانكشافها وضعف وتراجع اقتصادها وتراكم ديونها، بعد انهيار قاعدتها الإنتاجية في القطاع العام بالذات، لحساب مصالح الشرائح الطبقية الطفيلية "الجديدة" المتنامية، البيروقراطية والكومبرادورية والعقارية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى فقدان هذه البلدان لقدراتها في السيطرة الكاملة على مواردها وثرواتها الطبيعية والاقتصادية، واستفحال مظاهر الفساد والتضخم والغلاء والإفكار للسواد الأعظم من سكانها عموماً، والطبقات والشرائح الفقيرة الكادحة والمضطهدة خصوصاً، وبالتالي البروز الحاد لمأزق التنمية فيها، معلناً بوضوح أن لا إمكانية للخروج من هذا المأزق إلا وفق منهجية وبرنامج وأيديولوجية نقیضة لمنهجية النظام الرأسمالي وبرنامجها وأيديولوجيتها، ونقصد بذلك النظام الاشتراكي الذي لا تملك شعوبنا، وشعوب العالم الثالث، خياراً آخر سواه.

على ضوء ما تقدم، فإن التنمية التي نتطلع إلى تطبيقها في بلادنا لا علاقة لها بمعدلات النمو الحسابي في الناتج الإجمالي، بل بمدى إسهامها في تحقيق التقدم في عدد مهم من مجالات الحياة الإنسانية، وبالذات في مجال إشباع الحاجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل بما يضمن تحسين مستوى معيشتهم.

ولذلك من المهم التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسطه الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية.

"اما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كاحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، ويمكن ان يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات كما هو الحال في بلادنا".

إن التنمية وفق هذا المفهوم هي مشروع حضاري، اقتصادي اجتماعي وثقافي، تحمل أهدافاً لا تقتصر على الأوضاع الاقتصادية فحسب، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف:

زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض.

رفع مستوى الحياة البشرية من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق وبالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات.

إن تحرير الانسان من الاستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها لا ينفصل عن تحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.

بهذا المدخل يمكن أن نتناول واقع وآفاق التنمية في فلسطين، بسؤال أي تنمية لفلسطين؟ وهو سؤال تفرضه علينا ظروفنا الراهنة في الصراع والتناقض التناحري مع العدو الصهيوني من ناحية، والتناقضات السياسية المجتمعية الداخلية التي تدفع إلى تغييب أو إزاحة المجتمع السياسي الفلسطيني لحساب المجتمع العصبوي أو العشائري، ولحساب أجهزة السلطة ورموزها في مناخ من الهبوط السياسي والأخلاقي والقيمي المرتبط بتزايد انتشار مظاهر التفكك والانهيال الداخلي بكل أبعاده الأمنية والقانونية

والمجتمعية، بما يجعل من الحديث عن التنمية المستقلة في هذه الظروف نوعاً من السخرية والوهم.

المسألة الأخرى في هذا الجانب، إننا حينما نتحدث عن التنمية في فلسطين يتبادر إلى الذهن، المسافة الواسعة بين الإمكانيات الضعيفة والمحدودة المتاحة للتنمية من ناحية والمعوقات المادية- الداخلية والخارجية خاصة الإحتلال- من ناحية ثانية، التي تحول دون تفعيل تلك الإمكانيات، بدرجة يتبدى معها أن محاولة الإجابة عن سؤال التنمية، يظل يحمل طابعاً نظرياً لا يملك القدرة على التفاعل مع الواقع الراهن بسبب حجم التناقض بين الرؤية التي نتوخاها لواقع التنمية في فلسطين كجزء فعال في إطار مفهوم التنمية المستقلة العربية من جهة وبين العوامل السلبية الذاتية أو الداخلية وطريقة الأداء التي لا تتسجم في جوهرها مع تلك الرؤية وآلياتها المطلوبة في السياق الوطني والقومي العام من جهة أخرى، دون إغفال دور العامل الخارجي المتمثل في العدوان الصهيوني الهمجي التدميري شبه اليومي لشعبنا ومقدراته، بأساليب فاقت بما لا يقاس أبشع أساليب الأنظمة العنصرية والفاشية النازية في العصر الحديث، وهو عامل معرقل بصورة رئيسة لعملية ربط التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إطاره العربي، من خلال حرص دولة العدو الإسرائيلي على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني أسيراً وخاضعاً لمقتضيات وشروط وآليات الاقتصاد الإسرائيلي وفق اتفاق أسلو عموماً وأسس وبنود برتوكول باريس خصوصاً.

على إننا في موازاة هذه الصورة القاتمة، لا يجب أن نقفز عن أسباب وعوامل داخلية أخرى أفسحت المجال- بهذه الدرجة أو تلك- إلى تراكم هذه الأحوال أو النتائج، وفي مقدمتها ضعف وتقاعس دور قوى المعارضة اليسارية والديمقراطية في فلسطين، وهشاشتها وعجزها عن تقديم ونشر البرنامج الاقتصادي التنموي البديل بين جماهيرها من جهة إلى جانب عجزها عن استنباط الرؤية الاستراتيجية السياسية الواضحة المستندة إلى كون الصراع هو صراع عربي - صهيوني بالأساس، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تراجع إمكانيات وقدرات هذه القوى في فضح ومواجهة، ومن ثم طرح البديل الشعبي

المطلوب، عبر الرؤية النقدية والتغييرية الشاملة لواقعنا، التي تقوم على أن التنمية بالنسبة لنا - كعرب في صراعنا مع المشروع الإمبريالي الصهيوني - هي جزء من رؤية اشتراكية نقيضة للنظام الإمبريالي، وهي في جوهرها، جهد وطني اجتماعي كلي مؤسسي، يهدف إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستويات أعلى عبر تطوير إنتاجية العمل وتجسيد إنتاج فائض مادي وثقافي، واستخدامه بشكل إيجابي يؤدي إلى توسيع العملية الاقتصادية الاجتماعية، من أجل توفير أفضل للحاجات البشرية، وفق مبدأ الاعتماد الجماعي العربي على الذات، الذي يعني ضرورة التعبئة الرشيدة والقصوى لكل الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية وتوجيهها في خدمة التنمية، وأن يكون التعاون مع العالم الخارجي منطلقاً من استراتيجية التوجه الداخلي التي تعتمد على السوق المحلي الفلسطيني والعربي، وأن تصاغ أهداف العملية التنموية لتناسب مع متطلبات هذه الاستراتيجية التي تضمن تأمين شروط السيطرة على مواردنا وثرواتنا الطبيعية، والسيطرة على أسواقنا وحماية منتجاتنا، وامتلاكنا لآليات التطور الصناعي والتكنولوجي كمدخل أساسي في عملية التنمية المنشودة .

وفي هذا السياق فإن التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا (الطبقات والشرائح الفقيرة) وتقديمها وتطوير إنتاجيتها، لا بد وأن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، كضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي، وما تتطلبه من معاناة وتضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق بدون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء و تطوير القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات

النمو بشكل متدرج ثانياً، وبما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً. بهذا المعنى فإن التنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الاستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية كأساس لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، ويحمل في طياته متغيرات نوعية لكل أشكال هذه الأطر ومحتواها. إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة - كما أسلفنا - بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، وأدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الاستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية وتحسين مستويات المعيشة والصحة والمعرفة والعلم والمهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، وما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية وتطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني والاستقلال والسيادة كجزء من أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر، إذ أن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الاستراتيجية.

وفي سياق تناولنا للرؤية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، فإننا نقترح المحورين التاليين كما طرحهما رائد الاقتصاد الفلسطيني المرحوم د.يوسف الصايغ:-  
 أولاً: الموجب الإنمائي: يدعو في هذا المحور إلى تحديد الأولويات الوطنية الاستراتيجية ذات الأهمية النسبية الكبرى للاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة بما ينسجم والواقع الحالي المأزوم للاقتصاد داخل القطاع، الأمر الذي ندعو فيه كافة المعنيين الفلسطينيين إلى إعادة قراءة البرنامج الإنمائي الفلسطيني الذي أعده مفكرنا د.الصايغ، لكي نتمكن من وضع أسس المستقبل الاقتصادي الفلسطيني بصورة صحيحة قابلة للتقدم.

ثانياً: المنظور الفلسطيني للإنماء: بمعنى أن يتم التركيز على قضية التنمية وفق مفهومها ورؤيتها الوطنية التي تراعي والأولويات الاستراتيجية من منظور فلسطيني وطني، ينطلق بالأساس من المصالح الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وما يستدعيه هذا التوجه من ضرورات العمل على إلغاء اتفاق/بروتوكول باريس، ومتابعة وإيجاد كافة السبل والآليات التي تعزز ترابط الاقتصاد الفلسطيني بمكونات وآليات الاقتصاد العربي.

وفي هذا السياق أقدم فيما يلي اقتراحاً لمجموعة من الأسس المكونة لهذه الاستراتيجية التي يستحيل تطبيقها في ظل استمرار الانقسام وفشل القوى السياسية عموماً، وحركتي حماس وفتح خصوصاً في تحقيق المصالحة واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، ذلك إن الحديث عن التطور الاقتصادي والتنمية يتناقض كلياً مع استمرار الانقسام :-  
أولاً: حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية عبر فريق وطني اقتصادي متخصص، تمهيدا للسيطرة المباشرة عليها وإدارتها، كهدف وطني يستحيل بدون تحقيقه تطبيق أي خطة تنموية فلسطينية

ثانياً: خلق مقومات اقتصاد المقاومة والصمود انسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد النقشف، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي - بعد المحاسبة القانونية- امتلاك أي مواطن أو مسئول لأي شكل من أشكال الثروة الطفيلية غير المشروعة وإلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه عموماً وفي مؤسسات السلطة خصوصاً.

ثالثاً: فك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يعني تجاوز أو إلغاء بروتوكول باريس، على الرغم أن عملية إلغاء البروتوكول في ظل أوضاع السلطة الحالية بما في ذلك المصالح الطبقية للعديد من رموزها وأجهزتها البيروقراطية المتحالفة مع البرجوازية الكمبرادورية، ليست قابلة للتحقق، علاوة على تذرع السلطة بأنه لا يمكن إلغاء اتفاق باريس بسبب كونه

جزءاً لا يتجزأ من اتفاق أوسلو الذي لا تستطيع سلطة الحكم الذاتي إلغاؤه لأن معنى ذلك -من وجهة نظرها- قد يؤدي إلى إلغاء السلطة، وهي ذريعة يرددها بعض المسؤولين في السلطة على الرغم من توصيات وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دوراته المعقودة عامي 2017 / 2018.

لذلك فإن النضال من أجل إلغاء اتفاق أوسلو لا يضمن فحسب إلغاء بروتوكول باريس، بل يضمن أيضاً تحقيق المعنى الجوهري للاستقلال والسيادة الكاملة على أرضنا وحدودنا ومواردنا الاقتصادية، وتحقيق المعنى الجوهري للتنمية بعيداً عن أي شكل من أشكال التبعية، وكما يقول عميد الاقتصاديين الفلسطينيين الراحل د. يوسف صايغ "ليس أمام الأراضي المحتلة خيار سوى السعي إلى تخلص أنفسها من التبعية، وبناء على ذلك، فإن ما يحرف ويعيق ويشوّه الاقتصاد ليس نتيجة لليد الخفية لقوى السوق، بل بسبب فرض اليد الظاهرة الثقيلة للقوة المحتلة".

رابعاً: التخطيط التأشيرى والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي، في إطار سياسة تنموية زراعية آنية ومستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية والصيد، إلى جانب المبادرة إلى تنفيذ مشاريع إقامة محطات لتحلية مياه الشرب ومعالجة المياه العادمة، ومشاريع حكومية للطاقة الشمسية وتدوير النفايات.

خامساً: تطوير دور القطاع العام والتعاوني والمختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطيني، ودعم وتشجيع الصناعات الصغيرة، على نحو يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان معدلات عالية

- نسبياً- من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين - الزراعة والصناعة- من ناحية ثانية. وفي هذا السياق فإن من الواجب والضروري، الأخذ بمقترحات البرنامج العام للتنمية الذي أشرف عليه المفكر الاقتصادي الفلسطيني الراحل د.يوسف صايغ، إذ أن هذه المرحلة وضرورتها الاقتصادية-السياسية معا تقتضي من كافة المسؤولين في السلطة الأخذ بتلك المقترحات بعد إهمال طويل وغير مبرر لها.

سادساً: تحقيق سبل وآليات التكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يضمن تعزيز الآفاق الاقتصادية فيهما، ومن ثم تحقيق زيادة في الناتج الإجمالي بما لا يقل عن 20% من حجمه في عام 2017، والى أن يتحقق هذا الهدف، لا بد من تطوير آليات واستخدام وسائل تضمن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين بالحد الأدنى من المخاطر والتكاليف، والمطلوب إعطاء الأولوية للمشاريع والأنشطة التي تعزز التكامل والمصالح المشتركة بين الضفة والقطاع (من خلال الشركات والمشاريع المشتركة وتفعيل وتنشيط التجارة البينية والمشاريع الصناعية والخدماتية المشتركة وخاصة قطاع السياحة).

سابعاً: العمل على إنشاء صندوق للإنقاذ الوطني بتمويل من الحكومة ورجال الأعمال والفلسطينيين بالخارج لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبدون فوائد وبفترات سماح عالية.

ثامناً: مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء ورفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

تاسعاً: إنشاء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة والشركات القابضة والمختلطة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة هذا الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي-الفردى-العائلي إلى طابعها الإنتاجي العام الكفيل وحده بتطوير القطاعات الإنتاجية في بلادنا.

عاشراً: العمل بكل جديده، وعبر كافة السبل والضغوط السياسية الممكنة، من اجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي

لهذه العملية. وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربي، في مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقا لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان، دون أن يؤثر ذلك إطلاقا في هوية الفلسطيني أو يتخذ أي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة أو الإقامة الدائمة في وطنه، علما بأن السوق العربي في دول الخليج والسعودية يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي سنويا.

حادي عشر: متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطيني في الشتات، رغم وعينا بارتباطه برأس المال العالمي المعولم. إن هذه الرؤية، أو الخطوط العامة الأولية المقترحة، لا بد لها لكي تملك مقومات التغيير الإيجابي المطلوب، أن تتبنى منهجا علميا، وفلسفة ذات مضمون ديمقراطي، وطني وقومي، تقوم على الإيمان العميق، بوجود تمتع شعبنا الفلسطيني بحقوقه وحياته الأساسية وممارسته لها، كمقدمة تؤدي إلى وقف تراكمات الأزمة الراهنة، وتقام تناقضاتها المحكومة بثنائية غير منطقية أو منسجمة، تتراوح بين فردية القرار وأحادية الخطاب في السلطة وأجهزتها من جهة، وبين جماعية المعاناة والتضحيات والآمال الكبيرة من جهة ثانية، وبالتالي فإن إلغاء هذه الثنائية المتناقضة، هو سبيلنا الوحيد نحو نظام الحكم الديمقراطي الوطني، العادل والقوي، الممتلك للفهم السليم والواضح لوظيفته الجوهرية بشقيها: الوطني والديمقراطي الداخلي بما يضمن رسم السياسات الاستراتيجية المعبرة عن مصالح جماهير شعبنا، بمثل ما يضمن أيضا، توجيه وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة نحو تحقيق تلك السياسات أو الرؤى في الاقتصاد كما في السياسة، بكفاءة عالية تخدم أهدافنا وثوابتنا الوطنية العامة، بمثل ما تخدم وترتقي بأهدافنا المطلوبة الداخلية دون أي انفصام بينهما.

على أن تطبق هذه الخطة الاستراتيجية، مرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى إنهاء الانقسام والالتزام بالثوابت الوطنية والسياسية التوحيدية المستندة إلى الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتعددية والحرية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون وقواعد المحاسبة ضد أي

شكل أو مظهر من مظاهر التفرد أو الصراعات غير المبدئية أو الخلل والفساد من جهة أخرى، إذ أن تطبيق هذين الشرطين في إطار الرؤية الاستراتيجية سيمكننا من الحديث بثقة عن تحقيق أهم ركيزتين من ركائز صمودنا على الصعيد الداخلي هما :-

ضمان وحدة وتعددية النظام السياسي واستمراره وفق مبادئ حرية الرأي والمعتقد وسيادة القانون، ووقف استخدام السلطة، من قبل الكثير من رموزها، كجسر لجمع وتراكم الثروات الطفيلية غير المشروعة على حساب قوت وحياة الجماهير الشعبية، حيث أدى هذا الاستخدام الأناني البشع التي تراكم العوامل التي دفعت بدورها إلى الصراع الدموي الداخلي ومن ثم الانقسام بين فتح وحماس عبر حكومتين غير شرعيتين في كل منهما، كما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من جماهيرنا لدورها وحريتها.

تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة حتى طرد الاحتلال وتفكيك وإزالة مستوطناته على طريق الحرية والاستقلال وتغيير المصير والعودة والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

أخيراً: إننا نفترض أن هذا الفهم للاقتصاد الفلسطيني بكل مضامينه التنموية يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط وبرامج الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه المحور المكمل عبر علاقة جدلية وملتصدة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة، فالانهيار الاقتصادي- الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية ثانية، عاملاً مقررماً في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع بائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه .

## -مرحلة- الانقسام الراهن، تمثل مرحلة حافلةً بالسمات الخاصة في تاريخ المجتمع الفلسطيني، وبسرعة التحولات الطبقيّة غير الطبيعيّة أو الشاذة

الحوار المتمدن-العدد: 7755 - 5 / 10 / 2023

المفكّر والباحث غازي الصوراني "للهدف":

"مرحلة" الانقسام الراهن، تمثل مرحلة حافلةً بالسمات الخاصة في تاريخ المجتمع الفلسطيني، وبسرعة التحولات الطبقيّة غير الطبيعيّة أو الشاذة  
حاوره: د. وسام الفقعاوي

\* بعد ثلاثين سنةً على توقيع اتفاق أوسلو.. أين وصلنا فلسطينياً؟

\*\* اتفاق أوسلو كارثة لم تتوقف آثاره وسيروته منذ توقيعه في تاريخ 1993/9/13 حتى اللحظة، حيث مثل الاتفاق مجموعةً من المخاطر والأضرار الجسيمة التي ألحقها بنضال شعبنا وقضيتنا الوطنيّة وما زال، ولعلّ أبرزها:

1- التخلّي الفعلي عن برنامج منظمة التحرير الفلسطينيّة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة وعاصمتها القدس، واستبداله ببرنامج آخر يهبط إلى ما دون مستوى مشروع الحكم الذاتي، لم يتوقف ذلك الهبوط عند هذا الحد، حيث إن سلطة الحكم الذاتي، تفككت إلى سلطتين وهميتين غير شرعيتين، بفعل وتأثير الانقسام الكارثي.

2- أرسى المقدمات المادية والسياسية لتصفية منظمة التحرير الفلسطينيّة ميثاقاً وهويّةً وطنيّةً كفاحيّة.

3- أعطى وشرّع للكيان الصهيوني ما يشاء وذلك من خلال:

- استمرار الاحتلال العسكري الصهيوني؛ ففي بنود الاتفاقية لم يرد لفظ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينيّة، ولم تذكر الأراضي المحتلة كذلك، مقابل تجزئة الأرض الفلسطينيّة إلى ثلاث مناطق وهي A.B.C، السلطة الفلسطينيّة تملك إدارة

المناطق A وهي عبارة عن الكتل العمرانية المدنية التي لا تتجاوز مساحتها 5% من مساحة الضفة الغربية، أما المناطق B وهي عبارة عن القرى والأرياف وتبلغ مساحتها 35% من مساحة الضفة أعطيت السلطة إدارتها الخدمائية بينما سيطر عليها الاحتلال أمنياً، والمناطق C هي بالكامل تحت سيطرة الاحتلال وتمثل 60% من مساحة الضفة الغربية، التي يجري ضمها إسرائيلياً حالياً.

- تثبيت واستمرار الاستيطان، والجدار العنصري العازل، تأكيداً على الطابع الكولونيالي للاحتلال الصهيوني.

- الإقرار للاحتلال بالتحكم بالأمن الداخلي والخارجي (حدوداً ومعابر).

- استمرار سيطرة الاحتلال ونهبه للثروات الطبيعية وخاصة المياه.

4- حول نقل الصلاحيات، يتضمن الاتفاق نصاً من أخطر النقاط، حيث يشير إلى أن نقل الصلاحيات يتم من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى الفلسطينيين، وهذا يشكل اعترافاً مباشراً بأن الحكم العسكري وقوانينه يمثل مصدرًا للسلطات بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي.

5- من خلال ما ورد في الملاحق الأمنية حول استبدال أداة القمع الصهيونية بأداة فلسطينية (الشرطة) يأتي في جدول مهامها حماية الاحتلال ومستوطنيه وقمع القوى المناهضة للاتفاق أو الساعية لمواصلة الكفاح من أجل الحقوق الوطنية.

6- أن هذا الاتفاق فتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية فرض التوطين على جماهير الشتات ومخيمات الوطن المحتل، ومن ثمّ فهو يسقط حق العودة المطلق الذي نص عليه قرار 194 الدولي.

7- الاعتراف بالكيان الصهيوني وبحقه في الوجود بصورة نهائية مقابل اعترافه الهزيل ب (م. ت. ف) "ممثلًا للشعب الفلسطيني وشريكًا في المفاوضات" الذي ينكر شراكمته منذ فشل مفاوضات ما سمي بالوضع الدائم في كامب ديفيد.

8- وجه الاتفاق ضربة مباشرة لقرارات الشرعية الدولية التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي كانت تشكل سلاحًا في ظل الوضع القائم؛ إذ جرى استبدال

هذه القرارات بمرجعية إعلان المبادئ الذي وقّع عليه في أوسلو وواشنطن وبما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والصهيوني.

9- ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني، وذلك من خلال الشروط الاقتصادية للاتفاق كما وردت في بروتوكول باريس، جاءت تكريسًا للأمر الواقع الذي فرضته دولة العدو الإسرائيلي. فعلى صعيد قطاعات الإنتاج الحقيقي، كرّست "إسرائيل" سيطرتها على مدخلات الإنتاج الزراعي الأساسية، الأرض والمياه، وأحكمت السيطرة على أخصب الأراضي الزراعية والحوض المائي بالضفة الغربية.

10- وجّه الاتفاق ضربةً شديدةً للمشروع القومي العربي، وأساء للشعب الفلسطيني ولدوره في النضال القومي العربي بشكل عام.

بناءً على ما تقدم، فإن مأساة اتفاق أوسلو لا تعود إلى حدث بعينه، إنها في الواقع حصيلة تاريخية لما سبقها من مراحل، بل يمكن القول: إنها حصيلة الهزائم المتراكمة عربياً وفلسطينياً، ولا أقصد بالهزائم فقط الانهزام العسكري أمام إسرائيل، بل أيضاً - وهذا هو الأهم - عناصرها الذاتية، أي الداخلية، بمعنى عجزنا عن ترقيم وتأمين مقدمات الانتصار السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وعجزنا عن انطلاق فاعلية المجتمع العربي في كل الدول، وإبقائه تحت رحمة الاستلاب والخضوع والاستبداد، فكيف يمكن تصور أن ينجح شعبنا في الانتصار على عدونا الصهيوني، ما دام محروماً من حريته الداخلية، وإلى جانب أوضاع التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وضعف قواه الوطنية وتفككها، هنا تكمن مرجعية أوسلو وغيره من المحطات الرئيسية في مسيرة شعبنا وصولاً إلى لحظة الانقسام الممتد حتى اللحظة، باعتباره نتاجاً - ضمن عوامل أخرى - لأوضاع التفكك والتفرد والهبوط والاستبداد.

\* كيف يمكن النظر إلى التحولات الطبقيّة التي شهدتها المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة بعد إنشاء السلطة الفلسطينية؟

\*\* إن المرحلة الممتدة من 1994 حتى "مرحلة" الانقسام الراهن، تمثل مرحلة حافلة بالسمات الخاصة في تاريخ المجتمع الفلسطيني، فهي مرحلة اتسمت - وما زالت رغم

الانقسام ومن خلال حكومتيه - بسرعة التحولات الطبقيّة غير الطبيعيّة أو الشاذة، إلى جانب صيرورة التحولات الاجتماعيّة التقليديّة عبر الأنشطة الاقتصاديّة ورموزها الطبقيّة العليا؛ الأمر الذي يوجب الرؤية المعقّمة في طبيعة الجانب الاقتصادي للسلطة حتى لحظة الانقسام في حزيران 2007، وفي كل من حكومتي رام الله وغزة بعد الانقسام، ليس فقط باعتبار الجانب الاقتصادي تعبيراً عن علاقات اقتصادية كميّة، وإنما باعتباره عاملاً رئيسياً في استمرار بقاء كل منهما وانفراد فتح في الضفة، وحماس في غزة؛ إذ إن هذا العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي للواقع السياسي الاجتماعي الذي يعكس حقائق التحوّلات في البنية الطبقيّة للمجتمع الفلسطيني الذي بات كما يبدو منقسماً إلى "مجتمعين" في الضفة والقطاع، كما يعكس أيضاً استمراراً لولادة "النخب" الاقتصاديّة والسياسية في الضفة، وبداية ولادة "نخب" جديدة، اقتصادية سياسية اجتماعية في قطاع غزة نتيجةً من نتائج الانقسام والتفرد، وهي في الحالتين (في الضفة والقطاع) تحتلّ مكانها وترسخ سلطتها على قمة الهرم السياسي، كما على قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي، عبر تحالفاتٍ أو مصالح مشتركة بين رموز كل من الحكومتين من الشرائح البيروقراطية مع الشرائح العليا من البورجوازيات المتنوعة في مجتمعنا، (الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية والمصرفية، المحكومة جميعاً بالطابع الطفيلي بدرجاتٍ متباينة)، بما يعزّز تكوين مجموعات اجتماعية غير متجانسة، تستحوذ وتملك قدرًا من التأثير في جميع المجالات الحياتيّة والسياسيّة عبر المشاركة في السلطة أو دونها.

\* في ضوء حديثك السابق، ألا يمكن لحظ مظاهر للتقدم في بنية مجتمعنا الفلسطيني؟

\*\* يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني - رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي والكمي - بأنه شبه تقليدي، بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/الحامولة/العشيرة في العديد من الشركات والنشاطات والقطاعات الاقتصاديّة، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعيّة التقليديّة وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري

التجاري والعقاري والمالي من ناحية، وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوّه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)؛ إذ إنّ العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل البنية الطبقيّة الفلسطينية ومحتواها، والخصائص الاجتماعية لكل "طبقة" أو شريحة في إطار تلك البنية.

وهنا يمكن القول: إن وضعنا الفلسطيني يتميز بالتخلف وإعادة إنتاج التخلف المتراكم والمتجدد، إلى جانب الركود أو البطء الشديد في مسار نموه، الذي يتصف بأنه نمو كمي محكوم لعوامل وضرورات التبعية، وشروط التطور المحتجز المطبقة على المجتمعات العربية عموماً، وعلى المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع خصوصاً، عبر نصوص ومحددات اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس، التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني - في ظل الاحتلال - تابعاً وملحقاً للاقتصاد الإسرائيلي؛ الأمر الذي أدى إلى محاصرة التحولات الاجتماعية أو الطبقيّة الفلسطينية في ممر إجباري أو طريق أحادي أسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصر المصالح الطبقيّة للشرائح المتنفذة في سلطة الحكم الذاتي المحدود بالمرجعيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية وربطها، حيث وجدت تلك الشرائح - البيروقراطية والبورجوازية الكومبرادورية - فرصتها في التحالف منذ تشكل وقيام السلطة عام 1994، ومن ثم توجيه نشاطها الاقتصادي ودورها الاجتماعي السياسي بل والأمني في إطار علاقات التبعية من خلال تعزيز المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الأجهزة والشركات الإسرائيلية، التي حرصت بدورها على تشجيع رموز التحالف البيروقراطي والكومبرادوري الفلسطيني، عبر تقديم تسهيلات - وفق خطط مدروسة ومبرمجة - لهذه الرموز التي استحوذت على

مصادر الثروة في زمن قياسي حققت لها الانتقال إلى مواقع طبقية عليا ضمن عملية تركز الثروة والنفوذ لهذه الشريحة، مع إدراكها أن وجودها في هذا الموقع الطبقي الجديد كان -وما زال - مرهونًا -بدرجات متفاوتة - بمواقفها السياسية المرتبطة ومصليًا بإسرائيل، ولذلك لم يكن جشع هذه الرموز الطبقية وفسادها أو هبوطها السياسي في السلطة الفلسطينية أمرًا غريبًا أو مستنكرًا من قبلها.

\* برأيك، ما الذي يفسر هيمنة تلك الشريحة؟

\* \* إن تفسير هيمنة تلك الشريحة من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة عبر السلطة أو التمويل الأجنبي أو الفساد أو كل ذلك - في إطار التحالف مع أقطاب الرأسمالية المحلية الطفيلية الطابع - يعود إلى أنهم أصبحوا طبقة بالقوة (قوة بيروقراطية السلطة وأجهزتها الأمنية بالإضافة إلى الدعم المباشر من إسرائيل وغيرها) رغم أنهم لا يمثلون طبقة رأسمالية موجودة بالفعل أو متبلورة (رغم حرص بعض أفرادها في القطاعات الإنتاجية، على التحول إلى طبقة بالفعل) قوة اجتماعية في الواقع الفلسطيني اقتصاديًا وسياسيًا وأيديولوجيًا، وذلك يعود إلى هشاشة وضعف تغلغل أو انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في التكوين الاجتماعي في الضفة والقطاع، إلى جانب دور السياسات الإسرائيلية ورأس المال الأجنبي على الصعيد الاقتصادي العام، كما على صعيد العلاقة مع معظم منظمات NGO S، في إضعاف البعد التنموي والإنتاجي الرأسمالي، وتأطيره ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية وإغاثية نجحت في إغراء وإغواء المئات من المثقفين الفلسطينيين الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار)، وأصبحوا أبقاقًا للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك والهبوط والتطبيع مستخدمين في ذلك المفاهيم المصنعة لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، التصالح مع إسرائيل، عبثية المقاومة... الخ.

\* السلطان في غزة والضفة، ما يزالان يتعاطيان مع أكثر مفاهيم الليبرالية الجديدة اقتصاديًا وسياسيًا رثاءة، دون وجود ركائز لها في الواقع، فهل يمكن أن تنجح أي من السلطتين في الخروج من المأزق القائم؟

\* \* إن رفضنا لمنطق الليبرالية الجديدة الاقتصادية وآلياتها وديمقراطيتها السياسية الشكلية، ينبع من قناعتنا وإدراكنا بصورة موضوعية، بأن ذلك المنطق بكل محدداته الاقتصادية والسياسية والفكرية، لن يؤدي في بلادنا سوى إلى مزيد من تهميش الجماهير الشعبية وفقدانها لتحررها الذاتي والسياسي على المستويين الوطني والقومي، وإلى مزيد من المعاناة والحرمان في صفوفهم بما يدفع إلى الاعتراف الإكراهي بمشروعية غير المساواة، وغياب مفاهيم العدالة الاجتماعية وآلياتها وتكافؤ الفرص والحريات الحقيقية من ناحية، وإلى فرض حالة من الإحباط واليأس وتعميم ذهنية العبيد وخنق روح الصمود ومقاومة العدو الصهيوني والإمبريالية الرأسمالية المعولمة، وتدمير المشروع الوطني، وإعاقة النهوض القومي من ناحية ثانية.

لذلك، فإنّ الدعوة إلى التمسك بأسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية ومبادئها، التي تتكرس في خدمة قضايا التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، ولا تقتصر آلياتها على التعددية السياسية وحق التعبير والحريات الفردية فحسب، بل تمتد بعمق ووضوح نحو تحقيق الاستقلال الوطني وحماية سيادة الوطن، والتقدم الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والنهوض الوطني والقومي - الاشتراكي، مسألة أساسية لتجاوز المأزق القائم على الصعد كافة.

\* ما سبق يطرح سؤالاً: عما هو شكل التنمية الأجدى المطلوب فلسطينياً؟

\* \* إنّ التنمية المطلوبة هي التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا (الطبقات والشرائح الفقيرة) وتقدّمها وتطوير إنتاجيتها، لا بدّ أن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، ضماناً وحيدةً لعملية التجنيد الطوعي للطاقات البشرية كافةً في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها الوطني، وما تتطلبه من معاناة وتضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق دون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها

يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء وتطوير القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو بشكلٍ متدرّجٍ ثانياً، وبما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً.

بهذا المعنى، فإنّ التنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الاستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية أساساً لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، ويحمل في طياته متغيرات نوعية لكل أشكال هذه الأطر ومحتواها. إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة، بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، وأدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الاستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية وتحسين مستويات المعيشة والصحة والمعرفة والعلم والمهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، وما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية وتطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني والاستقلال والسيادة جزءاً من أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر؛ إذ إن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الاستراتيجية.

\* في ضوء واقع ضعف وتراجع قوى اليسار، كيف يمكن رؤية المستقبل؟

\*\* إن الوضع الراهن - في ظل استمرار ضعف وعجز قوى المعارضة الوطنية واليسارية- يشير إلى أن السياسة باتت فنّاً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

معنى ذلك هناك خلل كبير دفع، وما زال يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عمومًا والجماهير الفقيرة خصوصًا، ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، أو تفكيكه إلى دويلة مسخ في غزة وروابط قرى في الضفة، وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية بدعم صريح من معظم الأنظمة العربية التي باتت اليوم خاضعةً تمامًا للمخطّط الصهيوني وشروطه الطبيعية.

السؤال هنا وهو أكثر وضوحًا من كل الإجابات؟ ما معنى أن نناضل متفرقين ومحكومين للانقسام الكارثي منذ ستة عشر سنةً، فقدنا فيها الفكر الوطني التوحيدي لشعبنا وتفككت هويته الوطنية؟ وما معنى عدم إصرارنا على تنفيذ اتفاقات المصالحة، وفي مقدمتها وثيقة الأسرى واتفاقيات القاهرة 2011 و 2017، وصولاً إلى اتفاق الجزائر 2022، ونقوم بإصلاح منظمة التحرير بمشاركة الجميع، لكي تعود المرجعية السياسية الرئيسية لشعبنا؛ يُتخذ فيها القرارات الاستراتيجية على نحو مشترك دون تجاوز مرجعيات الفصائل، بل انطلاقًا من الحرص على ديمقراطيتنا التعددية؟ فما معنى مواصلة نضالنا بدون منظمة التحرير الفلسطينية؛ ممثل شعبنا الوحيد ومظلة وحدتنا الوطنية الديمقراطية التعددية؟ وما معنى أن يعيش شعبنا \_ رغم تضحياته العظيمة \_ بدون فكر سياسي وطني تحرري وتوحيدي وتعددي تحت راية المنظمة؟

معنى ذلك أن نناضل بشكل مفكك ومرتجل، ونفتقد للرؤية والأفكار الوطنية الديمقراطية الكبرى والرئيسية وأن نقع في أخطاء دون أن نعي خطورتها وطريقة معالجتها، وأن نتحدد مواقفنا السياسية بشكل عفوي دون وضوح الرؤية، ويُنتج عن ذلك عادة تعدد في المواقف، والتشردم وتعدد المواقف معناه تبعثر في القوى، وتشتيت لها، فتكون النتيجة أن تتوزع قوى شعبنا الوطنية الثورية في أكثر من طريق، بدلاً من أن تصب كلها في

طريق واحد لتشكل قوة مترابطة واحدة وفق رؤية وبرامج وطنية تحريرية، تجسد تطلعات شعبنا وتوفر إمكانات التصميم والتصدي لمخططات العدو الصهيوني والانتصار عليه. وهنا ترقى مهمة قوى اليسار لأن تغدو مهمة مصيرية، والخطوة الأولى على هذا الطريق تبدأ بالنظرية، والرؤية العلمية الموضوعية لواقع مجتمعنا الراهن، لكي نكون قادرين على مواجهة القوة الأخطر، ونعني بذلك أيديولوجية التحالف الإمبريالي الصهيوني من جهة، والأيديولوجية الليبرالية الكومبرادورية الرثة التي تعبر عنها الطبقة السائدة إلى جانب الأيديولوجيات اليمينية بمختلف أطيافها ومسمياتها وتفرعاتها وألوانها من جهة ثانية، وهذا يعني السعي لتأسيس رؤية فكرية سياسية ومجتمعية علمية محددة، تنطلق من المنهج المادي الجدلي، وتحليل واستيعاب الظروف الواقعية ببعديها الوطني والطبقي، لنخرج بتصوير نظري علمي، يصلح لأن يكون مرشد عمل لأحزابنا وفصائلنا، ليس في فلسطين فحسب، بل على مساحة الوطن العربي كله.

## وجهة نظر حول تأثير البنية الفوقية في المجتمعات التابعة والمتخلفة....

الحوار المتمدن-العدد: 7807 - 26 / 11 / 2023

يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايديولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.

وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد -إلى جانب موقعها الاقتصادي- بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية.

ومع استمرار ركود التطور الاقتصادي و علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج في البلدان المتخلفة كما هو الحال في بلادنا العربية ،فان قوة تأثير البنية الفوقية تتزايد وتشتد باتجاه الركود أيضا، ومن ثم تسهم في إعادة إنتاج التخلف وتجديده ،الامر الذي يخدم مصالح الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الحاكمة الرجعية والكومبرادورية.

وللتذكير أقول \_ كما يعرف الجميع \_ أن فيلسوفنا العبقري ماركس اعتبر البنية التحتية، أي الاقتصاد، القوة المحركة في التاريخ، فالاقتصاد عنده، هو الأساسي، وما أفكارنا إلا انعكاسات للأحوال المادية - الاقتصادية، لذلك، أطلق، على العوامل المادية - الاقتصادية اسم البنية التحتية (The basis)، وعلى الظواهر الثقافية، مثل الدين والفلسفة والأخلاق والأدب، اسم البنية الفوقية (The superstructure).

لقد اعتقد ماركس في تحليله للأنماط الاجتماعية عبر قوانين الديالكتيك بحتمية عملية التطور الاجتماعي الاقتصادي ضمن الانماط والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي عاشتها البشرية وإلى يومنا هذا... لكنني أرى أن حتمية عملية التطور الاجتماعي الاقتصادي كما يقول ماركس قد تطول ولن تتحقق في البلدان التابعة المتخلفة كما هو حال بلدان الوطن العربي وأفريقيا ،وبالتالي فإن الظواهر الثقافية، مثل الدين والفلسفة

والأخلاق والأدب، ستتعرض بالضرورة لأحوال الركود في موازاة ركود علاقات الإنتاج أو التطور الاقتصادي، مما يعني استغلال تلك الظواهر في خدمة الاستغلال الرأسمالي الطبقي بصور بشعة ومنحطة، وهنا بالضبط تتحول البنية الفوقية إلى مصدر رئيسي من مصادر التخلف والانحطاط.

## بعد ثلاثة أيام من الانقطاع الاكراهي عن الكتابة....خاطرة من وحي الحصار والقصف الهمجي الصهيوني على قطاع غزة.....

الحوار المتمدن-العدد: 7828 - 17 / 12 / 2023

عندما تهترئ الأطر السياسية التي تتصدر قيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال الوطني التحرري والطبقي الاجتماعي الجماهيري، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة منحنى ومضطربة وصاخبة ومعقدة تتميز بتفاهم تبعية واستبداد وخضوع وعمالة معظم النظام العربي للامبريالية كالتى نعيشها اليوم في ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف حفاظاً على مصالح الفئات الحاكمة.

وبالتالي فإن وحشة الجهد الفردي وقلقه- كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ- لا يمكن أن يبدهما إلا الالتزام بخط الجماهير ومواكبة تحركها... كما يصبح استلزام جوهر الماركسية وروحها العامة وتراثها الثوري - دونما قبلية، ودونما سجود للصيغ الجاهزة - وسيلة لإقلال احتمالات الخطأ، وتصحيحه، وتجنب السقوط في التجريبية أو الخضوع للعفوية.

ففي ظل عزلته وغياب مصداقيته جف اليسار التقليدي واقترب من مرحلة الاحتضار بعد أن نخره التخلف الفكري، وجعل منه الجمود النظري صنماً فارغاً بلا حياة، واستنفدت ثورته لحساب الانتهازية وضيق الأفق، وخنقته العزلة الشديدة عن جماهير الفقراء . إن فصائل وأحزاب اليسار العربي بحاجة إلى كوادر قيادية ثورية ديمقراطية واعية بالماركسية ومسارها التطوري المتجدد ومنهجها وواعية أكثر بمكونات واقع مجتمعاتها.. قيادات كفؤة وقادرة على الإجابة على أسئلة الجماهير الفقيرة والاندماج في أوساطها والتعلم منها وتعليمها وتنظيمها وتثويرها ..بحاجة إلى قيادات وكوادر متواضعة وفيه لكل شهداء التحرر والحرية والديمقراطية والعدالة والاشتراكية.. ملتزمة بالمبادئ العظيمة التي ضحوا

بأرواحهم من أجلها .. ووفيه لأسر الشهداء والجرحى والأسرى المناضلين الصامدين .. ووفيه لجماهير الفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها .

.. إن فصائل وأحزاب اليسار الماركسي بحاجة ماسة جداً لقيادات مبدئية صادقة لا تعرف النفاق والانتهازية والفساد والشللية .. إنها بحاجة ماسة إلى مثل هذه القيادات الثورية الوفية الواعية الصادقة ليرفعوها على أكتافهم، وليست بحاجة إلى قيادات تأتي إليها ليرتفعوا على أكتافها .. ويتنكروا لمبادئها وجوهرها الأخلاقي .. ذلك هو أول الطريق لخروج قوى وفصائل اليسار من أزمتها الخانقة شبه المستعصية التي تنذر - في حال استمرار تراكماتها دون علاج جراحي ثوري - إلى تصدع أبنيتها وانهارها وإسداد الستار عليها .

لذا فإن حركة اليسار الماركسي العربي المتجددة أو الجديدة داخل كل قطر من أقطار مغرب ومشرق الوطن، لن تأتي عبر تجميع الأطر الكمية الشكلية أو عبر الجمود والتخلف، أو الجثث القديمة، بل ستأتي عبر عملية خلق جديدة .

أخيراً... إن ولادة جديدة لليسر الماركسي الثوري المناضل ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني وضد أنظمة الكومبرادور في كل بلد من بلدان الوطن العربي تحتاج إلى مخاض طويل وعسير عبر أحزاب ب قيادات واعية بالماركسية اللينينية ومنهجها أولاً وواعية بعمق لكل جوانب وتفاصيل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في بلدانها، تلتحم بالعمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين في أوساط الجماهير الشعبية وتسير في مقدمتها في المسيرة الطويلة حتى تحقيق الانتصار .

## ما معنى أن نناضل بدون نظرية ثورية (وأقصد بذلك الماركسية تحديداً) وبدون فكر سياسي اقتصادي اجتماعي وثقافة ديمقراطية تقدمية؟

الحوار المتمدن-العدد: 7829 - 18 / 12 / 2023

معنى ذلك أن نناضل وطنياً وطبقياً بشكل مرتجل، وأن نقع في أخطاء دون أن نعي خطورتها وطريقة معالجتها، وأن نتحدد مواقفنا السياسية بشكل عفوي دون وضوح الرؤية، وينتج عن ذلك عادة تعدد في المواقف، وتعدد المواقف معناه تبعثر في القوى، وتشتت لها، فتكون النتيجة أن ننحدر صوب مواقع الشللية والانتهازية والمصالح الشخصية . لذلك لا بد من أن يقوم الفكر السياسي بالدور الثوري استناداً إلى الفكر الماركسي أولاً وإلى عملية استيعاب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل تفاصيله من ناحية ثانية، شرط وضوح هذا الفكر عبر شعاراته للعمال والفلاحين الفقراء وجماهير الكادحين والمضطهدين بحيث يكون في متناول كل الجماهير ثانياً، ومتجاوزاً للعموميات وموغلاً قدر الإمكان في الرؤية الإستراتيجية والتكتيكية للمعركة بحيث يشكل دليلاً للمناضلين في مواجهة مشكلاتهم .

لقد جاء الوقت لتفهم جماهيرنا العدو الوطني أو الطبقي الذي تواجهه على حقيقته لأنه من خلال هذا الفهم تتضح أمامها صورة المعركة، في هذا الجانب أشير إلى إن هذا العدو يتمثل في :

أولاً: "اسرائيل"، ثانياً: الحركة الصهيونية العالمية، ثالثاً: الامبريالية العالمية، رابعاً: الرجعية المتمثلة بأنظمة التبعية الكومبرادورية.

إن مثل هذه الرؤية هي التي تحدد :

1- أهمية النظرية الثورية(الماركسية اللينينية) والفكر السياسي الذي يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي نسعى لتغييره لتحقيق هدف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

- 2- التنظيم السياسي الماركسي المحكوم لأسس وقواعد ومفاهيم الديمقراطية الداخلية بدلاً من المركزية التي لن تنتج سوى مظاهر انتهازية أهمها عبادة الفرد والشللية وغياب الوعي العميق والموضوعي بمفاهيم التحرر الوطني أو الصراع الطبقي. .
- 3- طبيعة وحجم التحالفات الثورية مع قوى ديمقراطية علمانية تقدمية بعيدا عن أية قوى يمينية أو ليبرالية.

## احزاب وفصائل اليسار الماركسي وأهمية الالتزام بالديمقراطية مفهوماً وسلوكاً

الحوار المتمدن-العدد: 7830 - 19 / 12 / 2023

إذا كان البحث وتعميق النقاش حول مفهوم الحزب الثوري مهمة المثقفين. فمن هم هؤلاء المثقفون الذين توكل إليهم هذه المهمة؟ إنهم الفئة التي سماها لينين بالمثقفين الثوريين و سماها غرامشي بالمثقفين العضويين الذين اختاروا الانحياز إلى الطبقة العاملة و الذوبان فيها، أو أفرزتهم الطبقة العاملة من بين صفوفها للتعبير عن فكرها و أيديولوجيتها. لذلك يطرح علينا أولاً و أخيراً تحديد نوعية الجماهير التي يعمل المثقف الثوري أو العضوي على تفعيل الحزب الثوري في صفوفها، ونقصد بذلك الطبقة العاملة، و الفلاحون الفقراء، و المعدمون، و العاطلون، و أشباه العاطلين و التلاميذ و الطلبة، و الشرائح المتضررة من البورجوازية الصغرى، فهذه الجماهير هي وقود النضال الثوري، وهي وحدها التي لها المصلحة في التغيير من أجل الأهداف التحررية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

و يبقى السؤال الملح: ما هو الحزب الثوري بالنسبة لقوى اليسار الماركسي؟ إنه الحزب الملتزم بالماركسية ومنهجها مرشداً له في نضاله من أجل التحرر الوطني والديمقراطي والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية... فهو الحزب الذي يعمق الوعي بهويته الفكرية وحمايتها وتطورها عبر تفعيل الدافعة الذاتية لدى أعضائه... وهو الحزب الذي يتقف في نضاله الجمع بين العمل العلني والسري بما يخدم كل منهما الآخر... إنه الحزب الذي يستمد قوته من الجماهير إلى جانب النضال العملي (الكفاحي والسياسي والمطلبي الديمقراطي) مستفيداً من التجارب الثورية العالمية سواء في توسعه التنظيمي وانتشاره، وفي ممارسة دوره الطبيعي في النضال الوطني والاجتماعي.. فالحزب لن يكون ثورياً إذا تراجعت قناعة الرفاق بأهدافه وبهويته الفكرية... ولن يكون ثورياً أيضاً إذا لم تتابع هيئاته ومراتبه عملية تعميق الوعي الثقافي والفكر الماركسي بصورة دورية

منظمة أو إذا تغلغت فيه النزعات الشللية والانتهازية.. ؟ إن إشكالية الحزب الثوري هي إشكالية لازالت قائمة و ستبقى قائمة، وعلينا في الجبهة أن لا نقف عند المسلمات أو المقولات الجاهزة، بل أن نعمق البحث في هذا الموضوع، و أن نستفيد من مختلف التجارب الثورية في الساحة العالمية قديما و حديثا قصد صياغة مفهوم معمق، يهدف إلى وضع الأسس العلمية الصحيحة لبناء حركة ثورية صحيحة تطرد كل مظاهر الأزمة الفكرية والتنظيمية والسياسة، بما يمكننا من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتنا التحررية الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق، إذا لم نلتزم بصورة واعية وخلاقة بعيدة عن الجمود، بالأسس التي يقوم عليها الحزب الثوري وهي تحديداً ثلاثة أسس :

(1) الأساس التنظيمي: وهو الأساس الذي لا يمكن لأي حزب ثوري أن يوجد بدونه، فالتنظيم هو الأداة والوسيلة والإطار الذي يضم في صفوفه الطلائع الثورية من أجل تحقيق الأهداف التحررية والديمقراطية، حيث يقوم الحزب بصياغة الأهداف ورسم الخطط ومتابعة حركة الأعضاء وتفاعلهم في أوساط الجماهير الكادحة.

(2) الأساس الأيديولوجي: إن أيديولوجية حزبنا باعتباره حزبا لكل الفقراء والمضطهدين عموماً و للطبقة العاملة خصوصاً، هي الأيديولوجية أو الأفكار النقيضة لكل مظاهر الاستغلال والاضطهاد.. إنها الماركسية ومنهجها المادي الجدلي التي تتعاطى وتتفاعل مع واقعنا الفلسطيني بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تغييره نحو التحرر والديمقراطية والاشتراكية، وبالتالي فإن كل مناضل من رفاقنا في الجبهة عليه أن يتسلح بهذه النظرية الفكرية كضمانه واقية ضد كل الأفكار أو المنزلاقات الفكرية الليبرالية أو الانتهازية. لذلك، فإن تحقيق الوحدة الفكرية في صفوف حزبنا لا يتم إلا عن طريق التسليح المستمر بالفكر الاشتراكي العلمي المتطور والمتجدد ارتباطاً بحركة الواقع، ذلك هو الشرط الذي يضمن حماية الهوية الفكرية لحزبنا وتواصلها في كافة المراتب التنظيمية، بمثل ما يضمن قوة انتشار حزبنا في الواقع الاجتماعي والجماهيري.

3) الأساس السياسي: إن وضوح الموقف السياسي ومصداقيته، هو الطريق والمدخل الأول لحزبنا صوب علاقته وارتباطه بالجمahir، وبدون هذه المصداقية والوضوح سيبقى تنظيمًا مغلقًا، وسيفتقد قدرته على قيادتها، و توجيه نضالاتها. فالأساس السياسي ليس إلا موقفًا يمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تشكل في مجملها موقفًا متكاملًا وموحدًا، انطلاقًا من أن النقطة الجوهرية أو الإستراتيجية في البرنامج الحزبي هي تحرير الإنسان و الأرض عن طريق تحقيق الممارسة الفعالة للنضال التحرري والممارسة الديمقراطية بمعناها السياسي والاجتماعي.

فإذا تعرضت هذه الأسس لأي شكل من أشكال التعطيل أو الرخاوة، فلا معنى لذلك سوى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الركود أو التراجع والشلل ومن ثم الخضوع للنزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكار الحزب ومبادئه وفاعليته .

فالتنظيم أو الحزب هو، كما يقول "لوكاش"، شكل التوسط بين النظرية والممارسة، بين الهدف والعمل في سبيل الوصول إليه، وإذا كنا نتفق على صحة وموضوعية هذه المقولة، فإننا بالضرورة سندرك أي دور سلبي يلعبه غياب التنظيم فيما يتعلق بالنضال من اجل تحقيق الأهداف الوطنية والديمقراطية على طريق التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية.

إن التفعيل الحقيقي أو الثورة الحقيقية للحزب، لا تحددها قناعاته الفكرية أو أيديولوجيته فقط، فلكي تتمتع الأفكار بقوة تحويلية، من الضروري أن يكون التنظيم عاليًا عبر وحدته وقوته الداخلية لدعم قوة الأفكار بقوة التنظيم، وبقوة ووضوح الموقف السياسي، والقضايا المطلوبة الديمقراطية .

إلى جانب ما تقدم، فإن الرؤية النقدية للأحزاب في بلادنا عموماً واحزاب وفصائل اليسار خصوصاً، تتطلب البحث في الشروط الاقتصادية الاجتماعية، وشروط التطور التاريخي للمجتمع، فالأحزاب في بلادنا بمختلف منطلقاتها الفكرية، توافقت أو تقاطعت -بهذه الدرجة أو تلك- مع التكوين الاجتماعي المتخلف السائد و المسيطر، أو الوعي الأبوي البطريركي التقليدي، وهي عوامل موضوعية وذاتية، حالت دون إدخال مفاهيم

الديمقراطية والحدثة والوعي الثوري المستند إلى التفكير العقلاني النهضوي النقيض للتكوين الاجتماعي المتخلف السائد، بحيث بات الوعي التقليدي هو أحد المحددات الرئيسية لمعظم أحزاب وفصائل اليسار عموماً، وفي مثل هذا الوضع، ظل الوعي بالماركسية عفويًا ومسطحاً وشكلياً لدى معظم قواعد هذه الأحزاب وكوادرها، الذي استمر انشادهم للبنية الاجتماعية والثقافية المتخلفة السائدة أقوى من انشادهم للماركسية، ويعود ذلك في أحد أهم أسبابه إلى غياب الدافعية الذاتية لدى العضو، وضعف قناعته بأهداف الحزب كأهداف شخصية له، إلى جانب ضحالة الوعي أو ضعفه وعدم تطوره، حيث يمكن ملاحظة هذه الظاهرة في مستوى الوعي العام لدى العديد من أعضاء حزبنا والأحزاب اليسارية في بلادنا، لأن وعيهم لم يتطور أو يصل إلى مستوى وعي واستيعاب مفاهيم عصر النهضة وطروحاته الفكرية الحديثة، ويبدو أن ذلك كان بسبب البنية التنظيمية شبه البطريركية، البيروقراطية التي خضعت - منذ عشرينات القرن الماضي - للرؤية والآليات التنظيمية الستالينية الفردية المطلقة.

ففي البنية الستالينية للتنظيم لا يحكم «الحزب» إلا عقل واحد، هو «العقل المطلق»، وإرادة واحدة هي إرادة فرد يرفع ذاته عن الآخرين، يكون فوقهم، وهذا هو الحزب/ القبيلة. إن عجز البنية الستالينية والتقليدية لأحزاب اليسار في بلادنا عن تحقيق التقدم يرتبط بثلاث عناصر، هي:

أولاً: طبيعة التكوين الطبقي للحزب، أي طبيعة الفئات الاجتماعية التي شكّلت بنيته، من حيث هي فئات وسطى، وطبيعة الأيديولوجيا السائدة فيه، وهي "ماركسية ستالينية/ سوفيتية" أو تابعة محافظة، يحكمها المنطق التقليدي القديم، وسطحية.

ثانياً: طبيعة التصور السياسي الذي إنتصر فيه، ويتحدّد في دعم تقدّم رئيس أو زعيم وطني في نظام بورجوازي تابع ومتخلف.

ولا شك أن هذا التناقض بين طبيعة الماركسية الثورية، والتصوّر البرجوازي، كان يفرض سيادة الاستبداد في الحزب، الذي أدى بدوره إلى أن تظلّ الماركسية، ويبقى الحزب الماركسي ذليلاً للبرجوازية.

ثالثاً: إن الهدف من «نقد الحزب» هو تبيان الطابع الشكلي للمفاهيم والكلمات التي تركزها الأحزاب الماركسية، فيما يتعلق بالحياة الداخلية، مثل الديمقراطية، أو المركزية الديمقراطية، وحق الانتخاب، والمؤتمرات، والاختلاف والنقد، وبالتالي فإننا ننتقد من موقع الماركسية، لأننا مع الماركسية الأصلية ضد الماركسية المشوهة، المخلوطة بالبنية الذهنية للقرون الوسطى، مع ماركسية ماركس، أنجلز ولينين، ضد الماركسية الستالينية، أو الماركسية السوفيتية، ومع ماركسية الجدل المادي، ضد الماركسية «العامية»، الماركسية «الجاهلة» المعادية للعقل، للفكر والثقافة عموماً، أي المعادية للماركسية ذاتها.

إننا -في فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في مغرب ومشرق الوطن العربي- نهدف السير إلى الأمام، وليس العودة إلى الوراء، وحينما ننتقد تجارب القوى اليسارية الأخرى، فمن أجل أن يصبح الحزب أو الفصيل الذي ننتمي إليه حزباً ماركسياً ديمقراطياً متسقاً مع المنهجية المادية الجدلية، ومع الماركسية كنظرية علمية متطورة، متجددة، لا تعرف الجمود أو التقديس، ما يعني بوضوح شديد أننا لسنا ممن يهيل التراب من أجل دفن الماركسية والاشتراكية، بل إننا ممن يناضلون من أجل أن تتطور دوماً وتتجدد وتنتصر. وفي هذا المجال أشير إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: يتعلق بالتكوين «الفردى» لأعضاء الحزب، ولاشك أن الأعضاء هم أفراد ينتمون لطبقات اجتماعية، وبالتالي فهم يحملون كل تراث مجتمعه، وإذا كانت المصلحة الطبقية تجعلهم ينتمون لحزب ماركسي، فإن انسجامهم مع الأفكار الجديدة التي تتجاوز تراث المجتمع، تتقدم عليه، وتنفيه، يفترض وعي هذه الأفكار، وفي نفس الوقت إعادة التكوين «الفردى». بما ينسجم مع تلك الأفكار وهذا يعني تمثل تلك الأفكار في الممارسة، وبالتالي فحينما نسعى لتأسيس بنية ثورية ديمقراطية، من الضروري أن يكون التكوين «الفردى» ديمقراطياً.

مسألة الوعي الديمقراطي. إذن، هي «المفصل» في تكوين بنية ديمقراطية لاحتضاننا، لكي نسهم في تجاوز البنية البطريركية التي تسكن وعي وممارسة كل الطبقات بسبب التبعية والتخلف في بلادنا .

إن تجاوز البنية البطريركية يفترض وعي هذه البنية الديمقراطية في سياق أو موازاة وعينا للماركسية، ووعي كل الفكر الحديث، من أجل الإسهام في صياغة نمط جديد للحياة، وللسياسة. ولا شك أن الديمقراطية (التي تبدأ بالشك، لتصل إلى الانتقاد، وتبدأ بحق إبداء الرأي، لتصل إلى وجوب سماع الرأي الآخر، وتبدأ بتجاوز التعصب وإدعاء الحكمة المطلقة، لتصل إلى الاقتناع بنسبية الحقيقة...).

فكيف يمكن لفرد تتشكّل في ظل شروط استبدادية (في العائلة والمدرسة والمجتمع والسلطة) محنّطة في قالب أخلاقي، ومعطاة كصيغة نهائية، أن يعيد صياغة ذاته، في إطار قيم معاكسة؟

هنا تتشكّل أزمة في الوعي، وأخرى في ما بين الوعي والممارسة، وثالثة في الممارسة ذاتها. ولاشك أن تجاوزها، لا يرتبط سوى بتعميق الوعي، وتقييم الممارسة.

إن إشارتنا إلى «الفرد» هنا ليست عبثية، لأننا نقصد أن «النمط الجديد» يفترض تجاوز منطق القبول الميكانيكي أو العضوي للأفكار المطروحة، ويسهم في بلورة السمات الشخصية للفرد، ولأن الحزب السياسي، ليس قطعياً، إنه مجموع إرادات لأفراد، تقيم فيما بينها علاقات على ضوء مبادئ تحفظ فردية الأفراد، وتوحد فيما بينهم في نفس الوقت. وهذا هو جوهر مبادئ الحزب الماركسي وجوهر، مبادئ الحياة الداخلية، ونظامه الداخلي، الذي يضمن تحقيق الانفصال بين الحزب والتكوين الاجتماعي المتخلف، لتتبلور أسس الحزب الثوري الحديث.

ولاشك أن فردية الفرد في مجتمع متخلف، لا تتحقّق إلا بالوعي، الوعي التنويري والإنساني الديمقراطي الحديث عموماً والوعي الماركسي خصوصاً، المتضمّن الوعي الحديث بالضرورة، لهذا نقول إن وعي التنوير البرجوازي هو جزء من تكوين الماركسية، في إطار عملية النفي والتأكيد التي قام بها ماركس وأنجلز.

المحور الثاني: يتعلق بالحياة الداخلية للأحزاب الماركسية، بالأسس التي تشكّلت على أساسها هذه الأحزاب.

أن مفهوم «المركزية الديمقراطية» الذي مثل أسس الحياة الداخلية، كان الشعار الذي أسس في المرحلة الستالينية وما تلاها - للاستبداد، لأن كلمة الديمقراطية فيه لم تكن ذات معنى، سوى بالممارسة الشكلية لحق الانتخاب، بينما عنت المركزية في تلك الاحزاب - سيطرة «الهيئات الأعلى» فالأعلى، والأعلى هو الأمين العام و م.س.

وإذا كان لينين هو الذي انتج هذا المفهوم، فقد عني به اتحاد إرادات حرّة. في الممارسة من أجل تغيير الواقع. لهذا إشتمل عنده على مبدأ حق إبداء الرأي وحق الاختلاف، ومبدأ تقرير سياسات الحزب من خلال الحوار المكتوب، والعلني، ومن خلال إقرارها في مؤتمرات حقيقية. تشهد صراعات حقيقية، وتأتي نتيجة الانتخاب كتعبير عن هذه الصراعات.

لاشك أن الصيغة اللينينية للمفهوم لا تزال راهنة، وهي، صحيحة، ومهمة أيضاً، لكن لا بد من أن نلاحظ، أولاً أن هذا المفهوم «أغمس» في صيغة استبدادية، وبالتالي اعتراه التشويه، عبر أساليب بيروقراطية في إطار العلاقة الميكانيكية والتابعة لأحزابنا الشيوعية مع المركز في موسكو، دون أي تفكير جدي موضوعي بانققاد التجربة البيروقراطية وصيغ الاستبداد الحزبية واستبدالها بالمفاهيم والصيغ الديمقراطية الكفيلة بتطور واستنهاض الحزب الماركسي الثوري.

ففي ضوء المتغيرات النوعية في حياة الأحزاب الشيوعية منذ ثورة أكتوبر 1917 وخاصة بعد وفاة لينين، وتفتشي مظاهر عبادة الفرد والاستبداد بذريعة أسبقية المركزية على الديمقراطية في معظم تلك الأحزاب - بدرجات مختلفة - استمرت حتى لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي 1991، الأمر الذي يعني إن مختلف تلك التجارب قد أثبتت أن على كافة أحزاب اليسار الماركسي إعادة النظر في كيفية تطبيق مفهوم المركزية الديمقراطية، ليس بمعنى نفيه، بل بتمحيصه، ومحاولة إعطائه معنى أشمل مما كان عليه خلال الحقبة الماضية، بما يجعل من هذا المفهوم أداة لتطور وتجدد الحزب

ديمقراطياً، بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية والتفرد والجمود من ناحية، وبعيداً عن كل الممارسات التوفيقية أو المجاملة أو الحلول الوسط من ناحية ثانية، لكنني ادرك ان هذا المطلب مرهون بعمق التربية الحزبية المستندة الى الروح والأخلاق الرفاقية من جهة والى الوعي بالنظرية ومبادئ الحزب الى جانب مكونات الواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي في كل قطر من جهة ثانية.

وفي تناولي لمظاهر الخلل في احزابنا اليسارية الماركسية، يفرض علينا، لا أن نعرف مكامن الاختلال فقط، بل أن نسعى عبر تزايد الوعي بالنظرية والواقع بصورة نوعية، جنباً إلى جنب مع ممارسة الأخلاق الثورية الرفاقية، لأن يصبح مفهوم الديمقراطية، والمركزية الديمقراطية ذا معنى أشمل، يؤدي إلى الخروج من الأزمة التي تعيشها أحزاب اليسار راهنا إلى النهوض المأمول في استعادة دورها الطبيعي، بما يضمن منع الاختلال مستقبلاً، ويؤسس لبنية ديمقراطية حقاً في قيادة وقواعد الاحزاب، تكفل استقرار وحماية الحزب وصعوده في المرحلة الراهنة والمستقبل، وهذا التوجه مطلوب بالضرورة لكافة الأحزاب في كل بلدان العالم عموماً، وفي البلدان المتخلفة في آسيا وافريقيا وامريك اللاتينية وبلداننا العربية خصوصاً، التي تعيش حالة من التطور الطبقي غير المتبلور والمشوه في ظل مجتمع محكوم حتى اللحظة بعوامل التخلف والتبعية والاستبداد والاستغلال، الى جانب غياب الوعي الطبقي لدى العمال والفقراء الكادحين والمضطهدين في بلادنا.

وفي هذا السياق، أشير إلى أنه إذا كانت الطبقة العاملة في البلدان الصناعية مارست تقاليد الديمقراطية التي اكتسبتها من خلال البنية التحتية التي أوجدتها البرجوازية (التقدم الصناعي والعلمي والتثويري)، فإنها عندنا لم تعرف ذلك بل عرفت -وما زالت- بنية بطركية بلباس حدائي شكلاي رث، هي أساس التسلط، إلى جانب استمرار هيمنة الفكر التقليدي التراثي السلبي بذريعة الدين والعادات والتقاليد في خدمة مصالح الأثرياء القدامى منهم والجدد الكومبرادوريون، وفي ظل عفوية جماهيرية تكاد تكون مستسلمة لهذا الفكر ورموزه الطبقية والتراثية، وهو ما يجعل مسألة التنظيم في بلدان مغرب ومشرق الوطن

العربي أكثر صعوبة، أو كمن يحفر في الصخر، ولا خيار لنا - من أجل التغيير الديمقراطي وتحقيق أهداف شعوبنا عموماً وجماهيرنا الشعبية خصوصاً - سوى مواصلة ذلك الحفر بإرادة جماعية واعية تتخطى كل المعوقات، وتوفير الأسس الفكرية والثقافية اللازمة لتكريس الديمقراطية في مجتمعاتنا، فالديمقراطية عندنا تعتمد على الوعي أكثر من اعتمادها على الأطر والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التابعة والمتخلفة الراهنة، وهذا ما له علاقة بالظروف الموضوعية ارتباطاً بأوضاع التبعية والتخلف التي نعيشها، وبالتالي فإن كل حزب أو فصيل ماركسي في بلداننا، يجب أن يجسد المعنى الحقيقي للمتقف العضوي - بالمعنى الفردي أو الجمعي - إلى جانب تجسيده الفعّال لمفهوم المتقف الثوري الحامل الاجتماعي البديل للطبقة الغائبة أو غير المتبلورة.

أما الجانب المتعلق بالظروف الموضوعية، فإننا نتفق على أن تغيير الظروف الموضوعية يؤدي إلى تأثيرات مختلفة في بنية التنظيم أيضاً. وما دامت الظروف الموضوعية ليست ثابتة بل تتطور باستمرار، فإن تأثيرات تطورها الاجتماعي أو الطبقي، تنعكس أيضاً على البنية الديمقراطية في التنظيم، وبما أن تناول الوضع الطبقي في مجتمعاتنا، تناول متعدد، حيث ينقسم هؤلاء إلى مجموعات لكل منها وضع طبقي خاص، نتيجة الظروف "السياسية" التي تحكم كل مجموعة في كل بلد أو مجتمع (كما هو الحال في الاختلافات التطورية الاجتماعية بين مصر و المغرب والجزائر وموريتانيا واليمن وبلدان الخليج والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا... الخ وما بينها من خصوصيات اجتماعية مختلفة) وبالتالي اختلاف ظروف كل منهما، رغم أنه ليس اختلافاً نوعياً في كل الأحوال، حيث أن هذا التطور المشوه في مجتمعاتنا، أدى إلى تكوين شرائح اجتماعية طبقية كومبرادورية جديدة مرتبطة ومتكيفة بدرجات متفاوتة مع شروط التبعية والتحالف الامبريالي الصهيوني، وما يحمله هذا التكيف من مفاهيم مجتمعية، تابعة ومتخلفة ورثة في آن واحد، ترى في الديمقراطية الحقيقية وممارستها، في ظل وحدة الموقف والنظام السياسي، نقيضاً لمصالحها الطارئة والمستحدثة، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن بلداننا المتخلفة لم تشهد تجربة الثورة الديمقراطية البورجوازية، وظل التسلط

والقمع والاستبداد، جنباً إلى جنب مع العادات والتقاليد الاجتماعية والتراثية الأبوية أو البطركية السالبة ما قبل الرأسمالية، مكوناً جوهرياً في بلادنا، فالوعي السائد لم يستطع تجاوز "العادات الاجتماعية" القديمة، الأمر الذي أدى إلى تسرب مظاهر التخلف الفكري والإداري والتنظيمي والاقتصادي إلى داخل معظم أحزاب وفصائل اليسار في بلادنا، حيث ظل دور المثقفين هامشياً في العديد من هذه الأحزاب، في مقابل استمرار حالة الارتباك والتشوش الفكري والهيمنة البيروقراطية عليها.

فإذا كان المفكر والقائد الشيوعي العبقري لبنين قد ركّز على المركزية، وعلى خضوع الأقلية للأغلبية، والأدنى للأعلى، فإننا -في كل أحزاب اليسار في الوطن العربي- بحاجة إلى وضعها في إطارها الحقيقي ضمن مفهوم أكثر شمولاً للمركزية الديمقراطية، وهو مفهوم يعتمد أساساً على الديمقراطية الواسعة ضمن تراتبية الأطر التنظيمية ووفق الالتزام الخلاق والمتجدد بهوية الحزب الفكرية وبرنامجه السياسي التحرري والطبقي، لأن التركيز على المركزية وحدها مرادفاً للانضباط والالتزام التنظيميين، وتجاهل كامل للديمقراطية، سوف يقود إلى إختلال أساسي في مجمل العملية التنظيمية، خاصة في ظل ضعف وتراجع الدافعية الذاتية، والأخلاق الرفاقية التي تقوم على الاحترام المتبادل، ومن ثم ضعف تطبيق مفهومي الالتزام والانتماء الحزبي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء الظواهر السلبية والانتهازية التي أشرنا إليها. اذن المركزية كما افهمها وادعو الى الالتزام بها، يجب أن تترافق مع الديمقراطية الواسعة.

وبالتالي فإن الممارسة الفعلية الواعية للديمقراطية داخل أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلادنا، هي أحد الضمانات الكفيلة بتطبيق مبدأ المركزية تطبيقاً خلاقاً يوفر التناسق والانسجام الرفاقي بين الهيئات القاعدية والوسطى والعليا في الحزب، بمثل ما يضمن صيرورة التجدد النوعي في صفوف الحزب وهيئاته بعيداً عن كافة المظاهر البيروقراطية والشللية، بما يحقق الحفاظ على مركزية الحزب وتماسك هيئاته عبر التفاعل الرفاقي بينهما بعد طرد وإزاحة مظاهر وأدوات الخلل فيه.

ولنلاحظ، ثانياً، أن المفهوم، أي مفهوم، محدّد في الزمان والمكان الذي أنتج فيه، وبالتالي فهو يخضع لتحوّلات الزمان والمكان، لذا يكون من الضروري عادة إعادة إنتاجه على ضوء التجربة الواقعية، ولاشك أن تجربة ثلاث أرباع القرن من الممارسة يجب أن تسمح بتحديد أعمق للمفاهيم، وإعادة إنتاجها لتغتنى بثراء تجربة طويلة، ومفهوم المركزية الديمقراطية خاضع لإعادة الإنتاج هذه من أجل تطوير وتكريس العلاقات الداخلية في فصائلنا واحزابنا على أسس ديمقراطية أولاً بالاستناد إلى أسس تشكيل الحزب الماركسي الديمقراطي.

هذه هي المسألة التي يجب أن تشغلنا، وهي مسألة تتعلق بالبنية العامة للحزب (بالعضوية، بتطوير الوعي، وبتكوين الفرد)، مع التأكيد على جملة حقوق بديهية، وهي حق إبداء الرأي، حق الاختلاف، حق الانتقاد، وحق إعلان كل ذلك، حق أن يعبر العضو عن آرائه بحرية تامة، وان يعلن اختلافه مع سياسات الحزب، وأن ينتقد هذه السياسات.

أن ممارسة هذه الحقوق يشكل الأساس لتشكيل ديمقراطي يضمن حق المناقشة والحوار والانتخاب، التي يمكن أن يصاغ «قانونها»، الذي يصبح ذو معنى، لأنه يكون حينها صيغة ناظمة لعلاقات أعضاء متحدين ومختلفين في نفس الوقت، لكنهم يحرصون على الاتحاد، لأنهم يحرصون على تحقيق التقدم.

المحور الثالث: يتعلق بمسألة الاختلاف التي تفرض ضرورة الحوار الديمقراطي الداخلي والنقاش الموضوعي المعمق، وتستلزم تشكّل بنية تستوعب كل ذلك.

أن الاختلاف والتناقض والتمايز ليست بدعة، أو نتاج نزق أفراد، بل أنها نتاج الواقع، أنها نتاج البنية الاجتماعية المختلفة المتميزة والمتناقضة، فإذا كان الفكر هو انعكاس للواقع (وهذه فكرة ماركسية جوهرية، وهي في أساس الرؤية المادية للماركسية)، فإن اختلاف وتمايز وتناقض الواقع يفرض كل ذلك على صعيد الفكر ولأن أعضاء الحزب (أي حزب) هم من الواقع، هم أعضاء أيضاً في طبقات، فإن «وحدتهم الفولاذية» على

صعيد الفكر. حسب المفهوم الستاليني ليست ممكنة على الإطلاق، إلا إذا تحوّلوا إلى فئات معزولة عن الواقع، عن تناقضات الواقع، أي إذا تحوّلوا إلى «قطع». وإذا حاولنا أن ندرس أساس الاختلاف والتمايز والتناقض في بنية الحزب، يمكن أن نشير إلى مصدرين:

الأول: الأساس الطبقي، فالحزب الماركسي المعبر عن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، يضم في صفوفه -كما هو حال حزبنا- أعضاء من الفئات الوسطى، ومن البرجوازية، وإذا كانت القناعة بالماركسية هي أساس هذا الانتماء، فإن تضارباً في مصالح هذه الطبقات يظهر على شكل اختلافات في التوجهات تصل إلى حدّ التناقض. الثاني: الأساس المعرفي، ويتمثل في تفاوت المقدرة على امتلاك الوعي و المنهجية الماركسية وبالتالي التفاوت في التحليل الدقيق للواقع والوقائع، ولاشك أن للمستوى الثقافي دور مهم في ذلك، لأن الماركسية علم، يحتاج إلى الدراسة الجادة والمثابرة، وهي منهجية تحتاج إلى دراسة صحيحة من أجل امتلاكها.

لكن في كل الأحوال، فإن ما يحدّد مسار الحزب، في هذا الوضع، هو وجود الأساس الواقعي الذي يسمح بحوار جاد فيه، يجعل من الممكن لأعضائه تحديد المواقف والتصوّرات التي تجعل منه حزباً حقيقياً.

إننا بحاجة، في هذا الوقت من القرن الحادي العشرين، إلى دراسة الأسس التي تحكم التنظيم البروليتاري، على ضوء التجربة الطويلة التي عاشها حزبنا و الأحزاب اليسارية العربية، بما أفرزته من ظواهر ومشاكل، وما أكّده من حقائق.

إن محاولة القيام بثورة شاملة يفرض، إذا ما أُريد لها الاستمرار، ولكي تتبلور وتتقدم وتنتصر، أن تتوضّح كل المسائل المتعلقة بالتنظيم، وهي محل اهتمام وتطوير دائم في حزبنا، رغم أن المسألة الأيديولوجية، والمسألة السياسية لا تقلان أهمية، بل إن الخط التنظيمي يخضع لهما، فإن الخط التنظيمي ذا أهمية كبيرة لأسباب أهمها :

إن مشكلة التنظيم لم تول الأهمية التي تستحقها، خلال السنوات الماضية، فالبحث فيها لم يتجاوز ما قدّمه لينين في هذا المجال، وهو لا شك غني مهم، لكن الأفكار لا

تقف عند حد، فهي متطورة دائماً بتطور "البناء التحتي"، أي القاعدة الاقتصادية الاجتماعية.

الانتكاسات والاختلالات التي عانت منها التجربة السوفيتية و الأحزاب الشيوعية، لذا علينا أن نقف وقفة جادة أمام كل هذه الاختلالات، نقيّمها، وندرس أسبابها، ونحدّد جذورها، لأن ذلك هو الضمانة الوحيدة لكي لا نكرّر ما جرّبته سنين طويلة، مليئة بالصعوبات، والمآسي، والانتكاسات.

ضعف التجربة الحزبية - التنظيمية - في الوطن العربي، بالتالي ضعف الخبرات التنظيمية.

أما على الصعيد الفكري، فبالرغم من الإغناء الكبير للنظرية، من قبل ماركس وإنجلز، ولينين وماوتسي تونغ.. إلخ، وكذلك الزخم الذي أضافته التجارب الاشتراكية في عديد من البلدان، فإنها لا زالت بحاجة للإغناء الدائم، لأن تبلور الأفكار وترسخها وتحول أجزاء منها إلى تقاليد تصبح جزءاً من وعي الجماهير، بحاجة للتجارب الكبيرة، والمنظرين الكبار، وإلى الأحزاب التي تستطيع ترسيخ هذه الأفكار لدى الجماهير لتصبح جزءاً من تفكيرها ومنهجها، وليست غريبة عنها. وفي غياب ذلك سوف تحدث اختلالات في الحزب والمجتمع، لأن ضمانته منع الاختلال هي الوعي الاجتماعي المنسجم مع بنية طبقية متطورة.

أهمية الوعي :

إن الوعي النظري والفكري من ناحية، والوعي بمكونات الواقع المعاش من ناحية ثانية، له أهمية كبيرة وأساسية إن لم نقل الأولوية، فالوعي العام المرتبط بسعة الأفق، الوعي الذي يعطي للديمقراطية حقها النظري والعملي، ويحدّد طبيعتها، لكي لا تظل طليقاً يجري الحديث عنه دون فهم كنهه، ودون التمسك به في الممارسة، هو الذي يعطي للديمقراطية معناها الحقيقي، ويحوّل المركزية إلى شكل، إن برنامج النضال ليس قضية آنية يمكن حسمها في اجتماع أو مؤتمر، بل قضية بحاجة إلى حوار عميق، وبحث مستفيض في الحزب وخارجه. والحوار والبحث هما اللذان يحدّدان "التخوم" كما يقول

لينين، أي يحدّدان نقاط اللقاء ونقاط الاختلاف، وهما اللذان يرسيان الثقة بين مجموع الأعضاء ويجعلان اختيار القيادة نابعاً من ثقة حقيقية، وتفهّم لتوجّهاتها ونهجها. إن التأكيد على مبدأ حرية الرأي ليس تأكيداً نظرياً فقط، بل هو بشكل أساسي تأكيد عملي يرتبط بقناعة نظرية، قناعة تنطلق من الاعتراف باختلاف الآراء، وبأن الاختلاف ليس شيئاً طارئاً بل هو القانون الأساسي. وبالتالي فبروز أفكار مختلفة لا يدعو للريبة والشك وإلى تحكيم عدم الثقة، ولا إلى فرض فكرة معينة فرضاً تعسفياً، لأن ذلك يعني تأكيد تسلط فرد أو فئة، وتحريم الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة فرض فكرة غير ناضجة وغير مستوعبة، ليس على الصعيد الذاتي فيما يتعلق بفرد أو مجموعة أفراد، وإنما في مجمل التنظيم.

وإذا كان اختلاف الآراء في المجتمع البرجوازي ناتجاً عن وجود طبقات عديدة، لكل منها منهجها وأفكارها، فهو في داخل الطبقة الواحدة أمر حتمي، لتناقضات المصالح ضمن إطار الطبقة الواحدة، واختلاف الوعي والتجربة. كما أنه داخل الحزب الواحد أمر حتمي أيضاً، لأسباب أهمها:

تطور الحياة والمجتمع والمعرفة والمهام والتحديات الجديدة مما يفتح دوماً المجال للتمايز والاختلاف وحتى الخلاف.

وجود فئات من طبقات مختلفة، فالعمال والفلاحون والمثقفون، بشكل أساسي، يكوّنون بنية الحزب.

وجود فئات داخل كل طبقة، تُبرز داخلها أفكار متعارضة أحياناً. درجة التخلف من ناحية ومستوى الوعي من ناحية ثانية، في كل طبقة اجتماعية، وبين كل فئة فيها، وداخل التنظيم.

وإن كانت الضوابط والقوانين التي تحكم الحياة الداخلية تسهم في إرساء أسس الديمقراطية، وتفرض ممارسة محدّدة لها. فإن الوعي الديمقراطي هو جوهر العملية كلها.

نقد المنهج :

المنهج هو أساس العمل النظري، لأنه طريقة في التحليل والتركيب، يتوقف عليها كل العمل الثوري. والماركسية هي أساساً منهج، هو المنهج المادي الجدلي، تأسست على ضوءه النظرية الماركسية في تحليل المجتمع الرأسمالي. ويرفض هذا المنهج الجمود والتجبر، يرفض النقل والتقليد، لأنه ضد كل لاهوت وضد كل جبرية أو حتمية.

ومنطلقه الأساسي في ذلك، أن الأفكار نسبية والحقيقة نسبية أيضاً. أي إنها صحيحة في زمان ومكان محددين. كما تعتمد التحليل الملموس للواقع الملموس، وهذا يعني رفض الأفكار المسبقة، ويعني الإحاطة بالظروف العامة في الزمان والمكان المحددين. في العقود السابقة كان العمل التثقيفي، بصورة عامة، كان يتسم بصفة - الأكاديمية - إن صح القول، فقد اقتصر فقط على دراسة بعض المواد المقتبسة من المؤلفات الكلاسيكية وكان يجري تدريسها بصورة جامدة، في الدورات الفكرية - في موسكو أو غيرها من عواصم الدول الاشتراكية آن ذاك - دون المقارنة مع ظروف بلادنا، إن من حيث التشابه أو الاختلاف، فالمشكلة في "النقل" وترداد الجمل. النقل عن فرد أو عن تراث. وهو لن يقود سوى إلى التقليد، تقليد الفرد أو التجربة، وتقليد النصوص.

ولقد قاد "النقل" إلى الإصلاحية عملياً أو الليبرالية الانتهازية في المواقف السياسية لحساب السلطة أو الأنظمة الحاكمة، كما هو حال معظم أحزاب اليسار في فلسطين وبلدان الوطن العربي لأن التردد وتبني الشعارات، دون تحليل للظروف الواقعية، يقود إلى "الاندماج" في أحسن الأحوال بحركة الجماهير العفوية، وبالتالي تبني مطالبها واقعيًا، وهي مطالب إصلاحية في الغالب.

إن أساس تماسك الحزب الثوري الماركسي و قوته، يقوم على التماسك والوضوح الفكري كضمانة وحيدة لانتشار ووحدة هويته الفكرية التوحيدية المركزية الناضجة لجميع الرفاق، لان الحزب «هيئة أركان الثورة»، والطلبة الواعية والمنظمة من الجماهير. لذلك فالوعي أساسها، والوعي هو أساس التماسك الفكري وبالتالي تماسك الهوية الفكرية للحزب .

ولا نقصد بالتماسك الفكري أو الأيديولوجي، نقل منهج معين أو ترداد جمل و شعارات، لأن النقل و ترداد الجمل والشعارات يخلق تماسكاً فكرياً شكلياً، لا تماسكاً حقيقياً. لذلك فقضية إمتلاك التماسك الفكري لا ترتبط بقراءة كتب ماركس و إنجلز ولينين والمادية الجلية والتاريخية والفلسفة الحديثة... من أجل حفظها وتردادها بل إنها تعني التالي:

1 - قراءة هذه الكتب - أو بعضها على الأقل - لأنها تساعدنا على إمتلاك منهج، هو المنهج المادي الجدلي. وهذه قضية هامة وأساسية، لان المنهج أساس التماسك الفكري التوحدي لفصائلنا واحزابنا، وأساس العمل الثوري التحرري والديمقراطي المجتمعي بمنظوره الطبقي فيه.

وفي هذا الجانب، أؤكد على أن قراءة الكتب المشار اليها يجب ان تتوازي ضمن برنامج ثقافي مشترك مع كتب واصدارات الرفاق قادة الأحزاب الشيوعية وقادة الفصائل اليسارية الماركسية في مغرب ومشرق الوطن، الى جانب الاهتمام الشديد بدراسة كتب المفكرين الماركسيين في بلادنا كما في العديد من بلدان العالم، خاصة الفلاسفة والمفكرين التقدميين والديمقراطيين الحداثيين في اطار الثقافة الأوروبية الحديثة في بريطانيا وفرنسا وروسيا وأمريكا وغيرهم في اسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وكافة التجارب الثورية العالمية خاصة ثورة أكتوبر والثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والصينية والإطلاع على تجارب وخبرات الحركات الشيوعية ونضالات الرفاق وتضحياتهم من اجل انتصار الاشتراكية ( تجربة الرفاق البلاشفة/لينين ورفاقه والصينيين/ماوتسي تونج والثورة الكوبية والعديد من الحركات الثورية لتضحيات وبسالة الشيوعيين في بلادنا )، علاوة على دراسة الكتب المتخصصة في قضايا تاريخ التطور البشري والاقتصاد السياسي والفلسفة الماركسية وعلم الاجتماع وعلوم التكنولوجيا الحديثة.

وهنا، لابد من أن أشير إلى أن هذا التوجه المطلوب يقتضي بالنسبة لأحزاب اليسار في كل بلدان الوطن العربي، التركيز على الوعي، الوعي بهوية الحزب الفكرية، النظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، والوعي بمكونات واقع بلدانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لأن الثورة أساسها الوعي، وحين يُفتقد الوعي تختل العملية كلها،

وتفشل الثورات، وتحوّل قيادة الأحزاب الثورية إلى سلطة بيروقراطية أو رخوة أو هابطة أو قمعية أو توفيقية انتهازية.

فالوعي هو صمام الأمان الذي يحول دون الوصول إلى تلك النهايات المحزنة، وهو الذي يسهم في تحديد التصورات الاستراتيجية، والخطوات التكتيكية، وتحديد الظروف المناسب والزمان المناسب لتحقيق أو ممارسة أي شكل من أشكال النضال.

وفي كل الأحوال، فإن الوعي يقتضي، التأكيد على الديمقراطية، في الحزب وفي المجتمع، لأنها وسيلة الوصول إلى الوعي، وضمانة تحديد الأهداف تحديداً صحيحاً، وضمانة تحقيق التفاعل الضروري اللازم للنضال الثوري وتطوره، ارتباطاً بتطور حرية الرأي والنقد والانتخاب، وهي قضايا جوهرية في الحزب وفي المجتمع أيضاً، وإن اتخذت أشكالاً مختلفة في كل منها.

كما يقتضي الوعي أيضاً، العمل على بناء قوة تنظيمية صلبة ومتماسكة، وقادرة على استقطاب الطبقات الشعبية، والاندماج في نسيجها، وتوعيتها والتعلم منها، وقيادتها.

بغير ذلك تفشل الأحزاب الثورية، وتحوّل إلى هوامش، وينتهي دورها التاريخي، ليبقى دورها اللحظي، في المناسبات والاحتفالات الشعبوية، الذي لا يدعو أن يكون دوراً شكلياً أو كميّاً، دون أي تأثير حقيقي في السياسة أو في المجتمع، وقد يتحول -بفعل تهمشه- إلى تنظيم تابع وانتهازي، يمالئ قوى السلطة أو الحكومة أو القوى البرجوازية بدل أن يحاربها، ويقبل قيادة البرجوازية التابعة والارثة، بدل أن يقودها، ويهرب أو يعجز عن طرح قضايا الجماهير الأساسية، إلى الحديث عن قضايا هامشية.

2 - دراسة الظروف المحددة، وهذا يعني دراسة تاريخ بلدنا وكافة بلدان الوطن العربي، من منطلق الرؤية الماركسية القومية، لأن دراسة التطور التاريخي قضية محورية لفهم الظروف الراهنة و تحديد الأهداف العامة التي تقوم على أساسها إستراتيجيتنا وأهدافنا الوطنية والقومية والأممية، ودراسة الظروف الاقتصادية، والاجتماعية في كل قطر من أقطارنا ثم في مجموعها الى جانب دراسة البنية الفكرية السياسية السائدة.

إن دراسة دقيقة لكل ذلك، إضافة إلى فهم عميق للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفكري العالمي، تقود إلى بلورة بنية فكرية متماسكة، لأنها تقود أساساً إلى إغناء نظري، وبلورة بنية فكرية سياسية متماسكة، نقيضة للبنية الفكرية السياسية القائمة، تحدّد إشكالات الواقع، وتطرح أسس التغيير وأهدافه وأساليبه.

إن أساس العمل الثوري في احزابنا ليس معالجة الإشكالات السياسية اليومية، والأحداث العابرة وحسب، بل أيضاً - بصورة أولية - معالجة الإشكالات العميقة، والمشاكل الاقتصادية الاجتماعية، والفكرية السياسية السائدة بأفق علمي وثوري مستقبلي.

ولذلك علينا أن نولي قضية التماسك الفكري/ الإيديولوجي اهتماماً أكبر، وهذا لا يكون إلا بالتالي:

تطوير الوعي عموماً، والوعي العلمي تحديداً.

تطوير معرفتنا بظروفنا، والسعي لكي نغني معلوماتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، وخصوصاً فيما يتعلق بظروفنا الاقتصادية الاجتماعية الثقافية المحددة.

السعي لامتلاك منهج التحليل المادي الجدلي، بما يمكن رفاقنا من امتلاك القدرة على تحليل كافة المتغيرات والتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انسجاماً مع برامج وأهداف احزابنا.

التعمق في بحث القضايا الأساسية التي تأخذ طابعاً نظرياً، والتي ترتبط أساساً بقضايانا، قضايا الوطن والأمة ومشاكلها، والثورة وأسسها وطبيعتها، وقضايا التغيير الثوري التحرري والديمقراطي وأشكاله وظروفه، وقضايا التنظيم والثقافة والفكر، وقضايا النضال السياسي والكفاحي والنقابي والجهاد... بكل دوائره المجتمعية .

أيها الرفاق: إن جماهيرنا الفقيرة الكادحة التي ترفع في وجه النظام الحاكم (في كافة بلدان الوطن العربي) راية المطالبة بحقوقها من أجل الحرية والاستقلال، وتستهدف تحقيق أفكارها ومثلها العليا في المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، إنما هي

بحاجة إلى التنظيم كأسلوب وحيد لخلق الإرادة الجماعية، فالحزب أو التنظيم هو السلاح الأمضى والوحيد الذي يوفر عناصر القوة للجماهير الشعبية الفقيرة لمواجهة قوى الاستبداد والظلم وأدواتها.

إن وعينا بكل هذه القضايا، وجديتنا في ممارستها، ستؤدي قطعاً إلى تطوير وتفعيل دور احزابنا لتحتل مكانتها التي نتطلع جميعاً إليها، كأحزاب ثورية ماركسية طليعية، ديمقراطية وشعبية.

ولكي تكون أحزابنا كذلك، فإن الاهتمام بتطوير الوعي بقضايا بلداننا الاقتصادية والمجتمعية، وبالتماسك الإيديولوجي والوعي المعمق بالماركسية، قضية هامة. وعلينا إن نبذل كل الجهود الممكنة على هذا الطريق، وليكن شعارنا دائماً: من أجل موقف أيديولوجي متماسك... من أجل بنية تنظيمية حزبية ثورية ديمقراطية صلبة... ومن أجل ممارسة ثورية، لكي تستعيد احزابنا وفصائلنا اليسارية الماركسية في مشرق ومغرب وطننا دورها الطليعي الذي تنتظره جماهيرنا الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة بشوق كبير.

**الضرورة الملحة لمراجعة مفهوم المركزية وتعميم الديمقراطية منهجاً وسلوكاً.**

الحوار المتمدن-العدد: 7832 - 21 / 12 / 2023

إن مفهوم «المركزية الديمقراطية» الذي مثل أسس الحياة الداخلية، كان الشعار الذي أسس لممارسات التفرد والاستبداد وعبادة الفرد في العديد من الأحزاب الشيوعية، لأن كلمة الديمقراطية في هذا المفهوم لم تكن ذات معنى، سوى بالممارسة الشكلية لحق الانتخاب، بينما عنت المركزية -في تلك الأحزاب- سيطرة «الهيئات الأعلى» فالأعلى، والأعلى هو الأمين العام و المكتب السياسي.

وإذا كان لينين هو الذي أنتج هذا المفهوم، فقد عنى به اتحاد إرادات حرّة. في الممارسة من أجل تغيير الواقع. لهذا إشتل عنده على مبدأ حق إبداء الرأي وحق الاختلاف، ومبدأ تقرير سياسات الحزب من خلال الحوار المكتوب، والعلني، ومن خلال إقرارها في مؤتمرات حقيقية. تشهد صراعات حقيقية، وتأتي نتيجة الانتخاب كتعبير عن هذه الصراعات.

لاشك أن الصيغة اللينينية للمفهوم لا تزال راهنة، وهي، صحيحة، ومهمة أيضاً، لكن لا بد من أن نلاحظ، أولاً أن هذا المفهوم يمكن تفسيره بصورة أحادية انتهازية ومن ثم توليد الاستبداد اعتماداً على لفظ أو مصطلح المركزية، وبالتالي اعتري المفهوم حالة من التشويه، عبر أساليب حزبية بيروقراطية في إطار العلاقة الميكانيكية والتابعة لأحزابنا الشيوعية مع المركز في موسكو، دون أي تفكير جدي موضوعي بانتقاد التجربة البيروقراطية وصيغ الاستبداد الحزبية واستبدالها بالمفاهيم والصيغ الديمقراطية الكفيلة بتطور واستنهاض وانتشار الحزب الماركسي/ الشيوعي الثوري.

ففي ضوء المتغيرات النوعية في حياة الأحزاب الشيوعية منذ ثورة أكتوبر 1917 وخاصة بعد وفاة لينين، وتشي مظاهر عبادة الفرد والاستبداد بذريعة أسبقية المركزية على الديمقراطية في معظم تلك الأحزاب - بدرجات مختلفة- استمرت حتى لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي 1991، الأمر الذي يعني إن مختلف تلك التجارب قد أثبتت

أن على كافة أحزاب وفصائل اليسار الماركسي إعادة النظر في كيفية تطبيق مفهوم المركزية الديمقراطية، ليس بمعنى نفيه، بل بتمحيصه، ومحاولة إعطائه معنى أشمل مما كان عليه خلال الحقبة الماضية، بما يجعل من هذا المفهوم أداة لتطور وتجدد الحزب ديمقراطياً على قاعدة الالتزام بالخلق بالماركسية اللينينية، بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية والتفرد والجمود من ناحية، وبعيداً عن كل الممارسات التوفيقية أو المجاملة أو الحلول الوسط من ناحية ثانية، لكنني ادرك ان هذا المطلب مرهون بعمق التربية الحزبية المستندة الى الروح والأخلاق الرفاقية من جهة والى الوعي بالنظرية ومبادئ الحزب الى جانب مكونات الواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي في كل قطر من جهة ثانية.

إن تناولنا لمظاهر الخلل في احزابنا وفصائلنا اليسارية الماركسية، يفرض علينا، لا أن نعرف مكامن الاختلال فقط، بل أن نسعى عبر تزايد الوعي بالنظرية ومكونات الواقع المعاش بصورة نوعية، جنباً إلى جنب مع ممارسة الأخلاق الثورية الرفاقية، لأن يصبح مفهوم الديمقراطية، والمركزية الديمقراطية ذا معنى أشمل، يؤدي إلى الخروج من الأزمة التي تعيشها أحزاب اليسار راهنا إلى النهوض المأمول في استعادة دورها الطبيعي، بما يضمن منع الاختلال مستقبلاً، ويؤسس لبنية ديمقراطية حقاً في قيادة وقواعد الاحزاب، تكفل استقرار وحماية الحزب وصعوده وانتشاره في أوساط العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في المرحلة الراهنة بما يعزز صعود مسيرته النضالية وانتصاره المستقبلي، وهذا التوجه مطلوب بالضرورة لكافة الأحزاب في كل بلدان العالم عموماً، وفي البلدان المتخلفة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وبلدان مغرب ومشرق الوطن العربي خصوصاً، التي تعيش حالة من التطور الطبقي غير المتبلور والمشوه في ظل مجتمع محكوم حتى اللحظة بعوامل التخلف والتبعية والاستبداد والاستغلال، الى جانب غياب الوعي الطبقي لدى العمال والفلاحين والفقراء الكادحين والمضطهدين في بلادنا.

وفي هذا السياق، أشير إلى أنه إذا كانت الطبقة العاملة في البلدان الصناعية مارست تقاليد الديمقراطية التي اكتسبتها من خلال البنية التحتية التي أوجدتها البرجوازية (التقدم

الصناعي والعلمي والتويري)، فإنها عندنا لم تعرف ذلك بل عرفت -وما زالت- بنية بطركية بلباس حدائي شكلاي رث، هي أساس التسلط، إلى جانب استمرار هيمنة الفكر التقليدي التراثي السلبي بذريعة الدين والعادات والتقاليد في خدمة مصالح الأثرياء القدامى منهم والجدد الكومبرادوريون، وفي ظل عفوية جماهيرية تكاد تكون مستسلمة لهذا الفكر ورموزه الطبقية والتراثية، وهو ما يجعل مسألة التنظيم في بلدان مغرب ومشرق الوطن العربي أكثر صعوبة، أو كمن يحفر في الصخر، ولا خيار لنا - من اجل التغيير الديمقراطي وتحقيق أهداف شعوبنا عموما وجماهيرنا الشعبية خصوصا- سوى مواصلة ذلك الحفر بإرادة جماعية واعية تتخطى كل المعوقات، وتوفير الأسس والبرامج والآليات السياسية والفكرية والثقافية والتنظيمية اللازمة لتكريس الديمقراطية في مجتمعاتنا، فالديمقراطية عندنا تعتمد على الوعي أكثر من اعتمادها على الأطر والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التابعة والمتخلفة الراهنة، وهذا ما له علاقة بالظروف الموضوعية ارتباطاً بأوضاع التبعية والتخلف التي نعيشها، وبالتالي فإن كل حزب أو فصيل ماركسي في بلداننا، يجب أن يجسد المعنى الحقيقي للمثقف العضوي - بالمعنى الفردي أو الجمعي - إلى جانب تجسيده الفعال لمفهوم المثقف العضوي الثوري الحامل الاجتماعي البديل للطبقة الغائبة أو غير المتبلورة.

أما الجانب المتعلق بالظروف الموضوعية، فإننا نتفق على أن تغير الظروف الموضوعية يؤدي إلى تأثيرات مختلفة في بنية التنظيم أيضاً. وما دامت الظروف الموضوعية ليست ثابتة بل تتطور باستمرار، فإن تأثيرات تطورها الاجتماعي أو الطبقي، تنعكس أيضاً على البنية الديمقراطية في التنظيم، وبما أن تناول الوضع الطبقي في مجتمعاتنا، تناول متعدد، حيث ينقسم هؤلاء إلى مجموعات لكل منها وضع طبقي خاص، نتيجة الظروف "السياسية" التي تحكم كل مجموعة في كل بلد أو مجتمع (كما هو الحال في الاختلافات التطورية الاجتماعية بين مصر و المغرب والجزائر وموريتانيا واليمن وبلدان الخليج والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا... الخ وما بينها من خصوصيات اجتماعية مختلفة) وبالتالي اختلاف ظروف كل منهما، رغم أنه ليس اختلافاً نوعياً في

كل الأحوال، حيث أن هذا التطور المشوه في مجتمعاتنا، أدى إلى تكوين شرائح اجتماعية طبقية كومبرادورية جديدة مرتبطة ومتكيفة بدرجات متفاوتة مع شروط التبعية والتحالف الامبريالي الصهيوني، وما يحمله هذا التكيف من مفاهيم مجتمعية، تابعة ومتخلفة ورثة في آن واحد، ترى في الديمقراطية الحقيقية وممارستها، في ظل وحدة الموقف والنظام السياسي، نقيضاً لمصالحها الطارئة والمستحدثة، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن بلداننا المتخلفة لم تشهد تجربة الثورة الديمقراطية البورجوازية، وظل التسلط والقمع والاستبداد، جنباً إلى جنب مع العادات والتقاليد الاجتماعية والتراثية الأبوية أو البطركية السالبة ما قبل الرأسمالية، مكوناً جوهرياً في بلدنا، فالوعي السائد لم يستطع تجاوز "العادات الاجتماعية" القديمة، الأمر الذي أدى إلى تسرب مظاهر التخلف الفكري والإداري والتنظيمي والاقتصادي إلى داخل معظم أحزاب وفصائل اليسار في بلدنا، حيث ظل دور المثقفين هامشياً في العديد من هذه الأحزاب، في مقابل استمرار حالة الارتباك والتشوش الفكري والهيمنة البيروقراطية عليها.

فإذا كان المفكر والقائد الشيوعي العبقري لينين قد ركز على المركزية، وعلى خضوع الأقلية للأغلبية، والأدنى للأعلى، فإننا -في كل أحزاب اليسار في الوطن العربي- بحاجة إلى وضعها في إطارها الحقيقي ضمن مفهوم أكثر شمولاً للمركزية الديمقراطية، وهو مفهوم يعتمد أساساً على الديمقراطية الواسعة ضمن تراتبية الأطر التنظيمية ووفق الالتزام الخلاق والمتجدد بهوية الحزب الفكرية وبرنامجها السياسي التحرري والطبقي، لأن التركيز على المركزية وحدها مرادفاً للانضباط والالتزام التنظيميين، ويتجاهل كامل للديمقراطية، سوف يقود إلى إختلال أساسي في مجمل العملية التنظيمية، خاصة في ظل ضعف وتراجع الدافعية الذاتية، والأخلاق الرفاقية التي تقوم على الاحترام المتبادل، ومن ثم ضعف تطبيق مفهومي الالتزام والانتماء الحزبي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء الظواهر السلبية والانتهازية التي أشرنا إليها.

اذن المركزية كما افهمها وادعو الى الالتزام بها، يجب أن تترافق مع الديمقراطية الواسعة.

وبالتالي فإن الممارسة الفعلية الواعية للديمقراطية داخل أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلادنا، هي أحد الضمانات الكفيلة بتطبيق مبدأ المركزية تطبيقاً خلاقاً يوفر التناسق والانسجام الرفاعي بين الهيئات القاعدية والوسطى والعليا في الحزب، بمثل ما يضمن صيرورة التجدد النوعي في صفوف الحزب وهيئاته بعيداً عن كافة المظاهر البيروقراطية والشللية، بما يحقق الحفاظ على مركزية الحزب وجوهرها الديمقراطي وتماسك هيئاته عبر التفاعل الرفاعي بينهما بعد طرد وإزاحة مظاهر وأدوات الخلل فيه. ولنلاحظ، ثانياً، أن المفهوم، أي مفهوم، محدّد في الزمان والمكان الذي أنتج فيه، وبالتالي فهو يخضع لتحوّلات الزمان والمكان، لذا يكون من الضروري عادة، إعادة إنتاجه على ضوء التجربة الواقعية، ولأشك أن تجربة ثلاث أرباع القرن أو أكثر من الممارسة، يجب أن تسمح بتحديد أعمق للمفاهيم، وإعادة إنتاجها لتغتنى بثناء تجربة طويلة، ومفهوم المركزية الديمقراطية خاضع لإعادة الإنتاج هذه من أجل تطوير وتكريس العلاقات الداخلية في فصائلنا واحزابنا على أسس ديمقراطية أولاً بالاستناد إلى أسس تشكيل الحزب الماركسي اللينيني الديمقراطي.

هذه هي المسألة التي يجب أن تشغلنا، وهي مسألة تتعلق بالبنية العامة للحزب (بالعضوية، بتطوير الوعي، وبتكوين الفرد)، مع التأكيد على جملة حقوق بديهية، وهي حق إبداء الرأي، حق الاختلاف، حق الانتقاد، وحق إعلان كل ذلك، حق أن يعبر العضو عن آرائه بحرية تامة، وإن يعلن اختلافه مع سياسات الحزب، وأن ينتقد هذه السياسات، وهي خطوات أو توجهات مقترحة تحتاج إلى جرأة معرفية من الرفاق عموماً وقيادات وكوادر أحزاب وفصائل اليسار الماركسي محكومة ومشروطة بالوعي العميق بالماركسية اللينينية ومنهجها وبكل جوانب الواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في هذا البلد أو ذلك من بلدان الوطن العربي .

## غزة تحت الحصار والعدوان الإسرائيلي

الحوار المتمدن-العدد: 7835 - 24 / 12 / 2023

غزة سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية أصبحت بسبب القصف الهجمي الصهيوني مقبرة موحشة بلا قبور.... لا مياه ولا كهرباء ولا مستشفيات ولا مأوى يحمي النازحين (وأنا وأسرتي واحفادي منهم) في المدارس والتجمعات والجمعيات والمستشفيات والخيام من البرد والمطر خاصة حينما تدلف الخيمة على ساكنيها حيث تتزايد الآلام والهموم والأحزان وكل صنوف الذل والقهر المختلط بالرعب والقلق كلما تزايد القصف الهجمي وتزايد عدد البيوت المدمرة التي تزيد عن 300 ألف وحدة سكنية، ورغم الشهداء الذين تجاوز عددهم 20 ألف شهيد أكثر من نصفهم من النساء والأطفال، إلى جانب الجرحى الذين وصل عددهم اليوم 50 ألف جريح... رغم كل هذه الأوضاع سنظل صامدين على موقفنا ضد التوطين رغم أننا لا نعرف هل سنعيش أو نموت اليوم أو غداً.....وسأظل مصراً على الكتابة اليومية حول قضايا معرفية تنويرية عقلانية تقدمية تحررية وثورية معادية للعنصرية والصهيونية والنازية من جهة وضد القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية وأنظمتها العميلة من جهة ثانية.

في هذا السياق أشير إلى أنه رغم أن غزة أصبحت مدينة جرداء قاحلة بسبب الدمار الصهيوني، إلا أن حكام الأنظمة العربية العميلة وحكامها المستمرين في صمتهم وعمالتهم للامريكان والصهاينة، وهو أمر غير مستغرب، لكنهم لم يجرؤوا فقط للحفاظ على ما تبقى من ماء وجوههم \_ اتخاذ القرار، ولو من الناحية الشكلية، لسحب سفرائهم من دولة العدو الإسرائيلي.....

إلى جانب تناولي للأنظمة، لا بد لي من الإشارة بوضوح إلى المجموعات المنحطة من التجار الفلسطينيين اللصوص الذين انتهبوا الهجمة الصهيونية ليكتنزوا مزيداً من الأموال على حساب جوع أكثر من 95% من النازحين دون أي رحمة أو اخلاق، رغم الجوع ينتشر بسبب الغلاء الفاحش الذي يمارسه المستغلين الاوغاد من تجار غزة، فبعد

سبعة وسبعين يوماً على الهجوم والقصف، (بلغ سعر شوال الطحين 200 دولار وسعر أسطوانة الغاز أكثر من 100 دولار ووصلح سعر كيلو الملح 15 دولار والبنزين بلغ سعر اللتر 15 دولار وكيلو البطاطا 6 دولار وورق تواليت الحمام ارتفع الدزينة 30 دولار وكذلك ارتفعت أسعار الأدوية خمسة أضعاف وأسعار المواد الغذائية إلى أكثر من عشرين ضعفاً كدليل فاضح على الاستغلال البشع الذي يمارسه البعض في غزة)، وفي مثل هذه الأحوال كان من الطبيعي أن ترتفع صافرات الدُّل والقهر والجوع تُدوي في بطن غزة وجيوب أهالي غزة ودموع أمهات غزة وأحلام غزة وقهر الرجال في غزة الذين باتوا عاجزين كلياً عن تأمين الحد الأدنى من احتياجات أطفالهم حيث بات كل شيء باهت وناقص في غزة عدا ذل التوهان والإخلاء من البيت إلى الخيمة المأوى حيث الفقر والقهر ودُّل النزوح والحرمان أو التهديد بالتهجير والتوطين.

إن غزة التي صمدت وتحملت ما لم تتحمله دول، تقول لكم أن ظهرها قد إنكسر، وبرغم ذلك، وبرغم القصف الهمجي والنزوح الاغترابي القاتل، وبرغم أيّة معاناة ناتجة عن المزيد من القصف والموت والجوع والعطش والدمار، والمخططات الهادفة إلى تصفية قضيتنا الوطنية، ستظل غزة محكومة بالأمل وبطم الوحدة وأن تعود موحدة سياسياً وجغرافياً مع بقايا الوطن القدس والضفة الغربية وأن يعود الحلم الذي قال عنه الخالد ياسر عرفات لن يكتمل إلا بالقدس وإلى أن يكتمل الحلم مازالت غزة تحلم أن تُوفوا دينها ...

وهنا بالضبط أخطب كل أحزاب والحركات التحررية الوطنية عموماً وأحزاب اليسار والحركات التقدمية في كل أرجاء مغارب ومشارك هذا الوطن ولا أخطب ابداً أي نظام عربي مشبوه أو عميل ....

إن غزة لا تَسْحَتْ مُستقبلها من أحد لكن لم يُعَد في رصيدها إلا صمت العاجز وشبابها اليوم إمّا أنه يمارس دوره في النضال أو مع عائلته في مراكز الإيواء أو في الخيام التي تنتشر بالآلاف في خانينوس ورفح والمواصي وإمّا على الحديدية وإمّا على أرضية الخيمة أو مأوى النزوح اللعين.

غزة إذن تتأشد الوطنيون التقدميين الشرفاء الذين يشعرون بآلامها ويقدرّون لها صبرها وصمودها وبسالتها وتضحياتها الغالية التي فاقت كل التصورات، أن لا يترددوا ابدا في الوقوف التضامني الصادق معها ليطالبوا بالمسارعة إلى ارسال المواد الغذائية والأدوية والمياه والبطانيات والخيام إلى جانب المبادرة بضرورة الانسحاب الفوري الإسرائيلي، كما أطالب كافة القوى المشار إليها بإعلان رفضهم الصريح للتوطين ودعوة كافة القوى السياسية والمنظمات الفلسطينية للقاء عاجل يستهدف الاتفاق على دفن الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تمهد للانتخابات الرئاسية والتشريعية والوطني.

أخيراً، أيها الإخوة والرفاق والأصدقاء في كافة الحركات السياسية الوطنية التقدمية في مغرب ومشرق الوطن العربي، إن الانحياز لصمود وكرامة غزّة انحياز للوطنية الفلسطينية وحق تقرير المصير والعودة والاستقلال وهو أيضا انحياز ومراكمة فعالة لنضال احزابكم في مسيرتها لتحقيق الأهداف العظيمة لشعوبكم في تطلعها للخلاص من كل أشكال وأدوات التبعية والخضوع والاستبداد والاستغلال الطبقي تمهيدا لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الإشتراكية.

**معايدة الى اهلنا احباءنا المسيحيين من غزة الصاعدة بمناسبة عيد الميلاد المجيد**

الحوار المتمدن-العدد: 7835 - 24 / 12 / 2023

من وسط شبه الحياة التي نعيشها في غزة، آلتى أصبحت بسبب القصف الهمجي الصهيوني مقبرة موحشة بلا قبور.... لا مياه ولا كهرباء ولا مستشفيات ولا مأوى يحمى النازحين، ومن تحت القصف، ومن فوق الدمار ومع قليل انترنت وكثير من الصمود .. لا نملك سوى قليل من أمل أن نعود للاحتفال معكم بالعام الجديد قادم أيام ما بعد النزوح والعودة -إنْ عُدنا-، وقادم الحياة -إنْ بقينا على قيدها- وحتى يكون ذلك، ورغم المرار الذي نتجرعه في غزة، ورغم كل مظاهر الألم والمعاناة والبؤس أتقدم بأجمل التهاني لأهلنا احباءنا المسيحيين بعيد الميلاد المجيد، وبهذه المناسبة لا املك سوى ان استعيد في اللحظة، وعلى عجالة، الروح الوطنية التوحيدية النهضوية المستتيرة والرؤى العقلانية وحرية الرأي والمعتقد التي حكمت المفكرين والكتاب والمؤرخين و المثقفين والصحفيين والروائيين والشعراء والفنانين والشهداء والمناضلين العرب المسيحيين الذين قاموا بادوارهم الطليعية المتميزة في بلورة ونشر فكر النهضة والفكر القومي الوجدوي والفكر الاشتراكي ضد الاستعمار والحركة الصهيونية، وكان لهم إسهامهم البارز في يقظة العرب اواخر القرن 19 ووائل القرن العشرين كما في الثورات العربية الحديثة والمعاصرة في فلسطين وكل اقطار الوطن العربي، نذكر منهم :

جبران خليل جبران - ايليا أبو ماضي - نجيب عازوري - اديب اسحق - ابراهيم وناصيف اليازجي - سلامة موسى - شبلي شميل - أنطوان مارون - جورج زيدان - مارون النقاش (أبو المسرح العربي) - نجيب الريحاني - جورج ودولت أبيض - مكرم عبيد - امين الريحاني - بطرس البستاني - فرح انطون - جورج انطونيوس - ميخائيل نعيمة - سليم وبشاره تقلا - خليل السكاكيني - امين معلوف - يعقوب صروف - فؤاد نصار - فارس نمر - عزت طنوس - عيسى نخلة - مي زيادة - قسطنطين زريق - ميشيل عفلق - انطوان سعادة - فرج الله الحلو - و فرنسيس المراش - اسكندر

حبش - بترو طرزي - حنا دهنه فرح- وديع وشفيق طرزي- موسى سابا وفا الصايغ-  
يوسف الصايغ - كمال الطويل - انطون سعادة - الأب ابراهيم عياد - حنا ميخائيل  
- الشهيد جايل العرجا - كريم خلف - جورج شفيق عسل - ميشيل عفلق - جورج  
حداد - الشهيد جول جمال -المخرج السينمائي يوسف شاهين - فيروز - الرحابنة -  
رشدي سعيد - مجدي يعقوب - المطران المناضل هيلاريون كبوجي- د.حنا عيسى -  
الروائي حنامينا- إلياس مرقص - د.سمير أمين - ادوارد سعيد - جورج حبش - وديع  
حداد - نايف حواتمة -حنان عشراوي \_ انيس الصايغ وفايز الصايغ \_صبري جريس-  
ناصر عواد \_ حنا مقبل \_ يعقوب دوناي - يعقوب زيادين - عيسى مدانات - الشهيد  
كمال ناصر - هيلاريون كبوشي - وسام الرفيدي - خضر طرزي ( شهيد الانتفاضة  
الاولى 1988) - مي الصايغ - وفا الصايغ - مانويل مسلم -أميل حبيبي - اميل توما  
- المطران عطالله حنا - يوسف شاهين - الفنان التشكيلي سليمان منصور - الكاردينال  
ميشيل صباح - نقولا زيادة - اميل الغوري - توفيق طوبي - د.هشام غصيب - ناجي  
علوش -سلامة كلية - جورج طرابيشي- رمزي زكي - انطوان زحلان - غالب هلسا  
- الياس خوري- لويس عوض - فؤاد زكريا - ميشيل كامل - جورج اسحق -غالي  
شكري -جورج حاوي - جورج البطل - وليم نصار ... وغيرهم كثيرون جداً ... وفي  
هذا السياق فان اعتبار اهلنا واخواننا المسيحيين اقلية هو انتقاص واهانة لكل ماقدمه  
مسيحيو المشرق من فكر وثقافة ونضال وتضحية وانفتاح على الحضارات وإدخالهم  
الكثير من المعارف، وكونهم اقلية عديدة في بلاد العرب لا يعنى ابدأ انهم ليسوا  
امتداد وجودي واجتماعي وتاريخي للعرب والعروبة منذ الاف السنين ...وبالتالي فان  
مفهوم الأقلية لا يلغي ابدأ اصالة انتماء المسيحي العربي لوطنه وعروبته منذ فجر  
التاريخ الى يومنا هذا ....كل الفخر والاعتزاز باهلنا احبتنا واخواننا المسيحيين عموماً  
والرواد منهم خصوصاً.

وكل عام وشعبنا الفلسطيني وأهلنا المسيحيين في كل ارجاء الوطن العربي بخير

ومحبة



## ما الحداثة وما هي أبرز سماتها وأنواعها؟

الحوار المتمدن-العدد: 7837 - 26 / 12 / 2023

الحداثة هي ذلك الانقلاب الفكري الذي حصل في أوروبا منذ القرن السادس عشر، وانتشر وترسخ في القرن الثامن عشر معلناً ميلاد عصر النهضة والتنوير العقلاني، الذي جاء نتيجة للتراكمات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية، التي كان لها تأثيرها المباشر في إطلاق شعار النهضة الأوروبية الرئيسي بضمونه الذي أكد على فصل الدين عن الدولة والسياسة، وإزاحة الكنيسة من عقول الناس في أوروبا. نشأة الحداثة:

تاريخياً، يمكن القول أن الحداثة قد بدأت مع بزوغ عصر النهضة، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، وبعد ادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان عبر التفكير العقلاني المستنير، إلى جانب اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، مما اضاف عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة، فالفرد وفق الحداثة تتبع قيمته من ذاته لا من ملته ولا من قبيلته، وتلك هي القيمة الجوهرية للتطورات والمتغيرات التي أصابت أوروبا وأدت إلى اشتعال الثورات البرجوازية التي أنهت سيطرة الكنيسة على عقول الناس، ومن ثم قضت على النظام الاقطاعي القديم الذي ساد عبر أفكاره الرجعية في أرجاء أوروبا طوال أكثر من 1200 عام منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر.

من هنا، "كان نجاح الثورات السياسية البرجوازية في هولندا في مطلع القرن السابع عشر، وفي بريطانيا من 1641-1688، ثم الثورة الفرنسية الكبرى في القرن الثامن عشر (1789)، بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة، ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت

زلزلاً في الفكر الأوروبي الحديث كان من نتائجه الرئيسية" انتقال موضوع الفلسفة من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم وبين العقل والمادة. بهذه الثورات حققت أوروبا الغربية انتقالها التحديتي من مجتمع الطبيعة إلى المجتمع المدني. وبالطبع، فقد أدت هذه الثورات جميعاً دوراً في بناء فكر الحداثة، ومن ثم رفض قدسية الأفكار ووضعتها جميعاً ضمن دائرة الشك المنهجي والتحليل والاختبار. سمات الحداثة:

إن أبرز سمات الحداثة أو هذه العقيدة الجديدة هي: المادية، أي اعتبار الطبيعة كياناً مادياً مستقلاً وقائماً في ذاته، تحكمه مبادئ وقوانين ونظم قابلة لأن تُعرَف، واعتبار الإنسان جزءاً من الطبيعة؛ الروح النقدي المتواصل، أي رفض سلطة المألوف وسلطة السلف وسلطة الغيب، ونزع هالة القدسية عن الأشياء والعلاقات، والالتزام بالعقل العلمي سلطة رئيسية للأحكام. الثورية، أي إدراك تاريخية الطبيعة والمجتمع البشري، وإدراك الذات المدركة بصفاتها قوة اجتماعية في مناخ من الحرية والديمقراطية. اللاغيبية التي تصل أوجها في العلمانية. اعتبار المعرفة العلمية قيمة قائمة في ذاتها ومطلقة الاستقلالية. فهي لا تقبل أي سلطة أو قيد يفرض عليها من خارجها. الإنسانية، أي الإيمان بالإنسان وقدرته الخلاقة واستقلالته وحرية الذات واعتباره مصدراً وأساساً لكل قيمة.

إن ما يميز العصر الأوروبي الحديث - كما يقول د. صادق العظم - "هو هذا الاتحاد العضوي الفريد الذي تم - على مراحل طبعاً، ولكن للمرة الأولى في تاريخ الإنسانية - بين المصالح الحيوية للطبقات التجارية الصاعدة وبين الاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية والميكانيكية الجديدة، وأريد أن أشير هنا إلى صيرورة تاريخية معينة في تطور أوروبا الحديثة أدت إلى ربط المعرفة العلمية - قديمها وجديدها - نهائياً بطرائق البورجوازية الأوروبية الصاعدة في إنتاج الثروة ومراكمتها.

لقد بزغت إمكانية تحويل التقدم العلمي والتقني بصورة منتظمة ومدروسة إلى رأسمال من ناحية، كما بزغت إمكانية قيام الرأسمال في البحث المنتظم والمدروس عن المزيد من التقدم العلمي والتقني من ناحية ثانية، أي أن للرأسمال مصلحة حيوية في العلم، كما أصبح للتقدم العلمي مصلحة لا تقل حيوية في الرأسمال، وهذه دينامية حضارية جديدة تماماً لم يعرفها الإنسان من قبل، على الرغم من أن حضاراته السابقة عرفت كُلاً من التجارة والصناعة والرأسمال والعلم والتقنية، وقد برهن هذا المزيج الجديد أنه طاقة متفجرة هائلة إلى أبعد الحدود، مدمرة وخلّاقة في وقت واحد، وهذه الطاقة هي التي صنعت ما يسمى بالحدّاث وشكلت العالم الحديث وقضت على القديم".

فالبورجوازية "اكتشفت الطاقة الهائلة المختزنة في الأنانية وعبأتها وقننتها واستخدمتها لإعادة صياغة الإنسان الأوروبي (وفيما بعد غير الأوروبي أيضاً) على صورتها وشاكلتها ووفقاً لمصالحها، والعلم الحديث اكتشف الطاقات الهائلة المختزلة في الطبيعة فعباها وقننها ووظفها في الاتجاه ذاته فكانت هذه الحضارة الفلوسفية، وشعارها المعرفة قوة، المتخطية لنفسها باستمرار".

ويستطرد د. العظم قائلاً: "بدقة أكبر، ان احتلال العالم هذا الموقع الحيوي والحاسم في حياة الحضارة الرأسمالية الناشئة وتقدمها، أثر أعظم تأثير على تشكيل الفلسفة الحديثة، وعلى إعادة صياغة الفلسفة الموروثة وعلى مجمل الصراعات والتطورات الفلسفية منذ عصر النهضة، وهذا تماماً ما تهمله تواريخ الفلسفة إهمالاً كاملاً تقريباً، ذلك إن تأثير العلم من موقعه الجديد وردود الفعل عليه يبرزان بنصاعة في الأونطولوجيا (الوجود) والابستمولوجيا (المعرفة) الحديثتين، أما تأثير المصالح الحيوية للطبقات التجارية، وتأثير القيم التي حملتها وقاتلت من أجلها، فنجد صراحة في الشق الآخر من الفلسفة الحديثة، أي الشق الذي يعالج عادة موضوعات مثل: السياسة، الأخلاق، الاجتماع، الإنسان.. إلخ".

إذن الحدّاث بالمعنى النبيل والقوي للكلمة هي وليدة هذه الحركة التحريرية العقلانية والتجريبية النهضوية الهائلة التي كشفت عن تاريخية كل ما كان يقدم نفسه وكأنه مقدس،

معصوم، يقف فوق التاريخ. هنا يكمن جوهر الحادثة ولُبُّها.. فلا حادثة بدون تعرية، بدون تفكيك لموروث الماضي.

أنواع الحادثة:

هناك أولاً: الحادثة المادية أو العلمية والتكنولوجية، الحريات الفردية، وعدم الخوف المرعب من المجتمع أو من الطغاة والحكام.

وهناك ثانياً: الحادثة الفلسفية المرتبطة بالأولى، والدليل على ذلك، هذه العبارة التي انتشرت في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر: لولا نيوتن لما كان كانط. والمقصود بذلك أنه لولا الاكتشافات العلمية الهائلة لإسحاق نيوتن لما استطاع فيلسوف الألمان أن يُشكّل أكبر فلسفة في العصور الحديثة، وبالتالي فنَقَّدم الفلسفة العقلانية مرتبط بتقدم العلم الفيزيائي واكتشاف قوانين الطبيعة والكون.

وهناك ثالثاً: الحادثة الاقتصادية التي قضت على المجاعات الكبرى داخل النطاق الأوروبي ورفعت مستوى المعيشة للطبقات الوسطى وعموم الشعب.

وهناك رابعاً: الحادثة السياسية المتمثلة بالثورات الثلاث المشار إليها: الإنجليزية (1680م)، فالأمريكية (1776م)، فالفرنسية (1789م). فبعدها "دخلنا في عصر الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان، وسيادة الشعب، والتناوب على السلطة، ووجود الأغلبية والمعارضة"، ولكن ضمن إطار النظام الرأسمالي والمصالح البورجوازية.

وهناك خامساً: الحادثة الدينية، التي ارتبطت بعملية الإصلاح الديني، الذي أدى إلى تخفيف أعباء التراث وأثقاله عن كاهل الإنسان المسيحي في أوروبا، فانطلق بعدئذ لفتح العالم وتحقيق ذاته على الأرض، ثم جاء التنوير بعده.

وهناك سادساً: الحادثة الأدبية أو الشعرية، فقد تخلص الشعراء من قيود الأوزان والقوافي التقليدية.

وبالتالي فالحادثة هي مشروع تحرري على الأصعدة والمستويات كافة، ففي ضوء الحادثة والتنوير دخلت أوروبا إلى عصر الليبرالية وحرية الرأي والمعتقد وحقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية، حيث أشرقت روح الحادثة بكل بهائها -كما يقول د. هشام

غصيب- "معلنة شعار التنوير بجلاء: العقل والحرية؛ عقل حر وحرية عاقلة؛ العقل يحرر حامله من قيود الطبيعة، بما في ذلك طبيعته".

إن المرجعية الأساسية للإنسان -وفق جواهر الحداثة- هي "العقل، لا النص ولا الغيب؛ العقل بصفته إرادة الحرية، بصفته أداة الكشف عن مكونات الطبيعة وإعادة خلقها إنسانياً بما يحقق ويضمن حرية الإنسان من قيودها، هذا ما أعلنه بجلاء مؤسسو الحداثة منذ البداية: برونو وغاليليو وميكافيلي وبيكون وهوبز وديكارت".

وفي هذا السياق، أشير إلى أن الليبرالية هي وليدة الحداثة، إذ إن " الليبرالية ترتكز في الفكر الغربي كتنظير على فلسفة الإنجليزي جون لوك (1632-1704) فهو الأب الحقيقي والشعري للفكرة، وإذا كان لوك يمثّل وجهها السياسي، من خلال نصوصه، فإن آدم سميث (1723-1790) يُمثّل وجهها الاقتصادي من خلال كتابه ثروة الأمم، وتقرن الليبرالية بوجه عام بفكرة الحرية والفردية وامتلاك الإنسان لزام أمورهِ، ونبذ أيّ سلطة بإمكانها التحكّم في رقاب الناس مهما كانت طبيعتها".

إذن، الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحداثة هو العقل والعقلانية، فالعقل المتحرر من كل سلطان هو معيار أهل الحداثة، بل هو السلطان الحاكم على الأشياء، والحداثة بهذا المعنى إما أن تكون شاملة، كلية، وإما لا تكون، فلا يمكن الفصل بين الحداثة الدينية، والحداثة العلمية، والحداثة الفلسفية، والحداثة الصناعية أو التكنولوجية، والحداثة السياسية، بل وحتى الحداثة الشعرية أو الأدبية والفنية، إنها كل ذلك دفعة واحدة على الرغم من اختلاف هذه المجالات أو تمايزها عن بعضها البعض إلى حد ما، ولكنها كلها ناتجة عن انطلاقة واحدة من أجل حرية الإنسان وتحقيق ذاته الإنسانية على هذه الأرض بعيداً عن كل أشكال الإرهاب الفكري والأمني وعن كل أشكال الاستبداد والاستبداعات والرقابة.

وهنا لا بد لنا من "تأكيد الدور الأساسي للعقل في منظومة المعرفة (الابستمولوجيا) الحداثيّة، وذلك لأنه مصدر الحدس والبديهة التي هي - كما يقول ديكارت- أساس

الأفكار الواضحة والمتميزة والصحيحة، الأمر الذي أدى إلى الاعتقاد بالعقلانية الموضوعية للحقيقة والثقة بقدرة الإنسان على اكتساب معرفة بالنظام التأسيسي للكون".  
أخيراً، إن التنوير والحداثة، هما إعلان مرحلة جديدة من التطور البشري، استطاع الإنسان من خلالها أن يخرج من قصوره الذاتي، ويجرؤ على استعمال عقله بعيداً عن كل خضوع ووصاية للأنماط والأفكار الدينية الرجعية والغيبية.

## باختصار عن سياسات الانفتاح والتبعية ودورها في إنتاج الفساد

الحوار المتمدن-العدد: 7838 - 27 / 12 / 2023

سياسات التبعية والانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير - منذ عقود طويلة - لدى كبار المسؤولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين، ثم تركزت مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقياً بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم، بحيث اصبحت الوساطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة، وغابت تماماً امكانية تطبيق الحد الأدنى من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيك عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف واحتكار الثروات والمصالح الطبقية في الانظمة العربية الحاكمة لا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري ...

## المسألة اليهودية والحل الصهيوني وسبل الحيازة

الحوار المتمدن-العدد: 7841 - 30 / 12 / 2023

كُتِبَ الكثير عن الحركة الصهيونية منذ تسلمتها يد هرتزل، الصحفي النمساوي الذي كان له الفضل في تجميع خيوط العون الإمبريالي وغير الإمبريالي ووضعها جميعاً في خدمة الصهيونية، التي تحولت على يديه إلى حركة سياسية لها مؤسساتها التنظيمية والمالية والسياسية.

وقد كان من أكثر الأمور إثارة للالتباس حول الحركة الصهيونية، أنها تبلورت كحركة سياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو الوقت الذي بدأت تتبلور فيه كثير من الحركات القومية في أوروبا الشرقية بوجه خاص مثل دول البلقان الغربية ومثل ألمانيا وإيطاليا اللتين كانتا تقومان بمهمة التحرر القومي وتوحيد البلاد في الوقت نفسه، وكان هذا هو أساس اللبس أو التزوير التاريخي لنشأة الحركة الصهيونية، المتمثل في تصديق الادعاء الصهيوني القائل بأن الحركة الصهيونية هي التي قادت ما يسمى بـ "حركة التحرر اليهودية" كانت حسب ذلك الإدعاء جزءاً من تلك الحركات القومية التي كانت تتبلور في تلك الفترة .

ولم يكن هذا التزوير بلا أساس على أي حال، فقد كانت البرجوازية اليهودية هي التي تقوم بالدور الأساسي في تمويل وتسيير الحركة الصهيونية وتوجيه قاداتها، فبدأت وكأنها تقوم هنا أيضاً بقيادة حركة قومية شبيهة بالحركات الأوروبية التي قادت تلك البرجوازيات. كما كانت هناك بعض الأسباب الثانوية لذلك الخط، مثل علاقة زعماء الحركة الصهيونية ببعض قادة حركات التحرر في العالم، مثل علاقة هرتزل بغارibaldi وعلاقة وايزمن بغاندي في مرحلة معينة .

لقد ساعدت كل هذه الأسباب وغيرها على حدوث ذلك اللبس حول ماهية الحركة الصهيونية، وهو لبس لا يزال له تأثير في بعض الأوساط اليسارية الأوروبية والأمريكية حتى الآن.

وبالطبع فإن من المهم التصدي لهذا الموضوع لإزالة هذا اللبس، فكل أوجه تشابه الحركة الصهيونية مع حركات التحرر تقوم على مستوى الشكل، لكنها تصل إلى نقاط افتراق كبيرة واختلاف جوهري عند تلك الحركات عند الغوص في العمق لاكتناه الحقيقة، فالبرجوازية اليهودية الكبيرة هي التي دعمت ومولت الحركة الصهيونية، لكن ذلك لم يكن ضمن عملية تهدف إلى "تحرر اليهود" بقدر ما كان استثماراً من جانبها للمحنة التي تعرض لها هؤلاء في مشروع استيطاني، كان بدوره جزءاً من مجموعة مشاريع مماثلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. وقد قامت بتمويل هذه المشاريع باعتبارها جزءاً من البرجوازية الأوروبية مسيحية ويهودية كنوع من حل لأزمته وليس بهدف "التحرر".

وقد لاحظ الدكتور عبد الوهاب المسيري، عن حق، أن الدعوات الصهيونية لإعادة اليهود إلى فلسطين كانت تتوجه على الدوام إلى كبار رجال المال والسياسة في الدول الأوروبية الاستعمارية. وكان نموذجياً ضمن هذا الإطار أن يتوجه "هرتزل" في دعوته الصهيونية إلى رجل المال الفرنسي اليهودي روتشيلد، فجاء عنوان كتاب هرتزل الأساسي "دولة لليهود": نداء إلى عائلة روتشيلد".

أما ما يسمى باليسار الصهيوني الذي كانت تشوب بعض كتاباته رطانة ماركسية يسارية، فقد كان جزءاً أساسياً من الحركة الصهيونية بنفس ارتباطاتها البرجوازية. وعندما ظهرت الحركة الصهيونية بصورتها في أواخر القرن التاسع عشر، كانت قد تحولت من حيث الجوهر إلى حركة سياسية متدثرة بغطاء ديني رقيق. لكن الإيمان الديني لم يكن جوهرياً بالنسبة لقادة الحركة الصهيونية ومنظريها. وقد لخص "م.أ. جولدنبيرج" الوضع المتداخل بين الحركة الصهيونية والدين اليهودي في تلك الفترة كما يلي: "بمقدار ما كانت الصهيونية توسع نفوذها وتصبح تدريجياً الأيديولوجيا السائدة للبرجوازية اليهودية كان الكهنوت اليهودي يعتبر ليس فقط مفيداً وإنما ضرورياً بشكل جذري".

لقد جاءت استفادة الصهيونية من الأساطير الدينية اليهودية بنفس الأسلوب الذي عادت فيه البرجوازيات الأوروبية المسيحية إلى الاستفادة من المقولات التي كانت ترفضها سابقاً، ومنها المقولات الدينية التي كانت قد شنت عليها هجمات عنيفة، لكنها لم تعد ترى مانعاً في فترة لاحقة من العودة إليها في سبيل تنفيذ مآربها الاستعمارية كما هو الحال بالنسبة للتيارات اليمينية المتطرفة -حكومة بوش و المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وحكومة نتياهو وليبرمان في "إسرائيل" - التي تتخذ من الدين غطاء لسياساتها .

وليس أدل على كل هذا الرياء الديني من أن معظم قادة الحركة الصهيونية لم يكونوا معروفين بتدينهم، بل على العكس من ذلك، كان معظمهم من المتتورين المندمجين سابقاً، أو من "اليساريين" أو الليبراليين أمثال هرتزل وبنسكرو وهس، بل إن بعضهم كان رافضاً للدين اليهودي برمته، فتودور هرتزل "تعمد انتهاك العديد من الشعائر الدينية اليهودية حين قام بزيارة المدينة المقدسة" و "كان ماكس نورداو ملحداً يجهر بإلحاده" وكان حايم وايزمن يتلذذ في بعض الأحيان "بمضايقة الحاخامات بشأن الطعام المباح شرعاً".

وعلى أي حال فإن مساجلات لينين مع حزب البوند الروسي الذي كان يدعي تمثيل البروليتاريا اليهودية، وكتاب ستالين الشهير "الماركسية والقضية القومية" يعتبران من كلاسيكات الكتب التي تبين تهافت منطق الفكرة القائلة بوجود قومية يهودية تهدف الحركة الصهيونية إلى تحررها.

ومع ذلك فإن من الصعب القول إن الالتباس قد انتهى تماماً خاصة بعد قيام "إسرائيل"، مما أضاف وهما جديداً حول "تحقق هدف الصهيونية" في إنشاء دولة مستقلة لليهود. لكن قيام "إسرائيل" لم يكن تحقيقاً لهدف تحرري، بل جاء ترجمة عملية بشعة لهدف إمبريالي بحث في "إقامة قلعة محصنة للإمبريالية في المنطقة العربية" كما أخبرتنا وقائع التاريخ.

وعلى الرغم من أن قيام "الدولة اليهودية" قد أدخل عنصراً جديداً أخل بمجمل المعادلات الأساسية في المنطقة إلا أنه لا يغير من جوهر الصهيونية، التي رأيناها تتطور من أفكار دينية غامضة برزت وانتشرت من تبلور الفكر البرجوازي الأوروبي ثم تحولت إلى فكر استغلالي استعماري، ثم إلى حركة سياسية غايتها الاستيطان في فلسطين، لا من أجل تخلص اليهود من عذاباتهم، بل من أجل أن تكون قلعة للإمبريالية تحول دون تهديد مصالحها في استغلال ثروات الشعوب العربية والإسهام في استمرار تبعية وتخلف بلدانها، واحتجاز تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كضمانة وحيدة لحماية المصالح الإمبريالية، عبر أنظمة عربية فقدت في معظمها وعيها الوطني والقومي بعد أن أقدمت على الاعتراف بمشروعية دولة العدو الإسرائيلي، وأصبحت جزءاً من التحالف الإمبريالي المعادي لأهداف وتطلعات الشعوب العربية صوب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وهنا بالضبط تتجلى بوضوح الرؤية الموضوعية الثورية للصراع مع العدو الصهيوني وحليفه الإمبريالي، كصراع عربي من خلال الانطلاق مجدداً من ضرورة النضال القومي الذي يعني العلاقة الجدلية والعضوية بين القضية الفلسطينية والقضية القومية العربية، بمثل ما يعني وحدة البرنامج القومي، التحرري الديمقراطي، الهادف إلى تحقيق نهضة شعوبنا وتقدمها، الأمر الذي يفرض على كافة قوى اليسار القومي العربي عموماً والجهة الشعبية على وجه الخصوص، التفكير جدياً في إعادة احياء الفكرة التوحيدية القومية المترابطة تاريخياً ومصيرياً بالمسألة الفلسطينية، وما يتطلبه ذلك من تفعيل عملية التغيير الوطني الديمقراطي في إطار تجديد المشروع النهضوي القومي المقاوم، شرط الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث وضرورات تطوره المستقبلي .

الصهيونية والرأسمالية العالمية: نشأت الصهيونية كأيدلوجية وتنظيم في نهاية القرن التاسع عشر، في عصر الصراع الطبقي الحاد الذي خاضته البروليتاريا العالمية، في مرحلة التحول النهائي للرأسمالية إلى الامبريالية.

كانت الصهيونية بحكم نشاطها احد ملحقات الأيديولوجية الامبريالية. ولهذا فلا ينبغي لأحد ان يدهش للتناقض بين شكل الصهيونية وبين مضمونها الحقيقي. تكونت المنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الدولي الأول للصهاينة الذي انعقد في بازل بسويسرا في أغسطس 1897، واستلهمت نشاطها المنظم بالترزييف، فهي لم ترض بتاريخ ميلادها، لهذا راحت الدوائر الصهيونية والمشايعة لها، تنشر على أوسع نطاق، خرافة مؤداها ان الصهيونية "التي تدعو لإقامة دولة يهودية" هي ظاهرة قديمة قدم العالم، ذلك ان اليهود على امتداد آلاف السنين كانوا دوماً يحملون بيوم "العودة إلى فلسطين"، والمثير حقاً أن هذه المزاعم لا تزال قائمة حتى أيامنا هذه. إذن فلماذا ولماذا اختلقت أسطورة عراقية الصهاينة؟

بالطبع كان انهيار النظام الإقطاعي، والنمو العاصف للرأسمالية، وظهور طبقة البروليتاريا في أوروبا، والثورة البرجوازية الفرنسية، تلك التحولات العملاقة ذات التأثير البالغ على مصائر شعوب العالم اجمع، قد كانت أقوى من قدرة الأسوار التي ضربت في العصور الوسطى حول الجيتو اليهودي.

لقد شهد عصر الرأسمالية تداعي أسوار الجيتو اليهودي، وعودة الحيوية من جديد إلى عملية اندماج اليهود في الشعوب التي يعيشون على أرضها، تلك العملية التي كانت قد توقفت نسبياً في العصور الوسطى.

وقد أشار فلاديمير ايليتش لينين إلى أن "سقوط العصور الوسطى، ونمو الحرية السياسية في أوروبا قد اقترن بالتحريير السياسي لليهود، وتحويلهم عن الكنة الطائفية إلى لغة الشعب الذي يحتويهم، وعلى العموم فقد كان اندماجهم في بقية السكان خطوة لا شك في تقدمها، لكن عملية الاندماج التي توقعها لينين لم تتحقق، حيث استطاعت أنظمة الرأسمالية الأوروبية، خاصة البريطانية، تفعيل الحراك الصهيوني في خدمة التوسع الاستعماري وحماية المصالح الراسمالية الاستعمارية والامبريالية، ومن ثم بلورة الحركة الصهيونية بعد الانتداب البريطاني على فلسطين، واستت الوكالة اليهودية

وشجعت عمليات تهجير اليهود الى فلسطين تمهيداً لاغتصابها واستيطانها عبر قيام الدولة الصهيونية .

الصهيونية قد ظهرت على أي حال ... فما هي الأسباب الرئيسية لظهورها؟

1- ان التناقضات بين انجلترا وفرنسا، ثم ألمانيا فيما بعد، فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط الذي كان لا يزال واقعاً في نطاق الإمبراطورية العثمانية الآيلة للسقوط، والصراع المرير بين هذه الدول الاستعمارية على التقسيم النهائي لتركاة الإمبراطورية التركية، إن هذه العوامل كانت تفرض على الأفراد المتصارعة البحث عن مبررات مقبولة لتوسيع مجال نفوذها.

- كانت فكرة توطين اليهود في فلسطين التي سعت الدوائر الحاكمة البريطانية بدأب وإصرار لتحقيقها، تبدو أفضل شكل مناسب للاستعمار ( كان بسمارك مستعداً هو الآخر لاستغلال نفس الفكرة بتوطين اليهود على امتداد خط سكة حديد برلين - بغداد ) وعلى ذلك فقد كانت هناك مصلحة محددة ومباشرة لدى بريطانيا وفرنسا وألمانيا في دعم تلك القوى التي آلت على نفسها أن تقوم بدور المنفذ العملي للمشروع ذي الفائدة المشتركة وهو استعمار فلسطين أو استعمار بعض أجزاء الإمبراطورية العثمانية كما كان يخطط بسمارك .

2- ان اشتداد حدة الصراع الطبقي في مطلع القرن العشرين قد وضع الامبريالية امام ضرورة توحيد ودعم كافة القوى المعادية للحركة البروليتارية العمالية، ووحدها وتضامنها . وعلى ذلك فقد كانت هناك مصلحة موضوعية اكيدة لدى كافة القوى الحاكمة في جميع الدول الاستعمارية بلا استثناء، في تبني واحتضان الصهيونية .

3- ان عملية الاستقطاب الطبقي، وتحلل الجاليات اليهودية، وطموح الكادحين اليهود إلى التحرر من سيطرة زعماء الجاليات في كل بلد توجد به تجمعات يهودية، ان ذلك كله قد أدى إلى ظهور وتجمع العناصر اليهودية الثرية ذات النفوذ المعرض للضياع، وذات الرغبة الموحدة في تنظيم صفوفها لاستعادة نفوذها وتأكيد زعامتها بأي وسيلة،

وعلى ذلك فقد كانت هناك مقدمات سياسية كافية موضوعيا لظهور المنظمة الصهيونية العالمية.

وبعبارة اخرى فان الصهيونية قد ظهرت في صورة المنظمة الصهيونية العالمية، والاحتكار الاستعماري اليهودي، كتجسيد مادي لمحاولات البرجوازية اليهودية الممثلة للاستعمار لاستعادة النفوذ والسيطرة على جماهير اليهود، وتعطيل عملية اندماج اليهود في الشعوب الأخرى - ذلك الاندماج الذي لا شك في تقدميته كما قرر لينين-، وخلق رصيد سياسي وبشري- على نطاق كل بلد كما على نطاق العالم بأسره- يكون دوماً على أهبة الاستعداد لخدمة أهداف ومصالح الحليف الرئيسي والشريك الأقوى للصهيونية أي أقوى الدول الامبريالية نفوذا في كل فترة تاريخية.

وهكذا يبدو بوضوح لا يقبل الشك ان شعار " الدولة اليهودية" الذي ارتفع في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان مجرد أداة، فالقادة الصهاينة كانوا ينظرون باستمرار إلى إنشاء الدولة اليهودية ليس كهدف في حد ذاته وإنما كأداة لتحقيق أهداف أخرى أكثر شمولاً وخطورة وتتخلص في السيطرة المطلقة على اليهود، وتحقيق مزيد من الثراء الذي يمكن من فرض النفوذ والتحكم، ودعم الاستعمار العالمي والدفاع عن مصالحه.

إن الذين يروجون أسطورة "عراقة الصهيونية" إنما يسعون في حقيقة الأمر إلى إخفاء المضمون الطبقي الحقيقي للصهيونية وأطماعها ومخططاتها التوسعية، كما يسعون إلى طمس معالم الميلاد الحقيقي للصهيونية وأسباب وملابسات ظهورها.  
سبل المجابهة ؛

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو - بالمعنى الراهن والاستراتيجي- صراع عربي جماهيري ضد التحالف والوجود الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه؛ أنظمة التبعية والتطبيع والعمالة، تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن، إذ أن الكيان الصهيوني لن يصبح جزءاً من نسيج المنطقة العربية وسيظل كياناً مغتصباً عنصرياً وعدوانياً في خدمة

المصالح الإمبريالية الأمريكية، ما يعني ضرورة التمسك بهذه الرؤية على الرغم من أحوال الضعف والتشردم والتفكك والانتهازية التي أصابت أحزاب وفصائل حركة التحرر العربية من جهة، وعلى الرغم من أن "دولة" الكيان الصهيوني بدعم إمبريالي، استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخرت لأغراضها وأطماعها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم، وفي مثل هذه الأوضاع، وبالتالي فإننا - مناظرين عرباً وفلسطينيين - لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الإمبريالية؛ إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية ديمقراطية وثورية: سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وثقافية في ميادين كفاحنا داخل بلداننا عبر مواصلة توعية الجماهير وتحريضها وتنظيمها؛ تمهيداً لمراكمة عوامل نضوج الثورات الشعبية الهادفة إلى إسقاط أنظمة الخضوع والعمالة والتطبيع والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة أحزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في كل أقطارنا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي إننا سنتنصر بقدر ما يكون نضالنا نضالاً ثورياً تقدمياً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجدد الحضاري...

إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.. وطالما أن عوامل الاستهزاء الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، وغير مؤهلة -حتى اللحظة- لمجابهة أنظمة وقوى الاستبداد والتخلف والتبعية، مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنوية الشاملة فيها، لذلك، فإن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها، يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطلبي، طوال العقود الأربعة الماضية. كما أن عملية التصدي للوضع المزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة، خاصة وأننا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية، وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء، الذي يستند

إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديدها وإعادة بنائها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، دون أي انفصام عن الهدف الاستراتيجي في تحقيق المشروع النهضوي التوحيدي الديمقراطي العربي .

من وحي الحصار والقصف الهجمي الصهيوني على قطاع غزة :

عندما تهتري الأطر السياسية التي تنصدر قيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال الوطني التحرري والطبقي الاجتماعي الجماهيري، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة منحنى ومضطربة وصاخبة ومعقدة تتميز بتفاهت تبعية واستبداد وخضوع وعمالة معظم النظام العربي للامبريالية كالتالي نعيشها اليوم في ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف حفاظاً على مصالح الفئات الحاكمة.

وبالتالي فإن وحشة الجهد الفردي وقلقه - كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ - لا يمكن أن يبدهما إلا الالتزام بخط الجماهير ومواكبة تحركها... كما يصبح استلزام جوهر الماركسية وروحها العامة وتراثها الثوري - دونما قبلية، ودونما سجود للصيغ الجاهزة - وسيلة لإقلال احتمالات الخطأ، وتصحيحه، وتجنب السقوط في التجريبية أو الخضوع للعفوية.

ففي ظل عزلته وغياب مصداقيته جف اليسار التقليدي واقترب من مرحلة الاحتضار بعد أن نخره التخلف الفكري، وجعل منه الجمود النظري صنماً فارغاً بلا حياة، واستنفدت ثورته لحساب الانتهازية وضيق الأفق، وخنقته العزلة الشديدة عن جماهير الفقراء . إن فصائل وأحزاب اليسار العربي بحاجة إلى كوادرات قيادية ثورية ديمقراطية واعية بالماركسية ومسارها التطوري المتجدد ومنهجها وواعية أكثر بمكونات واقع مجتمعاتها . قيادات كفؤة وقادرة على الإجابة على أسئلة الجماهير الفقيرة والاندماج في أوساطها والتعلم منها وتعليمها وتنظيمها وتثويرها ..بحاجة إلى قيادات وكوادرات متواضعة وفيه لكل شهداء

التحرر والحرية والديمقراطية والعدالة والاشتراكية.. ملتزمة بالمبادئ العظيمة التي ضحوا بأرواحهم من أجلها.. ووفيه لأسر الشهداء والجرحى والأسرى المناضلين الصامدين.. ووفيه لجماهير الفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها .

..إن فصائل وأحزاب اليسار الماركسي بحاجة ماسة جداً لقيادات مبدئية صادقة لا تعرف النفاق والانتهازية والفساد والشللية.. إنها بحاجة ماسة إلى مثل هذه القيادات الثورية الوفية الواعية الصادقة ليرفعوها على أكتافهم، وليست بحاجة إلى قيادات تأتي إليها ليرتفعوا على أكتافها... ويتنكروا لمبادئها وجوهرها الأخلاقي... ذلك هو أول الطريق لخروج قوى وفصائل اليسار من أزمتها الخانقة شبه المستعصية التي تنذر - في حال استمرار تراكماتها دون علاج جراحي ثوري - إلى تصدع أبنيتها وانهارها وإسفال الستار عليها.

لذا فإن حركة اليسار الماركسي العربي المتجددة أو الجديدة داخل كل قطر من أقطار مغرب ومشرق الوطن، لن تأتي عبر تجميع الأطر الكمية الشكلية أو عبر الجمود والتخلف، أو الجثث القديمة، بل ستأتي عبر عملية خلق جديدة.

بالتالي فإن ولادة جديدة لليسر الماركسي الثوري المناضل ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني وضد أنظمة الكومبرادور في كل بلد من بلدان الوطن العربي تحتاج إلى مخاض طويل وعسير عبر أحزاب ب قيادات واعية بالماركسية اللينينية ومنهجها اولا وواعية بعمق لكل جوانب وتفاصيل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في بلدانها، تلتحم بالعمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين في أوساط الجماهير الشعبية وتسير في مقدمتها في المسيرة الطويلة حتى تحقيق الانتصار .

وعلى هذا الأساس، فإننا ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف إيجاد آلية حوار فكري من على أرضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية القومية والإنسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي العربي، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على

شعوبنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى... الأمر الذي يفرض على قوى حركة التحرر العربية التقدمية أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزماتها، وإثبات وجودها ودورها في أوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً، عبر برامج سياسية ومجتمعية تستجيب لمنطلقات الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بارتباطها المستقبلي الوثيق بالثورة القومية الديمقراطية الوحديّة ضد التحالف الإمبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي، بما يوفر أداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثرورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية والمشروع النهضوي العربي على طريق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

# ثانياً : دراسات ومقالات

في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع  
خلال عام 2024

## مواجهة الوجود الاستعماري-الاستيطاني الصهيوني:

الحوار المتمدن-العدد: 7847 - 5 / 1 / 2024

في هذا الجانب أشير إلى المحاولات العدوانية الدؤوبة للعدو الصهيوني التي تتبنى منطق تهجير وتفتيت أو إبادة الوجود الديمغرافي لشعبنا الفلسطيني، بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك انطلاقاً من أن الوجود الصهيوني في بلادنا هو في جوهره وحقيقته تجسيد لمفهوم ومنظور الاستعمار الاستيطاني الذي يتبنى منطق الإحلال والإبادة، ما يعني أن دولة العدو الصهيوني تتماهى تماماً مع ممارسات الاستعمار الاستيطاني الأمريكي والأسترالي في إبادتهم للسكان الأصليين وإن اختلفت بعض الأساليب، خاصة فيما يتعلق بإقرار الولايات المتحدة وأستراليا -منتصف القرن العشرين- التزامهم بالديمقراطية وتطبيق مفهوم المواطنة للجميع دون تمييز، مقابل دولة العدو الصهيوني التي رفضت منذ تأسيسها - إلى يومنا هذا- تطبيق مفهوم المواطنة على جميع مواطنيها، وحرصت على مواصلة عنصريتها وتطبيق الديمقراطية فقط بصورة كاملة لليهود فقط.

وهنا لا بد لي من إعادة توثيق التعريف الموضوعي لنموذج الاستعمار الاستيطاني الذي يستند إلى مصادره الأرض تحت شعار "الأرض أولاً والأرض أخيراً" دون أي تفكير بالمغادرة أو الرحيل، فالمستعمر الصهيوني المستوطن يعلن بوقاحة عنصرية أنه جاء ليبقى، رغم إدراكه أن الصراع بيننا وبينه صراعٌ وجودي .

وفي هذا السياق، أشير إلى أننا لا نحتاج إلى كثير من العناء، كي نلاحظ النغمة العنصرية الاستعمارية الكولونيالية التي يتسم بها كثير من كتابات الصهيوينيين الأوائل، خاصة كتاب هيرتسل "البلاد القديمة الجديدة" المملوء بالتعابير التي تشير إلى "بدائية السكان الأصليين وهمجيتهم في مقابل تفوق الأوروبيين وحضارتهم".

أما في " كتابه "دولة لليهود" (1894)، فإنه يتبنّى بوضوح نبرة وخطاب أوروبا القرن التاسع عشر الكولونيالية، والتي تُقسّم العالم إلى أمم متحضرة وإلى أمم بربرية، ويضع

هرتسل المشروع الصهيوني بوضوح كجزء من المشروع الأوروبي الحضاري الكولونيالي، ويكتب: "بالنسبة إلى أوروبا، سنمثل جزءاً من السد أمام آسيا، سنخدم في الخط الأمامي لندافع عن الحضارة ضد البربرية، وسنبقى كدولة مستقلة متحالفة مع أوروبا التي ستضمن في المقابل وجودنا".

هنا لا بد من التأكيد على أن تقصي جذور الصهيونية في أوروبا نفسها، تكشف لنا بوضوح، وجود صهيونية غير يهودية متأصلة في التراث الأوروبي الرأسمالي، وهي سابقة للصهيونية اليهودية من ناحية نشوئها، حيث نلاحظ أن ثمة صهيونية أوروبية أخذت معالمها تتضح بعد نشوء المسألة الشرقية وصعود نجم حاكم مصر محمد علي واحتلال جيشه بقيادة ابنه ابراهيم لسوريا 1820 - 1840، الأمر الذي شكل تهديداً لقدرة أوروبا الاستعمارية على التوغل في الإمبراطورية العثمانية.

لذا نشأت الحاجة لدى الدول الاستعمارية الأوروبية، وخصوصاً فرنسا وبريطانيا، إلى إيجاد موطئ قدم ثابت في فلسطين باعتبارها رأس حربة في المنطقة، والتقت هذه الحاجة الاستعمارية مع إمكان توظيف أسطورة إحياء دولة يهودية في فلسطين، عبر نابليون أولاً بداية القرن التاسع عشر وبلفور ثانياً.

وبهذا المعنى يمكن القول أن "الكولونيالية الاستعمارية البريطانية والفرنسية، كانت صهيونية قبل نشوء الحركة الصهيونية". وهناك كثير من الأدبيات التي تقرأ نشوء الحركة الصهيونية في الأساس كاستمرار للمشروع الاستعماري من وجهة نظر المصالح الاقتصادية التي يخدمها المشروع، وتظهر فيه الصهيونية أيضاً أداة في أيدي القوى الاستعمارية الكبرى".

وبالتالي، فإن هذا الاستعمار الاستيطاني لا ينتهي في الزمان أو المكان، فهو استعمار لا رجعة عنه، لا يمكنه ولا يريد التراجع ولا تغيير طبيعته التوسعية، ويحرص بقوة الاستبداد والإرهاب والقوانين العنصرية على عدم استخدام أهل البلاد الأصليين لهويتهم في معاملاتهم الرسمية، كما هو الحال مع أبناء شعبنا في الأرض المحتلة 1948 واستخدام صفة "العرب" بدلاً من الفلسطينيين، وتقنيك هويتهم إلى هويات درزية وبدوية

وطائفية، في محاولة يائسة لا مستقبل لها، تسعى إلى "تثبيت" ما يسمى بهوية "الشعب اليهودي"، التي تفتقر بصورة مطلقة لكافة العوامل أو العناصر التاريخية والمجتمعية المكونة لأي أمة من الأمم أو لأي شعب من الشعوب، حيث أننا -في الجبهة الشعبية- على قناعة تامة بأن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية والعربية الرجعية، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية، وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة لاستحالة الحديث عن "أمة إسلامية أو أمة مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمعاً عسكرياً استعمارياً اغتصابياً استيطانياً، يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة توراتية تحت عنوان "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزمتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم، إذ أنه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وعملاؤها في الأنظمة العربية منذ ما قبل نكبة 1948 إلى يومنا هذا.

هنا بالضبط، وأكد بكل ثقة، على أن نجاح الاستعمار الاستيطاني في أمريكا وأستراليا في إبادة أهل البلاد الأصليين، يستحيل تكراره في فلسطين، مهما تبدى من استفحال ضخامة قوة العدو الصهيوني بكل أبعادها (العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية)، ذلك إن شعبنا الفلسطيني امتلك هويته الوطنية ووجوده القومي المتميز في إطاره العربي

السوري آنذاك، إلى جانب أن فلسطين ليست معزولة عن محيطها العربي القومي - مهما تبدى من مظاهر الهزيمة والتطبيع والانحطاط الرسمي الراهن -، في مقابل أن دولة الكيان الصهيوني معزولة موضوعياً عن محيطها، إلى جانب كونها قاعدة استعمارية/إمبريالية في بلادنا لا مستقبل لها إلا ضمن استمرار حالة الانحطاط العربي الرسمي والانقسام الفلسطيني الراهنة.

وفي كل الأحوال، فإن الصراع مع العدو الصهيوني الإمبريالي، صراع مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، تتجسد راهناً في خضوع واستسلام أنظمة الكمبرادور العربية للإمبريالية الأمريكية وحليفها الصهيوني من ناحية، إلى جانب أوضاع الضعف والتفكك التي سادت على الصعيد الفلسطيني، سواء على صعيد ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف، أو استمرار الانقسام الكارثي الذي أدى إلى تفكيك الهوية وتفكيك المجتمع وتفكيك الوطنية الفلسطينية وتفكيك النظام السياسي، وكل هذه المظاهر أدت إلى ذلك التراجع الفلسطيني من خلال تراجع القوى الوطنية الفلسطينية بمختلف رؤاها وبرامجها، الأمر الذي يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية التقدمية وخروجها من أزمتها، شرط رئيسي صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي، من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين، ومن أجل مواصلة النضال ضد أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري - البيروقراطي، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية، القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة الكيان الصهيوني وإزالته من بلادنا.

وهذا يعني بوضوح، أن المهمة العاجلة أمام الحركات الوطنية عموماً وحركات اليسار الماركسي خصوصاً، في فلسطين وكافة بلدان الوطن العربي، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجديد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان

السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وبالتالي فإن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي/ الصهيوني من أجل إقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

## غزة بعد أربعة أشهر على الحرب العدوانية

الحوار المتمدن-العدد: 7880 - 7 / 2 / 2024

غزة سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية أصبحت بسبب القصف الهجمي الصهيوني مقبرة موحشة بلا قبور.... لا مياه ولا كهرباء ولا مستشفيات ولا مأوى يحمي النازحين (وأنا وأسرتي واحفادي منهم) في المدارس والتجمعات والجمعيات والمستشفيات والخيام من البرد والمطر خاصة حينما تدلف الخيمة على ساكنيها حيث تتزايد الآلام والهموم والأحزان وكل صنوف الذل والقهر المختلط بالرعب والقلق كلما تزايد القصف الهجمي وتزايد عدد البيوت المدمرة التي تزيد عن 300 ألف وحدة سكنية، ورغم الشهداء الذين تجاوز عددهم 27 ألف شهيد أكثر من نصفهم من النساء والأطفال، إلى جانب الجرحى الذين وصل عددهم اليوم 70 ألف جريح... رغم كل هذه الأوضاع سنظل صامدين على موقفنا ضد التوطين رغم أننا لا نعرف هل سنعيش أو نموت اليوم أو غداً... وسأظل مصرّاً على الكتابة اليومية حول قضايا معرفية تنويرية عقلانية تقدمية تحررية وثورية معادية للعنصرية والصهيونية والنازية من جهة و ضد القوى الإمبريالية والاورغم ذلك فإن حكام الأنظمة العربية العميلة مستمرون في صمتهم وعمالتهم للامريكان والصهاينة لدرجة أنهم لم يجروا حتى اللحظة من سحب سفرائهم من دولة العدو الإسرائيلي.

فبعد مائة وعشرين يوماً على الهجوم والقصف، (بلغ سعر شوال الطحين 200 دولار وسعر أسطوانة الغاز أكثر من 100 دولار ووصل سعر كيلو الملح 15 دولار والبنزين بلغ سعر اللتر 15 دولار وكيلو البطاطا 6 دولار وورق تواليت الحمام ارتفع الدزينة 30 دولار وكذلك ارتفعت أسعار الأدوية خمسة أضعاف واسعار المواد الغذائية إلى أكثر من عشرين ضعفا كدليل فاضح على الاستغلال البشع الذي يمارسه البعض في غزة )، وفي مثل هذه الأحوال كان من الطبيعي أن ترتفع صافرات الذل والقهر والجوع تُدوي في بطن غزة وجيوب أهالي غزة ودموع أمهات غزة وأحلام غزة وقهر الرجال في غزة

الذين باتوا عاجزين كلياً عن تأمين الحد الأدنى من احتياجات أطفالهم حيث بات كل شيء باهت وناقص في غزة عدا ذل التوهان والإخلاء من البيت إلى الخيمة المأوى حيث الفقر والقهر وذُلّ النزوح والحرمان .

غزة التي صمدت وتحملت ما لم تتحمله دول، تقول لكم أن ظهرها قد إنكسر، وبرغم ذلك، وبرغم القصف الهمجى والنزوح الاغترابي القاتل، وبرغم أية معاناة ناتجة عن المزيد من القصف والموت والجوع والعطش والدمار، ستظل غزة محكومة بالأمل وبحلم الوحدة وأن تعود موحدة سياسياً وجغرافياً مع بقايا الوطن القدس والضفة الغربية وأن يعود اللحم الذي قال عنه الخالد ياسر عرفات لن يكتمل إلا بالقدس وإلى أن يكتمل اللحم مازالت غزة تحلم أن تُوفوا دينها...وهنا بالضبط أخاطب كل أحزاب والحركات التحررية الوطنية عموماً وأحزاب اليسار والحركات التقدمية في كل ارجاء مغارب ومشارك هذا الوطن ولا أخاطب ابدا اي نظام عربي مشبوه أو عميل ....

إن غزة لا تتسحّت مُستقبلها من أحد لكن لم يُعد في رصيدها إلا صمت العاجز وشبابها اليوم إمّا في مراكز الإيواء أو في الخيام ألتي تنتشر بالآلاف في خانينوس ورفح والمواصي وإمّا على الحديدية وإمّا على أرضية الخيمة أو مأوى النزوح اللعين.

غزة إذن تتأشدّ الوطنيين التقدميين الشرفاء الذين يشعرون آلامها ويقدرّون لها صبرها وصمودها وبسالتها وتضحياتها الغالية التي فاقت كل التصورات، أن لا يترددوا ابدا في الوقوف التضامني الصادق معها ليطالبوا بوقف العدوان والمساورة إلى ارسال المواد الغذائية والأدوية والمياه والبطانيات والخيام إلى جانب المبادرة من كافة القوى المشار إليها بإعلان رفضهم الصريح للتوطين ودعوة كافة القوى السياسية والمنظمات الفلسطينية كلمة أخيرة: إن الانحياز لصمود وكرامة غزة انحياز للوطنية الفلسطينية وانحياز لفلسطين في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

## بمناسبة يوم مولدي الثامن والسبعين - يوم بطعم الخيمة والخيمة... ويقين بميلاد الآمال الكبيرة من رحم الآلام العظيمة.....

الحوار المتمدن-العدد: 7900 - 27 / 2 / 2024

وصلت الثامنة والسبعين تحت القصف الهمجي المتواصل.. وصلت من بيتي الصغير في غزة عبر مشوار مرير وقاسي من الصعب على اللغة أن تسعفني في وصف ما حدث وما يحدث معنا، من غزة إلى خانينونس، ثم من خانينونس إلى رفح، ومنها إلى الخيمة ومن الخيمة إلى المجهول!!!!!!

غزة نتيجة للقصف الهمجي الذي أدى إلى استشهاد أكثر من ثلاثين ألفاً وجرح ما يزيد عن سبعين ألفاً ودمار أكثر من 60% من بيوتها ومدارسها ومستشفياتها أصبحت مقبرة موحشة بلا قبور.... لا مياه ولا كهرباء ولا مستشفيات ولا مأوى يحمي من المطر والبرد.. لكننا صامدون.. إلا أننا لا نعرف هل سنعيش أو نموت اليوم أو غداً.....

وصلت الثامنة والسبعين من العمر.. ووصلت الخيمة في مواصي رفح، بعد رحلة نزوح مُضنيه لم أكن أتخيلها في أسوأ كوابيس حياتي، استيقظت فجر 13/أكتوبر/2023 على النبا الكابوس، كنت وزوجتي شريكة عمري أم جمال والأولاد والأحفاد، كما الآلاف من أبناء شعبنا مضطرين تحت القصف وتهديدات سرعة الاخلاء إلى النزوح نحو الجنوب! تركنا البيت في لحظات ارباك، ورعب، وذهول، وصمت، وصوت قصف يكسر ذهولنا، ويكسر الظهر، والقلب!

وصلت الثامنة والسبعين.. ووصلت خانينونس، وصلت رفح، ثم وصلنا الخيمة التي كتب عنها غسان كنفاني خيمة عن خيمة بتفرق!

وبعد سنين العمر التي فيها ناضلت، وحلمت كما كل أبناء جيلي بفلسطين حرة عربية مستقلة، أقول خيبه عن خيبه بتفرق!، ما يحدث معنا اليوم في قطاع غزة يتعدى حدود الخيبه وحدود النكسه، هي نكبة ثانية، ثلاثية الابعاد، بكل الأبعاد، السياسية والوطنية والاقتصادية والمعيشية، نكبة أشد وأقسى من نكبة 1948، تغريبة فلسطينية جديدة

غريبة الملامح والأطوار، من كثافة النيران وهول القصف والدمار والموت في أي لحظة حتى فحش وغلاء الأسعار!

وصلت الثامنة والسبعين وكانت لا تستوقفني عبارة كل عام وأنت بخير، الآن تستوقفني كثيراً، فهنا في غزة في كل دقيقة نحن نجتهد في البحث عن الخير، وعن الأمان وعن الاطمئنان على بعضنا في ذات المكان وسط بقعة من الدم يأكل فيها الناس كل شيء عدا الأكل، يطبخون كل شيء عدا الطبخ، هنا من السخف أن يسألك صديق عن حالك لأن من السخف أن تقول له أنك بخير، ليس لأننا لسنا بخير، بل لأننا فقط مازلنا أحياء! في عالم مزيف، لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم عن مجاعة يجوع فيها الجوع، وحرب طاحنة على الأرض وعلى الطحين، وبذخ وإسراف في الموت!

وصلت بعد ثمانية وسبعين عاماً من العمر، ومازالت أحلامي وآمالي بعد لم تصل .. لكنني مقتنع بقوة أن الآمال الكبيرة تولد من قلب الآلام العظيمة....

\*غازي الصوراني\*

\*28/فبراير/1946\*

\*28/فبراير/2024\*

\*فلسطين/غزة/خانيونس/رفح/الخيمة/المجهول!\*

## من خيمة النزوح ورغم القصف الهجمي الذي أدى إلى قتل نحو 9 آلاف سيدة منهن أمهات وسيدات حوامل وكوادر صحية حسب وزارة الصحة اللسطينية: كلمات بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة

الحوار المتمدن-العدد: 7911 - 9 / 3 / 2024

ربّما البعض/الجميع/فصائل وأحزاب وجمعيات وفعاليات ومتقنين وشخصيات تبرق للمرأة تهانيتها في عيدها .... وأنا بدوري\_ رغم العدوان والقصف الهجمي الصهيوني \_أبرق لها/لهنّ، ولكل شهيدات الوطن عموماً وشهيدات 9 الاف من الأمهات والحوامل والبنات في قطاع غزة خصوصاً، كما أبرق للروح النبيلة الطاهرة روح والدتي أم غازي .. أمّي وكل الأمهات، ولشريكة عمري الحبيبة والصديقة زوجتي أم جمال .. ولكل الزوجات .. و لكريماتي أجمل زهرات عمري رانيا و رنا و روان وكل البنات ولشقيقتي سلمى واعتدال ولكل الأخوات ولرفيقتي مريم ولىلى وخالدة ولطيفة وتغريد واكتمال وسامية وام جلال وأم السعيد ولكل الرفيقات، وكل العاملات، وربّات البيوت، وكل الكادحات، والمناضلات، وبائعات البسطات، وأخريات، من أرضعن منهن ومن ينتظرن حمل البطن والرضاعة وحمل الهموم والأوجاع والآثام والالتهام أنهن ناقصات عقلٍ ودين ..!! لهنّ كلهن أبرق باقة وردٍ واعتذار، أصالةً عن نفسي والمجتمع وظلامية الأفكار .. ونيابةً عن كل/بعض مُدّع تقدمية وفي ممارسته بعضٌ من رواسب الشرق وعاداته وتقاليد ومفرداته وذكوريته العليا في أنانتهن السفلى .. ورغم أنّي أفترض انتمائي إلى المثقف الحدائي/التقدمي الماركسي .. إلا أنني أقرّ واعترف أن بعضاً من رواسب رجل الشرق بداخلي في أنايا السفلى .. وهذه فسروها إن شئتم، كما شئتم، أما أنا فلم أجد تفسيراً وتكسيراً لها خيراً من قتلها بمزيد من الوعي بالفكر التنويري العلماني النقيض لتخلف الشرق لإزاحتها من داخل الداخل .. حيث بدون هذه الإزاحة /الجراحة اللازمة لاستئصال الموروث المتخلف، يبقى شعار المساواة بين الرجل والمرأة مجزوءاً ومزيفاً ومغشوشاً .

لذلك، وبهذه المناسبة أتوجه إلى كل المثقفين الحداثيين الديمقراطيين عموماً والماركسيين منهم على وجه الخصوص، مواصلة النضال من أجل الارتقاء بدور ومكانة المرأة ليس في اللحظة الراهنة، ولا بصورة موسمية، مناسبته، بل أدعوهم إلى أن يتخطوها صوب الأصل بموقف عملي وممارسة حقّه تجاه العمل الذؤوب من أجل تغيير العادات/التقاليد / النظم / الأفكار والأعراف البالية والقوانين وكل الموروثات المتخلفة التي ترفض التعاطي مع المرأة كإنسان، ومساواة كاملة مع الرجل . ومن أجل ذلك، فإنني أرى أن كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمساواة وحق العمل والعلاقات المدنية والحرية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من أجل تحرير وتحرر المرأة من كل القيود الموروثة ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد الأسري والذكوري والاستغلال الاقتصادي والمجتمعي الذي تعانيه المرأة العربية هو حديث زائف لا قيمة له ولا تأثير .

مرّة ثانية .. في العيد الوطني للمرأة... تحية إلى روح شهيدات فلسطين والوطن العربي اللواتي جدن بأنفسهن ليس من أجل الوطن فحسب بل من أجل مستقبل جنسهنّ أيضاً .. تحية إلى زوجتي، بناتي، حفيداتي، زوجات أبنائي، أخواتي، رفيقاتي وصديقاتي .. وتحية إلى كل "ضلعٍ أعوج" .. أسموه حواء .. وما أعوج منه إلا اعوجاج العقل صوب التخلف واليمين ..

في الختام المجد للشهيدات، وللمرأة العربية المساواة، ووردة حمراء قانية .. وكل عام وأنتن بخير .

## من خيمة النزوح، حديث حول مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي

الحوار المتمدن-العدد: 7911 - 9 / 3 / 2024

من خيمة النزوح، حديث حول مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي: المفهوم Concept: "هو فكرة محددة تمثل الخصائص الأساسية للشيء الذي تمثله" "هو شكل من أشكال انعكاس العالم في العقل يمكن به معرفة ماهية الظاهر، وتعميم جوانبها وصفاتها الجوهرية. والمفهوم نتاج معرفة متطورة تاريخياً، ترتفع من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، وتلخص هذه المعرفة - على أساس الممارسة - النتائج المتحصل عليها في مفاهيم أكثر عمقا، ولهذا فإن المفاهيم ليست جامدة وليست نهائية وليست مطلقة، بل هي في عملية التطور والتغيير ترقى إلى رتبة الانعكاس المطابق للواقع". بناءً على ما تقدم، نستخلص بأن "مفهوم الأخلاق هو شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (إلى جانب الفلسفة والعلم والفن والسياسة والدين) تتعكس فيه الخصال الأخلاقية (الخير، العدالة، الحق... إلخ)، والأخلاق هي جماع قواعد ومعايير حياة الناس، تحدد واجباتهم كل تجاه الآخر وتجاه المجتمع"، هو مفهوم نسبي، تطور حسب المراحل التاريخية، والأوضاع الداخلية التطبيقية لمجتمع معين في كل مرحلة من المراحل، فالتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي حدث في سياق الانتقال من نمط اجتماعي اقتصادي إلى آخر، قاد ضمناً وعلى نحو مفصح عنه إلى تحولات في البنية الأخلاقية.

فالقيم الأخلاقية ليست أبدية ولا مطلقة، إنما هي نسبية تابعة لعملية التغيير المستمر الذي يؤثر في دوافعها الاجتماعية والبيولوجية والفيزيولوجية وغير ذلك من الدوافع. "قد يكون مفيداً في البداية أن نطرح بعض الصعوبات التي تواجهنا إذا ما حاولنا أن نتوصل إلى تعريف لما يطلق عليه الأخلاق أو القيم الأخلاقية، فهو مفهوم قد يتسع ليشير إلى كل ضوابط السلوك التي يلتزم بها الأفراد في حياتهم اليومية، وقد يضيق

ليشير إلى ضوابط سلوكية محددة، أى تلك التى توصف بأنها أخلاقية، وقد يختلف الناس فيما يدخل تحت الأخلاق وما يخرج عنها، وبما أن الأخلاق مفهوم نسبي، فإن ما يعتبره شعب من الشعوب أخلاقياً قد لا يعتبره شعب آخر " إذا كان يعيش ظروفاً وأوضاعاً متخلفة بئسها ومعقده ومنقسمه كما هو حال شعبنا.

" وثمة صعوبة ثالثة تتعلق بنطاق الأخلاق ومجال تأثيرها: هل هى قيم فردية يتبناها الفرد مختلفاً عن الآخرين، أم أنها قيم جماعية تشترك فيها الجماعة بأسرها؟ وهل يمكن التمييز بين القيم الفردية والقيم الجماعية؟ وما حدود التداخل بين المستويين؟ " .

ونصادف "رابعاً معضلة التمييز بين المفهومات المختلفة التى تشير جميعها بشكل أو بآخر إلى الأخلاق . من ذلك مفهوم الأخلاق morals ومفهوم القيم الأخلاقية moral values، ومفهوم التوجهات القيمية value orientations، ومفهوم الاتجاهات الاخلاقية moral attitudes ومفهوم الأخلاق المهنية ethics، وعلاقة كل هذه المفاهيم بمفهوم الثقافة culture أو الأطر الثقافية، وأخيراً هناك مشكلة المدخل النظرى الذى ينطلق منه الباحث فى فهم الأخلاق: هل هو مدخل فلسفى، أم مدخل انثروبولوجى؟ أم حتى مدخل ثيولوجى فقهي . ولعل هذه الصعوبات هى التى جعلت موضوع الأخلاق أو القيم الأخلاقية يستعصى على الحصر والدراسة العلمية" .

فإلى جانب اقرارنا أن الاخلاق - فى الوعي الشعبي العفوي- هي مجموعة العادات والاعراف والقواعد التي يؤمن بها هذا الشعب أو ذاك في مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي، إلا أن بعض الفلاسفة يرون أن موضوع الاخلاق "لا يكون مجرد دراسة تقريرية للعادات الخلقية السائدة بين الناس؛ لأنهم يرون أن مهمة الأخلاق إنما تنحصر في وضع المثل الأعلى وبيان الكمال الأخلاقي وتشريع القانون الخلفي من خلال فرض القواعد التي ينبغي على الانسان أن يسلكها في حياته" .

"وهكذا، تصبح الأخلاق في نظر هؤلاء الفلاسفة هي نظرية المثل الأعلى، وقد بقيت الأخلاق إلى عهد قريب مبحثاً فلسفياً نظرياً يتداوله الفلاسفة ويخوض فيه علماء الأخلاق بوصفه علماً فوضوه على قدم المساواة مع المنطق وعلم الجمال، وقالوا إن

موضوعه هو قيمة الخير، كما أن موضوع المنطق هو قيمة الحق، وموضوع علم الجمال هو قيمة الجمال".

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك: ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، وجوابي على ذلك أنها وليدة التجربة.

تعريف الأخلاق :

أجمل معجم "اللانند" تعريفات الأخلاق في دلالات أربع:

الأولى: هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك المقبولة في عصر أو لدى جماعة من الناس. وبهذا المعنى يقال: أخلاق قاسية، أخلاق سيئة، أخلاق منحلة، أخلاق طيبة، كريمة أو صالحة.. الخ، وأنا اضيف هنا أن هناك أخلاق وقيم نتاج لكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي لشعوب هذا الكوكب.

والثانية: هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك التي تعتبر صالحة صلاحاً لا شرطياً. والثالثة: هي أن الأخلاق نظرية عقلية عن الخير والشر، وهذه هي الأخلاق الفلسفية. والدلالة الرابعة: هي ان الأخلاق جملة ما يتحقق في العلاقات الإجتماعية من أهداف حياة ذات صبغة إنسانية أعظم.

ننتقل الآن إلى تعريف مفهوم الاخلاق فنقول: أن الأخلاق ظاهرة اجتماعية يتم صياغتها بصورة واعية و هادفة، بما يتوافق مع المتطلبات التاريخية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية، وهي أيضاً شكل من أشكال الوعي الاجتماعي، يقوم بمهمة ضبط وتنظيم سلوك الناس في كافة مجالات الحياة الاجتماعية بدون استثناء، في السياسة وفي العلم، وفي العمل وفي البيت والأمكنة العامة... إلخ.

"فالأخلاق كمنظومة تتحدد بناء على الواقع الاجتماعي والطبقي المحدد، وأيضاً بناء على الخصوصيات الحضارية للجماعة البشرية المحددة في كل مرحلة تاريخية بعينها. فيما أن الموقف من الأخلاق يعكس في العمق موقفا اجتماعيا طبقيا... بالتالي من

الصعب الحديث عن الأخلاق بالمعنى المجرد... فالأخلاق هي منظومات ومفاهيم وسلوك نَصَّحَ وتبلور في التجربة الاجتماعية".

الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد:

"في البلدان الديمقراطية، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبقدر ما يكون هؤلاء أحراراً تكون دولتهم حرة وقوية، وفي البلدان المتأخرة حيث التسلط والاستبداد يتساوى جميع المواطنين أيضاً، ولكن بصفتهم لا شيء. الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية، تشارك بنشاط في الحياة العامة؛ والرعية في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد، فلا ترقى منزلتها ومنزلتهم فوق منزلة الأتباع والعيبد. ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعيبد. الاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم".

"الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ووضع اليد على جميع المرافق العامة، وعلى جميع مجالات الحياة، ويمتص قوة عمل المجتمع، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد. ويلتمس لنفسه المشروعية من عقيدة دينية أو عقيدة سياسية، قومية أو اشتراكية يفرضها على المجتمع كله بالعسف والإكراه، ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثر كالخلايا المسرطنة".

نخلص مما تقدم، إلى أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتتعلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه.

وما كان بوسع الاستبداد أن يقتل الشخص الأخلاقي في الإنسان لو لم يتمكن من قتل الشخص القانوني فيه، ولو لم يززع قاعدة الحقوق الطبيعية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بالطبع، يفرح المستبدون (حينما تأخذهم العزه بالاثم) بتحويل شعوبهم إلى قطعان، ومن دون أن يدروا أن ضعف شعوبهم الفعلي هو قوتهم الوهمية، ومن دون أن يدروا أن ضعف الشعوب محمول بتراكمات داخلية تتفاعل وتزداد في انتظار لحظة القطع والانفجار في وجه المستبد.

ذلك "إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛ ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين بلاده لا يحسن الدفاع عن وطنه، ومضمون القوانين التي يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة".

"لقد فهم الكثيرون كارل ماركس وكأنه ضد الأخلاق، بينما ماركس في الواقع هو نموذج المفكر الثوري الأخلاقي بامتياز.. إنه ضد الأخلاق البرجوازية المجردة والغيبية التي تحاول إيهام المجتمع بأن المشكلة مجرد سلوك أخلاقي.. وليس نتاج بنى اقتصادية وسلطة سياسية هدفها تكريس الاستغلال... إنه لم يسقط في مصيدة فلسفة الأخلاق الغيبية الوعظية.. وإنما اندمج في الفعل الثوري والفلسفي والفكري لكي يرتقي بالوعي الاجتماعي والتحريض على الفعل من أجل التغيير الحقيقي".

"الفكرة هي أن التغيير ليس مجرد حالة ذهنية أو فكرية.. بل موقف وفعل سياسي مباشر بهدف تغيير البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المادية السائدة.. أي البنى التي تولد كل هذا الإسفاف الأخلاقي والثقافي والسلوكي.. فبدون تغيير تلك البنى سيبقى الوعي خاضعا لعلاقات القوة المبنية على السيطرة على وسائل الانتاج... والمستندة إلى العمل المأجور الذي في جوهره استغلال لعرق وجهد وعمر وحياء القوى المنتجة من قبل طبقات طفيلية هدفها أولا وأخيرا الربح وتركيم الثروة، بمعنى أن تغيير هذه العلاقات للأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر والأيدولوجيا هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا تمس الواقع والطبقات المستغلة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة الفهر ذاتها... بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال

والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي" .

"بهذا المعنى بالضبط يتحدد الموقف الماركسي من الأخلاق... أي أن الأخلاق بذاتها كمفاهيم ليست هي قوة التغيير بل إن الالتزام بالفعل السياسي والاجتماعي لتغيير الواقع هو الذي يعطيه القيمة الأخلاقية الكبرى... التي ستنتج في سياقاتها منظومة أخلاقية بديلة منسجمة مع الواقع الجديد.

هذه هي الأخلاق الثورية وليس الوعظ الأجوف الذي يواصل التثرثرة عن الأخلاق ولكن بدون جرأة ووضوح في مواجهة أسباب القهر والظلم والاستغلال كعلاقات وقوى طبقية" .

التطور التاريخي للمذاهب الأخلاقية في الفلسفة: /

"ظهرت الأفكار الفلسفية الأولى عن الأخلاق في كتاب "الفيذا" الذي تضمن الأفكار الفلسفية الهندية القديمة ما قبل الفلسفة الاغريقية، التي عرفت بإسم الفلسفة "البراهمانية" (برهمان هو الله ) التي تقوم على أن "أن الحياة مليئة بالشقاء، ومن ثم لابد من احتقار الحياة الدنيا ... لأن الخلاص من الشقاء لا يكون إلا عبر ما تسميه الفلسفة الهندية بـ"النرفانا" التي تعني الفناء في الإله، وهو شكل من أشكال التصوف والزهد". وظلت هذه الفلسفة مسيطرة في الهند حتى ظهور البوذية في القرن السادس قبل الميلاد التي أسسها "غاوماتا بوذا" أو المستنير .

ثم برزت الفلسفة الكونفوشية التي أسسها "كونفوشيوس" ( 551 - 479 ق . م ) في الصين، واشتهرت بتعاليمها الأخلاقية السياسية التي تقوم على أن السماء هي الإله الأعلى تفرض مشيئتها على الناس، وإن حياة البشر رهن بالقدر، وأن الجاه والثروة منة من السماء" .

هذه هي بعض ملامح الفكر الفلسفي في الشرق القديم الذي تأثرت به الفلسفة الاغريقية، بمثل ما تفاعلت وتأثرت مع المعطيات الفلسفية المصرية الفرعونية والبابلية في العراق بشكل خاص .

أما الفلسفة الإغريقية اليونانية (التي ظهرت في القرنين السادس والخامس ق.م)، فقد كانت الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الواقع وحقيقة الكون والعقل والعديد من القضايا ذات الطابع المعرفي والشمولي .

وفي سياق الحديث عن الفلسفة الإغريقية أشير إلى عدد من الفلاسفة الذين سبقوا سقراط (469 . 399 ق.م) ووضعوا الأسس التي تأثر بها، ومن أشهرهم "فيثاغورث" (580-500 ق.م) الذي آمن بتناسق الأرواح، وكان من الرواد في علوم الهندسة والحساب، ثم "هيراقليطس" (540 - 475 ق.م) الفيلسوف المادي الذي أعلن أن "بداية هذا الكون من النار وأن هذا العالم سيظل ناراً حية تنطفئ بمقدار وتشتعل بمقدار"، و الفيلسوف "أناكساغور" (500 - 425 ق.م) الذي قال أن "الحياة عملية دائمة ومتصلة ومستمرة" واتهمه حكام آثينا الأرستقراطيين بالإحاد وطردوه منها، بعد ذلك برزت "الفلسفة السوفسطائية" كظاهرة فلسفية لعصر ديمقراطية العبيد في آثينا، حيث كان الإنسان عندهم "مقياس الأشياء جميعاً وشككوا في التصورات الدينية"، وفي هذه المرحلة برز الفيلسوف "ديمقريطس" (460-370 ق.م) الذي كان نصيراً للديمقراطية العبودية.

الاخلاق عند سقراط /:

يعتبر الفيلسوف سقراط (469 - 399 ق.م) رائد الفلسفة الأرستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في آثينا، باعتبار أنها تؤدي - كما يقول - إلى الفوضى عبر تحكيم جماهير الدهماء في هذه العملية .

كان سقراط من بين أعظم الذين أثروا في الروح الغربية، وكانوا مصدر إحياء لها. وما ميز سقراط كإنسان تمثل في قوته الأخلاقية، وحياته العادلة والمعتدلة، وسرعة بدهته، وطلاقة لسانه وروحه المرححة اللطيفة.

ويمكننا أن نجمل المبادئ الأساسية للأخلاق السقراطية بما يلي: الفضيلة هي المعرفة، فكلاهما واحد. ومن يعرف الحق معرفة حقيقية سيمارسه أيضاً، وسيكون سعيداً .

رأى سقراط الفضيلة معادلة للمعرفة (episteme) في اليونانية. غير أن فهمه للمعرفة معقد نوعاً ما. وهي تشمل المعرفة بأنفسنا وبالأوضاع التي نجد أنفسنا فيها.

وما امتاز به سقراط تمثل في أنه لم يبحث في تلك المعرفة عن طريق جمع الخبرات، بل بالتحليل الفكري، بشكل رئيسي، وبتوضيح التصورات الغامضة التي لدينا عن البشر والمجتمع، مثل أفكار العدالة والشجاعة والفضيلة والحياة الجيدة.

غير أن ذلك لا يكفي، فالفضيلة هي في أن نحيا الحياة التي علينا أن نحياها. وذلك يشمل أهدافاً وقيماً لا يمكن أن نعرفها من العلوم الاختبارية أو العلوم الصورية .

الاخلاق عند الفيلسوف "أفلاطون" (427 - 347 ق.م) /:

جاء افلاطون ليستكمل الرسالة في العداة للديمقراطية، بحيث أصبح فيلسوف الفردية الارستقراطية بلا منازع، حيث حرص على تكريس أخلاق الأرستقراطية ضد الفقراء أو العبيد .

وعلى الرغم من هذه الرؤية الأفلاطونية للحكم الارستقراطي، إلا أن افلاطون قال في كتاب "الجمهورية" ما فحواه: إنّ هدف الدولة ينبغي أن يكون تحقيق حكم الفضيلة والنزاهة والاستقامة على هذه الأرض. بمعنى آخر إنّ هدف السياسة هو إقامة مجتمع عادل عن طريق سلطة نزيهة وعادلة، فلا معنى لحكم ظالم ولا مستقبل.

وكان أفلاطون يرى أنّ المجتمع العادل هو ذلك الذي تتوافر فيه الصفات الأربع التالية:

أولاً: الحكمة المتمثلة في حب المعرفة والبحث عنها

ثانياً: الشجاعة أو القوة المعنوية والأخلاقية

ثالثاً: الاعتدال في الأهواء والشهوات.

رابعاً: العدل، أي تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الإتاحة لكل فرد في المجتمع

أن يقوم بدوره طبقاً لإمكانياته وكفاءاته.

ولكن لتحقيق نظام سياسي كهذا ينبغي بحسب أفلاطون أن يمتلك الحكام أنفسهم هذه

الصفات الأربع، وأن يجسّدوها في شخصهم.

من هنا أطروحة أفلاطون الشهيرة عن الفلاسفة الملوك، أو الملوك الفلاسفة. بمعنى ينبغي أن يكون رأس الدولة فيلسوفاً. وهو حلم طوباوي بطبيعة الحال، ولكن المقصود به أنّ الفيلسوف برجاجة عقله وحكمته هو وحده القادر على تحقيق الحكم العادل. أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون فهي: كائن حيواني ينشغل بالملذات المتقلبة، نقيض الروح الخالدة، هو من أتعس العالمين ومدينته مدينة شقية".

الاخلاق عند الفيلسوف أرسطو ( 284 - 322 ق.م ) :

ارسطو هو أول من استخدم مصطلح الأخلاق أو الحكمة العملية من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر، وهو أيضاً أول من استخدم مصطلح الاستبداد وقارنه مع مصطلح الطغيان، وقال إنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد، وكان مثل استاذة ومعلمه أفلاطون، يرى أن أفضل أشكال الحكم هو النظام الأرستقراطي الذي يعتمد حكم الأقلية من النخبة المختارة، ورفض الديمقراطية لأنها كما يقول تقوم على افتراض كاذب بالمساواة منسجماً بذلك مع أفلاطون وسقراط، وهو القائل بأن "هناك أخلاق للعبيد وأخلاق للسادة، فمنذ المولد هناك اناس معدون للعبودية واناس معدون للإمارة".

" فأرسطو يعرف الخير في كتابه "الأخلاق" بأنه ما يبحث عنه البشر، وما يشكل غاية قصوى لأفعال الناس" أنه ما تنزع إليه الأشياء أجمعها". ولكن إذا كانت الخيرات متعددة، فما هو الخير الأسمى؟ يجيب أرسطو بالقول أنه السعادة، لأنها الخير المطلق المطلوب لذاته، فهو الغاية القصوى للإنسان. بيد أن السعادة ليست مفهوما ذاتيا أو نفسيا، وليست رغبة أو منفعة، انها حسب تعريف أرسطو "تحقيق الفضيلة" ليس بمعنى التزام قاعدة قانونية أو ضوابط إجرائية، بل الانسجام مع الطبيعة الإنسانية ذاتها. أي السعي لتحقيق السلوك الذي يضمن اكتمال وتحقق الإنسان. الحياة الفاضلة = السعادة = التحديد الأخلاق.

الاخلاق في العصر العبودي الذي إمتد حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ظهرت ثلاث تيارات رئيسية هي / :

1- الريبية - مذهب الشك: ومن أشهر فلاسفتها "بيرون (365-275 ق.م)، الانسان عندهم عليه "ألا يتخذ موقفاً من ظواهر الطبيعة أو الحياة، وإذا أراد أن يعيش سعيداً عليه أن لا يفكر فيها"، إنها دعوة مبكرة إلى أن يظل الإنسان أبلهاً أو مكرهاً على الإستسلام للظلم .

2- الفلسفة الابيقورية: نسبة إلى الفيلسوف "ابيقور" ( 341-270 ق.م)، كان داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر .

3- الرواقيون :- اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي (334 ق.م - 262 ق.م)، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون ورفضوا مبادئ ابيقور اللاحادية، وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية.  
الاخلاق في المرحلة الاقطاعية منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر  
/9:

في هذه المرحلة سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي، التي استطاعت تكييف الدين المسيحي لحساب مصالحها الطبقية، حيث سادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثة والسكولائية) ونجحت في تثبيت ما سمي ب" أخلاق السادة النبلاء" مقابل أخلاق الطبقات الشعبية الفقيرة التي فرضت عليها ظروف الاستبداد والقهر، أن تمتثل لكل أشكال التفكير الغيبي والاعراف والتقاليد والامثال الشعبية المنبثقة عنه، وهي أفكار أكدت على أن الخضوع للسادة هو نوع من الايمان وبالتالي فإن التمرد عليه نوع من الكفر (وهي أفكار تشبه وتتقاطع إلى حد بعيد مع الاخلاق والأمثال الشعبية التي سادت في التاريخ الاسلامي وما تزال حتى اللحظة الراهنة) .

الاخلاق عن نيقولا ميكافيللي (1469 - 1527) /:

هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة:"

أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم"، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاختيال وفساد السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية.

الاخلاق عند فرنسيس بيكون " ( 1561 \_ 1626 ) /:

الذي أعلن "بأن المبدأ الذي ينظم الحياة الفردية والحياة الاجتماعية إنما يتجلى في الطبيعة البشرية بنزعاتها وميولها وما تضرر من عواطف وغرائز، فالطبيعة البشرية هي المنطلق الأصيل في بناء الأخلاق" ولكن ذلك مرهون بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة (أوهام القبيلة، أوهام الكهف، وأوهام السوق) لكي يتصدر العلم والعلماء قمة البناء .

لقد كان بيكون -كما يقول ول ديورانت- "أعظم عقل في العصور الحديثة" قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد .

الاخلاق عند رينيه ديكارت ( 1596 م . \_ 1650 م . ) :

فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا، فمع ديكارت ظهرت الفلسفة الحديثة حيث يعتبر في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس \_ التحليل \_ التركيب .

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود"، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجدّه مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس، إنه المبدأ الذي وضع الذات والموضوع في علاقة ضرورية عقلية دياكتيكية، وأسس مبدأ وحدة الفكر والوجود.. لكن "ديكارت" رغم ذلك كله فصل بين العقل والطبيعة بإرجاعها إلى ماهيتين مختلفتين هما: الفكر والامتداد، ولجأ إلى الإرادة الإلهية للربط بينهما.

وفي هذا السياق يؤكد المفكر العربي "إلياس مرقص" أن: شرط تأسيس العقلانية في الفكر العربي يقتضي أولاً دراسة لمقولة العقل وابرار مقولة الفكر وتوابعها ولاسيما "المفهوم" ومقولة "الشكل" ويقتضي ذلك العودة إلى المبدأ الديكارتية العقلي "أنا أفكر.. أنا موجود" الذي يؤسس العقلانية على مفهوم الإنسان الفرد و الخاص و العام أولكلي؛ الأنا التي قوامها الفكر والعمل ويقتضي ذلك أيضاً مجاهدة النفس ونبذ أوهامها ومسبقاتها وكبح أهوائها ونزواتها وجموحها على صعيد الفرد والجماعة والطبقة والأمة والحزب.

"الاخلاق عند باروخ سبينوزا" (1632-1677) :

يقول المؤرخ الفرنسي ول ديورانت في كتابه " قصة الفلسفة " أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية. يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن."

ويضيف قائلاً "انني أكرر القول بان الغاية من الدولة ليست تحويل الناس إلى وحوش كاسرة والآت صماء، ولكن الغاية منها تمكين اجسامهم وعقولهم من العمل في امن واطمئنان، وان ترشدهم إلى حياة تسودها حرية الفكر والعقل، كيلا يبددوا قواهم في

الكرهية والغضب والغدر، ولا يظلم بعضهم بعضاً. وهكذا فإن غاية الدولة هي الحرية في الحقيقة. "

ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية. اذ ان حرية الكلام والاحتجاج والنقد ستؤدي في النهاية إلى تغيير الأوضاع الفاسدة بالوسائل السلمية.

وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقتها، كلما زاد الشعب عناداً في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية، فقد جبل الناس بوجه عام على الا يطبقوا كتب آرائهم التي يعتقدون بانها حق والا يصبروا على محاربتها واعتبارها جرائم ضد القانون، وعندئذ لا يعتبر الناس ان مقت القوانين والامساك عن مقاومة الحكومة عار وخزي بل شرف عظيم.

وينتهي سبينوزا بقوله "فكلما قلت رقابة الدولة على العقل، ازداد المواطن والدولة صلاحاً"، واذا نال الناس هذه الحرية، فلن يضيرهم أي نوع من أنواع الحكومة تتولى امورهم، سواء كانت ديمقراطية أو ارسنقراطية أو ملكية أو غيرها، وهنا سبينوزا يميل إلى تفضيل الحكومة الديمقراطية.

الاخلاق عند جون لوك ( 1632م - 1704م ): عصر التنوير والمساواة: رفض وجود أية أفكار نظرية مسبقة في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! وحول فلسفته يقول ماركس: "لقد أقام لوك فلسفة العقل الإنساني السليم.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلا فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة".

ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون" وقال أيضاً " إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم

أساسية تحكم المجتمع "؛ وتتوزع السلطة عنده إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة اتحادية.. كما طالب بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد دعمت آراؤه التوجهات الليبرالية في بريطانيا آنذاك .

الاخلاق عند مونتسكيو (1689 - 1755) :

في كتابه روح القوانين رفض الاستبداد، ودافع عن الحرية، وأكد على ضرورة فصل السلطات، رافضاً للحكم المطلق ونظام الاستبداد، لأنه حكم يسوده شخص واحد بلا قوانين ولا أحكام ويسير كل شيء بإرادته ومخاتلاته.

ومونتسكيو يعد الاستبداد نظاماً طبيعياً بالنسبة للشرق لكنه غريب وخطر على الغرب، وهي نفس الفكرة الأرسطية التي يقسم فيها العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهي بطبيعتها استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو كالعبيد، وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شريعة النظام الملكي .

الاخلاق عند جان جاك روسو ( 1712- 1778 ) :

جاء الفيلسوف روسو ليعلن أن الوجدان غريزة الهية معصومة ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحراراً كما ولدوا.

كما اعتبر روسو "أن الاستبداد في الأصل ليس نظاماً سياسياً، إنه عملية اغتصاب للسلطة، يترتب عنها أن المغتصب يضع نفسه فوق القانون" .

"ومعلوم عن روسو انه نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه بلا أسس حقيقية" .

الاخلاق عند فولتير (1694-1778) :

عاش فولتير كل حياته مناضلاً من أجل الديمقراطية وحرية الرأي ضد التعصب الديني.

لقد خلد تاريخ الثقافة اسم فولتير.. فهو الكاتب الكبير والعالم السيكولوجي وفيلسوف الحضارة والتاريخ؛ عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني وضد الأنظمة الملكية وطغيانها؛ وقد تعرض بسبب آراؤه للملاحقة والأضطهاد حتى أنه قضى معظم سنوات عمره بعيداً عن فرنسا في ألمانيا وسويسرا (جنيف) وكتب فيها أجمل مؤلفاته "كانديد".

الاخلاق عند ايمانويل كانط ( 1724 - 1804 ) :

كانط هو صاحب المذهب الانتقادي، وأخلاق العقل، وهو القائل بوحدة العقل النظري والعملية، وأن العقل العملي المحض يصدر أوامر مطلقة هي قوام الوجدان الأخلاقي، وتتميز بأنها قطعية ترفض المحاباة، وتوجب القيام بالواجب فعل الجندي الذي ينفذ ما به يؤمر أولاً.

يعرف كانط الأخلاق، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية، المتميز عن ميدان الضرورة الخارجية والسببية الطبيعية، الأخلاق عند كانط، مجال اللازم (ما يجب أن يكون) هذا التعريف صحيح من حيث المبدأ ولكنه لا يرتكز، في فلسفة كانط، الى فهم الطبيعة الاجتماعية للأخلاق وقولة بأن المثال الأخلاقي لا يتحقق إلا في العالم الآخر .

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط، أن يؤدي واجبة من أجل الواجب نفسه.

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط، أن يؤدي واجبه من أجل الواجب نفسه .

يُعرف كانط الأخلاق، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية.

والى جانب كانط، فقد حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل ومحاولاتهم بناء الأخلاق على نحو من الجدل الثلاثي (ديالكتيك) وقد أوصل الأول إلى المثالية الذاتية والثاني إلى المثالية الموضوعية والثالث (هيجل 1770 - 1831) إلى المثالية

المطلقة، حيث تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي في أنه طرح جانباً الجدال الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية (عبر الالتزام الأخلاقي تجاه الأسرة والمجتمع والدولة)، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية .

الاخلاق عند هيجل ( 1770\_ 1831):

تقوم خصوصية مذهبه أخلاقي في أنه طرح جانباً الجدال الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية . يُنصَّب هيجل " الشرف " المعتمد من قبل المجتمع والدولة القائمين، وهكذا كان أخلاق هيجل هي أخلاق التزامات تجاه الأسرة والمجتمع والدولة .

أما أوغست كونت ( 1798\_ 1857 )، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية، وهو صاحب نظرية " الحالات الثلاث "، التي تقول أن المفكر البشري مر خلال مسيرته " بثلاث حالات " أو مراحل من التطور:

- 1- الحالة اللاهوتية أو التفسير الديني .
  - 2- الحالة الميتافيزيقية وتتميز باعتماد العقل المجرد بواسطة التكامل والاستنباط .
  - 3- الحالة الوضعية التي تتميز باعتماد العلم في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والبشرية وهي الحالة "المعاصرة" التي دعا الى الأخذ بها .
- وبعد أن استبعد كونت أساليب كل من التفكير الميتافيزيقي واللاهوتي، استبدل بهما مناهج التفكير العلمي أسوة بالعلماء الطبيعيين، فاتجه إلى "وضع قوانين تفسير الظواهر اللا أخلاقية توطئة للسيطرة عليها والإفادة منها في دنيانا الحاضرة".

والخصائص الرئيسية للأخلاق الوضعية كما نظر إليها كونت تتحدد وفقاً لما يلي :  
أولاً: أنها تقوم على أساس العلم الوضعي وتحقق صفاته، ولهذا فهي حقيقية، أي تقوم على الملاحظة لا على الخيال وتتنظر إلى الإنسان كما هو كائن بالفعل لا على النحو الذي يتخيل أن يوجد عليه.

ثانياً: أن الأخلاق نسبية، وتستمد نسبيتها من نسبية المعرفة وليس لها طابع مطلق كما كان يرى كانط.

الاخلاق عند نيتشه (1844 – 1900):

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشه، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق " الإنسان الأعلى "، انطلاقاً من قناعته بأن هناك تقديران متناقضان للسلوك الإنساني، هما أخلاق السادة، وأخلاق الطبقات العامة. فالخضوع عنده يولد الذل والضعفة، والعجز ينتج طلب المساعدة من الغير، حيث تسود أخلاق الضعف والسلام والأمن وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية للشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها، فالحياة التي تقوم على مبادئ التسامح الضعيف هي حياة تسير في طريق الانحلال، فالأخلاق الحققة هي إرادة القوة.

فالضعيف فاتر الهمة الذي يقول " إن الحياة لا تساوي شيئاً " خير له أن يقول " إنني لا أساوي شيئاً " هكذا كان نيتشه واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء، وكان بالمقابل مغالياً في تمجيد القوة، فالإنسان الأعلى عنده هو فرد متفوق يرتفع بشجاعته من وسط الشعب بفضل تربيته القوية لا بفضل الانتخاب الطبيعي أو أي عامل آخر .

كان نيتشه يحتقر أخلاق العبيد أو الضعفاء لأنها أخلاق صادرة عن الضعف والعجز بينما أخلاق الأقوياء أو " السادة " كما يقول: تقوم على البطولة والمقدرة.. إنها أخلاق الأقوياء "الخير" فيها يكون خيراً بمقدار ما يعبر عن شعور الفرد بالقوة، فإذا صدر منه فعل الخير فذلك يكون عن بطولة وامتلاء وبذل، لا عن خوف أو إكراه .

أما العبيد فانهم يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية . وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبويه "، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمي الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا.

وسؤالي الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على العرب اليوم؟ وما هو البديل ..؟ هل هي إرادة الحياة؟ هل هو الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني، وضد العدو الطبقي،

إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة وأضاليلها ؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل ؟ الجواب أتركه لكم .

الاخلاق عند فرويد (1856 – 1939) :

بعد نيتشه، ظهرت الفرويدية (أو مذهب التحليل النفسي)، انتشر بشكل واسع في البلدان الرأسمالية الغربية، على يدي الطبيب النفسي النمساوي سيغ蒙德 فرويد الذي قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية، ولا سيما الجنسية، انه العنصر الأولي لعالم الإنسان الداخلي - "الهُو" (الاشعور) الذي يفعل كقوة بدون وجهة، كنزوع يتخذ اتجاهه في "مبدأ اللذة" ويتجلى عند الرجل في عقدة متناقضة من الميول الجنسية نحو الأم وفي بواعث عدوانية تجاه الأب .

الاخلاق عند هربرت سبنسر (1820 – 1903) :

مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها "سبنسر" قد تشكلت على أساس بيولوجي أو التفسير التطوري، بفضل نظرية دراوين ولا مارك عن أصل الأنواع " وعن "الانتقاء الطبيعي"، حيث يربط "سبنسر" فكرة الضمير الأخلاقي بالفكرة العامة أو فكرة الأخلاق المكتسبة، وهي فكرة "بقاء الأصح" في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه .

الاخلاق عند وليم جيمس (1842 – 1910):

تأثر وليم جيمس بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس مؤسس فلسفة البرجماتزم صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " .

لم يقتنع وليم جيمس بالفلسفة التي تقوم على التفكير والتأمل ورأى أن لا قيمة للأمور في نظره إلا إذا أرشدتنا الى تحسين أوضاع حياتنا، فالناس يقبلون الفلسفات أو ينبذونها وفقاً لحاجاتهم لا وفقاً للحقيقة الموضوعية، وهم لا يتساءلون: هل هذا منطقي، بل يتساءلون عن مدى ما تتناسب الفلسفة مع مصالحهم .

لا قيمة إلا للفرد، وكل ما عدا ذلك فهو وسيلة، وهكذا يرى دور الدولة وواجبها في خدمة الأفراد رجالاً ونساءً، والأخلاق هنا مبنية على هذا الأسس.

جون ديوي (1859 – 1952) :

بعد وليم جيمس، جاء تلميذه جون ديوي الذي قال أن النمو و التطور، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام، لقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي، فالنمو في نظره هو المقياس الأخلاقي وليس الخير المطلق .

كما يقول " لكي تكون فاضلاً (أو أخلاقياً) لا يعني ذلك أن تكون طبعاً وأنيباً، إذ أن الفضل بغير مقدره، فضل اعرج، ولن نتفعنا فضائل العالم كلها إذا كان ينقصها الذكاء والعقل... لأن الجهل هو حالة استبعاد وفقدان للوعي وليس نعمة أو سعادة .

الاخلاق عند عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920) :

رأى فيبر أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما: «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية. من خلال دراساته استنتج فيبر أن الرأسمالية، وهي التي خلقت العالم الحديث، لم تنشأ إلا في تلك البلاد التي تحولت إلى البروتستانتية، مثل بريطانيا وألمانيا وهولندا، وذلك لأن الأخلاق التي تبشر بها البروتستانتية، على خلاف الكاثوليكية أو الأرثوذكسية، تدعو إلى العمل والإنتاج وتكوين الثروة، والنجاح في مثل هذا المسعى هو علامة رضا من الرب .

فالكاثوليكية التقليدية مثلاً كانت ترى أن الثراء هو امتحان من الرب، وأن الغني الذي لا يتخلى عن ثروته من أجل الرب لن يدخل الجنة . أما البروتستانتية، أو ما بشرت به تعاليم لوثر وكالفن وغيرهما، في تفسير مختلف للأنجيل، فهو أن الثراء دلالة على النجاح، والنجاح في الحياة الدنيا هو علامة رضا من الرب، وعلى ذلك فإن المؤمن الحق هو من يسعى وينجح، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية -عند فيبر - هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع .

إن الأخلاق الجديدة - في المجتمعات الرأسمالية، عبرت بوضوح عن المصالح الفردية للبورجوازية وشكلت أدواتها الفكرية في تدعيم سيطرتها، وهي تنطلق من أن الملكية الخاصة هي ماهية الإنسان الاجتماعي، كما تنظر إلى نشاط رجال الأعمال على أنه مغزى الحياة البشرية وهدفها، وترى فيه معيار كرامة الفرد وحب الرفعة والعدالة التي تعني هنا المنفعة المتبادلة، أما الحرية فهي تعني حرية المنافسة الرأسمالية شرط لحرية الفرد .

والحقيقة أن جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية، أنها أخلاق لا تعترف، في العلاقات بين الناس، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر، وإن الحق دائماً إلى جانب القوة، كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي .

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي، بتبريره الرأسمالية مضطر لتبرير العيوب والردائل الناجمة عنها، وهو يعتبر أن الإجراءات اللاأخلاقية شيئاً مقبولاً، وضرورياً أحياناً، أنه يتدنى إلى مستوى الكليية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية.

فالمعروف إن البرجوازية بعد استيلائها على السلطة، تسعى إلى ممارسة الحلول الوسط ليس فقط في السياسة بل و أيضاً في الأخلاق سواء عبر تحالفها مع بقايا الأرستقراطية أو إقامة أية تحالفات غير أخلاقية لكبح الحماس الثوري للجماهير، هذه الصورة تتجلى بوضوح في بلدان وطننا العربي في التحالف الراهن لقوى البرجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية مع حركات الإسلام السياسي الذي يعبر عن حالة الانكفاء نحو الأساليب الاستبدادية القديمة أو التوتاليتارية في إطار التخلف والتبعية و التطور المشوه.

من كل ما تقدم، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموماً، من مستوى الدين الأمر، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين"، فقد تضاءلت -كما رأينا- فكرة المذاهب الأخلاقية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية الذرائعية الى جانب الفلسفة الوجودية، كيركغارد، سارتر، كامو، دي بوفوار، علاوة على سان سيمون وشارل فوربيه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكيين الطوباويين والفلاسفة والمفكرين العقلانيين في عصر النهضة الذين قدموا اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبأوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس، واسهموا في توليد مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام الاقطاعي القديم وميلاد عصر جديد للبشرية، عصر الثورات البرجوازية الأوروبية التي كانت بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق الديمقراطية البرجوازية الليبرالية .

الاخلاق عن كارل ماركس: ( 1818 – 1883 ):

كان ماركس فيلسوفاً مادياً جدلياً " رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق، غريب عن الحياة العملية والنضال، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Construction المستقبل، ولاوضع نظريات تصلح لجميع العصوروالدهور، بل إن مهمتها " النقد الذي لايرحم لكل ما هو قائم، نقد لايرحم بمعنيين، لايهاب استنتاجاته الذاتية، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة، إن مآثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملية في آن واحد على حتمية التحويل الجذري للمجتمع نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية رغم كل ما يتبدى اليوم من عوامل القهر والتخلف .

وبإزاء هذه الحركة قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي

والاجتماعي للأمم، وأنها نتاج تاريخي . ورسم ماركس وانجلز - في تعاليمهما - درب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية، إن ماركس، باكتشافه القوانين الخاصة، المميزه لتطور الرأسمالية، اكتشف - في السياق نفسه - " المفهوم العام عن القانون، بما في ذلك الفهم العملي للقوانين الأكثر شمولاً لتطور الطبيعة والمجتمع والمعرفة، ويأتي وصف ماركس للقانون العام للتراكم الرأسمالي مثلاً رائعاً على هذا البحث الملموس للقوانين الشاملة لكل تطور، إن هذا القانون يعكس العلاقة المتبادلة بين إثراء طبقة الرأسماليين وبين تقادم بؤس الطبقة العاملة والكادحين، فكلما ازداد تراكم في أحد قطبي المجتمع يزداد بالمقابل تراكم البؤس في القطب المعاكس، ولذا فإن التراكم الرأسمالي لا يؤدي إلى القضاء على الفقر: كما يروج أصحاب الأفكار الليبرالية والديمقراطية الكاذبة، بل إنه على العكس ينتج الفقر باستمرار، ذلك إن هذا الفقر هو الشرط الرئيسي للغنى في صيغته الرأسمالية (ولذلك قيل: إن رأس المال ينزف دماً من جميع مساماته..)، كما أن تقادم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي، والتعجيل بعملية التغيير والثورة . كذلك أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية - بما في ذلك الأخلاق - إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي .

#### الأخلاق الاشتراكية :

يتمثل جوهر الأخلاق الاشتراكية في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين بما يتطابق مع القيم الأخلاقية التي تخدم التقدم الاجتماعي على المستوى الإنساني كله، وهي تقوم على :

1- أخلاق جماعية ديمقراطية، ومبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد، وهو مبدأ يتنافى مع الأنانية وحب الذات والنفعية الذاتية، ويجمع بصورة منسجمة بين المصالح الشعبية العامة والجماعية والشخصية.

2- أخلاق إنسانية، وهي تسمو بالإنسان وترسخ العلاقات الإنسانية حقا بين الناس، ونقصد بذلك علاقات التعاون الرفاعي والتعاقد وحسن النية والنزاهة، والبساطة، والتواضع في الحياة الشخصية والاجتماعية.

3- أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع المواطنين على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة في العمل والإبداع على المستوى الوطني والانساني العام.  
سارتر والفلسفة الوجودية:

جان بول سارتر ( 1905 - 1980 ): هو فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي كاتب سيناريو وناقد أدبي وناشط سياسي فرنسي.

درس الفلسفة في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. حين إحتلت ألمانيا النازية فرنسا، إنخرط سارتر في صفوف المقاومة الفرنسية السرية. عرف سارتر واشتهر لكونه كاتب غزير الإنتاج ولأعماله الأدبية وفلسفته الوجودية

الوجودية: تيار فلسفي يميل إلى الحرية التامة في التفكير بدون قيود ويؤكد على تفرد الإنسان، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار ولا يحتاج إلى موجه. وهي جملة من الاتجاهات والأفكار المتباينة، وليست نظرية فلسفية واضحة المعالم، ونظراً لهذا الاضطراب والتذبذب لم تستطع إلى الآن أن تأخذ مكانها بين العقائد والأفكار. وتكرس الوجودية في التركيز على مفهوم أن الإنسان كفرد يقوم بتكوين جوهر ومعنى لحياته. ولقد ظهرت كحركة أدبية وفلسفية في القرن العشرين، على الرغم من وجود من كتب عنها في حقب سابقة. فالوجودية توضح أن غياب التأثير المباشر لقوة خارجية (الإله) يعني بأن الفرد حر بالكامل ولهذا السبب هو مسؤول عن أفعاله الحرة. والإنسان هو من يختار ويقوم بتكوين معتقداته والمسؤولية الفردية خارجاً عن أي نظام مسبق. وهذه الطريقة الفردية للتعبير عن الوجود هي الطريقة الوحيدة للنهوض فوق الحالة المفتقرة للمعنى المقنع (المعاناة والموت وفناء الفرد).

"الفكرة الرئيسية في الفلسفة الوجودية تتجلى في أن "الوجود يسبق الماهية" بمعنى أن البشر أحرار في تقرير مصيرهم، إذ أنهم يخلقون هويتهم وليسوا متلقين لها. ونحن مسؤولون مسؤولية كاملة عما نؤول إليه.

"الإنسان ليس شيئاً سوى ما يصنعه هو من نفسه" وقدم سارتر الحجج تلو الحجج ضد الفكر الماهوي والجبري.

وعمد في سبيل ذلك إلى أن يصف الحرية في وضوح وبساطة - وبساطة شديدة كما رأى بعد ذلك - بأنها شكل لا انفصام له عن الوجود البشري".

الأفكار الأساسية للفلسفة الوجودية:

- يؤمنون إيماناً مطلقاً بالوجود الإنساني ويتخذونه منطلقاً لكل فكرة.
- يعتقدون بأن الإنسان أقدم شيء في الوجود وما قبله كان عدماً وأن وجود الإنسان سابق لماهيته.

- يعتقدون بأن الأديان والنظريات الفلسفية التي سادت خلال القرون الوسطى والحديثة لم تحل مشكلة الإنسان.

- يقولون إنهم يعملون لإعادة الاعتبار الكلي للإنسان ومراعاة تفكيره الشخصي وحرية وغرائزه ومشاعره.

- يقولون بحرية الإنسان المطلقة وأن له أن يثبت وجوده كما يشاء، وبأي وجه يريد دون أن يقيدته شيء.

- يقولون إن على الإنسان أن يطرح الماضي وينكر كل القيود الدينية كانت أم اجتماعية أم فلسفية أم منطقية.

- لا يؤمنون بوجود قيم ثابتة توجه سلوك الناس وتضبطه، إنما كل إنسان يفعل ما يريد وليس لأحد أن يفرض قيماً أو أخلاقاً معينة على الآخرين.

الاستنتاجات الرئيسية من التلخيص المكثف للفلسفات الأخلاقية :

نستنتج من هذا التلخيص للفلسفات الأخلاقية الغربية اهتمام معظم فلاسفتها بالمفاهيم الإنسانية وقيم الاخلاق والعدل والمساواة والديمقراطية والمواطنة وفصل السلطات، إلى جانب عدد من الفلاسفة الذين انطلقوا من رؤى وافكار نقيضة للديمقراطية والمساواة. وفي هذا الجانب، أود التأكيد على أنه بالقدر الذي نؤمن فيه بالديمقراطية والحرية والعدل والاخلاق، إلا أنني أود التوضيح إلى أنه بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" في مجتمعنا الفلسطيني وبلداننا العربية، وبأهمية دورهم في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والعدالة والمساواة... الخ، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او تطبيق الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتقربها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون مُنازع.

وفي هذا الجانب فان الوحدة الوطنية لا تعني، في أي حال من الأحوال، طمس الفروق ونفي الاختلاف وإلغاء المصالح الخاصة المتعارضة، بل تعني إعادة بناء الوجود الاجتماعي على مشتركات لا تفاوت فيها بين الأفراد والجماعات ولا تنازع عليها. وبالتالي فان المواطنة وفق تفسيرها الحداثي، هي الشيء المشترك بين جميع المواطنين، فبدون مبدأ المواطنة لا يمكن أن يقوم مجتمع ديموقراطي حديث تسوده التعددية والحريات والعدالة الاجتماعية في إطار وحدته الداخلية. ومن ثم، يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض، أي في ضوء الواقع العياني، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلدنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستتدة إلى منطلق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة.

## الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد

الحوار المتمدن-العدد: 7913 - 11 / 3 / 2024

في البلدان الديمقراطية، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبقدر ما يكون هؤلاء أحراراً تكون دولتهم حرة وقوية، وفي البلدان المتأخرة حيث التسلط والاستبداد يتساوى جميع المواطنين أيضاً، ولكن بصفتهم لا شيء. الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية، تشارك بنشاط في الحياة العامة؛ والرعية في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد، فلا ترقى منزلتها ومنزلتهم فوق منزلة الأتباع والعبيد. ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعبيد. الاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم .

الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ووضع اليد على جميع المرافق العامة، وعلى جميع مجالات الحياة، ويمتص قوة عمل المجتمع، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد. ويلتمس لنفسه المشروعية من عقيدة دينية أو عقيدة سياسية، قومية أو اشتراكية يفرضها على المجتمع كله بالعسف والإكراه، ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثر كالخلايا المسرطنة .

نخلص مما تقدم، إلى أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتتعلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه .

وما كان بوسع الاستبداد أن يقتل الشخص الأخلاقي في الإنسان لو لم يتمكن من قتل الشخص القانوني فيه، ولو لم يزعزع قاعدة الحقوق الطبيعية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

بالطبع، يفرح المستبدون (حينما تأخذهم العزه بالاثم) بتحويل شعوبهم إلى قطعان، ومن دون أن يدروا أن ضعف شعوبهم الفعلي هو قوتهم الوهمية، ومن دون أن يدروا أن ضعف الشعوب محمول بتراكمات داخلية تتفاعل وتزداد في انتظار لحظة القطع والانفجار في وجه المستبد.

ذلك إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛ ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين بلاده لا يحسن الدفاع عن وطنه، ومضمون القوانين التي يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة .

ماركس والموقف من الأخلاق:

"لقد فهم الكثيرون كارل ماركس وكأنه ضد الأخلاق، بينما ماركس في الواقع هو نموذج المفكر الثوري الأخلاقي بامتياز.. إنه ضد الأخلاق البرجوازية المجردة والغيبية التي تحاول إيهام المجتمع بأن المشكلة مجرد سلوك أخلاقي.. وليس نتاج بنى اقتصادية وسلطة سياسية هدفها تكريس الاستغلال... إنه لم يسقط في مصيدة فلسفة الأخلاق الغيبية الوعظية.. وإنما اندمج في الفعل الثوري والفلسفي والفكري لكي يرتقي بالوعي الاجتماعي والتحرير على الفعل من أجل التغيير الحقيقي".

"الفكرة التي نستهدفها تتجلى في أن التغيير ليس مجرد حالة ذهنية أو فكرية.. بل موقف وفعل سياسي مباشر بهدف تغيير البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المادية السائدة، سواء في البلدان الرأسمالية أو في بلداننا التابعة والمتخلفة.. أي البنى التي تولد كل هذا الإسفاف الأخلاقي والثقافي والسلوكي.. فبدون تغيير تلك البنى سيبقى الوعي خاضعا لعلاقات القوة المبنية على السيطرة على وسائل الإنتاج... والمستندة إلى العمل المأجور الذي في جوهره استغلال لعرق وجهد وعمر وحياء القوى المنتجة من قبل طبقات طفيلية هدفها أولا وأخيرا الربح وتركيم الثروة، بمعنى أن تغيير هذه العلاقات اللاأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر والأيدولوجيا هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا

تمس الواقع والطبقات المستغلّة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة القهر ذاتها... بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي " .

"بهذا المعنى بالضبط يتحدد الموقف الماركسي من الأخلاق... أي أن الأخلاق بذاتها كمفاهيم ليست هي قوة التغيير بل إن الالتزام بالفعل السياسي والاجتماعي لتغيير الواقع هو الذي يعطيه القيمة الأخلاقية الكبرى... التي ستنتج في سياقاتها منظومة أخلاقية بديلة منسجمة مع الواقع الجديد.

هذه هي الأخلاق الثورية وليس الوعظ الأجوف الذي يواصل الثثرة عن الأخلاق ولكن بدون جرأة ووضوح في مواجهة أسباب القهر والظلم والاستغلال كعلاقات وقوى طبقية" .

## باختصار: مصطلح الصهيونية وتاريخها

الحوار المتمدن-العدد: 7915 - 13 / 3 / 2024

مصطلح الصهيونية: أول من استعمل هذا المصطلح كان المفكر والكاتب اليهودي "نتان بيرنباوم" (1864-1937). وبعد المؤتمر الصهيوني الأول (1897) في بازل، تحدد المصطلح وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج أو مشروع "بازل" الذي لم يتحقق إلا من داخل مشروع استعماري غربي .

كما تبلورت الفكرة الصهيونية السياسية المعاصرة التي ظهرت في القرن التاسع عشر في كتاب تيودور هرتزل "دولة اليهود" الذي ظهر عام 1896 ودعا فيه الى قيام دولة لليهود في الارجننتين او اوغندا أو أي مكان آخر دون أن ينطلق من الرؤية التوراتية الدينية التي ترى في اغتصاب فلسطين ضرورة لما يسمى بعودة " الماشيح"، إلا أن قيام هرتزل بعد عقد المؤتمر الأول العام 1897 في بازل - سويسرا وافق على ان تكون فلسطين هي " أرض دولة اليهود" وبالتالي عزز دوره باعتباره المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية فكراً وممارسة.

ومنذ إقامة دولة الكيان الصهيوني إلى يومنا هذا وهي مستمرة في سياستها العنصرية العدوانية الاستيطانية، عبر مصادرة الأراضي وإخراج العائلات من منازلها وإحلال المستوطنين الصهاينة محلهم.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن العنصرية الصهيونية تاريخياً بدأت عبر ممارساتها المتوحشة مع ما يسمى بالتيار العلماني اليهودي الصهيوني بمشاركة رموزه من تلاميذ هرتزل، أمثال وايزمن وبن جوريون وجابوتنسكي ومناحيم بيغن وصولاً إلى شامير وشارون ونتنياهو وليبرلمان ولابيد، إذ أن هذا التيار العلماني الصهيوني، يشكل -من وجهة نظري - ميراثاً اقتدت به وتعلمت منه مجمل التيارات الصهيونية الدينية المتطرفة التي برزت في المرحلة الراهنة، بحيث لا يمكننا التفريق بين بشاعة الممارسة الإجرامية

للعلمانيين الصهاينة قبل عام 1948 وبعدها، وبين المجرمين الجدد في التيارات الدينية الصهيونية المتطرفة، وبالتالي فإن العنصرية الصهيونية هي بحق - كما يقول عالم الاجتماع البروفيسور اليهودي الأمريكي نورمان فينكلشتاين، وهو من أبرز المناهضين للحركة الصهيونية- "فلسفة عنصرية قد غرست في أعماق العقل الباطن الإسرائيلي كراهية لا تروبوها إلا الدماء، فلا فرق لدى العنصري إن كانت الدماء المسفوكة لأطفال أو لنساء حوامل أو كبارا في السن".

تاريخ الصهيونية: نشأت الصهيونية ونمت بين يهود روسيا وبولونيا، وباقي دول أوروبا الشرقية، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كانت تعيش آنذاك أكثرية اليهود في العالم.

تبدأ المرحلة الأولى من المسألة اليهودية، بمفهومها الذي شكل مقدمة نشوء الصهيونية على الأقل، من طرد اليهود من أسبانيا سنة 1492 .

السفارديم، نسبة إلى "سفاردا" - اسبانيا بالعبرية- ويطلق عليهم، عامة، اسم "اليهود الشرقيين".

الاشكناز، نسبة إلى "اشكناز" - الاسم القديم لألمانيا بالعبرية - ويطلق عليهم أيضاً اسم "اليهود الغربيين". وكانت البنديقية، اول من ادخل نظام الغيتو في حياة اليهود، عندما اصدر مجلس المدينة، سنة 1516، أمراً اجبر بموجبه اليهود في المدينة على السكن في حي مغلق خاص بهم. وقد انتشر هذا النظام، فيما بعد، في اكثر من مدينة أو بلد أوروبي.

المصالح الاستعمارية ودورها الرئيسي في خلق الحركة الصهيونية:

أول من أدرك أهمية الشرق وموقعه وثرواته وضرورة تفكيكه كان الامبراطور الفرنسي نابليون الذي اصدر عام 1798م أول وعد في العصر الحديث يدعو فيه اليهود الى إقامة دولة لهم في فلسطين.

عام 1838م: لورد شافنيسبري (1801 - 1885)، يطالب بتوطين اليهود في فلسطين بحيث تحل أوروبا مسألتها اليهودية عن طريق التخلص من الفائض اليهودي فيها، عن

طريق ايجاد قاعدة للاستعمار والحضارة الغربية في قلب الدولة العثمانية، وحسب تعبير أحد رؤساء بريطانيا في تلك المرحلة الذي قال: "لو لم تكن هناك حركة صهيونية لصنعنا حركة صهيونية". (بدون المصالح الاستعمارية لم يكن ممكناً تحقيق الصهيونية ذاتياً)

عام 1891م: تأسيس شركة إيكال للاستعمار اليهودي، الشركة تبدأ نشاطها بالاستيطان في الأرجنتين.

وكان أكثر من مفكر أو زعيم صهيوني على استعداد، خلال المراحل الأولى من نشوء الصهيونية، لإقامة دولة يهودية أو لتوطين اليهود في أي مكان من العالم. (مثلاً: مشروع هرتسل في اوغندا، والعريش، ومشروع البارون موريس دي هيرش لتوطين آلاف اليهود في الأرجنتين).

ولم يحسم الصهيونيون موقفهم، الا بعد اقامة المنظمة الصهيونية العالمية، عندما قرر المؤتمر الصهيوني الأول، المنعقد سنة 1897، ان الدولة اليهودية يجب ان تقام في فلسطين فقط. بزعم انها أرض بلا شعب، على الرغم من انها كانت أرض زاخره بالشعب المنتج والعمل / وتقدم الانتاج الزراعي والصناعي، ورغم ان يافا كانت تصدر أكثر من 1.5 مليون صندوق برتقال عام 1880.

## العولمة وتأثيرها على الوضع الدولي والعربي

الحوار المتمدن-العدد: 7932 - 30 / 3 / 2024

ندوة بعنوان: "العولمة وتأثيرها على الوضع الدولي والعربي"، وذلك بتنظيم من تجمع حكماء فلسطين بمدينة غزة

تحدث المفكر الصورياني بداية عن تعريف العولمة وترجمتها بالإنجليزية، وقال إنها تعني "Globalization" وهي مشتقة من Globe بمعنى الكرة، والمقصود بها هنا الكرة الأرضية".

وأضاف: "أما المقصود بالعولمة فهو التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة"

وقال الصورياني: "في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن العولمة تعني أن الإنسانية عموماً انتقلت في المرحلة الراهنة، عبر عملية معقدة ومركبة، صوب صياغة مجتمع عالمي جديد، تحت تأثير الثورة الكونية"، مؤكداً أن "هذه الثورة التي جعلت العلم - لأول مرة في تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل".

وتابع: العالم اليوم أصبح يمتلك ملامح جديدة، أبرزها أنه يقوم أساساً على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هي الحاسب الآلي وتكنولوجيا الاتصالات، هذا هو الأساس في إطلاق اسم "مجتمع المعلومات" على هذا الكوكب منذ نهاية القرن العشرين.

وقال إنه لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية، النوعية المتدفقة، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً ورئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة، عنوانها العولمة في القرن الحادي والعشرين، لم يعهدها من قبل، ولم يتنبأ

بمعطياتها ووتأثيرها المتسارعة أشد الساسة والمفكرين استشرافاً أو تشاؤماً وأقربهم إلى صناع القرار، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية".

وأضاف المفكر الصوراني أن "مصطلح العولمة الأحادية الامبريالية، يفترض تحقيق وتكريس عملية التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي على مستوى العالم، وهو أمر لم يتحقق حتى اللحظة على المستوى الدولي في ارجاء الكوكب، حيث استمرت أوضاع التمايز في بلدان العالم عموماً والبلدان الصناعية في المركز الرأسمالي خصوصاً على حالها من ناحية استمرار الحرص على دور وفعالية الاقتصاد القطري المرتبط بهذه الدولة او تلك، وقطاعها الرأسمالي الخاص (الأمريكي /الألماني/ الفرنسي /الإنجليزي / الصيني/ الروسي ...الخ) دون أن تتبلور عملية التحول الى الاقتصاد العالمي، بل استمرت المنافسة بين الدول الرأسمالية في المراكز - بصورة أساسية - من اجل توسيع احتكاراتها سواء بالنسبة لتصدير بضائعها او بالنسبة لاستغلال شعوب العالم الفقيرة.

وهنا أشار الصوراني إلى أوضاع التبعية والخضوع السائدة في العالم الثالث بقوله، إننا ندرك أن انتشار العولمة لم يكن بسبب المخططات الامبريالية للسيطرة على الشعوب الفقيرة، وكذلك أيضاً لم يكن السبب ارتباطاً بالتقدم الهائل في المعلومات والمواصلات فحسب، بل إن السبب الرئيسي لذلك التغول الامبريالي المعولم يعود بالدرجة الأساسية إلى ضعف وتبعية وخضوع أنظمة البلدان الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مما مهد الطريق لكي تفرض العولمة الامبريالية مشروعها بالقوة العسكرية إلى جانب الوسائل الإعلامية والقروض والضغوط المالية الأخرى صوب المزيد من استغلال الشعوب في ظل دكتاتورية السوق والعولمة".

ثم تحدث المفكر الصوراني عن تطور مفهوم العولمة وآثاره الضارة، وقال: في سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير وإنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي في ظل حالة من القبول أو التكيف السلبي، شجعت على تطبيق شروط العولمة، إضافة

إلى هذا المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف، الذي أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات السياسية والاقتصادية، الفكرية والمادية الجديدة عبر أوضاع مأزومة لأنظمة محكومة للشرائح العليا من التحالف البيروقراطي الكومبرادوري من ناحية، أو لهذه الشرائح أيضاً بالتحالف مع رموز التخلف القبلي أو العشائري كما في مشيخات الخليج والسعودية".

وأشار الصوراني إلى التداخيات الاقتصادية الاجتماعية للنظام الرأسمالي بين المركز والأطراف، وقال إن العمال والفئات الكادحة والمهمشون هم الضحايا الأكثر تضرراً من النظام الرأسمالي، في دول الأطراف أو المحيط خصوصاً.

وتابع: كما ان المهمة الرئيسية التي تم تحديدها لمجتمع الاستخبارات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تتمثل في المساعدة على نشر مبادئ العولمة والإطاحة بمعارضيتها والتبشير بها وتعزيز مصالح الولايات المتحدة.

وقال إن ازدياد التفاوت كان له تأثير على البنى الطبقيّة ومكاسب وخسائر الطبقات المختلفة في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، متابعاً: "فكان هناك صعود نخبة رأسمالية ومالية أو بلوتوقراطية جديدة، حيث إن 1% في الولايات المتحدة تأخذ أكثر من 20% من الدخل، والرؤساء التنفيذيين الأميركيين يكسبون 200 ضعف متوسط الأجر في الولايات المتحدة".

وشدد الصوراني على أن "التفاوت في توزيع الثروات قاسم مشترك الآن في جميع الشعوب التي تتبنى دولها هذا النمط المغلف للرأسمالية الانجلوأمريكية، فكل دولة من هذه الدول لديها طبقة الواحد بالمائة".

وتابع بقوله: اليوم يعيش أكثر من 780 مليون شخص تحت خط الفقر الدولي، 11% منهم يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية أدنى الاحتياجات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، وأكثر من 160 مليون طفل معرضون لخطر الاستمرار في العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030.

ووفق الصوراني فإن الإحصائيات تبين بأنه لا يزال 783 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بـ1.9 دولاراً يومياً، فيما تنتمي الغالبية العظمى ممن يعيشون تحت خط الفقر إلى منطقتين: جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول العربية غير النفطية، حيث تنشر البطالة وتساء التغذية وتكثر الأمراض والبيئة رغم التقدم العلمي والاكتشافات الطبية الكبيرة ذلك ان هذه الاكتشافات لا تستخدم لخدمة الانسانية بل لمراكمة ارباح مخابر وشركات الادوية.

وأشار إلى أن ثروة ثلاثة من أغنى العالم، تبلغ ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين. وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي.

وتابع: بينما يموت 35 ألف طفل يومياً بسبب الجوع طفل يومياً بسبب الجوع والمرض، ويقضي خمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعاً، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.

وفي حديثه عن "العولمة والمشهد الدولي"، قال الصوراني إن هناك مقاييس أو مؤشرات حول ترابط العولمة الراهنة، مشيراً إلى أن هناك مؤشراً عالمياً من 100 درجة، حسب د. وليد عبد الحي، ويتم تطبيقه على دول العالم، لمعرفة مدى الروابط الدولية مع العولمة بالنسبة إلى دول العالم حالياً، فالدول الحاصلة على 90 درجة فما فوق، تعتبر دولة معولمة، مثال سنغافورة (اقتصادها وثقافتها وتطورها معولمة بالكامل)، وهناك أكثر من 32 دولة تدرج في الجدول من 80 - 90 درجة، وهناك 66 دولة من 60 درجة إلى 80 درجة، أما عدد الدول بين 60 درجة إلى 75 درجة فهي 14 دولة، وهناك 11 دولة أقل من 50 درجة، وكل ذلك حسب د. وليد عبد الحي الذي يشير أيضاً إلى أن 4-5 مليار نسمة في الكوكب مرتبطين بالإنترنت، وأن هناك حوالي 60 ألف شركة متعددة

الجنسيات تملك نصف مليون فرع لشركتها، تسيطر على حوالي 42% من حجم التجارة الدولية (حوالي 11.5 تريليون \$-) وتستحوذ على 40% من الناتج العالمي. وبالتالي يؤكد الصوراني: "من منطلق التحريض ومواصلة النضال، التحرري والاجتماعي الطبقي، أن الدول المتخلفة والتابعة (بما في ذلك بلداننا العربية) فقدت اليوم -عبر أنظمة الخضوع والتبعية الكومبرادورية- إرادتها الذاتية وسيادتها ووعيها الوطني، وكان استسلام معظم هذه الدول أو رضوخها لقواعد ومنطق القوة الأمريكية والتطبيع والاعتراف بدولة العدو الصهيوني، مسوغاً ومبرراً "لشرعية" هذه القواعد من جهة، والصمت المطبق على ممارساتها العدوانية في كثير من بقاع العالم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أخرى، بهدف وحيد هو: الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب". واستدرك أنه "على الرغم من كل ما تقدم حول سيطرة الأحادية الامبريالية الأمريكية - حتى اللحظة إلا أن أزمة الرأسمالية المعاصرة وتفاقمها ستؤدي إلى مزيد من النزاعات الفاشية كما يقول د. سمير أمين: ليس من قبيل المصادفة الحديث عن عودة الفاشية في المشهد السياسي وأزمة الرأسمالية المعاصرة؛ حيث تمثل الفاشية استجابة سياسية معينة للتحديات التي قد تواجه إدارة المجتمع الرأسمالي في ظروف محددة".

وتابع: "لا شك أن الخطر الفاشي يبدو اليوم كما لو أنه لا يشكل خطراً على النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة وأوروبا.

وحول أوضاع الفقر في الدول العربية، أشار المفكر الصوراني إن حوالي 40% من عدد السكان في الدول العربية (البالغ عددهم 441 مليون نسمة عام 2021) يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بحوالي 2.75 دولار أمريكي في اليوم باستخدام الدولار المعادل القوة الشرائية.

وأضاف المفكر الصوراني قائلاً: كما تقدر العديد من المصادر أن حوالي ثلثي عدد السكان يعتبرون في حالة فقر أو معرضين للفقر بينما 15% من الفقراء يعانون من الفقر المدقع، حيث تم تسجيل أعلى مستويات للفقر في موريتانيا بنسبة 89.1%،

والسودان بنسبة 73.5% واليمن بنسبة 69.1%، وسجلت أعلى نسب الفقر المدقع في فلسطين بحوالي 30% وفي موريتانيا بنسبة 51.6%، وفي السودان بنسبة 49.9%، واليمن بنسبة 30.6%.

ويقدر إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي عام 2021 بحوالي (136.5) مليون عامل، ونسبة العاطلين عن العمل منهم حوالي 11.3% أو ما يعادل 15.4 مليون عامل X معدل الاعالة 4 أفراد للأسرة = 61.6 مليون نسمة، منهم 18.6 مليون نسمة يعيشون ضمن الفقر المدقع أقل من 1.9 دولار في اليوم.

وحسب تقرير لجنة الأمم المتحدة (الأسكوا) يقول الصوراني: إن عدد الفقراء في بلدان الوطن العربي عام 2022 بلغ 130 مليون شخص أكثر من 90% منه داخل البلدان العربية غير النفطية (الصومال تبلغ نسبة الفقر 73% من مجموع السكان، واليمن 48.6%، والسودان 48.5%، مصر 32.5%، فلسطين 29%، لبنان 27.4%، المغرب 20%، العراق 18.9%، الأردن 15.7%، تونس 15.2%).

وتابع الصوراني: أما الدين العام في البلدان العربية (حسب الاسكوا) فقد وصل إلى مستويات تاريخية بلغت 1.4 تريليون دولار أكثر من نصفها يقع على البلدان العربية الفقيرة.

كما أشار المحاضر إلى الآثار الاقتصادية للعولمة على الوضع العربي، مشيراً إلى استمرار تراجع القطاع الصناعي في مجمل الصناعات التحويلية العربية بسبب هيمنة الاسواق الرأسمالية على الأسواق العربية، رغم الامكانيات العربية المتوفرة للتطور الصناعي، لكن الكومبرادور العربي لا يجد مصالحه سوى في استمرار خضوعه وعمالته للنظام الرأسمالي العالمي.

في هذا السياق أشار الصوراني إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج العربي عام 2021 إلى 5.8% حسب التقرير الاقتصادي العربي، وهذا يعني استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فيما تزايدت الفجوة الغذائية العربية من 29 مليار دولار عام 2010 إلى 33.6 مليار دولار عام 2019.

كما لفت إلى التدني الشديد في معدلات الاكتفاء الذاتي العربي حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي - حسب التقرير الاقتصادي 2021- من الحبوب الى 37 % والسكر المكرر الى 45% والزيوت النباتية الى 51% بالإضافة إلى العجز في اللحم 23.5% والبقوليات 35% والأرز 38% رغم وجود مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والجزائر والعراق مازلت دون أي اهتمام اقتصادي أو تنموي، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال عام 2019 حوالي 197 مليون هكتار في حين قدرت المساحة المستغلة بنحو 75 مليون هكتار أي بنسبة 38.1% من مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ما يعني ان المناطق الريفية في جميع البلدان العربية من المناطق الأكثر إهمالاً.

وهنا تحدثت الصوراني عن المياه في الوطن العربي، وقال إن الوطن العربي هو الأفقر في المياه، بالمقارنة مع دول العالم الأخرى إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه حوالي 814 متر مكعب سنوياً بالمقارنة مع 7 آلاف متر مكعب للفرد على المستوى العالمي .

وأشار إلى الصورة المستقبلية، وقال فهي أشد حدة إذ يقدر أن ينخفض معدل نصيب الفرد السنوي إلى 400 متر مكعب ( بدلاً من 814 م حالياً ) وستصبح (13) دولة تحت خط الفقر المائي.

وأكد الصوراني تزايد مظاهر التخلف التي كرسها القطاع مع مفهوم "الاستثمار في رأس المال البشري" فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة تسعى إلى امتلاك علوم التكنولوجيا الحديثة وفق الرؤى العقلانية الديمقراطية، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة.

ثم تناول الصوراني في حديثه ضعف وهشاشة مخصصات البحث العلمي التي لا تزيد عن نصف بالمائة او ما يعادل 12 مليار دولار من أصل اجمالي الناتج المحلي العربي لعام 2020، البالغ 2.4 تريليون دولار، في حين أن هذه النسبة تزيد في دولة

العدو الصهيوني عن 3% او ما يعادل 11.1 مليار دولار من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر بحوالي 380 مليار دولار في نهاية 2021. كما أشار إلى انخفاض -وهشاشة- حجم التجارة البينية العربية بحيث لم تتجاوز نسبة 8.3% طوال الأعوام السابقة، وهذا يعني دليلاً فاضحاً على حجم سيطرة الكومبرادور العربي على الاقتصاد العربي! (في هذا الجانب نشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وصل إلى 85% من إجمالي التجارة الأوروبية).

ولفت الصوراني إلى تزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد (حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2021) حوالي 58634 دولار، أما على مستوى الدخل للفرد في كل بلد عربي، فهناك فجوه هائلة بين هذه المستويات، حيث يبلغ دخل الفرد رغم انخفاض اسعار النفط عالمياً، 53250-\$- سنويا في قطر والإمارات 40900-\$- وفي الكويت 22838-\$- والبحرين 23560-\$- والسعودية 21050-\$- وعمان 14750-\$- وليبيا بسبب تفكك النظام، 2266-\$- فقط (كان 9600-\$- عام 2012)، والاردن 4050-\$- والجزائر 3505-\$- وتونس 3401-\$- واليمن 681-\$- ثم لبنان 2744-\$- في حين بلغ في فلسطين أقل من 2000 دولار في قطاع غزة و3000-\$- في الضفة الغربية وفي مصر 3606-\$- وفي السودان 869-\$- ما يعني اتساع الفقر والفقر المدقع في العديد من البلدان غير النفطية العربية.

وفي حديثه عن العولمة والصهيونية تاريخياً، قال الصوراني إنه "لم يكن ممكناً للحركة الصهيونية ان تتبلور وتتحقق أي من أهدافها لولا تأييد ودعم النظام الاستعماري الرأسمالي، لكي يضمن مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية في الوطن العربي، ومع بداية ظهور العولمة الأحادية الامبريالية نهاية القرن الماضي، قدمت الامبريالية الامريكية مزيداً من الدعم العسكري للكيان الصهيوني".

وأشار إلى أنه "مع تطور النظام الرأسمالي إلى حالة العولمة الامبريالية الأحادية منذ تسعينات القرن الماضي على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي، باتت الحاجة لعملية التفاعل

العضوي والمصلحي المباشر بين الامبريالية والصهيونية في العولمة الراهنة، بحيث أصبحت الدولة الصهيونية شريكاً للإمبريالية، وتحولت إلى حالة امبريالية صغرى في الوطن العربي".

واستدرك الصوراني: لكن هذا الاندماج الصهيوني في إطار العولمة الامبريالية هو - بكل موضوعية- حالة مؤقتة- لن تؤدي بدولة العدو الإسرائيلية إلى أن تصبح جزءاً من يشبح المنطقة العربية، فهي في كل الأحوال دولة وظيفية تم تأسيسها في خدمة النظام الاستعماري والامبريالي الذي قدم لها كل وسائل الدعم والتطور.

وشدد على أن مجابهة التحالف الأمريكي الصهيوني في بلادنا، وتحقيق الاستقلال الكامل وإلغاء كافة مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية والاقتصادية في كل البلدان العربية هو شرط رئيسي لاستمرار وضمان استنهاض وتطور مجتمعاتنا على طريق الوحدة التدريجية المنشودة صوب تحقيق الهدف العظيم في إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي لكل أبناء هذا الوطن وفق أسس المواطنة والعلمانية وحق تقرير المصير.

وأضاف: لذا يجب الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها "وجدت لتبقى" أو أنها "دولة اليهود" أو "أرضاً للميعاد"، فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي.

وأشار المفكر الصوراني إلى أن التحدي الكبير الذي يواجه شعوب أمتنا العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة التبعية والتطبيع والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الإمبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية واصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي.

وأكد بأن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، وعلى الرغم من تقاوم مظاهر الانحطاط والتبعية، تؤكد على أن العولمة الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفاتها الحركة

الصهيونية و "إسرائيل"، لم تتجحا في نزع إرادة شعوب الوطن العربي، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن هذه اللحظة تمثل المشهد الآخر -النقيض- الذي يقول أن المطلوب أمريكياً إسرائيلياً لم ولن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار، لأنه لن يستطيع - مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة- ترويض و إخضاع شعوب هذه الأمة.

وفي حديثه عن العولمة وتأثير تطور التكنولوجيا والكمبيوتر والذكاء الاصطناعي، أشار الصوراني إلى تطور العولمة وتأثيرها المباشر في كافة المجتمعات بنسب متفاوتة، عبر استخدام الموبايل والكمبيوتر وبرامج الانترنت المتنوعة، خاصة الذكاء الاصطناعي، والعلم، والشفافية، وحرية المعلومات، ويدفع باتجاه الليبرالية السياسية (= الديمقراطية البرلمانية) من الوجهة الثقافية، لكن انفتاح الأسواق.

كما أشار إلى انفلات التطور الرأسمالي المفتوح، من خلال الشركات متعددة الجنسية وشركات الكمبيوتر والأدوية والاختراعات المرتبطة بتطور أجهزة الموبايل الذي بات اليوم أحد أهم مظاهر العولمة الثقافية في إطار ما يسمى بـ"القرية الواحدة" ومخاطر تلك الأجهزة والبرامج على الثقافة الاجتماعية والأسرة، وتربية الأطفال، والشباب الذين يقضون معظم أوقاتهم أمام الكمبيوتر أو الموبايل.

ولفت إلى أن الأمر سيؤدي إلى المزيد من طموح الشباب والأطفال صوب المزيد من الاستقلالية بعيداً عن الأسرة، ما يؤشر على بداية الانهيار الأسري والمجتمعي، خاصة واننا "نعيش اليوم في عالم سريع ومتغير، تتحكم فيه القوة والتكنولوجيا، حيث يتسلل خطر مستحدث، نبيل في الظاهر كالمساعدات الإنسانية، لكنه متوحش كالاقتصاد السوق، أو أكثر توحشاً منه ربما".

وتحدث الصوراني عن الذكاء الاصطناعي، وقال هو أحد مجالات علوم الكمبيوتر والهندسة التي تهدف إلى إنشاء آلات ذكية. إنه إنشاء آلات يمكنها التفكير واستخدام العقل والتعلم كما يفعل البشر.

وتابع مفسراً لمصطلح الذكاء الاصطناعي بقوله: يقصد بمصطلح الذكاء الاصطناعي (AI) تطوير الحواسيب لتُجاري الذكاء البشري، وله ثلاثة أقسام، والذكاء الاصطناعي الضيق، وهو كل ما نراه حولنا، وهو تدريب الحواسيب لأداء مهام محددة وبكفاءة تفوق قدرة البشر على تنفيذها، لكنها لم تبلغ حد الذكاء البشري، وثانياً الذكاء الاصطناعي العام، وهو وصول الحواسيب لمرحلة تساوي فيه ذكاء البشر، ويتوقع أن نشاهد أولى ابتكاراته عام 2050، وثالثاً وأخيراً الذكاء الاصطناعي الخارق، ويقصد به تفوق الأنظمة الحاسوبية على الذكاء البشري، ويتوقع أن يكون في عام 2090.

ونبه الصوراني بأن العلامة الفارقة التي حصلت في العقد الأخير ودعت الكثيرين للتحوف من مستقبل هذا الذكاء، هو تطوير خوارزميات التعلّم الآلي والتعلّم العميق، وهي تعليم الحواسيب نفسها بنفسها دون الاعتماد على الجنس البشري. وقال: "لعلّ من أكثر السيناريوهات تشاؤماً تجاه مستقبل الذكاء الاصطناعي هو سيناريو التفرّد، الذي يقصد به وصول الآلات لمستوى الذكاء الاصطناعي العام "GIA"، أي باستطاعتها الوصول للذكاء البشري".

وأشار الصوراني إلى أن التكنولوجيا تعرض إنسانيتنا للخطر إلى درجة غير مسبوقة كما يقول محمد جودت خبير التكنولوجيا المصري والباحث في العلوم الهندسية ونظم الذكاء الصناعي، في كتابه الجديد: "الذكي المخيف"، حيث يُفترض أن الذكاء الصناعي أذكى من البشر. ويضيف جودت "أن الذكاء الصناعي سيصبح خلال عقود أكثر ذكاءً من البشر بملايين المرات، وإن الحديث عن إمكانية وقف زحف نظم الذكاء الصناعي ليس سوى خرافة... أولاً، إنها قادمة. ثانياً، لا يمكنك إيقافها. ثالثاً، أن "الذكاء الصناعي السوبر" سيكون أذكى من البشر".

وبشأن إمكانية مجابهة العولمة الامبريالية، يقول الصوراني: إنه بعد مرور عقود عدّة على الانتشار التدريجي للعولمة في كافة أنحاء العالم، لا بدّ لنا من التّفكّر في مفهومها، وزيادة مدى الوعي بظواهرها وتأثيراتها، لتكوين وجهة نظر موضوعية تجاهها، ولاستيعاب قوة متغيّراتها، واختيار الوسائل الأساسية لمواجهة تحدياتها، لنعرف تماماً ما

يجري في العالم، لندرك أين نحن منه، ونحدّد موقعنا الفعلي على خريطته، خصوصاً وأنّ المنطقة العربية، التي تحتلّ مكانة حيوية في العالم، بسبب ثرواتها النفطية وإمكاناتها البشرية، تعدّ من أبرز استراتيجيات الأطراف التي ستصيبها تحولات واسعة النطاق، في إطار العولمة الجديدة".

وتابع: لذلك فإن من حقائق هذا العصر، أن العولمة، بمثل ما أدت إلى عولمة التحديات، فإنها قد تعزز ما يمكن أن يسمى بعولمة الاستسلام في بلادنا وفي العالم الثالث عموماً، والمؤشرات على ذلك كثيرة في اوضاعنا الحالية.

وقال "إن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية.

وأكد بأن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة، في إطار أيّدلوجي تقدمي ينتمي إلى الواقع العربي ويتفاعل معه ويعبر عنه في الممارسة العملية من جهة، وإلى الاشتراكية والفكر الماركسي كضرورة تتطلع إليها شعوبنا العربية كطريق وحيد للخلاص والتحرر الوطني والقومي والاجتماعي من جهة أخرى.

وقال الصوراني إنها مهمة لا تقبل التأجيل، يتحمل تبعاتها - بشكل مباشر - المثقف التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العربي، "إذ أنه في ظل استئصال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر، لا خيار أمام المثقف العربي سوى أن يتحمل مسؤوليته - في المراحل الأولى - منفرداً، وهذا يستلزم - كخطوة أولى - من كافة الأحزاب والقوى والأطر التقدمية أن تتخطى شروط أزمته الذاتية".

وتساءل المفكر الصوراني: كيف وصل العرب في المرحلة الراهنة إلى هذه الحال الشديدة الانحطاط التي أدت إلى إعادة انتاج وتجديد التخلف بكل مضامينه الاجتماعية والثقافية، وأين يكمن الخل؟

وقال "مجتهداً بالإجابة": إن الخل يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي التاريخي المشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبترو دولار، التي وفرت

المناخ الملائم لإعادة تجديد وإنتاج الأفكار والحركات السلفية الغيبية المترتبة، تمهيدا لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع العربي، انسجاما مع تزايد تبعية وتخلف وارتهان المجتمعات العربية للنظام الإمبريالي، بما أدى إلى قطع الطريق على المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والأفكار الرجعية السلفية.

وتابع: هذا الأمر يفرض على القوى الديمقراطية واليسارية أن تبادر إلى الخروج من أزماتها الفكرية والسياسية والمجتمعية لكي تفرض وجودها وانتشارها عبر بديلها الديمقراطي القادر وحده على كسر وتجاوز حالة الاستقطاب المرعبة بين قوى اليمين والتخلف والتبعية والاستبداد والخضوع صوب مستقبل عربي تحكمه معايير التنوير والمواطنة والثورة الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية .

## سؤال العولة ؟

الحوار المتمدن-العدد: 7939 - 6 / 4 / 2024

السؤال الذي أطرحه هنا وأحاول الإجابة عليه، هل العولة نظام جديد ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية أم أنه جاء تعبيراً عن شكل التطور الأخير للإمبريالية منذ نهاية القرن الماضي؟ وهل تملك العولة كظاهرة إمكانية التفاعل والتطور والاستمرار لتصبح أمراً واقعاً في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين؟

للإجابة على هذا السؤال، أرى أن من الضروري الاستناد إلى عاملين رئيسيين: أولاً: المعروف أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر، ومن ثم في سياق تطورها اللاحق، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين .

فالإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الإقطاعي القديم في أوروبا، وتوحيدها في أطر قومية حديثة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وغيرها، لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة (حسب معاهدة ويستفاليا) سوى محطة لتمرکز الإنتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق، للانطلاق نحو التوسع العالمي اللا محدود.

لكن الأزمات (أو ظاهرة الكساد) التي تعرض لها الاقتصاد الأوروبي / الأمريكي في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين (1929 - 1932) من جهة، وبرز دور الاتحاد السوفيتي وما رافقه من انقسام العالم عبر ثنائية قطبية، فرضت أسساً جديدة للصراع لم يشهده العالم من قبل من جهة أخرى.

وبتأثير هذه العوامل لم يكن أمام دول المعسكر الغربي سوى إعادة النظر - جزئياً - في آليات المنافسة الرأسمالية وحرية السوق والتوسع اللا محدود، كما عبر عنها آدم

سميث الأب الأول لليبرالية، حيث توصلت للخروج من أزمتها عام 1929، الى ضرورة إعطاء الدولة دوراً مركزياً لإعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي.

وقد تبلور هذا التوجه في قيام هذه الدول بتطبيق الأسس الاقتصادية التي وضعها المفكر الاقتصادي " جون ماينارد كينز " حول دور الدولة، ومن أهم هذه الأسس: تمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية .

إعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني أو رأسمالية الدولة (القطاع العام).

حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة المال .

دور الدولة في تقادي التضخم والديون وارتفاع الأسعار .

وقد استمرت دول النظام الرأسمالي وحلفاؤها في الأطراف في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية الكينزية طوال الفترة الممتدة منذ ثلاثينات القرن العشرين حتى نهاية العقد الثامن منه، حيث بدأت ملامح انهيار منظومة البلدان الاشتراكية وبروز الأحادية القطبية الأمريكية وأيديولوجية الليبرالية الجديدة .

وقد بدأ ذلك في عصر كل من تاتشر عام 1979 على يد مستشارها الاقتصادي " فردريك فون هايك، ورونالد ريجان عام 1980 ومستشاره الاقتصادي " ميلتون فريدمان " وكلاهما أكد على أهمية العودة الى قوانين السوق وحرية رأس المال وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة التي تقوم على :

" كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع " ! .

" تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية "، وتحرير التجارة العالمية.

أنها باختصار، دعوة الى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد.

ثانياً: بالطبع لم يكن ظهور مفهوم العولمة الاقتصادي معزولاً عن الانهيار الأيديولوجي

الذي أصاب العالم بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، بل هو مرتبط أشد الارتباط

بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي، بدءاً من " عصر نهاية

الأيديولوجيا " الى " صراع الحضارات "، و " نهاية التاريخ عند الحضارة الغربية"، وهي

مجموعة أفكار تتقاطع مع الأفكار النازية كما صاغها تريتشكه ونيثشه، عندما تتحدث عن تفرد الحضارة الغربية - ضمن إطارها الثقافي والجغرافي - بالقوة والعظمة دون أي دور أو ترابط مع حضارات العالم الأخرى، كما يقول " فرنسيس فوكوياما " الذي رأى (عام 1992) أنه " بسقوط الأنظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية الجديدة، وبهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الأيديولوجي!"؟ وقد تراجع عن موقفه هذا فيما بعد عام 2004.

"هذه الرؤية الأيدلوجية العنصرية تستهدف بصورة مباشرة توضيح الجوهر الحقيقي للامبريالية في ظل العولمة الرأسمالية السائدة اليوم" .

والواقع، انه منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي، وهي تسعى دائماً لأن تخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها، فمنذ نشأ نظام رأس المال في اسبانيا والبرتغال ثم في هولندا والنمسا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا منذ منتصف القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، حيث تطورت الرأسمالية، عبر "تحول النظام الرأسمالي من النطاق القومي إلى النطاق الدولي، من خلال الانتشار والتوسع الاستعماري الأوروبي.

وقد "أخذت الرأسمالية العالمية (الأوروبية) على النحو السابق صيغة أسماها سميير أمين في بعض كتاباته "الرأسمالية-العالم"، لتواكب مختلف تحولات الرأسمالية كنظام اقتصادي - اجتماعي، من محض رأسمالية زراعية وتجارية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر وشطر من القرن الثامن عشر، إلى رأسمالية صناعية استوى عودها ونضجت ثمارها من أوائل القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر .

جاءت بعد ذلك "رأسمالية مالية" راكمت الثروات النقدية الهائلة من فائض القيمة الداخلي وعائد المبادلات غير المتكافئة مع عالم المستعمرات وأشبه المستعمرات وراء البحار، وتكونت في السياق شركات ضخمة ومصارف، حولت النقود إلى أموال مقترضة عبر العالم وديون وخاصة خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (مصر -إندونيسيا

نموذجاً). حينذاك نضجت الظاهرة التي كرس لها لينين مؤلفه الشهير (الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) ليقرن التوسع الرأسمالي - الاستعماري الحديث بتبلور "رأس المال المالي" على صعيد عالمي".

وسوف نميز هنا بين ستة مراحل أساسية، لتطور الرأسمالية، بدأت منذ القرن الخامس عشر حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين، وهذه المراحل هي:

1. مرحلة الكشوف الجغرافية .

2. المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية).

3. مرحلة الثورة الصناعية.

4. مرحلة الاستعمار .

5. مرحلة الإمبريالية.

6. مرحلة العولمة الاحادية الرأسمالية .

المرحلة الأولى: مرحلة الكشوف الجغرافية :

وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية، أي فترة الكشوف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد.

المرحلة الثانية: المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية):

وهي المرحلة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية.

فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية...) أن تُخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها، وأن تتاجر في أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأبشع وسائل القنص، ويرسلون إلى مزارع السكر والدخان في أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا.

## المرحلة الثالثة: مرحلة الثورة الصناعية :

بدأت هذه المرحلة مع ظهور رأس المال الصناعي، وتحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، مع استمرار المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها. فلم تعد حاجة الرأسمالية قاصرة على السكر والدخان والبهارات والتوابل والرق والمعادن النفيسة، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التي تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة، والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد...) التي تلزم لإطعام سكان المدن والعمال الصناعيين.

وقد لعبت "ثورة المواصلات" -النقل البحري والسكك الحديدية- وما أتاحتها من اتصال بأبعد مناطق العالم، دورا خطيرا في فتح هذه المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة.

وعند هذه المرحلة أرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات.

ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

## المرحلة الرابعة: مرحلة الاستعمار :

بدأت هذه المرحلة مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركيز الإنتاج ورأس المال، وبرزت قوة رأس المال المالي، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية، وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية.

فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد بل "غدت احتكارات قوية" تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدي للجماعة، وتتحكم في جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية.

وبذلك دخلت البنوك في عملية الإنتاج، ونفذت إلى الصناعة، وامتزج رأسمال البنوك برأسمال الصناعة، مكونا أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية.

هنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل. (وهذه هي السمة الرئيسية لرأس المال الذي يسعى دوماً للتوسع لمزيد من الربح عبر ممارسة أبشع وسائل الاستغلال والاضطهاد لكل الفقراء والكادحين في بلدانه عموماً وفي بلدان الأطراف خصوصاً)

ولهذا فقد شهدت الفترة 1875 وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، سباقاً محموماً، ولكن غير متكافئ، بين الدول الرأسمالية الصناعية في مجال تصدير رؤوس الأموال، ولم تعد بريطانيا وحدها تستأثر بهذا التصدير وإنما سرعان ما شاركها في ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمن احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4% من مساحة إفريقيا و 75% من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئاً بين هذه القوى، وهو الأمر الذي أوج صراعاً محموماً فيما بينها، انتهى بإشعال الحرب العالمية الأولى.

#### المرحلة الخامسة: مرحلة الإمبريالية:

لقد أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ان إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالاً جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة في العالم. وكان الوصول إلى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه المرحلة الخامسة مرحلة الإمبريالية، حيث نلاحظ في هذه المرحلة - ما بعد الحرب العالمية الثانية - انقسام العالم إلى ثلاثة مراكز رئيسية، أولاً: شرق اشتراكي بقيادة الاتحاد

السوفيياتي، ثانياً، غرب راسمالي بقيادة الولايات المتحدة، وثالثاً، عالم ثالث (دول باندونغ أو عدم الانحياز) بقيادة اندونيسيا والهند ومصر عبد الناصر. إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسمالية العالمية في سعيها الدؤوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال، كان يتمثل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونيالية والاستعمارية.

ومهما يكن من أمر، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة على جوانب الخبرة التاريخية التي تراكمت في العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التي استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار "تكيف" البلاد المتخلفة بعد حصولها على استقلالها السياسي، لأمكننا رصد الأدوات التالية:

1. سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة الثنائية مع مستعمراتها السابقة.

2. استخدام سلاح ما سمي "بالمعونة الاقتصادية": المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية.

3. خلق روابط متينة مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية في البلدان المتخلفة (من الاقطاعيين من كبار الملاك والتجار ما يسمى بالوجهاء من أبناء العائلات والمخاتير .. الخ) ورجال الحكم من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (البيروقراطية العليا) حتى يمكن المحافظة على الوضع القائم، كما هو حال بلداننا حتى اللحظة.

4. استخدام أسلوب المعونات العسكرية التي قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلي لهذه النظم، وقمع أي حركات ثورية بالداخل، ودمجها ضمن الاستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية، من خلال إقامة القواعد العسكرية والدخول في الأحلاف واتفاقيات الأمن المتبادل.

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة، استمرار هذه البلاد مجالاً مفتوحاً أمام الصادرات الصناعية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحاً للاستثمارات الأجنبية، ومصدراً غنياً

ورخيصا للمواد الخام ولم تتحقق فيها تنمية ذات بال في مجال قواها الإنتاجية وتنويع بنيانها الإنتاجي كما هو حال بلدان النظام العربي الرسمي في هذه المرحلة من تحول الرأسمالية إلى طور العولمة، حيث تعمقت تبعية وخضوع الشرائح الطبقية الحاكمة في بلادنا العربية للهيمنة والشروط الأمريكية - الإسرائيلية، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي

## تغيرات واقع الثقافة والفكر والأدب في الوطن العربي بين إبداع القرن العشرين وانحطاط القرن الحادي والعشرين

الحوار المتمدن-العدد: 7952 - 19 / 4 / 2024

بسبب تدهور النظام القيمي وتراجع الانتماء الوطني والقومي، وتكريس التبعية وتجديد التخلف في بلدان الوطن العربي، لم تظهر في الأفق رموز تقدمية معرفية وأدبية وفنية وشخصيات سياسية ترقى إلى مستوى الرموز الذين عرفناهم في القرن العشرين، أمثال: أحمد لطفي السيد -أحمد امين -انطون مارون -أديب اسحاق - إيليا ابو ماضي - نجوب عازوري- ابراهيم ناصيف اليازجي- شبلي شمّيل- مارون النقاش (ابو المسرح العربي) -نجيب الريحاني- امين الريحاني- جورج ودولت أبيض- مكرم عبيد- بطرس البستاني- فرح انطون- جورج انطونيوس- ميخائيل نعيمة- سليم وبشارة تقلا- خليل السكاكيني- امين معلوف- يعقوب صروف- فؤاد نصار- فارس نمر- عزت طنوس- علي عبد الرازق-جورجي زيدان- قاسم امين -أحمد امين -سلامة موسى -يحيى حقي -محمود تيمور -طه حسين -قسطنطين زريق- ميشيل عفلق- فرج الله الحلو- حنا دهدة فرح- وديع وشفيق ترزي- موسى سابا- وفا الصايغ- توفيق الحكيم -عباس العقاد -حسين فوزي -محمد عبدالحليم عبدالله- كمال الطويل- جورج حداد- فيروز والرحابنة- رشدي سعيد- مجدي يعقوب- الياس مرقص -نجيب محفوظ -يوسف إدريس -عبد العظيم أنيس -محمود امين العالم -فؤاد مرسي -زكي نجيب محمود - سعد التايه -رفعت السعيد -جورج حبش- ادوارد سعيد- نايف حواتمة- يعقوب زيادين- عيسى مدنات- الشاعرة مي الصايغ -اميل حبيبي- اميل توما- المطران عطالله حنا- الفنان التشكيلي سليمان منصور- نيقولا زيادة- ناجي علوش- سلامة كيلة- جورج طرابيشي- رمزي زكي- انطوان زحلان- غالب هلسا- الياس خوري- ميشيل كامل - جورج اسحاق- غالي شكري- جورج حاوي-مهدي عامل -حسين مروّة-صادق جلال العظم -انطون سعادة -معين بسيسو -الشهيدان عبد الخالق محجوب ورفيقه محمد

الشفيع - أحمد صادق سعد - أحمد بهاء الدين - أبو سيف يوسف - علي الوردى -  
 الشهيدفهد العراقي - شهدي عطية - اسامة عكاشة - طاهر وطّار - جمال حمدان - عبد  
 الرحمن مُنيف - حامد خليل - ثروت عكاشة - فيصل حوراني - عبدالله الحوراني - فؤاد  
 زكريا - محمد ابراهيم نُفد - هدى شعراوي - نوال السعداوي - محمد عابد الجابري - عبدالله  
 العُروي - هشام جعيط - فرج فودة - صلاح شاهين - صلاح عبد الصبور - أمل دنقل -  
 فؤاد حداد - أحمد فؤاد نجم - غسان كنفاني - محمود درويش - سميح القاسم - جمال  
 الغيطاني - يوسف القعيد - ابراهيم فتحي - حلمي شعراوي - لويس عوض - إسماعيل  
 صبري عبدالله - ابراهيم سعد الدين

- سعدالله وتوس - سيد القمني - ناجي العلي - أحمد عبدالمعطي حجازي - عبد الرحمن  
 الأبنودي - حنا مينا - ادونيس - عبد الرحمن الشرقاوي - محمد أنيس - طارق البشري -  
 محمد عودة - صلاح عيسى - محمود السعدني - فوزي منصور - الطيّب تيزيني - صنع  
 الله ابراهيم - يوسف شاهين - جبرا ابراهيم جبرا - رضوى عاشور - جبران خليل جبران -  
 فدوى طوقان - ابراهيم طوقان - مي زيادة - نبيل الهاللي - نبيل زكي - طاهر عبدالحكيم  
 - نصر حامد ابو زيد - محمد سعيد عشاوي - خليل عبد الكريم - فراس السواح - هشام  
 غصيب - عبدالله الحريف - عبد القادر ياسين - محمد مندور - أنور عبدالملك -  
 حمة الهمامي - ممدوح عدوان، وغيرهم المئات من السياسيين والمفكرين والروائيين  
 والشعراء والأدباء التقدميين حيث يبدو لي أنه لن تظهر في الأفق رموز معرفية سياسية  
 وأدبية ترقى إلى مستوى مفكري القرن العشرين العظام أو تملأ الفراغ الذي نجم عن  
 رحيلهم.. فهل ننهض من جديد؟ وجوابي الصريح والحازم أننا لن ننهض أبدا طالما  
 بقيت بلداننا على هذه الحال من الانحطاط والانحدار والتخلف والتبعية، ما يعني

أن ثقافة الانحطاط والانحدار تجسد أبشع صور الثقافة المأزومة، كما هو الحال في  
 الثقافة المنحطة الانحدارية التوفيقية أو التلفيقية أو الانتهازية التبريرية التي تحتل في  
 هذه المرحلة الهابطة، مساحة واسعة من إطار الثقافة في بلدنا بسبب رئيسي يعود إلى  
 جهود أولئك "المتقفين" المحترفين الانتهازيين الحريصين على ذهب المعز من أنظمة

الكومبرادور الحاكمة في، او في إطار المنظمات غير الحكومية، وبالتالي فان أهم سمات أزمة ثقافتنا العربية الحالية تكمن في تبرير اولئك الانتهازين لأوضاع التبعية والاستبداد والاستغلال وإضفاء الشرعية على كافة الممارسات السالبة - في تلك الأنظمة عبر أولئك المحترفين الذين لا هم لهم سوى قبض ثمن التكيف او التواطؤ عبر شعارات ديمagogية هابطة قد ينخدع بها البعض في لحظة معينة، لكنها لن تمتلك مقومات الثبات والديمومة، إذ سرعان ما ستكشف حركة الواقع زيفها وغياب مصداقيتها كما هو موقف معظم " المثقفين" في الوطن العربي الذين صمتوا ولم يحرضوا جماهير بلدانهم ضد العدوان أو لم يتفاعلوا تضامنا مع شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة بشكل حاسم ضد بشاعة القصف الهجمي الإسرائيلي على مدن ومخيمات وقرى قطاع غزة رغم استشهاد وجرح أكثر من 120 الف.. ولم يطالبوا بإلغاء كل مظاهر التطبيع والاعتراف بدولة العدو الإسرائيلي .

هنا أود التوضيح بأن هزيمة حزيران 1967 كانت نقطة النهاية لرؤى جيل كامل - كما يقول بحق المفكر المصري التقدمي الراحل غالي شكري - "كان لويس عوض من الصادقين حين صرّح أكثر من مرة بأنه وزملائه ينتمون إلى "الماضي"، وقبل رحيلهم لم يكتب توفيق الحكيم مسرحية واحدة جديدة طيلة عشرين عاماً، واكتفى -وهو الكاتب المسرحي أولاً وأخيراً- بكتابه "عودة الوعي" وامتداداته من الكتابات الصحفية المعروفة، ولم يُضف حسين فوزي خلال الفترة ذاتها حرفاً إلى "سندباد مصري"، ويضيف غالي شكري قائلاً "لم يجد لويس عوض ما يلهمه في أدب الشباب الذي تجاوز العقد الرابع وأحياناً العقد الخامس فأكب على دراسة" تاريخ " الفكر المصري الحديث و"تاريخ" النهضة الأوربية وتاريخ الثورة الفرنسية ولم يكتب في النقد الأدبي أكثر من الانطباعات السياسية العابرة، وكبارنا الاحياء طالت اعمارهم، لا يفلتون من القانون العام، فقد اعطوا بلادهم وثقافتها أجزل العطاء، ولكن سُنّة الحياة أن لكل شيء نهاية، ونضيف إنها نهاية رمزية، فالفكر العظيم والفن العظيم يستمر منه ما يستحق الحياة في الأجيال التالية، وفي جملة القيم التي يتخذ منها المجتمع ضوابط ومعايير، ولكن الرحيل أو الكف عن

العطاء ظاهرة إنسانية وثقافية لا تنفرد بها بلداننا، لكن الراحلين يتركون فراغاً في القلب كما في النفس والعقل والروح.

أما "الفراغ" بمعنى خلو الساحة العربية في كل بلداننا من المبدعين والعباقرة رهنأً، فهو ليس صحيحاً بالمطلق ولن يتحقق أبداً، لا لأن "بلداننا ومجتمعاتنا في الوطن العربي ولادة" فقط وإنما لأنها غنية دوماً بالطاقات والمواهب والنوابغ في مختلف المجالات الفكرية والعلمية والأدبية والفنية، وأرجو الآ اتناول- كما يختم الراحل غالي شكري- "إذا قلت ان بلداننا تملك في فروع متنوعة وعديدة من الثروات العقلية ما لا يقلخ كماً وكيفاً عن ما تملكه أي أمة متحضرة. المهم أن تمتلك شعوبنا الوعي العميق بمفاهيم الحداثة والديمقراطية والعقلانية وتقوم بتطبيقها بفعالية، فبدون هذا التوجه سيظل تجديد التخلف وإعادة انتاجه ما يعني أن بلداننا ستظل غارقة في ظلام الليل الحالك.

أخيراً لا بد لي من الإقرار- بكل ألم- أن كل بلدان الوطن العربي في المغرب والمشرق لا تتمتع بالحد الأدنى من الهامش الديمقراطي الحر، بل إن هذا الهامش سرعان ما يتحول في العديد من البلدان إلى حاجز للديمقراطية، ومعوق لحرية الفكر والتعبير بحيث لن يعود ذلك الهامش قادراً على حماية أو توفير الحد الأدنى من مقومات النهوض للحركة الثقافية الديمقراطية في بلداننا.. لكن أمني وثقتي بدور المثقفين والأدباء الشباب في بلداننا كبير لأنهم أصحاب آمال كبرى في تحقيق وتطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعدالة، وهم يدركون تماماً أن الآمال العظيمة تولد من أحشاء المعاناة العظيمة.

## المادية الجدلية والمنهج العلمي الجدلي وتعريف المادة وأشكال وجودها.....

الحوار المتمدن-العدد: 7953 - 20 / 4 / 2024

لا شك أن الاكتشافات العلمية المذهلة في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، قد أكدت على انتصار وتغلب المفاهيم العلمية المادية الجدلية على كافة المفاهيم الغيبية، إذ أن العلم الحديث (في علوم الهندسة الوراثية والاستنساخ والجينات والفيزياء والليزر، والهندسة (النانو) والفامتو Famto Second والكومبيوتر وعلوم الفضاء والاتصال... إلخ) أكد على استبدال مفهوم المادة الضيق بمفهومها الديالكتيكي الواسع، بما يكرس مصداقية الفلسفة المادية الجدلية التي تُعرّف المادة بأنها " واقع موضوعي قائم بغض النظر عن الوعي البشري الذي يعكسه". ان التعريف العلمي للمادة يتضمن ثلاثة جوانب: (1) المادة هي ما يوجد خارج الوعي وبغض النظر عنه. (2) المادة هي ما يُؤلّد الأحاسيس لدينا؛ وهي ما تعتبر أحاسيساً ووعياً على العموم انعكاساً لها.

وهذا يفتح على مسألة هامة هي أن الفكر جزء من الواقع المادي أيضاً. فهو نتاج الإنسان الواعي، أي الإنسان الساعي إلى صوغ واقعه في تصورات وأفكار. والفارق بين الواقع والمادة هو هنا، حيث تخضع المادة لفعل الإنسان ولكن لـ "عقله" أيضاً. هذا الفعل وذاك العقل يسهمان في وعي المادة، وبالتالي، في السيطرة عليها وتطويرها كذلك. المنهج الديالكتيكي الماركسي:

يتميز هذا المنهج عن المنهج الميتافيزيقي بميزات أربع هي تباعاً:  
النظر إلى الطبيعة بوصفها كلاً موحداً ومتماسكاً ترتبط فيه الموضوعات والظواهر ارتباطاً عضوياً فيما بينها ويشترط بعضها بعضاً.  
النظر إلى الطبيعة بوصفها في حالة حركة وتبدل مستمرين، وتجدد ونمو لا ينقطعان إذ ثمة دائماً شيء ما يولد وينمو وآخر ينحل ويزول.

النظر إلى سيرورة النمو بوصفها إنتقالاً من التبدل الكمي الخفي إلى التبدل الجذري الكيفي، والنظر إلى التبدل الكيفي بوصفه تبديلاً ضرورياً يحصل بقفزات ويسير أبداً إلى أمام من القديم إلى الجديد ومن البسيط إلى المركب ومن الأدنى إلى الأعلى.

النظر إلى موضوعات الطبيعة وظاهراتها من زاوية تناقضها الداخلي، أي النظر إلى جانبها السالب وجانبها الموجب، إلى ماضيها ومستقبلها، إلى ما يختفي فيها ويظهر، لأن مضمون النمو الداخلي هو صراع الأضداد ولأن كل شيء يخضع للظروف والزمان والمكان.

أما المادية الفلسفية الماركسية فتنتطق من مبادئ ثلاثة يعارض كل منها مبدأ في المثالية الفلسفية:

المبدأ القائل أن العالم مادي بطبيعته، وأن مختلف ظاهراته ليست سوى أوجه مختلفة من أوجه المادة المتحركة وذلك على عكس المثالية - التي يختصرها هيغل هنا على ما يبدو - التي تنظر إلى العالم بوصفه تجسيدا للفكرة المطلقة أو الروح الكلي - لكن إثبات مادية العالم لا يتوقف هنا، بل يقترن بالقول إن حركة المادة والعالم تحصل بموجب قوانين ضرورية، وهي القوانين التي يثبتها المنهج الديالكتيكي في علاقات الظاهرات وتشارطها.

المبدأ القائل أن العالم المادي هو واقع موضوعي قائم خارج وعينا به وبمعزل عنه. وأن المادة أو الكون أو الطبيعة، هي المعطى الأولي في حين ان الوعي أو الفكر هو المعطى الثاني المشتق لانه نتاج للمادة ولدرجة عليا من درجات تطورها وكمالها.

المبدأ القائل إن العالم، وقوانينه، قابل لأن يعرف معرفة كاملة. وإن معرفتنا بقوانينه هي معرفة مقبولة عندما تؤكدتها التجربة والممارسة.

أيهما أسبق الوعي أم المادة؟

يتضح مما تقدم أن جوهر المسألة الفلسفية يتجلى في السؤال التالي: أيهما أسبق

الوعي أم المادة؟

يعتبر السؤال عن أولوية الوعي أو المادة سؤالاً مركزياً في الفلسفة، ولو أردنا أن نصوصه بطريقة سلسلة ومبسطة لقلنا: أيهما يسبق الآخر هل يسبق الوعي المادة أم تسبق المادة الوعي؟ في واقع الأمر أهمية هذا السؤال تنبع من التركيب الأكثر وضوحاً وأهمية وهو: هل يوجد تفكير أو وعي خارج المادة وهل توجد مادة خارج الوعي وبدونه؟ اللوهلة الأولى قد نتسرع بوضع إجابات اعتباطية تنزع إلى طبيعة التكوين الذاتي الثقافي لكل منا، ولذا فنحن نحتاج لشيء من الصبر للحكم على الموضوعة أو اختيار إجابة. قبل أن نتعرف على الخلاف في جذوره حول أولوية المادة أو الوعي علينا أولاً أن نعي مقصود المادة ومقصود الوعي في ضوء دراستنا ونقاشنا وفهمنا للماركسية وفلسفتها، فبالنسبة للمادة هي الموجود المادي بكل أبعاده مستقلاً عن الروح ومستغن عنها، أو المادة هي الوجود الموضوعي القائم بذاته خارج وعينا. أما كيف هي المادة؟ فهذا سؤال يجيبنا عليه العلم عن طبيعة المادة وخواصها... الخ. إذن ما هو الوعي الآن؟ يتلخص الوعي فهماً بكونه الإدراك، والإدراك الموضوعي تحديداً، لأن الإدراك الحسي المباشر ظاهرة توجد لدى الإنسان والحيوان على السواء بينما يتميز الإنسان بإدراك موضوعي يؤهله للتفكير المنطقي أي القدرة على ربط الأسباب بالمسببات، أو التفكير المنتظم بلغة مهما بلغت درجة بدائية هذه اللغة.

اتخذت المادية إذن كفلسفة موقفاً مبدئياً علمياً من مسألة أولوية المادة؛ ذلك أن عمليات الإدراك والتفكير وتكوين الوعي لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة مادية، وبالتالي فوجود المادة شرط أساسي لا غنى عنه في عملية الوعي، تدلنا القوانين العلمية الناظمة للوجود المادي على استحالة تكوين وعي بدون مادة، أي أن الفرض القائل بإمكانية تحقق وعي بدون زمان أو مكان أو حركة فرض غير ممكن التحقق، فالوعي إذن مظهر من مظاهر وجود المادة.

أهمية القول بأولوية المادة:

إن القول بأولوية المادة معناه رفض كل أطروحات الفلسفة المثالية التي تحاول تفسير العالم والوجود الانساني انطلاقاً من ما ورائيات أو أي وعي سبق المادة، وبالتالي فهي

دعوة لفهم واقع الانسان ووجوده إنطلاقا من وعي ما هو مادي، ووعي ما هو مادي إنما يستند للعلم، فالعلم هو الذي يجيبنا عن ماهية المادة، وبالتالي فإن الفلسفة المادية إنما تبني مقولاتها كلها منطلقا من الوعي العلمي الذي يكون موضوعه الأساسي الوجود المادي للكون والإنسان والمجتمع، وقد إتخذ ماركس موقفا أبعد من ذلك عندما طالب بإنتقال الفلسفة من تفسير العالم إلى تغييره، جوهر هذا الكلام المطالبة بتوظيف القوانين المادية التي تحكم الوجود في تغيير الوجود نفسه، وبالتالي إخضاع الوجود الموضوعي للإنسان وتمكينه من خلال فهمه المادي للوجود من تغيير هذا الوجود في مصلحته نحو واقع أكثر تطورا.

تعرف المادية الجدلية في معظم المراجع على النحو التالي: إنها قوانين ومبادئ ومقولات تعمل في جانبين، جانب المعرفة العلمية ( العلوم المختلفة )، والجانب الآخر هو الحركة المجتمعية وتطور المجتمع تبعا لهذه القوانين . أي أنها تطبق في العلوم المعرفية وعلم الاجتماع على حد سواء، إذن يمكننا القول، إن المادية الجدلية هي ذلك العلم الفلسفي الذي ينطلق من أولوية المادة مستخدما قوانين الجدل المادي لفهم الوجود وتطوره. طبعا ليس بمقدورنا أن نقف على المعنى المراد في التعريف المتقدم إلا عندما نقف على قوانين الجدل المادي ونفهمها جيدا، إلا أن الانطلاق من دقة التعريف الذي سنعود لفهمه بدقة أكبر مع فهمنا لقوانين الجدل يوفر لنا مساحة التفاعل الجدلي أيضا مع التعريف نفسه وبالتأكيد سنجد أنفسنا ونحن نعود إليه نعيد صياغته أو فهمه بشكل أكثر نضجا .

المادة وأشكال وجودها:

إن نقطة انطلاق المادية الديالكتيكية هي الإعتراف بالوجود الموضوعي للمادة، للطبيعة، المتطورة، المتحركة، بشكل خالد. لهذا لابد، في البداية، من دراسة المادة وأشكال وجودها.

- المادة:

يحيط بنا عدد لا حصر له من الكائنات المتباينة أعظم تباين في خصائصها بعضها يحشر في عداد الكائنات الحية. وبعضها لا يتوفر فيه أي دليل على الحياة. بعضها قاس وبعضها طري أو سائل. بعضها متناه في الصغر وخفيف، وبعضها ذو أجسام هائلة وثقيلة جداً. بعض الأجسام مشحونة بالكهرباء، وبعضها غير مشحون بها.... إلخ. كل هذا بمجموعه يشكل ما يدعى بالطبيعة.

ومهما تباينت أجسام الطبيعة وتمايزت عن بعضها، فالخاصة الجامعة بينها هي إنها موجودة خارج وعي الإنسان، واحساسه ونفسه وبشكل مستقل عنه.

ولم ينشأ الإنسان ووعيه الا في درجة معينة من تطور الطبيعة كنتاج رفيع لها، في حين وجدت الطبيعة ذاتها بشكل خالد، ولم يوجد ولا يمكن أن يوجد أي "وعي ما فوق الإنسان" أو "وعي مطلق"، وعلى هذا فالفلسفة المادية تعلم أن الطبيعة، أن المادة، هي السابقة؛ وأن الروح، أن الوعي هو اللاحق، وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع. إن الفلسفة المادية، إذ تعمم حصيلة التطور التاريخي الطويل تصوغ، شيئاً فشيئاً، مفهوم المادة العلمي.

يقول لينين: "إن المادة هي مقولة فلسفية للدلالة على الواقع الموضوعي الذي نعرفنا عليه إحساساتنا، الواقع الذي تتسخه هذه الإحساسات وتصوره وتعكسه، ويوجد بشكل مستقل عنها".

في هذا التعريف ينعكس جوهر النظرة المادية عن العالم، وانتصاب المادية ضد المثالية وضد نظرية استحالة المعرفة.

إن آفاقاً لا تحد تتكشف أمام العلم في استقصائه اعماق المادة، مهما صغرت ومهما تعقدت، إن العقل البشري لا يتوقف عن الحدود التي عرفها بل يحاول أن يتعدها ليتعمق في معرفة جوهر المادة وجزئياتها، ذلك أن الحقائق التي عرفناها، يستقر خلفها حقائق أخرى لم نعرفها بعد، وهذه تمهد لاكتشاف حقائق ثالثة وهكذا إلى ما لا نهاية.

ثم أنه لا ينبغي الخلط بين سؤالين اثنين: أولهما هو هل للأجسام الطبيعية كيان خارج وعينا ومستقل عنه؟ وثانيهما: ما هي بنية هذه الأجسام، وما هي العناصر الفيزيائية التي تتكون منها؟ وما هي الصفات الفيزيائية لهذه العناصر؟ السؤال الأول فلسفي ويتعلق بنظرية المعرفة، أما الإجابة على الثاني فمن مهمات العلوم الطبيعية، ولا سيما الفيزياء. بيد أننا حين نؤكد على الفارق بين السؤالين، لا نستطيع الفصل بينهما. إن العلوم الطبيعية تدرس العالم الواقعي والأجسام المختلفة في هذا العالم، كما تدرس بنية هذه الاجسام وخواصها، وارتباط بعضها ببعض، والقانونيات الملازمة لها. بيد أن هذه العلوم لا يمكن وجودها من غير الاعتراف بالواقع الموضوعي للعالم المحيط بنا. ومفهوم المادة هو انعكاس لهذا الواقع الموضوعي. ولهذا فمفهوم المادة، بالمعنى الفلسفي الماركسي، يتمتع بأهمية كبرى بالنسبة إلى العلوم الطبيعية.

إن المفاهيم الأساسية التي أوجدتها العلوم الطبيعية، للدلالة على مواضيع هذه العلوم: كالصغيرة الأولية، والذرة، والجزيء والعنصر الكيماوي والتشكيلة الجيولوجية، والمنظومة الفضائية... إلخ، إن هذه المفاهيم ترتبط حتماً بمفهوم المادة الفلسفي، ويعبر عنها من خلاله.

لقد لاقى مفهوم المادة هجوماً أعنف من أي هجوم تعرضت له الفلسفة المادية. ولا عجب في ذلك لأن هذا المفهوم هو حجر الزاوية في المفهوم المادي عن العالم، لذا يهاجمه أعداء المادية باستمرار. لقد أكد المثاليون مراراً وتكراراً أن مفهوم المادة الذي يعني الواقع الموضوعي إنما دحض أو شاخ؛ غير أن تطور العلم، ومعطيات ممارسة النشاط العملي أثبتا، بشكل لا يدحض، عكس ما ذهبوا إليه.

كل شيء في تبدل وتغير وذو نهاية. ولكن إذا ما اختفى شيء برز مكانه شيء آخر، بحيث أن أية صغيرة مادية لا تختفي من غير أثر، ولا تتحول إلى لا شيء، وبالمقابل فليس هناك من صغيرة مهما كان شأنها، تخلق من لا شيء. وحيث تنتهي حدود أحد الأشياء المادية تبدأ حدود أشياء مادية أخرى. ولا نهاية لهذا التعاقب الذي لا حد له، ولا للتأثير المتبادل بين الأجسام المادية. فالمادة، بالطبيعة خالدة، لا نهاية لها ولا حدود.

ليست المادة شيئاً وحيد الصورة ومن نوعية واحدة. إنها تبرز في أجسام متباينة لا حصر لتباينها، متميزة نوعاً وكماً، وهي تشكل جماعات من الأشياء الأقارب، من حيث خصائصها، وهي ما نسميها بالأنواع المتباينة للمادة.

وهذه الأنواع المتباينة للمادة تتميز بالتعقيد إلى هذا الحد أو ذاك، وهي مواضع بحث مختلف العلوم من الفيزياء إلى الكيمياء، والبيولوجيا.... إلخ. أما الأنواع البسيطة نسبياً، منها فهي الصغريات الأولية كالفوتون، والالكترون، والبوزيترون، والبروتون، والميزون، والأنتي بروتون والنترون والانتري نترون.... إلخ.

أما التعقيد الواسع فهو من نصيب الذرات والجزيئات ثم تليها في التعقيد الغازات والسوائل والأجسام الصلبة التي نحتك بها في حياتنا اليومية. وكذلك الأجرام السماوية المختلفة كالكواكب والنجوم والمجموعات النجمية.

وتتميز أجسام الطبيعة العضوية، وخاصة الإنسان، ثمرتها العليا، بدرجة عالية من التعقيد. ويعتبر المجتمع الإنساني موضوعاً مادياً خاصاً تدرس علوم كثيرة جوانبه ومظاهره المختلفة: من هذه العلوم المادية التاريخية، والتاريخ والاقتصاد السياسي، والاحصاء الاقتصادي.... إلخ.

- الحركة شكل لوجود المادة :

المادية الجدلية لا تحصر تعدد أشكال الحركة في شكل واحد منها، ميكانيكي، مثلاً أو أي شكل واحد آخر، بل تربط الحركة بالتغير، بتطور الأجسام، بمولد الجديد واندثار القديم، لا توجد المادة إلا في حركة وهكذا فإن الحركة شكل من أشكال وجود المادة وهي خاصة ملازمة لها. "إن الحركة هي أسلوب لوجود المادة . ولم توجد في أي مكان مادة دون حركة ولا يمكن أن توجد".

- الحركة مطلقة والسكون نسبي:

حركة المادة مطلقة وابدئية، وخلافاً لكون الحركة مطلقة فإن السكون نسبي. ولكنه لا يجوز تصويره حالة جامدة متحجرة. فالجسم لا يمكن أن يكون ساكناً إلا بالنسبة لجسم آخر، لكنه بالضرورة يشترك في الحركة العامة للمادة. وفوق ذلك فحتى حين يكون

الجسم في حالة سكون فإن عمليات فيزيائية أو كيميائية أو عمليات أخرى تجري فيه طيلة الوقت.

فإن حركة المادة ابدية مطلقة، في حين أن السكون وقتي نسبي، أنه مجرد لحظة من لحظات الحركة.

ذلك إن كل ما يولد الأحاسيس لدينا مادي، ولكن ليس كل الظواهر المادية تولد لدينا أحاسيس: فالأشعة ما فوق البنفسجية والعمليات الجارية وسط الشمس وعدد لا يحصى من الظواهر الأخرى ليس بمقدورنا أن نحس بها. وبالرغم من كل أهمية السمتين الثانية والثالثة للمادة فالأمر الرئيسي الذي يميز المادي عن غير المادي هو وجوده خارج الوعي.

إن هذا الفهم للمادة يتسم بأهمية كبرى في الوقت الحاضر وتؤكد كليا الاكتشافات العلمية الحديثة والمعاصرة. وعلى ضوء التصورات العلمية الحديثة يمكن أن نشير إلى المجموعات التالية لأشكال حركة المادة:

\_ الأشكال الميكانيكية: وهي تنقل الأجسام مكانياً بالنسبة إلى بعضها البعض.  
 \_ الأشكال الفيزيائية: وهي التغيرات في الواقع المكاني والسرعة والكتلة والطاقة والشحنة الكهربائية ودرجة الحرارة والحجم وغير ذلك من صفات الأشياء المادية، وهي أيضاً،  
 \_ مجموعة أشكال الحركة التي تدرسها الفيزياء كالعمليات الحرارية والكهرطيسية بما فيها الظواهر الضوئية والتجاذب المتبادل وكافة العمليات التي تجري داخل الذرة وداخل النواة.

\_ الأشكال الكيميائية: وهي تحول بعض المواد إلى بعضها الآخر، وتكوين تراكيب الذرات وإعادة تكوينها (اتحادها وانفصالها).

\_ الأشكال البيولوجية: وهي كافة التغيرات أو الحركة في الحياة العضوية.  
 \_ الأشكال الاجتماعية: وهي التغيرات الجارية موضوعياً في المجتمع البشري وحدته والملازمة له دون غيره، أو هي العمليات الاجتماعية (التناقضات والصراعات الطبقيّة... إلخ) وتاريخ المجتمع الإنساني.

إن أي شكل من أشكال الحركة المذكورة أعلاه إنما هو موجود موضوعياً بغض النظر عن وعي البشر، وهو يمثل عملية مادية. أما حركة أحاسيسنا وأمزجتنا وأفكارنا فهي موجودة في أذهان البشر فقط. وبديهي أن الأحاسيس والأفكار لا يمكن أن توجد بدون حاملها المادي، نعني الدماغ.

## دراسة تتناول المؤشرات أو الظواهر الدالة على التمهيد لإنهاء خدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين.

الحوار المتمدن-العدد: 7964 - 1 / 5 / 2024

يبدو أن من بين النتائج الخطيرة المرتبطة بمحاولة تصفية قضية شعبنا الفلسطيني لا تتوقف عند إبادة وتدمير قطاع غزة واستشهاد وجرح أكثر من 115 ألف شهيد وجريح في الحرب الهمجية الصهيونية منذ أكتوبر 2023، بل إلى جانب ذلك، هناك مخطئا لإنهاء خدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين يتم إعداده بصورة مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية و" إسرائيل" وتوابعهما على الصعيد العالمي والعربي. أقدم فيما يلي اهم المؤشرات أو الظواهر الدالة على التمهيد لإنهاء خدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين:

1. اعتماد الوكالة لنظام التعاقد الوظيفي حتى تاريخ الأول من حزيران 1999، وهو الموعد المفترض نظريا حسب "اتفاق أوسلو"، لانتهاء من المفاوضات حول الحل النهائي، ويبدو أن الوكالة قامت بتمديد هذا الموعد دون تاريخ نهائي محدد.
2. امتناع الوكالة عن قبول موظفين بشكل دائم .
3. إنشاء الوكالة لصندوق خاص لدفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها المحليين عندما يتطلب الأمر ذلك .
4. المحاولات الدولية لتحويل الوكالة الى "وكالة إقليمية" لتمولها الدول العربية كمدخل لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين، وتحويلها الى مسألة أو قضية عربية إقليمية داخلية، ومن المفيد الإشارة الى ملاحظة هامة في هذا الصدد تتعلق بخلو تقارير المفوض العام للوكالة خلال السنوات الأخيرة، من أية إشارة الى قرارات الأمم المتحدة.

5. تغيير تسمية مدير شؤون الوكالة في الأردن الى مدير عمليات الوكالة في الأردن ،وهذا يرتبط مباشرة بالتوطين ،عبر مشاريع التطوير الحضري والتملك تمهيدا لإلغاء مخيمات اللاجئين في الأردن .
6. دور الحكومة الأردنية، بالنسبة لإنهاء قضية اللاجئين، خاصة بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة، الذي اعتبر ان ملف اللاجئين المقيمين على ارض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقا بينها وبين "إسرائيل" .
7. البرامج الأمريكية /الإسرائيلية التي تدعو الى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيا ودمجهم في بلدان الشتات .
8. كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات "السلام" بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .
9. الحديث عن تنفيذ خطة الوكالة التي تستهدف تسليم كافة خدماتها الى السلطة الفلسطينية ،وهي خطوة سياسية خطيرة، تستهدف إسقاط حق اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية عموما وقطاع غزة خصوصا حيث يبلغ عدد اللاجئين في القطاع 2.080000 مليون بنسبة 65% من إجمالي سكان قطاع غزة البالغ 2.3 مليون نسمة نهاية عام 2023.
10. الأونروا تقدم تجربة "الهولوكست" والتعايش السلمي وتقبل الآخر والإقرار بحقوقه ضمن سياق الرؤية الإسرائيلية، لكنها -بالمقابل- لم تجد في معاييرها ما يمكنها من " المعاملة بالمثل"، بتخصيص أيام لإحياء ذكرى "الهولوكست الفلسطيني" على امتداد تواريخ النكبة والنكسة وصولاً إلى هولوكوست قطاع غزة عبر إبادة شعبنا في القطاع منذ سبعة أشهر . فالبرنامج الذي قدمته الوكالة، يحمل في باطنه تطبيقاً وتقبلاً للمحتل الإسرائيلي وإقراراً بحقوقه، حيث قامت بتضمين ما يسمى تجربة "الهولوكست" في سياق برنامج حقوق الإنسان، باعتبارها مزاعم اتخذت ذريعة لتهجير اليهود من ألمانيا وأوروبا إلى فلسطين.

11. نظمت الأونروا في الأعوام السابقة زيارات لطلبة مدارسها إلى الخارج، خاصة ألمانيا والولايات المتحدة، وإقامة معسكرات شبابية طلابية مختلطة من اللاجئين الفلسطينيين ومن الإسرائيليين، وتدريب مفاهيم التعايش والتسامح وقبول الآخر والإقرار بحقوقه، إلى جانب تنظيم ما يسمى بـ"المخيمات الصيفية" بذريعة الترفيه عن الأطفال في قطاع غزة !! في حين أن الأونروا خفضت عدد المتعهدين المؤقتين الذين يقدمون الخدمات لمنشآت الوكالة بحوالي 20%، كما خفضت عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية، في قطاع غزة إلى 120 ألف مستفيد منذ بداية تموز 2011 حتى عام 2023، وقررت وقف المساعدات المالية لطلاب مدارس الوكالة في القطاع البالغة 100 شكيل .

12. وزعت الأونروا -خلال السنوات الماضية- خرائط لمناطق عملياتها الخمس (الأردن وسورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة)، بعد حذف اسم فلسطين منها، واستبدالها بالضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب إسرائيل.

13. الأونروا تقوم منذ فترة بإجراءات مشبوهة، لتجفيف ينابيع ثقافة العودة وقبول الحق الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والتخلي عن مطالب العودة والتحرير .

14. سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار 194، فمنذ البداية (1950) دأبت الولايات المتحدة، وبانتظام، على تقديم القرارات المتعلقة بالانروا إلى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تأكيد قرار الأمم المتحدة الأصلي رقم 194، إلا أنها منذ ديسمبر 1993 - إلى يومنا هذا - تراجعت عن دعم القرار 194 في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي .

كل هذه المؤشرات تشير إلى مخاطر جدية تضاف إلى سلسلة من الإجراءات المتبعة من ضمنها سياسة التقليل من شأن المتبعة فيها تجاه تقديمها خدمات للاجئين، والعمل الجاري من قبل الكيان الصهيوني وأمريكا ودول عديدة لإنهاء وتصفية قضية اللاجئين بدءاً من تقليص الخدمات وصولاً إلى إنهاؤها وتغيير مهمات الأونروا.

هناك مؤشرات خطيرة جداً، تتعلق بدور الأردن، قبول حل الوطن البديل . وهذا هو دوره ووظيفته التاريخية في خدمة الاستعمار والامبريالية والصهيونية ... فهل سيتكسر الخيار الأردني ؟ وهل ستصبح دول الخليج والعراق ولبنان وعدد من دول أوروبا وكندا واستراليا وطناً بديلاً ؟

رغم كل ما تقدم، أكدت الأونروا في بيان بتاريخ 2011/6/16 أنها لم تغير اسمها إطلاقاً وهو باق كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (رابعاً) لعام 1949، "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى"، وفي هذا الجانب أرى أن تغيير الاسم مرتبط بتغيير الأهداف التي تحددت للوكالة في قرار تأسيسها عام 1949، وهو إجراء متوقع في ظل كل هذه التراجعات على الصعيدين العربي والفلسطيني، لكن وضوح ثوابتنا وأهدافنا الوطنية واصرار شعبنا على مواصلة نضاله الوطني الديمقراطي، كفيل بالرد على أي قرارات ضارة بالقضية الوطنية.

كل ما تقدم يستدعي من القوى الوطنية الفلسطينية واللجان الشعبية مزيداً من التواصل فيما بينها، في الضفة وقطاع غزة والمنافي، عبر برامج ورؤى محددة بالتوافق مع كافة الأطياف السياسية والفعاليات والمتقنين الفلسطينيين، بما يضمن تفعيل دور اللجان الشعبية وانتشارها في أوساط جماهير المخيمات في الوطن والشتات، دفاعاً عن ثوابتنا وأهدافنا الوطنية عموماً، وتوضيح كل ما يتعلق بتفاصيل مفهوم "حق العودة" ومنطلقاته السياسية والقانونية المرتبطة بحقوقنا التاريخية في فلسطين من جهة و المرتبطة بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي من جهة ثانية.

لذلك يتوجب أن تتركز النشاطات السياسية للجان، عبر حملة شعبية، يتم تنفيذها بصورة دورية، كل أربعة شهور على سبيل المثال، وخاصة شهر أيار من كل عام، بالتنسيق بين قيادات اللجان في الضفة والقطاع والمنافي، بما يضمن لهذه الحملات الشعبية أن تتم في مواعيد محددة، عبر عمل جماعي جماهيري يتناول العناوين المعروفة التالية :

- حق شعبنا في العودة الى دياره وممتلكاته هو حق تاريخي مقدس يستند الى مبادئ الحق والعدل المطلقين، كما يستند الى مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.
- وحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية.
- التركيز على أن خطاب العودة هو خطاب قانوني وسياسي يهدف الى الاعتراض على كل محاولات تبديد قضية اللاجئين والتفريط بها، واستنهاض طاقات مجموع اللاجئين للدفاع عن حق العودة.
- التركيز أيضاً، وبقوة ووضوح، على أن خطاب العودة هو خطاب توحيدى ينبغى ان يفهم في إطار الثوابت والحقوق الوطنية.
- التركيز على أهمية البعد العربي لخطاب حق العودة، وعلى ضرورة توفير الحاضنة العربية، في إطار الحركات والقوى الوطنية العربية .
- التركيز على ضرورة الحفاظ على وكالة الغوث "الأونروا" وفق نص قرار تأسيسها من الأمم المتحدة، وبما تمثله من شاهد دائم على الجريمة الصهيونية المقترفة بحق شعبنا، وما تجسده من التزام سياسي وأخلاقي من قبل المجتمع الدولي بمسئوليته عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة حلها.
- المطالبة بمنح اللاجئين الفلسطينيين الحماية الدولية المؤقتة التي يكفلها النظام الدولي للاجئين أسوة بغيرهم من لاجئي العالم، حيث ان تفويض الأونروا لا يشمل الحماية السياسية والقانونية التي يكفلها ذلك النظام.
- العمل على إدخال مصطلح العودة في قواميس اللغات الأجنبية كما هو الحال في مصطلحي النكبة والانتفاضة وهذا يعني ضرورة الاستفادة من الدعم والتضامن الشعبي الطلابي والجهادى في أوروبا والولايات المتحدة خصوصا

- ضرورة العمل على تطوير التفويض الممنوح من الجمعية العامة للأمم المتحدة لوكالة الغوث لكي يتضمن آلية دولية لحماية اللاجئين الفلسطينيين وتفعيل حقهم في العودة الى وطنهم المعترف به دولياً كما ورد في الفقرة (11) من القرار 194.
- أن تقوم السلطة الفلسطينية بدراسة فكرة اصدار قانون العودة الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة الى الوطن وفق قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق ندعو الى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة، ومفهوم حق العودة من جهة ثانية .
- الدعوة الى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة - في إطار م.ت.ف - للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل - عبر اللجان المشار إليها - القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال الستة وسبعين عاماً الماضية والتي تصل إلى ما يقرب من ( 200 مليار دولار) إجمالي الإنتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف، على أن تستند عملية احتساب الإنتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية.
- تفعيل دور مؤسسات م.ت.ف، التشريعية والتنفيذية، عبر المشاركة الديمقراطية الحقيقية الجادة لكي تكون المنظمة حاضنة لكافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية.
- دعوة كافة الباحثين والمثقفين الفلسطينيين واللجان الشعبية إلى التفكير الجاد في تطبيق مقترح المفكر القومي العربي الراحل قسطنطين زريق، الذي دعا إلى تأسيس "علم النكبة" الذي يتناول هذه القضية كما يتناول أية قضية أخرى بالدراسة المنظمة، والتتبع المستمر، والبحث الدقيق، والنظرة الشاملة، فمن العجيب أن

نوفر لشبابنا الوسائل العلمية للتخصص في الطب والهندسة وغير ذلك من العلوم، ولا نشعر بضرورة هذا الاختصاص (داخل جامعاتنا) في قضية النكبة التي تمس جوهر وجودنا ومصيرنا منذ ما قبل وعد بلفور إلى اليوم .

- وفي هذا الجانب أؤكد على أنه، خلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام 1948، فإن فلسطين " لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل إنها كانت -ومازالت- تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل " وحتى اللحظة الراهنة، كما يجب أن نأخذ بالاعتبار أن الغزوة الصهيونية، لم تكن غزوة عسكرية، بقدر ما كانت غزوة حضارية استعمل فيها الإسرائيليون أسلحة العلم والاقتصاد والسياسية والتنظيم ... إلخ .

- الإعداد الجدي لوضع الدراسات الموضوعية العلمية التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات .

- أن تبادر اللجان الشعبية إلى مناقشة فكرة قيام السلطة الفلسطينية باصدار "قانون العودة" الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن وفق قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق أَدْعُو إلى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة، وعلى مفهوم حق العودة من جهة ثانية .

في ضوء كل ما تقدم، نقول بصراحة إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، " إذا لم تدعمه قوة أو يسنده سلطان"، ومن أنواع القوة " قوة العقل الذي يسيطر على موضوعه بالنظر الدائب والجد المستمر، ويكون فيه وحوله ذخيرة علمية وفنية وفكرية تغدو سنداً قوياً للعمل الراشد النافذ " .

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو صراع عربي / إسرائيلي بالدرجة الأولى، لكن انصياح بعض الأنظمة العربية لشروط

العدو الإمبريالي الصهيوني أدى إلى تراجع المجتمعات العربية وتفككها إلى جانب ضعف الحركات التحررية العربية بشكل عام، الأمر الذي عزز مراكمة عوامل القوة والصلف والعدوانية في دولة العدو الصهيوني، ما يعني أن استمرار تبعية بعض بلدان النظام العربي الرسمي وخضوعه لشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني، يشكل السبب الرئيسي الأول في هذه المعادلة، الأمر الذي يتطلب توفير الامكانيات القادرة على مجابهة العدو الصهيوني واستعادة الروح الوطنية والقومية الثورية في الصراع مع هذا العدو، انطلاقاً من اقتناع كل أطراف الحركة التحررية العربية والفلسطينية بأن شعوبنا العربية عموماً، وشعبنا الفلسطيني خصوصاً، لن يحقق الانتصار ويحسم الصراع مع العدو الصهيوني إلا عبر حركة تحررية فلسطينية ثورية ملتزمة عضواً في قلب الحركة التحررية الثورية الديمقراطية العربية، دون أن يعني ذلك تأجيلاً أو تقاعساً عن استمرار النضال التحرري الديمقراطي الفلسطيني في كل الظروف، بعيداً عن كل مظاهر وأشكال الخضوع والتبعية، بما سيؤدي حتماً إلى بداية النهاية والانتصار على دولة العدو الصهيوني وإزالتها وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الديمقراطي الموحد .

إن مشاعر الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين، بمثل ما أضاءها شهداء شعوبنا العربية عموماً، وشهداء شعبنا الفلسطيني طوال تاريخ نضاله منذ بداية القرن العشرين حتى اللحظة الراهنة من الحرب الهمجية الصهيونية ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 حتى اليوم حيث وصل عدد الشهداء 34500 شهيد من أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، وهي شعلة لن تنطفئ رغم كل التضحيات، ولن تتوقف مهما تزايدت عدوانية الدولة الصهيونية وحليفها الإمبريالي، ومهما تزايدت المخططات والمحاولات الامبريالية الصهيونية التي تتوهم إنهاء القضية الفلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين وشطب هويتنا الوطنية أو وقف نضال شعبنا الوطني التحرري، وهي لن تنطفئ بالتأكيد بسبب مسألة صغرى، مرتبطة بتغيير اسم وكالة الغوث أو حلها نهائياً وإسدال الستار عليها، وفي كل الأحوال

والظروف لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية وتقرير المصير والعودة ... فلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد... وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام .

أخيراً نسأل؟ هل نكتفي بعد مرور ستة وسبعين عاماً على نكبة فلسطين واغتصاب الوطن وفقدان السيادة، بالمهرجانات الشكلية، أم أنه لا بد من الإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية والقومية وما تحتاجه من استنهاض حركات التحرر الوطني والديمقراطي في فلسطين والوطن العربي، لتفعيل نضالها للخروج من هذا الواقع المهزوم، ولتوفير المقومات المادية للمؤسسات والأطر العملية - وهو أمر ممكن - التي تنبني للدفاع عن حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني استناداً إلى الحق التاريخي والسيادة القانونية من جهة والحقوق المشروعة التي نصت عليها مقررات الأمم المتحدة من جهة أخرى، تمهيداً للتوصل إلى حلول عملية تعزز هذه القواعد والأسس بالرغم من كل عوامل التراجع الدولي والعربي الرسمي في هذه المرحلة.

**حول تطور-الوعي بالذات- أو بالهوية القومية، عبر التاريخ، لدينا نحن العرب ؟**

الحوار المتمدن-العدد: 7965 - 2 / 5 / 2024

تشكلت الهوية القومية في العالم العربي وليدة ظروف راكمت سلسلة من الأزمات في إطار الصراع مع الدولة العثمانية بداية القرن العشرين، "والواقع أن الحضارة العربية الإسلامية لم تشهد التغيرات أو التمايز أو الانشطار داخل "الهوية العربية الإسلامية" إلا عندما تأثرت النخبة العصرية في تركيا، خلال القرن التاسع عشر، بالحركات القومية في أوروبا، وقام فيها تيار ينادي بتسويد القومية التركية الطورانية على مختلف القوميات المنضوية تحت الخلافة العثمانية، فكان رد فعل النخبة العصرية العربية في سوريا ولبنان (وخاصة المسيحية منها)، أن طرحت شعار المطالبة بالاستقلال عن الترك، الشيء الذي يعني الخروج عن الخلافة العثمانية التي كانت تمثل الإسلام السياسي الموروث.

ومن هنا ظهرت فكرة العروبة والقومية العربية (في بلاد الشام خاصة) لا كطرف ينازع الإسلام أو ينافسه بل كتعبير سياسي عن الرغبة في التحرر من هيمنة القومية التركية الطورانية التي كانت تطمح إلى الاستئثار بالسلطة".

كما "تزامن انتصار دول أوربية في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) مع هزيمة الإمبراطورية العثمانية، وبذلك تحول مجرى الأحداث، وأصبح "الآخر" لـ"العرب" ابتداء من الثلاثينيات من القرن العشرين هو الاستعمار الأوروبي الذي أدى التنافس بين أقطابه إلى تكريس نوع جديد من التقسيم والتجزئة داخل العالم العربي. ومن هنا أخذت الهوية العربية تتحدّد، ليس فقط برفض الاستعمار الأوروبي فحسب بل أيضاً بالتنديد بالتجزئة التي فرضها أو كرسها وبعدم الاعتراف بـ"إسرائيل" التي غرسها في فلسطين، ثم بالابتعاد عن الأحلاف العسكرية التي تنشئها القوى الاستعمارية الإمبريالية وفي مقدمتها حلف بغداد CENTO الذي أنشأته بريطانيا عام 1955، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية".

من هنا أخذت الهوية العربية تتحدّد، ليس فقط برفض الاستعمار الأوربي فحسب بل أيضاً بالتنديد بالتجزئة التي فرضها أو كرسها، وكذلك رفض الاعتراف بـ "إسرائيل" التي غرسها في فلسطين، ثم بالابتعاد عن الأحلاف العسكرية التي أنشأتها القوى الاستعمارية الإمبريالية وفي مقدمتها حلف بغداد CENTO الذي أنشأته بريطانيا عام 1955، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية. وكان ذلك الحلف يضم ثلاث دول إسلامية كبرى هي باكستان وإيران وتركيا، ودولة عربية واحدة هي النظام الملكي في العراق، مع تأييد كل من النظام الأردني والسعودي وذلك في إطار إستراتيجية الحزام العسكري الذي كانت تقيمه الولايات المتحدة والدول الغربية ضد الاتحاد السوفيتي .

هكذا وقع الفصل بين القومية العربية و"الإسلام السياسي" عبر الانظمة الرجعية التابعة المشار إليها آنفاً، والتي فضلت مهادنة الدول الاستعمارية والسير في صف الإمبريالية ضد الاتحاد السوفيتي من جهة، وكرست جل جهودها ضد حركات التحرير في العالم الثالث عموماً، وضد النظام القومي الناصري والحركات الثورية التقدمية والقومية العربية خصوصاً .

وهكذا وقفت تلك الحكومات موقفاً سلبياً من القضية العربية، قضية فلسطين، وقضية التحرر العربي عامة. وفي خضم هذا الصراع، ظهر منظرون وإيديولوجيون حاولوا، تحت ضغط هذه الملابسات، وبدوافع التحرر والتقدم والوحدة والاشتراكية، التنظير للقومية العربية مع استبعاد الإسلام السياسي نظراً لارتباطه الصريح بالاستعمار والامبريالية .

وفي هذه المرحلة، تجلت مظاهر التناقضات والاختلافات العميقة - بصورة موضوعية وحوارية ديمقراطية نفتقدها اليوم- بين كل من أصحاب الفكر القومي الحدائي العقلاني التنويري وبين التيارات الدينية السياسية الأصولية، خاصة الاخوان المسلمون، فالأخوان المسلمين دعاة أسلمة المجتمع والعودة إلى الخلافة، وكانت نشأتهم عام 1928 هي بداية التراجع عن قيم النهضة والحداثة التي انتشرت في بداية القرن العشرين، وكانت أيضاً، بداية تجريف - كما يقول نصر أبو زيد - لمفاهيم الوطن والمواطن باسم الاصلالة

التي تم تجريفها باختصارها في التراث الفقهي وباسم الهوية التي تم ابتسارها في " الدين "

كان مشروع الاخوان المسلمين - وما يزال - مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنة ومفاهيم العقل والعقلانية والعلمانية والحرية والمساواة نظرة تشكك وريبة ونظرة رفض وتكفير، كما يصفها المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد. هكذا تم تجريف الوطن باختصاره في دين الأغلبية، وتم تجريف الدين باختصاره في الرؤية الفقهية للعالم !!!، وصولاً إلى المرحلة الراهنة حيث صارت " الصدقات " وموائد الرحمن مجال للمنافسة بين الاثرياء، وصارت عشرات الفضائيات تعرض الفتاوي الدينية الشكلية في زواج المتعة والمسيار وإرضاع الكبير وتفسير الاحلام ... إلى آخر هذه الفتاوي، ضمن اقتصاد السمسرة الكومبرادوي، بحيث نلاحظ - في ظل استثناء خضوع معظم الأنظمة وتخلف المجتمعات العربية في هذه المرحلة - ولادة ظاهرة طارئة، فحواها أن التراث والفكر الديني السلفي المتعصب بات اليوم يسحب المجتمعات العربية إلى الورا، ونعتقد أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى " طبيعة " هذه المجتمعات التي تغلغت في أوساطها مظاهر القلق والإحباط واليأس الناجم عن تزايد المعاناة والفقر والبطالة والفساد، دونما أي أفق أو ضوء يؤشر على الخلاص، وبالتالي لم يكن مستغرب عودة هذه المجتمعات إلى الخلف بالمعنى التراثي، أو إلى الفكر الديني السلفي ثم تستسلم له، ليقودها - كما يقول الراحل نصر أبو زيد - بحيث مظاهر وأوضاع البطالة والفقر والهبوط السياسي والفساد وكل مشكلات المجتمع العربي " تُحوّل إلى قضايا تحلها العودة إلى قيم الدين، وعلى رأسها عودة المرأة إلى البيت والحجاب والنقاب " .

ان استمرار وتأجج الصراع الوطني، والقومي بدرجات أقل، ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي، وصولاً إلى مرحلة ما بعد عام 1958 حيث بدأت السيطرة الامبريالية الامريكية على العديد من مناطق الوطن العربي، واشتعال الصراع ضد المصالح والمخططات الامبريالية الامريكية، خاصة عبر النظام الوطني، القومي، الذي قاده جمال عبد الناصر منذ العام 1952 حتى 1970 حيث بدأت مرحلة جديدة عنوانها: تكريس

الهزيمة عبر تكريس التبعية والخضوع للنظام الأمريكي وحليفة الصهيوني، وهي مرحلة ممتدة في الزمان العربي حتى اللحظة، لكن بالرغم من كل هذه الحالة التراجعية العربية الرسمية، وتزايد تكريس الحالة القطرية في دول النفط خصوصاً، إلا أن الإحساس الشعبي -العفوي- الفلسطيني والعربي، بقي وما زال مخلصاً للهوية القومية ويتطلع إلى تحقيق هذه الهوية وتجسيدها في نظام عربي وحدودي تسوده العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وإذا صح هذا الاستنتاج، فإن "الأزمة القائمة ليست، على هذا الأساس، أزمة هوية، وإنما هي أزمة مجتمعية أساسها اخفاق القوى القائدة للمجتمع العربي من التصدي لمواجهة التحديات التي يواجهها"، الأمر الذي يتطلب من قوى اليسار الماركسي العربي أن تبادر إلى تحول مسؤولياتها، من حيث التفاعل والتوسع والانتشار في صفوف الجماهير الشعبية، بما يحقق انتقال وتطوير الإحساس الشعبي العفوي لكي يتفاعل بدوره ويستجيب لمفاهيم وأهداف وشعارات هذه القوى التي يتوجب عليها الإدراك الواعي للأبعاد والأسباب التاريخية ( الحديثة والمعاصرة) التي تستدعي النضال من أجل تفعيل الهوية الوطنية تمهيداً لبلورة الهوية القومية، وذلك عبر الاحاطة بعاملين هامين في هذا الجانب :

أولاً: مراحل تطور الهوية العربية في التاريخ المعاصر :

منذ مطلع القرن التاسع عشر انطوى المشروع المصري للنهضة بقيادة "محمد علي" على البعد العربي. ففي القرن التاسع عشر كان المشروع العربي ما زال جزءاً من المسألة الشرقية \_ كما يقول د.فؤاد مرسى\_، "وعندما اتخذ لنفسه بعض القوام في النصف الثاني من القرن 19، كان سعياً للخلاص من السيطرة العثمانية الغاشمة، لكن المشروع العربي \_في تلك المرحلة\_ ظل دعوة غامضة للنهضة العربية في وجه كل من الاستبداد الشرقي والاستعمار الغربي".

ومع الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم الوطن العربي بين القوى الامبريالية في الوقت الذي بدأ فيه طرح المشروع القومي، سواء من خلال تبلور الأقطار العربية وسعيها لنيل الاستقلال السياسي، أو من خلال مواجهة الخطر الاستيطاني الصهيوني لفلسطين،

وظل الأمر كذلك حتى قامت الحرب العالمية الثانية وتزايد نشاط الحركات التحررية العربية الذي مهد لاعادة طرح المشروع القومي العربي من ناحية، و في المواجهة مع الغزوة الصهيونية والاستعمار من ناحية ثانية، حيث بدأت تتخلق معالم البعد القومي في العديد من حركات التحرر العربية .وطوال أكثر من سبعين عاما مضت، ظل المشروع القومي العربي مطروحا على الشعوب العربية بقوة، سواء كان ذلك في فترات المد السابقة أو في فترات الجزر الحالية.

ولذلك قلنا أن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن إعادة طرح المشروع القومي العربي بقوة وبخاصة بعد الفشل في صد الغزوة الصهيونية ومن ثم اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وقيام "دولة إسرائيل"، وفي هذه المرة أعيد طرح المشروع القومي العربي على مستويين، \_كما يضيف د. فؤاد مرسي\_ مستوى النظم ومستوى الشعوب، أما على مستوى النظم، فقد تبلورت قضية الاستقلال السياسي للأقطار العربية بالتفاهم مع الاستعمار في صورة قيام جامعة الدول العربية. وأما على مستوى الشعوب فقد انطلقت حركة التحرر الوطني العربية في مواجهة العدو الواحد أو المشترك، وتجسدت نواة التوحيد القومي في مواجهة العدو الصهيوني الامبريالي المشترك على أرض فلسطين، وأصبح المشروع القومي العربي مشروعاً للتوحيد القومي وليس مجرد مشروع للنهوض العربي، واستند هذه المرة إلى الثورة المصرية وقائدها "جمال عبد الناصر" وتحددت في النهاية معالمه المعاصرة بوصفه حركة للتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتوحيد القومي .

وهكذا بينما شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ازدهار هذا المشروع القومي العربي، فإنه قد انتكس منذ انهيار النظام الناصري في السبعينيات والى الآن. وفي هذا السياق، أشير إلى أن المشروع القومي العربي، أصيب بهزيمتين فادحتين، أما الأولى فهي هزيمة عسكرية أمام "إسرائيل" في عام 1967، أما الثانية فهي هزيمة سياسية تمثلت في إقرار مشروعية الوجود الصهيوني في فلسطين ووضع مبدأ الصلح المنفرد مع "إسرائيل"، وبداية مرحلة التطبيع وآثارها الخطيرة على القضية الفلسطينية .

ففي ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت المجتمعات والأقطار العربية، غدت الأقطار العربية مجتمعات رأسمالية تابعة، حيث سيطرت عليها الفئات المالية والتجارية الكومبرادورية ذات الروابط الوثيقة برأس المال والتجارة العالميين، واتسعت هوة الفروق الاجتماعية الفاحشة واتخذت الأغلبية الساحقة من النظم العربية مكانها في صفوف الثورة المضادة، التي جنمت بثقلها الأمني الاستبدادي الرهيب على أنفاس الشعوب العربية حتى الآن، وراكمت مزيداً من عوامل التبعية والتخلف والافقار والقهر.

ان هذا الواقع العربي، المهزوم والمأزوم، أثار \_وما زال\_ كثيراً من المرارة والرفض لدى الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً، ولدى الأجيال الشابة التي فقدت - إلى درجة عالية- الثقة في قدرة ومصداقية القيادات القومية واليسارية وأحزابها على تحقيق الأهداف التحررية والمطلبية الديمقراطية ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضاً على تحقيق المشروع القومي العربي، بعد أن فقدت كلياً ثقها في الأنظمة القائمة، إلى درجة أن هذه الأجيال تتساءل اليوم عن هويتها ؟ .

لكن يبدو أن استتباع وهزيمة النظام العربي، والانتهازية المنتشرة -بهذه الدرجة أو تلك - في صفوف القوى اليسارية والقومية التي هبط وارتد بعضها عبر التصالح مع السلطة والأنظمة، الأمر الذي دفع قسماً كبيراً من الأجيال الشابة إلى أن تتوجه بنظراتها إلى ملكوت السماوات، من خلال التحاقها بالحركات الدينية الأصولية التراثية -بدوافع واسباب اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى- ، دون ادراك منها أن العودة إلى التراث عموماً والجوانب السلبية المغرقة في سلفيتها خصوصاً قد تعني عندئذ استسلاماً لهزيمة المشروع الوطني والمشروع القومي العربي معاً ، لأن عملية تأكيد الذات هذه -عبر العودة إلى النصوص الجامدة في التراث السلفي - تُشكل نكوصاً إلى مواقع خلفية للاحتماء بها و الدفاع انطلاقاً منها، خاصة في ظل تزايد مظاهر التخلف والانحطاط والافقار في المجتمعات العربية، وخضوع معظم النظام العربي خاصة في الخليج والسعودية للشروط الأمريكية/ الإسرائيلية، الى جانب استمرار عجز وضعف وتراجع

القوى الديمقراطية الوطنية واليسارية القومية عن التأثير في هذه الأجيال أو استقطابهم عبر ممارسات سياسية وجماهيرية نضالية تقوم بتعرية وفضح المصالح الطبقيّة باعتبارها السبب الرئيسي لما وصلت إليه أحوال مجتمعاتنا وشعوبنا، وكذلك عبر الاهتمام بقضايا الشباب ومستقبلهم، وتوضيح طبيعة تطور العلاقة التاريخية في العصر الحديث، بين الإسلام السياسي و المدنية الحديثة كما طرحها في منتصف القرن التاسع عشر رفاعه الطهطاوي، ثم محمد عبده و علي عبد الرزاق وأحمد أمين ولطفي السيد وطه حسين في ثلاثينيات القرن العشرين في سياق المناخ الليبرالي العقلاني السائد آنذاك، ثم استعراض وتناول أسباب وأهداف نشوء حركة الاخوان المسلمين وظاهرة المد الأصولي الراهنة، بما يوضح الفارق الخطير في العلاقة التاريخية بين الدين والمدنية الحديثة أو مفاهيم عصر النهضة كما تجلت في العقود الأولى من القرن العشرين، فبينما طرحت في الماضي بوصفها علاقة جدلية بين العقلانية والتتوير من ناحية وبين النزعات والتيارات الدينية من ناحية ثانية، فإنها طرحت من قبل حركة الاخوان المسلمين، وما زالت إلى الآن - في القرن الحادي والعشرين !!! - كعلاقة ميتافيزيقية من جانب واحد، و بينما طرحت في الماضي بوصفها تناقضاً غير عدائي يقوم على الحوار العقلاني والاستنارة الدينية ، تطرح الآن بوصفها تناقضاً عدائياً لا يحل إلا بالغاء أحد طرفيه، حيث تبدو العودة إلى السلفية أو الاصولية أو التراث اليوم -في أحد أوجهها- بمثابة صرخة احتجاج في وجه الغرب الأقوى منا حالياً و في هذه الحدود تصبح تلك الدعوة مجرد رد فعل أكثر منها فعلاً أصلياً، و تبدو كاحتجاج سلبي ضد الغرب يركز على بعث ما مضى و ليس على خلق جديد يواجه تحديات الحاضر و احتياجات المستقبل على قاعدة رفض ومقاومة الرأسمالية ونظامها الإمبريالي، والانحياز الصريح للفقراء والكادحين من جهة والتحام النضال الوطني التحرري والديمقراطي في كل قطر عربي في إطار المشروع الاستنهاضي القومي الوحدوي الديمقراطي التقدمي الكفيل وحده باجتثاث الوجود الصهيوني في بلادنا واستعادة فلسطين كلها كدولة ديمقراطية، إلى جانب حل المسألة اليهودية في هذا الإطار من جهة ثانية .

على أي حال، ولكي نغلق الباب في وجه أي تفسير تشكيكي أو تكفيري أو انتهازي مغرض أو منافق، ضد موقفنا الموضوعي من مسألة التراث، فإننا نقول بصراحة ووضوح، إن موقفنا ينطلق من النظر والتعامل مع التراث باعتباره جزءاً من الثقافة العربية، و باعتبار الثقافة تطوراً من خلال تطور البشر أنفسهم، ما يعني أننا نستطيع التمييز بين نوعين من التراث .

النوع الأول هو التراث المحفوظ أو المخزون و ذلك هو التراث المتحفي، أما النوع الثاني فهو التراث الحي الذي يتواجد بشكل أو بآخر في الممارسات الحية للشعوب، و ذلك هو التراث فعلاً . و في هذه الحدود فلا مشكلة هناك، لكن المشكلة تبدأ حينما تبدأ المحاولة للتسوية أو الدمج الاحادي بين الهوية و التراث بحيث يصبح هو المكون الوحيد لها، وعندئذ فإن التراث يعمل "وكأنه كان في خزانة حديدية محكمة الإغلاق" و تصبح هذه القراءة السلفية للتراث قراءة لا تاريخية لا تفيد سوى التكرار، تكرار التراث نفسه، بل تتم عندئذ "قراءة المستقبل بواسطة الماضي و تصبح العملية هي رفض للواقع وهجرة إلى الماضي المتخيل و تخل عن المستقبل، وبالتالي افتقاد الاستقلال التاريخي أو العجز عن تحقيق هذا الاستقلال"، ما سيؤدي إلى تكريس أهداف ومصالح الشرائح الاجتماعية الطبقية في كل من النظام العربي الحاكم والمجتمعات العربية، ومن ثم تكريس التبعية الإمبريالية، وتجديد التخلف، وتزايد مظاهر الفقر والمعاناة والاضطهاد للطبقات والشرائح الفقيرة في ظل انقسام طبقي حاد غير مسبوق في بشاعته بين أغنياء أو أثرياء مستغلين (بكسر الغين) وظيفيين لصوص وسفهاء وبين فقراء كادحين معدمين لا يجدون -في معظمهم- قوت يومهم وأولادهم، كما لا يجد بعضهم مأوى له وعائلته سوى في المقابر ؟!!! .

\_البحث عن الهوية العربية في سياق العملية القومية ونشأتها في أوروبا:

لقد بدأ الاتجاه نحو الدولة القومية في أوروبا في القرن السادس عشر، و سادت الظاهرة القومية فيها ابتداءً من القرن التاسع عشر، وكان عهد انتصار الرأسمالية الحاسم على الإقطاع مقترناً بانتصار الحركات القومية، "و أساس هذه الحركات من الناحية

الاقتصادية موجود في الإنتاج لا في التبادل، فعندما يتفوق الإنتاج السلعي أي الإنتاج من أجل السوق على غيره من أشكال الإنتاج، و عندما تصبح له الغلبة بالنسبة إلى هذه الأشكال الأخرى، فإنه يستدعي قيام البرجوازية بالاستيلاء أو بالسيطرة على السوق الداخلية، و من ثم العمل على توحيد الأراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة و إزالة كل حاجز من شأنه أن يحد من تحقيق ذلك الهدف القومي أو الوحدة في دولة سياسية قومية واحدة".

والسؤال هنا ؟ لماذا إذن لم تتطور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية العربية في القرون الماضية إلى نظام رأسمالي على الرغم مما عرفته تلك الأوضاع من اقتصاد سلعي ؟

وفي محاولة للإجابة أقول: من الواضح ان أحد الأسباب الرئيسية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، يعود إلى "عدم تفوق الإنتاج السلعي في البلدان العربية، بحيث يقوم بتصفية الأسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق موحدة واسعة تكون بدورها أساساً لتطوير أكبر لفنون الإنتاج و تنظيماته، فإنه بتكوين هذه السوق الداخلية الموحدة الواسعة تنهياً الظروف لقيام السوق القومية" على أن هذه الاجابة، تستدعي سؤالاً آخر: لماذا لم يتفوق الإنتاج السلعي حتى الآن في العالم العربي؟ الواقع أن العالم العربي قد سقط في غيبوبة حضارية كاملة في ظل الفتح العثماني الذي أحكم قبضته على العرب، منذ بداية القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، حيث أدت الحرب العالمية الأولى إلى هزيمة وتصفية الامبراطورية العثمانية، ومع نهاية الحكم العثماني كانت الدعوة العربية هي دعوة للاستقلال الذاتي الثقافي لم تلبث أن تحددت في بداية القرن العشرين بالوقوف في وجه كل من الاستبداد الشرقي و الاستعمار الغربي، وعندئذ اختلطت الدعوة العربية بالدعوة لاستقلال كل قطر عربي على حدة، حيث تحقق هذا الاستقلال بصورة شكلية في ظل الهيمنة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة، حتى أن نشأت جامعة الدول العربية كانت انعكاساً في تأسيسها لتلك الهيمنة إن لم يكن بقرار منها.

و إذا كانت الأقطار العربية الآن قد حافظت على استقلالها السياسي الشكلي في معظمه، و إذا كانت قد طورت اقتصادها وفق أسس رأسمالية واضحة، فإنها ما زالت مجتمعات رأسمالية مشوهة، بل إن تطورها الرأسمالي لم يصب في مجرى تطوير أسواقها الداخلية المفتتة بقدر ما ربطها أكثر من ذي قبل بالسوق الرأسمالية العالمية، و لذلك تخلفت عملية تكوين السوق القومية العربية حتى الآن، و تخلفت القضية القومية العربية بأسرها، ولم تعد قضية الهوية العربية (الوطنية والقومية) مطروحة بقوة على جدول هموم وتطلعات الشعوب العربية أو في مشاعرها العفوية وأحاسيسها، بل أصبحت مطروحة وموزعة بين قيم الاستسلام واليأس واللامبالاة، وبين الهوية الدينية العفوية التي تأثرت بظاهرة "الاسلام السياسي" وهنا لابد أن نشير إلى أن بقاء الأوضاع العربية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) على هذه الحالة من التبعية والخضوع للشروط الامبريالية الصهيونية، فلا مناص من احتمال تزايد انتشار هوية "الاسلام السياسي" في أوساط الجماهير الشعبية تمهيداً للمشهد السياسي القادم، فهل تبادر قوى اليسار القومي إلى حالة من اليقظة والاستنهاض - السياسي والمعرفي والمجتمعي والتنظيمي - لكي تتحمل مسؤولياتها وصنع مستقبل شعوبها قبل فوات الأوان ؟ .

أما المسألة الأخرى في هذا الجانب، فهي تتعلق بالبحث عن الهوية في الظاهرة القومية بما يفتح السبيل إلى الكشف عن العلاقة المباشرة و غير المباشرة فيما بين الهوية و معها التراث من جانب و بين التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العربية من جانب آخر . ونقصد هنا بالتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، النظام الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع المعين، الذي يتشكل من بنيانين أو هيكلين، أحدهما تحتي هو أسلوب الإنتاج بما ينطوي عليه من قوى منتجة و علاقات إنتاج، و البنين الآخر فوقي أو علوي وهو مجموعة العلاقات الاجتماعية الأخرى غير علاقات الإنتاج بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي .

وفي هذا السياق، فإن "أسلوب الإنتاج هو الذي يكون الأساس المادي للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية وهو أيضاً البنين التحتي الذي يشكل الهيكل العظمي لها. أما

البنيان الفوقي، فإنه يرسم للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، صورتها الخارجية القانونية والسياسية والفكرية".

و بالإضافة إلى هيكلية التشكيلة الأساسية (البنيان الفوقي والتحتي) فإنها تحوي كثيراً من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل صلات الناس الجماعية التاريخية كالعشيرة و القبيلة و الأسرة و الشعب و حتى الأمة، و مثل العلوم الاجتماعية و بعض التنظيمات الاجتماعية و العلمية و الرياضية و اللغة .

فالتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية إذن، "هي تعبير عن فترة كبيرة في تاريخ المجتمع تتميز بمجموعة محددة نوعياً من العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية، وكذلك من الحياة الروحية، أي أنها المجتمع ككل في مرحلة معينة من التطور التاريخي، و هي مجموع العلاقات الإنتاجية المطابقة للقوى المنتجة، ومجموع الأبنية الفوقية التي تطابق تلك العلاقات الإنتاجية و تكسو الهيكل العظمي باللحم و الدم و الأعصاب".

وهنا، أشير إلى أن التفاعل بين علاقات الإنتاج و القوى المنتجة "يتخذ في البداية صورة التطابق، إلى أن تصبح علاقات الإنتاج قيوداً على نمو القوى المنتجة، إذ أنهما ينموان بشكل غير متساو، و مع ذلك ففي أسلوب الإنتاج توجد الوحدة الجدلية بين العلاقات الفنية و التنظيمية للإنتاج كما تنعكس في صورة القوى المنتجة و بين العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع كما تنعكس في صورة علاقات الإنتاج.

و إذا كانت القوى المنتجة هي الجانب الأكثر ثورية في أسلوب الإنتاج فإن الثورة تكمن في قوى الإنتاج نعني في وسائل الإنتاج، كما هو الانقلاب الصناعي الذي قد يكون بطيئاً و قد يكون متسارع الخطى، وكذلك الاكتشافات العلمية و الاختراعات التكنولوجية كلها تبعث إلى الوجود بقوى اجتماعية جديدة تأخذ على عاتقها مهمة إعادة تشكيل الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، فالثورة إذ تحرر المجتمع من الأبنية و الهياكل القديمة التي كانت تكبله، فإنها تخلق في نفس الوقت الأشكال الاجتماعية الجديدة التي تناسبها.

الأهمية الخاصة للبنيان الفوقي: يرى د.فؤاد مرسي أن البنيان الفوقي "لا يقوم بشكل تحكمي، بل يتمشى مع الأساس الاقتصادي للمجتمع، نعني أسلوب الإنتاج، مع القوى المنتجة و مع علاقات الإنتاج، و يتشكل البنيان الفوقي من مجموع العلاقات الاجتماعية غير علاقات الإنتاج، بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي و لذلك يتشكل البنيان الفوقي من مجموعة النظم و المؤسسات و المبادئ التي تعمل في كل من مجالات القانون و السياسة و الفكر " .

ومع أن البنيان الفوقي -كما يؤكد د.فؤاد مرسي- يظل محكوماً بالأساس الاقتصادي للمجتمع، إلا أن دور البشر في هذا المجال هو الدور الأكبر والرئيسي، إذ يتوقف الأمر هنا على النشاط الواعي للناس، لا سيما أولئك الذين يتصدون لقيادة الطبقات و الفئات الاجتماعية .وهكذا نتبين العلاقة الجدلية بين كل من العامل الذاتي و العامل الموضوعي، فالعامل الموضوعي هو قبل كل شيء إنتاج مادي و علاقات إنتاجية يحددها مستوى تطور القوى المنتجة الذي تم التوصل إليه من قبل، أما العامل الذاتي فهو الناس أنفسهم و إرادتهم في التقدم و تنظيم هذه الإرادة في صورة النشاط التحويلي العملي للجماهير في الطبيعة و داخل المجتمع " .

و بينما يتخذ دور البشر في تغيير البنيان الفوقي القديم أهمية كبرى، فإن هذا البنيان الفوقي يتميز بطابع محافظ ينطلق من مهمة حماية علاقات ملكية وسائل الإنتاج، أي المحافظة على النظام الاجتماعي الاقتصادي.

و هنا ينبغي التمييز داخل كل تشكيلة جديدة بين العناصر التي انتقلت إلى البنيان الفوقي من التشكيلة القديمة و بين العناصر التي أوجدتها التشكيلة الجديدة أو المجتمع الجديد . فهذه الأخيرة وحدها هي نتيجة تطور أوضاعه الاقتصادية، أما العناصر الأولى فهي الجذور التاريخية التي يتشكل البنيان العلوي على أساسها، وفي هذا السياق، نشير إلى أن مجتمعاتنا العربية، بسبب تطورها المشوه، التابع والمتخلف، ما زالت محكومة بدرجات متفاوتة للبنيان الفوقي الموروث علاوة على القيم الاستهلاكية الهابطة التي تشكل اليوم جزءاً أساسياً من البنيان الفوقي المعاصر المحكوم بعناصر وأدوات التخلف

رغم أشكال الحداثة الرثة السائدة في ذلك البنين، حيث نلاحظ أن البنين الفوقي في فلسطين والبلدان العربية، اتخذ من الماضي علاقات و أفكار اجتماعية لم تعد صالحة منذ بداية القرن العشرين، لكنها تسترد صلاحيتها اليوم\_ كما هو الحال في معظم المجتمعات العربية و في قطاع غزة خصوصاً\_ في ظل التكوين الاجتماعي "الجديد"، فهناك عناصر كثيرة موروثه من أبنية علوية لمفاهيم وشعارات دينية وثقافية لا تنتمي للاستنارة الدينية أو التفسير العقلاني للظواهر الطبيعية والعلمية والسياسية، وتلك هي الإشكالية الكبرى مع التيارات السلفية الرجعية، وبالتالي فإن رفضنا لهذه السلفية، لا يعني أبداً إنكارنا دور الدين واستمراره في مجتمعاتنا، بصورة موضوعية، لكننا بالمقابل نؤكد على أهمية التعاطي مع القضايا الدينية في إطار مفاهيم التنوير والعقل والديمقراطية، وفي هذا الجانب نقول بوضوح، أن نضالنا من أجل الخلاص من النظام الرأسمالي وكل أشكال الاستغلال ومن أجل النهوض القومي الوحدوي الاشتراكي، لا يعني بأي حال تجاوز واقع أن الدين الإسلامي سيظل موضوعياً جزءاً هاماً من البنين الفوقي حتى في ظل النظام الاشتراكي الديمقراطي، ولكن مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتحويلات المجتمعية الحديثة التي تستهدف الارتقاء بالجمهير الشعبية دون أي تأثير مباشر في انتماءها الديني وتراثها الموروث.

و من هنا استطاع مؤسسوا الماركسية أن يقولوا أن الماركسية قد استوعبت و أعادت صياغة كل ما له قيمة في تطور الفكر البشري من فلسفة و علم و سياسة كما أكدوا لنا أن الاشتراكية لن تبنى من غير العديد من العناصر التراثية الإيجابية، وما أكثرها في تاريخنا.

و مع أن للسياسة في نهاية الأمر منطقتها الموضوعية المستقل عن مخططات الأفراد، فإن من الضروري تحويل الناس، خاصة في الحقل السياسي والاجتماعي الطبقي، من أناس سذج يخدعهم الآخرون و يستغلونهم إلى أناس فاعلين ساعين لتحديد آفاق تطور المجتمع في إطار مفاهيم العدالة والمساواة. بما يضمن تحويل النشاط الواعي للناس الذين يصنعون التاريخ إلى نشاط يصب في تحقيق تلك المفاهيم.

من هنا تتعدد أشكال الوعي الاجتماعي، وتتعدد أشكال الإنتاج غير المادي للمجتمع، كما تتعدد أشكال المعرفة و منها الثقافة التنويرية العقلانية الديمقراطية كشرط للحرر الوطني والقومي النهضوي الديمقراطي.

و كما أوضح "ماركس" و "انجلز" في كتابهما (الأيديولوجية الألمانية ) فإن أفكار الطبقة الحاكمة في كل عصر هي الأفكار السائدة، و الطبقة التي تشكل القوة المادية في المجتمع هي في الوقت نفسه القوى الفكرية السائدة في هذا المجتمع، و الطبقة التي تتحكم في وسائل الإنتاج المادي تسيطر في الوقت ذاته على وسائل الإنتاج الفكري بحيث أن أفكار الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج الفكري تكون خاضعة لها، وهنا تصبح الثقافة في المجتمع محكومة لازدواجية متناقضة، فإلى جانب ثقافة الحكام توجد أيضاً ثقافة المحكومين، و في كل مجتمع فإن الصراع بين الطبقة السائدة و بين الطبقة المرشحة للسيادة يتحول إلى صراع في مجال الثقافة، و عندئذ فإن الطبقة المرشحة للسيادة مستقبلاً \_نقصد بذلك العمال و الفلاحين وكل الفقراء والكادحين\_ تُدخل في المجتمع أفكارها ووجهات نظرها و تقييمها للنظام السياسي الذي تزعم أن تدمره، كما تقوم - في نفس الوقت- بتطوير الثقافة الروحية السائدة في المجتمع، انطلاقاً من أن الثقافة لا تخلق بواسطة الناس فقط، و إنما هي تخلق من أجلهم أيضاً و هذه الثقافة هي عندئذ معيار إنسانية المجتمع .

فالثقافة توجد و تعمل و تتطور إذن في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية معينة، و في مناخ سياسي و فكري نوعي معين بحيث أن العلاقة بين الثقافة من جانب و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و المناخ السياسي و الفكري من جانب آخر ليست بالعلاقة البسيطة و بين الجانبين تناقضات حافلة فتطور الثقافة يتحدد بالظروف المادية للحياة الاجتماعية .

و كان لينين و هو يطرح ضرورة الثورة الثقافية قد عالج القديم و الحديث في مجال الثقافة و ذلك بأن طرح مهمة الجمع بين الثورة الاشتراكية من جانب و بين الثقافة البرجوازية و العلم البرجوازي و التكنولوجيا البرجوازية من جانب آخر .

لكن المشكلة تطرح في بلادنا العربية مثلما تطرح في البلدان النامية على نحو آخر، فهذه البلدان تناضل من أجل تحرير أنفسها من الثقافة الغربية ذات الطابع الاستهلاكي الرث، المفروضة عليها بحكم التبعية الخارجية و في نفس الوقت فإن تحديث تلك البلدان ينطوي على استيعاب أفكار الحداثة الغربية، و من هنا فإنها تسعى لدخول القرن الواحد والعشرين بزداد أساسي اجتماعي ثقافي من صنعها هي نفسها، بوصفها قوى مستقلة مشاركة في صنع التاريخ و ليس بوصفها موضوعاً للنفوذ الأجنبي .

و من هنا يأتي البحث في التراث الثقافي العربي في محاولة لإبراز هذا التراث ذي النزعة الإنسانية و التأكيد على هذه النزعة في مواجهة لا إنسانية الغرب الاستعماري، لكن هذه الدعوة المشروعة تماماً تتحول عادة في التطبيق و نتيجة لعموميتها و عدم تحديدها إلى دعوة ينقصها التمييز - التمييز بين ثقافة و ثقافة .

وفي كل الأحوال أقول: إن انجاز الثورة العربية "لا يمكن بحال أن يتناقض مع الحفاظ على التراث بل إن الثورة الاشتراكية، و هي مهمة من مهام الأجيال المقبلة لا يمكن أن تقوم في فراغ، بل هي لا تنفي أبداً التمسك بالتراث و القيم الروحية، فالثورة إنما ترمي فقط إلى تحطيم علاقات الإنتاج و عناصر البنيان الفوقي القائمة التي تكبح التطور الاجتماعي و تعيقه مع الحفاظ على كل ما يلاءم العملية الثورية و كل ما هو ايجابي مما ورثناه عن السلف للأجيال القادمة" .

المبدأ إذن هو الحفاظ على التراث و عدم رفض الانجازات القيمة للعصور السالفة بل تمثلها و إعادة صياغة كل ما له قيمة مما أنجبته الثقافة طوال آلاف السنين، فتقافة اليوم هي محصلة للخلق الجديد و للتراث المتجدد، و من ثم فإن التراث يعتبر استمراراً للتطور الحضاري و بهذه الصفة فهو ضروري .

إن التراث بهذا المعنى هو ظاهرة استمرار التطور الحضاري، بعبارة أخرى فإن علينا أن نميز بين نوعين من التراث: الأول هو النوع الذي يعبر عن سلطان العجز و الركود و الروتين عن سطوة القديم على عقول و سلوك الناس و عن قوة العادات و التقاليد، و هو إن لم يتفق مع مسيرة تطور المجتمع نفسه فلا حاجة إليه و النوع الثاني و يمثل

استمرار التطور الحضاري للمجتمع، أي صلاحية المعرفة المتراكمة لخدمة الحاضر و المستقبل، فهذا هو التراث حقاً الذي يقوم ليس فقط على قوة العادات و التقاليد، بل يستند إلى استمرار الحاجة إليه، و يجوس في المجتمع مثلما تجوس المياه الباطنية فتغذي جذور النبات فيزداد نماء، هو بالدقة تراث متصل أو ثقافة ممتدة أو حضارة مستمرة - و من ثم يتكفل مثل هذا التراث بنقل خبرة الماضي إلى المستقبل و تتمثل مهمتنا بالدقة في هضم و تمثيل النتائج الايجابية المتراكمة بفضل استمرار الحضارة الروحية للبشرية.

## التخلف الفكري في الثقافة العربية وأهمية الفلسفة العقلانية التقدمية الديمقراطية للنهوض المنشود

الحوار المتمدن-العدد: 7968 - 5 / 5 / 2024

إن الحديث عن أهم عوامل التخلف الفكري في الثقافة العربية، مرتبط بصور مباشرة وغير مباشرة بالمناهج والكتب التربوية في المدارس والجامعات العربية، التي تركز المفاهيم السلفية الشكلية من منطلق التناقض مع المفاهيم والقيم الحضارية الحديثة، خاصة قيم الاختلاف والرأي والرأي الآخر والديمقراطية والمواطنة وتعلن رفضها لمفاهيم الوطنية والقومية، علاوة على أنها لا تتناول أي إشارة إلى التنوع الديني في بلادنا من منطلق المساواة أمام القانون، بل إن معظم الكتب المقررة للتعليم في المدارس العربية تنطلق من المذهب الديني المعتمد في هذا البلد أو ذاك، سنياً أو شيعياً أو غير ذلك من المذاهب، وفق رؤى وأفكار ومناهج تراثية ماضوية يتم فرضها باعتبارها حقائق مطلقة ووحيدة طالما أنها لا تتناقض مع المصالح التطبيقية للفئة الحاكمة في هذا البلد أو ذاك، الأمر الذي كرس مظاهر التخلف والتبعية، ومن ثم خلق المناخات التي تشجع على التطرف والعنصرية تجاه الآخر، الأمر الذي يدرج أصحاب العقائد الأخرى ضمن مفاهيم الضلال والكفر، ويسهم في تربية جيل ناقل وحافظ للمعلومة، غير قادر على الخلق والتفكير الموضوعي السليم، وكل ذلك يعود إلى أن النظام التربوي في الوطن العربي يحد من القدرة لدى الطالب على طرح الأسئلة وعلى فهم المعلومة المقدمة له، وإعادة صياغتها في عقله، بشكل نقدي بل يؤسس ويكرس لفعل قمع العقل عن التساؤل وتهيبته فقط للتلقي، ما يضعف قدرة الطلاب على التفكير والفهم العقلاني ويخلق منهم جيلاً ناقلاً لا فاهماً أو مساهماً في صنع الفكرة، بحيث بات الأسلوب والمنهج التربوي الديني في ثقافة مجتمعاتنا عموماً، والأطفال وطلاب المدارس خصوصاً، نقيضاً للاستنارة العقلانية الدينية الموضوعية التي عبّر عنها ابن رشد والكندي والفارابي وابن سينا وغيرهم من فلاسفة المسلمين، وصولاً إلى الشيخ محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي

والشيخ علي عبد الرازق في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، وحسن حنفي وجمال البنا ومحمد أركون ونصر حامد أبو زيد وغيرهم من المفكرين الاسلاميين العقلانيين في القرن الحادي والعشرين .

ذلك ان التنشئة الدينية العقلانية المستنيرة، ستوفر مجالاً رحباً للعقل وحرية التفكير والاختلاف، بمثل ما تضمن تحفيز ونشر أفكار التسامح والتقدم والتطور والنهوض المنشود انطلاقاً من قواعد التفكير الحر الديمقراطي في إطار فصل الدين عن الدولة كضمانه رئيسية على طريق الخلاص من التخلف والتبعية صوب النهوض الوطني والقومي المنشود.

وفي هذا السياق، فإننا "نخطئ خطأ جسيماً لو ظننا أن تجديد الفكر الديني يتمثل أساساً في مراجعة ونقد بعض الأفكار المتطرفة المبنوثة في الخطاب الديني، وذلك لأن المطلوب قبل إحداث ثورة دينية هو القيام "بثورة معرفية" تركز على مناهج التعليم العتيقة البالية سواء في المعاهد الأزهرية التي تخصصت في تعليم الفكر الديني، أو في مؤسسات التعليم المدني الزاخرة بقشور العلم، والتي لا محل فيها لفكر ديني مستنير".

"وهذه الثورة المعرفية المقترحة لها أركان أساسية، أهمها على الإطلاق تأسيس العقل النقدي الذي يطرح كل الظواهر الاجتماعية والثقافية والطبيعية للمساءلة وفق قواعد التفكير النقدي المسلم بها في علوم الفلسفة والمنطق. والركن الثاني تجسير الفجوة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على أساس مبدأ وحدة العلوم. والركن الثالث هو الدراسة العلمية للسلوك الديني في العهدين الأموي والعباسي وما تلاهما من الدويلات الإسلامية التركية والفارسية والمملوكية والحكم العثماني وصولاً إلى مرحلة الانحطاط الراهنة لمعرفة صور ذلك السلوك التراثي وأنماطه السوية والمنحرفة على السواء. والركن الرابع والأخير استخدام الاكتشافات الجديدة في علم اللغة والمنهجيات المستحدثة في تحليل الخطاب لتأويل الآيات القرآنية حتى تتناسب أحكامها مع روح العصر".

والنتيجة أن مجتمعاتنا العربية، أصبحت تعاني من " ازدواجية واضحة على مختلف المستويات العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والثقافية.

ازدواجية تتمثل في وجود قطاعين أو نمطين من الحياة الفكرية والمادية، منفصلين ولكنهما متعايشان معاً داخل المجتمع الواحد: أولهما عصري مستنسخ عن النموذج الغربي، ومرتبب به ارتباطاً تبعياً، والثاني تقليدي أو أصيل، وهو استمرار لما كان قائماً من قبل التغلغل الإمبريالي، ويتم الدفاع عنه بدعوى الأصالة والحفاظ على تراث الأسلاف!".

والسؤال الآن: كيف وصل العرب في المرحلة الراهنة إلى هذه الحال الشديدة الانحطاط التي أدت إلى إعادة انتاج وتجديد التخلف بكل مضامينه الاجتماعية والثقافية، وأين يكمن الخلل؟، وجوابنا انه يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي التاريخي المشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبترو دولار، التي وفرت المناخ الملائم لإعادة تجديد وانتاج الأفكار والحركات السلفية الغيبية المتزمتة، تمهيدا لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع العربي، انسجاماً مع تزايد تبعية وتخلف وارتهان معظم المجتمعات العربية للنظام الإمبريالي، بما أدى إلى ازاحة المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والأفكار الرجعية السلفية، التي كانت - وما زالت - تشكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية التنويرية العربية، وأبقت الأوضاع العربية أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره - كما يقول المفكر الراحل محمد الجابري - " بمحددات ثلاثة هي: القبيلة والغنيمة والعقيدة، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي)، وسيادة العقيدة الدينية، ويرى أنه لا سبيل إلى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفيّاً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها.

ولهذا يقول المفكر الراحل محمود العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن، تحول "القبيلة" في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، وتحول " الغنيمة "أو الاقتصاد الربوي إلى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة، وتحويل العقيدة إلى

مجرد رأي، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي"، ما يستدعي من المثقف العربي في مجابهة هذا التمدد الرجعي السلفي غير المسبوق، التأمل والتفكير والنضال الديمقراطي ضد الاستبداد والاستغلال ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثورياً وديمقراطياً بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع .

وهنا بالضبط تتجلى أهمية الفلسفة العقلانية التقدمية ونشرها عبر الجامعات والمدارس في بلادنا لمجابهة تحديات الانحطاط الاجتماعي الثقافي الراهن، عبر إعادة الاعتبار للفكر الفلسفي الديمقراطي والتقدمي، من خلال إعادة بلورة وصياغة أسس ومفاهيم الحداثة والعقل والعقلانية والحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بما يسهم في استنهاض الفكر العربي المعاصر ونقله بصورة نوعية قادرة على إحداث التغيير النهضوي الديمقراطي المطلوب، ذلك هو هدف الفلسفة العقلانية الحداثية الديمقراطية التقدمية القادرة على مجابهة وهزيمة القوى اليمينية بمختلف منطلقاتها وأطرافها والوانها ومسمياتها.

في هذا الجانب، أشير إلى العلاقة التبادلية، والترابط الجدلي بين حالة التخلف المعرفي، وبين أوضاع التخلف الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعاتنا العربية، التي تعيش حالة من الانحطاط والانقطاع المعرفي منذ القرن الثالث عشر الميلادي حتى اليوم، بحيث باتت دول الوطن العربي مجرد حلقات طرفية تابعة ومرتهنة للنظام الامبريالي الأوروبي والأمريكي، وأصبحنا -كعرب- نعيش على هامش الحضارة الغربية.

صحيح ان هناك عوامل خارجية وظروف موضوعية، أدت إلى مراكمة وتكريس أوضاع التخلف والاستتباع، إلا أننا لا يمكن أن نتجاوز العوامل الذاتية العربية من حيث غيابها وقصورها وعجزها، ارتباطاً بالمصالح الطبقية الانتهازية، ودورها الرئيسي في وصول مجتمعاتنا وبلداننا إلى هذه الدرجة من الخضوع والتخلف المعرفي والمجتمعي،

الذي حال دون ظهور أي فيلسوف عربي بعد ابن رشد، في مقابل نهوض أوروبا المعرفي والمجتمعي، رغم تخلف وظلام القرون الوسطى، عبر مئات الفلاسفة والمفكرين والعلماء الذين صنعوا معالم نهضتها .

## الفلسفة من أجل التغيير الثوري والنهوض التقدمي الديمقراطي

الحوار المتمدن-العدد: 7974 - 11 / 5 / 2024

-الفلسفة من أجل التغيير الثوري والنهوض التقدمي الديمقراطي

في مشرق ومغرب الوطن العربي.....

يسعدني أن أقدم هذه الدراسة إلى اصدقائي ورفاقي وكل من يتابع اصداراتي، باعتبارها دراسة حاملة لروح ورؤى استراتيجية نهضوية مستقبلية تتحدى ممارسات العولمة الامبريالية الأحادية البشعة ضد شعوبنا، بمثل ما تتحدى ظروف الانحطاط والتخلف والتبعية السائدة في بلدان وطننا العربي، إلى جانب التحدي المعرفي والثقافي والسياسي للعدوان الصهيوني الهجمي العنصري المستمر ضد قطاع غزة الفلسطيني، لعل في هذا التحدي ما يشجع البعض على التفاعل الموضوعي العقلاني الفلسفي بمضامينه النهضوية التقدمية الديمقراطية الكفيلة بتجاوز كل مظاهر التبعية والخضوع والتخلف السائدة في بلداننا على طريق تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والديمقراطية.

في بداية هذه الدراسة أود الإشارة إلى أن العالم الذي اعتاد التفاعل مع الفلسفة \_ خاصة في ظروف العولمة الإمبريالية الراهنة \_ هو عالم منقسم إلى مجموعتين، الأولى وتضم 15% من سكان الكوكب وتتجسد في المراكز الرأسمالية الكبرى ضمن إطار امبريالية العولمة بقيادة الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة، والمجموعة الثانية التي تضم 85% من سكان الكوكب تُجسّد عالم الأطراف، وهي مجموعة بلدان العالم الثالث او الرابع المنتشرة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا التي تعيش حالة من التبعية والخضوع للنظام الإمبريالي بحيث أن معظم ثرواتها باتت مُحنكرة لحساب المركز الإمبريالي الذي يقوم بالفعل بأشع عملية استغلال تتخطى الاستغلال الفردي بين البروليتاري وصاحب المصنع الرأسمالي، لتصبح استغلالاً لفائض القيمة لشعوب بلدان تلك الأطراف عموماً وبلدان الوطن العربي النفطية خصوصاً.

في هذا الجانب، علينا أن نقرّ أن الفلسفة تنتمي -كما يقول الصديق د. هشام غصيب- "إلى الطبقة الأعمق من طبقات الوعي الاجتماعي التاريخي. فهي تتعامل مع الأسس المتنامية الأعماق في الفكر. ومن ثم، فهي تمثل عمق أعماق الوعي الاجتماعي التاريخي. وهذا يعني أن الفلسفة تكون قاعدة الذات المفكرة، وأن الذات المفكرة تجد نفسها في الفلسفة".

وفي هذا السياق، لا بد لي من الاقرار بأن المجتمعات المتخلفة، ومن بينها مجتمعاتنا في مشرق ومغرب الوطن العربي، لا زالت أسيرة للمفاهيم اليقينية المطلقة المتوارثة، دون أي تفاعل مع جوهر الوعي العقلاني الفلسفي الديمقراطي وأقصد بذلك فكرة الاختلاف، فعلى سبيل المثال ما زالت مقولة الجماعة أو مقولة الشعب أو الأمة أو الجماهير قائمة في مجتمعاتنا كهوية نابذة للاختلاف، للتعددية، وبالتالي يتم التركيز على فرد يجسد ويقزم في آن واحد مفهوم الجماعة، سواء من منطلق وطني (عبد الناصر كمثال) أو من منطلق رجعي تابع ومتخلف ومستبد (كما الأغلبية الساحقة من الحكام العرب خاصة دويلات الخليج والسعودية) .

وليس عجباً إذاً "أنّ ثروات «الأنظمة» الوحدانية العربية على تعددها وضخامتها، لم تنتج، في التحليل الأخير، منذ اكتشافها واستخدامها، إلا الفقر والجهل والبطالة والتفكك الاجتماعي، وتضخّم العقلية البدوية، وذلك تجسيدا لعملية إعادة إنتاج وتجديد التخلف، بحيث عجز العالم العربي كله عن إقامة أي مجتمع مدنيّ، على مدى أربعة عشر قرناً"، وعجز تبعاً لذلك، عن إقامة دولة تحترم الإنسان وحقوقه، والعلم وحقوقه، والمعرفة وحقوقها، والتقدم وحقوقه، وهنا بالضبط تتجلى مقولة ماركس في أن " الميت يحكم الحي".

بناء على ذلك، فإن ما يجري في بلادنا عموماً، هو شكل من أشكال تجميد قواعد الاختلاف الذي أدى إلى انتصار أدوات ومظاهر ومؤسسات التخلف وإعادة انتاجه وتجده في تاريخنا القديم والحديث والمعاصر، الى جانب تجميد قواعد الاختلاف الذي أدى الى انتصار الفرد القائد على الناس، انتصار الدولة على المجتمع، القيادة الفردية

على كل المؤسسات الوطنية والتشريعية والبرلمانات كما هو حال أوضاع مجتمعاتنا في مشرق الوطن العربي ومغربه المحكومة بالتخلف والاستبداد، على الرغم من اننا في بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، الحامل والزاهر بمظاهر التقدم الهائل للعلوم في هذا العصر، واستمرار حضور الفلسفة وضرورتها الموضوعية الملحة في البلدان المتقدمة والمتخلفة رغم انفصالها عن العلم، وهو انفصال شكلي في كل الأحوال، لكن هذه الضرورة تتجلى أكثر بما لا يقاس في البلدان المتخلفة، خاصة في بلدان الوطن العربي التي مازالت غارقة إلى حد كبير في أحكام سابقة، تقوم على أساس التقاليد والتراث السلفي اللاعقلاني الرجعي الذي يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تحوّل دون انتشار الرؤى العقلانية المستنيرة، وتعزز عرقلة نهوض وتطور شعوبنا ومجتمعاتنا العربية.

وبالتالي فإن الحديث عن التفاعل مع الفلسفة لن يكون له أي قيمة أو معنى أو مغزى ما لم ننطلق من وعينا أن الفلسفة التي نتطلع إليها من أجل تطوير ونهوض مجتمعاتنا في مشرق ومغرب الوطن، ليست أبداً ولن تكون فلسفة من أجل الوعي في ذاته بل يجب أن تحمل في طياتها كافة حوافز التغيير والثورة ضد كل أشكال التبعية والاستغلال الرأسمالي وفق المنظور الطبقي، وذلك لإحياء الفلسفة بدلاً من الاحتفاء الشكلي بها، بمعنى تعميق وعينا بكل جوانب الفلسفة الحديثة عموماً والفلسفة الماركسية اللينينية خصوصاً على طريق مجابهة وانهاء كل مظاهر التبعية والخضوع والتخلف والاستغلال والاستبداد في بلداننا، بما يضمن امتلاكنا لعوامل القوة المادية بكل أبعادها الفكرية التدمية والتكنولوجية والاقتصادية والعسكرية الكفيلة بمجابهة الوجود الصهيوني الامبريالي وطرده من بلادنا .

وفي هذا السياق، لا بد لي من التذكير بدروس وعبر تاريخ الفلسفة منذ نشأتها، فمنذ ما قبل الميلاد، طرح الفيلسوف الاغريقي بروتاغوراس شعاره المعرفي "الانسان مقياس الأشياء جميعاً"، وكان يقصد بذلك أن الصح والخطأ، الخير والشر، كلها يجب أن تُحدد حسب حاجات الكائن البشري، ومنذ ذلك التاريخ، إلى يومنا هذا، ارتبط تطور الفلسفة

-ومازال مرتبطاً- بتطور العلاقات المادية بالمعنى الاجتماعي بين البشر، وما أفرزته تلك العلاقات من مصالح طبقية متنوعة، في إطار الأنماط أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، منذ المجتمعات العبودية، والإقطاعية، وصولاً إلى المجتمعات الرأسمالية الحديثة والمعاصرة. وبالتالي فإن مسيرة الفلسفة وتطوراتها، والمتغيرات التي أصابها طوال تاريخ البشرية، منذ الإغريق إلى يومنا هذا، ارتبطت بطبيعة النمط الاقتصادي الاجتماعي السائد في هذا المجتمع أو ذلك من المجتمعات البشرية، ما يعني أنها مسيرة تعرضت، لمحطات، ومراحل متنوعة ومختلفة، من الرؤى الفلسفية التي عبرت عن هذا النمط، الاقتصادي الاجتماعي أو ذلك، حيث نلاحظ اختلاف تلك الرؤى والطروحات الفلسفية في مرحلة سيادة النمط العبودي الذي امتد حتى القرن السادس الميلادي، عن تلك الرؤى والطروحات التي سادت في ظل النمط الإقطاعي الذي استمر حتى القرن السابع عشر الميلادي، وظهور النمط أو التشكيلة الرأسمالية التي تجسدت بتأثير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية من جهة وتأثير الرؤى والأفكار الفلسفية أنقيضه للفكر والفلسفة التي سادت في المجتمعات الإقطاعية من جهة ثانية.

لكن، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف الجوهرى العميق في الطروحات الفلسفية، إلا أن السمة المشتركة بين كافة الفلاسفة القدماء والمحدثين والمعاصرين تتجلى في أن كل فيلسوف من هؤلاء، أسس وقَدَّمَ رؤية كونية مجتمعية جديدة وشامله محمولة بالمؤشرات الخاصة التي تدل على فلسفته دون عزلة أي من هؤلاء الفلاسفة - رغم خصوصية فلسفتهم- عن واقعهم الاجتماعي الاقتصادي الذي عاشوه، وهنا يتداخل الخاص الفلسفي لأفلاطون مثلاً مع العام الإغريقي، كما يتداخل الخاص الفلسفي لابن رشد أو الغزالي مع العام في المجتمع العربي والإسلامي، كما يتداخل الخاص الفلسفي لدى ديكارت أو كانط أو هيجل مع العام في الفلسفة الغربية القديمة والحديثة.

فمع تطور المجتمعات البشرية، تتطور الفلسفة والمعارف في إطار من الحراك والتغير الاجتماعي، وهذه هي السمة الأبرز لتطور الفلسفة في المجتمعات الغربية وتواصلها، وتجدها التاريخي عموماً، منذ القرن السادس عشر الميلادي إلى يومنا هذا خصوصاً،

على النقيض من مجتمعاتنا العربية والإسلامية التي عاشت في أواخر القرن الثاني الهجري ووائل القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) أوضاعاً متطورة، سياسية واجتماعية ومعرفية بالمعنيين الفلسفي والعلمي، لم يسبقها إليها أحد من دول وشعوب العالم في تلك الحقبة، وذلك من خلال الإنتاج الفلسفي والعلمي لفلاسفة المسلمين، بدءاً من دار الحكمة التي أسسها هارون الرشيد (170-193هـ) وازدهرت في عصر ولده المأمون (170 هـ-218هـ) لتتعهد بالرعاية والترجمة إلى العربية مجموعات من الكتب اليونانية في العلم والفلسفة، الى جانب انتشار وازدهار عقائدية المعتزلة (القرن التاسع الميلادي) وإخوان الصفا (القرن العاشر الميلادي) ثم الفلاسفة بدءاً من الخوارزمي والكندي في القرن التاسع الميلادي، وابن الرواندي والرازي والفارابي في القرن العاشر الميلادي وصولاً إلى ابن سينا والغزالي وابن باجه وابن طفيل وابن رشد في القرن الثاني عشر الميلادي، وكان لفلسفتهم دوراً كبيراً في نهوض الفلسفة الغربية.

لكن الانقطاع المعرفي في الفلسفة العربية الذي جرى منذ وفاة ابن رشد 1298م، أدى إلى تعرض الفلسفة العربية، منذ ذلك التاريخ إلى حالة من التراجع والضعف، جاءت انعكاساً لضعف وتراجع عملية التطور السياسي الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي الذي توقف عن الصعود، بل على العكس بدأت عوامل التطور الاجتماعي والمعرفي السالب في الظهور، ومن ثم خلق وانتشار المناخ الملائم لتكريس التخلف وإعادة إنتاجه وتجديده واستمراره في بلادنا منذ القرن الثالث عشر حتى المرحلة الراهنة، من خلال تكريس مظاهر التخلف والخضوع للأجنبي منذ انهيار العصر العباسي الأول (861م) وتفكك الدولة العباسية إلى دويلات وطوائف متعددة ومتنافرة، الطولونيين في مصر لغاية 905م، ثم الأدارسة في المغرب لغاية 926م، ثم الحمدانيين في سوريا والجزيرة العربية حتى عام 1004م، ثم الفاطميين في مصر حتى عام 1171م، والمرابطيين في المغرب شمال أفريقيا حتى عام 1147م، ثم الأيوبيين حتى عام 1260م، ثم عهد المماليك منذ عام 1250 - 1516 وصولاً إلى العهد العثماني منذ 1516 حتى 1918 نهاية الحرب العالمية الأولى، وقبل ذلك التاريخ احتلال الاستعمار الفرنسي والإيطالي لبلدان المغرب

العربي (الجزائر 1830 /موريتانيا 1858/ المغرب 1912 / تونس 1881/ ليبيا 1911)، وكذلك احتلال الاستعمار الإنجليزي لمصر عام 1882 ثم احتلال فلسطين والعراق والأردن بعد الحرب العالمية الأولى، ثم احتلال الاستعمار الفرنسي لسوريا ولبنان 1921 تنفيذاً لاتفاق سايكس بيكو 1916، ووعده بلفور 1917 ومن ثم تشجيع الحركة الصهيونية واغتصاب فلسطين وقيام الدولة الصهيونية عام 1948، وصولاً إلى تغلغل النظام الامبريالي الأمريكي في بلادنا وحلوله محل الاستعمار الإنجليزي منذ عام 1957 وتكريس سيطرته المباشرة وغير المباشرة على معظم بلدان الوطن العربي عموماً والبلدان النفطية في الخليج والسعودية خصوصاً، ومن ثم تزايد سيطرته واستغلاله لثروات شعوبنا عبر تكريس التبعية وتعميق مظاهر التخلف والاستبداد ارتباطاً بالمصالح الطبقية للأنظمة الرجعية من ناحية وبسياسات النظام الامبريالي الأمريكي المعولم الراهن من ناحية ثانية، وكان هذا الوضع سبباً رئيساً ليس في غياب الدور المعرفي التثويري التحرري للفلسفة فحسب، بل أيضاً غياب الدور السياسي المرتبط بوضوحها العقلاني النقدي الديمقراطي، في مقابل حضور وانتشار الأفكار والتيارات المذهبية الرجعية من خلال الحركات الاسلامية المنبثقة عن الفكر الوهابي المعبر عن مصالح النظام الرجعي السعودي من ناحية والخادم للاستعمار الإنجليزي ثم للامبريالية الأمريكية من ناحية ثانية .

في ضوء ما تقدم، يحق القول، إن الحالة الراهنة للفكر الفلسفي في الوطن العربي، تتميز ليس بالتراجع المعرفي الحداثي الإنساني فحسب، بل أيضاً بسيطرة الأفكار الغيبية المتخلفة بصورة غير مسبقة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، حيث تبدو الأبواب موصدة في وجه الفلسفة عموماً، وفي وجه مفاهيم الحرية والتثوير والعقلانية والليبرالية والديمقراطية والمواطنة، وكافة المفاهيم الحداثية، لحساب مفاهيم الاستبداد والتخلف المعرفي والاجتماعي، التي يعاد انتاجها وتجديدها في هذه المرحلة التي تتعرض فيها بلدان الوطن العربي ومجتمعاتها لمزيد من الانقسامات والتجزئة والتفكك والتشرذم وضياح الهوية، انعكاساً لتفاقم وتزايد مساحة التبعية والخضوع والارتهان للمركز الامبريالي من

ناحية وتزايد مظاهر الفقر والجهل والاستغلال والاستبداد من ناحية ثانية، الى جانب انتشار حركات وتيارات الإسلام السياسي الأصولية المتطرفة التي تعلن رفضها الصريح لقيم الحداثة، المتمثلة في الديمقراطية والاستنارة، وتضع في مواجهتها: الشورى، وإحياء فكرة الخلافة، أو ولاية الفقيه.

لقد بات من الواضح تماماً أن هذه الأصولية المتشددة ترفض كل أشكال الحداثة الثقافية، مقابل الاعتراف بثقافة واحدة فقط: الدينية السلفية، النقيضة لمفاهيم الحداثة الرئيسية: العقلانية والإنسانية والفردية، بمثل رفضها لمفاهيم الوطنية والقومية والتقدم العلماني، في مقابل تكريس الأفكار والمفاهيم والمذاهب الرجعية، في خدمة المصالح الطبقية للفئات والشرائح العليا الحاكمة في بلادنا، الأمر الذي أدخل مجتمعاتنا في حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على تواصل حالة الانقطاع المعرفي - التي أشرنا إليها- منذ وفاة ابن رشد إلى اللحظة الراهنة، ارتباطاً بانتشار وتغلغل المفاهيم الرجعية، بعد تمكّن الغزالي، وتلاميذه، من تصفية الفلسفة في المجال السني، بينما تحوّلت الفلسفة إلى اللاهوت، في المجال الشيعي، إلى جانب تكريس ما يسميه المفكر الراحل جورج طرابيشي، "نفي الفلسفة" في مجتمعاتنا مع دخول "الحضارة العربية الإسلامية مرحلة أفلوها وانحطاطها منذ القرن الثالث عشر الميلادي، بتأثير الهجوم الشرس، الذي شنته عليها مدارس الفقه العديدة منذ منتصف القرن الثالث للهجرة مع (أحمد ابن حنبل)، وحتى بلغت ذروتها مع (ابن تيمية) في القرن الثامن للهجرة" ( )، فأفلحت دولة الاستبداد بتسخير هذا، في حصار وإعاقة العقل النظري التنويري الديمقراطي العربي، حتى غدت الفلسفة العقلانية الديمقراطية والتقدمية غريبة في بلادنا، بل مرفوضة، في مقابل تكريس فلسفة التخلف التي تقوم على التلقين، والإملاء، وبالتالي الإذعان، دون نقاش، أو حتى بدون اقتناع، ما أشاع مظاهر الركود والتخلف الاجتماعي في أوساط الجماهير الشعبية العربية العفوية منذ القرن الثالث عشر الميلادي إلى يومنا هذا، عبر أنظمة شديدة التخلف، كرّست الحاكم الفرد وعائلته باسم الخلافة أو السلطنة

او المشيخة او المملكة او الامارة، بقوة الاستبداد المحمول بالشعارات الدينية الشكلانية الديماغوجية التي قاموا بنشرها في أوساط الجماهير العفوية البسيطة .

في هذا السياق، لابد من طرح السؤال التالي: \_ كيف وصل العرب في المرحلة الراهنة إلى هذه الحال الشديدة الانحطاط التي أدت إلى اعادة انتاج وتجديد التخلف بكل مضامينه الاجتماعية والثقافية، وأين يكمن الخلل؟، وجوابي انه يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي التاريخي المشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبترو دولار، التي وفرت المناخ الملائم لإعادة تجديد وانتاج الأفكار والحركات السلفية الغيبية المتمزقة، تمهيدا لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع في بلدان المشرق والمغرب، انسجاماً مع تزايد تبعية وتخلف وارتهان تلك البلدان للنظام الإمبريالي، بما أدى إلى ازاحة المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والأفكار الرجعية السلفية، التي كانت - وما زالت - تشكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية التنويرية، وأبقت الأوضاع في بلادنا أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره - كما يقول المفكر الراحل محمد الجابري - " بمحددات ثلاثة هي: القبيلة والغنيمة والعقيدة، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي)، وسيادة العقيدة الدينية، ويرى أنه لا سبيل إلى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها. في هذا الجانب، أشير إلى العلاقة التبادلية، والترابط الجدلي بين حالة التخلف المعرفي، وبين أوضاع التخلف الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعاتنا العربية، التي تعيش حالة من الانحطاط والانقطاع المعرفي منذ القرن الثالث عشر الميلادي حتى اليوم .

صحيح ان هناك عوامل خارجية وظروف موضوعية، أدت إلى مراكمة وتكريس أوضاع التخلف والاستتباع، إلا أننا لا يمكن أن نتجاوز العوامل الذاتية العربية من حيث غيابها وقصورها وعجزها، ارتباطاً بالمصالح الطبقية الانتهازية، ودورها الرئيسي في

وصول مجتمعاتنا وبلداننا إلى هذه الدرجة من الخضوع والتخلف المعرفي والمجتمعي، الذي حال دون ظهور أي فيلسوف عربي بعد ابن رشد، في مقابل نهوض أوروبا المعرفي والمجتمعي من خلال فلسفات عظيمة قدمها بيكون وديكارت وكانط وسبينوزا وهيغل وجون لوك واوجست كونت ومونتسكيو وروسو وفولتير وديرو وسنتيانا ووليم جيمس وماركس ودوركايم وماكس فيبر وشوبنهاور ونيثشه وداروين ولوكاتش ودريدا وفوكو وماركيوزه وهابرماس وغيرهم، علاوة على صياغتهم للرؤى المستقبلية التي حددت طريق النهوض الأوروبي الحديث والمعاصر الممتد حتى اللحظة.

بالمقابل، فشل مشروع التنوير العربي وانقلب على أعقابها، لأنه أخفق في بناء خطاب عقلاني يواصل البدء، ولأنه انكفأ على الذات الماضوية مرة، وارتمى في أحضان الآخر مرة أخرى، إنّه مُني بالإخفاق لأن قيم التنوير لم تنتصر في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وبقيت اليقينيّات المطلقة هي السائدة مما فاقم الأزمة" - كما تقول د. خديجة زنتيلي - وكل هذه اليقينيّات تُعبّر عن المصالح الطبقيّة الرأسمالية سواء كانت في إطار الأنظمة الحاكمة أو في حركات الإسلام السياسي، باعتبارها أحد أهم الأسباب الرئيسة في إجهاض مشروع النهضة والتنوير العربي.

ولهذا يقول المفكر الراحل محمود العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن، تحول "القبيلة" في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، وتحول " الغنيمة" أو الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، يمهّد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة، وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي"، ما يستدعي من المثقف العربي في مواجهة هذا التمدد الرجعي السلفي غير المسبوق، التأمل والتفكير والنضال السياسي الديمقراطي ضد الاستبداد والاستغلال ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثورياً وديمقراطياً بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع .

وهنا بالضبط تتجلى في إطار دعوتي للتفاعل المعرفي، أهمية الفلسفة ونشرها عبر الجامعات والمدارس في بلادنا لمجابهة تحديات الانحطاط الاجتماعي الثقافي الراهن، عبر إعادة الاعتبار للفكر الفلسفي الديمقراطي والتقدمي، من خلال إعادة بلورة وصياغة أسس ومفاهيم الحداثة والعقل والعقلانية والحرية بما يسهم في استنهاض الفكر العربي المعاصر ونقله بصورة نوعية قادرة على إحداث التغيير النهضوي الديمقراطي المطلوب، ذلك هو هدف الفلسفة العقلانية الحداثية الديمقراطية التقدمية القادرة على مجابهة وهزيمة القوى اليمينية بمختلف منطلقاتها وأطيافها والوانها ومسمياتها.

وهذا يقودنا إلى الوقوف أمام رفض معظم الأنظمة العربية رهنأ لتدريس الفلسفة عموماً والفلسفة الحديثة خصوصاً، وهو رفض يستجيب للمصالح التطبيقية في تلك الأنظمة، علاوة على أنه رفض لا يتقاطع ويتفق مع رفض الغزالي لفلسفة ابن رشد فحسب، بل أيضاً رفض يلتقي ويتطابق مع التيارات السلفية الرجعية بدءاً من الحركة الوهابية إلى الإخوان المسلمين وصولاً إلى مختلف الحركات السلفية المنغلقة والمعادية لمجمل الفلسفات العقلانية والعلمية الحديثة والمعاصرة.

إن انحيازي المعرفي لإبن رشد أو لغيره من فلاسفتنا القدماء أمثال الكندي والخوارزمي والفارابي والرازي وابن سينا الذين تميزوا باستنارتهم العقلانية والدينية، وهم بلا شك أحد العلامات المضيئة في تراثنا التاريخي، هو انحياز للتفكير العقلاني الحر القائم على احترام الرأي والرأي الآخر.

لكن، لابد من الاقرار بأن الجوانب الايجابية لفلسفتهم ارتبطت بالمرحلة التي عاشوها، ما يعني التنبيه إلى ضرورة استشعار القطيعة التي تفصل بيننا وبين فلاسفتنا القدماء، فظروفهم -كما يقول بحق هاشم صالح- غير ظروفنا، ومرجعياتهم غير مرجعياتنا، وهمومهم غير همومنا، ومصطلحاتهم غير مصطلحاتنا، "والواقع أننا إذا لم نع مفهوم القطيعة الإبستمولوجية (المعرفية) في التاريخ، فلا يمكننا أن نتقدم إلى الأمام خطوة واحدة، ولا ان نحل مشاكل الحاضر، وسوف نظل أسرى الماضي ومسجونين فيه أو

منغلقين داخله، ما يعني استمرار أوضاع الاستبداد والاستغلال والتبعية وأنظمة الحكم الفردية شبه المطلقة في بلداننا.

الصورة الحالية إذن، هي كما يلي: استمرار تراكمات عوامل التخلف والركود والتبعية والاستبداد، إلى جانب استشراف ظاهرة الحاكم المتفرد المطلق في بلادنا، مقابل "السكون" الاجتماعي؟؟ "طبعاً لا أنكر الحركة الموضوعية المتراكمة داخل ذلك السكون.. لكنها حركة بطيئة غير صاعدة من جهة، مسلوقة الإرادة، ولا تعرف بالضبط إلى أين تتوجه طالما أن الطلائع السياسية الوطنية الديمقراطية التقدمية المنظمة الواعية لا تتصل بجسور قوية، وبنشاط لا يعرف الكلل، داخل السكون الاجتماعي بهدف تحويله من شكله العفوي الساكن إلى حركة تغييرية واسعة وعميقة، وهذا أمر ممكن لأن كافة الظروف الموضوعية متوفرة، لكن العامل الذاتي (الحزب الطليعي التقدمي) يعاني من أزمته الداخلية العميقة.

من هنا، فإن من واجبنا ترسيخ الوعي بمقولات الحرية والمواطنة والاختلاف، باعتبار إنها تمثل الجزء الأولي والبسيط في التصور الديمقراطي للعملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا باعتبار هذه المقولات هي الميدان الواسع الحقيقي الذي سيحدد وجهتنا في الحاضر والمستقبل، لكي نسهم في تراجع حالة السكون.

لذلك لابد من الديمقراطية التي تنطلق من فلسفة الحداثة التقدمية، التي تقوم على وعي جدلية الواقع والاحترام للمجتمع، للناس، لفهم الناس وعقلهم، هذا الاحترام شرط المعرفة، والمعرفة شرط النقد والتغيير باتجاه النفي الايجابي. (البداية قد تكون في الأسرة.. في المدرسة.. والشارع.. أو في تداخلهم معاً، المهم أن نتوجه إلى الخاص أولاً ثم العام).

من جانب آخر، وفي مقابل حالة التخلف، والانقطاع المعرفي وانتشار الأفكار والفلسفات الغيبية الرجعية في بلادنا، نلاحظ استمرار وصعود التطور المعرفي عموماً، والفلسفي الحدائثي العقلاني خصوصاً في أوروبا بعد أن تخلصت من سيطرة الكنيسة على عقول الناس، وتحرر الإنسان الأوروبي -بصورة تدريجية- من مظاهر وأدوات

التخلف الديني والاجتماعي في سياق التطور الاقتصادي، للبورجوازية الصاعدة، ونجاح ثوراتها السياسية التي انجزت وراكمت العديد من المهمات والمتغيرات التنويرية العقلانية، الديمقراطية التي مهدت لقيام الثورات السياسية البورجوازية في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان نجاح تلك الثورات -خاصة الثورة الفرنسية عام 1789- بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير، وتدشين عصر النهضة والحداثة، ومن ثم انتقال الفلسفة في أوروبا من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم، وبين العقل والواقع، إن الميزة الأساسية التي ميزت فلاسفة عصر النهضة، هي انهم أفلحوا في زعزعة الأسس والقيم التي كانت تقوم عليها فكرة الإنسان في العصر الوسيط، وذلك من خلال أفكار ومفاهيم الحداثة، وأبرزها: العقلانية، والإنسانية، والفردية، وهي مفاهيم لم تعرفها وتطبقها مجتمعاتنا العربية منذ القرن الثالث عشر إلى يومنا هذا.

هنا أشير إلى حقبة الصحة الوطنية والقومية في بلادنا، التي أخذت في الظهور عبر الأفكار النهضة العقلانية، المستتيرة، على مدى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين في مواجهة الفلسفات السلفية الرجعية السائدة، المساندة للأنظمة المستبدّة، التي نجحت في إسدال الستار على تلك الصحة، بدعم استعماري مباشر.

لذلك كله، فإن فهم عالمنا المعاصر، بما في ذلك وضعنا المريع في الوطن العربي "يستلزم ولوج عالم الفلسفة الغربية المسيطرة من أجل الكشف عن سرها السياسي في المقام الأول، إذ، إن للفلسفة الغربية دوراً سياسياً أساسياً، بالإضافة إلى دورها المعرفي المرتبط بتطور العلم، آخذين بعين الاعتبار، أن الفلسفة هي أساساً سياسية، فهي "الجسر الواصل بين العلم والوعي الاجتماعي، إنها الأساس النظري الدفين للممارسة التطبيقية، أي للسياسة، ومن ذلك تتبع أهمية الاشتباك مع الفكر الفلسفي الغربي ومجاوبته جدياً. إن مثل هذا الاشتباك ليس ترفاً فكرياً، وليس شأن أكاديمياً محضاً، وإنما هو شأن عملي ملح نحتاج إلى إجرائه من أجل معرفة كيف نتصدى للخصم الغربي وإفشال مشروعاته العدوانية الإبادية".

وهنا أقول بصراحة ووضوح، إذا لم تتعلم شعوب الأطراف وعمال المراكز كيف يطورون وعيهم وينظمون أنفسهم على أساس معرفة عميقة لطبيعة البرجوازية الغربية المسيطرة، وطبيعة أزمته الحضارية الخائفة، فإن هذه البرجوازية ستستمر في غيها، وتتمادى في ممارساتها العدوانية الإبادية والاستهتار بمصائر الشعوب، وتواصل تصدير أزماتها للمجتمعات غير الغربية عموماً، ومجتمعاتنا العربية خصوصاً.

يقودنا هذا التحليل مرة أخرى إلى ضرورة الاشتباك أو التفاعل مع الفكر الفلسفي الغربي الحديث والمعاصر واستيعابه، حتى يتسنى لنا أن نفهم العقلية الغربية المتأزمة، عقلية البرجوازية الغربية، التي تحكم عالم اليوم وتوجج نيرانه.

فالفلسفة سياسية في جوهرها. إنها روح السياسة، ومن ذلك ينبع ذلك الاهتمام الغربي المحموم بها، وكما ينبع إصرار القوى الرجعية في الأطراف على منعها أو إضعافها أو تصفيتها.

أما نحن، الذين لا نعتبر هيمنة الإمبريالية الغربية قدراً محتوماً، وندعو إلى مجابتهها بجدية، على طريقة لينين وماو وهوتشي منه وتشى جيفارا "فندرك جيداً أن لا مفر من هذا الاشتباك الفكري الذي يعرض كل ثوابت الوعي السائد للاهتزاز، وربما الانهيار، والذي يغوص في عمق التجريد والتنظير من أجل الغوص في عمق أعماق العياني في سياق تغييره، فما هو البديل لماركس ولينين، الذي تطرحه البرجوازية الغربية أمامنا اليوم؟ ماذا تبقى لديها لتقدمه لنا غير نيتشه وهيدغر وصولاً إلى كرزاي" ومنتياهو وشيوخ وأمرء دويلات الخليج والسعودية.

غني عن القول بأن "شعوبنا لم تعش، بعد، المرحلتين التثويرية، للدين، ولم تنهض فيها الثورات العلمية، والفلسفية، والسياسية"، آخذين بالاعتبار أن الديمقراطية لن تهبط علينا بالمظلة، ولن تنبئ شيطانياً من الأرض، بل هي تحتاج إلى حراك نهضوي طليعي يمكننا من تجاوز كل مظاهر التخلف وامتداداته، العقلية، والثقافية، والقانونية السائدة..

فعلى طريق تفعيل الحراك النهضوي الطليعي، تتجلى الحاجة إلى متابعة الانتاج المعرفي الفلسفي والنقدي العلماني الديمقراطي التقدمي الراض لكل أشكال الهيمنة

والاستغلال السائدة في مجتمعاتنا العربية، والتواصل معه على طريق تحقيق الأهداف الإنسانية المشتركة كما قدمها ودافع عنها فلاسفة العقلانية والتنوير والحدثة منذ ابن رشد وابن سينا والكندي مروراً بجوردانو برونو وجاليليو وديكارت وسبينوزا ومونتسكيو وروسو وفولتير وهولباخ وصولاً إلى كانط وهيغل وفيورباخ وماركس وراسل ولوكاتش وهايدجر وماركيوزه وسارتر وألتوسير وتشومسكي وفاتيمو وسلافوي جيجيك واكسيل هونيث وغيرهم.

ما يعني، أن حديثي عن فلاسفة القرن الحادي والعشرين، هو إمتداد، وتواصل معرفي سياسي، مع ما سبقهم من الفلاسفة والمفكرين طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر، لكنه ليس امتداداً أو تواصلًا بالمعنى الكمي التوافقي، بل هو امتداد نوعي تاريخي، زاخر بالاختلافات والتعارضات من جهة، وبالتوافق والتجديد من جهة ثانية، بين الفلاسفة والمفكرين في كل المحطات التاريخية التي جسدت طموحات البشرية وصراعاتها وتناقضاتها وثوراتها وانتكاساتها منذ ثورة "سبارتاكوس" وتكريس النظام العبودي طوال أكثر من ستة قرون -قبل وبعد الميلاد- مروراً بالنظام الاقطاعي (الأوروبي والآسيوي) منذ القرن السادس الميلادي حتى القرن السادس عشر، وبزوغ عصر النهضة وولادة الرأسمالية وتطوراتها السياسية والفكرية المتنوعة سواء من موقع الدفاع عن مصالحها، أو من موقع رفضها ومقاومتها، كما جرى في كومونة باريس عام 1870 وانتكاساتها السريعة، وصولاً إلى ماركس الذي وضع من خلال سِفْرَه العَظِيم "رأس المال" حجر الأساس للثورات الاشتراكية التي انتصرت على يد "لينين" وحزبه عبر ثورة أكتوبر الخالدة عام 1917، وبداية عهد الصراع بين المعسكرين المتناقضين: الرأسمالية، والاشتراكية، الذي امتد حتى انهيار الاتحاد السوفيتي والتجربة الدولانية الاشتراكية العالمية برمتها، ومن ثم انبثاق نظام العولمة الامبريالي الراهن أواخر القرن العشرين، وامتداده بأساليب وصور متوحشة من الاستغلال حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين.

فقد ترافق مع هذه اللحظة الراهنة من النظام الامبريالي المعولم، إنتاج معرفي لا إنساني ولا عقلاني، تحت مسميات فكرية/ فلسفية لا تتوقف عند المفاهيم والفلسفات

العنصرية واللاعقلانية وتيارات "ما بعد الحداثة" فحسب، بل تتوالد في ظروف بشاعة العولمة، تيارات فلسفية دينية، مسيحية وإسلامية ويهودية، تدعو إلى تكريس الرؤى العنصرية والصراعات الطبقية والطائفية لحساب النظام الامبريالي المعولم من جهة، كما تدعو أيضاً إلى إعادة انتاج التخلف المعرفي والمجتمعي وتجده في أوساط الشعوب الفقيرة والمضطهدة كما هو حال شعوبنا ومجتمعاتنا العربية اليوم، الأمر الذي يفرض على كل من يتطلع إلى الخلاص من مظاهر وأدوات الاستغلال والاستبداد وتحقيق مفاهيم التنوير والنهوض والتقدم والديمقراطية والاشتراكية، إعادة قراءة تاريخ التطور البشري عموماً، وتاريخ تطور الفكر والفلسفات العقلانية الديمقراطية التقدمية خصوصاً، من خلال فلاسفة عصر النهضة والحداثة منذ القرن السابع عشر إلى يومنا هذا، وذلك انطلاقاً من الترابط التاريخي المعرفي بين كل هؤلاء الفلاسفة والمفكرين من ناحية، وتعزيزاً وتكريساً وتجديداً لأفكارهم الفلسفية التقدمية الديمقراطية، بما يخدم تطلعاتنا في خدمة أهداف ومصالح البشرية عموماً، والشعوب المضطهدة خصوصاً من ناحية ثانية، ليكون القرن الحادي والعشرين قرناً حاملاً لرياح التغيير الديمقراطي والنهوض الثوري بأفاهقه الاشتراكية، وذلك بشرط امتلاكنا الوعي العميق لجوهر المسار الفلسفي التقدمي التاريخي المشار إليه، إلى جانب امتلاكنا بصور وعي أكثر عمقاً، للتطورات والاكتشافات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة اليوم.

هنا نلمح العلاقة المباشرة بين الفلسفة، المعاصرة ومفاهيم الديمقراطية والتقدم والثورة، فهي علاقة وثيقة متبادلة، وتأسيسية، ذلك إن الخطاب الفلسفي السديد يتعامل مع المستقبل، والمجتمعات الناهضة، لن تحملها سوى قوى ديمقراطية، تقدمية، تمتلك جرأة التغيير الجذرية، تلتزم بالفلسفة الماركسية، في سياقها التطوري المتجدد، والبعيد عن الجمود، لإقامة صروح جديدة على أنقاض القديم.

وعلى هذا الطريق فإننا مطالبون بتحقيق المهمات الحضارية التي حققتها الثورة العلمية في أوروبا، وتتخلص هذه المهمات في الآتي:

1- تحرير الإنتاج المعرفي، وبخاصةً الإنتاج العلمي، من هيمنة مراكز السلطة الأيديولوجية على اختلاف أنواعها. وبعبارة أخرى، فالمطلوب هو السعي نحو منح مؤسساتنا العلمية والمعرفية استقلالاً ذاتياً يقيها من تزمت الفئات التقليدية ومن التقلبات السياسية والاجتماعية.

2- وضع العلم في مركز الصدارة على صعيد الفكر والمعرفة، بمعنى اكسابه بصفة المرجع النهائي والحكم الفيصل في المسائل الأساسية في نظر جميع الفئات والهيئات، سواءاً أكانت رسمية أم شعبية.

3- خلق جماعات علمية قومية ضمن إطار الجماعة العلمية العالمية، تنتج المعرفة العلمية عبر مؤسسات ولغة وطرائق وطرق نظرية ومعتقدات وقيم ومناظرات وأساليب ومقاييس مشتركة.

إن تحقيق هذه المهمات، يستلزم مشاركة جماهير الشعب، في جميع قطاعاته، مشاركةً فعالة، فالتقدم المنشود لا يمكن أن تحرزه الصفوة وحدها بمعزل عن جماهير الشعب، كما أنه ليس في مقدور الجماهير وحدها، المشاركة في هذه العملية الحضارية الضرورية ما لم تُهيأً لذلك مادياً ومعنوياً، وخاصة امتلاك عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمعنى التنويري النهضوي، كمقدمة لا بد منها لعملية النهوض الديمقراطي التقدمي.

ولكن لا بد لي - في هذا السياق - من أن أطرح سؤالاً حوارياً.. أليس من واجب المثقف العربي التقدمي الملتزم، أن يعيد النظر - أقصد بالعقل الجمعي - بهدوء وعمق، في كثير من جوانب ومعطيات الماركسية التي تلقيناها ودرسناها بشكل ميكانيكي تابع إلى حد بعيد لكل ما صدر عن المركز في موسكو، دون أي نقاش أو تحليل نقدي، بحيث أصبح واقعنا الاجتماعي الاقتصادي العربي في واد، والنظرية - عبر تلك العلاقة - في واد آخر، ودون إدراك منا لأهمية إعادة دراسة عملية التطور التاريخي لبلدان وطننا العربي، والعالم الثالث أو بلدان الشرق عموماً، وهو تطور يختلف جوهرياً عن تلك التشكيلات الاجتماعية في أوروبا، وتسلسلها الذي تناولته المادية التاريخية؟؟

من ناحية ثانية، لماذا بقي المثقف العربي - بشكل عام - متلقياً للمعرفة، عاجزاً عن إنتاجها؟.

لاشك أن الأسباب كثيرة، ولكن يبدو أننا جميعاً - كما يقول المفكر العربي الراحل محمود العالم ( ) "لانملك المعرفة الحقيقية بالماركسية" وعلينا أن نعترف بأن " معرفتنا الحقيقية بالماركسية، معرفة محدودة، مسطحة، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزماتها، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي .. لقد غلب الفكر العملي (البرجماتي) والفكر النظري الانتقائي والتوفيق في ثقافتنا الراهنة، وهذا هو بداية التناقض الرئيسي (أو الطلاق) مع الماركسية، فالماركسية تقف من حيث جوهرها ضد أمرين: ضد التجريد المطلق من ناحية، وضد التجريب البرجماتي من ناحية أخرى"، ذلك إن " مادية ماركس، تعني معرفة الأشياء والوقائع كما هي في تحققها الفعلي لا في تصوراتها الوهمية " ولا في جزئياتها المنعزلة عبر النقل الميكانيكي لها.

على أنه - كما يضيف محمود العالم بحق - " برغم ما حدث خلال السنوات الماضية، وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة البلاد الرأسمالية ضد الفكر الاشتراكي عامة، والماركسي خاصة، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية وإلى الفكر الماركسي كما تبرز إليه هذه الأيام، فالحكم على الاشتراكية لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تعانیه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الانساني، بل وبشراستها العدوانية والاستغلالية ازاء شعوب العالم الثالث بوجه عام.

وهنا بالضبط تتجلى أهمية الفلسفة الماركسية التي تكمن في كونها تجمع بين أعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والنهوض والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً، وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا -في كافة بلداننا في المشرق والمغرب- بصورة جدلية وواعية، وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي، إذ اننا أمام

تحديات هائلة، تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي في بلادنا عموماً وفي ما يسمى بالمملكة السعودية ودويلات مشايخ الخليج خصوصاً، تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية، تحديات الانقسام الفلسطيني واستعادة وحدة النظام السياسي الوطني الديمقراطي، تحديات التفكك والصراعات الطائفية والمذهبية الدموية في العراق وسوريا وليبيا ولبنان واليمن، ومواصلة النضال ضد الوجود الامبريالي ومخططاته وعملائه، وضد كل اشكال الطائفية السياسية والمصالح الطبقية، تحديات البطالة والفقر، تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه، تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية.

إن الاستعراض السريع لتاريخ الفلسفة، يعزز الدور الايجابي لكل الفلاسفة بدرجات متفاوتة، ويكشف ويدحض الآراء الخاطئة للإيديولوجيين اليمينيين البرجوازيين والرجعيين المعاصرين حول تاريخ الفكر الفلسفي الانساني، واستخفافهم به، ويعمل بعضهم على تصوير عدد من المذاهب الرجعية، التي ولّى عهداً، على أنها "العصر الذهبي" للفكر الانساني، بحيث يكون الماضي مرجعاً اساسياً للحاضر والمستقبل"، كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية .

"لذلك تتجلى الحاجة الملحة إلى بناء عقل حركة التحرر القومي العربية لكي تملك هذه الحركة الأدوات الفكرية، التي تمكنها من الانفتاح على الحقبة الحديثة والواقع الذي تعيشه بالفعل من جهة، وعلى تراثها الممتد في أعماق التاريخ من جهة أخرى".

ـ على طريق النهوض الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي :

لعل العنوان الأمثل للأزمة السياسية العربية الراهنة، يتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة وتركيباتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديثها، حيث انتقل النظام العربي في معظمه، من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي الديمقراطي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والارتهان السياسي والاقتصادي والاستبداد والاستغلال كعنوان جديد، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق بين التحالف البيروقراطي -

الكومبرادوري المهيمن على النظام العربي من جهة، وبين التحالف الأمريكي - الإسرائيلي من ناحية ثانية، مما فاقم من مظاهر الإفقار والبطالة والحرمان، والاستبداد المرتكز إلى الأجهزة الأمنية، ومن ثم توسع وانتشار حركات التطرف ضمن تيار الإسلام السياسي وانفجار الصراعات الطائفية الدموية في المشهد الراهن، في ظل حالة غير مسبوقة من العزلة الهائلة الاتساع بين الشعوب وأنظمتها، وهي حالة أسهمت بدورها في اتساع الفجوة بين القلة من الأثرياء بمختلف مسمياتهم البورجوازية الرثة (الكومبرادوية، والعقارية، والمالية، والزراعية، والبيروقراطية العسكرية والمدنية.. إلخ) وبين الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية العربية الفقيرة التي عانت -وما زالت- من كل أشكال ومظاهر الاستبداد والقهر والافقار طوال العقود الماضية. .

فالمجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين، الطغيان السياسي الذي يتحكم بسلطة الدولة ليهمش المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان السلفي التراثي الرجعي يتحكم بالرأي العام ويسعى إلى تحويله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معاً. وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما واستتباعه .

من هنا ليس من المبالغة القول، أن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة، فهما يكملان بعضهما البعض، رغم الاختلاف الشكلي في منظور كل منهما وصراعهما على السلطة والمصالح، فالجوهر بينهما مشترك من حيث تكريس الاستبداد والتخلف، فبقدر ما يجرد الطغيان والقهر السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب جماعات الإسلام السياسي السلفية الجامدة النقيضة للاستتارة الدينية، أو يحوله إلى إنسان خاضع لنظام الاستبداد بصورة إكراهية هروباً من بشاعة ممارسات تلك الجماعات.

نستنتج مما تقدم أن القوى الكومبرادوية والرأسمالية الرثة المهيمنة والمتصارعة، بجناحيها "اليمني العلماني" و"اليمني الديني أو الإسلام السياسي" - في كل بلدان الوطن العربي - لا تملك في الواقع مشروعاً حضارياً أو ديمقراطياً وطنياً مستقلاً نقياً

للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً يحقق العدالة الاجتماعية وينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندهما هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب والشركات المتعدية الجنسية الكبرى وحكوماتها التي تدعم كل من أنظمة الاستبداد وجماعات الإسلام السياسي، وفق مصالحها في هذه المرحلة أو تلك، بما يضمن تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، خاصة وأن "استبداد الأنظمة وتبعيةها وتخلفها هي عوامل تُعزِّز كراهية الفكر وكراهية التنوير والديمقراطية والتعقل العلماني والحقوق المدنية وكافة الحريات الفردية وخصوصاً حرية الرأي والمعتقد ورفض المساواة بين الرجل والمرأة، وذلك عبر تكريس الانظمة لأساليبها وشعاراتها الديماغوجية بمسمياتها وذرائعها الدينية الشكلانية الغيبية وفي مقدمتها ثقافة التكفير، لكي تضمن ممارسة اربابها ضد القوى السياسية والمؤسسات الأهلية التي ترفع شعارات الحرية والتحرر والتنوير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتقدم والخلاص من كل اشكال وادوات التبعية والاستغلال .

وهنا بالضبط تتكشف أبشع ادوار وممارسات أنظمة الكومبرادور في بلادنا، ليس ضد القيم والمبادئ الديمقراطية والثورية فحسب، بل أيضاً ضد الانسان المواطن بغض النظر عن معتقده او جنسه وأصوله الاثنية او الطائفية، ذلك هو التجسيد الحقيقي لأبشع وجوه الانحطاط الذي تعيشه مجتمعاتنا في مغرب ومشرق وطننا راهناً .

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية، وعياً وممارسة، عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل حركة التحرر العربية في إطار الفلسفة العقلانية الديمقراطية عموماً، والماركسية اللينينية خصوصاً، لكي تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها الطبيعي، من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى

التراجع أو الفشل، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القسوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية، ديمقراطية وثورية كعنصر قوة، للارتقاء بدور أطراف حركة التحرر العربية، وفي مقدمتها فصائل وأحزاب اليسار الماركسي العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها، تمهيداً للثورة على أوضاع الظلم والاستبداد والاستغلال الطبقي .

ذلك هو الاسهام الكبير للفلسفة الحديثة العقلانية التقدمية عموماً والفلسفة الماركسية اللينينية خصوصاً الذي يتبدى ويتمظهر في صياغه نظريه الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية والمجتمعية الطبقيّة في خضم الصراع الوطني والطبقي الكفيله بتسليح عموم الجماهير الشعبية والطبقة العاملة بمضامينها التقدمية الوطنية التحررية والطبقيّة لكي تمارس الجماهير الشعبية دورها ورسالتها في مسيرة النضال الديمقراطي من أجل إنهاء مظاهر الظلم والاستغلال والتبعية وبناء مجتمع المستقبل الديمقراطي التقدمي، تجسيداً لمملكة الحرية على الارض، وتلك هي القيمة الحقيقية للفلسفة الماركسية في اضاءه طريق النهوض عبر وعي مضامينها وممارستها في مجرى النضال والتطبيق العملي . لذلك فإن واجب كافة الاحزاب والفصائل اليسارية الماركسية في بلداننا -كما في ارجاء كوكبنا- تفعيل دورها ونشاطها السياسي والمعرفي والمجتمعي من اجل الارتقاء بالماركسية وافكارها الثورية، ونشرها في اوساط العمال والفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لكي تستعيد النظرية الماركسية حيويتها ودورها الطبيعي في مجرى النضال الثوري وتحقيق الانتصار، ذلك هو الدرس الحقيقي لإحياء يوم الفلسفة وليس الاحتفال بها.

في هذا الجانب أشير إلى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة على طريق النهوض :

أولاً: إشكالية النهضة الوطنية والقومية العربية المعبرة عن طموحات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين ومن ثم تفعيل العلاقة الجدلية بين الماركسية

والقومية: حيث بات من الضروري أن تقوم القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسي في عملها، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانياً: إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها: وهي إشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية، كأجزاء متناثرة، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى الماركسية العربية، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية .

ثالثاً: القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية: ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية والثقافة والأيدولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف .

رابعاً: الحاضر والماضي: هنا أقول بصراحة، لا بد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمرتج وفق المنظور الفلسفي المادي الجدلي، باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية اسلاموية رجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الآخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي نتحدث عنه تلك الأصوليات.

إن التحديات التي يواجهها الوطن العربي بمجموعه، أو على صعيد كل قطر عربي على حدة، هي من الضخامة والجدية بحيث أضحت المسألة القومية – برغم تراجعها

في المرحلة الراهنة- مسألة مستقبلية ملحة، نظراً للمتغيرات والهزات العميقة التي عصفت بالعالم في الثلاث عقود الأخيرة، مما يفرض على كل القوى الوطنية والقومية الديمقراطية والتقدمية الثورية العربية، أن توليها الجهد والاهتمام اللازمين على مختلف الصعد الفكرية والعملية، بحيث تعيد قراءة التاريخ العربي، قراءة عميقة ونقدية، وتستخلص الدروس والعبر؛ وبالتالي تحدد عناصر الانطلاق والنهوض، على طريق استعادة وتكريس الأفكار التوحيدية القومية التقدمية والديمقراطية في كل بلد عربي، آخذين بعين الاعتبار المنطلق الذي حدده المفكر الراحل سمير أمين في قوله إن المرحلة الراهنة، التي تجتازها بلداننا العربية، ليست مرحلة "المنافسة من أجل الاستيلاء على الحكم"، وذلك في غياب قوة اجتماعية شعبية تستطيع "أن تفرض نفسها على القوى الأخرى الداخلية سواء كانت تتجلى في نظم الحكم أم في بديل الإسلام السياسي وهما وجهان للعملة نفسها"، فهو يرى أن الخطوة الأولى على طريق الخروج من الأزمة، تتمثل في العمل على إعادة تكوين اليسار وبناء القوى الشعبية، وذلك في إطار عمل طويل النفس يطاول مستويات عدة "من تحديد الأسس الفكرية، وسمات المشروع المجتمعي المطروح كهدف تاريخي، وتحديد المراحل الاستراتيجية للتقدم في الاتجاه المرغوب، والقوى الاجتماعية التي لها مصلحة في إنجاز المشروع والقوى المعادية له، ثم أخيراً بناء قواعد العمل المناسبة .

وفق هذا المنطلق، فإن رؤيتنا تتجاوز حالة التجزئة القطرية العربية (رغم تجزئتها)، كما تتجاوز وتتناقض مع الرؤية القومية الشوفينية، وذلك انطلاقاً من الالتزام بالرؤية الديمقراطية التقدمية المستندة إلى الإقرار المبدئي بحقوق الاثنيات في الوطن العربي كرداً أو أمازيغ أو غيرهم في تقرير المصير والحرية وبلورة خصوصياتهم السياسية والثقافية .

وبالتالي فإننا نلتزم بالرؤية الديمقراطية القومية التدريجية التي تنطلق من الضرورة التاريخية وفق الرؤية المشار إليها لوحدة مجتمعاتنا وشعوبنا، وتتعاظم مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية-الهدف، يكمن في توحيد المفاهيم والأسس السياسية

والفكرية للأحزاب والقوى الماركسية القومية داخل إطارها القطري/الوطني الخاص كخطوة أولية، تمهد للتوحد التنظيمي العام وتأطير وتوسع انتشار الكتلة التاريخية -على الصعيد القومي، انطلاقاً من إدراكنا بأن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقيّة البورجوازية الرثة التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي التقدمي لهذه القيادة، يؤكد على صحة هذه المقولة، ما جرى في بلادنا العربية من انهيار اجتماعي واقتصادي وتفكك في إطار تبعية وتخلف واستبداد النظام السياسي، وتراجع الهوية الوطنية والقومية لحساب هوية الإسلام السياسي، أو للهويات الاثنية والطائفية والعشائرية الرجعية المرتبطة بالمخططات الامبريالية والصهيونية .

لقد آن الأوان لنقل حركة التحرر الوطني العربية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد، ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية، واعتبار التناقضات والصراعات الطبقيّة تناقضاً رئيسياً ومدخلاً وشرطاً أولياً في النضال الوطني والقومي، التحرري والمجتمعي ضد الأنظمة الرجعية والتابعة لمنطلق لابد منه للخلاص من الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا .

في ضوء ما تقدم، فإن شرط الحديث عن مجابهة واقع التبعية والتخلف والاستبداد في كل قطر عربي، بما يمهد لإعادة تفعيل وتجديد المشروع النهضوي القومي للخروج من هذا المشهد أو المأزق الخانق، هو الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث من جهة، وبوصفها نقيض الواقع القائم من جهة أخرى، على أن هذه الرؤية لكي تستطيع ممارسة دورها الحركي النقيض، والقيام بوظيفتها ومهامها التاريخية فلا بد لها من امتلاك الوعي بالمحددات أو المفاهيم الجوهرية الأساسية التالية :-

1. أن تكون رؤية وطنية ديمقراطية وحدوية تناضل ضد أي شكل من أشكال تفكيك الدول العربية إلى دويلات طائفية، كما تسعى إلى إلغاء نظام التجزئة الذي فرضته

الإمبريالية، وتعمل على توحيد الجماهير العربية بما يخلق منها قوة وطنية وقومية تقدمية وديمقراطية، قادرة على الفعل التاريخي على الصعيد العربي والإنساني العام.

2. أن تسعى إلى استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحدثة الأوروبية، وما تضمنته من عقلانية علمية وروح نقدية إبداعية واستكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية والديمقراطية، وإدراك واضح لموضوعية الوجود المادي والوجود الاجتماعي، وما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية وسعيها إلى الحركة والتغيير انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التاريخ والقادر على الابتكار والتغيير في حاضره ومستقبله، وفق أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية في إطار المشروع القومي العربي النهضوي.

أخيراً، إن حديثي عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية ديمقراطية وتقدمية معاصرة، عبر رؤية وممارسة، في إطار الفلسفة الماركسية، يقع بالدرجة الأولى وفي المراحل الأولى على عاتق المثقف الديمقراطي الثوري العربي، لاعتبارين هامين، أولهما: أن هذا المثقف هو الوحيد القادر من الناحية الموضوعية على وضع الأسس المعرفية النظرية لهذه المنظومة وأفاقها المستقبلية.

وثانيهما: إن طبيعة التركيب الاجتماعي/الطبقي المشوه لمجتمعنا العربي، التي تتسم بتعدد الأنماط الاجتماعية القديمة والمستحدثة وتداخلها، كما تتسم بالسيولة وعدم التبلور الطبقي بصورة محددة، والتسارع غير العادي، الطفيلي أو الشاذ أحياناً في عملية الحراك الاجتماعي، إلى جانب وضوح وتعمق تبعية "البورجوازية" العربية للمركز الرأسمالي المعولم، بحيث أصبحت -اليوم- واحدة من أهم أدواته وآلياته في بلادنا، كل ذلك يجعل من المثقف العربي العضوي، -بالمعنى الجمعي المنظم- بديلاً مؤقتاً ورافعة في آن واحد للحامل الاجتماعي أو الطبقي، وما يعنيه ذلك من أعباء ومسئوليات بل وتضحيات في مجرى الصراع لتوليد معالم المشروع النهضوي الوطني والقومي التقدمي، ونشره في أوساط الجماهير الشعبية العربية كفكرة مركزية أو توحيدية.

إن اقتناعنا بهذه الأفكار، ونضالنا من أجل بلورتها في كل ساحة أو بلد في مشرق ومغرب هذا الوطن أولاً، ثم على الصعيد القومي ثانياً، يستند -ذلك الاقتناع- إلى أن هناك إمكانيات واقعية وظروف موضوعية مهيأة لاستقبال الرؤى الفلسفية التقدمية، المادية الجدلية، والبرامج السياسية التحررية والمجتمعية المطالبة والديمقراطية في بلادنا، ولتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة على طريق تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية .

لذلك، فإن التفاعل مع الفلسفة ينبغي ان لا يتحول الى سياسة رمزية تهدف الى إعادة إنتاج اشكال التفلسف الافلاطوني المطلق الذي يخدم المؤسسات ويدعم الأيديولوجيات، بإسم الحق؛ الخير؛ الجمال. بل يجب ان يكون هذا التفاعل لحظة تتجاوز فيها الفلسفة ميتولوجيا ذلك الثالوث الزائف، لتؤسس الفلسفة اشكالاً جديدة من الأفكار والرؤى المعرفية والبرامج التنويرية النهضوية العقلانية من ناحية، على طريق الوعي المعمق بالماركسية اللينينية باعتبارها فلسفة الحداثة والثورة من ناحية ثانية، هذا هو درس الفلسفة الرئيسي لكل الوطنيين في بلادنا في مشرق ومغرب هذا الوطن عموماً ولكل المثقفين التقدميين المناضلين من اجل الخلاص من كل اشكال التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال ومن ثم تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية .

في هذا السياق، أشير الى أن الأزمة العميقة والتاريخية التي يعاني منها الإنسان في مشرق ومغرب الوطن العربي، هي نتاج لتفاهم التبعية والتخلف والخضوع للشروط الامبريالية الصهيونية عبر أنظمة الكومبرادور الحاكمة في بلادنا، الامر الذي يفرض اطلاق كافة الجهود وتكريس الأنشطة السياسية والمجتمعية بالاستناد الى أسس الفلسفة العلمية ومفاهيم التنوير العقلاني لدى ديكارت وروسو وكانط وصولاً الى الحداثة وتطورها الديمقراطي التقدمي من خلال تنويرها بالفلسفة الماركسية ومبادئها وأسسها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، وتأكيد أسس القطيعة مع مفاهيم الليبرالية والليبرالية الجديدة الرأسمالية المعبرة عن فلسفات الرأسمالية والامبريالية المعولمة .

فالفلسفة بالنسبة لنا إذاً، "هي البحث المتواصل، الذي لا ينتهي، ولا يكل عن التساؤل عن أسرار الوجود الذي حركه وعي الإنسان النقدي، الذي نُور العقل، وشَحَدَ الفكر، ودفعه لمزيد من التساؤل والنقد للوصول إلى الحقيقة، وحل الغاز الوجود واسرار الحياة". والفلسفة أيضاً ليست كما تُترجم عن اليونانية بأنها حب الحكمة .. إنها حب المعرفة وهي قبل كل شيء موقف الإنسان من الظواهر، والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله، من خلال وعيه العميق لتلك الظواهر، وبدون ذلك الوعي في شكله الطبيعي يفقد الموقف قدرته على التأكيد والانتشار، ذلك إن الوعي بالظلم الوطني أو الاستغلال الطبقي الاجتماعي، هو المقدمة الضرورية لبلورة الموقف المطلوب لعملية التغيير الوطني التحرري أو الاجتماعي.

هكذا نتوصل إلى التعريف الذي نتوخاه للإجابة على سؤال ما هي الفلسفة؟ ويتلخص في أن الفلسفة هي: مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان، عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص، في كل مرحلة من مراحل تطور البشرية .

لكن سؤال ما هي الفلسفة، يظل سؤال أزمة لا سؤال معرفة - كما يقول المفكر الراحل محمود العالم- والمقصود هنا أزمة في الفلسفة على المستوى الإنساني العام، وهي جزء من الأزمة التي يعانيتها العالم كله في مختلف أقطاره، وفي مختلف جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والقيمية بوجه خاص، وهي بالنسبة لنا -في مشرق الوطن العربي ومغرب- أزمة فكرية خاصة، لا تقتصر على أوضاعنا الداخلية والمخاطر التي أدت إلى فشل المشروع النهضوي لبلداننا فحسب، ولكنها تتصل بالانهيار الذي تعرضت له التجربة الاشتراكية، بمثل ما تتصل بحركة الاستقطاب العالمي لمصلحة الهيمنة الرأسمالية في مرحلة الامبريالية المعولمة الراهنة، عبر مفاهيم "جديدة" تسعى إلى فرض شروط التخلف والتبعية والخضوع، بديلاً للعقل والتنوير والحرية والديمقراطية .

ففي عصرنا هذا، لم تعد المفاهيم السابقة - في معظمها - قادرة على الاستجابة لضرورات هذا العصر، لدى مثقفي العالم الثالث عموماً، والوطن العربي بشكل خاص، فالفلسفة " مطالبه اليوم، بالاشتغال بالمفاهيم: لقد تغير العالم، عالم الفكر وعالم الواقع، مع ما شهده من أحداث عظام منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وتلاشي المنظومة الفكرية الاشتراكية، وحلول منطلق العولمة محل الفكرة القومية.. الخ، هذه التحولات فرضت على الفلسفة إعادة تحديد مهمتها، والأمر لا يتوقف عند العودة إلى مفاهيم سابقة تحتاج اليوم إلى بعث الحياة فيها، على سبيل المثال: مفهوم "التسامح" ومفهوم "العدل" ومفهوم "الأخلاق"، ولكنه يتخطى ذلك نحو مواجهة المفاهيم الطارئة مثل مفهوم "صراع الحضارات" ومفهوم "العولمة" ومفهوم "اللاقومية" ومفهوم "نهاية الديمقراطية" ومفهوم "ما بعد الحداثة" إلى غير ذلك من المفاهيم التي على الفكر الفلسفي أن يواجهها بسلاح النقد والتعرية".

وبالتالي "إن وظيفة الفلسفة، هي المساهمة في تزويدنا بالنظرات الجديدة والشاملة التي يفترض بناء الإنسان الطبيعي بها، ووضوح البناء المعرفي الذي يحدد مسار الإطار الطبيعي من جهة، وسمات أو طبيعة وشكل النظام السياسي - الاجتماعي الذي يفترض أن ننتهي إلى إقامته من جهة أخرى.

والحق أن وراء نزوعنا إلى التفلسف، رغبة في اكتشاف معارف نحيا من أجلها ومبادئ نعيش لها، بالنسبة لأنفسنا من ناحية، ومن أجل تقديمها للآخرين من ناحية أخرى، وذلك استناداً إلى الرؤية المادية للعالم وفلسفتها المادية الجدلية أو الماركسية اللينينية . ولكن، بالرغم من موضوعية الرؤية المادية للعالم، إلا أننا لا ندعو إلى الوقوف أمام هذه المسألة التي قد تثير كثيراً من الجدل والتساؤلات والخلافات دون أي طائل، لكننا في نفس الوقت مع المنهج العلمي الجدلي، ومع الموقف الموضوعي في تفسير الظواهر والمتغيرات الكونية عموماً، وكل ما تتعرض له مجتمعاتنا العربية خصوصاً من أجل الوصول عبر هذا المنهج إلى المفاهيم والمواقف والتطبيقات التي تؤدي للوصول إلى النهضة الحداثية التي ننظف إليها، من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والعدالة

الاجتماعية والديمقراطية، باعتبار هذه القضايا إطارنا العملي المباشر في مواجهة الواقع من حولنا وفي تطبيق وعينا الفلسفي ومنهجه العلمي على هذا الواقع، من خلال الاستخدام الأمثل للعقل المرتبط بالتجربة الحسيه أو الممارسة .

الفلسفة وقضايا التخلف والنهوض في الوطن العربي:

إذا كانت الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب، بل هي بالدرجة الأولى حب المعرفة والارتقاء بها، وهي قبل كل شيء إبداع فردي مرتبط بالظروف الموضوعية المحيطة بهذا الفيلسوف أو ذاك، فإن الحكمة والمعرفة جوهر واحد، إذ لا يمكن فصل الحكمة عن المعرفة أو عن نوع معين من أنواع المعرفة، هذا ما أكد عليه سقراط وأفلاطون وفلاسفة اليونان، كما أكد عليه ديكارت وسبينوزا وكانط وغيرهم من الفلاسفة، لكن الفلسفة معرفة خاصة جداً، لا يقدمها أي علم من العلوم، وذلك لأنها ليست تجريدية أو نظرية وإنما ناتجة عن اندماج الرؤية المعرفية الكلية مع الخبرة العملية.

وبالتالي فلكل منا حكمته الناتجة عن تجاربه الشخصية ومعاناته في الحياة، والفلسفة تساعدنا على أن نفكر ونسأل بشكل أفضل لكي نعيش بشكل أفضل، وهذه هي الحكمة.

## حوار مع صديقي ريفي العزيز بروفيسور هشام غصيب حول مستقبل الرأسمالية.

الحوار المتمدن-العدد: 7979 - 16 / 5 / 2024

. من منطلق وعينا ورؤانا ومنهجنا المادي الجدلي المشترك... يسرني تقديم الاجتهاد المعرفي التالي في فهم الماركسية المعاصرة وواقع العالم الثالث ... مع محبتي وتقديري لصديقي ريفي العزيز المفكر الاردني العروبي الماركسي هشام غصيب.....  
اعتقد اننا نتفق على ان الرأسمالية التي تحدث عنها الفيلسوف الثوري كارل ماركس في سفره العظيم " رأس المال" قبل حوالي 157 عاماً، والتي قدم بخصوصها تحليلاً لأكثر بلدانها تطوراً آنذاك - بريطانيا خصوصاً - ليست هي رأسمالية اليوم التي تشمل العالم بأسره والتي طرأت عليها تغيرات نوعية، فلم تعد هي ذاتها حتى مقارنة بما كانت عليه في بداية القرن العشرين.

إذ أن الرأسمالية المعاصرة وعبر سنوات طويلة شهدت تحولات نوعية نتيجة اندماج الاحتكارات بالدولة، وإنتاج رأسمالية الدولة الاحتكارية التي جمعت جبروت العلم فيها لتطوير مجالات الإنتاج وإدارته وعززت من دور الدولة البرجوازية وتدخلها في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وطورت دور البرمجة والتخطيط في الإنتاج والحياة الاجتماعية، وقد شهدت الرأسمالية في العقود الأخيرة عملية واسعة للعولمة والتدويل، شملت تدويل رأس المال وعولمة الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والسوق والمعلومات والاتصالات و العمل عبر ركائزها الثلاث: منظمة التجارة الدولية والبنك والصندوق الدوليين والشركات المتعددة الجنسية، الى جانب التطور الهائل للثورة العلمية- التقنية التي بادرت لها الرأسمالية المعولمة وقطعت أشواطاً واسعة استطاعت أن تجدد نفسها وتتكيف مع التطورات العالمية الكاشفة عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة للإسهام في التقدم الاجتماعي والتغلب على أزماتها العميقة والمتلاحقة.

وإذ نأخذ التغييرات النوعية بعين الاعتبار فإنه لا بد من إعادة النظر في استنتاجات ماركس ومن بعده لينين عن قرب احتضار الرأسمالية وقرب اندلاع الثورة الاشتراكية فيها. وبالتالي فإن هناك ضرورة لمراجعة النظرية عن الامبريالية كأعلى وآخر طور للرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية والتدقيق فيما قيل عن تعفنها، رغم أن مظاهر التعفن ما تزال قائمة في الرأسمالية لكنها ليست المظهر الرئيسي في الوقت الراهن.

من ناحية ثانية، لا شك أن تقدم الرأسمالية المعاصرة، في إطار العولمة الامبريالية الراهنة، يجد أحد أسبابه \_ وأقترص اتفاقك معي صديقي العزيز بروفيسور هشام \_ يتمظهر بوضوح في نهب ثروات العالم الثالث عبر الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبه، وربط دوله بعجلة الاقتصاد الرأسمالي عبر آليات متجددة لتبعية وإعادة الإنتاج التابع في بلدان العالم الثالث، وقد عمق النهب الإمبريالي للعالم الثالث من الهوة بين المركز الامبريالي وبلدان الأطراف، الأمر الذي ولد تناقضاً حاداً أصبح يؤثر على مسار البشرية بأسرها. ونتيجة هذا الأمر ولأسباب عديدة أخرى استمرت قضايا التخلف والتبعية والفقر مستفحلة في العالم الثالث، وأضيفت إليها معضلات جديدة كالتصحر وتلوث البيئة، واستنزاف الموارد والمديونية وغيرها، وقد ناءت شعوب العالم الثالث تحت وطأة وثقل توحش العولمة إلى جانب الدكتاتوريات الحاكمة في تلك البلدان، حيث لم تغلح كافة محاولات التنمية فيها، فاستمر تشوه اقتصادها وتخلف قواها المنتجة، وباتت معضلة الديمقراطية -وما تزال- في هذا الجزء من العالم مسألة تفصيلية على درجة كبيرة من الأهمية.

إن التناقض بين العالم الثالث والمراكز الامبريالية مرشح اليوم لمزيد من التناقم وتعمق الفجوات بين بلدان الأطراف وتلك المراكز، بما سيؤثر تأثيراً كبيراً ليس على مصير الرأسمالية فحسب، بل أيضاً على مصائر العالم والتقدم الاجتماعي باتجاه الاشتراكية كنفويض تاريخي راهن ومستقبلي للرأسمالية.

هنا يا رفيقي العزيز هشام تتجلى ضرورة الحديث عن تجديد الماركسية، وأعني به تجديداً يجب أن يعني استيعاب الماركسية لواقع بلداننا وبلدان العالم الثالث وخصوصيته

والتطورات التي شهدتها ارتباطاً بالمتغيرات العالمية الراهنة، الأمر الذي يفرض على كافة الماركسيين في الوطن العربي والعالم الثالث، الاستفادة من خبرة التجربة التاريخية السابقة للعمل على إنتاج الماركسية وتطبيقها وفق خصوصية الواقع في هذا البلد أو ذاك، وذلك عبر الكشف المتصل عن القوى ذات المصلحة في التحرر والتقدم الاجتماعي والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وعليهم ايضاً النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية بأبعادها السياسية الاجتماعية والاقتصادية، ومراكمة كل اشكال الوعي الثوري المنظم ( الحزب) عبر الممارسة اليومية المتصلة مع الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لمراكمة عوامل التغيير السياسي الديمقراطي والتحويلات النوعية الثورية الكفيلة بتحطيم بنية التبعية والاستبداد والتخلف والاستغلال الطبقي في بلادنا وتأسيس النظام الديمقراطي الشعبي بافاقه الاشتراكية، وهنا بالضبط يمكن الحديث بثقة عن بداية إنهاء الرأسمالية على الصعيد العالمي.... محبتي وتقديري واحترامي صديقي رفيقي المفكر الماركسي المتميز Hisham Ghassib

## دروس وعبر الوعي بتاريخ الفلسفة

الحوار المتمدن-العدد: 7991 - 28 / 5 / 2024

التذكير بدروس وعبر تاريخ الفلسفة منذ نشأتها، مسألة في غاية الأهمية؛ فمنذ ما قبل الميلاد، طرح الفيلسوف الإغريقي بروتاغوراس شعاره المعرفي "الإنسان مقياس الأشياء جميعاً"، وكان يقصد بذلك أن الصح والخطأ، الخير والشر، كلها يجب أن تُحدد حسب حاجات الكائن البشري .

منذ ذلك التاريخ، إلى يومنا هذا، ارتبط تطور الفلسفة -ومازال مرتبطاً- بتطور العلاقات المادية بالمعنى الاجتماعي بين البشر، وما أفرزته تلك العلاقات من مصالح طبقية متنوعة، في إطار الأنماط أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، منذ المجتمعات العبودية، والإقطاعية، وصولاً إلى المجتمعات الرأسمالية الحديثة والمعاصرة، وبالتالي فإن مسيرة الفلسفة وتطوراتها، والمتغيرات التي أصابتها طوال تاريخ البشرية، منذ الإغريق إلى يومنا هذا، ارتبطت بطبيعة النمط الاقتصادي الاجتماعي السائد في هذا المجتمع أو ذلك من المجتمعات البشرية، ما يعني أنها مسيرة تعرضت، لمحطات، ومراحل متنوعة ومختلفة، من الرؤى الفلسفية التي عبرت عن هذا النمط، الاقتصادي الاجتماعي أو ذلك، حيث نلاحظ اختلاف تلك الرؤى والطروحات الفلسفية في مرحلة سيادة النمط العبودي الذي امتد حتى القرن السادس الميلادي، عن تلك الرؤى والطروحات التي سادت في ظل النمط الإقطاعي الذي استمر حتى القرن السابع عشر الميلادي، وظهور النمط أو التشكيلية الرأسمالية التي تجسدت بتأثير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية من جهة وتأثير الرؤى والأفكار الفلسفية ألقبيضة للفكر والفلسفة التي سادت في المجتمعات الإقطاعية من جهة ثانية.

لكن، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف الجوهرى العميق في الطروحات الفلسفية، إلا أن السمة المشتركة بين كافة الفلاسفة القدماء والمحدثين والمعاصرين تتجلى في أن كل فيلسوف من هؤلاء، أسس وقَدَّمَ رؤية كونية مجتمعية جديدة وشامله محمولة بالمؤشرات

الخاصة التي تدل على فلسفته دون عزلة أي من هؤلاء الفلاسفة - رغم خصوصية فلسفتهم- عن واقعهم الاجتماعي الاقتصادي الذي عاشوه، وهنا يتداخل الخاص الفلسفي لأفلاطون مثلاً مع العام الإغريقي، كما يتداخل الخاص الفلسفي لابن رشد أو الغزالي مع العام في المجتمع العربي والإسلامي، كما يتداخل الخاص الفلسفي لدى ديكارت أو كانط أو هيجل مع العام في الفلسفة الغربية القديمة والحديثة.

فمع تطور المجتمعات البشرية، تتطور الفلسفة والمعارف في إطار من الحراك والتغير الاجتماعي، وهذه هي السمة الأبرز لتطور الفلسفة في المجتمعات الغربية وتواصلها، وتجدها التاريخي عموماً، ومنذ القرن السادس عشر الميلادي إلى يومنا هذا خصوصاً، على النقيض من مجتمعاتنا العربية والإسلامية التي عاشت في أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) أوضاعاً متطورة، سياسية واجتماعية ومعرفية بالمعنيين الفلسفي والعلمي، لم يسبقها إليها أحد من دول وشعوب العالم في تلك الحقبة، وذلك من خلال الإنتاج الفلسفي والعلمي لفلاسفة المسلمين، بدءاً من دار الحكمة التي أسسها هارون الرشيد (170-193هـ) وازدهرت في عصر ولده المأمون (170 هـ-218هـ) لتتعهد بالرعاية والترجمة إلى العربية مجموعات من الكتب اليونانية في العلم والفلسفة، إلى جانب انتشار وازدهار عقلانية المعتزلة (القرن التاسع الميلادي) وإخوان الصفا (القرن العاشر الميلادي) ثم الفلاسفة بدءاً من الخوارزمي والكندي في القرن التاسع الميلادي، وابن الرواندي والرازي والفارابي في القرن العاشر الميلادي وصولاً إلى ابن سينا والغزالي وابن باجه وابن طفيل وابن رشد في القرن الثاني عشر الميلادي، وكان لفلسفتهم دوراً كبيراً في نهوض الفلسفة الغربية.

لكن الانقطاع المعرفي في الفلسفة العربية الذي جرى منذ وفاة ابن رشد 1298م، أدى إلى تعرض الفلسفة العربية، منذ ذلك التاريخ إلى حالة من التراجع والضعف، جاءت انعكاساً لضعف وتراجع عملية التطور السياسي الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي الذي توقف عن الصعود، بل على العكس بدأت عوامل التطور الاجتماعي والمعرفي السالب في الظهور، ومن ثم خلق وانتشار المناخ الملائم لتكريس التخلف وإعادة إنتاجه وتجديده

واستمراره في بلادنا منذ القرن الثالث عشر حتى المرحلة الراهنة، من خلال تكريس مظاهر التخلف والخضوع للأجنبي منذ انهيار العصر العباسي الأول (861م) وتفكك الدولة العباسية إلى دويلات وطوائف متعددة ومتنافرة، الطولونيين في مصر لغاية 905م، ثم الأدارسة في المغرب لغاية 926م، ثم الحمدانيين في سوريا والجزيرة العربية حتى عام 1004م، ثم الفاطميين في مصر حتى عام 1171، والمرابطين في المغرب شمال أفريقيا حتى عام 1147م، ثم الأيوبيين حتى عام 1260م، ثم عهد المماليك منذ عام 1250 - 1516 وصولاً إلى العهد العثماني منذ 1516 حتى 1918 نهاية الحرب العالمية الأولى، وقبل ذلك التاريخ احتلال الاستعمار الفرنسي والإيطالي لبلدان المغرب العربي (الجزائر 1830 /موريتانيا 1858/ المغرب 1912 / تونس 1881/ ليبيا 1911)، وكذلك احتلال الاستعمار الإنجليزي لمصر عام 1882 ثم احتلال فلسطين والعراق والأردن بعد الحرب العالمية الأولى، ثم احتلال الاستعمار الفرنسي لسوريا ولبنان 1921 تنفيذاً لاتفاق سايكس بيكو 1916، ووعده بلفور 1917 ومن ثم تشجيع الحركة الصهيونية واغتصاب فلسطين وقيام الدولة الصهيونية عام 1948، وصولاً إلى تغلغل النظام الامبريالي الأمريكي في بلادنا وحلوله محل الاستعمار الإنجليزي منذ عام 1957 وتكريس سيطرته المباشرة وغير المباشرة على معظم بلدان الوطن العربي عموماً والبلدان النفطية في الخليج والسعودية خصوصاً، ومن ثم تزايد سيطرته واستغلاله لثروات شعوبنا عبر تكريس التبعية وتعميق مظاهر التخلف والاستبداد ارتباطاً بالمصالح الطبقية للأنظمة الرجعية من ناحية وبسياسات النظام الامبريالي الأمريكي المعولم الراهن من ناحية ثانية.

## بوضوح وصراحة، حول الصراع بيننا وبين الحركة الصهيونية

الحوار المتمدن-العدد: 7994 - 31 / 5 / 2024

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو - بالمعنى الراهن والاستراتيجي - صراع عربي جماهيري ضد التحالف والوجود الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه؛ أنظمة التبعية والتطبيع والعمالة، تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن، إذ أن الكيان الصهيوني لن يصبح جزءاً من نسيج المنطقة العربية وسيظل كياناً مغتصباً عنصرياً وعدوانياً في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية، ما يعني ضرورة التمسك بهذه الرؤية على الرغم من أحوال الضعف والتشرذم والتفكك والانتهازية التي أصابت أحزاب وفصائل حركة التحرر العربية من جهة، وعلى الرغم من أن "دولة" الكيان الصهيوني بدعم إمبريالي، استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخرت لأغراضها وأطماعها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم، وفي مثل هذه الأوضاع، فإننا - مناضلين عربياً وفلسطينيين - لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الإمبريالية؛ إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية ديمقراطية وثورية: سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وثقافية في ميادين كفاحنا داخل بلداننا عبر مواصلة توعية الجماهير وتحريضها وتنظيمها؛ تمهيداً لمراكمة عوامل نضوج الثورات الشعبية الهادفة إلى إنهاء التبعية والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة أحزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في كل أقطارنا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي إننا سننتصر بقدر ما يكون نضالنا نضالاً ثورياً تقدمياً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجدد الحضاري...

ذلك إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.. وطالما أن عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، وغير مؤهلة - حتى اللحظة - لمجابهة أنظمة وقوى الاستبداد والتخلف والتبعية، مما وفر

بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنوية الشاملة فيها، لذلك، فإن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها، يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطليبي، طوال العقود الأربعة الماضية. كما أن عملية التصدي للوضع المأزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة، خاصة وأننا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية، وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديدها وإعادة بنائها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، دون أي انفصام عن الهدف الاستراتيجي في تحقيق المشروع النهضوي التوحيدي الديمقراطي العربي .

وعلى هذا الأساس، فإننا ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف إيجاد آلية حوار فكري من على أرضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والإنسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي العربي، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعترى هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى... الأمر الذي يفرض على قوى حركة التحرر العربية التقدمية أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزمتها، وإثبات وجودها ودورها في أوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً، عبر برامج سياسية ومجتمعية تستجيب لمنطلقات الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بارتباطها المستقبلي الوثيق بالثورة القومية الديمقراطية الوحوية ضد التحالف الإمبريالي والوجود الصهيوني

والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي، بما يوفر أداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية والمشروع النهضوي العربي على طريق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

## باختصار عن الجامعات ومراكز البحث العلمي لدى -دولة- العدو الإسرائيلي ومقارنتها مع الدول العربية

الحوار المتمدن-العدد: 7994 - 31 / 5 / 2024

فيما يتعلق بدولة العدو، فإن أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار المراكز والجامعات فيها تعتبر من أقوى الأنشطة البحثية في العالم، وللأسف، فإن التفوق الاسرائيلي في المجال العلمي والتكنولوجي واضح وجلي على جميع الدول العربية، فقد حظيت الجامعات الاسرائيلية بمراكز متقدمة على المستوى العالمي حسب التصنيفات الدولية، وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز 64 على مستوى العالم، وان هنالك تسعة علماء اسرائيليين حازوا على جوائز نوبل، بينما حاز العرب على 6 جوائز، ثلاثة منها بدوافع سياسية .

كما وتتفق دولة العدو الاسرائيلي ما مقداره 4.7% من انتاجها القومي على البحث العلمي، وهذا يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم، بينما تنفق الدول العربية ما مقداره 0.2% من دخلها القومي .

ويشير د. خالد ربايعا ( باحث فلسطيني في مركز ابحاث المعلوماتية في الجامعة العربية الامريكية /جنين) الى أن المؤشر الاكثر تباينا بين العرب واسرائيل، يعود لبراءات الاختراع، فقد سجلت اسرائيل ما مقداره 16805 براءة اختراع، بينما سجل العرب مجتمعين حوالي 836 براءة اختراع في كل تاريخ حياتهم، وهو يمثل 5% من عدد براءات الاختراع المسجلة في اسرائيل.

اما بالنسبة لنشر الابحاث العلمية في المجلات المحكمة فقد نشر الباحثون الاسرائيليون 138,881 بحثاً محكماً، ونشر العرب حوالي 140,000 بحث محكم. على الرغم من أن عدد الابحاث متقارب، الا ان جودة ونوعية الابحاث الاسرائيلية أعلى بكثير من الابحاث العربية (أكثر من 30% من الباحثين الاجانب في دول الخليج) .. هنا بالضبط تكمن أهمية تناولنا لأزمة التعليم في جامعاتنا الفلسطينية في ظروف الصراع

مع العدو الصهيوني من جهة وبسبب أوضاع التخلف والتبعية للأنظمة العربية من جهة ثانية، ولما يتميز به عصر العولمة الامبريالية الأحادية الراهن وما يتطلبه من صحة علمية لدى كل المثقفين العرب عموماً، ولدى أساتذة الجامعات خصوصاً بما يمكننا من مجابهة الآثار الضارة لهذه العولمة ومن ثم بداية مرحلة النهوض العلمي والمجتمعي الذي نتطلع إليه .

في هذا الجانب أشير الى ان عصر العولمة الحالي يتميز بأنه عصر الانفجار المعرفي والتكنولوجي، والثورة المعلوماتية، التي فرضت على دول العالم العديد من التحديات والتغيرات المتسارعة، بالاعتماد على المعرفة العلمية التكنولوجية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات.

وفي ضوء متطلبات هذا العصر، ومن منطلق الوعي العميق بنظرية التحدي والاستجابة أصبح لزاماً أن يهتم التعليم الجامعي في بلداننا بالبحث العلمي، ليكون مستعداً لمواجهة تلك التغيرات غير المتوقعة على الصعيدين المحلي (الفلسطيني والعربي) والعالمية، خاصة في ظل عالم شديد المنافسة، القوي فيه من يمتلك العلم والمعرفة، ولن يتطور اقتصاد الدول إلا من خلال الاعتماد على المعرفة والتقدم العلمي من ناحية، إلى جانب فك علاقات التبعية وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية كشرط للتحكم بالموارد الطبيعية كمدخل لبناء وتطوير اقتصادي حقيقي من ناحية ثانية.

هنا بالضبط، فإن قضية التعليم تأخذ في الحالة الفلسطينية، بعداً وأولوية أساسية، في ضوء الخصوصية المتمثلة بالصراع المصيري - الوجودي الذي يخوضه ضده عدو يمتلك وينتج الكثير من أدوات العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة، ويعد من أكثر الدول تطوراً على مستوى الشرق الأوسط، والعديد من جامعاته تأخذ موقفاً متقدماً في التصنيفات والمقاييس الدولية المعنية بالتعليم ومؤسساته، وأبرزها تصنيف شنغهاي، وهذا بدوره ما يُضاعف المسؤولية الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم الفلسطينية، لسد الفجوة القائمة بيننا وبين العدو من جهة، ومن جهة أخرى، تلبية حاجات علمية معرفية ملحة ومتزايدة، الى جانب تطوير وتفعيل الموارد البشرية من خلال الجامعات الفلسطينية

في خدمة مصالح شعبنا الذي يتطلع بشوق للتححرر والاستقلال والنهوض، والخلص من كل أشكال التخلف والتبعية والاستبداد.

التعليم العالي الفلسطيني: "في فلسطين الخارجة من حقبة طويلة جدا من الحكم العثماني، لم تكن هناك أي مؤسسة تعليم عال، ولعل أول مؤسسة تعليم عال في فلسطين كانت الكلية العربية في القدس والتي اسست عام 1918 .

في تلك الفترة قرر المؤتمر الصهيوني عام 1913 انشاء جامعة عبرية، تم وضع حجر الأساس لها، على جبل المشارف شرقي القدس، ليتم افتتاحها عام 1925، في مقابل فشل أو عدم تمكن القيادة الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني من تحقيق مخطط انشاء جامعة فلسطينية باسم «جامعة المسجد الأقصى» رداً على إنشاء الجامعة العبرية عام 1925، بسبب رفض سلطات الانتداب طلب الحاج أمين الحسيني"، وبالتالي استمر حرمان شعبنا الفلسطيني من تأسيس أية مؤسسة جامعية حتى ما بعد نكبة العام 1948.

لكن "الطفرة في التعليم العالي لدى الفلسطينيين حصلت بعد النكبة عام 1948، حيث شكل التعليم ملاذاً تعويضياً لفقدان مصادر الرزق، والعمل بعد التشرد، وترافق ذلك مع احتياج دول الخليج للعمالة الماهرة ونصف الماهرة .

وبالتالي فقد ولد التعليم العالي في فلسطين ما بعد النكبة، كاستجابة لطلب السوق، الى جانب الحرص على امتلاك بعض مظاهر القوة، والتَمَيُّز رداً على النكبة، باعتبار التعليم العالي وسيلة من وسائل الانتاج الاساسية من ناحية ووسيلة فعالة في خدمة النهوض التحرري الوطني من ناحية ثانية.

ففي خمسينات وستينيات القرن الماضي، تحولت بعض المدارس الخاصة الى كليات تعطي الدبلوم المتوسط، وهما كل من مدرسة النجاح، وبيرزيت، حيث تحولت جامعة بيرزيت من مدرسة ثانوية الى كلية تعطي الصف الجامعي الاول عام 1953، والصف الثاني عام 1961 حتى تحولت الى جامعة عام 1972، اما مدرسة النجاح فتحولت

الى كلية متوسطة عام 1965، ركزت على اعداد المعلمين، ثم تحولت الى جامعة بعد ذلك.

أما في قطاع غزة فلم تنشأ معاهد متوسطة فيه، حيث أن القطاع استفاد من قرار أصدره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام 1954 منح الطلبة الفلسطينيين ابناء قطاع غزة المساواة الكاملة بينهم وبين الطلبة المصريين بالنسبة للإعفاءات الكاملة من الرسوم الجامعية .

وفي هذا الجانب أشير الى أن قرار مجانية التعليم المشار إليه تم إلغاؤه وتم إلغاء كافة الاعفاءات من الرسوم الجامعية بقرار من الرئيس أنور السادات عام 1979 .

## الصهيونية تستخدم التوراة وما يسمى أرض الميعاد تحقيقاً لمصالح الرأسمالية العالمية

الحوار المتمدن-العدد: 7997 - 3 / 6 / 2024

المعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تتمسك ابداً بالمنطلق الديني التوراتي لإقامة "دولتها" بل وافقت في مؤتمرها السادس (1903) على إقامة دولة إسرائيلية في اوغندا أو الأرجنتين، كدليل ساطع على تجاوز الادعاءات الدينية فيما يسمى بـ"أرض الميعاد".

وفي هذا الجانب يمكن العودة إلى كتابات أبرز المفكرين والقادة الصهاينة اللذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي هس" و "ليو بنسكر" و "مندلسون" و "تيودور هرتسل" و "وايزمن" و "بن جوريون" ... إلخ، ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين الصهاينة في تأسيس الدولة. (التوراه عند بن جوريون عشيقه الحكومة العلمانية).

فالمؤسسين الأوائل للحركة الصهيونية تعاملوا مع كتب الديانة اليهودية كالتوراة والتلمود، مجرد فلكلور قومي يهودي، وكان هيرتزل يردد: "إن الدين لا يهمني، بل إن ما يهمني هو الأسطورة الجبارة للعودة".

فالدين هنا، أو التوراة والتلمود، ضروري جداً كمدخل لدى فقراء اليهود، وبدونه - كما يستطرد هرتسل في كتابه - يصبح من المستحيل على الحركة الصهيونية أن تقنع آلاف الفقراء اليهود من العودة إلى "أرض الميعاد".

بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود، لم يتحرك أحد من الدول الغربية - ومن اليهود - بصورة جدية للعودة إلى ما يسمونه بـ"أرض الميعاد" حتى ظهور الرأسمالية وانتشارها وتوسع مصالحها، ومن ثم نبشها للماضي الأسطوري واستخدامه ذريعة لزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي.

وبالتالي فإن استخدام الأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف السياسية، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة، وذلك على قاعدة أن

الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية، وقد تبلور المفهوم الغربي للصهيونية تماماً في وعد بلفور .  
ما يؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقةً من دورها ووظيفتها، لم تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي، وكان وعد بلفور أحد أهم ثمار تلك المقتضيات لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية....ثم تطور دورها منذ عام 1958 حتى اللحظة ليتكرس في خدمة مصالح الإمبريالية الأمريكية .

## آثار التدمير الصهيوني لقطاع غزة وتكاليف الإعمار

الحوار المتمدن-العدد: 8000 - 6 / 6 / 2024

إسرائيل تشن إلى جانب العدوان العسكري حرباً اقتصادية لا تقل خطراً عن العدوان العسكري، ما يعني ويفرض ضرورة استعادة الفلسطينيين لوحدهم الوطنية التعددية لصياغة الرؤية والبرامج المطلوبة للخروج من المأزق الراهن، سواء بالنسبة لمجابهة المحتل الصهيوني من جهة، والعمل المشترك لوضع استراتيجية تستهدف إعمار قطاع غزة من جهة ثانية.

هذا يقودنا إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني لتشكيل هيئة وطنية للإشراف على عملية الإعمار، بحيث تتناول الهيئة الوطنية سبل إعادة الإعمار في قطاع غزة، وتوفير المبالغ المطلوبة لهذه العملية من الإخوة العرب أو الأصدقاء في العالم. في هذا السياق، أشير إلى أهمية الحديث عن أهم آثار العدوان الصهيوني على الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية، إلى جانب تناول تكاليف الإعمار وبنوده وفق ما يلي: أولاً: آثار العدوان على الأوضاع الاقتصادية:

- تجميد تحويل المستحقات (المقاصة) إلى السلطة وآثاره الضارة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الخنق الاقتصادي الإسرائيلي للسلطة.
- العجز في موازنة السلطة قد يصل إلى 1.2 مليار دولار.
- التدمير الكلي والجزئي لحوالي ١٠ ألف منشأة صناعية في قطاع غزة (حسب الإحصاء المركزي للسلطة).
- تدمير ما يزيد عن 90% من اقتصاد غزة بصورة كلية تقريباً (علمياً بأن الناتج الإجمالي الفلسطيني للعام 2022 للضفة والقطاع بلغ = 15.635 مليار دولار، في حين أن الناتج المحلي لقطاع غزة بلغ 4,690 مليار دولار عام 2022.

- تضرر البنية التحتية (توصيلات المياه والمجاري والكهرباء) بنسبة تزيد عن 70% إلى جانب تدمير 92% من الطرق الرئيسية (حوالي 2 مليون متر مربع من شوارع القطاع).

- تضرر قطاع الإسكان بنسبة 70%

- بسبب العدوان الإسرائيلي بلغت خسائر الدخل اليومية -حسب د. نصر عبر الكريم- حوالي 22 مليون دولار خسائر الدخل اليومية.

- تزايد نسبة البطالة في قطاع غزة عن 85%، وارتفاع معدل الفقر المدقع إلى حوالي 80% في قطاع غزة.

ثانياً: تكاليف الإعمار وبنوده

70% من المنشآت والبيوت وعددها 385 ألف منشأة (من أصل حوالي 550 ألف وحدة سكنية)، وبالتالي، فإن التكاليف كما يلي:

1. 385 ألف وحدة سكنية × 150 متر مربع × 250\$ = 14.5 مليار \$ (بما في ذلك إزالة الأنقاض)

2. 189 مقر حكومي مدمر = 150 مليون \$

3. 56 ألف منشأة صناعية × 0.5 مليون \$ = 28 مليار \$

4. 22 مليون خسائر الدخل اليومية -حسب د. نصر عبر الكريم- × 242 يوم = 5.3 مليار \$

5. 2 مليون متر مربع من شوارع القطاع مدمرة × 100\$ = للمتر المربع = 200 مليون \$

6. إعادة بناء 30 مستشفى إلى جانب المساجد والكنائس المدمرة = 50 مليون \$

7. مدارس وجامعات: 103 تدمير كلي، 313 تدمير جزئي = 500 مليون دولار.

8. الشهداء والجرحى والأسرى والبطالة: الشهداء والجرحى تحت بند الحماية الاجتماعية = 1.2 مليار دولار.

9. إعادة البنية التحتية للمياه والكهرباء والمجاري = 1 مليار دولار.
10. الأضرار الزراعية = 500 مليون دولار.
- المجموع الإجمالي = 51.850 مليار دولار.

## شعار يهودية دولة العدو بين-الانبعاث الديني- والعلمانية.....

الحوار المتمدن-العدد: 8008 - 14 / 6 / 2024

اعتقد ان طرح حكومة دولة العدو الإسرائيلي شعار يهودية الدولة، لا يبتعد أبداً عن ظاهرة "الانبعاث الديني" على المستوى العالمي، علاوة على أنه يشكل جوهر البعد الديني الأسطوري الذي تتذرع به الحركة الصهيونية، أو تستخدمه عندما تقتضي الحاجة إليه في ظروف محددة، فالمعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تتمسك ابداً بالمنطلق الديني التوراتي لإقامة "دولتها" بل وافقت في مؤتمرها السادس (1903) على إقامة دولة إسرائيلية في اوغندا أو الأرجنتين، كدليل ساطع على تجاوز الادعاءات الدينية فيما يسمى بـ"أرض الميعاد"، ما يؤكد على أن العامل الديني، التوراتي، لم يكن منطلقاً وحيداً لسياسات الحركة الصهيونية وقادتها الذين أدركوا منذ البدء أن الظاهرة الدينية ليست معياراً لقوة الدولة الحديثة، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالاعتماد على الأسس العلمانية في المؤسسات المدنية السياسية والمجتمعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وهذا ما قامت بتنفيذه الحركة الصهيونية منذ بداية القرن العشرين .

وللتذكير فقط أشير إلى المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية (1897) الذي خطط ووضع البرامج والأفكار الكفيلة ببناء الدولة العلمانية (أسسوا الكيبوتزات ثم الصندوق القومي والنقابات العمالية والجامعة العبرية ومعهد التكنولوجيا ومصانع الاسمنت والحديد والسلاح الخفيف واجهزة الأمن والأجهزة العسكرية... إلخ)، وفي هذا الجانب يمكن العودة إلى كتابات أبرز المفكرين والقادة الصهاينة اللذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي هس" و "ليو بنسكر" و "تيودور هرتزل" و "وايزمن" و"بن جوريون" .. إلخ، ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين الصهاينة في تأسيس الدولة، وبالتالي فإن استخدام الأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف السياسية، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة، وذلك على قاعدة أن

الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين معاً، الأمر الذي يعني ان الصهيونية هي الوجه السياسي والفكري لليهودية، أما اليهودية فهي المرتكز الديني للصهيونية حسب ما أورده "هرتزل" في كتابه -دولة اليهود- على الرغم من عدم اقتناعه أصلاً بالدين، فالديانة اليهودية أو التوراة عند "هرتزل" ضرورية فقط لفقراء اليهود لكي تتجح الحركة الصهيونية في استثارهم عاطفياً بما يسميه "أرض الميعاد" وتشجيعهم للعودة إليها، بما يضمن -كما يؤكد هرتزل- قيام العمال والفلاحين الفقراء اليهود بتنفيذ المخطط الصهيوني في بناء المستوطنات وإقامة المزارع والعمل في المصانع وغير ذلك من المؤسسات الصهيونية، فالدين هنا، أو التوراة والتلمود، ضروري جداً كمدخل لدى فقراء اليهود، وبدونه - كما يستطرد هرتزل في كتابه - يصبح من المستحيل على الحركة الصهيونية أن تقنع آلاف الفقراء اليهود من العودة إلى "أرض الميعاد" بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود، لم يتحرك أحد من الدول الغربية - ومن اليهود - بصورة جدية للعودة إلى ما يسمونه بـ"أرض الميعاد" حتى ظهور الرأسمالية وانتشارها وتوسع مصالحها، ومن ثم نبشها للماضي الأسطوري واستخدامه ذريعة لزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، تأميناً لتلك المصالح ولضمان استمرار تجزئته واحتجاز تطوره ووحدته في آن واحد .

## عن تكلف تبلور القومية العربية.....

الحوار المتمدن-العدد: 8020 - 26 / 6 / 2024

لقد كان الوطن العربي حتى منتصف القرن العشرين مجتمعاً قبلياً أو شبه قبلي، لم يتحول قبائله بعد إلى شعوب تنتمي إلى أوطان قطرية أي لم تنجح بعد في الارتفاع إلى مستوى التوحيد القطري، كما هو حال دويلات الخليج والسعودية واليمن وليبيا وموريتانيا. كذلك فإن معظم الدول العربية\_ حتى اللحظة الراهنة ونحن في عام 2024 \_ لم تتخلص كلياً من مرجعياتها العشائرية والقبائلية والطائفية والمذهبية والتراثية الرجعية ؛ كما أن معظم بلدان الوطن العربي ما زالت تعيش حالة غير مسبوقة من التبعية للإمبريالية إلى جانب مما أدى إلى تكريس حالة شديدة الخطورة من تعميق التخلف الحداثي بسبب عجزها عن تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمواطنة ؛وعجزها في تحقيق وتطبيق أسس التنوير والمعرفة العلمية ؛إلى جانب عجز معظمها عن النهوض والتقدم الصناعي وعجزها عن تحرير المرأة وتمكينها.

وإذا كانت الأقطار العربية الآن قد طورت اقتصادها على أسس رأسمالية إلا أنها أسس قائمة ضمن علاقات رأسمالية تابعة ومختلطة مع بقايا الإقطاع والقبائل والعشائر والطوائف، وبالتالي فإنها مازالت مجتمعات غير متبلورة طبقياً ومحكومة لقواعد وبرامج العلاقات الرأسمالية التابعة الرثة والمشوهة، ما يعني أن تطورها الرأسمالي لم يصب في مجرى تطوير أسواقها الداخلية المفتتة بقدر ما ربطها أكثر من ذي قبل بالسوق الرأسمالية العالمية. ولذلك تخلفت عملية تكوين السوق القومية العربية حتى الآن، وتخلفت عملية تبلور المفاهيم القومية العربية بأسرها واقعياً وعملياً في أوساط الجماهير، حيث ظلت عملية تداول القضية القومية عملية شكلية شعاراتية ديماغوجية لا أساس لها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الوطن العربي، بل أصبحت منسية تماماً واسدل الستار عليها، وبالتالي لم تعد قضية الهوية العربية مطروحة فقط من منطلق القومية بل

أصبحت مطروحة من منطلق الدين أيضاً في ظل تكريس الهويات القطرية التابعة والمتخلفة .

أخيراً لا بد من التأكيد بوضوح شديد: إذا كانت المرحلة الرأسمالية قد فشلت في قيام الأمة العربية الواحدة ؛ فإن هذا الهدف التاريخي الضروري لن يتحقق إلا في ظل النهوض التقدمي التنموي الاقتصادي الصناعي، وإن جدلية التطور سوف تلقى على عاتق القوى السياسية التقدمية الديمقراطية مهمة استكمال بناء الأمة العربية بعد أن بات واضحاً أن القوى الرأسمالية التابعة في بلدان الوطن العربي ليس لها مصلحة أبداً في بلورة أسس الوحدة القومية الخالية تماماً من كل أشكال ومفاهيم التعصب الشوفيني، ما يؤكد على أن هذه المهمة مرتبطة بتطور القوى السياسية الاشتراكية الديمقراطية في مغرب ومشرق الوطن العربي مثلها مثل بقية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية العربية .

## المثقفون العرب وخطاب النهايات ( نهاية العلم ونهاية الفلسفة ونهاية الجغرافيا ونهاية التاريخ..... إلخ).

الحوار المتمدن-العدد: 8025 - 1 / 7 / 2024

لقد وجد بعض المثقفين العرب دهشة في خطاب النهايات, بوصفه خطاباً يحمل نعيًا من جهة, وحملاً من جهة أخرى.

وغالباً ما يحدث أن يبدأ بعضاً من المثقفين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما خداماً للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يأسين من واقعهم ناعين له, وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي والإسلامي تسير نحو نكوص وأقول تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض . وهناك من يحلم نعيًا ويحول نعيه حملاً, لكن خطاب النهايات يحمل نعيًا لما هو كائن, ويحمل حملاً لما ينبغي أن يكون.

ومن وجه آخر, ينتمي خطاب النهايات زمنًا ومعرفة وتاريخاً إلى النسق الفكري الغربي, وهو خطاب غربي بامتياز, ويتصل هذا الخطاب الباحث عن النهايات بطبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة والمتعاطمة في داخل الغرب, والمؤثرة بقوة على مجريات الحياة, وعلى حركة التطور والتقدم هناك.

فمن نهاية المؤلف ونهاية المنهج ونهاية الكتاب ونهاية المثقف, إلى نهاية العلم ونهاية الفلسفة ونهاية الجغرافيا ونهاية التاريخ ونهاية العلوم الاجتماعية, وصولاً إلى نهاية الإنسان ونهاية الدولة ونهاية الأرض.. إلى غير ذلك من قضايا وعناوين, وما زالت تصدر ولن تتوقف أيضاً.

إلا أن السؤال الأهم في هذا السياق هو الذي يتمحور حول دور المفكر أو المثقف العربي خصوصاً, في دينامية التطور المعرفي, في اللحظة الراهنة التي تتسم بالتحولات الكبرى والتطورات المتسارعة.. التي تكشف عن عمق همجية وبربرية النظام الرأسمالي, وهذا ما يفرض على المثقف العربي ان يتبنى رؤية وافكارا فلسفية وسياسية تسهم في

انضاج وتفعيل الحراك الاجتماعي والوطني والقومي ضد نظام العولمة الراسمالي وحليفه الصهيوني في بلادنا من جهة وضد ثقافة التخلف والتبعية والخضوع من جهة ثانية، فإذا اتفقنا - كما افترض - ان الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة، فهي أيضاً - وهذا هو المهم - نشاط فكري واعي وطليعي يقوم به المثقفين عموماً والمثقف العضوي خصوصاً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع المأزوم، ذلك أننا - عبر الوعي بالمسائل الفلسفية - نبتغي المساهمة في نشر ثقافة الحوار كواحدة من وسائل شعوبنا لمعالجة قضايانا الرئيسية في التحرر والديمقراطية و التنمية، وامتلاك سبل التقدم والحرية.

على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه او المنقوص - لدى هذا الفرد او ذلك ممن يطلق عليه صفة المثقف - بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملمها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتقكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر، وهو أمر لن يتم تحقيقه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش .

وهنا أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأسمال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ولهوية ليست من ماضي ولى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

على أي حال يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدهه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها

للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع -واقعا العربي- التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

أنا شخصياً انحاز إلى هذا التعريف للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤطر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، عبر الحوار الموضوعي الجريء .

وأولى ميزات الحوار الجريء أن يجري فيه طرح المشكلات الحقيقية، والأسئلة الموضوعية، والوقفة النقدية الصارمة للأخطاء، والبحث عن الحلول الواقعية والفاعلة لقضايانا السياسية والاجتماعية وفق رؤية تحررية وديمقراطية انطلاقاً من التزامنا بثوابتنا وأهدافنا الوطنية والقومية في الصراع ضد الوجود الصهيوني وحليفه الإمبريالي في بلادنا، وعلى هذا الأساس من وضوح الرؤية إلى جانب قوة الالتزام بالثوابت الوطنية والديمقراطية الداخلية، فإن مساحة واسعة من التوافق والتقاطع بين كافة القوى الوطنية، السياسية والإسلامية، يمكن توفيرها والعمل المشترك من خلالها وفق مفهومي الوحدة والصراع الديمقراطي الداخلي الملتزم باحترام التعددية السياسية والفكرية وحرية الرأي والمعتقد، وكل ذلك بالاستناد إلى الحوار الموضوعي والعقلاني الذي ينبذ ويتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة أو الرغبة في السيطرة أو الهيمنة الأحادية غير المشروعة لهذا الفصيل أو ذاك، لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير للمساهمة في حل المشكلات. وإضافة خبرة إنسانية جديدة.

فالحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يؤمن معرفة الذات أيضاً بالمعنى التنظيمي والفردى، فالفكر الجاد يعدُّ أفكاره حواراً مع المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة التي تعمل من أجل تحقيق الأهداف الكبرى، وتلك هي قيمة

الحوار الديمقراطي وفق قواعد الاختلاف، بما يؤدي إلى الارتقاء بالفرد وبالمجتمع في آن واحد معاً، ويحول أو يحرم الاقتتال الداخلي وكل أشكال الاستبداد والقمع . وفي هذا السياق، أود الإشارة الى تيارات الفكر العربي الأساسية والمؤثرة و الفاعلة في الساحة الثقافية بداية القرن العشرين التي تطورت وازدهرت عبر الحوار القائم على احترام الرأي والرأي الآخر ( الإسلامية والماركسية، والقومية). انبثق عن هذه التيارات، تيار تحديتي ( ليبرالي ) مثله (لطفي السيد) وتيار راديكالي علماني مثله ( سلامة موسى) ومعلوم أن (سلامة موسى) كان توجهه (اشتراكي - فابي) أي أنه مزيج بين ما هو ليبرالي واشتراكي وماركسي.

ونظراً لأن هذه التيارات التحديثية افترقت الموقف النقدي والمتفحص من الغرب " فقد بقيت مجرد شذرات لا تعكس إشكاليات الواقع في مجالها النظري ولا تستوعبه" رغم ما قدمه العديد من المفكرين التقدميين العرب من رؤى نقدية ضد الهيمنة الرأسمالية وضد مظاهر التخلف والتبعية والدعوة الصريحة إلى تغيير هذا الواقع المهزوم وتجاوزه (محمود العالم، فؤاد مرسي، سمير أمين، فوزي منصور، مهدي عامل، حسين مروة، عبدالله العروي، أدونيس، وغيرهم) حيث أكدوا جميعاً على مجابهة النظام الرأسمالي وإلغاء كل أشكال التبعية له، انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون ثورياً بالمعنى الثقافي الجذري الشامل، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة، ضمن سياق جديد، أي أنه يفترض الوعي أولاً، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد غيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود، فهذا الوعي ضروري، ويجب أن يسبق التغيير الثوري، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكاً للمستمتع لن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم . فالعقل الغربي - كما يقول جورج طرابيشي - اصبح متفوقا وعالمي الحضارة حين تبنى ومارس مفاهيم الحداثة وعقلانياتها وعلومها، بعد ان مارس نقدا ذاتيا موضوعيا وقاسيا لثقافته، وبعد ان قطع معرفياً مع كل مظاهر التخلف في ذلك التراث، ما يعني بوضوح أننا - كعرب - لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث

وصولاً إلى النهضة ورحابها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها، إذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

فإذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية لفلسفة ما بعد الحداثة، تعيش نوعاً من العطالة والأزمة الفكرية التي أصابت الفلسفة، وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة في الغرب الرأسمالي، فإن دلالات هذه الأزمة المعرفية في بلداننا العربية تبرز بصورة قاتمة إلى حد بعيد، حيث أننا -كعرب- نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة، ونعاني من الاحتباس النظري والعملية والعطالة في مستوى الخلق والابداع، فسقطنا في التثرثرة واللغو دون ان نقول شيئاً مفيداً، ودون ان نتقدم خطوة إلى الأمام سواء على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية، أو على صعيد إثارة المشكلات الحقيقية لتقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل نقهرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي، وفي عقد الستينات والسبعينات، مع بداية تشكل الدولة القطرية المنعقدة من الاستعمار. ان من كان حاله على هذا النحو من التصحر الثقافي، إلى جانب تواصل عملية إنتاج التخلف، فمن الطبيعي ان يشعر بفساد الوجود وتأزم الاوضاع، ويُغفل عن النمو الهائل والثورة المعرفية الكبيرة التي تحدث اليوم في دنيا العلوم والفلسفات والتطور المنهجي في كافة الشؤون الحياتية.

في كل الاحوال .. مهما اختلفنا او اتقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاومة حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو للميتافيزيق أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم.

إذن على الثقافة العربية أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، وتقوم بإعادة إنتاج مفاهيمها بأسلوب ومنظور جديدين بالتفاعل الجدلي مع التطورات الفلسفية الراهنة في مسار الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين، حيث أن هذه التطورات ستدفع نحو ظهور اتجاه فلسفي جديد يؤصل لمعرفة فلسفية، تأخذ في الاعتبار التطورات

الراهنة سواء التكنولوجيا أو الإعلامية، بدون القطيعة مع فلاسفة بارزين أمثال ماركس و"جيل دولوز" وأدجار موران، وميشيل فوكو والتوسير ودريدا وهابرماس من ناحية وبدون القطيعة أيضاً مع كبار الفلاسفة الأوروبيين أمثال (بيكون، كانط، هوسرل، هايدغر..) كنوع من التأسيس الفلسفي، الذي يمكن استخدامه نظرياً ومنهجياً في تطوير واقنا العربي .

وفي هذا الجانب من المفيد الحديث عن الأصولية الغربية المعاصرة ونقد الحداثة والعمولة كما أوردها هاشم صالح[4] الذي يدعونا إلى غربة الحداثة ونقدها لكي تصبح أكثر إنسانية وعدالة. وهذا ما فعله في الواقع كبار مفكري الغرب من أمثال آلان تورين، أو يورغين هابرماس، وعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو.. إلخ.

والسؤال المطروح هو التالي: كيف تحولت الحداثة إلى أيديولوجيا قمعية، أو حتى إلى أصولية إطلاقية تريد أن تفرض نفسها على العالم بدون أي نقاش؟ بمعنى آخر: كيف انقلب مشروع التنوير والحداثة إلى ضده، ومتى؟ الحقيقة - من وجهة نظري - أن الحداثة لم تنقلب إلى ضدها، بل أن شرط امتداد وتوسع مفهوم النهضة البورجوازي ارتبط بعملية التراكم الرأسمالي والاستعمار واستغلال ثروات الشعوب المستعمرة .  
يكفي أن نشير إلى الخطوط العريضة :

من المعلوم أن الليبرالية المتطرفة أو الجديدة، التي تسيطر على البشرية اليوم من خلال العمولة الكاسحة، كانت قد بلغت ذروتها في عهد ريغان وتاتشر. وهي تجسد الرأسمالية في أعلى ذراها صلفاً وغروراً واحتقاراً للعواطف الإنسانية.

ويبدو أن المجتمعات الغربية كانت حتى السبعينات تشته في الأغنياء وتتنظر إليهم نظرة سلبية عموماً، وتعتبر أن القيم الأخلاقية هي في جهة الفقير أو الإنسان العادي، لكنها في الثلاثين سنة الأخيرة شهدت انقلاباً كاملاً في القيم. فقد أصبح الغني هو رمز النجاح والتفوق والألمعية ويجسد في شخصه كل القيم الإيجابية..

أما القيم الإنسانية والأخلاقية وحتى الثقافية والفكرية، فأصبحت مدعاة للاستهزاء والسخرية في مجتمعات العمولة الحضارية فهل من أجل هذه المجتمعات ناضل فلاسفة

التنوير والحداثة؟ هل من أجل هذا المجتمع كتب جان جاك روسو خطابه الشهير عن أصل الظلم واللامساواة بين البشر؟ وهل يمكن أن يتشكل نظام عالمي جديد في ظل عولمة مجرمة كهذه؟!

## مقارنة غير منطقية بين تطور المجتمعات الأوروبية وجمود وتخلف المجتمعات العربية

الحوار المتمدن-العدد: 8035 - 11 / 7 / 2024

في حين ان اوروبا تطورت وانتقلت من العصور الوسطى، عصور الظلام وهيمنة الكنيسة، الى عصر النهضة عبر حركات الاصلاح عبر انتشار مفاهيم التنوير والعقلانية والحريات الفردية والملكية الخاصة ودور الحركة الانسانية، وحركات الاصلاح الديني التي قادها "مارتن لوثر" واتباعه في القرن السادس عشر، ثم الثورة العلمية عبر انتشار وتطور العلوم الحديثة مع انتشار الفلسفة التجريبية التي ترفض الرؤى الميتافيزيقية، ثم ظهور نظريات كوبرنيكوس (في القرن 16) وجاليلو (القرن 17) وجوردانو برونو، وظهور المنهج العلمي الجديد (فرنسيس بيكون 1561-1626) الذي دعا صراحة الى استخدام العلم للسيطرة على الطبيعة (صاحب المنهج التجريبي)، ثم ديكارت (1596-1650) الذي دعا الى المنهج التحليلي (الحدس والاستنباط) ثم نيوتن (الجابية) (1642-1727) ثم جون لوك والديمقراطية الليبرالية والعقل الانساني ثم عصر التنوير والافكار العظيمة والتحول الكبرى التي تحققت فيه، ثم المذاهب الفلسفية العقلانية والعلمانية التي صاغت أفكاراً ثورية في المجتمع والاقتصاد والسياسة في أوروبا، وأصبحت المحرك الاساسي للثورة الصناعية وللثورة الفرنسية .

لقد عرفت اوروبا كل هذا التطور الشامل، من خلال عملية تواصلية تراكمية كمية ونوعية لم تتوقف منذ القرن الخامس عشر الى يومنا هذا، في حين بقيت المجتمعات العربية اسيرة للتخلف العميق في كل مظاهر الحياة المادية والروحية، التي ظلت محكومة للرؤى والمنطلقات الغيبية الرجعية قبل الاستعمار التركي واثناؤه وصولا الى انظمة الاستبداد والتخلف والتبعية المتغلغلة في المشهد العربي الراهن .

المشكلة ان مجتمعاتنا لم تظل اسيرة للتخلف والتبعية فحسب، بل انها قد عانت - معاناة شديدة- وما زالت حتى اللحظة من آثار التطور والتقدم الاوروبي، الراسمالي

بالطبع، الى درجة لم تستطع هذه المجتمعات ان تتلمس طريق التنمية او التحرر الذاتي او ابراز هويتها القومية الى حيز الوجود الفعال.

وبالتالي نشأت الاشكالية -حسب د. محمد كامل ضاهر- بين التيارين التحديثي، والسلفي او الاصولي، بعد ان تغلغل وتعمق الحضور الاكراهي او الاستعمار الغربي ثم الامبريالي لبلادنا، على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي... الخ، بحيث بدى واضحاً طبيعة الأزمة وضعف المناعة لدينا امام النموذج الحضاري الاستعماري الغربي. وهي ازمة عميقة وتاريخية وشاملة على جميع المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والعلمية، وكذلك على المستوى الديني قبل ذلك، حيث شهدت المراحل التاريخية السابقة، تصدعاً كبيراً في وحدة المسلمين الذين توزعوا منذ القرن الاول للاسلام، الى فرق ومذاهب مختلفة في اطار من الصراعات الدموية المتواصلة على مدار القرون الثلاثة عشر اللاحقة من التاريخ الاسلامي حتى اللحظة. في هذا السياق كان مشروع الاخوان المسلمين - وما يزال - مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنه ومفاهيم العقل والعقلانية والعلمانية والحرية والمساواة نظرة تشكك وريبة ونظرة رفض وتكفير، كما يصفها المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد.

هكذا تم تجريف الوطن باختصاره في دين الأغلبية، وتم تجريف الدين باختصاره في الرؤية الفقهية للعالم !!!، وصولاً إلى المرحلة الراهنة حيث صارت " الصدقات " وموائد الرحمن مجال للمنافسة بين الاثرياء، وصارت عشرات الفضائيات تعرض الفتاوي الدينية الشكلية في زواج المتعة والمسيار وإرضاع الكبير وتفسير الاحلام ... إلى آخر هذه الفتاوي، ضمن اقتصاد السمسة الكوميرادوي، بحيث نلاحظ - في ظل استشراف خضوع الأنظمة وتخلف المجتمعات العربية في هذه المرحلة - ولادة ظاهرة طارئة، فوها أن التراث والفكر الديني السلفي المتعصب بات اليوم يسحب المجتمعات العربية إلى الورا، وأعتقد أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى " طبيعة " هذه المجتمعات التي تغلغت في أوساطها مظاهر القلق والإحباط واليأس الناجم عن تزايد المعاناة والفقر والبطالة والفساد، دونما أي أفق أو ضوء يؤشر على الخلاص، وبالتالي لم يكن مستغرباً

عودة هذه المجتمعات بسبب عفوية جماهيرها وقصور وعجز قوى اليسار - وبتأثير الفضائيات العميلة ومشايخها امثال القرضاوي - إلى الخلف بالمعنى التراثي، أو إلى الفكر الديني السلفي ثم تستسلم له، ليقودها بحيث أن مظاهر وأوضاع البطالة والفقر والهبوط السياسي والفساد وكل مشكلات المجتمع العربي " تُحوّل إلى قضايا تحلها العودة إلى قيم الدين، وعلى رأسها عودة المرأة إلى البيت والحجاب والنقاب"، وهذه التحولات السلبية قد تعزز خلق ومراكمة ما أسميه ذهنية العبيد التي يبدو لي أنها بدأت في الانتشار في العديد من مجتمعات الوطن العربي.

ولذلك لا بد أن تركز كافة القوى الديمقراطية واليسارية العربية، كل الجهود النظرية وأشكال النضال - الميداني اليومي - السياسي والديمقراطي من أجل تحقيق هدف الدولة الديمقراطية على قاعدة فصل الدين عن الدولة... إذ انه بدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن تحقق المجتمعات العربية أي تطور اجتماعي او سياسي او ثقافي أو اقتصادي أو تنموي أو تكنولوجي أو عسكري.. بل ستعيد انتاج التبعية والتخلف عبر صيغ جديدة في سياق تطوير العلاقات مع الشروط والسياسات العدوانية الامريكية والخضوع لها..

## عن مقولة فصل الدين عن الدولة....

الحوار المتمدن-العدد: 8037 - 13 / 7 / 2024

يقول " فيورباخ " : ليس لدينا سوى تناقض الوجود الذي هو الاختلاف، ولنتذكر أن " فيورباخ" قد ميز بين "العالم المدني " (العالم المدني نتاج الناس) والعالم الطبيعي المرتبط بالميتافيزيق.

بالطبع انني أدرك بعمق أن القلائل في بلادنا الذين يستطيعون التمييز بين العالم المدني والعالم الطبيعي، حيث ان الأغلبية الساحقة في مغرب ومشرق الوطن العربي لازالت تعتقد - بصورة عفوية - أن العالم هو الطبيعة أو هو المادة المحكومة بقوانين الميتافيزيقا انطلاقاً من فكرة تكريس القبل السائدة عفويا في أذهان الاغلبية الساحقة من جماهير بلداننا، وذلك عبر تكريس هذه الافكار العفوية بصور انتهائية من رموز الاستغلال والقهر الطبقي حماية لمصالحهم الطبقية وبهدف تجهيل الجماهير الشعبية عبر شعارات تدافع عن التسلط والاستغلال بذريعة ربط الدين بالسياسة وابعاد الجماهير عن التفكير بواقعهم البائس او التمرد عليه .

وفي هذا السياق أشير الى كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ الأزهرى علي عبد الرزاق الذي أكد أنّ الإسلام دين روجي لا دخل له بالسياسة، أو بالأحرى لا تشريع له في مجال السياسة، فالسياسة أمرٌ دنيوي يعود للناس اختيار وسائله ومبادئه.

كما يرى أنّ نظام الخلافة الذي نُسب للإسلام ليس من الإسلام في شيء، إنّما هو من وضع المسلمين، وقد كان الشيخ علي عبد الرزاق من بين اهم المسلمين المستنيرين ومن اوائل المثقفين الذين طرحوا بجرأة المطالبة بفصل الدين عن الدولة، انسجاماً او توافقاً مع شعار " الدين لله والوطن للجميع " الذي طرحه مؤسس حزب الوفد سعد زغلول .

لذلك من الواجب أن نتأمل ( كمتقفين عرب ) لماذا لم نحدد بعد موقفنا الواعي بوضوح سواء بالنسبة للهوية أو بالنسبة لوجودنا بعيداً عن الموقف الموضوعي من الطبيعة

باعتباره أمر لا يحمل صفة الضرورة ..؟؟ هذا ما حصل في أوروبا في بداية عصر النهضة حينما ألغيت سيطرة الكنيسة المباشرة على عقول الناس، ومن ثم تحقيق فصل الدين عن الدولة دون ان يعني ذلك إلغاء الكنيسة أو الدين، وكان الغاء سيطرة الكنيسة على عقول الناس في أوروبا هو - حسب مونتسكيو - احد اهم عوامل انهضة الأوروبية. أما الحديث عن فصل الدين عن الدولة في بلادنا، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية , في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية, فهذه المسألة ليست بجديدة, كما أنها ليست ملحة, كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة , فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين , بل على العكس، فان التحليل الموضوعي، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياها وهمومه وجذبه إلى النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا لمنهجية الفكر العلمي التقدمي النهضوي بأنه ليس موقفاً مضاداً للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته، وهي منهجية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل -في مراحل تاريخية معينة- تطوّر كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

وفي هذا الجانب علينا ان نتذكر أن مفكرينا العرب لم يحلوا بعد إشكالية الثنائية في خطابنا المعاصر بين التراث والتحديث أو الأصالة والمعاصرة أو العلم والدين، فما زال الحاضر عندنا صورة أخرى من الماضي، لأننا ما زلنا أسرى لحالة الانقطاع الفكري التي سادت بلادنا منذ القرن الثالث عشر وما يزال تأثيرها إلي يومنا هذا دون أي تفعيل جوهري لمضمون الاختلاف أو التعدد .

أو ربما كما يقول الياس مرقص نحن مع معطيات مادية لحظية لا تؤدي بنا سوى إليّ العدم وغياب الهوية، ولم تتوفر لدينا المعرفة لإعادة إنتاج واقعنا بواسطة الفكر أو الصور العامة أو المفاهيم .. والمقصود هنا بالمعرفة الفكر النظري .. العلم .. الفلسفة، الفلسفة والعلم هنا يندمجان معاً كشرط لألغاء التخلف المزمّن في عقول الأغلبية الساحقة من شعوب وطننا العربي.

إن الواقع من حولنا كأنه خارج رؤوسنا .. باق كما هو كما كان .. لذلك إن الحركة الفكرية المطلوبة هي انفكار الحركة الواقعية في رأس الإنسان .. انتقال العياني المفكّر، أو صورة الواقع إلى الرأس ... ما يعني بوضوح ضرورة الوعي بكل جوانب الخاص السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي .. الخ في واقعنا، هنا يكون إدراك حركة الواقع والاختلاف والتباين عبر الفهم والفكر والعقل من جهة، وعبر الأسلوب الديمقراطي الذي يجب ترسيخه بالرغم من كل المعاناة التي قد نتعرض لها، لغايات الوصول إلى التعددية والاختلاف طريقاً أساسياً من أجل الحرية والديمقراطية والتحرر والتقدم والعدالة الاجتماعية .

## كيف وصلت المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة إلى هذه الحال الشديدة التخلف والتبعية والانحطاط؟

الحوار المتمدن-العدد: 8054 - 30 / 7 / 2024

للإجابة على هذا السؤال، أشير بداية إلى مجتمعاتنا العربية التي تعاني من ازدواجية واضحة على مختلف المستويات والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والثقافية. ازدواجية تتمثل في وجود قطاعين أو نمطين من الحياة الفكرية والمادية، منفصلين ولكنهما متعايشان معاً داخل المجتمع الواحد: أولهما عصري مستنسخ عن النموذج الغربي، ومرتبطة به ارتباطاً تبعياً، والثاني تقليدي أو أصيل، وهو استمرار لما كان قائماً من قبل التغلغل الإمبريالي، ويتم الدفاع عنه بدعوى الأصالة والحفاظ على تراث الأسلاف!".

والسؤال الآن: كيف وصلت المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة إلى هذه الحال الشديدة الانحطاط التي أدت إلى تكريس التبعية وإعادة انتاج وتجديد التخلف بكل مضامينه الاجتماعية والثقافية، وأين يكمن الخلل؟، وجوابي: إنه يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والسياسي التاريخي الرث والمشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبترو دولار، التي وفرت المناخ الملائم لإعادة تجديد وانتاج الأفكار والحركات السلفية الغيبية المتمزقة، تمهيدا لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع العربي، انسجاماً مع تزايد تبعية وتخلف وارتهاان معظم المجتمعات العربية للنظام الإمبريالي، بما أدى إلى ازاحة المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والأفكار الرجعية السلفية، التي كانت - وما زالت - تشكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية التنويرية العربية، وأبقت الأوضاع العربية أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره التاريخية القديمة والحديثة المعاصرة التي أدت إلى تضخيم ظاهرة التخلف وتزايد تراكماته ومن ثم إعادة إنتاج التخلف وتجديده التي تتبدى في استمرار جمود العقل السياسي العربي بسبب قوة الاستبداد التاريخي المرتبط بالخليفة او السلطان او الملك والأمير من جهة، وقوة

الاستبداد السياسي المعاصر في الأنظمة الملكية والجمهورية على حد سواء رغم اختلاف أساليب القمع والتكيل والاضطهاد، مع بقاء التطور الاجتماعي الاقتصادي في حالة من السيولة الطبقيّة مرهوناً لمقتضيات التبعية في مجمل الأنظمة العربيّة عموماً، ولرموز العشيرة أو القبيلة في بلدان النفط خصوصاً المحكومة حتى اللحظة بعلاقات سياسية معينة مرتبطة بالقبيلة والعقيدة الدينيّة الشكليّة بما يخدم مصالح الفئات الحاكمة في تلك البلدان وذلك عبر نمط إنتاجي الذي يرمز إليه بالغنيمة أو الدخل غير الإنتاجي الذي يتذرع المستفيدين منه بالعقيدة الدينيّة كما هو الحال في السعوديّة، وبالتالي فإن نفي وتجاوز هذه الأوضاع ثورياً أمر لا بد منه من أجل تحقيق متطلبات النهضة والديمقراطية والتقدم .

وفي هذا السياق يقول المفكر الراحل محمود العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن، تحول "القبيلة" في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، وتحول " الغنيمة "أو الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، يمهّد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربيّة، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربيّة مستقلة، وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي"، ما يستدعي من المثقف العربي في مجابهة هذا التمدد الرجعي السلفي غير المسبوق، التأمل والتفكير والنضال الديمقراطي ضد الاستبداد والاستغلال ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثورياً وديمقراطياً بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع .

وهنا بالضبط تتجلى أهمية الفلسفة العقلانية التقدمية ونشرها عبر الجامعات والمدارس في بلادنا لمجابهة تحديات الانحطاط الاجتماعي الثقافي الراهن، عبر إعادة الاعتبار للفكر الفلسفي الديمقراطي والتقدمي، من خلال إعادة بلورة وصياغة أسس ومفاهيم الحداثة والعقل والعقلانية والحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بما يسهم في استنهاض الفكر العربي المعاصر ونقله بصورة نوعية قادرة على إحداث التغيير

النهضوي الديمقراطي المطلوب، ذلك هو هدف الفلسفة العقلانية الحداثية الديمقراطية التقدمية القادرة على مجابهة وهزيمة القوى اليمينية بمختلف منطلقاتها وأطرافها والوانها ومسمياتها.

في هذا الجانب، أشير إلى العلاقة التبادلية، والترابط الجدلي بين حالة التخلف المعرفي، وبين أوضاع التخلف الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعاتنا العربية، التي تعيش حالة من الانحطاط والانقطاع المعرفي منذ القرن الثالث عشر الميلادي حتى اليوم، بحيث باتت دول الوطن العربي مجرد حلقات طرفية تابعة ومرتهنة للنظام الامبريالي الأوروبي والأمريكي، وأصبحنا -كعرب- نعيش على هامش الحضارة الغربية.

صحيح ان هناك عوامل خارجية وظروف موضوعية، أدت إلى مراكمة وتكريس أوضاع التخلف والاستتباع، إلا أننا لا يمكن أن نتجاوز العوامل الذاتية العربية من حيث غيابها وقصورها وعجزها، ارتباطاً بالمصالح الطبقية الانتهازية، ودورها الرئيسي في وصول مجتمعاتنا وبلداننا إلى هذه الدرجة من الخضوع والتخلف المعرفي والمجتمعي، الذي حال دون ظهور أي فيلسوف عربي بعد ابن رشد، في مقابل نهوض أوروبا المعرفي والمجتمعي، رغم تخلف وظلام القرون الوسطى، عبر مئات الفلاسفة والمفكرين والعلماء الذين صنعوا معالم نهضتها .

## غزة تستغيث وتستجير باخوانها العرب... لكن لا من سامح أو مجيب ...الى متى؟؟!!

الحوار المتمدن-العدد: 8061 - 6 / 8 / 2024

المجاعة والبؤس والحرمان في قطاع غزة... فهل من عربي مغيث تستغزه معاناة اخوانه العرب الفلسطينيين في القطاع الذين يتعرضون ليس للمجاعة فحسب بل للعدوان اليومي الهجمي النازي العنصري البشع الذي دمر غزة وأبادهها وكرس حرمان اهلها من لقمة العيش ومن المياه الصالحة للشرب ومن الكهرباء ومن العلاج والدواء والمستشفيات والمدارس والجامعات والمزارع بحيث باتوا يعيشون حرمانا غير مسبوق مع استمرار الحرب الصهيونية طوال العشرة شهور الماضية حتى اللحظة....غزة تستجير بكم يا حكام العرب اغيثوها بتضامنكم الصادق معها ولا تطلب سوى التلويح فقط بسحب سفرائكم من دولة العدو ان لم يوقف حربه الهمجية النازية التي تفوقت على هتلر وكل النازيين والفاشيين....

القيامة تقوم!.....فغزة تحترق وتستغيث منذ عشرة أشهر ولا من مجيب!!!... طوال العشرة أشهر الماضية حتى صباح هذا اليوم لم يتوقف العدو الصهيوني لحظة واحدة عن القصف بالطيران والصواريخ والمدفعية باساليبه الوحشية الاجرامية في كل مناطق قطاع غزة...مئات الشهداء والجرحى اليوم والامس.....ووصل عدد الشهداء والمفقودين الى ما يقرب من 50 ألف شهيد ومفقود والجرحى الى حوالي 91 الف الى جانب عشرات الالاف من الاطفال والنساء والرجال المرضى بالسرطان والفشل الكلوي والكبد الوبائي وشلل الاطفال والكوليرا وغير ذلك رغم انهيار المنظومة الصحية وتدمير معظم المستشفيات وتراكم أكثر من ربع مليون طن من النفايات...

الناس في غزة تتسابق الآن على الحياة.. لكن الموت ينافسها على لقب البقاء.. وسائل التواصل الاجتماعي تطلب من المواطنين أخذ اقصى درجات الحيطة والحذر.. الصواريخ تستهدف كل شيء... بيوت تحترق الآن وأبراج ومدارس إيواء ونيام وخيام!

إصابات جرحى وشهداء وأشلاء في الشوارع تنتظر سيارات الإسعاف.. وسيارات الإسعاف تنتظر من يسعفها.. خطوط الهواتف مشغولة جداً العائلات تطمئن على بعضها الحيي.. عذراً الكائن الذي تحاول الاتصال به مُغلق حالياً!.....  
غزة في انتظاركم لا تتركوها حتى تلفظ انفاسها الاخيرة.....

## الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى (الاقطاعية) والفلسفة الإسلامية حتى القرن الرابع عشر (1)

الحوار المتمدن-العدد: 8072 - 17 / 8 / 2024

لم يكن عفويًا اختياريًا لتعبير "الفلسفة القديمة" بدلاً من "الفلسفة الاغريقية" لعنوان دراستي هذه، لأن قبولي بما تطرحه العديد من المراجع والكتب الفلسفية الغربية بالنسبة للفلسفة الاغريقية باعتبارها الاطار الأول والوحيد للمعارف الفلسفية في التاريخ القديم، لايعني فقط شطب الدور الذي لعبته الفلسفة الشرقية في بلادنا في تلك المرحلة وانما اسقاط هذا الموقف العنصري من أجل تثبيت مفهوم مركزية الحضارة الغربية في الوضع الدولي المعولم الراهن على حساب الفلسفة والحضارة الشرقية القديمة عموماً وشطب كل مايمثله الشرق من دور معرفي وفلسفي في الماضي، وتأثيره في الحضارة الغربية، وتقييد حركة تطوره وآفاقه المستقبلية بما يخدم فقط الحضارة الغربية واستمرار هيمنتها على مقدرات وطننا العربي في القرن 21 عبر كافة الوسائل المادية والمعرفية .

وفي مواجهة مواقف وأساليب "الحضارة الغربية" المعاصرة، تتبدى أهمية رؤيتي الموضوعية للفلسفة القديمة التي تقوم على تخطئة المزاعم القائلة ان الفلسفة الشرقية ليس لها دور هام في تطور المعرفة البشرية من جهة، والعمل على تفعيل دورنا في نفي مقولة "العقلية الغربية والعقلية الشرقية" والتناقض الدائم بينهما من جهة اخرى، وصولاً الى التصدي للنزعات الفكرية العنصرية الراهنة التي تؤكد على مقولة "مركزية الحضارة الغربية في الفلسفة العالمية المعاصرة" باعتبار ان هذا العصر هو عصر "نهاية الايديولوجيا".

كان لابد لهذه المقدمة / المدخل لموضوعي، التي تتوافق -في تقديري- مع مقولة ماركس في ان "الحاضر هو الذي يملك مفتاح الماضي وليس العكس" ولمزيد من الفائدة، ارتأيت تجزئة هذه الدراسة الى قسمين :-

الأول :- الفلسفة القديمة في المرحلة العبودية ( الشرقية والاغريقية ) والمرحلة الاقطاعية في اوروبا .

الثاني :- الفلسفة الإسلامية حتى القرن الرابع عشر .

أولاً :- القسم الأول :- الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى حتى القرن الرابع عشر (2) :-

لا أعتقد أنني أجافي الحقائق الموضوعية في السياق التاريخي القديم اذا اكدت منذ البدء على ان الاغريق ليسوا وحدهم من اوائل محرري الفكر والتساؤل عن طبيعة الواقع وحقيقة العقل رغم دورهم البارز في هذا الجانب ،ذلك لأن الحضارات السابقة على الاغريق لم يكن التفكير عندها "مجرد تفكير من النوع العملي المباشر " فقط. حيث ان هذا الجانب العملي في الفلسفة الشرقية القديمة لم يكن سوى نتاجاً لأسلوب الحياة القائم على المركزية بما يتوافق مع نظام الرق أو الاسلوب الآسيوي الذي ساد في بلادنا إبان تلك المرحلة في الالفين الرابع والثالث قبل الميلاد، فعند البابليين " كانت النجوم أصل العالم، والقمر أبو الالهة ،والشمس تطفئ النجوم بما يحقق حركة النور والظلام "، وفي بابل كانت تعاليم حمورابي، واخترع النظام الستيني الذي ما يزال يستعمل الى يومنا هذا ،كما وضعت في الشرق اسس الجبر والهندسة، وحسب المؤرخ اليوناني هيرودوت فان " المصريين القدماء اول من توصل الى تحديد طول السنة ب 365 يوم " وعلوم الرياضيات التي تفوقت في حساب حجم الهرم والنظام الالهي القائم على التوحيد .

كذلك الامر بالنسبة للفلسفة الهنديه، " ففي كتاب الفيذا، افكار فلسفيه عن العالم و الانسان، والاخلاق والتي تسمى بالفلسفه البراهمانيه ( برهمان هو الله ) التي ظلت مسيطره حتي ظهور البوذية في القرن السادس قبل الميلاد " التي أسسها غاوماتا بوذا " أو المستتير و التي كانت وما زالت فلسفه أو ديانه قائمه علي الخضوع و الاستسلام، ان حجر الزاويه في هذه الفلسفه ان الحياه مليئه بالشقاء، واحتقار الحياه الدنيا و ان الخلاص من الشقاء " لا يكون الا عبر " النرفانا " التي تعني الفناء في الاله " انه شكل

من اشكال التصوف و الزهد، ثم برزت الكونفوشيه التي أسسها كونفوشيوس - 551-479 ق.م- في الصين .

و إشتهرت " بتعاليمها الاخلاقيه السياسيه التي تقوم علان السماء هي الاله الاعلى تفرض مشيئتها على الناس، ان حياة البشر رهن بالقدر، وأن الجاه والثروه منة من السماء " .

هذه هي بعض ملامح الفكر الفلسفي في الشرق القديم الذي تأثرت به الفلسفه الاغريقيه و تفاعلت مع المعطيات الفلسفيه المصريه والبابليه بشكل خاص .

" برزت الفلسفه اليونانيه في القرنين السادس والخامس ق.م و إستمرت حتى القرن الرابع ق.م ثم برزت بعدها الفلسفه الرومانيه في أواخر القرن الثاني ق.م حتي القرن السادس الميلادي " .

إن افضليه الفلسفه الاغريقيه إنها كانت الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعه الواقع وحقيقه العقل و العديد من القضايا ذات الطابع المعرفي الشمولي، و بقدر ماكانت عظمة الاغريق قائمه على ضوء الفكر، إستتدت روما- التي وضعت فلسفه موازيه للفلسفه اليونانيه الى " عظمة القوة " .

في تعرضي للفلسفه اليونانيه يبرز كل من افلاطون و ارسطو كمحور اساسي لهذه الفلسفه سواء في تلك المرحله أو في عصرنا الراهن، آخذين بالاعتبار و التقدير دور العديد من الفلاسفه الاغريق الذين وضعوا الاسس التي إنطلق منها كل من افلاطون و ارسطو، من هؤلاء " طاليس " الذي ولد في اسيا الصغرى، و قال إن جميع الموجودات صدرت عن ماده رطبه (الماء البارد )، وتلميذه المولود في آسيا ايضا - " انا كسمندر " الذي كان ماديا إهتم بحقائق الكون و اصل الحياه، ثم فيتاغورث المولود في إيطاليا 580-500 ق.م الذي آمن بتناسخ الارواح، و اشتغل بالحساب و الهندسه، و هو القائل بان " هذا العالم كرة ناريه حيه " و هيراقليطس " (المولود في آسيا ) ذلك الفيلسوف المادي الذي اعلن ان " بداية هذا الكون من النار وان هذا العالم سيظل ناراً حيه تنطفئ بمقدار و تشتعل بمقدار " و " انا كساغور " (المولود في أثينا)-الذي قال " ان الشمس جسم

مادي و أن العالم يتألف من عدد لا متناه من الدقائق الصغيره و ان الحياه عمليه دائمه و متصله و مستمره، "إتهمه" ديمقراطيو اثينا الارستقراطيين بالاحاد و طرده منها، بعد ذلك برزت "الفسطائيه" كظاهرة فلسفيه لعصر ديمقراطية العبيد في اثينا، حيث كان الانسان عند الفسطائيين " معيار الأشياء جميعاً، وشككوا في التصورات الدينية " ثم " ديمقريطس " الفيلسوف المادي الذي قال " ليس في هذا العالم الا الخلاء والذرات تتألف منها كل الموجودات "، وارجع ظهور الكائنات الحية الى الظروف الطبيعية عبر توحد الذرات، كان نصيراً للديمقراطية العبودية، بعكس " سقراط " رائد الفلسفة الارستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في اثينا باعتبار انها تؤدي -كما يقول- الى الفوضى عبر تحكيم الجماهير الدهماء في هذه العملية، ونتيجة موقفه حكم بالموت رافضاً طلب الرحمة من الجماهير، من أهم اقواله " أي شيء اشد سخريه من هذه الديمقراطية التي تقودها الجماهير التي تسوقها العاطفة " ليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة "، وجاء افلاطون ( 427-347ق.م ) من بعده كتلميذ نجيب لأستاذه ليستكمل الرسالة في العدا للديمقراطيه وفق اسس مغايره، انه فيلسوف الفرديه الارستقراطيه الذي نشأ في جو ارستقراطي مريح .

" ان التغير عند افلاطون معناه الاضمحلال، بينما الكمال معناه انعدام التطور " لقد اراد مجتمعاً ثابتاً (اسبرطيا لا يتحرك بالديمقراطيه كما في اثينا ) يتولى ادارته نخبه مختارة من الارستقراط الذين يمتلكون القدره على التفكير و التأمل للاشراف على ضبط "المجتمع الثابت " الذي يجب ان تقتلع منه تلك القوى التي تعمل من اجل التغيير، هذه الافكار طبقتها الارستقراطيه الاوربيه فيما بعد طوال اكثر من الف عام تحت راية الكنيسة او النخبة اللاهوتيه، وهذه الافكار موجوده نسبيا في تراثنا العربي حيث نلاحظ تعايش الوعي العفوي مع مفهوم "حالة الثبات " عبر امثله كثيره منها " الذي ينظر الى اعلى تقطع رقبتة " و " العين لا تعلق على الحاجب " و العديد من الامثال التي تدعو الى تكريس حالة الثبات ضد التغير .

في جمهوريته وضع افلاطون تصوره للطبقات الاساسيه في المجتمع :-

- طبقة الحكام و لديها قالب فكري ذهبي..عملها الحكم .
  - طبقة الجنود و لديها قالب من الفضة و هي للحرب و اعمال البوليس في الدولة
  - طبقة الحرفيين و العمال و لديها قالب الحديد، ومهمتها القيام بكافة الاعمال للانتاج
- اضافة الى رضوخها الدائم استناداً الى قاعدة حددها افلاطون بقوله "إنصرف الى شؤونك و قم بواجبك في مركزك الذي حددته لك الالهة، وإذا تحدثت عن الديمقراطية ستسود الفوضى و سيصبح المجتمع قطيع واحد دون راعي في ظل الديمقراطية،" العداله عنده هي مصلحة الاقوى، والقوة هي الحق، اعجب به "نيتشه" الذي سخر كثيراً من الضعفاء الذين يفكرون انفسهم صالحين، "ثم "شتيرنر" الذي كتب قائلاً " إن الحق ليس سوى مسألة بين دول متساوية في القوة " ( ليس هذا المبدأ هو الذي يجب أن يحكم علاقتنا بالعدو الاسرائيلي ).

ارسطو طاليس (384-322ق.م)

يوجد رسم مشهور للفنان روفائيل"حيث يقف افلاطون مشيراً بيده الى السماء، بينما يقف ارسطو مشيراً بيده الى الادنى، الى الارض، إنه الاتجاه الارسطي الذي يبقى على صله بالواقع و التجارب العمليه و التفاصيل في مقابل الاتجاه الافلاطوني في التفكير الذي يبتعد عن العيني الملموس ويركز على المثل "

بالرغم مما تقدم فالتلميذ ارسطو لا يختلف جوهرياً عن استاذة افلاطون ،فإذا كان افلاطون فيلسوف الفردية الارستقراطية فإن ارسطو هو الفيلسوف الرسمي لامبراطورية اوتوقراطية، انه القائل " منذ المولد هناك اناس مُعدُّون للعبودية واناس معدون للإماره" بالرغم من ان كليهما من الناحية الفلسفية التقيا على ارضية المثالية الموضوعية التي تقر بمعرفة العالم الخارجي وتقول بأن هناك صانعاً او خالقاً موضوعياً خارج الذات اوجد هذا الكون إلا ان ارسطو انتقد نظرية افلاطون منطلقاً من :-

1. مثل افلاطون صورة أوئسخ عن الاشياء الحسية ( نحن في كهف، ندير ظهورنا للشمس لانرى سوى ظلال الأشياء او صورتها على جدار الكهف... هذه هي مثل

( افلاطون )

2. أفلاطون يفصل عالم " المثل " عن عالم " الأشياء " فهو يعتبر ان المادة مشتقة من " المثل " او الأفكار السابقة عليها (الوجود الحق).

3. في حين يعتبر أفلاطون الأشياء الحسية ظلالاً او أشباحاً للوجود الحق " المثل "، ينظر ارسطو الى الأشياء او الموجودات على أنها تمثل وحدة للصورة والمادة موجودة وجوداً قطعياً ( الرجل هو الصورة الذي كان الطفل مادة لها، والطفل هو الصورة التي كان الجنين مادة لها ،والجنين هو الصورة والبويضة هي المادة، ولا بد ان يكون هناك محرك اكبر لهذه العملية ... هو الله السبب النهائي للطبيعة ،.. الصورة الأولى .. انه صورة العالم وهو كامل كمالاً مطلقاً لادخل له بالتفاصيل، ملك بالإسم لا بالفعل كما يقول " ول ديورانت " في كتابه قصة الفلسفة ) .

عند أرسطو .. العالم موجود في الخاص، أي اننا لانصل الى معرفة الكلي اذا لم نتعرف على الجزئي، الجزئي نتعرف عليه بالحواس، الكلي نعرفه بالعقل، نشير في هذا الصدد ان ارسطو كان يحتقر الفعل الجسدي ويقدر العقل وهو القائل " كل من كان بمقدوره ان يتنبأ بعقله هو بطبيعته معد ليصبح سيداً " .

أفضل أشكال الحكم عنده النظام الأرستقراطي الذي يعتمد حكم القلة من النخبة المختارة، يرفض الديمقراطية لأنها كما يقول تقوم على افتراض كاذب بالمساواة، من آرائه، ان الانسان ينتمي الى مجموعة واحدة من الحيوانات الولود ذات الثدي، والمرأة ناقصة عقل وهي مرتبة دنيا عن الرجل ( في تراثنا الاسلامي المرأة ناقصة عقل ودين ،الرجال قوامون على النساء ) الانسان الفاضل عنده هو الذي يختار الوسط بين الافراط والتقتير ( وخلقناكم أمة وسطا، وخير الامور الوسط ) .

كان أرسطو عملياً اقام العديد من التجارب ( ابو المعاهد التطبيقية او العملية - مؤسس اللوقيوم ) بعكس استاذة افلاطون الذي اهتم باللاهوت والرياضيات والتأمل في اكاديميته ( ولذلك قيل عنه انه الاب الروحي للجامعات ) .

فلسفة العصر الهيلنستي ( ما بعد الاسكندر - توفي 323ق.م )

في هذا العصر الذي امتد حتى القرن الثالث الميلادي، بدأت ملامح انحلال مجتمع الرق، ساهمت الفلسفة في تعزيز الطابع التأملي للحياة في هذا العصر عبر ثلاث تيارات رئيسية :-

### 1- الريبية - مذهب الشك 2- الابيقورية 3- الرواقية .

لقد تركزت هذه الفلسفة تدريجياً مع " انتشار المراكز التجارية اليونانية في جميع انحاء آسيا الصغرى والمناطق الشرقية التي ساهمت في تطور القاعدة الاقتصادية لهذه المنطقة كجزء من الامبراطورية الهيلينية من جهة، وأدت الى انفتاح الحضارتين الشرقية واليونانية وتداخلهما من جهة أخرى، لدرجة أن " روح الشرق " تغلبت على الاسكندر نفسه بعد ان تزوج ابنة داريوس ملك الفرس وتبنى التاج والكساء الرسمي الفارسي في الدولة، واستقدم إلى أوروبا الفكرة الشرقية عن حق الملوك المقدس ( مصرية وبابلية قديمة ) ثم اعلان نفسه لها تطبيقاً لهذه الفكرة.

لقد ساهمت كل هذه المقدمات -كما يقول ديورانت - الى تسرب الطقوس الدينية الشرقية الى جسم الامبراطورية وتداعت كافة السدود امام سيل هذه الطقوس، وزاد انتشار الديانات الخرافية الغامضة التي تأصلت في نفوس الهيلينيين الأكثر فقراً، ولم يكن استقدام الفلسفة الرواقية أو الزينونية التي جاءت بها "زينون" الفينيقي عام 310 ق.م سوى احد اوجه هذا التسرب للفلسفة الشرقية القديمة ،فال يونان بعد ان فارقتها المجد اصبحت معدة لتعاليم المذهب الرواقي والابيقوري الذي كان في جوهره استسلاماً وقبولاً للهزيمة او محاولة لنيسان الهزيمة في أحضان اللذة والسعادة الابيقوريه .

- الريبية :- من أشهر فلاسفتها بيرون ( 365-275 ق.م) امتد هذا التيار من القرنين الرابع والثالث ق.م حتى القرنين الاول والثاني بعد الميلاد، "الانسان" عندهم عليه الا يتخذ موقفا من ظواهر الطبيعه او الحياة اذا اراد ان يعيش سعيدا عليه ان يعلق الحكم عليها، لاننا لا نستطيع ان نحكم بالقطع ان هذا الشيء موجود(الثلج يبدو ابيضاً والعسل يبدو حلواً لكننا نشك في ذلك لاننا لانستطيع ان نحكم ان هذا الشيء ابيض او حلو في حد ذاته ام لا) انها دعوة الي ان يظل الانسان ابلها او لامباليا دوما .

الابيقوريه :- ابيقور ( 341-270ق.م) المهمة الاساسية للفلسفة عنده، هي وضع الاخلاق وقواعد السلوك التي تؤدي الى السعادة والسعادة كما يقول هي الشعور باللذة، فاللذة خير، والألم شر، شرط أن تشك في كل شيء لأنه " من أجل بلوغ السعادة لابد من ازالة الخوف من تدخل الالهة في حياة البشر " .  
انواع اللذة عنده :

1. لذة طبيعية وضرورية للحياة ( لذة الطعام )
  2. لذة طبيعية غير ضرورية ( لذة الاغذية المترفة او الكماليه )
  3. لذة غير طبيعية وغير ضرورية للحياة ( لذة المال والتكريم والألقاب الاجتماعية).
- الانسان الحكيم هو الذي يصغى للذة الاولى ويعيش حياته راضياً وهذه هي السعادة الحقيقية بالرغم من ان ابيقور كان مادياً عبر مذهبه الشكي، الا أنه كان - في رأينا - داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر .

الرواقيون :- اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون ورفضوا مبادئ ابيقور الالحادية، وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية، اعتبروا أن الناس كلهم مواطنوا العالم (kosmopiles) وهذه خطوة تقدمية من حيث المبدأ، لكنها في الحقيقة جاءت انسجاماً مع حلم تشييد الدولة الرومانية "العالمية" وهي في كل الاحوال ضد افكار افلاطون وارسطو القائلة بافضلية الاغريق على الشعوب الاخرى بل وحقهم في استرقاقها.

#### \* فلسفة العصور الاقطاعية

• ظهرت هذه الفلسفة بعد استقرار وتفعيل دور الكنيسة في الغرب خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين، وتعاضمت هيمنتها في القرن السادس بعد الغاء الافلاطونية واعلان المسيحية دين الدولة الرسمي عام 529م(يوستينيانوس).

• -هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في هذا العصر حيث تحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة

والمعرفة تتم فقط عبر الوجد (5) الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل، لقد انحطت الفلسفة في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني.

ابرز فلاسفة هذا العصر: افلوطين (205-270م) الذي قال ان التطور يبدأ بالالهي الذي لا يمكن الاحاطة به ويجب الايمان به .

اوغسطين (354-430م) الذي تأثر بالافلاطونية الجديدة (6) (التي وضع اسسها افلاطون) واعتنق المسيحية فيما بعد، من اقواله "الانسان يملك الحرية ولكن كل ما يفعله بارادة مسبقة من الله" الحياة الدنيوية سقوط وانفصال عن الازلي واتصال بالناقص الجزئي " اننا نعرف الله لا بالتفكير بل بالاعراض عن التفكير"، هذه المواقف تم تطبيقها عمليا في هذا العصر بما يخدم الكنيسة والامراء، بحيث تحولت الفلسفة الى "علم" جنوني بالغيب وامتزاج الايمان بالسحر.

بعد ذلك ظهرت الفلسفة السكولائية (المدرسية scholasticism) خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر المتأثرة بالافلاطونية المحدثة ومثلت التيار الرئيسي في فلسفة المجتمع الاقطاعي، كان السكولائيون أعضاء مؤثرين في الرهبة المسيحية وكانوا اعضاء في محاكم التفتيش، من اهم مفكري هذا التيار توما الاكويني (1225-1274م) الذي خاض صراعا حادا ضد الرشدية حينما كان أستاذا في جامعة باريس، قال ان الايمان والعقل يشكلان وحدة منسجمة ولا يختلفان بعكس ابن رشد، "الصورة عند توما الأكويني توجد بدون المادة، اما المادة فلا يمكن ان توجد بدون الصورة (بدون الله)، وان الوحي الإلهي لا يتضمن أي خطأ وفي حالة وجود التناقض فان المخطيء هو العقل لا الايمان او الفلسفة لا اللاهوت وان الحاكم يجب ان يخضع لسلطة الروحية التي يقف على رأسها المسيح في السماء والكنيسة على الأرض " لقد كانت "التوماوية" بمثابة المرتكز الفكري للكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على عقول الناس في ذلك العصر.

مجابة السكولائية:

بدأت المجابهة عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214-1294م.)؛ الذي كان مسيحياً مؤمناً لكنه طرح فكراً نقدياً " للمدرسية عبر إعلانه أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة " وأهم هذه العوائق عند بيكون: رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة " .

لقد كانت هذه الآراء المعول الأول في هدم المعطيات الفكرية لهذا العصر بالرغم من أنها كانت سبباً في سجنه، وكانت أيضاً أحد مقومات المذهب البروتستنتي الذي يرفض القديسين والعذراء والملائكة الموجودة لدى الكاثوليك والأرثوذكس، حيث أكد أصحاب هذا المذهب أن " النعمة الإلهية تصل إلى الإنسان من عند الله دون وساطة الكنيسة " هذا الموقف جعل من الكنيسة والبابا - فيما بعد - شيئاً شكلياً وساهم في تحرير الإنسان من الأغلال الفكرية للعصر الإقطاعي .

إن المغزى الذي أدعو إلى استخلاصه من هذا الاستعراض لبعض جوانب الفلسفة عموماً وفي العصر الإقطاعي على وجه الخصوص يكمن في امكانية توفير بعض المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي، الذي تميزت فلسفته بأنها:

1. انطلقت من فرضيات مذهبية جامدة لا يمكن إثباتها بالتجربة أو بالملاحظة .
  2. لم تهتم بالعلوم أو الوقائع الحياتية .
  3. لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع .
- إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زج في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لا بد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما

بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة وللديمقراطية البرجوازية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

ثانياً: \_ المذاهب والفلسفة الإسلامية حتى القرن الرابع عشر

• أ: المذاهب الإسلامية:-

مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً شجاعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا، ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر كما يقول د. سمير أمين في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها، وفي هذا السياق، يقول د. الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي "، " إن الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات: 1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة - 2. علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابة وفلك وسحر وتنجيم -3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا .

ويتوصل إلى، أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية، وغاب عنها العنصر المحرك: التجربة، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول " . ثم يستطرد د. الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل بطبيعته التجربة لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد ( وكذلك جميع الحرف )، أما السادة فهم من نوع " أعلى ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب " وكانت المحصلة أن

"إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف".

ورغم ذلك فإن الجابري لا ينكر دور العلماء والعلم العربي عموماً في تأسيس طريق النهضة الأوروبية وبالذات ابن رشد، والحسن بن الهيثم (توفي عام 430 هـ) الذي عرف بنظرياته في علم الضوء والبصريات التي كانت أساساً أو قواعد علمية بني عليها غاليليو وغيره فيما بعد، ولكن ابن الهيثم كان غريباً في الثقافة العربية في حين أن الغزالي كان حاضراً بقوة وإصرار إلى يومنا هذا، ابن الهيثم رأى الحقيقة في العلم، أما الغزالي فرأى طريق الحقيقة في التصوف .

لقد نشأت المذاهب الفكرية الإسلامية الأولى في عصر الخلفاء الراشدين، وكانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهما فرقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

أولاً: كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام 37 هجري (657 م). وعرف عنها العداء الشديد لعثمان بن عفان في أواخر سنوات حكمه؛ إن البدايات الأولى للخوارج تعود إلى جماعة "القرءاء" (حفظه القرآن الكريم) الذين تميزوا بالزهد والتتسك، وكانوا "علماء" الأمة قبل أن تعرف الحياة الفكرية "الفقه" والفقهاء، رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا علي بقتال معاوية.

لخص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن "السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه، (ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام).

أجمع الخوارج على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً فأكثر. بالنسبة للخلافة عندهم فإن الوسيلة لتتصيب الإمام هي الاختيار والبيعة، وهنا يتضح موقفهم المعادي لفكر الشيعة القائل:

أن الإمامة شأن من شؤون السماء . فالإمامة عند الخوارج من الفروع وليس من أصول الدين، ولذلك قالوا أن مصدر الإمامة هو الرأي وليس الكتاب أو السنة، قاتلوا علياً وكانوا أشداء في قتالهم للأمويين من بعده.

انقسم الخوارج إلى عدة جماعات هي: الأزارقة \_ النجدات \_ الصفرية \_ الأباضية وهذه الأخيرة لا تزال إلى يومنا هذا في عُمان ومسقط وشرق أفريقيا وأجزاء من المغرب وتونس وهم أقرب إلى السنة وأكثر الفرق اعتدالا .

ثانياً: جماعة المرجئة:

وهي من الأرجاء، بمعنى التأجيل، وهذا المصطلح قد عنى في الفكر الإسلامي، الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقاً قلبياً و يقينياً داخلياً غير منظور؛ وبين العمل باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عما بالقلب من إيمان، و خلاصة قولهم أن الإيمان هو المعرفة بالله ورسله وما جاء من عنده، وما عدا ذلك ليس من الإيمان، ولا يضر هذا الإيمان ما يعلن صاحبه حتى لو أعلن الكفر وعبد الأوثان؛ فما دام العمل لا يترجم بالضرورة عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذاً للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على الإيمان إلى يوم الحساب، وتلك هي مهمة الخالق وحده وليست مهمة أحد المخلوقين في الحياة الدنيا.

وفي هذا السياق أشير إلى أن الدولة الأموية ( 661 م . \_ 750 م . ) أشاعت في الحياة الفكرية آنذاك عقيدتي " الجبر والأرجاء " تبرر بالأولى مظالمها وما أحدثته من تحول بالسلطة السياسية، خاصة استبدال الخلافة الشورية بالملك الوراثي، وتحاول أن تقلت بالثانية \_ الإرجاء \_ من إدانة المعارضة وحكمها على إيمان هذه الدولة وعقيدة حكامها بعد أن ارتكبت تلك المظالم.

ثالثاً: المعتزلة:

جذورهم تعود إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قادته الحسن البصري المعروف بعدائه للنظام الأموي، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر / التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته، ومن ثم

مسئوليته عن أفعاله، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل \_ التوحيد \_ الوعد والوعيد \_ المنزلة بين المنزلتين \_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال: " إن السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية، وأن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه، برأ كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه ظلاماً لأبي حنيفة ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم " .

لقد كان موقف المعتزلة نقيضاً \_ كما يقول المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة \_ لكل هذه المذاهب فقد أوجبوا النهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم عملاً سياسياً واجتماعياً في آن واحد لأن الأمر بالمعروف عندهم هو من فروض الكفاية وواجباتها، ومعلوم أن فروض الكفاية أكثر أهمية من فروض الأعيان، ( المقصود بالأعيان الصلاة والصوم والزكاة... الخ ) لأن تخلف قيام فرض العين يآثم به من أهمل فيه، أما تخلف قيام فرض الكفاية فالذي يآثم به الأمة جمعاء، إن روعة المعتزلة تكمن في أن أمرهم بالمعروف كان يستند إلى الأمر به فقط وليس مطلوباً حمل الغير على الامتثال بهذا الأمر ( فالواجب هو الأمر بإقامة الصلاة، لا حمل تاركها على القيام بها ) أما بالنسبة لفرض الكفاية فقد دعوا إلى سل السيف وتجريده ضد الحاكم أو الإمام الجائر

لقد كان د. محمد عمارة محقاً إلى أبعد الحدود حينما وصف المعتزلة بأنهم فرسان العقلانية في الحضارة الإسلامية، فقد مثلوا تياراً عقلياً في الفكر العربي الإسلامي تميز بالنظرة الفلسفية لأمر الدين والدنيا حتى قبل حركة الترجمة عن اليونان، فالعقل عندهم

هو " وكيل الله " عند الإنسان جعل إليه قيادة نشاطاته وهم يطلبون أن يدعم الإنسان عقله الغريزي بعقله المكتسب فذلك هو السبيل لبلوغ غاية الكمال كما يقول " الجاحظ "

اختلف المعتزلة عن السنة في عرضهم للأدلة، فهي عند أهل السنة ثلاثة: الكتاب \_ السنة \_ الإجماع ؛ بينما هي أربعة عند المعتزلة يضيفون العقل إلى هذه الأدلة الثلاثة ويقدمونه عليها جميعاً، بل يرون أن العقل هو الأصل فيها جميعاً، وكان طبيعياً أن يقدموا العقل في أمور الدنيا كما قدموه في أمور الدين وجعلوه حاكماً تعرض عليه المأثورات كي يفصل في صحتها رواية ودلالة .

كان العصر الذهبي للمعتزلة هو عصر المأمون من ( 813 م . \_ 833 م . ) والمعتمد (833م \_ 842 م . ) والواثق ( 842 م . \_ 847 م . ) وبموت هذا الأخير انتهى عصر المعتزلة وحصل الانقلاب ضدهم وضد نزعتهم العقلانية على يد المتوكل ( 847 م . \_ 861 م . ) حيث اقتلعوا من مناصبهم وأبعدوا عن التأثير الفكري وزج بالكثير من أعلامهم في السجون، وأبيدت آرائهم، وتقلص سلطان العقل على الحياة الفكرية والعامة وساد الظلام وتعطل التطور .

هكذا كان المعتزلة كوكبة من أهل الفكر والنظر والدين والثورة اتخذوا من الفلسفة والرقي في المعرفة بديلاً عن الأحساب والأنساب، حسبما يؤكد بحق الدكتور محمد عمارة في كتابه " المذاهب والتيارات الإسلامية " .

ويضيف الدكتور حسين مروه إلى كل ما تقدم \_ دون أن يتناقض معه \_ بعداً فلسفياً للمعتزلة أورده في كتابه الموسوعي القيم " النزعات المادية في الإسلام " بقوله: " أن المعتزلة استشرفوا إدراك وجود قوانين موضوعية في الطبيعة تجري وفقها الظواهر الطبيعية كلها، وأن (القدر ) عندهم بخيره وشره من الإنسان، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرده بتلك الميزة .

ويضيف د. مروه " أن مفهوم العدل الدنيوي، الأرضي عند المعتزلة لا ينفصل أيضاً عن حرية الإنسان، أنهم يرفضون الحتمية القدرية التي تسلب الإنسان اختياره فيما يفعل".

وحول خلق القرآن يرى د. مروه " أن المعتزلة أكدوا أن كلام الله ليس ( بقديم ) أي ليس من الصفات المعادلة للذات وإنما هو حادث أو مخلوق ككل شيء مخلوق في الكون، فمعنى كون الله متكلماً .. إذن إنه خالق الكلام، ويبرهنون على ذلك بالقول " إن البشر هم موضوع الأوامر القرآنية .. فكيف يعقل أن يوجه الله أوامره إلى المعدوم، إن ذلك نوع من العبث الذي لا يجوز على الله " .

فالكلام \_ في رأيهم \_ لكي يتحقق شرط وجوده يحتاج إلى مُكَلِّمٍ ومكَلَّم، وقبل وجود المُكَلَّمين ليس هناك سوى مُكَلِّمٍ من دون مُكَلَّم، بذلك يكون القول بألزلية القرآن نفيًا لعقلانية التشريع وهو باطل .

رابعاً: الشيعة: \_

وهي تعني لغوياً الأنصار أو الأعوان، أما في إطار الفكر الإسلامي فقد غلب هذا المصطلح " الشيعة " على الذين شايعوا وناصروا علي بن أبي طالب ( 600 م. \_ 661 م.) والأئمة من بنيهِ .

وأهم ما يميز الشيعة، نظرية " النص والوصية " أي النص على أن الإمام بعد الرسول هو علي بن أبي طالب، الوصية من الرسول \_ بأمر الله \_ لعلي بالإمامة، وكذلك تسلسل النص والوصية بالإمامة للأئمة من بني علي، و صاحب هذه النظرية " النص والوصية " هو هشام بن الحكم \_ توفي سنة ( 805 م. )؛ والشيعة تنقسم إلى عدة تيارات، لكن التيارات الرئيسية ظلت هي :

أ. الإمامية الإثني عشرية

ب. الزيدية

ج. الإسماعيلية

وقد سميت الإثنى عشرية لأن سلسلة الأئمة عندهم توقفت عند الإمام الثاني عشر ( أبو القاسم ) من أحفاد علي بن أبي طالب المولود عام ( 256 هـ، 870 م.) والذي ما زال غائباً في اعتقاد الشيعة الإثنى عشرية ( الإمام الغائب أو المهدي ) وهم في انتظار عودته، وفي هذا السياق أورد هنا الموقف الديني السياسي الحالي للنظرية الشيعية في إيران بعد الثورة الإسلامية والذي يستند على " أن الفكر الشيعي يجعل للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام، وبعد غيبة الإمام فإن كل ما للإمام \_ الذي هو كل ما لله وللرسول \_ هو للفقهاء أو آية الله الذي يقع عليه الإجماع، وهذا ما يسمى في الفكر الشيعي السياسي " ولاية الفقيه" .

خامساً: ظاهرة الزهد والتصوف :

في كتابه " النزعات المادية في الإسلام " يقول د. مروه بأن: حركة التصوف بدأت وجودها الجينيبي ببدء حركة الزهد (7) خلال القرن الأول الهجري، ويؤكد على ضرورة التفريق بين زهد بعض كبار الصحابة وبين زهد بعض علماء المسلمين بعد الانتفاضة ضد عثمان .

ويفسر ذلك بقوله " إن زهد كبار الصحابة اتسم بطابع أخلاقي، تأثر بالنشأة الأولى للإسلام والمسلمين واقتصر على التزام أسلوب العيش اليومي البسيط دون أن يشكل ظاهرة عامة، أما المسلك الثاني، فقد اتسم بطابع مختلف جداً كان ظاهرة شائعة من أبرز ظاهرات المجتمع الجديد ( الدولة الأموية وما بعدها ) اتخذت شكلاً دينياً، ولكن جوهرها اجتماعي سياسي، فهي رد فعل لمجمل الأحداث الخطيرة الدامية والصراعات السياسية المتلاحقة منذ مصرع الخليفة عثمان، لذا فإن الطبيعة الخاصة لهذا المذهب " الزهدي " هي طبيعة الموقف السياسي، المعارض وإن بدا محتواه سلبياً عديمياً أول الأمر، ومع ازدياد

الاستبداد الأموي، وفي ظروف ازدياد التمايز الاجتماعي الفاحش بدأ الزهاد في اتخاذ موقف المعارض للوضع الاجتماعي والسياسي، فهذا عبد الله بن عمر يقول في عهد الحجاج " ماشبعت منذ مقتل عثمان " إنه هنا يعبر عن جوع الأغلبية من الناس وليس

جوعه الشخصي، لذا فإن الزهد في هذا العهد كان تعبيراً عن المعارضة ومرتبباً بالثورة على السلطة القائمة .

وعن الصوفية وعلاقتها " بالظاهر والباطن " يقول د. مروه، أن هذه المقولة " فتحت أمام الصوفية طريقاً عريضة إلى معارضة الفكر الديني الرسمي: عقيدة وشريعة، فعلى أساسها أقاموا الفكرة القائلة بأن للقرآن مضموناً... " ظاهرياً " هو منطوقه الذي تؤديه الدلالات اللغوية والبيانية المباشرة كما يفهمها عامة الناس، ومضموناً " باطنياً " هو عندهم المضمون الحقيقي الذي لا يتكشف إلا "للاستخين في العلم وهم الصوفية " العارفون "، وقد سَمُوا المضمون الأول ( الظاهري) بالشريعة وسموا المضمون الثاني بالحقيقة ووصلوا بعد ذلك إلى القول بسقوط الشريعة إذا كشفت الحقيقة " أي أن الصوفي لا يلتزم بأحكام " الشريعة " إذا كشفت له " الحقيقة "

إن الخلاصة التي يتوصل إليها د. مروه أن التصوف بدأ تطوره التاريخي عبر حالة جنينية أولى كان الزهد فيها مسلماً عديمياً ثم تطور إلى موقف فكري يتضمن معارضة ذات وجهين: الأول ديني ويرتكز إلى التأويل أي استخراج المعنى من الباطن، والثاني سياسي يدعو إلى استنكار الظلم الاجتماعي والاستبداد، ثم انحدر إلى شكل من أشكال الوعي الفلسفي بالذات في القرون الوسطى ( ليصبح تعبيراً عن موقف إيديولوجي لا يختلف عن موقف الأفلاطونية المحدثة أو الفلسفة المدرسية الرجعية التي تناولناها في المحاضرة السابقة .

نلاحظ هذا الموقف بعد القرن الثاني للهجرة حيث بدأت ظاهرة الزهد تنفصل \_ نسبياً \_ عن مصدر وجودها؛ أي أن بُعدها الاجتماعي \_ السياسي أخذ يتوارى ليظهر بعدها الديني، بمعنى أن الجانب الديني للزهد الذي هو جانبه الشكلي أخذ في التغلب على جانبه الاجتماعي \_ السياسي الذي كان أساس وجوده وليس من الصعب ملاحظة كثير من مظاهر

الزهد الشكلي في بلادنا بالرغم من إننا على ابواب القرن الحادي والعشرين عبر أشكال، متعددة رجعية في جوهرها تُعبّر عن نفسها أحياناً بالصمت الكاذب عن كل

الأحداث الجارية حولنا أو عبر أشكال نفعية أخرى تعبر عن نفسها " بالقدرة " على العلاج وكشف المستور .. إلى آخر هذه المظاهر السائدة بحكم هيمنة وتأثير الإيديولوجية الغيبية غير المستنيرة على المشرق والمغرب العربي في اللحظة الراهنة ؟ في ضوء ما تقدم فإنني أوافق على الاستنتاج القائل بأن: " المجتمع الإسلامي الأول كان هو الأقرب في كل تاريخ العالم العربي الإسلامي إلى القرن الثامن عشر من جهة ( أي بدايات عصر النهضة ) وإلى أثينا من جهة ثانية، لأننا في هذه المرحلة نستطيع أن نلاحظ التعامل الإيجابي بين الناس القائم تحت سلطة الإيمان؛ لقد كان هذا الموقف الروحي الصحيح في تلك المرحلة الأولى فقط أقرب إلى ممارسة النفي الإيجابي للعالم توفرت فيه عملية التعامل والتبادل والتواصل الاجتماعي بالمعنى الواسع تحت مظلة من العدالة الاجتماعية .

ب: الفلسفة الإسلامية :

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد، هذه الآليات يجعلها لنا د. نصر حامد أبو زيد (9) فيما يلي:

1. التوحيد بين " الفكر " و " الدين " .
2. تفسير الظواهر كلها بردها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .
3. الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية \_ وهي نصوص ثانوية \_ إلى نصوص أولية، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل \_ في كثير من الأحوال \_ عن النصوص الأصلية .
4. اليقين الذهني والحسم الفكري " القطعي " ورفض أي خلاف فكري \_ من ثم \_ إلا إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول .

5. إهدار البعد التاريخي \_ ( في شكله الحاضر ) \_ وتجاهله، ويتجلى هذا في البكاء على الماضي يستوي في ذلك العصر الذهبي للخلافة الرشيدية وعصر الخلافة التركية العثمانية .

وفي هذا الصدد فإنه لمن المفيد الإشارة إلى أن الفلاسفة المسلمين توزعوا إلى اتجاهين (10) ( لا يختلفان في الجوهر كما قلنا ) الأول: جماعة أطلق عليهم اسم الفلاسفة المنطقيين أو الآلهيين ( ميتافيزيقيين )، وقد كان لهم دور كبير في التفكير الإسلامي سواء في المشرق، مثل الكندي، الفارابي، وابن سينا وإخوان الصفا أو في المغرب مثل ابن رشد، أما الاتجاه الثاني فقد عرفوا بالفلاسفة الطبيعيين أو العلماء وأشهرهم أبو بكر الرازي ؛ وسنعرض في هذه الدراسة فلاسفة الاتجاه الأول .

- الكندي ( 800 م . \_ 879 م . )

- أبو يوسف يعقوب بن اسحق الكندي، درس أرسطو وعرف عنه إيمانه بالمشروعية السببية لظواهر الطبيعة والمجتمع، ويرى أن: " هذا العالم حادث وأن الله خلقه من العدم وبالتالي فإن هذا الكون له بداية في الزمان وليس قديماً كما يدعي بعض الفلاسفة، إلى جانب ذلك يرى الكندي أن مصادر المعرفة هي العقل والحواس والخيال، فالعقل يدرك الكليات \_ ( الله، الطبيعة ) \_ كما يدرك كل ما لا تدركه الحواس، والحواس تدرك الجزئيات والماديات، أما الخيال فيأتي وسطاً بين الاثنين، أي بين الإدراك العقلي والإدراك الحسي \_ ( هكذا عرض كانط فلسفته فيما بعد ) \_ كان " عالماً " باللغة الفارسية والعربية واليونانية بصفة خاصة وقد كلفه الخليفة المأمون بنقل العلوم الفلسفية إلى اللغة العربية ضمن الذين كفوا بالنقل والترجمة، كان يميل إلى مذهب أهل الاعتزال واضطهد بسبب هذا الميل ؛ عرف عنه اشتغاله بعلوم الرياضة و الموسيقى و الطب إلى جانب الفلسفة ( يقول عنه الشيخ مصطفى عبد الرزاق في كتابه " فيلسوف العرب والمعلم الثاني " أن الكندي في القرون الوسطى كان واحداً من ثمانية هم أئمة العلوم الفلكية " .

- الفارابي ( 870 م . \_ 950 م . )

- أبو النصر، رياضي وطبيب وفيلسوف، درس أرسطو ووافق على أن الله هو العلة الأولى للوجود لكنه قال بوجود العالم الخارجي بشكل مستقل عن القوى الخارقة ( وفق قوانين التطور ) أما مصدر المعرفة عنده أعضاء الحواس ( القوة الماسة ) والمخيلة والعقل ويرى مؤلفاً كتاب " الفلسفة الإسلامية وصلاتها بالفلسفة اليونانية " (11) أن الفارابي آمن واقنع بالدليل الذي ساقه أرسطو على وجود الله، وفي أحد مؤلفاته حاول التوفيق بين أفلاطون وأرسطو !!

- ابن سينا ( 980 م . \_ 1037 م . )

- يعتبر من أبرز علماء ومفكري بلدان الشرق في عصره، كان عالماً موسوعياً تفوق في الطب والفلسفة، كانت الفلسفة عنده علم عن " الوجود بما هو وجود " أي أنه يعترف بالوجود الموضوعي للطبيعة، وكان لذلك أثر في أنه اعتمد في كل أعماله على دراسة الوقائع والتجارب؛ قام بعرض آراء أرسطو وفي عرضه هذا استنتج أن المقولات والمبادئ المنطقية يجب أن تتفق مع الأشياء، أي مع قانونيات العالم الموضوعي، ويفسر ذلك بقوله: " إن الله لا يخلق شيئاً دون وجود إمكانية لهذا الشيء "، أما مصدر هذه الإمكانية فهو المادة غير المخلوقة والخالدة أبداً ( الله ) وإذا كان الله خالداً فإن العالم خالد أيضاً، لأن العلة والمعلول مرتبطان في رأيه دوماً ( إنها ومضة مادية في تفكير ابن سينا الميتافيزيقي )، ما يمكن أن نستنتج هنا أن ابن سينا رغم مثاليته إلا أن فكرته عن خلود العالم المادي تتناقض مع التصورات الدينية عند المسلمين وغيرهم عن نهاية العالم ومحدوديته .

- لقد انقسمت الفلسفة عند ابن سينا إلى قسمين: فلسفة نظرية وفلسفة عملية: النظرية هي: التي يكون الغرض منها حصول الاعتقاد بحال الموجودات على ما هي عليه، و العملية هي: التي يكون الغرض منها تحصيل المعرفة للإنسان، له العديد من المؤلفات في الطب ( الشفاء )، وفي الفلسفة ( كتاب النجاة ) ( الإشارات ) ( ورسائل في الموسيقى ) .. وغير ذلك .

- ابن رشد (12) ( 1126 م . \_ 1198 م . )

- هو أبو الوليد محمد بن رشد المولود في قرطبة، كان فيلسوفاً وفقهياً وطبيباً وقبل كل ذلك كان قاضياً إذ تولى منصب قاضي القضاة في قرطبة بعد وفاة والده، شرح أرسطو حتى قال معاصروه: " لقد فسر أرسطو الطبيعة، أما ابن رشد فقد فسر أرسطو " ولكنه لم يكتف بالتفكير والشرح بل نَقح وَعَدل وطور في فلسفته كما يؤكد عدد من المفكرين الذي كتبوا عنه .

- يؤكد مؤلفو كتاب " تاريخ الفلسفة " أن ابن رشد كان " يرى أن العالم المادي لانهائي في الزمان ولكنه محدود مكاني، وهو يرفض التصورات اللاهوتية عن خلق العالم من لا شيء " لم يرفض أبداً وجود الله ولكنه يقول بأن الله والطبيعة معاً موجودان منذ الأزل، فلم يكن هناك زمن وجد فيه الإله قبل أن توجد الطبيعة، ويقول أيضاً أن الله هو المصدر الأزلي للواقع، في حين تشكل المادة الأساس الوحيد للوجود والمصدر الأزلي للمكان \_ نلاحظ هنا موقفاً مادياً صريحاً \_ ثم يستطرد كتاب " تاريخ الفلسفة " بالقول أن: المادة والصورة عند ابن رشد متلازمتان لا توجد إحداها بدون الأخرى، المادة هي المصدر الكلي والأزلي للحركة، والحركة أزلية خالدة مستمرة وكل حركة جديدة تصدر عن سابقتها ( نلاحظ هنا جدلية ابن رشد ) .

- وينتهي الكتاب إلى القول أن: " أفكار ابن رشد المادية لم تخل من شوائب مثالية حيث تشكل الموجودات في رأيه مراتب أو درجات يتربع على قمته الله باعتباره العلة الأخيرة للوجود "

- أما خليل شرف الدين في كتابه " ابن رشد " فيؤكد على ما تقدم بقوله أن " ابن رشد " آمن بالعقل باعتباره منطلقاً لتصحيح مسار التفكير الإسلامي الذي انحرف بفعل الافكار الأشعرية والمعايير الغزالية والمبادئ الصوفية، وساهم في كبح جماح الغزالي وكشف وعزى الكثير من أقواله ونظرياته الخاطئة ورد للفلسفة اعتبارها في كتابه " تهافت التهافت " ضد كتاب الغزالي " تهافت الفلاسفة "، ويستطرد خليل شرف الدين بقوله أن: ابن رشد قال أن " العالم أزلي وليس بين العالم وبين خالقه انقطاع زمني " كما قدم الفلسفة على الدين، وألزم أهل البرهان ( أو الفلاسفة ) بالتأويل: أي استخراج المعنى

الباطن الذي ينطوي عليه ظاهر النص الشرعي، إنه بهذا يريد حصر المعرفة الحقيقية بالفلاسفة لأنهم وحدهم الذين بإمكانهم إدراك ذلك المعنى الباطن، أما الظاهر فهو لأهل الجدل وجمهور العامة الذين يكتفون عادة بالنقل دون العقل؛ تأثر به الكثيرون من المفكرين في فرنسا وأوروبا (الذين سمو أتباع ابن رشد) وانتشر بواسطتهم التيار العقلي والعلماني في أوروبا مما دفع بالكنيسة في فرنسا إلى إصدار إدانتين لابن رشد وأفكاره (الإدانة الأولى في عام 1271 م. والثانية في عام 1277 م.) ومن هذه الأفكار المدانة حسب لائحة الكنيسة: \_

1. إنكار الرشديين لحدوث العالم وإصرارهم على القول بأزليته .
  2. إنكارهم على الله الخلق من عدم .
  3. إنكارهم على الله العلم بالجزئيات .
  4. إنكارهم للخوارق والمعجزات .
  5. قولهم بمبدأ الحقيقتين أي أن: الحقيقة الفلسفية والحقيقة الدينية موجودتان وصادقتان وأن اختلفتا ظاهراً ( أي أن طبيعة الدين لا تتنافى مع طبيعة الفلسفة).
- يعزز هذه الآراء د. محمود قاسم في رسالته عن ابن رشد التي قدمها لجامعة السوربون بقوله بأن: " ابن رشد استقل برأيه عن أستاذه أرسطو، خاصة في اكتشافه لمبدأ الحتمية وتفسيره للعلم بالغيب بأنه معرفة وجود الموجود في المستقبل وخلود العقل الإنساني"، إن تعليقنا على هذا الموقف أن ابن رشد كان يرى أن كل شيء من الممكن معرفته، وبالنسبة لتأثير ابن رشد على الحضارة الغربية فإن د. قاسم لا يبالغ كثيراً حينما يؤكد بأنه " لو كُتِب للمدرسيين الأوروبيين ورجال الكنيسة أن يبسطوا تفكيرهم السلفي المثالي على التفكير الغربي لما نهضت أوروبا تلك النهضة العلمية العملاقة المرتكزة على الفكر الأرسطي الرشدي ومن ثم معطيات الفكر الفلسفي البديل كالنهج الديكارتي والكانطي والهجلي .

أخيراً، أو د الإشارة إلى أن الشوائب المثالية لدى ابن رشد لاتتعارض مع ما عرف عنه بأنه من أنصار العقل، فالعقل عنده هو مبدأ المبادئ وهو المرشد للبرهان، كان يناهز بضرورة أن يخضع كل شئ عدا المعتقدات الدينية الموحى بها لحكم العقل .

وفي كتابه " ظهر الإسلام " يقول أحمد أمين، إن ابن رشد اهتم " بالتوفيق بين الدين والفلسفة، فكان يؤول في الدين حتى يتمشى مع الفلسفة "، وهذا صحيح في رأينا، إذ أن كتابات ابن رشد - كما العديد من الفلاسفة - عرضة لشتى التفسيرات، فقد كان فقيهاً وقاضياً جمع بين الفلسفة والدين، كان فيلسوفاً رأى أن العالم المادي هو لانهائي في الزمان، لكنه محدود مكانياً، رفض التصورات الدينية في خلق العالم من " لاشئ "، ومن جهة أخرى فإن الموجودات عنده - تأخذ شكلاً تراتبياً يتربع على قمته الله، ويبدو أنه استند في مفارقاته هذه، أنه خصص لكل من الفلسفة والدين مجاله المستقل، الفلسفة للنظر والعقل، والدين للعامة والعمل، هذا هو جوهر توفيقه ابن رشد، وهو موقف متقدم على عصره بكل تأكيد .

إن محاولتي- عبر هذه المحاضرة - لاتهدف استعراضاً لفلسفة ابن رشد، فهو أمر لا أملكه ولا أدعيه، رغم أهمية ذلك وضرورته، لكنها مجرد محاولة جزئية الطابع، تطمح إلى الاسهام في تجسيد الرؤي والتفكير العقلاني الرشدي القديم وربطه باطار التفكير العقلاني التتويري الحديث والمعاصر والهدف إحياء الجوانب الإيجابية في تراثنا العربي الاسلامي، مدركين أن حوارنا البسيط حول ابن رشد، لاتتوقف قيمته عند الجانب التاريخي فحسب، بل هو حوار له قيمته الفلسفية التي لاتدعو إلى تبني أفكاره بشكل ميكانيكي، وإنما إلى " تمثلها تمثلاً عقلاً نقدياً في إطار مستجدات واقعا وعصرنا الراهن " كما يقول بحق المفكر العربي محمود أمين العالم .

في ضوء كل ما تقدم لم يكن غريباً أن يتهم ابن رشد بالهرطقة ويحاكم بعد أن وشى به الكثيرون وزوروا عليه، حيث تمت محاكمته في المسجد الأكبر بقرطبة وبحضور الخليفة " المنصور " الذي حكم عليه بالإبعاد مع أن تهمة كانت نكران القرآن، وهو

حكم مخفف على أي حال بالقياس إلى أحكام عصرنا ؛ مما يدل في رأينا على استنارة حكام أو قضاة عصره في الأندلس.

- اخوان الصفا: في كتاب " تاريخ الفلسفة " يشار إلى إخوان الصفا على أنهم " جماعة سرية ظهرت في البصرة في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي " ألف الإخوان إحدى وخمسون رسالة جمعوا فيها معلومات عصرهم في الرياضة والمنطق، والعلوم الطبيعية، وما وراء الطبيعة، والتصوف والسحر وعلم النجوم ؛ يرى " إخوان الصفا " أن تحصيل المعرفة الإنسانية يتم بثلاث طرق هي :

1. أعضاء الحواس

2. العقل

3. الحدس

كانوا من أنصار توحيد جميع الأديان والمذاهب الفلسفية على أساس من المعارف العلمية والفلسفية التي تُخَلِّص الدين من الأوهام والخرافات، ومن أجل بلوغ الكمال يجب الجمع بين الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية .

اتخذوا البصرة مقراً لهم ولم يعلنوا عن أسمائهم خوفاً من اتهامهم بالزندقة والإلحاد، ومن أقوالهم كما يوردها مؤلفا كتاب " الفلسفة الإسلامية " السابق ذكره أن: هذه الجماعة قد تألفت بال عشرة وتصافت بال صداقة واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة بينهم مذهباً رأوا أنهم قرَّبوا به الطريق إلى الفوز برضى الخالق وقاموا بإنشاء " هيئة علمية وأخلاقية " تتعاون على نشر الثقافة العالية من الآلهيات والرياضيات والطبيعات " .

عملوا على أن " تتفوق العلاقة بينهم لتكون أقوى من علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه، مزجوا الآيات القرآنية بمذهبهم ترغيباً للشباب في الإقبال على هذه التعاليم، لاقت تعاليمهم اهتماماً لدى المعتزلة الذين تداولوها سراً، ترجمت رسائل إخوان الصفا إلى اللاتينية والألمانية وكان لها قيمة هامة في أوروبا حسب ما يؤكد عدد من الكتاب والمفكرين.

- ابن خلدون ( 1332 م \_ 1406 م . )

- رغم كل ما عليه من مآخذ ذاتية، فقد كان رائداً لعلم الاجتماع بل ومؤسساً له ؛  
ففي مقدمته المطولة التي عرفت باسم " مقدمة ابن خلدون " تناول كثيراً من الموضوعات  
الهامة :-

- حقيقة التاريخ ومهمة المؤرخ .
- العوامل الطبيعية في تكوين الأمم .
- المؤسسات الاجتماعية في البدو والحضر .
- العوامل الاجتماعية في نشوء الأمم .
- العوامل العارضة في المجتمع الإنساني .

وكما يورد كتاب " الفلسفة الإسلامية " الذي أشرنا إليه، كان ابن خلدون يرى أنه لا  
حاجة لنا بقوانين المنطق الصوري ( الأرسطي ) لأنها " لا تتفق مع طبيعة الأشياء  
المحسوسة، ولذلك يجب على العالم أن يفكر فيما تؤدي إليه التجربة الحسية وألا يكتفي  
بتجاربه الفردية" ؛ إن ابن خلدون يعتبر فيلسوفاً حسي النزعة لا يؤمن إلا بالمحسوس  
والتجربة، ورأى أيضاً أن المنطق طبيعي في الإنسان وأن العقل الذي وهبه الله إياه  
طبيعة فطرها الله فيه، فيها استعداد لعلم ما لم يكن حاصلًا

أخيراً .. لقد استهدفت عبر كل ما قدمته من نصوص مكونة لهذه الدراسة و هي  
نصوص مستقاه من العديد من المصادر، تقديم صورة موضوعية مبسطة للمذاهب  
والفلسفة الإسلامية، ليس فقط للفهم والتأمل بقدر ما هي دعوة لإعمال العقل ونقد كل  
مظاهر ومكامن التخلف والوقوف أمام المطلق عند الضرورة لحفز إرادة العمل وإرادة  
النهضة والتحرر والتقدم، فالأمة العربية \_ كما يقول عبد الله العروي \_ تقف اليوم على  
باب التاريخ الجدي، وأنها ستجابهه في الغد لا بعد غد ؛ لكن ذلك لن يكون بفتح باب  
الاجتهاد فحسب بل يجب إغلاق باب التقليد كلياً ونهائياً أي الابتعاد عن المطلق  
والاعتقاد بأن الواقع ( الحاضر ) يستوجب منطقاً لفهمه واستيعابه ولن يكون ذلك إلا  
بتبنى المنهج الجدلي العلمي أو التاريخانية فكراً وممارسة ؛ لذلك فالسؤال عن المستقبل  
هو سؤال عن المصير وعن الوعي بالتاريخ بهدف الانتقال من التاريخ الحداثي إلى

التاريخ الإستراتيجي المستقبلي، خاصة وأن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا اليوم كما يرى د. فوزي منصور في كتابه " خروج العرب من التاريخ " لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الأستراليون الأصليين غزاتهم وأن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير أوضاعنا وهذه العملية لن تتم في رأيه بدون " ثورة حقيقية في الفكر الديني تخرجه من أطر العصور الوسطى وتحوله من قيد على التطور الاجتماعي إلى واحد من أهم منابعه " .

الهوامش :-

(1) محاضرة ألقاها الأستاذ غازي الصوراني - في ندوة حوار مع مجموعة من المثقفين والكوادر السياسية-غزة.

(2) المصادر الأساسية :موجز تاريخ الفلسفة، الجزئين الأول والثاني-قصة الفلسفة-ول ديورانت.

(3) بعكس المثالية الذاتية التي تقول بأن ما دام كل فرد مغلق في افكاره الخاصة ،فإنه يعرف نفسه فقط دون العالم الخارجي أو حتدون الآخرين من بنى الإنسان(بيركلي هو فيلسوف المثالية الذاتية...وهي فلسفة رجعية الى أبعد الحدود).

(4) ول ديورات-قصة الفلسفة-بيروت-مكتبة المعارف-الطبعة الخامسة-1985-ص127.

(5) الصوفية "mysticism"وتطلق هذه الصفة على المؤمنين بقدرة الانسان على الدخول في تماس مباشرة مع الله وتدويب ذاته بالذات الالهية.

(6) ترتكز الافلاطونية الجديدة الى فكرة"اللاهوت السلبي" التي تعتبر الله ماهية لا يمكن أبدا اعطاء أى حكم أثباتى أو الوصول الى أيه معرفة إيجابية عن طبيعتها ،على قاعدة أن "الالهى لايمكن الاحاطة به".

(7) أهم شعارات حركة الزهد قولهم "أن حب الدنيا رأس كل خطيئة"والزهد راس كل خير وطاعة".

( من أبرز دعاة التصوف،الغزالي ومحي الدين بن عربي والسهوروى .

- (9) قضايا فكرية-دراسة بعنوان الخطاب الدينى المعاصر-عدد خاص عن التيارات الدينية -ص45.
- (10) محمد السيد نعيم و د.عوض حجازى-الفلسفة الاسلاميه وصلاتها بالفلسفة اليونانية-دار الطباعة المحمدية بالاذهر-القاهرة الطبعة الثانية-1959-ص171.
- (11) المصدر السابق -ص215.
- (12) محاضرة القاها الاستاذ غازي الصوراني فى معهد كنعان الثقافى -غزة، بمناسبة مرور ثمانمئة عام على وفاة ابن رشد.

**ما هي المعرفة؟ [1] وما هي السمات الأساسية لنظرية المعرفة الماركسية؟**

الحوار المتمدن-العدد: 8079 - 24 / 8 / 2024

المعرفة هي الانعكاس الفعال الهادف للعالم الموضوعي وقوانينه في مخ الإنسان، ومصدر المعرفة هو العالم الخارجي المحيط بالإنسان، فهو يؤثر على الانسان ويثير لديه الاحاسيس والتصورات والمفاهيم المعنية. فالانسان يرى الغابات والحقول والجبال، ويشعر بالحرارة ويدرك ضوء الشمس، ويسمع تغريد الطيور ويشم عبير الزهور، ولو لم تؤثر عليه هذه الأشياء الموجودة خارج وعي الانسان لما كان لديه أقل تصور عنها.

الاعتراف بالعالم الموضوعي وأشياءه وظواهره باعتبارها المصدر الوحيد للمعرفة الانسانية هو المسلمة الأساسية لنظرية المعرفة الماركسية المادية الجدلية.

بالنسبة للماركسية فإن السمة المميزة الأساسية لنظرية المعرفة الماركسية هي انها وضعت عملية المعرفة على أساس من الممارسة ومن نشاط الناس المادي الإنتاجي ففي مجرى هذا النشاط بالذات يعرف الانسان الاشياء والظواهر، والممارسة في الفلسفة الماركسية هي نقطة انطلاق، أساس عملية المعرفة ومعيار صحة المعارف على حد سواء.

ففي النشاط العملي للناس والإنتاج المادي بالذات تظهر الفعالية والتوجه للمعرفة الانسانية. فالإنسان لا يمارس تأثيراً فعالاً على العالم المحيط به وحيداً، بل بالتعاون مع غيره من الناس، مع المجتمع ككل. وهذا يعني أنه إذا كان العالم المادي هو موضوع المعرفة ومصدرها فإن المجتمع الانساني هو الذات بالنسبة للمعرفة وحاملها، والاعتراف بالطبيعة الاجتماعية للمعرفة سمة مميزة هامة لنظرية المعرفة الماركسية.

فالمعرفة من وجهة نظر المادية الجدلية هي العملية اللامتناهية لاقترب التفكير من الموضوع الجارية معرفته، وهي حركة الفكر من الجهل إلى المعرفة، ومن المعرفة غير الكاملة وغير الدقيقة إلى معرفة أكثر كمالاً ودقة، وتسير المعرفة إلى الأمام كاشفة عن

جوانب جديدة متزايدة للواقع ومستبدلة النظريات البائدة بنظريات أخرى جديدة، ومضيفة مزيداً من الدقة على النظريات القديمة" [2].

- الممارسة نقطة انطلاق عملية المعرفة وأساسها [3]:

الممارسة هي النشاط الفعال للناس في تحويل الطبيعة والمجتمع، وأساس الممارسة هو العمل، الانتاج المادي، كما تشمل الممارسة كذلك النضال السياسي، الطبقي وحركة التحرر الوطني والتجارب العملية. والممارسة اجتماعية من حيث طابعها، فهي ليست نشاط أفراد معزولين بل نشاط جماعات كبيرة من الناس، نشاط جميع الشغيلة، أي أولئك الذين ينتجون الخيرات المادية، إلى جانب نشاط الأحزاب والحركات الثورية.

والممارسة هي نقطة انطلاق المعرفة وأساسها :

"إن الممارسة ليست فحسب أساساً للمعرفة بل هي كذلك هدف للمعرفة، فإن الانسان لا ينكب على معرفة العالم المحيط به وكشف قوانين تطوره الا بغية استخدام نتائج المعرفة هذه في نشاطه العملي" [4].

- وحدة النظرية والممارسة [5]:

المعرفة أحد أشكال نشاط الناس، انها نشاطهم النظري، غير ان النظرية بذاتها عاجزة عن تغيير الواقع، هذا ما يميزها عن الممارسة. فالنظرية انما تعكس العالم فحسب، تعمم خبرة البشرية العملية، ولكنها إذ تعمم الممارسة تترك تأثيراً معاكساً عليها وتسهم في تطورها، فالنظرية دون الممارسة عديمة المعنى، والممارسة دون النظرية عمياء، فالنظرية تهدي الممارسة إلى الطريق وتشير إلى اكفأ وسائل تحقيق الأهداف العملية . فالوحدة بين النظرية والممارسة هي المبدأ الأعلى للماركسية .

- من التفرج (أو التأمل) الحي إلى التفكير المجرد [6]:

المعرفة لا تقف ساكنة، بل تتحرك وتتطور على الدوام، وبجد تطور المعرفة تعبيراً عنه في حركتها من التفرج الحي المباشر إلى التفكير المجرد. يقول لينين: "من التفرج الحي إلى التفكير المجرد ومنه إلى الممارسة - هذا هو الطريق الجدلي لمعرفة الحقيقة، لمعرفة الواقع الموضوعي".

## - المعرفة الحسية [7]:

تبدأ المعرفة دائماً بالإطلاع على أشياء العالم الخارجي عن طريق الحواس، فالحواس أشبه بنافذة "ينفذ" منها العالم الخارجي إلى ذهن الإنسان، وتمكن الحواس الإنسان من معرفة ألوان وروائح وأصوات الطبيعة ومذاق مختلف ثمارها وإلخ. والإحساس هو الشكل الرئيسي للمعرفة الحسية، والإحساس، هو انعكاس لمختلف الخصائص والسمات والجوانب للشيء، فالأشياء قد تكون ساخنة أو باردة، معتمة أو فاتحة، ناعمة أو خشنة، وكل هذه الخصائص وغيرها تولد احساسيس معينة بتأثيرها على حواسنا.

والأمر الذي يجعل الاحساسيس ذات أهمية هائلة في عملية المعرفة هو انها تعطينا المواد التي تمكننا من الحكم على الشيء، وتقوم كل عملية المعرفة اللاحقة على المعلومات التي تقدمها لنا احساسيسنا عن الشيء.

"إن خبرة الانسان اليومية ومعطيات العلم تبين أن الحواس لا تخدعنا، فإذا ثار لدينا شك في بيانات احد هذه الحواس فإننا نلجأ إلى غيرها من الحواس، فإذا لم يصدق الانسان عينيه فإنه يلجأ إلى استخدام اصابعه، وإذا لم تكن هذه كافية فإن في خدمته اعين واصابع الاخرين، وإذا لم يكن هذا كله كافياً فإن الانسان يلجأ إلى الأدوات والتجارب والخبرة العملية.

وهكذا فإن الحواس إذ تتم مراجعتها ببعضها البعض وباحساسيس الآخرين وبالخبرة والتجربة والممارسة تقدم لنا بشكل عام فكرة صحيحة عن الأشياء المتاحة لنا.

ومن أشكال المعرفة الحسية، إلى جانب الإحساسيس، المدركات والتصورات، فالادراك شكل أرقى من أشكال المعرفة الحسية، وهو يعكس الشيء في كليته الحسية المباشرة وفي مجموع جوانبه الخارجية وسماته المميزة.

أما التصور فهو استرجاع في ذهن الانسان لما تم إدراكه سابقاً، فنحن نستطيع، مثلاً، أن نسترجع في ذهننا، ان نتصور، هيئة معلمنا القديم رغم اننا لم نشاهده منذ سنوات طويلة" [8].

## - المعرفة المنطقية [9]:

إن الصورة التي تقدمها حواسنا غنية متنوعة للغاية ورغم ذلك فإنها محدودة بعيدة عن الكمال. فالمعرفة الحسية لا تعطينا الا فكرة عن الجوانب الخارجية للأشياء، فمن الممكن بواسطة الحواس ان نرى مصباحاً كهربائياً مثلاً، ولكن لا يمكن أن نتصور ان الكهرباء تيار من الاليكترونات التي تتحرك بسرعة معينة. كما انه من غير الممكن ان ندرك عن طريق حواسنا سرعة الضوء الهائلة وحركة الدقائق الأولية في الذرة وكثيراً غيرها من ظواهر الطبيعة والحياة الاجتماعية المعقدة.

"وباختصار فإن المعرفة الحسية لا تستطيع ان تكشف عن الطبيعة الداخلية للأشياء، عن جوهرها، عن قوانين تطورها، في حين أن هذا هو الهدف الرئيسي للمعرفة. ومن المعلوم جيداً أن معرفة القوانين وجوهر الأشياء هي وحدها التي تصلح كمرشد للانسان في نشاطه العملي، وهنا يهب لنجدته التفكير المجرد أو، كما يسمى أيضاً، التفكير المنطقي.

ان التفكير المنطقي هو مرحلة جديدة كيفياً وأرقى في تطور المعرفة، ودوره ان يكشف عن خواص الشيء وسماته الرئيسية، ففي مرحلة التفكير المنطقي تتحقق معرفة قوانين تطور الواقع الضرورية جداً للانسان في نشاطه العملي" [10].

المذهب الماركسي عن الحقيقة

- موضوعية الحقيقة [11]:

تقصد المادية الجدلية بالحقيقة تلك المعارف عن الشيء التي تعكس هذا الشيء بشكل صائب، أي تتفق معه، على سبيل المثال فإن التأكيدات العلمية بان "الاجسام تتكون من ذرات" وأن "الأرض وجدت قبل أن يوجد الانسان" وان "الشعب هو خالق التاريخ" إلخ. هي تأكيدات صحيحة.

على أي شيء تتوقف الحقيقة؟ هل تتوقف على الانسان الذي تنشأ في عقله هذه الحقيقة أو على الموضوع الذي تعكسه؟ .

يرى المثاليون ان الحقيقة ذاتية، أي انها تتوقف على الانسان الذي يحدد بنفسه صحة معرفته بغض النظر عن الحالة الواقعية للأمور .

وعلى عكس المثالية، فإن المادية الجدلية التي تعتمد على منجزات العلم وخبرة الانسان طوال قرون، تؤكد ان الحقيقة موضوعية، وبما ان الحقيقة تعكس العالم الموجود موضوعياً، فإن مضمونها لا يتوقف على وعي الانسان. ان الحقيقة الموضوعية، كما كتب لينين، هي مضمون معرفتنا الذي لا يتوقف على الانسان ولا على البشرية. ان مضمون الحقيقة تحدده تلك العمليات الموضوعية التي تعكسها.

- من الحقيقة النسبية إلى الحقيقة المطلقة [12]:

ان المادية الجدلية باعترافها بموضوعية الحقيقة تحل كذلك مسألة أخرى هامة في المعرفة، وهي كيف يعرف الانسان الحقيقة الموضوعية: في الحال وبشكل كامل، وبلا شروط، وبشكل مطلق أو على وجه التقريب وبشكل نسبي؟ ان هذه المسألة، هي مسألة التناسب بين الحقيقة المطلقة والحقيقة النسبية.

ان الفروق بين الحقيقة المطلقة والنسبية تعود إلى أن درجة تطابق المعرفة مع الواقع ودرجة نفاذ عقل الانسان إلى هذا الواقع غير متماثلتين، وتتطابق بعض المعارف تماماً مع الواقع، بدقة مطلقة، بينما تتطابق معارف أخرى جزئياً. فإن الحقيقة المطلقة هي الحقيقة الموضوعية بكاملها، وهي انعكاس دقيق اطلاقاً للواقع. فهل يمكن معرفة الحقيقة المطلقة بكاملها؟ من حيث المبدأ، نعم، إذ أنه لا يوجد شيء لا يمكن معرفته، كما ليس هناك حدود لقدرة العقل الانساني على المعرفة. ولهذا السبب كانت معرفة الانسان نسبية في كل مرحلة من مراحل التاريخ، وتتخذ بالضرورة طابع الحقيقة النسبية، والحقيقة النسبية هي التطابق غير الكامل بين المعرفة والواقع.

"إن الحقيقة النسبية تحتوي من كل بد بعضاً من الحقيقة المطلقة، ان معرفة الانسان مطلقة ونسبية سواء بسواء، فهي نسبية لانها ليست معرفة مكتملة، بل معرفة تتطور وتتعمق على الدوام كاشفة عن جوانب جديدة وجديدة من الواقع، وهي مطلقة لانها تحتوي عناصر من المعرفة الأبدية والدقيقة اطلاقاً" [13].

- الحقيقة الموضوعية: دياكتيك الحقيقة المطلقة والنسبية:

إن المسألة الرئيسية في الديالكتيك، بصفته نظرية للمعرفة، هي مسألة: الحقيقة، فما هي الحقيقة ومم تتألف وهل يمكن الوصول إلى المعرفة الحقيقية؟ وكيف تحدث حركة المعرفة نحو الحقيقة وما هو مقياس صحة معارفنا؟ هذه هي المسائل الأساسية في نظرية المعرفة. إن الاعتراف بالحقيقة الموضوعية [14] يعني أن العالم وقنونه متاحة للمعرفة كما هي موجودة بنفسها وباستقلال عن الوعي.

إن جوهر الحقيقة، أن المعرفة لا تكون حقيقية موضوعياً إلا إذا عكست بأمانة ما هو موجود باستقلال عن الوعي العاكس. ولذا فإن النظرية تظل، موضوعياً، حقيقة بغض النظر عن عدد من يأخذ بها من الناس (كثيرون أم قليلون) وعن شخصياتهم. ونحن، من ناحية أخرى، نعلم أن النظريات الخاطئة والعقائد البالية يمكن أن تسيطر على عقول جماهير واسعة من الكادحين لمدة طويلة، كالعقائد الدينية وبعض الأفكار التي تروجها الدعاية البرجوازية، ولكن الزيف يبقى زيفاً بغض النظر عن عدد الناس الذين يأخذون به.

كيف نصل إلى الحقيقة: أنحيط بها بتمامها دفعة واحدة أم بالتدرج؟ إن هذا السؤال يتطلب للإجابة عليه تبيان العلاقة المتبادلة بين الحقيقة الموضوعية والنسبية. إن الاعتراف بوجود الحقيقة المطلقة غير كاف بالنسبة للإنسان المادي - الديالكتيكي، إذ إن من الضروري اكتشاف الطريق الموصل إليها، والوصول إليها لا يتأتى للإنسان دفعة واحدة، وذلك لأن هذه الحقيقة تتألف من حقائق نسبية.

إن الحقيقة النسبية هي المعرفة التي تعكس الواقع بشكل صحيح من حيث الأساس، ولكن ليس بشكل تام، بل ضمن حدود معينة، وفي ظروف وعلاقات معينة، وخلال التطور التالي للعلم تزداد هذه المعرفة دقة وكماً وعمقاً وحسية.

إن الحقيقتين المطلقة والنسبية هما عنصرا الحقيقة الموضوعية، وهما تتباينان لا من حيث المصدر بل من حيث درجة الدقة ومن حيث تطابقهما مع الواقع ودرجة الكمال التي يعكسانه بها. فالحقيقة المطلقة تتألف من حقائق نسبية، وكل درجة في سلم تطور العلم تضيف عنصراً إلى الحقيقة المطلقة.

- الممارسة محك الحقيقة:

"إن الممارسة هي ذلك المحك الوحيد للحقيقة" [15]، حيث يمكننا أن نناقش بلا نهاية عن صحة هذه الفكرة أو النظرية العلمية أو تلك، لكنها هذه المناقشة يمكن حسمها فقط عن طريق الممارسة النضالية أو التنظيمية أو السياسية أو التجربة العملية والعلمية .. إلخ.

• الممارسة كأساس للمعرفة ومقياس للحقيقة :

تنشأ المعرفة على أساس حاجات الممارسة العملية للإنسان ومن أجل سد هذه الحاجات في خضم النشاط الثوري أو الاجتماعي في اوساط الجماهير، وبالتالي فإن للممارسة دوراً هاماً وأساسياً في إنتاج المعرفة، إذ أن أهم نوع من أنواع النشاط البشري هو الممارسة، وهي عبارة عن نشاط حسي مادي يرمي إلى تغيير واقع التخلف والقهر والاستغلال المحيط بنا، ويتدرج في أساس كل الأنواع الأخرى من النشاط الاجتماعي والروحي بما فيه عملية المعرفة. إذن فالممارسة تنطوي ليس على عملية العمل فحسب بل على كل نشاط البشر الاجتماعي والتحويلي والثوري فالممارسة هي التي تدل على الوعي بالنظرية.

إن أهم أسهام ثوري للمادية الجدلية في نظرية المعرفة هو إدراك الدور الأساسي للممارسة في النشاط المعرفي واكتشاف أن الممارسة هي التي تجعل هذا النشاط ممكناً وتتيح تمييز المعرفة الحقيقية عن المعرفة الكاذبة، بالتالي من المستحيل عملياً ونظرياً أن نفهم واقعنا الاجتماعي وأن نحوله ثورياً إذا لم نعتمد في هذه العملية الواحدة المزدوجة على الفكر الماركسي، فهذا الفكر هو شرط إمكانية فهم مجتمعنا وبالتالي تحويله ثورياً، فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية، وانطلاقاً من هذه العلاقة البنوية بين النشاط النظري والنضال العملي - كما يقول مهدي عامل - يمكن أن نفهم كذلك شكل الممارسة الفلسفية او الصراع الأيديولوجي، ففي كل فلسفة أيديولوجية وكل أيديولوجية تعكس واقعاً طبقياً معيناً وصراعاً طبقياً معيناً، وذروة التضليل في الفكر الفلسفي أن يظهر وكأنه بعيد غريب عن الأيديولوجية، بعيد غريب عن الصراع الطبقي الواقعي.

إن الممارسة الفعلية الفلسفية هي صراع أيديولوجي، ضد الأيديولوجيات الرجعية والبرجوازية التي تختفي وراء قناع الفلسفة المجردة، لأن الصراع الأيديولوجي كما فهمه لينين على حقيقته شكل من أشكال الصراع الطبقي، والصراع الطبقي في أساسه، صراع سياسي، إلا أنه يتخذ أشكالاً متعددة كصراع أيديولوجي مثلاً، وهنا بالضبط يتجلى دور الممارسة في اكتساب المعرفة وتطويرها وتجديدها وفق حركة الواقع والصراع الطبقي والوطني والفكري ضد اعدائنا. فالممارسة هي أهم نوع من أنواع النشاط البشري، وهي تتطوي ليس على عملية العمل فحسب بل على كل نشاط البشر الاجتماعي التغييري التحرري والديمقراطي والثوري .

المكان والزمان:

- المفهوم الفلسفي عن المكان والزمان [16]:

حين ننظر باهتمام إلى الأشياء التي تحيط بنا نجد أن كلامها ليست فحسب متحركاً لكنه كذلك يمتد في المكان، وقد تكون الأشياء كبيرة أو صغيرة لكن لها جميعاً طولها وعرضها وارتفاعها، وهي تشغل مكاناً محدداً ولها حجم. والأشياء في الطبيعة لا تمتلك حجماً فحسب لكنها موضوعة بطريقة ما بالنسبة لبعضها البعض، فبعضها يقع أبعد أو أقرب لنا من بعضها الآخر أو أعلى أو أدنى أو على اليسار أو اليمين. ويعكس المفهوم الفلسفي عن المكان خاصية شاملة للأجسام المادية هي الامتداد في المكان، أي انها تشغل مكاناً محدداً وتقع على نحو خاص وسط غيرها من أشياء العالم، ولا توجد الأشياء في المكان فحسب، لكنها تتتابع في تسلسل زمني محدد، وتحل بعض الأشياء مكان بعضها الآخر، ثم تحل أخرى مكان هذه الأخيرة وهلمجراً، فلكل شيء مدة وجود معينة، أي ان له بداية ونهاية . ويعكس المفهوم الفلسفي عن الزمان خاصية شاملة للعمليات المادية بحيث تتبع بعضها البعض في تسلسل محدد وتمتلك الاستمرار، وتتطور على مراحل وأطوار، والزمان والمكان شكلان شاملان لوجود المادة، ومن أهم خواص المكان والزمان موضوعيتهما، أي كونهما مستقلين عن وعي الإنسان، وهذا طبيعي لانهما هما الشكلان الأساسيان للوجود، للمادة الموجودة موضوعياً.

إن الخاصية الملازمة للمكان كشكل لوجود المادة هي ثلاثية ابعاده، وهذا يعني أن كل جسم مادي له ابعاد ثلاثة: الطول والعرض والارتفاع، وبالتالي فإن الجسم يستطيع أن يتحرك في إطار الاتجاهات الثلاثة التي هي عمودية بالنسبة لبعضها البعض. وعلى عكس المكان ليس للزمان سوى بعد واحد، وهذا هو السبب في أن كل الاجسام تتطور في الزمان باتجاه واحد فحسب، أي من الماضي إلى المستقبل، وإن الزمان لا يعود إلى الخلف وإنما هو يتحرك إلى الأمام فحسب ومن المستحيل إعادة حركته واستعادة الماضي. وهذه الحقيقة الطبيعية لا يريد الموافقة عليها الساسة الرجعيون الذين يسعون إلى إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء تلك السيطرة التي ولى زمانها ولن تعود مطلقاً. وإن عالم القرن الحادي والعشرين يستحيل عودته إلى القرن التاسع عشر، فالزمن تغير الآن.

هما كان الشيء المادي الذي نتناوله فهو دائماً ذو امتداد ما: إنه طويل أو قصير، عريض أو ضيق، عالٍ أو منخفض، ولا وجود لشيء خالٍ من امتداد على شكل طول أو عرض أو ارتفاع، خالٍ من أي حجم كان. إن كل شيء في هذا العالم المحيط بنا قائم في مكان ما بين أشياء أخرى.

إن كل شيء من أشكال حركة المادة مرتبط، بالضرورة، بالتنقل المكاني الذي نقوم به، لأجسام صغيرة أو كبيرة، أي أن المكان هو الشرط الأساسي لحركة المادة، وعلى هذا فالمكان هو الشكل الحقيقي موضوعياً لوجود المادة المتحركة. ثم إن العمليات المادية لا تتم فقط في أماكن مختلفة وفي أزمان متباينة، وإن كون المراحل المتباينة للعمليات ذات أزمان متباينة، أي أنها مفصولة عن بعضها بفترات ما، يعتبر الشرط الأساسي لوجود هذه العمليات، فلولا هذا الامتداد الزمني، لولا هذا التباين الزمني بين المراحل المختلفة لعملية واحدة، لما وجدت هذه المراحل ذاتها، وبالتالي لما حدثت أية تبدلات تنقل الظواهر من مرحلة إلى أخرى، ولما أمكن تطور الظواهر والعمليات، وانتقالها من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا، وهذا يعني أن حركة المادة غير ممكنة خارج الزمن وبشكل مستقل منه. وعلى هذا فالزمن هو الشكل الحقيقي موضوعياً لوجود

المادة المتحركة، ولا تستطيع هذه المادة المتحركة أن تتحرك من غير إطار من الزمان والمكان".

إن أي شيء مادي لا يمكن أن يوجد في المكان فقط دون أن يكون في الزمان، أو أن يوجد في الزمان دون أن يوجد في المكان، وأي جسم كان هو دائماً وفي كل مكان موجود في المكان كما في الزمان. ورغم أن الزمان والمكان هما شكلان لوجود المادة على حد سواء إلا أنهما شكلان متباينان لوجود المادة، فبالرغم من أنهما يتمتعان بخصائص مشتركة متعددة، إلا أنهما يتباينان عن بعضهما كثيراً، إن ما يجمع بينهما هو أنهما: موضوعيان، موجودان بشكل مستقل عن وعينا، خالداً بسبب خلود المادة، لقد كانا موجودين، وهما موجودان، وسيظلان موجودين، لأن المادة لا يمكن أن توجد من دونهما، انهما غير محددتين وغير نهائيتين، إن اللامحدودية واللامنهائية هما ميزتان متباينتان للمكان والزمان.

إن مكان الكون ليس غير محدد فحسب، بل هو غير متناه أيضاً، وليست هناك أية معطيات تثبت، بشكل لا يقبل الجدل، أنه مكان مغلق. لنقل على سبيل المجاز أنه لو قدر لنا السير في الكون في اتجاه واحد لما رجعنا أبداً إلى نقطة انطلاقنا، وسنستمر في سيرنا، دائماً على أماكن كونية جديدة.

الدور الحاسم للعمل في ظهور الوعي [17]:

يختلف وعي الإنسان كميّاً عن نفسية الحيوانات، فما هو مبعث هذا الفارق؟ يرجع هذا الفارق إلى أن نفسية الحيوانات هي نتاج للتطور البيولوجي وحده في حين أن وعي الإنسان نتاج للتطور التاريخي، الاجتماعي. ويقول ماركس إن حواس الإنسان الخمس هي نتاج لكل تاريخ العالم، فأذن الإنسان الموسيقية وعينه التي تتأمل جمال الطبيعة، وتدوقه الرفيع، وغيرها من الحواس قد تطورت على أساس الخبرة الاجتماعية التاريخية. والعمل أي إنتاج القيم المادية هو العامل الحاسم في ظهور الإنسان، وفي تطور وعيه. ويؤكد انجلز أن "العمل خلق الإنسان نفسه"، فبفضل العمل تحول سلفنا القديم، الشبيه بالقرود، إلى الإنسان المعاصر - Homo Sapiens، ووفر العمل للإنسان الطعام

والملبس والمأوى، ولم يحمه فحسب من القوى الطبيعية العاتية، بل مكنه من اخضاعها ووضعها في خدمته، وخلال العمل تغير الانسان نفسه إلى حد يفوق التصور، كما غير كذلك معالم كوكبنا، فالعمل هو اثن ما يمتلكه الانسان، وهو شرط لا غنى عنه لحياته وتطوره. وقد توفرت لدى القرد الشبيه بالانسان مقدمات للعمل، فكانت القردة تستخدم العصي والاحجار وغيرها من الأشياء البسيطة للحصول على الطعام، لكنها كانت تفعل ذلك بطريقة عرضية غير واعية، فليست القردة ولا أي حيوانات أخرى بقادرة على صنع ابسط أدوات العمل، أما الإنسان فيصنع أدوات الانتاج ويستخدمها بصورة واعية، الأمر الذي يشكل الخاصية الكيفية لعمله، ولكن تعلم الانسان فعل ذلك استغرق مئات الآلاف من السنين التي جرت طوالها عملية معقدة للغاية هي عملية تكون الانسان وتشكل وتطور وعيه .

#### اللغة والتفكير [18]:

كانت اللغة والكلام المنطوق أهمية كبيرة في تكون وعي الانسان، فقد كانت اللغة التي ظهرت مع الوعي على أساس العمل قوة جبارة مكنت الإنسان من الخروج من ملكوت الحيوان وتطوير تفكيره وتنظيم الانتاج المادي. وقد سمي ماركس اللغة الواقع المباشر للفكر، وقد فعل ذلك لأن الفكر لا يمكن ان يوجد الا في الغلاف المادي للكلمة أو الاشارة والرمز اللذين يحلان محلها، فسواء فكر الانسان في نفسه أو عبر عن أفكاره بصوت مسموع، أو كتب هذه الأفكار، لأن الأفكار تتجلى وتتجسد ويتم نقلها وإدراكها عبر الكلمات المنطوقة، ولولا اللغة المنطوقة والكتابة لكانت الخبرة القيمة للأجيال العديدة ستضيع، ولا جبر كل جيل جديد على ان يبدأ من جديد عملية شاقة للغاية لدراسة العالم .

#### نظرية التطور الديالكتيكية :

إن قوانين العالم الموضوعي - وفق الرؤية الفلسفية الماركسية- هي قوانين الحركة والتطور ولا يمكن فهم الأشياء والظواهر فهماً صحيحاً، ولا تفسيرها تفسيراً صائباً إلا إذا درست في سير عملية نشوئها وتطورها.

إن المادية الديالكتيكية تفهم التطور فهماً متلائماً مع الواقع القائم موضوعياً، تفهمه على أنه حلول الجديد محل القديم، على أنه موت القديم ونشوء الجديد، وهي تكشف التناقضات الداخلية التي تحدث في الأشياء المتبدلة، وترى في حل هذه التناقضات وتطورها القوة الرئيسية المحركة للتطور.

نظرية التطور الديالكتيكية تدلنا على الطريق الصحيح للمعرفة، وبالتالي، على الطريق الموثوق للسيطرة على قوانين وقوى الطبيعة والمجتمع.

- 
- [1] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 155
- [2] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 156 - 157
- [3] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 157
- [4] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 158
- [5] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 159
- [6] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 160
- [7] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 160-161
- [8] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 162
- [9] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 162
- [10] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 162-163
- [11] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 169
- [12] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 170
- [13] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 171
- [14] يسمى شكل مضمون معارفنا وتصوراتنا هذا، الذي لا يرتفع لا بإنسان بعينه ولا بالبشرية عموماً بالحقيقة الموضوعية. يسمى شكل التعبير عن الحقيقة الموضوعية، الذي يتوقف على الظروف التاريخية الملموسة، والذي يميز مستوى دقتها وصرامتها واكتمالها المحقق على مستوى المعرفة المعنى بالحقيقية النسبية. وتسمى المعرفة الدقيقة، الشاملة، الوافية، والكاملة تماماً لظاهرة ما من الظواهر بالحقيقة المطلقة. " الدائرة الثقافية".

- [15] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 175
- [16] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 49
- [17] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 64
- [18] افاناسييف - كتاب: أسس المعارف الفلسفية - دار التقدم - موسكو - 1979 - ص 66

## عصر التنوير

الحوار المتمدن-العدد: 8080 - 25 / 8 / 2024

أشرق نور التنوير على أوروبا من إنجلترا الليبرالية، ثم انتقل إلى فرنسا وألمانيا وبقية أوروبا، ومع تلك الاشراق التنويرية الحاملة لمفاهيم الحرية وسيادة العقل، والتحرر من وصاية الكنسية والاقطاع، خرج الانسان الأوروبي من إسار التخلف والاستبداد الإقطاعي صوب الحرية و الروح النقدية التي انطلقت في النظر إلى الوجود بتفكير عقلائي يبحث عن أسباب الظواهر بعيداً عن غيبيات الكنيسة من ناحية، ورفضاً للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية المتخلفة التي تراكمت طوال العصر الإقطاعي البائد من ناحية ثانية، ولذلك لا نبالغ في القول بأن فكر التنوير افتتح بوابة العالم الحديث، لأن معظم أفكار الحداثة (العقلانية والديمقراطية والعلمانية والمواطنة والتقدم والحرية.. الخ) جاءت من تأثير مباشر من فكر التنوير.

ولذا، "فالتنوير ليس مجرد حلقة من حلقات تاريخ الأفكار بل ثابت أساسي من ثوابت الفكر الفلسفي الغربي منذ كانط حتى الآن، فالمذهب الليبرالي يؤكد حرية التعبير وحرية الكلام. وهنا تتلاقى الليبرالية السياسية مع فلسفة عصر التنوير، فالدفاع عن مثل هذه الفضائل ليس مبنياً على النظرة المفيدة أن التسامح هو قيمة "خير" فحسب، وإنما أيضاً على النظرة التي نقول إن نقاشاً مفتوحاً وحرراً هو شرط ضروري لنكون قادرين على الوصول إلى رؤية صحية في العلم، كما في السياسة".

فالحرية شرط العقلانية، وفي الوقت نفسه هي شرط للديمقراطية في عملية خلق الرأي العام الشعبي، وفي التأمل المنتور، ذلك ما عبر عنه بوضوح المفكر الفرنسي مونتسكيو الذي ربط الحرية بشكل خاص بإسهامين اثنين أساسيين وهما: نظرية فصل السلطات كشرط للحرية، ونظرية تأثير البيئات المختلفة على السياسة، وكانت فرنسا في القرن الثامن عشر هي الرافد الاساسي والأكبر لنهر العالم الكبير الذي تحدر من أرض اليونان قبل ذلك باثنين وعشرين قرناً.

نستخلص مما تقدم، أن مفكري التنوير (في إنجلترا وفرنسا وألمانيا) كانوا قد "أحلّوا العقل السيد المستقل محل العقيدة اللاهوتية المسيحية التي سيطرت على البشرية الأوروبية قرون وقرون، لقد كان العقل هو القضية الكبرى لفلاسفة القرن الثامن عشر والذي دعي في كل أنحاء أوروبا بعصر التنوير".

## عن الترابط بين المفاهيم والممارسات السياسية والأخلاقية المحترمة

الحوار المتمدن-العدد: 8106 - 20 / 9 / 2024

إن وعينا للترابط بين السياسية والأخلاق بالمعنى الموضوعي النبيل لكلمة السياسي وليس باعتبارها اطاراً للمصالح الأنانية الانتهازية الضاره لهذه الحركة السياسية أو تلك، يمثل صمام الامان للسياسة الوطنية والأخلاق النبيلة وكافة الممارسات النقبضة للفساد والمحسوبيات والانتهازية والعمالة.

فالسياسة إذا ما أدت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب وفق أسس وطنية وديمقراطية فإنها تكون أخلاقية. وإذا ما أدت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة كل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنها تتحول إلى سياسه منحطه لا أخلاقية.

وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية، وهناك سياسة لا أخلاقية. وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما: التصور الأخلاقي النبيل لكانط والتصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنه عندما نقول سياسة ميكافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها.

وفي هذا الجانب، يمكن القول إنّ دول الشمال الأوروبي كانطية بهذا المعنى. فألمانيا وهولندا والبلدان الإسكندنافية وسويسرا تبدو عموماً أكثر أخلاقية من امريكا ودول جنوب أوروبا"، وبالطبع لا تجوز المقارنة مع الدول المتخلفة (وأنظمة العرب) حيث يسود الاستبداد والفساد والتبعية والانحطاط الأخلاقي، لكن المقارنة ضرورية لكي ندرك الفرق واضحاً جلياً بين السياسة الأخلاقية والسياسة اللاأخلاقية"، وفي هذا السياق أعتقد أن السياسة في الأنظمة العربية . خاصة دول الخليج والسعودية والمغرب . وصلت إلى حالة غير مسبوقة من اللاأخلاقية.

لقد لعبت الفلسفة الأخلاقية للفلاسفة الكبار دوراً وتأثيراً في العقلية الجماعية في الغرب عن طريق التربية والتعليم والتثقيف والتهديب وذلك انطلاقاً من أن الفكر يلعب دوره وليس مجرد ثمرات فارغة كما يزعم البعض، فلا سياسة عظيمة بدون فكر عظيم. وبالتالي فالفكر أولاً، بعدئذٍ تجيء السياسة وقطف الثمار. وهذا ما ينقصنا بشكل موجه".

## هل تشكل الديمقراطية مفتاحاً لحل مشكلات الواقع العربي؟ حديث حول الديمقراطية و الماركسية والمستقبل

الحوار المتمدن-العدد: 8107 - 21 / 9 / 2024

الباحثين والمفكرين العرب، الذين تصدوا للبحث عن سبل الخروج من الازمة العامة التي تواجهها مجتمعات الوطن العربي، يتفقون على ابراز اهمية الديمقراطية، الا انهم يتباينون فيما بينهم عند تقييم آفاق هذه التحولات ومستقبلها والمعوقات التي تقف في وجهها، برهان غليون يلحظ ان التوجه الديمقراطي لا يزال "هشاً جداً" لسببين: الاول هو ان الديمقراطية "لا تزال شكلية جداً" ومطابقة، في معظم الاحيان، لمفهوم الليبرالية الاقتصادية المنفلتة، بل انها تبدو بمثابة تكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة وبالتالي "مفروضة من الخارج" والثاني هو ان الشروط الموضوعية المادية والتنظيمية والعقائدية، تجعل المسار الديمقراطي صعباً و مليئاً بالمخاطر .

ويعرب جورج طرابيشي في كتابه "في ثقافة الديمقراطية"، وتعليقاً على هذا الاهتمام المتزايد بقضية الديمقراطية، عن تخوفه من ان يؤدي التوجه الديمقراطي المتنامي، لا سيما بين المثقفين العرب، الى تحويل الديمقراطية الى "ايديولوجيا خلاصية جديدة" معتبراً ان "الاكتشاف" المتأخر لـ "فضيلة" الديمقراطية، من قبل شريحة واسعة من الانتلجنسيا العربية، يجعل هذه الديمقراطية مهددة بان تتحول إلى ايديولوجيا ديمقراطية بديلة "عن الايديولوجيا الثورية او القومية "الأفلة شمسها" .

بينما يرى البعض الآخر في ظاهرة غياب الديمقراطية على مستوى الايديولوجيا العربية، بمختلف اتجاهاتها، احد ابرز معوقات توطين الديمقراطية عربياً، فمنذ بدء اليقظة، يجنح الفكر القومي -كما يرى محمد عابد الجابري- الى تأجيل الديمقراطية، اولاً من اجل الاستقلال، وثانياً من اجل الوحدة، واخيراً لتحقيق الاشتراكية، اما التيار الماركسي فهو ينظر الى الديمقراطية بوصفها الوسيلة التي تستعملها البرجوازية لفرض سيطرتها، في حين ان الموقف الحداثي الليبرالي لا يتحمل الديمقراطية اذا كانت تعني

"حكم الاغلبية" لانه يدرك ان الاغلبية ليست له بل هي الطرف الأشد خطراً لأنها الأكثر اضطهاداً واستغلالاً ولن تخسر في نضالها سوى أغلالها، وبالتالي فإن موقف التيار الماركسي هو رفض "الديمقراطية الغربية" (أو ديمقراطية الأقلية القائمة على المنافسة بين الأقوياء، والمطالبة بالديمقراطية الشاملة، السياسية والاجتماعية التي تكفل للأغلبية ان تشق طريقها صوب تحقيق أهدافها ومصالحها).

وهناك من يرى ان العقبة الرئيسية في وجه توطين الديمقراطية في بلداننا تتمثل في "هشاشة" او "هلامية" القوى الاجتماعية، التي يمكن لها ان تركز عليها مسيرة الديمقراطية.

ومن الواضح بان هناك، في اطار النقاش العربي الدائر حول الديمقراطية، مبالغة في التركيز على العوامل التي يعتقد بانها تعوق توطينها عربياً، فالقول ان الدول العربية ليست مؤهلة بعد لان تكون ديمقراطية، او لان خصوصيتها التي لا تتفق مع الديمقراطية، او انها تعاني من مشكلة الامية او غيرها من المشكلات، لا يستقيم مع واقع وجود دول، كاليهند مثلاً، نجحت في مراكمة تجربة ديمقراطية غنية، فالتحدي المطروح اليوم هو النجاح في اشاعة مناخ ديمقراطي داخل البلدان العربية، والنضال، بصورة حثيثة، من اجل انتزاع وفرض المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، بغض النظر عن التباين بين نماذجها المختلفة، وفي مقدمة هذه المبادئ اقرار التعددية السياسية الحقيقية، وابعاد الحريات الفردية والعامّة، ولا سيما حرية التعبير والتنظيم والاجتماع، واجراء الانتخابات الحرة التي تفتح الباب امام تداول حقيقي للسلطة. أما جماعات الإسلام السياسي فينبغي عليها، ان ارادت ان تكون طرفاً مشاركاً في العملية الديمقراطية، ان تقبل، بصورة لا لبس فيها، هذه المبادئ التي ينظمها، في الواقع، مبدأ عام واحد هو الاقرار بشرعية الاختلاف، وهو مبدأ ليس غريباً على الاسلام، بل شكل القاعدة التي قام عليها تيار الاصلاح الديني الاسلامي. عند توفر هذا الشرط، ستتحول هذه الجماعات الى ما يشبه احزاب الديمقراطية المسيحية التي تشكل اليوم مكوناً رئيسياً من مكونات الفضاء السياسي الاوروبي.

غير ان تبلور احتمال كهذا، وصولاً الى انتزاع وتكريس المبادئ الديمقراطية في الحياة العربية، لن يكون ممكناً الا على قاعدة انتهاء الاستقطاب القائم اليوم بين السلطات العربية من جهة، وجماعات الاسلام السياسي، من جهة ثانية، وذلك عبر تكون قطب ثالث، مستقل تماماً عن هذين القطبين، يساهم في تنشيط العمل السياسي العربي، فالوطن العربي، وكما يكتب سمير امين . وأتفق معه تماماً لن يخرج من ازمته "الا اذا تكون قطب يساري ثالث قوي، مستقل تماماً عن قطب الحكم وعن قطب المعارضة (ممثلة) بالاسلام السياسي"، معتبراً ان اعادة تكوين اليسار الماركسي واعادة بناء القوى الشعبية، وانشاء مجتمع مدني صحيح على هذا الاساس، يمثل اليوم "اهم الاهداف المرحلية" و "ركناً أساسياً في عودة الوطن العربي الى مسرح التاريخ واستعادته طابع الفاعل على هذا المسرح".

لكن يبدو أن عوامل الاستنهاض التنظيمي الثوري الذاتي، بالمعنى المعرفي أو الأيديولوجي او السياسي والاجتماعي بمضمونه الطبقي في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، غير مؤهلة -حتى اللحظة- لبناء القطب الثالث، مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنيوية الشاملة فيها، وعندئذ لا مجال للحديث عن أي صحوة أو استنهاض طالما بقيت على حالها الراهن. لذلك، أرى أن نرسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها، من اجل بلورة القطب اليساري، يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي والايديولوجي وآليات العمل التنظيمي الديمقراطي الداخلي ووسائل النضال الوطني التحرري والسياسي والكفاحي والديمقراطي والمطلبي، طوال العقود السبعة الماضية، - شرط وضوح الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها-، نظراً لأولويتها كحلقة مركزية توفر الأرضية التي تنبني عليها الحلقات الأخرى (التنظيمية والسياسية والكفاحية والمجتمعية). إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المأزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة لدى كل عضو من اعضاء

هذا الحزب أو ذلك، خاصة وأننا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية.. أما المعوق الرئيسي في اندماج احزاب اليسار فيعود الى تشتتها المعرفي ومنطلقاتها المختلفة (ستالينية/ لينينية/ تروتسكية/ ماوية/) وضرورة توحيدها في إطار عام تعددي تحت مظلة الماركسية .

وعلى هذا الأساس، فإنني أدعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف ايجاد آلية حوار فكري من على ارضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والانسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطبيعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي في بلادنا، وبلورة تحقيق القطب اليساري الثالث رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الامبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الرجعية والكومبرادورية والليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى.

لذلك يجب أن يعود لليسار دوره الحقيقي، وأن تعود الماركسيّة منهجيّة تحفر في الواقع، وتؤسس لتجاوزه نحو المستقبل، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية الكبرى عبر اسقاط أنظمة التبعية والكومبرادور وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية .

نحن معنيون بتأسيس حركة ماركسيّة عربية ديمقراطية جديدة، تعمل لأن تكون قوّة فعليّة حقيقية، لكن دون أن نتجاهل دور الطبقات الأخرى والأحزاب الأخرى.

لكننا الآن معنيون بالحوار من أجل أن يصبح نشوء تلك الحركة ممكناً بشرط قوة كل حزب في بلده أولاً كمقدمة للحوار بين الجميع في مرحلة لاحقة.

وهذا يفرض المبادرة إلى إقامة العلاقات السياسية والفكرية والتنظيمية بين كافة قوى وأحزاب وفصائل اليسار عبر رؤية ثورية ديمقراطية إستراتيجية مشتركة لا تلغي خصوصية أي حزب أو فصيل، بقدر ما تؤكد على أهمية التنسيق والعمل المشترك بما

يؤدي إلى تكريس وتقوية العلاقات عبر اللقاءات الدورية (السياسية والفكرية والتنظيمية) بين جميع قوى اليسار، تمهيداً لوحدة الحركة الماركسية العربية وارتباطها المستقبلي بالحركة الماركسية الأممية لعلنا نسهم في بلورة الأممية الخامسة كما نادى بها المفكر الراحل سمير امين.

أما بالنسبة للعلاقة بين الماركسية والقومية فهي ضرورية بالمعنى الموضوعي النظري لمجابهة آثار العولمة الامبريالية وحلفائها قوى الرجعية العربية والعدو الصهيوني، رغم قناعتني ان تطور المسألة القومية ما زال مشدوداً لقوى التخلف والتبعية والقطرية والصراعات الاثنية الى جانب ضعف العوامل الاقتصادية للنضوج القومي العربي التي عرفتها أوروبا، الى جانب تفاقم الهيمنة الاستعمارية والامبريالية على مقدرات شعوبنا من خلال قوى طبقية ضمن الأنظمة الحاكمة توافقت تماماً مع الوجود الامبريالي/الصهيوني ضد أي فكر وطني او قومي تقدمي او ديمقراطي.

فإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمته، إلا أنها أزمة مرتبطة عندي بعملية النمو والتطور، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع

لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 107 أعوام فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ، فلم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورات الاجتماعية كالباحر يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر، ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبهر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبهر إلغاء علم الجراحة.

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن ها هي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أساساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية

للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي. إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فإن المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن وخصوصيات الواقع الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطويراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتداداً عن الماركسية.

وهذا يعني أن على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموماً والعربي خصوصاً أن يدركوا جيداً أن نظرية ماركس ليس بمستطاع أحد أن يتجاوزها شرط أن نستوعب جيداً أيضاً أن فهم ماركس للعالم - كما أكد رفيقه انجلز - "ليس مذهباً.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت". وكما أكد لينين من بعده على أن: "الماركسية ليست نموذجاً نظرياً للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزماً للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغيره".

## وفاة ابن رشد وآثارها على توليد ظاهرة الانقطاع المعرفي في الفلسفة العربية وانتشار التخلف في مجتمعاتنا

الحوار المتمدن-العدد: 8114 - 28 / 9 / 2024

الانقطاع المعرفي في الفلسفة العربية الذي جرى منذ وفاة ابن رشد 1298م، أدى إلى تعرض الفلسفة العربية، منذ ذلك التاريخ إلى حالة من التراجع والضعف، جاءت انعكاساً لضعف وتراجع عملية التطور السياسي الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي الذي توقف عن الصعود، بل على العكس بدأت عوامل التطور الاجتماعي والمعرفي السالب في الظهور، ومن ثم خلق وانتشار المناخ الملائم لتكريس التخلف وإعادة إنتاجه وتجديده واستمراره في بلادنا منذ القرن الثالث عشر حتى المرحلة الراهنة، من خلال تكريس مظاهر التخلف والخضوع للاجنبي منذ انهيار العصر العباسي الأول (861م) وتفكك الدولة العباسية إلى دويلات وطوائف متعددة ومتنافرة، الطولونيين في مصر لغاية 905م، ثم الادارسة في المغرب لغاية 926م، ثم الحمدانيين في سوريا والجزيرة العربية حتى عام 1004م، ثم الفاطميين في مصر حتى عام 1171، والمرابطين في المغرب شمال أفريقيا حتى عام 1147م، ثم الايوبيين حتى عام 1260م، ثم عهد المماليك منذ عام 1250 - 1516 وصولاً إلى العهد العثماني منذ 1516 حتى 1918 نهاية الحرب العالمية الأولى، واحتلال الاستعمار الانجليزي للوطن العربي وتفكيكه حسب اتفاق سايكس بيكو 1916، ثم وعد بلفور 1917 وتشجيع الحركة الصهيونية واغتصاب فلسطين وقيام الدولة الصهيونية عام 1948، وصولاً إلى تغلغل النظام الامبريالي الامريكي منذ عام 1957 وتكريس هيمنته على بلداننا، ومن ثم تزايد سيطرته واستغلاله لثروات شعوبنا عبر تكريس التبعية وتعميق مظاهر التخلف والاستبداد ارتباطاً بالمصالح الطبقية للأنظمة الرجعية من ناحية وبسياسات النظام الامبريالي الأمريكي المعولم الراهن من ناحية ثانية، وكان هذا الوضع سبباً رئيساً ليس في غياب الدور المعرفي للفلسفة

فحسب، بل أيضاً غياب الدور السياسي المرتبط بوضوحها العقلاني التنويري الديمقراطي.

لذلك يحق القول، إن الحالة الراهنة للفكر الفلسفي في الوطن العربي، تتميز ليس بالتراجع المعرفي الحدائي الإنساني فحسب، بل أيضاً بسيطرة الأفكار الغيبية المتخلفة بصورة غير مسبوقة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، حيث تبدو الأبواب موصدة في وجه الفلسفة عموماً، وفي وجه مفاهيم الحرية والتنوير والعقلانية والليبرالية والديمقراطية والمواطنة، وكافة المفاهيم الحدائية، لحساب مفاهيم الاستبداد والتخلف المعرفي والاجتماعي، التي يعاد انتاجها وتجديدها في هذه المرحلة التي تتعرض فيها بلدان الوطن العربي ومجتمعاتها لمزيد من الانقسامات والتجزئة والتفكك والتشرذم وضياح الهوية، انعكاساً لتفاقم وتزايد مساحة التبعية والخضوع والارتهان للمركز الامبريالي من ناحية وتزايد مظاهر الفقر والجهل والاستغلال والاستبداد من ناحية ثانية.

ففي مقابل حالة التخلف، والانقطاع المعرفي وانتشار الأفكار والفلسفات الغيبية الرجعية في بلادنا، نلاحظ استمرار التطور المعرفي عموماً، والفلسفي خصوصاً في أوروبا بعد أن تخلصت من سيطرة الكنيسة على عقول الناس، وتحرر الإنسان الأوروبي -بصورة تدريجية- من مظاهر وأداوت التخلف الديني والاجتماعي في سياق التطور الاقتصادي، للبورجوازية الصاعدة، ونجاح ثوراتها السياسية التي انجزت وراكمت العديد من المهمات والمتغيرات التنويرية العقلانية، الديمقراطية التي مهدت لقيام الثورات السياسية البورجوازية في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان نجاح تلك الثورات -خاصة الثورة الفرنسية عام 1789- بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير، وتدشين عصر النهضة والحداثة، ومن ثم إنتقال الفلسفة في أوروبا من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم، وبين العقل والواقع، إن الميزة الأساسية التي ميزت فلاسفة عصر النهضة، هي انهم أفلحوا في زعزعة الأسس والقيم التي كانت تقوم عليها فكرة الإنسان في العصر الوسيط، وذلك من خلال أفكار

ومفاهيم الحداثة، وأبرزها: العقلانية، والإنسانية، والفردية، وهي مفاهيم لم تعرفها وتطبقها مجتمعاتنا العربية منذ القرن الثالث عشر إلى يومنا هذا.

فمن المعروف أن تيارات الإسلام السياسي ترفض الحداثة، المتمثلة في الديمقراطية والاستنارة، وتضع في مواجهتها: الشورى، وإحياء فكرة الخلافة، أو ولاية الفقيه، كما ترفض الأصولية المتشددة كل أشكال الحداثة الثقافية، مقابل الاعتراف بثقافة واحدة فقط: الدينية السلفية، النقيضة لمفاهيم الحداثة الرئيسية: العقلانية والإنسانية والفردية، يمثل رفضها لمفاهيم الوطنية والقومية والتقدم العلماني، في مقابل تكريس الأفكار والمفاهيم والمذاهب الرجعية، في خدمة المصالح الطبقية للفئات والشرائح العليا الحاكمة في بلادنا، الأمر الذي أدخل مجتمعاتنا في حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على تواصل حالة الانقطاع المعرفي - التي أشرنا إليها - منذ وفاة ابن رشد إلى اللحظة الراهنة، ارتباطاً بانتشار وتغلغل المفاهيم الرجعية، بعد تمكّن الغزالي، وتلاميذه، من تصفية الفلسفة في المجال السني، بينما تحوّلت الفلسفة إلى اللاهوت، في المجال الشيعي، إلى جانب تكريس ما يسميه المفكر الراحل جورج طرابيشي، "نفي الفلسفة" في مجتمعاتنا مع دخول "الحضارة العربية الإسلامية مرحلة أفولها وانحطاطها منذ القرن الثالث عشر الميلادي، بتأثير الهجوم الشرس، الذي شنته عليها مدارس الفقه العديدة منذ منتصف القرن الثالث للهجرة مع (أحمد ابن حنبل)، وحتى بلغت ذروتها مع (ابن تيمية) في القرن الثامن للهجرة، فأفلحت دولة الاستبداد بتسخير هذا في حصار وإعاقة العقل النظري التنويري الديمقراطي العربي، حتى غدت الفلسفة العقلانية الديمقراطية والتقدمية غريبة في بلادنا، بل مرفوضة، في مقابل تكريس فلسفة التخلف التي تقوم على التلقين، والإملاء، وبالتالي الإذعان، دون نقاش، وأحتى بدون اقتناع، ما أشاع مظاهر الركود والتخلف الاجتماعي في أوساط الجماهير الشعبوية العربية العفوية منذ القرن الثالث عشر الميلادي إلى يومنا هذا.

هنا أشير إلى حقبة الصحوة الوطنية والقومية في بلادنا، التي أخذت في الظهور عبر الأفكار النهضوية العقلانية، المستتيرة، على مدى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين،

في مواجهة الفلسفات السلفية الرجعية السائدة، المساندة للأنظمة المستبدّة، التي نجحت في إسدال الستار على تلك الصحوّة، بدعم استعماري مباشر.

لذلك كله، فإن فهم عالمنا المعاصر، بما في ذلك وضعنا المريع في الوطن العربي، -كما يقول بحق د. هشام غصيب- "يستلزم ولوج عالم الفلسفة الغربية المسيطرة من أجل الكشف عن سرها السياسي في المقام الأول، إذ، إن للفلسفة الغربية دوراً سياسياً أساسياً، بالإضافة إلى دورها المعرفي المرتبط بتطور العلم"، آخذين بعين الاعتبار، أن الفلسفة هي أساساً سياسية، فهي الجسر الواصل بين العلم والوعي الاجتماعي، إنها الأساس النظري الدفين للممارسة التطبيقية، أي للسياسة، ومن ذلك تتبع أهمية الاشتباك مع الفكر الفلسفي الغربي ومجابهته جدياً. إن مثل هذا الاشتباك ليس ترفاً فكرياً، وليس شأن أكاديمياً محضاً، وإنما هو شأن عملي ملح نحتاج إلى إجرائه من أجل معرفة كيف نتصدى للخصم الغربي وإفشال مشروعاته العدوانية الإبادية.

فإذا لم تتعلم شعوب الأطراف وعمال المراكز كيف يطورون وعيهم وينظمون أنفسهم على أساس معرفة عميقة لطبيعة البرجوازية الغربية المسيطرة، وطبيعة أزماتها الحضارية الخائفة، فإن هذه البرجوازية ستستمر في غيّها، وتتمادى في ممارساتها العدوانية الإبادية، والاستهتار بمصائر الشعوب، وتواصل تصدير أزماتها للمجتمعات غير الغربية عموماً، ومجتمعاتنا العربية خصوصاً.

يقودنا هذا التحليل مرة أخرى إلى ضرورة الاشتباك مع الفكر الفلسفي الغربي الحديث والمعاصر، حتى يتسنى لنا أن نفهم العقلية الغربية المتأزمة، عقلية البرجوازية الغربية، التي تحكم عالم اليوم وتؤجج نيرانه.

فالفلسفة، كما أسلفنا، سياسية في جوهرها. إنها روح السياسة، ومن ذلك ينبع ذلك الاهتمام الغربي المحموم بها، وينبع إصرار القوى الرجعية في الأطراف على منعها أو إضعافها أو تصفيتّها.

أما نحن. في قوى اليسار الماركسي. الذين لا نعتبر هيمنة الإمبريالية الغربية قدراً محتوماً، وندعو إلى مجابتهها بجديّة، على طريقة لينين وماو وهوتشي منه وتشّي جيفارا،

فندرك جيداً أن لا مفرّ من هذا الاشتباك الفكري الذي يعرّض كل ثوابت الوعي السائد للاهتزاز، وربما الانهيار، والذي يغوص في عمق أعماق التجريد والتنظير من أجل الغوص في عمق أعماق العياني في سياق تغييره، فما هو البديل لماركس ولينين، الذي تطرحه البرجوازية الغربية أمامنا اليوم؟ ماذا تبقى لديها لتقدمه لنا غير نيتشه وهيدغر وصولاً إلى كرزاي ونتنياهو وشيوخ وأمراء دويلات الخليج والسعودية.

غني عن القول بأن "شعوبنا لم تعش، بعد، المرحلتين التنويرية، للدين، ولم تنهض الثورات العلمية، والفلسفية، والسياسية"، آخذين بالاعتبار أن الديمقراطية لن تهبط علينا بالمظلة، ولن تنبُت شيطانياً من الأرض، بل هي تحتاج إلى حراك نهضوي طبيعي يمكننا من تجاوز كل مظاهر التخلف وامتداداته، العقلية، والثقافية، والقانونية السائدة.

هنا نلمح العلاقة المباشرة بين الفلسفة، المعاصرة ومفاهيم الديمقراطية والتقدم والثورة، فهي علاقة وثيقة متبادلة، وتأسيسية، ذلك إن الخطاب الفلسفي السديد يتعامل مع المستقبل، والمجتمعات الناهضة، لن تحملها سوى قوى ديمقراطية، تقدمية ثورية، تمتلك جرأة التغيير الجذرية، تلتزم بالفلسفة الماركسية، في سياقها التطوري المتجدد، والبعيد عن الجمود، لإقامة صروح جديدة على أنقاض القديم.

وعلى هذا الطريق فاننا مطالبون بتحقيق المهمات الحضارية التي حققتها الثورة العلمية في أوروبا، وتتلخص هذه المهمات في الآتي:

1- تحرير الإنتاج المعرفي، وبخاصة الإنتاج العلمي، من هيمنة مراكز السلطة الأيديولوجية على اختلاف أنواعها. وبعبارة أخرى، فالمطلوب هو السعي نحو منح مؤسساتنا العلمية والمعرفية استقلالاً ذاتياً يقيها من تزمت الفئات التقليدية ومن التقلبات السياسية والاجتماعية.

2- وضع العلم في مركز الصدارة على صعيد الفكر والمعرفة، بمعنى اكسابه بصفة المرجع النهائي والحكم الفيصل في المسائل الأساسية في نظر جميع الفئات والهيئات، سواءاً أكانت رسمية أم شعبية.

3- خلق جماعات علمية قومية ضمن اطار الجماعة العلمية العالمية، تنتج المعرفة العلمية عبر مؤسسات ولغة وطرائق وطرق نظرية ومعتقدات وقيم ومناظرات وأساليب ومقاييس مشتركة.

إن تحقيق هذه المهمات، يستلزم مشاركة جماهير الشعب، في جميع قطاعاته، مشاركة فعالة، فالنقد المنشود لا يمكن أن تحرزه الصفوة وحدها بمعزل عن جماهير الشعب، كما أنه ليس في مقدور الجماهير وحدها، المشاركة في هذه العملية الحضارية الضرورية ما لم تُهيأ لذلك مادياً ومعنوياً، وخاصة امتلاك عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمعنى التنويري النهضوي، كمقدمة لا بد منها لعملية النهوض الديمقراطي التقدمي.

ولكن لا بد لنا - في هذا السياق - من أن نطرح سؤالاً حوالياً .. أليس من واجب المثقف العربي التقدمي الملتزم، أن يعيد النظر - أقصد بالعقل الجمعي - بهدوء وعمق، في كثير من جوانب ومعطيات الماركسية التي تلقيناها ودرسناها بشكل ميكانيكي تابع إلى حد بعيد لكل ما صدر عن المركز في موسكو، دون أي نقاش أو تحليل نقدي، بحيث أصبح واقعنا الاجتماعي الاقتصادي العربي في واد، والنظرية - عبر تلك العلاقة - في واد آخر، ودون إدراك منا لاهمية إعادة دراسة عملية التطور التاريخي لبلدان وطننا العربي، والعالم الثالث أو بلدان الشرق عموماً، وهو تطور يختلف جوهرياً عن تلك التشكيلات الاجتماعية في أوروبا، وتسلسلها الذي تناولته المادية التاريخية ..

## رسالة الى رفاقي اصدقائي الاعزاء..... التمسك بالماركسية كبوصلة ومنهج للتحرر من الاضطهاد والاستغلال..... موقف واضح ورؤية موضوعية

الحوار المتمدن-العدد: 8119 - 10 / 3 / 2024

ان الفقير الذي لا يملك قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته، لا يمكن، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الوطنية الكبرى، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال الكفاحي والسياسي الوطني التحرري والاجتماعي لأحزاب وفصائل اليسار الماركسي، تقتضي ايلاء القضايا الديمقراطية والمجتمعية والاقتصادية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازي ويندمج مع القضايا السياسية الوطنية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة تجاه الشرائح الفقيرة عموماً والعمال والفلاحين الفقراء خصوصاً جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للصراع الطبقي وللنشاط الوطني السياسي ومن ثم تراجع التوسع التنظيمي او غيابه في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها في خضم النضال الوطني التحرري، لذلك لا بد من استعادة الرؤى الثورية بالمعنيين الوطني والاجتماعي الطبقي لدى كافة احزاب وفصائل اليسار الماركسي كشرط لاندماجها في اوساط الفقراء وتوعيتهم وتنظيمهم وتحريضهم لممارسة الكفاح الثوري في مسيرة النضال التحرري ضد العدو الوطني من جهة أو ضد كل اشكال وادوات الاستغلال الطبقي من جهة ثانية.

ان الموقف ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل -عبر الممارسة في أوساط الجماهير- بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للقوى اليمينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

وبالتالي فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب اليسار، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحريرية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الحركة اليسارية العربية في ظل انظمة الاستبداد والتخلف والتبعية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي أزمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة، الى جانب تعميق وتكريس الوعي بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي من جهة ودراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها من جهة ثانية....

وهنا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأن الشرط الأول من شروط تكوين الكادر الماركسي في كل الأحزاب والفصائل اليسارية، هو الإيمان الواعي بأن الماركسية علم تاريخي واجتماعي قابل للتطور، باعتبارها علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمع الإنساني، وهي بهذه الصفة علم متجدد ومتطور لا يقل دقة عن سائر العلوم الطبيعية، بالإضافة إلى أنها علم تطبيق المادية الجدلية على تاريخ المجتمع البشري بجميع مراحل وأنماطه المختلفة.

ذلك ان السمات الرئيسة للماركسية تتحدد وتتميز عن غيرها في أنها تستمد عناصرها ومعطياتها، وبالتالي قوانينها من الدراسة العلمية العينية الملموسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي الفكري والصراعي (ضد الاستغلال الطبقي) في كل بلد من البلدان وفق خصوصيته، كما أنها ليست مجرد نظرية معرفية علمية تستمد هدفها من الدراسة العلمية الموضوعية وإنما تتضمن كذلك موقفاً موضوعياً كنظرية لتغيير الواقع تغييراً جذرياً لإقامة واقع مغاير يتخلص فيه الإنسان من الاضطهاد الوطني والطبقي ومن الفقر والقهر والاستغلال، وتتفجر فيه إنسانيته الإبداعية وتتوفر له الحرية الحقيقية، بالإضافة إلى أن الممارسة العملية تتم وفق هذه المعرفة، وهي شرط لها، كما أن الحفاظ على

الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بالأهداف العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي والديمقراطي، الأمر الذي يستدعي من الرفاق في كافة قوى اليسار في مغرب ومشرق الوطن العربي استيعاب القضايا والمفاهيم الأساسية والمبادئ العامة للماركسية المتمثلة في ضرورة الالتزام بها لكونها أداة منهجية تتأسس على الجدل المادي، تسهم في وعينا للواقع بصيرورته ( و بالتالي بتاريخيته) و تنوعه و تعدد تناقضاته، و بدور البشر فيه، كما أنها هي التي تعبر عن مصالح الطبقة العاملة و عن الفلاحين الفقراء، وتعتبر عن المصلحة العامة لمجمل جماهيرنا الشعبية الفقيرة في نزوعها نحو التحرر و تحقيق التطور في إطار النضال من أجل انتصار المبادئ الإنسانية الهادفة إلى إلغاء الاستغلال والاضطهاد و عدم المساواة و التأسيس عبرها لعلاقات أممية حقيقية، والانطلاق دائماً من الواقع الملموس و الالتزام بالبرنامج الواقعي المنطلق من تحليل الواقع لتحديد المهمات و آليات التغيير .

وفي هذا الجانب لا بد من ادراك الجميع في قوى اليسار، بأن كل القضايا المتعلقة بالماركسية و بتاريخها، هي مجال حوار و نقاش، وبالتالي فهي خاضعة لحق الاختلاف، لكنها ليست بالضرورة أساس انقسام أو تكتل، حيث أنها قابلة لتعدّد في وجهات النظر، كما أنها ليست مقدّسات، لهذا فهي خاضعة للانتقاد و النفي و إعادة الصياغة، لأنها تغتني بالواقع و الوقائع كما بالتجربة .

فمن المعروف ان الماركسية نشأت في أتون الاستغلال الرأسمالي والصراع الطبقي، وتميزت بنسوجها ووعيتها لطبيعة النظام الرأسمالي القائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج في مقابل عمل الطبقة العاملة الجماعي، كما حددها الفيلسوف العبقري كارل ماركس في سفره العظيم " رأس المال" وهي طبيعة تكشف جوهر الاستغلال القائم على الاستيلاء على القيمة الزائدة أو فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي من الجهد المبذول من العمال دون أي مقابل.

وأكد أن ماركس بيّن باللموس أن الصراع الطبقي هو القوة المحركة لتطور التشكيلات المتناحرة، أي إنه فقط "عن طريق الصراع الطبقي وعبر الثورة الاشتراكية، ستصل البروليتاريا إلى البناء والتجديد الاشتراكي للمجتمع، مبرهنًا عبر الفهم المادي للتاريخ على أن صانع التاريخ هي الجماهير المضطهدة داخل كل تشكيلة اجتماعية وأن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ.

فالنظرية الماركسية بفضل اكتشاف ماركس لقانون القيمة الزائدة أكدت أن الرأسمالية لا تستغل الطبقة العاملة وتضطهدها وتستعبدها فقط، بل تُصَلِّب عودها أيضاً، مشدداً على أهمية أن تبني طبقة البروليتاريا حزبها الخاص بها ولا يمكنها التحرر إلا عبر تحرير نفسها بنفسها، كما ولا يمكنها أن تقود عملية التحرر من الاستغلال، تحررها كطبقة وتحرر كافة الكادحين والمضطهدين داخل النظام الرأسمالي، إلا بتأسيس حزب اشتراكي ثوري مستقل، لأن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

هنا أشير بوضوح إلى أن أعظم انجازين لماركس هما الأول منهجه المادي الجدلي في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية (بما في ذلك قوانين الديالكتيك ومقولاته) والذي لم يظهر إلى الآن منهج يضاهيه أو يصل إلى مستواه، والثاني دراسته العلمية للرأسمالية، مشيراً أن كتابه رأس المال صورة تاريخية لأصل الرأسمالية، نشأتها وتطورها في أوروبا، ولم يظهر ما يوازيها في طابعها العلمي حتى الآن، ما يعني أن الماركسية ليست تصور أو مجموعة أفكار فقط، بل إنها فلسفة الشك التي تفترض إعادة تقييم الظواهر بلا توقف، إنها قوة فعل كذلك، وعلينا - كقوى يسارية - ان نشدد دوماً على ضرورة تحديد دورها في الصراع الراهن، التحرري الوطني او الطبقي او كلاهما معاً .

وبالتالي فان على الحزب الماركسي - في أي بلد عربي - أن يأخذ دوره في توعية الجماهير الشعبية الفقيرة، بشرط أن يكون موحداً فكرياً وسياسياً وتنظيماً بعيداً عن كل مظاهر الأزمات المتمثلة في الشللية أو الانتهازية أو الليبرالية أو الهبوط الفكري .. إلخ، بالإضافة لأهمية الإدراك أن النضال ضد التحالف الصهيوني الإمبريالي لا يكفي وحده

بل يجب أن يمتد في سياق الصراع الطبقي من تحقيق عملية النهوض والتطور وتجاوز كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والاستبداد في مجتمعاتنا، الأمر الذي يفرض ان يكون الحزب او الفصيل عنصر رئيسي في الصراع أو المواجهة.

في هذا الجانب فانني استعيد كلمات الرفيق الراحل المؤسس جورج حبش بقوله: "إننا نمر في فترة سياسية معقدة مما يولد في نفوس البعض حالة من الشكوك واليأس والارتباك... وفي مثل هذه اللحظات الصعبة تبرز أهمية النضال على الجبهة الثقافية.. وبالتالي فإن أول شرط من شروط تكوين الإنسان الماركسي الحريص على التمسك والدفاع عن هوية الحزب الماركسية، هو إيمانه بأن الماركسية علم قابل للتطوير والتجديد، فلا يجوز لطالب الطب أن يمارس الطب قبل حصوله على شهادة طبيب، وهذا ينطبق على الإنسان الذي يريد أن يصبح ماركسياً أن يدرس علم الماركسية من مصادرها".

انني اعتقد أن صمام الامان الثوري القادر على حماية الجبهة الثقافية وانتصارها في تكريس الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها لدى كل الرفاق، كمحدد رئيسي لراهنية احزابنا ومستقبلها، وكضمانة هامة وأساسية في تطوير وارتقاء العملية السياسية والتنظيمية يتلخص في أن الماركسية هي الصياغة النظرية الواعية لمشروع البروليتاريا التاريخي في لحظته الديمقراطية والاجتماعية مع التأكيد على وحدة هاتين اللحظتين في العصر الإمبريالي الرأسمالي وما يقتضيه هذا من الضرورة التاريخية للماركسية بالنسبة للمسألة العربية في النهوض القومي الديمقراطي والتحديث الاجتماعي والصناعي، وعلى أرضية العجز التاريخي للبرجوازيات الطرفية العربية في إنجاز مهامها الديمقراطية في التحديث الاجتماعي والصناعي وفي مواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي.

ان المرحلة المنحطة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها السياسية في إطار الصراع مع التحالف الامبريالي الصهيوني، تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني او اللبناني او التونسي... الخ مسدود ليس بسبب عوامل خارجية فحسب بل أيضاً بسبب عوامل داخلية في هذا القطر او ذلك، مرتبطة إما باليمين السياسي (في السلطة والنظام

العربي) أو اليمين الأصولي / الإسلام السياسي أو كلاهما معاً، وبالتالي فإن مهمة قوى اليسار في الوطن العربي يجب أن تكون في إدراك طبيعة هذه المرحلة وسبل الخروج منها واستنهاض وضعها الذاتي كشرط رئيسي لتوفير القدرة على المواجهة، من خلال تفعيل العلاقة الجدلية بين نضالنا الوطني والتحرري الديمقراطي وبعده القومي العربي. وعلينا ان نتذكر دوماً أن الماركسية ليست نظرية انعزالية، بل يجب التعامل معها بأنها فكر حي مبدع ومتجدد، فقد صاغت الماركسية على الصعيد الفلسفي، الديالكتيك المادي الذي شكّل ثورة في المعرفة والتفكير، كمنهج علمي يقبل الاحتكام للخيار الديمقراطي في إطار الصراع الطبقي صوب الاشتراكية، وأما على صعيد الفكر السياسي، فقد أرسّت التأسيس لنظرية علمية عن الاشتراكية كبديل للمجتمع الرأسمالي. وعلى هذا الأساس فإن استرشاد قوى اليسار العربي بالنظرية الماركسية ومنهجها ينطلق من كونها نظرية علمية قابلة للتطور والتجدد؛ لا تقبل الأحكام المطلقة أو الجمود والثبات، لأنها مرتبطة بالمتغيرات السياسية الاجتماعية الاقتصادية في كل مرحلة من مراحل تطور البشرية.

كما أن التناقض الأساسي الذي يحرك كافة التناقضات في المجتمع الرأسمالي في تطوره المتفاوت، هو التناقض الذي كشفه ماركس كنتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، فهناك من جهة، التطور العاصف للقوى المنتجة على أساس الثورة المتواصلة في مجالات العلم والتكنولوجيا، بحيث تفقد عمليات الإنتاج المادي كل طابع فردي، أو حتى قومي، وتتجاوز حدود الدول، حتى الكبرى منها، وتكتسب الطابع الجماعي بتقسيم متجدد للعمل، وبترباط مختلف مجالاته في أن...

وبهذا المجال تؤكد على أن الحل الوحيد الممكن لهذا التناقض الأساسي، يكمن في الاشتراكية، التي لا تزال، كما كانت في زمن ماركس، ماثلة على جدول أعمال البشرية، وأن الطبقة العاملة، متمثلة بفكرها ونظرتها الى العالم ووعيتها وبرنامجه الديمقراطي الثوري هي . وليست الطغمة المالية، هي الطبقة التي تتطابق مصالحها مع مصلحة

المجتمع البشري، واهدافه في البقاء والتطور السلمي، وفي الإخاء بين الأفراد والشعوب، وفي المساواة والحرية.

لذلك أشدد على الحاجة الملحة أمام الرفاق في اطار اليسار العربي، صوب مزيد من الوعي بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي بما يمكنهم من معرفة كل جوانب واقعنا المأزوم والمهزوم في المرحلة الراهنة ومن ثم مواصلة النضال بكل أشكاله السياسية والديمقراطية والكفاحية وفق رؤيتنا وبرامجنا والانطلاق منها ضد الوجود الأمريكي الصهيوني في بلادنا وضد سيطرة الطغمة المالية وكل أشكال السيطرة الطبقيّة الرأسمالية في آن واحد .

وهنا أدعو رفاقي الماركسيين العرب - في سياق قراءتهم النقدية الثورية للوضع العربي- أن يجعلوا المسألة الفلسطينية مسألتهم وان ينطلقوا من أن الصراع مع العدو الصهيوني هو جزء من الصراع مع الإمبريالية.

وهنا لا بد لنا من مجابهة وفضح الانتهازيين الذين دفنوا ماركس وتعاليمه والذي كانوا يمجدونه بحماسة لا نظير لها واستبدلوه بمصالحهم الانتهازية الجديدة، وباتوا يرون أنه لا بد (وبكل تأكيد) المرور بالمرحلة الرأسمالية. وهم الآن يقبلون التطبيع مع دولة العدو، والسيطرة الإمبريالية والتبعية للرأسمالية، وللكمبرادور المحلي. والهدف هو قطف ثمار الليبرالية الجديدة في خدمة مصالحهم الذاتية فقط، وأصبحوا أدوات رخيصة العديد من NGO S وغيرها من المؤسسات في خدمة النظام الرأسمالي، رغم إدراكهم لبشاعته من جهة ولأزمته البنوية والراهنة من جهة ثانية.

ذك ان نضال قوى اليسار ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وضد أنظمة التبعية والتخلف في بلداننا العربية، هو في حقيقته نضال ضد النظام الرأسمالي الامبريالي المعولم برمته، وأن النضال مع كل القوى اليسارية الماركسية القومية يقوم على رفض الرأسمالية و بالتالي العمل على تقويضها، باعتبار أنها أساس التناقضات التي تحكم العالم الراهن، ما يعني أن تحليلنا للنظام الرأسمالي المعولم يستند على أن الصراع ضد الراسمالية المهيمنة لا يزال في إطار النمط الرأسمالي العالمي هو المحرك لكل

التناقضات و الصراعات العالمية، حيث أنها هي قوة الاستغلال و النهب من أجل تحقيق الربح الأعلى عبر تحقيق النهب الأقصى لفائض القيمة، وأن العولمة هي شكل إعادة إنتاج النمط الرأسمالي في المرحلة التالية لانهايار الاشتراكية، وأن الثالوث الأمريكي - الأوروبي - الياباني هو الأداة الرئيسية للشركات الاحتكارية الإمبريالية .

وبهذا السياق أَدْعُو إلى ضرورة العمل من أجل إعادة اصطفاف القوى الماركسية على صعيد عالمي انطلاقاً من هذه الأسس، و السعي لتوحيد الحركة المناهضة للرأسمالية و للعولمة الراهنة عبر العمل الجاد من أجل تأسيس أممية جديدة ثورية وديمقراطية تلتزم بتعزيز الميل الاشتراكي عالمياً، والسعي من أجل تعزيز قدرات الأمم المتخلفة على التطور عبر تأسيس الاقتصاد المتمحور على الذات وفق أسس وقواعد التنمية المستقلة .

وذلك انطلاقاً من أن المهمة المركزية للحركة الماركسية- في بلادنا والعالم الثالث- تتمثل في تجاوز أنظمة التبعية والتخلف أولاً، تمهيداً للبدء في عملية تجاوز احتجاز تطور أممنا وشعبونا، وذلك بالعمل على تحديثها وتصنيعها وتطوير القوى المنتجة فيها، وتطوير التعليم وبناء المؤسسات وتحقيق التكافؤ والمساواة والديمقراطية، مؤكداً على أن هذه الأهداف لن تتحقق في ظل الرأسمالية، لهذا يفترض تحقيق هذه الأهداف، النضال ضد الرأسمالية ومواجهة توسعها الاقتصادي وسياساتها وحروبها، ومواجهة استغلالها ونهبها لمقدرات شعوبنا.

وهنا تتجلى مجموعة من الأهداف التي ينبغي الاهتمام بها من أجل مجتمع ماركسي مستقبلي، وهي أن الهدف الأساس الذي يشكّل محور اللحظة الراهنة هو إعادة بناء الحركة الماركسية في كل قطر عربي أولاً، لكي تصبح - في مرحلة لاحقة - قوة فعل في الوطن العربي، هذا يقتضي إعادة الاعتبار للماركسية كونها أداة تحليل فاعلة قادرة على وعي الواقع بشموليته و عمقه و كونيته، و كونها قادرة على التحوّل إلى حركة اجتماعية ناشطة توحد و تنظم و تفعّل الطبقات الفقيرة و بالخصوص العمال و الفلاحين

الفقراء، كونها المعبر الحقيقي عنهم، الدفاع عن الاشتراكية كونها أفق البشرية و مخرجها من همجية الرأسمالية ووحشيتها .

انني اعتقد أن صمام الامان الثوري القادر على حماية الجبهة الثقافية وانتصارها في تكريس الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها لدى كل الرفاق، كمحدد رئيسي لراهنية احزابنا ومستقبلها، وكضمانة هامة وأساسية في تطوير وارتقاء العملية السياسية والتنظيمية يتلخص في أن الماركسية هي الصياغة النظرية الواعية لمشروع البروليتاريا التاريخي في لحظتيه الديمقراطية والاجتماعية مع التأكيد على وحدة هاتين اللحظتين في العصر الإمبريالي الرأسمالي وما يقتضيه هذا من الضرورة التاريخية للماركسية بالنسبة للمسألة العربية في النهوض القومي الديمقراطي والتحديث الاجتماعي والصناعي، وعلى أرضية العجز التاريخي للبرجوازيات الطرفية العربية في إنجاز مهامها الديمقراطية في التحديث الاجتماعي والصناعي وفي مواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي، الأمر الذي يعني ضرورة امتلاك وعي الماركسية، بمنهج الجدل المادي، وهي الخطوة الضرورية من أجل بناء التصورات والأفكار، انطلاقاً من إدراكنا لطبيعة ومفهوم الحزب الذي هو شكل «الاتحاد» بين فئات متقفة وفاعلي (أو ناشطي) الحركة الاجتماعية (المحددة في العمال والفلاحين الفقراء وجماهير الفقراء أساساً).

ذلك ان تقدم ونجاح المسار النضالي لأحزابنا وفصائلنا اليسارية مرهون بتوفر شرطين: الأول هو وعي العضو الحزبي بالمنطلقات الفكرية والتنظيمية والسياسية المادية الفلسفية، الديالكتيك، المفهوم المادي للتاريخ، الصراع الطبقي، مذهب ماركس الاقتصادي، القيمة، القيمة الزائدة، الاشتراكية، تكتيك نضال البروليتاريا الثوري. والثاني: قدرة الحزب على بلورة وتطبيق السبل الكفيلة ببناء وتكوين المناضل الماركسي في صفوفه، لضمان تحقيق التفاعل الإيجابي بين العامل الذاتي (العضو) والموضوعي (الحزب)، الذي يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل وحدة الحزب وتقدم حركته وتوسعه .

## نمو وتطور ولادة الفكرة الصهيونية

الحوار المتمدن-العدد: 8121 - 5 / 10 / 2024

بدأ تطور الفكر الصهيوني مع نهوض الرأسمالية بعد الثورة الفرنسية كأفكار نقيضة للنهضة الأوروبية ولمبادئ المواطنة من جهة، والنقيضة لحركة التنوير اليهودي التي استهدفت دمج اليهود في كل بلدان أوروبا كمواطنين فرنسيين أو هولنديين أو انجليز .. إلخ، لكن التوسع الرأسمالي الاستعماري -بعد هزيمة 1848- وجد في حركة التنوير عائقاً لأهدافه التوسعية، ومن ثم بدأ التفكير الجدي في بلورة الفكر اليهودي التوراتي الديني المعادي لحركة التنوير اليهودي، بهدف افساح المجال لبلورة الفكر الصهيوني / القومي والعمل على ولادة حركته (الصهيونية)، التي عقدت مؤتمرها الأول 1897، ولتوضيح هذه المسألة من المفيد الإطالة على كيفية ولادة حركة التنوير اليهودي وموتها فيما بعد على يد الحركة الصهيونية الرأسمالية الأوروبية.

حركة التنوير اليهودي:

حركة التنوير اليهودي في بلدان شرق أوروبا، اخذت اسم "الهسكالا"، وتعني في الاصل "الحكمة" أو "الفهم"، وهي تستخدم في لغة اليديش بمعنى "التنوير" أو "تنقيف العقل" او "الليبرالية"، وأصبحت المهمة الرئيسية للحركة في الشرق الأوروبي عبور العزلة التقليدية لليهود في شعوبهم واطنانهم، مع الأخذ بمبادئ الإصلاح الديني في العبادات والممارسات، أما الشريعة فهي في نظر حركة التنوير اليهودي (الهسكالا) نتاج عصرها وزمانها، تخضع للتغيير ومقتضيات الزمن، فالكثير من القوانين والتشريعات التي وردت في التوراة حول تنظيم شؤون الحياة المدنية لم تعد صالحة في العصر الحديث.

وقد تصدت القوى الدينية اليهودية المحافظة والرجعية المتخلفة في المجتمعات اليهودية المنغلقة لهذا التيار التنويري الليبرالي منذ البداية، ورأوا في الهسكالا انحلالاً لليهودية . وبرغم ذلك ظلت الغلبة الطاغية في غرب اوربا وشرقها لتيار التنوير والهسكالا طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عصر نهوض القوميات والدول القومية، وطغت

موجة الاندماج والذوبان بين اليهود في أوطانهم لتحاصر تيارات العزلة والمحافظه السلفية، وترجمت الصلوات وكانت تتلى باللغات الوطنية، واستبعد منها حلم العودة إلى صهيون .

ويؤكد آرثر هرتزبرج، وهو المؤرخ للفكر الصهيوني، ان الغلبة والسيادة في الفكر اليهودي حتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت لتيار الإصلاح الديني والاندماج، كما يقرر نفس المؤرخ الصهيوني أن البرجوازية اليهودية بالذات والطبقات العليا كانت أشدها اندماجاً بعد أن تغلبت على منازعاتها مع البرجوازيات المسيحية المحلية في طور النشأة، واندماج الطرفان في معركة واحدة من أجل توحيد السوق الوطنية، وبناء صرح امهم وقومياتهم، الأمر الذي يثبت فساد القول بان الصهيونية كانت تعبيراً عن حركة الطبقة الوسطى اليهودية التي تسعى إلى الانفراد "بسوقها الوطني" في فلسطين. كذلك كان حال الانتلجنسيا اليهودية التي اخذت بثقافة الغرب، فقد كانت اندماجية شاركت بقوة في الثورات الديمقراطية الليبرالية في بلدانها، وقد ساد الاعتقاد بين المثقفين، أن اليهودية الجديدة التي تخلصت من غيبيات القرون الوسطى، هي خطوة متوسطة في الطريق الى المسيحية المستنيرة، فقد توقفت هذه الأمة -اليهودية- عن الوجود في نظرهم، منذ ألفي عام، ومحاولة بعثها، هي من قبيل إخراج الميت من القبر" .

إن الحقيقة الاساسية التي تتأكد من وراء هذا العرض التاريخي السريع، هو فساد الزعم الصهيوني، بأن الصهيونية تنتمي الى عصر القومية والبعث القومي في القرن التاسع عشر، وانها حركة بعث وانبعاث قومي شأنها شأن غيرها من القوميات . فحقائق التاريخ الدامغة تثبت النقيض تماما .

ذلك إن تصور النهوض والبعث القومي، وتشكيل الأمم وقيام دولها الوطنية في اوروبا، كان تعبيره الطاعني بين اليهود سواء في صفوف البرجوازية اليهودية او الجموع الشعبية، هو الاندماج والذوبان في شعوبهم وامهم والانتماء الى اوطانهم التي عاشوا بين ظهرانيها، شأنهم في ذلك شأن سائر الاديان والملل والطوائف والفئات التي كانت تندمج وتذوب في الوحدة الوطنية المقدسة .

فلم يكن رد الفعل اليهودي على هدم أسوار الجيتو -في أوروبا- هو التشكيل القومي المستقل، او الهوية المتميزة، بل العكس الاندماج والذوبان، كثقافات وفئات وديانات داخل اطار الوحدة القومية الواحدة، وكان الانخراط في صفوف الحركة الثورية الليبرالية، التي تطالب بالحقوق المدنية والحرية والمساواة من الجميع هو التعبير السياسي والفكري لهذا البعث والوحدة ..

كانت الوطنية تعني التحرير بالنسبة لليهود، ونهاية عصور الظلام والاضطهاد، والانتماء الوطني يعني التلاشي -لا الانبعاث- للأحاسيس السلالية والعرقية والطائفية الموروثة عن الإقطاع، لكن الحركة الصهيونية ومنظريها من اليهود والحاخاميين أو من الرأسمالية الأوروبية عموماً والانجليزية خصوصاً، رفضوا طروحات النهضة والمواطنة واندماج اليهود في أوطانهم، حرصاً من الرأسمالية الإنجليزية على تنفيذ استراتيجيتها ضد النهوض العربي ومن أجل تحقيق هدفها في إقامة "الوطن القومي" لليهود كقاعدة لحماية المصالح الغربية الرأسمالية، ولجأوا في هذا التوجه صوب تزوير الحقائق التاريخية بالنسبة للقوميين أو لتعريف الشعب، وأدعوا أنهم حركة قومية تحررية تعبر عن طموح "الشعب اليهودي" في العودة إلى وطنه حسب خطة الرأسمالية الأوروبية، وباستخدام الدين التوراتي في آن واحد، على الرغم من أن أحداً من علماء الاجتماع وافق على اعتبار اليهود "أمة" أو "شعباً" كما أشرت في مقدمة هذه الدراسة.

وبالعودة إلى فكر الاندماج اليهودي في بلدان أوروبا، لا زالت الحركة الصهيونية حتى يومناً، لا يؤرقها شيء قدر شعار الاندماج، فعدوها الاكبر لا يزال هو الاندماج والذوبان بالنسبة لليهود في اوطانهم، وجهدها السياسي والإعلامي الراهن لا يزال يركز كل التركيز على تأكيد الانفصال اليهودي والعزلة والانتماء للجيتو اليهودي الكبير في "إسرائيل".

يبقى السؤال: اذا كانت عصور البعث والنهوض القومي، وتشكيل الأمم في التاريخ الاوروبي الحديث لم تعرف الصهيونية .. بل عرفت نقيضها على وجه التحديد: الاندماج والذوبان في شعوبهم وأممهم، والانتماء لها بالهوية.. فلاية قومية اذن، ولأي من تياراتها وحركاتها ينتمي هؤلاء الصهاينة والكيان والوجود الصهيوني وعن اية قومية يتحدثون؟!

إن اجابتنا الصريحة القاطعة تتجلى بوضوح في أن الدين لا يمكن له أبداً أن يشكل أمة من الأمم، فالدين اليهودي - كما كل الأديان - خليط من الأعراق والأمم والأجناس البشرية من البيض والصفرة والسود، أوروبيين أو أفارقة (فلاشاه) أو آسيويين أو عرباً ليس بينهم أية علاقة قوية، لكن قوة الرأسمالية الاستعمارية الإكراهية نجحت في فرض وجود الكيان الصهيوني بذرائع اسطورية توراتية دينية كاذبة، لا علاقة لها بالقومية أو بمفهوم الشعب ولا أصل لها، واستطاعت زراعتها في بلادنا ومن ثم اغتصاب وطننا فلسطين، ليس بسبب تلك القوة الاستعمارية الصهيونية فحسب، بل أيضاً وهذا سبب رئيسي هو ضعف وعمالة الأنظمة العربية للاستعمار، وفي هذا السياق، لا بد من الاعتراف بأن "الدولة" الوحيدة في العالم التي جمعت بصورة تلفيقية بين الدين والقومية، هي دولة العدو الصهيوني.

ثورات (1848-1849) هزيمة القرن التاسع عشر:

"يقدم ماركس بأسلوبه الأدبي الرفيع لوحة رائعة للأحداث التي مهدت لثورات 1848 الديمقراطية، التي بدأت بفرنسا، لتعم القارة من غربها الى شرقها، وانتهت بالهزيمة الساحقة، وبهزيمة ثورات 1848 يحدث التحول العظيم ما بين النصف الأول للقرن التاسع عشر ونصفه الاخير، بين الثورة الوطنية الديمقراطية وقواها الليبرالية الصاعدة، ثم الهزيمة فالردة والانتكاسة، ويسود القارة ظلام كثيف، تتصاعد معه تيارات العرقية والعنصرية".

وفي خاتمة القرن (19) تبرز الإمبريالية، التي تجعل من العنصرية والصهيونية حتى الفاشية في أوائل القرن العشرين ادواتها الرئيسية، وهكذا تحولت البرجوازية الأوروبية الحاكمة عموماً والبريطانية خصوصاً صوب الدفاع عن مصالح الرأسمالية وتطلعاتها الاستعمارية، خاصة بعد فشل ثورات 1830 و 1848 وانتشار مناخ الردة الرجعية في أوروبا، حيث خيم ظلال الردة فيها.

ولم يختلف وضع اليهود واليهودية كدين وعقيدة، "في هذا المناخ الفكري، مناخ الردة الفكرية والاجتماعية والسياسية، وكما جاءت حركة الاصلاح الديني في اليهودية، في

عصر العقل والتتوير امتداداً للإصلاح الديني المسيحي، كذلك بُعثَ أمل الخلاص اليهودي (كمفهوم رجعي) من جديد في هذه الفترة .

ففي أجواء الإحياء الديني، في هذا العصر المشحون بالمعاناة والإحباطات برزت دعوات جديدة قديمة في اطار ما اصطُلِحَ على تسميته "بالصهيونية الدينية" قبل ان تظهر الى الوجود "الصهيونية السياسية" وكانت بلا شك تمهيداً ومدخلاً لها" .

وكما انتشرت "دكاكين التوبة" و "جيش الخلاص" بين الجماهير المطحونة، ترددت نفس الدعاوى بين اليهود بأمل "الخلاص اليهودي" وذلك بالعودة الى تراث التلمودية والقبالة (الفقه) الصوفى، ومعها دعوات العودة الى الماضي الغابر، الى أورشليم من جديد، وذلك بدعم مباشر وغير مباشر من أنظمة البرجوازية الرجعية الحاكمة في أوروبا حيث تم التراجع عن كل مفاهيم ومبادئ المواطنة والمساواة مع اليهود، التي انتشرت في عصر النهضة، وذلك لكي يندفع اليهود صوب المشاركة في الحركات الصهيونية الدينية والسياسية التي استجابت للرؤى والبرامج الرأسمالية الرجعية في أوروبا عموماً وبريطانيا خصوصا لإقامة دولتهم حسب الوعد الإلهي في التوراة، ذلك الوعد الذي ظل غائبا حوالي 1800 عام، لم يكن ممكناً الحديث عنه إلا في ضوء تزايد انتشار الرأسمالية ومصالحها الطبقية والاستعمارية التي اقتضت البحث عن الصهاينة بأي ثمن، وكما قال دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا في اواخر القرن 19 "لو لم تكن هناك حركة صهيونية لقمنا بصناعة حركة صهيونية" .

وفي ضوء هذه التطورات، حرص النظام الرأسمالي الجديد على إعادة احياء الطابع الديني للمسألة اليهودية، وتشجيع الفكر الصهيوني ورواده، على النقيض من عقلانية عصر النهضة وفلسفته التتويرية والانسانية القائمة على الديمقراطية والمواطنة، لكن قوة المصالح الرأسمالية طغت على كل الشعارات والأسس الفكرية التي ميزت عصر النهضة، وذهبت صوب احياء البعد الديني التوراتي الغيبي، كذريعة تخفي وراءها تلك المصالح الرأسمالية، لتحقيق هدفها الاستراتيجي في اقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري (فلسطين) الذي يربط أوروبا بالعالم القديم، ومن ثم كان تشجيعها

لعقد المؤتمر الصهيوني الأول 1897، ثم عقد مؤتمر لندن 1907، أو ما يعرف بـ "مؤتمر كامبل بنرمان"، ثم اتفاقية سايكس بيكو 1916، ثم وعد بلفور 1917 وصولاً إلى صك الانتداب 1922، والاعتراف الرسمي بالوكالة اليهودية ودورها في فلسطين حتى عام 1948، في مقابل رفض الجماهير الشعبية الفلسطينية لهذه المخططات وبداية نشاطهم الثوري منذ أوائل القرن الماضي، واستمرار وتواصل الصراع ضد العدو الصهيوني عبر آلاف الشهداء من أبناء العمال والفلاحين والفقراء الذين كانوا - وما زالوا - وقوداً للنضال والثورة، في كل مراحلها التاريخية، وصولاً إلى حالة الانحطاط السياسي والمجتمعي الذي نعيشه اليوم في فلسطين كما في كل البلدان العربية، في ظل أنظمة تابعة ومتخلفة لا مصلحة لحكامها وللشرائح الطبقية المتنفذة فيها سوى الحفاظ على مصالحهم عبر الخضوع والارتهان للإمبريالية الأمريكية وشريكها الصهيوني في بلادنا، ومن ثم تتويج ذلك الخضوع والتطبيع عبر ما يسمى "بالاتفاق الابراهيمي" الذي أدى إلى تغذية النزعة العنصرية الصهيونية الدينية واستنهاضها استكمالاً وتجديداً تراكمياً للصحة الصهيونية الدينية التي تفجرت على إثر هزيمه حزيران 1967.

## تلخيص مكثف لمخطط -"إسرائيل" في عام 2020-

الحوار المتمدن-العدد: 8132 - 16 / 10 / 2024

تلخيص مكثف لمخطط "إسرائيل" في عام 2020"

الإصدار الأول: مايو 2006

الإصدار الثاني: أكتوبر 2024

رفاقي أصدقائي الأعزاء في أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في مغرب ومشرق  
الوطن العربي:

أعيد فيما يلي نشر ملخص "خطة" إسرائيل "حتى عام 2020" الذي سبق لي إعداده  
و إصداره في شهر مايو عام 2006 ، و لكن نظراً لأهمية مضمون هذا الملخص  
وراهنيته حتى الآن ، فقد حرصت على إعادة تعميمه و نشره لكافة الأصدقاء و الرفاق  
المعنيين في وطننا العربي ، آملاً اهتمامهم بالاطلاع لمزيد من الفائدة و الوضوح في  
كشف مكونات و مخططات دولة العدو الصهيوني و توضيح أهدافها العدوانية النقيضة  
ليس لتطلعات و أهداف شعبنا الفلسطيني فحسب ، بل أيضاً النقيضة لكل تطلعات و  
أهداف شعوبنا العربية في النهوض و التقدم الحضاري و التكنولوجي والديمقراطية  
والتنمية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

### تقديم:

في عام 1996 قام فريق من الباحثين المتخصصين من معظم الجامعات وهيئات  
البحث الأكاديمي في "إسرائيل" بإصدار "الخطة الشاملة لـ"إسرائيل" في عام 2020 ،  
وذلك عبر الاستعانة بأكثر من (250) خبيراً من كبار المهنيين والأكاديميين والسياسيين  
يمثلون جميع المجالات الحياتية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والتكنولوجيا من كافة  
الوزارات والجامعات وأجهزة الدولة والوكالة اليهودية، وقد قام هذا الطاقم بتوظيف الكثير  
من التفكير ليس في المخطط نفسه، وإنما أيضاً في إيجاد الوسائل والسبل لتحقيق غاياته  
الفكرية والسياسية والعملية.

وفي هذا السياق، أشير إلى أن المخطط الإسرائيلي يغطي الفترة من 1996-2020 ويهدف إلى رسم برنامج اقتصادي اجتماعي، مجالي، بيئي ينقل "إسرائيل" من القرن العشرين إلى القرن الواحد والعشرين. وهو عبارة عن دراسة شاملة بدأ عدد كبير من الخبراء بإعداده عام 1994، لاستشراف صورة "إسرائيل" عام 2020 والتخطيط من أجل رفاهية السكان الإسرائيليين، وبالتالي فإعداد مخطط رئيسي قطري، من وجهة النظر الإسرائيلية، "يعتبر ضروري بهدف مواجهة مشاكل "إسرائيل" المجالية والتميزة من خلال رفع رفاهية الحياة لسكان دولة العدو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بذريعة أنها ضئيلة المساحة وكثيرة السكان وبحاجة لمخطط يهدف إلى الحفاظ على طاقات الأرض والمياه وبحاجة لحساب خطواتها منذ البداية".

وقد قام المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية/البيرة-رام الله بترجمة الخطة المذكورة إلى اللغة العربية وإصدارها في ستة مجلدات، عام 2003، كما قام مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت (سبتمبر 2004) بترجمة وإصدار الخطة الإسرائيلية التي اشرف على ترجمتها ومراجعتها كل من د.الياس شوفاني و أ. هاني عبدالله، تقديم مكونات وتفصيل الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الدولة والمجتمع في "إسرائيل" حتى عام 2020 . إنني إذ أقدم لرفاقي وأصدقائي في الوطن العربي ملخصاً مكتفياً لهذه الخطة، إنما أطلق من حرصي على تعميم وتطبيق شعار "اعرف عدوك" كشعار لا بد وان يظل احد مكونات رؤيتنا الوطنية والقومية التقدمية الاستراتيجية في الصراع مع العدو الصهيوني، ذلك أن هذا الشعار يتضمن في المرحلة الراهنة أبعاداً غير مسبوقه، تتجسد في ما آلت إليه أوضاع الأمة العربية عموماً والنظام العربي الرسمي خصوصاً من تراجع ومخاطر-راهنة- قد تدفع بمزيد من تراجع القضية الوطنية الفلسطينية من طابعها المركزي في العقل السياسي العربي، لكي تتحول إلى قضية هامشية في إطار ما يسمى بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضمن منطلق وآليات "القرار الفلسطيني المستقل" الذي فرضته - إلى حد بعيد معظم بلدان النظام العربي في المرحلة الراهنة ، و ذلك لتفكيك ارتباطها التاريخي بالقضية الوطنية الفلسطينية تمهيداً لإنهاء علاقة معظم بلدان النظام

العربي بالقضية الفلسطينية على الرغم من وعي تلك البلدان بتفرد الكيان الصهيوني بمواقفه العنصرية و النازية العدوانية ضد حق شعبنا الفلسطيني في الحرية و الاستقلال و العودة.

ذلك أن العدو الصهيوني - في ظل موازين القوة المختلة راهناً- لا يمكن أن يقدم لنا أي قدر من "التنازل" أو الاعتراف بمقررات الشرعية الدولية، إلا إذا تمت له السيطرة الكاملة عبر تصفية كل مشروع المقاومة ليس في فلسطين فحسب، بل في أرجاء الوطن العربي كله، وهي إمكانية قابلة للتحقق في ظل هذه المرحلة الخطيرة من تاريخنا، وهي مرحلة حافلة بالشدائد والعقبات من العدو الصهيوني /الامبريالي من ناحية، ومن الأوضاع الفلسطينية والعربية الداخلية التي تتفاقم فيها مظاهر الانحطاط والتبعية والتخلف والخضوع، حيث فقد -أو كاد- معظم النظام العربي الرسمي وعيه الوطني والقومي معاً.

من هنا فإنني أنفق مع كافة القوى التقدمية في فلسطين كما في كافة الدول العربية بالنسبة لدور أحزاب و فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية راهناً و مستقبلاً، باعتبار ذلك الدور هو الحامل الرئيسي المعبر عن كل آمال و جماهير شعبنا في التغيير المطلوب الذي يتوجب أن يبدأ عبر استعادة القضية الفلسطينية لبعدها العربي، والتحامها بالمشروع القومي النهضوي التوحيدي، وإعادة بناء الحركة الماركسية العربية كمخرج وحيد للخروج من الواقع المأزوم والمهزوم الراهن، وتحقيق أهدافنا في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وعلى هذا الطريق النضالي الطويل، تتبدى الضرورة الملحة لمعرفة عدونا كشرط فكري وعملي بالمعنى الاستراتيجي لأي مشروع نهضوي تقدمي عربي.

وفي تقديري فإن قراءتنا - رغم تأخرها - "للخطة الشاملة لـ"إسرائيل" في سنوات الألفية" أو "إسرائيل" 2020" تمتلك أهمية فائقة - في أوساط أحزاب اليسار في الوطن العربي- لما تضمنته هذه الوثيقة من رؤية شاملة، لأفكار ومخططات العدو الإسرائيلي حول "مستقبله"، وهي طروحات تغطي الفضاء الأمني حتى عام 2020، تتناول كافة جوانب

الحياة، بالتركيز على الأرض والموارد البشرية والمادية والاستيطان والاقتصاد... الخ، علاوة على مستقبل دولة العدو بالمحيط العربي من حولها فيما تطلق عليه السيناريو المفترض "للسلام الإسرائيلي - العربي القادم".

إن أهمية هذه الخطة، تكمن في كونها مصدراً رئيسياً هاماً لمعرفة العدو كما خططها ورسمها لنفسه، سياسياً واقتصادياً وسكانياً واجتماعياً وتعليمياً واستراتيجياً لعشرين عاماً، ما يعني أننا أمام مخطط "إسرائيل" ي طويل الأجل، لا نبالغ لو قلنا انه قابل للتطبيق فيما لو ظلت أوضاعنا الفلسطينية والعربية على ما هي عليه .

إن "الخطة الإسرائيلية صدرت في عام 1996 في (18) مجلد، تضمنت المخطط القطري الإسرائيلي الشامل والجامع البعيد المدى، والمصوبة أنظاره إلى تحديات القرن الحادي والعشرين.

وبإعداد هذا المخطط تسعى "إسرائيل" للانضمام إلى مجموعة الدول الأوروبية المتقدمة، وفي هذا السياق يقول رئيس لجنة المتابعة للتخطيط، "يهوناتان غولاني" "مع اقتراب نهاية القرن العشرين، أصبحت سيطرة "إسرائيل" على البلاد واضحة، إلا أن الحاجة إلى مخطط رئيسي قطري لم تتوقف، بل بالعكس، إذ أن دولة ضئيلة المساحة وكثيرة السكان ك"إسرائيل" بحاجة إلى مخطط يهدف إلى الحفاظ على موارد الأرض والمياه، كما أن "إسرائيل" تتطلع إلى تعزيز مكانتها بين الدول الأكثر تقدماً في العالم، وإلى ضمان رفاه سكانها، بحاجة إلى حساب خطواتها بفتنة العمل التخطيطي منذ البداية، كذلك فإن الدولة التي تعبر مسيرة تاريخية من المصالحة مع جيرانها، بحاجة إلى إعادة فحص فرضيات التخطيط التي وجهتها حتى الآن مجدداً، والاستعداد لتغييرات بعيدة المدى في مستقبلها".

فما هي المبادئ المميزة لمخطط "إسرائيل" حتى عام 2020:

1- التخطيط بعيد المدى بما يحقق اطراد النمو والتنمية في الاقتصاد عموماً والتكنولوجيا المتقدمة خصوصاً، إلى جانب اطراد تنمية وتطوير القدرة الأمنية والعسكرية

والمعدات الحربية، ذلك أن ضمان تحقيق هذين البعدين، الاقتصادي والعسكري، يكمل -حسب الخطة- المخطط الهيكلي القطري لاستيعاب الهجرة.

2- حل ضائقة الأرض: مخطط ("إسرائيل" 2020) يشير للمرة الأولى إلى مشكلة نفاذ الأرض، ولذلك فإن الخطة الإسرائيلية تحل هذه المشكلة من كافة الأوجه مع تقديم الحلول المطلوبة، بما يعني التوسع ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية و قطاع غزة دون أي اعتبار لمستقبل الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على كافة الأراضي المحتلة عام 1967 و عاصمتها القدس

3- إحرار التوازن بين المجالات المبنية (المنجزة) والمجالات المفتوحة، حيث تتطلع الخطة إلى تحسين جودة الحياة في "إسرائيل" عن طريق إيجاد توازن بين عنصرين متنافسين من عناصر التخطيط: دفع النمو الاقتصادي إلى أمام من جهة والحفاظ على الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة من جهة ثانية .

هذا وقد تم تغطية الخطة في 18 مجلد، كما أشرنا من قبل، حيث قام فريق البحث بتقسيم "إسرائيل" إلى سبعة مجالات كالتالي: -

- ثلاثة مجالات تمديدية: الشمال ومركزها حيفا، الجنوب ومركزها بئر السبع، الوسط ومركزها تل أبيب القدس وتمتاز بأنها تحتوي على مجموعة مدن رئيسية تربطها شبكة اتصالات قوية ويكفل تركيز التطور واستمراريته مستقبلاً ويمنع الزحف السكاني نحو المجالات المجاورة، حيث يعيش (80%) من السكان الإسرائيليين على (20%) من الأرض.

- مجالين وسطيين، يعيش فيهما حوالي (12%) من الإسرائيليين على مساحة (14%) من مساحة "إسرائيل" ويكونان عازلين بين المجالات الثلاثة التمديدية. كما ويهدف الجهد التخطيطي لصد الزحف السكاني القادم من المجال التمديني ومنع انتشار الضواحي من خلال إقامة مدن جديدة على محاور ونقاط تقاطع شبكات الشوارع الرئيسية.

- ويتمتع هذان المجالان بدمج منسجم للبيئة الريفية والبانوراما القروية، مع سهولة الوصول إلى المجالات التمدنية المجاورة.
- مجالين مفتوحين، احدهما في الشمال والآخر في الجنوب ويعيش فيهما حوالي (8%) من السكان على مساحة (66%) من الأرض وهنا يتم التركيز على الأمور الطبيعية والحفاظ على استمرارية وتواصل المناظر الطبيعية على امتدادات الطرق. تستعرض الخطة أيضاً المبادئ المميزة لمخطط "إسرائيل" 2020 في: التخطيط بعيد المدى، معالجة ضائقة الأرض، إحرار التوازن بين المجالات المبنية والمجالات غير المبنية، إيجاد مخطط يتوجه إلى موافقة قومية واسعة، إضافة للتخطيط وفقاً لسيناريو السلام وأخيراً صياغة سياسة لإحرار أهداف المخطط الرئيسي.

فيما يلي أقدم ملخص الدراسة الذي يحتوي على ستة فصول كما يلي:

- يستعرض الفصل الأول: التخطيط الشامل و البعيد المدى لدولة العدو، كما يحتوي علي المنطق في إعداد المخطط والحاجة الملحة لذلك والتي تندرج في: الكثافة السكانية العالية، وازدياد الكثافة السكانية تبعاً لمعدلات الزيادة السكانية، وأحجام التنمية الهائلة المتوقعة في العقدين القادمين، والا حدث انهيار في البنية التحتية لا يمكن معالجتها بالطاقات الطبيعية.

- أما الفصل الثاني: فيرسم بيئة التخطيط المستقبلية بثلاث سيناريوهات: "إسرائيل" في مسار الدول المتطورة، "إسرائيل" والشعب اليهودي، و"إسرائيل" في أجواء السلام".

تأخذ هذه السيناريوهات بعين الاعتبار القوى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والجغرافية والسياسية التي تؤثر على التخطيط المستقبلي -في الداخل والخارج- كما تدفع "إسرائيل" كدولة متطورة جاذبة لكل الشعب اليهودي وتحقق السلام بفعل التخطيط القومي.

- الفصل الثالث: يعرض البدائل الرئيسية وعملية تقييمها، حيث أن البديل الأول هو استمرار الوضع العادي في المرافق الاقتصادية والاجتماعية، أما البدائل الأخرى

الأربعة فهي بدائل معيارية ثلاثة منها في مجالات الاقتصاد، المجتمع، البيئة، والرابع لم يخصص لأن يكون لوحده أو لأن يختار كأساس وحيد للمخطط الرئيسي، حيث توفر هذه البدائل ما يشبه "شبكة أمان" للمخطط المختار باعتبارها مخزون غني بالأفكار التخطيطية يمكن الاستعانة بها مستقبلاً لتحديث المخطط الرئيسي المنتخب بقدر الحاجة.

- فيما يستعرض الفصل الرابع صورة المستقبل، الخاصة بتنظيم المجال القومي، حيث إنها تقدم - حسب الفريق - حلاً عقلانياً لمسائل التخطيط التي تميز "إسرائيل" في الحاضر والمستقبل من جهة، "وتحقق أهداف وغايات مركزية للمجتمع الإسرائيلي".

- أما الفصلين الخامس والسادس، فيتبادلان بالشرح والتحليل سياسة التخطيط الشامل وسياسة التخطيط الموضوعية في القطاعات المختارة.

أما عن صورة المستقبل وسبل تحقيقها، فإن الخطة الإسرائيلية تقوم على أن صورة المستقبل، هي قلب وبؤرة المخطط الرئيسي لـ"إسرائيل" خلال (25) عاماً (من عام 1996-2020)، فمن جهة تشكل هذه الخطة تلخيصاً لمسار التفكير الإسرائيلي للسنوات القادمة، ومن جهة ثانية، فإنها تنتج الوثائق التي تتضمن الرؤية والأهداف التي ترسم سياسة المخطط الرئيسي.

وفي هذا الجانب، فإن الرؤية المستقبلية تقترح كيفية سد الفجوة بين "إسرائيل" وبين الدول المتقدمة، وكيفية مواجهة الحجم الصغير للدولة، وتوجيه متطلبات الحاضر وفقاً للاتجاهات المستقبلية المتوقعة والمطلوبة حسب المخطط، وبالتالي، فإن "صورة المستقبل" تقترح أنماطاً من التطوير تدفع إلى الأمام، قيماً عالمية مثل: التحديث التكنولوجي، وحرية الفرد في الاختيار... الخ، وكل ذلك في إطار تعزيز علاقات "إسرائيل" مع "العالم اليهودي".

ومما يلفت الانتباه بالنسبة لنا في إطار القوى التقدمية العربية، وبالنسبة للمثقف التقدمي القومي في فلسطين والوطن العربي، إن الخطة الإسرائيلية تقوم على فكرة

مركزية مفادها إن مستقبل "إسرائيل" تحدده الإرادة أو الدافعية الذاتية الإسرائيلية، وهي فكرة لها دلالاتها وأهميتها في المسار الإسرائيلي (المجتمعي، والاقتصادي، والعسكري، والعلمي... الخ) رغم إدراكنا بطبيعة الدعم الامبريالي الأمريكي اللامحدود لدولة العدو الإسرائيلي ارتباطاً بوجودها كدولة وظيفية في المنطقة العربية، قامت لتأمين استحقاقات وأهداف النظام الامبريالي الرأسمالي، وقد كان السبب الرئيسي - وما زال - بالنسبة لتقدم دولة العدو الإسرائيلي وتحقيقها لدورها الوظيفي، بل وتحولها إلى حالة امبريالية صغرى في بلادنا، يعود إلى تقادم تخلف وتبعية النظام العربي والمصالح الطبقية للطغم الحاكمة فيه، التي وجدت في الاستسلام للتحالف الامبريالي الصهيوني في بلادنا طريقاً وحيداً للحفاظ على مصالحها، الأمر الذي يؤكد على أن دولة "إسرائيل" لا مستقبل لها في ظل نظام عربي يستند ويقوم على مبادئ التحرر القومي والوحدة والاشتراكية، لكن الأحوال المتردية والمهزومة التي تعيشها بلدان وطننا العربي في الظرف الراهن، تجعل من أي تصور "إسرائيل" للمستقبل، إمكانية قابلة للتحقق، ما يفرض على كافة الأحزاب والقوى القومية اليسارية في بلدان وطننا أن تبدأ جدياً في إعادة البحث في أوضاع اليسار وصياغة رؤيته المستقبلية من أجل إعادة بناء الحركة الماركسية العربية التي تضمن وحدها، تفعيل الدور المطلوب في الصراع القومي التحرري من ناحية والصراع الطبقي، رغم إدراكنا لطبيعة التطور الطبقي التابع والمشوه والطفيلي من حيث تكوين البنية الطبقة للشرائح العليا في بلادنا من ناحية ثانية. ما يفرض على قوى اليسار القومي البدء، بخطوات هادئة ومنتجة وعميقة، للتأسيس للقطب التقدمي الديمقراطي، كقطب بديل للرأسمالية المشوهة والتابعة وليبراليتها الرثة في بلادنا، تمهيداً لمراكمة العوامل الكفيلة بإنضاج الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا، ومن ثم خلق البديل القومي - وفي الطليعة منه قوى الثورة الفلسطينية - لمجابهة التحالف الإمبريالي الصهيوني وطرده من بلادنا، وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

غازي الصوراني

مايو 2006

## الفصل الأول

### التخطيط الشامل والبعيد المدى لـ"إسرائيل" - المنطق والميثودولوجيا

يهدف هذا الفصل لإثبات مدى الحاجة لوجود تخطيط شامل وبعيد المدى نتيجة لمسيرة الزيادة والتنمية التي تميز دولة "إسرائيل" ، ويتكون هذا الفصل من أربعة أجزاء رئيسية:-

- يستعرض الجزء الأول: مبادئ التخطيط بعيد المدى، ويميز بين التخطيط قصير الأجل وطويل الأجل من حيث المفهوم المعياري، وجودة المنتج، ومن ناحية التطبيق المرن والمرئي. وإجمالاً يستوجب استخدام النمطين للحصول على أعلى درجة من البنية التحتية للتخطيط القومي.

- ويستعرض الجزء الثاني المنطق في وضع المخطط الرئيسي لـ"إسرائيل" في سنوات الألفين، فمنذ قيام دولة "إسرائيل" وحتى الستينات سيرت غالبية الأنشطة القومية وفقاً لمفهوم تخطيطي مستند على خطة شارون التي قامت بشكل أساسي على فرضيتين : السياسة المجالية وهي إدارة لتحقيق غايات سياسية وأمنية، وان المناطق غير المتطورة تعتبر دليل تخلف وينبغي استصلاحها، وفقاً لخطة شارون- لتزايد السكان والإعمار في قلب الدولة على حساب الأطراف، وذلك وفقاً لاعتبارات محلية ومصالح قصيرة المدى إضافة لموجات الهجرة اليهودية لـ"إسرائيل" ، مما أدى للاكتظاظ المجالي ونفاذ طاقات الأرض، مما أوجب خطة قومية شاملة وبعيدة المدى تمكن مؤسسات التخطيط من امتلاك الأدوات لمواجهة التحدي القومي الذي قدمته الهجرة اليهودية، مع العلم بان متوسط الزيادة السنوية للسكان في "إسرائيل" خلال العشرين سنة الأخيرة بلغت حوالي (3%) مقارنة بنسبة (1%) في أوساط غالبية الدول المتقدمة ومن المتوقع أن تبلغ معدل الزيادة السنوية خلال الفترة (1996-2020) حوالي (2%) وبالتالي فمن المتوقع مضاعفة الطلب على كمية الوحدات السكنية عام 2020 لارتفاع مستوى المعيشة

ورفاهية السكن، مما يستوجب خطة قومية عاجلة توزع: "الكعكة المجالية" بين السكان المتزايدين في دولة "إسرائيل" بطريقة علمية مدروسة.

- ورغم معدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي الخام في "إسرائيل" التي بلغ معدلها حوالي (5.8%) خلال الفترة (1960-1990)، وبمعدل سنوي مقداره (3.3%) خلال الفترة (1980-1990) وذلك مقابل (3.7%)، (2.8%) لمتوسط النمو في جميع دول OECD على التوالي، وبالتالي توجد هوة بارزة بين الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي مقابل الزيادة المعتدلة في الناتج المحلي للفرد في "إسرائيل"، فمن الواجب تقليص الهوة في مستويات تنمية البنية التحتية وسد الفجوة في معايير الرفاه .

وبالتالي حاجة "إسرائيل" لتخطيط شامل وبعيد المدى تتطرق من كثافة السكان، معدلات الزيادة السكانية العالية، تقليص الهوات الاقتصادية القائمة بينها وبين الدول المتقدمة.

ويدمج هذا المخطط ما بين التخطيط قصير المدى وطويل المدى، رغم انه يطور توقعات طويلة المدى، وتهدف نتائجه لتصبح مبادرات التنمية التفصيلية، هذا وتستند مراحل العمل على ثلاث مسارات تخطيط متوازنة:

1. المسار العقلاني: الذي يوجه بأسلوب منظم قضايا التخطيط في قطاعات وموضوعات مختلفة، وامتد بين الأعوام 1991-1993 وتم استخلاص أربعة محاور منه: تمييز لعوامل التخطيط بعيد المدى معتمداً على تجارب الدول المتقدمة، تطوير سيناريوهات مستقبلية ارتباطاً بالعوامل المؤثرة، ثم تطوير بدائل مجالية وفق الإمكانيات من قبل كبار خبراء التخطيط بعد تقليص مجموعة الأفكار المطروحة، وأخيراً تحليل سلسلة القضايا والفرص التي تواجه المجتمع الـ "إسرائيلي" والتي أوضحت القضايا الرئيسية الثلاث: الكثافة السكانية، الزيادة السكانية، نمو وتطوير الاقتصاد.

2. مسار السيناريوهات المستقبلية: ويشتمل على مسارات التخطيط المعياري من جهة، والمنطقية من جهة أخرى وتعتمد على توقعات للقوى الخارجية المؤثرة على عمليات التخطيط في الدولة، كما تعكس غايات قومية، وقد تركزت حول: سيناريو "إسرائيل" في مسار الدول المتقدمة، "إسرائيل" والشعب اليهودي كهدف قومي، "إسرائيل" في ظل السلام.

3. المسار المجالي الإبداعي: وفي هذه المرحلة اتبع المزج التخطيطي الشامل مع المسارين الآخرين في عملية تقييم البدائل المختلفة لتصور المستقبل باستخدام 32 معيار نوعي وكمي من كافة مجالات التخطيط، إضافة لاستخدام أدوات تحليلية مختلفة وبناء عليه تم وضع تصور مستقبلي من خلال البدائل المعيارية. كما استعرض الكتاب عدة محاور ومفاهيم كمفاهيم قيمة للتخطيط، حيث تركز المحور الأول على قضية الحدود القومية لدولة "إسرائيل" والتي افترضت بان كافة حدودها ستكون مفتوحة في ظل أجواء السلام بحيث تسمح بالمرور الحر مع مراقبة حركة الأشخاص والبضائع ورأس المال والمعلومات، مع الأخذ بعين الاعتبار حدود الدولة الداخلية (التي ضمت بموجب قانون) والحدود الخارجية والمؤثرة عليها.

## الفصل الثاني

### السيناريوهات الرئيسية "أجواء التخطيط المستقبلية لـ"إسرائيل" "

استعرض هذا الفصل ثلاث سيناريوهات رئيسية للتخطيط المستقبلي:

1. تمحور السيناريو الأول حول اتجاه "إسرائيل" نحو الدول المتقدمة من خلال تقليص الهوة وخاصة في المجالات الديمغرافية والطبيعية والبيئية، حيث تبين أن "إسرائيل" تقترب من مدرج الدول المتقدمة في مجالات الاقتصاد والخدمات، بينما توجد هوة بارزة في المجالات الديمغرافية والطبيعية والبيئية، ونفذت الدراسة تحليلين للمقارنة بين "إسرائيل" و 23 دولة متقدمة لتصور مسار التنمية المتوقع لـ"إسرائيل" .

بين التحليل الأول أربعة مسارات لتقدم الدول المتقدمة: مسار الدول الموجودة على هامش العالم المتقدم والصناعي، المسار الأوروبي "الغربي"، مسار أمريكا الشمالية، ومسار اليابان المتميز، وبشأن التوجهات المستقبلية اتضح أن "إسرائيل" تتقدم كل عقد من محطة تنمية إلى أخرى، وأنها تتقدم في مسار مواز للمسار الأوروبي الغربي ولكنها مختلفة بعقد واحد أو أكثر مما يعزز تشابه "إسرائيل" في معظم سماتها بدول غرب أوروبا.

أما التحليل الثاني فإظهر تميز "إسرائيل" في مسار التنمية منذ مطلع السبعينات، أي مستوى تنمية وخدمات مرتفع وكثافة سكانية عالية وسكان واقتصاد يتزايدون بوتيرة سريعة للغاية وذلك خلال استفاد متدن نسبياً لقوة العمل، وبالتالي ما هي آليات التنمية التي ستمكن "إسرائيل" من سد الهوات بينها وبين الدول المتقدمة، ويمكن تحقيق ذلك بإحداث تغيرات هيكلية ومستحدثة، بالانتقال إلى المجتمع الصناعي في ظل أحجام البناء والتطوير الهائلة المتوقعة لـ "إسرائيل" إلى جانب رأس المال البشري الموجود تحت تصرفها بواسطة تخطيط شامل للمدى البعيد . كذلك يمكن توظيف الزيادة الديمغرافية ومعدلات التنمية المتوقعة، وتقليص التأثيرات الخارجية السلبية للتطوير في مجالات المجتمع والبيئة، مع الاستفادة من خبرة التنمية الدولية .

2. أما السيناريو الثاني، يطور توقعات للعلاقات المتبادلة مع يهود الشتات لتأثيرهم على محيط التخطيط الـ "إسرائيل" ي، لان الخطة القومية بعيدة المدى تشمل يهود الشتات، وستكون غالبية الهجرة اليهودية لـ "إسرائيل" مدفوعة وليس منجذبة، لان يهود الشتات يعيشون في دولة متقدمة أو نصف متقدمة ويتمتعون في رفاه اقتصادي وفي امن وجودي ويتركزون في الولايات المتحدة بعد "إسرائيل" . وتستعرض الخطة التغيرات المتوقعة نتيجة للعلاقة مع يهود الشتات على: التركيبة الديمغرافية، والروابط الثقافية والاقتصادية مع دولة "إسرائيل" ، مما يمكن "إسرائيل" بان تصبح المركز الهام والوحيد للعالم اليهودي، إضافة للولايات المتحدة الأمريكية، وما يزيد دور "إسرائيل" في التخطيط ليهود العالم هو قدرتها على استيعاب هجرات يهودية جماعية.

ويمكن اختصار السيناريو الثاني في كون "إسرائيل" دولة متقدمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية - القيمة هو إلى حد كبير شرط لكونها مركزاً جذاباً بالنسبة للشعب اليهودي.

3. أما السيناريو الثالث، يستعرض العلاقات السياسية والاقتصادية لـ"إسرائيل" في ظل السلام وتخفيف حدة النزاع الشرق أوسطي مع جيرانها، حيث يفترض في ظل اتفاق سلام مع الدول العربية قيام كيان فلسطيني وليس دولة، حسب خطتهم بين البحر الأبيض ونهر الأردن، ويكون مستقلاً في إدارة شؤونه بحيث تكون الحدود مفتوحة بين الكيان الفلسطيني والدول العربية بشكل مفيد للأشخاص والبضائع مع ضم غالبية التجمعات السكانية (المستوطنات) خارج الخط الأخضر إلى ارضي دولة "إسرائيل"، مع الأخذ بالحسبان الفشل في خطوات السلام واتساع حلبة الصراع الشرق أوسطي، وفي سياق السلام سينمو الاقتصاد الـ"إسرائيلي" ي وتنخفض النفقات العسكرية وتتجذب الاستثمارات مما سيحدث تغيرات هيكلية في المرافق الاقتصادية وقيام تعاون إقليمي في مشاريع مشتركة تتركز في مجالات البنية التحتية والسياحة، مع وجود بعض التخوف من التعاون الإقليمي سواء على مستوى الشعب أو الدولة، إضافة لحرية حركة التبادل بين الاقتصاد الـ"إسرائيلي" ي الغني والاقتصادات العربية الفقيرة .

وفي ظل هذا السيناريو ستتغير مكانة مركز "إسرائيل" والأطراف حسب الأهمية الاقتصادية والمكانية وعلاقتها بالتعاون الإقليمي، إضافة للمجال الاجتماعي والديمقراطي نتيجة لموجات الهجرة لكل من "إسرائيل" وفلسطين في ظل الرفاهية والاستقرار، إلا إنها تتخوف من تبدلات في القيم بمعنى سيطرة القيم الغربية التي يطمح لها المجتمع الـ"إسرائيلي" ي على حساب القيم اليهودية، إضافة لتوسيع الهوة بين طبقات الشعب وخاصة بين العرب واليهود.

ونتيجة لمسيرة السلام من المتوقع أن تزيد الضغوطات على المجال بين الجانبين الـ"إسرائيلي" ي والفلسطيني، نتيجة زيادة معدلات التنمية واستغلال الأراضي للتطوير والبناء والاستخدامات المختلفة رغم المشاكل التي ستحصل نتيجة استغلال المصادر

الطبيعية وتأثيرها على الموارد والبيئة . وقد تمثلت أهداف التخطيط في ظل السلام في الاستغلال الناجح للطاقات المجالية، مع الأخذ بعين الاعتبار حدود الكيان الفلسطيني الناشئ من خلال التخطيط القطري وتقليص حجم الهوات الإقليمية في الدولة من حيث المكان والقومية وتوسيع إمكانيات الجذب المكاني في الدولة.

• فحص الاحتمالية الاقتصادية لتحقيق غايات التخطيط:

توضح السيناريوهات الثلاثة السابقة، وجوب تحقيق معدلات تنمية هائلة في العقود القادمة سواء بسبب التطلع نحو تقليص الهوات مع الدول المتقدمة أو بسبب الزيادة الديمغرافية أو بسبب التسارع الاقتصادي الذي يرافق تطبيع العلاقات الجغرافية - السياسية، وتعرض الخطة غايتين رئيسيتين للمخطط: منع التأثيرات السلبية الخارجية عن زيادة التنمية المتوقعة، وتجنيب هذه الزيادة في تحقيق جميع غايات الخطة، ولفحص الإمكانية الاقتصادية تم مقارنة مصادر رأس المال التي ستوضع تحت تصرف المرافق الاقتصادية، مع تقدير الطلبات بخصوصها وتم احتساب المصادر بناء على تقديرات للنمو الاقتصادي الكلي في "إسرائيل" خلال فترة التخطيط من خلال التركيز على المعدل المتوقع للاستثمارات الخاصة في المرافق الاقتصادية والتي تقدر بنحو (55) مليار دولار عام 2020 والتي تشكل (22.6%) من الناتج المحلي الخام المتوقع، وعلى افتراض أن الاستثمارات خلال فترة التخطيط في مجالات البناء وتطوير الخدمات ستماثل الفترة 1961-1990 في نفس التوجهات.

ومن خلال تقديرات الخطة للمصادر، تبين أنها ستزيد في عام 2020 بنحو (4) إلى (5) أضعاف عن الفترة المقابلة في الماضي في حين أن الزيادة المقابلة في الطلبات يتوقع أن تتراوح بين (2-4) أضعاف فقط، مما يدل على إمكان رفع مستويات التنمية المستقبلية ليس فقط بناء على ما سبق وإنما بتطبيق تكنولوجيا مستحدثة.

## الفصل الثالث

### فسحة الاحتمالات والبدائل وتقييمها

وتستند فسحة الاحتمالات المستقبلية المعروضة في المخطط على ثلاث فرضيات: تحقيق السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي، واستمرار مسيرات النمو الاقتصادية والاجتماعية التي تجاوزتها دول متقدمة، واستمرار الروابط بين الشعب اليهودي بطاقاته البشرية والاقتصادية والسياسية واستعرضت الخطة خمسة بدائل، هي:

1. بديل الوضع العادي.

2. بديل اقتصادي يركز على الصناعة

3. بديل اقتصادي يركز على الخدمات الإنتاجية

4. بديل اجتماعي

5. بديل طبيعي بيئي.

ويعتبر المنطق من طرح بديل الوضع العادي مزوج، فمن ناحية، الحصول على توقعات ايجابية وشاملة لنمو الاقتصاد والمجال في "إسرائيل" ومن ناحية أخرى، إعداد سيناريو نسبي للمقارنة مع البدائل المعيارية، وطرح هذا البديل أن توجهات التنمية التي ميزت دولة "إسرائيل" في الثلاثين سنة الأخيرة التي ستتواصل أيضاً في المستقبل حتى سنة الهدف، وبالتالي يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الخام في "إسرائيل" في سنة الهدف نحو (240) مليار دولار - أي أربعة أضعاف عما كان عام 1990 - وتكون معدلات البطالة عالية نسبياً، كما أن توجهات التوزيع المجالية نتيجة لهذا البديل تكمن في استمرار ظاهرة انتقال السكان إلى الضواحي السكنية على المستوى المحلي.

وتفترض البدائل الاقتصادية أن تكون الغاية القومية الأكثر أهمية هي النمو الاقتصادي،

وتعبر عنها الخطة بالقيم الكمية التالية: سيبلغ الناتج المحلي الخام في عام 2020

حوالي (240) مليار \$

بمفاهيم عام 1990 مقابل نحو (51) مليار \$ عام 1990 ، أي بمعدل نمو سنوي (5%) وبطاقة متوسطة بمعدل (7%) من قوة العمل، وتفترض البدائل الاقتصادية زيادة حجم الاستثمارات في "إسرائيل" عن طريق شركات متعددة الجنسيات وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الـ "إسرائيل"ية، كانت مسدودة بسبب القيود السياسية، ويفترض البديل الاقتصادي الذي يركز على الصناعة تقليص الإنتاج الصناعي في قطاعات المعادن والأخشاب والنسيج لحساب تطوير قطاعات إنتاجية تعتمد على المنتجات الالكترونية والبيولوجية والمنتجات الموفرة للطاقة، ويتوقع أن يبلغ إجمالي عدد المستخدمين حسب هذا السيناريو نحو (3.2) مليون شخص بحيث يشكل ثقل العاملين في الصناعة نحو (28%) منهم (مقابل نحو 23% في بديل الوضع العادي ونحو 21% في البديل الاجتماعي) وستكون وتيرة النمو في الصناعة الأسرع بين القطاعات الاقتصادية والتي ستزيد بحوالي 150% حتى سنة الهدف ويركز هذا البديل على الشركات المحلية الصغيرة والشركات المتعددة الجنسيات والقطاع العام بشكل متكامل في تشجيع المنتجات والاستثمارات والبنية التحتية.

فيما يتطلع البديل الاقتصادي الذي يركز على الخدمات الإنتاجية لتحويل "إسرائيل" لمركز خدمات دولي وإقليمي وخاصة في القطاعات المالية والسياحية والصحية والتسويقية وسوف يبلغ إجمالي عدد المستخدمين نحو (3.2) مليون (مثل سيناريو الصناعة) حيث سيصل ثقل المستخدمين في القطاعات المالية وفي خدمات الأشغال إلى (15%) مقابل نحو (13%) في بديل الوضع العادي و (10%) في البديل الاجتماعي، وسيكون نمو القطاعات المالية وخدمات الأشغال الأسرع بين كافة القطاعات الاقتصادية بأكثر من (170%) حتى فترة الهدف. وسيركز هذا البديل على: الشركات المحلية الكبيرة وخاصة العاملة في الخدمات، والشركات المتعددة الجنسيات والعاملة أيضاً في الخدمات وجهات الوساطة التي ستربط "إسرائيل" بالأسواق الخارجية مثل شركات التسويق، الاستشارات والإعلان وأخيراً القطاع العام وخاصة في مجال البنية التحتية المالية والاتصالات.

أما البديل الاجتماعي فيهدف لتوفير حياة جيدة وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع وتقليص الهوات وتعزيز التضامن الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة والرفاه الشخصي وحماية البيئة الطبيعية وثرواتها، ويتوقف ذلك على تحقيق الأمن الوجودي واستمرار النمو الاقتصادي. ويهدف البديل الطبيعي البيئي للحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية وزيادة جودتها وإيجاد توازن كمي ونوعي بين المساحات المبنية والغير مبنية ويتوقع هذا البديل تحسناً بارزاً في سرعة الوصول لجميع أنحاء البلاد بتطوير شبكة النقل والتركيز على تطوير متروبولين بئر السبع وتعزيز مدينة حيفا والقدس وإضافة سكانية في كل من النقب وحيفا والجليل والقدس وبالنسبة لمنطقة النقب فتهدف الخطة لان يبلغ عدد سكانها (1.5) مليون نسمة عام 2020 أي أكثر بـ (2.6) ضعف عن عام 1990.

وتستعرض الخطة مقارنة بين البدائل الرئيسية من حيث نقطة الانطلاق: فالبديل الاقتصادي يتطلع لرفع مردود الإنتاج حسب تركيبة الاقتصاد القطاعية، أما البديل الاجتماعي يتطرق لتوزيع السكان في المجال بغية تحسين حياة الجميع، فيما يتطرق البديل الطبيعي البيئي للتوزيع المجالي للمبني مقابل غير المبني.

ومن حيث المفهوم المجالي الشامل فيركز البديل الاقتصادي على التوازن بين السكان والعمالة بشكل متكامل في الأنشطة المختلفة، فيما يعتبر البديل الاجتماعي الدولة كتجمع لمناطق منفصلة، أما البديل الطبيعي البيئي فيوضح الدولة كعنقود يتكون من مناطق مختلفة تتخصص وفقاً لقيمتها وخاصيتها.

ومن حيث المركزية مقابل الانتشار، فيعتبر البديل الاقتصادي تركيزي في الأولوية المركزية مقابل باقي البدائل المعيارية، فيما يعتبر البديل الاجتماعي متوازن نسبياً من الناحية المركزية، حيث يركز على تعزيز الأطراف الشمالية لأسباب تتعلق بالتوازن بين اليهود والعرب بالتوازن النسبي مع المركز، ولكن البديل البيئي هو الأكثر انتشاراً على المستوى القومي، حيث يقيد البناء بكثافات منخفضة في الأولوية المركزية ويسمح بصورة منضبطة فقط البناء في ألوية الأطراف لتوجيه السكان إليها.

أما فيما يتعلق بالتوازن بين المبني وغير المبني، تحفز البدائل الاقتصادية التطوير داخل المناطق المركزية، بينما يوازن البديل الاجتماعي بين شرائح المراكز السكانية وبين المساحات غير المبنية وكذلك البديل الطبيعي البيئي يوازن بين المبني وغير المبني. ومقابل البدائل المعيارية فإن استمرار توجهات التطوير ضمن سيناريو الوضع الطبيعي سيؤدي لتطوير كبير للمناطق المركزية.

وفيما يتعلق بتركيزات التطوير المحلية، فجميع البدائل المعيارية تتطرق - إلى جانب المستوى القومي - إلى الأولويات في سياسة التطوير على المستوى المتروبوليني والمناطق والمحلي، حيث تنظر البدائل الاقتصادية لمنطقة الوسط كلها كمنطقة اختيار، فيما يستند البديل الاجتماعي على مبدأ بلورة أربعة متروبولينات مستقلة يتم إعادة اعمار وتكثيف المراكز السكانية القائمة، وعدم الحاجة لبناء المدن والمراكز السكانية، فيما يقترح البديل الطبيعي تطوير شبكة موصلات عامة تربط المتروبولينات مع إعادة الاعمار والتكثيف الهائل لانوية المتروبولينات والمنع شبه المطلق لظاهرة انتشار الضواحي السكنية والبناء الأفقي فيما يركز سيناريو الوضع الطبيعي على المتروبولين المركزي من خلال تطوير نماذج عشوائية من الانتشار البارز للضواحي السكنية.

وأخيراً يعتبر دور الحكومة حسب البدائل الاقتصادية محصور للغاية وفق مشاكل السوق وتأمين بنية تحتية في مجال العلم والبحث والتطوير والعمالة، فيما يعتبر تدخل الحكومة في البديل الاجتماعي كبير للغاية، أما في البديل الطبيعي البيئي فيتركز دور السلطة المركزية على التخطيط والبنية التحتية القومية، وفي بديل الوضع الطبيعي يتوقع تقليص جوهري لتدخل الحكومة في المبادرات التخطيطية ويقتصر دورها بشكل محدود لمعالجة البؤر التي تعاني من الضائقة.

وتم تقييم البدائل الرئيسية من خلال (32) معيار شملت جميع القضايا المؤثرة على "إسرائيل" من حيث مستوى التطور العلمي في المرافق الاقتصادية، أداء المرافق الاقتصادية، معدل البطالة، رفاه الأقليات، المساواة في الرفاه الاجتماعي، المساواة الإقليمية، تنوع أشكال المراكز السكانية والعدالة الاجتماعية والمساواة، المساهمة

الاقتصادية للجهاز التعليمي، الكوميونالية (لمعرفة مدى ملائمة البدائل لتطوير مفهوم الحياة الجماعية في التعليم)، الاستغلال المناطقي، الجدول التدريجي للمراكز السكانية، سهولة الوصول إلى المساحات غير المبنية، حماية المياه الجوفية، سهولة المناخية، التلوث الجوي، أرصدة الطاقة في المرافق الاقتصادية، ميزان المياه المجالي، فعالية تطوير الأرض، المساواة المناطقية في مجال المواصلات، فعالية شبكة المواصلات، طاقة مناطق التدريب، الاستقلال الأمني ومدى تأثر السكان المدنيين، فرصة إحراز الغايات التي تقف أمام البديل، فرصة تبني البدائل، ومدى النجاح في تطبيق البديل ومدى استيعاب هجرة يهودية واسعة، ومدى قرب البدائل من الأقطار المتقدمة.

وتم حصر إجمالي القيم التي حصل عليها كل بديل رئيسي وفق المعايير السابقة، ووفقاً لتلك المعايير تبيين وجود ارتباط بين قيم المعايير المختلفة، يدل على وجود شبكة علاقات حتمية بينهما، وهذا الارتباط ايجابي ( أي أن قيم المعايير ترتفع أو تنخفض بصورة متقابلة)، وأحياناً يكون هذا الارتباط سلبياً ( أي انه عندما ترتفع قيمة معيار واحد فان قيمة الثاني تنخفض وبالعكس) . وتم تقسيم تلك المعايير إلى ثلاث مجموعات موازية لعناصر العمل والمبادئ التخطيطية الأساسية التي توجه التخطيط القومي، وهذه المجموعات هي:-

1. القدرة الاقتصادية مقابل المساواة، وتشمل كافة المعايير التي تعكس الأداء

الاقتصادي المباشر للمرافق الاقتصادية المتأثرة بها.

2. التركيز المجالي مقابل التوزيع المجالي: وتشمل كافة المعايير التي تتحدد

قيمتها بصورة مشتركة عن طريق توزيع السكان في المجال القومي.

3. التطور والتخصص المجالي مقابل التوازن المجالي، وتشمل المعايير التي تتأثر

من مستوى تطور الاقتصاد ومن التخصص الاقتصادي المناطقي.

وتفسر هذه المجموعات تباين المعايير الثلاثين، فيما يبقى معياري ميزان المياه

المجالي، والمس بالسكان، اعتباراً مستقلين وغير مرتبطين بقيم العوامل التخطيطية.

وتعرض الخطة مشكلة اختيار بديل يجمع بين البدائل الموضحة والمعايير (32) من خلال اختيار يجمع بين أفضل ثلاثة عناصر تخطيطية:

- الاختيار التخطيطي لمجموعة المعايير الأولى - القدرة الاقتصادية مقابل المساواة، ويعتبر اختبار المتغير التخطيطي لبيان ذلك الأصعب والأخطر للمعالجة في كل دولة وفي كل زمان، مع العلم بان التجربة التاريخية - الاقتصادية بينت أن زيادة وتيرة النمو تؤدي حتماً لتوسيع الهوات الاجتماعية في المراحل المتوسطة على الأقل، وأن القدرة السياسية الناشئة بصورة طبيعية بأيدي القطاعات التي تكون مساهمتها اكبر، وتتحول لتصبح أمام انتهاج سياسة توزيعية ربما كانت قادرة على تقليص الهوات إلى المستوى الاجتماعي المطلوب، وبالتالي للمحافظة على مستويات مساواة عالية يجب التخفيف والامتناع عن استنفاد قدرات تنموية، وهو ما ترفضه النخبة الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية.

- مجموعة المعايير الثانية: التركيز المجالي مقابل التوزيع المجالي، حيث أن المعايير التي تتغير قيمتها نحو الأفضل مع الارتفاع في مستوى توزيع السكان هي رفاه الأقليات، تنوع أشكال المراكز السكانية، الطائفية في التعليم، الوصول إلى المساحات المفتوحة غير المبنية، التوازن المجالي لتطوير الأرض، قابلية خطط المواصلات للتنفيذ، والقدرة على استيعاب الشعب اليهودي. وهناك معياران فقط هما السهولة الإقليمية وطاقة مساحات التدريب يتأثران بانتهاج هذا الخط المتمثل بالتوزيع.

- مجموعة المعايير الثالثة: التطور والتخصص المناطقي مقابل التوازن المجالي،

ويبين

بان البديل الرئيسي الملائم لاستنفاد المزايا المختلفة النابعة من التخصص المناطقي هو البديل الاقتصادي الصناعي، مع العلم أن معظم المعايير في هذه المجموعة تتغير ايجابياً مع رفع مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية، ولكن تبتعد قيمة كل من التلوث الجوي الناجم عن المواصلات، ومستوى التوازن المجالي بين المناطق مع مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية . هذا وفي ظل تحقيق الاستقلال والتوازن المجالي

فانه يتوجب اختيار بديل الوضع العادي، وان الاختيار التخطيطي بخصوص التوازن الصحيح بين التخصص المناطقي وبين الاستقلال المناطقي ينبغي أن يكون في الطرف الملائم للتخصص.

واستعرضت الخطة البديل المندمج بعد صياغة البدائل الرئيسية وتقييمها وهو يشكل المخطط الرئيسي لـ"إسرائيل" في سنوات الألفين، حيث سيحقق أعلى قيم في غالبية المعايير مقارنة ببديل الوضع العادي والبدائل الأخرى، وسوف يحرز أداء قريب من البديل الاقتصادي- الصناعي في أوجه مستوى التطور الاقتصادي وكذلك أداء قريب من البديل الطبيعي البيئي في أوجه توزيع السكان.

لقد تم اختبار مدى قابلية البديل المدمج للتطبيق من الناحية الاقتصادية بما يحقق الأهداف الاقتصادية الموجودة في أساس البديل الاقتصادي-الصناعي وفق نموذج مجالي ملائم للبديل الطبيعي البيئي وهو ما اظهر إمكانية إحرازه. وان اختيار السياسة المندمجة التي تتطلب تدخلاً تخطيطياً موجهاً، مفضل على اختيار البديل الاقتصادي الصناعي الذي يمس بالأهداف الاجتماعية والبيئية أو يكلف ثمن اقتصادي عالي، وإزاء الفحص المتكرر لإمكانية تطبيق هذا البديل، فقد تقرر اختيار البديل المدمج كأساس للمخطط الرئيسي لـ"إسرائيل" في سنوات الألفين، واختيار مبادئه المجالية كأساس لصورة المستقبل- التي هي خطة تنظيم المجال القومي.

## الفصل الرابع

### صورة المستقبل، خطة تنظيم المجال القومي

يستعرض هذا الفصل وصف لصورة المستقبل والوسائل الواجب اتخاذها من اجل تحقيقها. وتم مناقشة الروابط التخطيطية في أربعة مجالات: استطلاع تاريخي لمفاهيم الماكرو بخصوص تنظيم المجال القومي الإسرائيلي، واستطلاع النماذج الدولية الرئيسية

لتنظيم المجال القومي، وتحليل مذاهب التخطيط، وأخيراً تبني الانعكاسات المجالية لسيناريو السلام . ومن ناحية أخرى تم دمج مبادئ التخطيط التي استخلصت خلال إعداد المشروع وهي: طاقة الأرض وخطر نفاذها، الثروات الطبيعية "البانورامية" والسياسة البيئية، المواصلات والبنى التحتية القومية، إضافة للأوجه المجالية الاجتماعية. وقد جرى ملاءمة تركيبة الخطة وعناصرها لتكون توجيهية للمدى البعيد مع التركيز على التخطيط المجالي برؤية شاملة وقطرية ومتعددة المجالات.

وهناك أربعة مراحل تخطيط مركزية تشكل صورة المستقبل لتنظيم المجال القومي: المفهوم الرئيسي لتطوير المجال القومي، المفهوم الرئيسي للحفاظ على المناطق المفتوحة وتغذيتها، النسبة بين المبني وغير المبني، وأخيراً تجميع المحاور والروابط.

وبالنسبة لمفهوم تطوير المجال القومي، تم بلورته من خلال التوزيع مقابل التركيز (التوزيع المركز) أي توزيع التطور على المستوى القطري مع تركيزه في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب كمجالات تمديدية ويكون التخصص على المستوى القطري، بتطوير مجال تمديني متخصص في كل منطقة على أساس التعاون والتخصص، وتعزيز الروابط الداخلية وخلق مجال مشترك لعدد كبير نسبياً من المراكز البلدية المتخصصة. إضافة لتوزيع الأنشطة على المستوى القطري وتركيزها على المستوى المناطقي، وتوجيه التطوير إلى الأطراف الشمالية والجنوبية من خلال التعزيز الخاص للمجال الجنوبي، وتركيز التطوير على المستوى المناطقي بطريقة تخلق تركيزاً مديناً يتمتع بميزة الحجم، مع العلم بان نحو (80%) من سكان الدولة يعيشون على (20%) من مساحتها وبالتالي المجالات التمديدية تخدم السكان خارج حدودها. كذلك لتطوير المجال القومي يتوجب الربط المباشر بين المجالات التمديدية بطرق سريعة وبوسائل نقل جماهيرية تعتمد على السكك الحديدية وخطوط البنى التحتية القومية، وتقسيم المجال القومي إلى ثلاثة أنواع مجالية: تمديدية، مرحلية، مفتوحة وتحديد وظيفة لكل مجال والحفاظ على حدود واضحة بينهما، وأخيراً الحفاظ على مجالات مرحلية مفتوحة تفصل بين مناطق البناء الكثيفة (المجالات التمديدية) والحفاظ على مساحات مفتوحة كبيرة ومتواصلة بقدر الامكان .

أما مرحلة التخطيط المركزية الثانية فهي المحافظة على المساحات المفتوحة وتغذيتها وهي مهمة مركزية في صياغة مستقبل "إسرائيل" نحو القرن الحادي والعشرين وتضم منظومة المساحات المفتوحة كافة أراضي الفضاء غير المبنية، إضافة للمحميات الطبيعية البانورامية والغابات، وهذه المناطق تحيط بالأراضي المستصلحة زراعياً وبأراضي المراعي والبور وبالأراضي الصخرية، وتتطلب سياسة الحفاظ على المجالات المفتوحة وحمايتها الاستغلال الفعال لطاقة الأرض في تطوير المراكز السكانية ومراكز العمالة والبنى التحتية، وتعتبر المساحات المفتوحة ذات قيمة ثقافية هيكلية وبيئية واجتماعية واقتصادية وأخيراً قيمة مستقبلية للمدى البعيد.

وتنقسم سياسة الحفاظ على المساحات المفتوحة وفقاً لجوانبها القيمية إلى :-

1. مواقع مفتوحة محمية وتحتاج إلى حماية قصوى . وهي أماكن يحظر القانون المس بها، وأن مسيرة تحديد المواقع المفتوحة لم تتوقف بالذات إزاء مسيرات التطوير والتكثيف المتوقعة من خلال إعادة فحص قيم وثروات الدائرة المفتوحة للتعرف على المواقع النوعية التي تحتاج لحماية قصوى.

2. مواقع مفتوحة محمية، وتحتاج إلى محافظة وتغذية بهدف السماح باستغلال مزايا الحجم، وتحويل مواقع مبعثرة لمجموعات متكاملة، تعرض تنوعاً أوسع من الصفات والجودة، كما تهدف لحماية مواقع معينة من التأثيرات الخارجية السلبية للأنشطة المحاذية، وتكون قيمتها أكبر كلما كانت أكثر اتساعاً ومتحررة من الأماكن المبنية والبنى التحتية.

3. جوانب قيمية تتعلق بالألوية البانورامية وتشتمل على تصنيف المجال القومي إلى ألوية بانورامية وتحديد قيمها. حيث تم تقسيم البلاد لنحو ثمانين لواء بانورامي متجانس بهدف مسح ثروات المناطق المفتوحة وحساسيتها بقياس قطري كأداة موجهة لرسم السياسة المجالية لـ"إسرائيل" على المدى البعيد.

وهناك أربعة أوجه لأهمية تواصل المساحات المفتوحة: الوجه البيئي بتوفير مناخ طبيعي لنمو الحيوان والنبات كقاعدة للحفاظ على التنوع النباتي والحيواني، والوجه الاجتماعي بتخفيف عبء الكثافة السكانية وخاصة بالقرب من المراكز المبنية الكبيرة والكثيفة لتوسيع الحجم المستغل للمجال المفتوح، والوجه الجهازي كوسيلة لتحديد المواقع المبنية والتركيز على تميزها ورسم صورة واضحة للمجال القومي، ووجه التطوير الثابت، حيث أن الامتدادات المفتوحة الكبيرة تترك فسحة احتمالات أوسع للأجيال القادمة لتوفير احتياجات مستقبلية لا يمكن توقعها . و تم صياغة سياسة الحفاظ على تواصل المساحات المفتوحة على مستويين: المجالات المفتوحة الكبيرة التي لم تتعرض للإخلال على المستوى القطري، والإمدادات المفتوحة داخل المناطق المبنية.

وتعتبر المساحات المفتوحة مناطق ملائمة للنشاطات الاستجمامية وقضاء أوقات الفراغ، وتهدف هذه السياسة توفير الطلبات المتنوعة لهذه النشاطات داخلها والاستجابة لمختلف احتياجات وأذواق الجمهور . وارتأى المخططون ضرورة تقريب السكان والعمالة إلى تجمعات المساحات المفتوحة بدون التأثير على جودتها، ولذلك يتوجب زيادة سرعة الوصول إلى المساحات المفتوحة، إضافة لرعاية المناطق المفتوحة المحاذية لتجمعات السكان الكبيرة وملاءمتها مع أنشطة الاستجمام المكثفة، وتخدم هذه النتائج المبادئ التخطيطية التالية:-

- مبدأ التوزيع المركزي، الذي من شأنه تقريب السكان إلى تجمعات المساحات المفتوحة القيمة، أي زيادة سرعة الوصول إلى المساحات المفتوحة مقابل تقليص حجم التآكل في تواصلها.

- المجالات المتوسطة، هي مجالات مفتوحة كبيرة ومتواصلة مع المجالات المتمدنة التي

تشكل مع بعضها أكثر من (90%) من سكان "إسرائيل" ، كما تسهم في فهم ثراء وغنى المساحات المفتوحة بسبب قربها من المناطق المتمدنة وسرعة حركة الانتقال

اليومية لها، وتعتبر ملائمة لتغذية أنشطة الاستجمام اليومية والأخرى ذات الطابع المكثف في المجال الذي يعتبر كمجال مفتوح كبير ومتواصل.

- المجال التمدني، يتركز السكان فيه داخل مراكز بلدية تقع في زوايا المجال وفي محيطه،

ويعتبر أكثر نجاعة في سرعة الوصول إلى المناطق المفتوحة وفي تنوع استخداماتها.  
- الحواجز المفتوحة، التي تقطع الامتدادات الكبيرة وتخلق ممرات مفتوحة تضمن إمكانية الوصول للمناطق المفتوحة.

- تنوع نماذج المراكز السكانية، للمحافظة على روابط متنوعة وواسعة بين المراكز السكانية في النماذج المختلفة وبين المناطق المفتوحة ذات السمات القيمة والتواصلية. وتوضح الخطة مبادئ رعاية المناطق المفتوحة والمحافظة عليها وتتمثل في: -  
- تجميع مواقع مفتوحة محمية (محميات طبيعية وبانورامية، ومنترهات قومية، غابات وأحراش) في داخل مجالات مفتوحة محمية بهدف رعايتها والمحافظة عليها.  
- التطوير وفق التوجيهات التي تبرز من أهمية المساحات المفتوحة.  
- المحافظة على مجالات المتوسطة كمجالات مفتوحة كبيرة تفصل بين المجالات التمدنية.

- تجميع مناطق مفتوحة في "قلب أخضر" في مركز المجال التمدني.  
- المحافظة على ممرات مفتوحة وعلى حواجز.  
- استخدام نماذج تطوير ناجحة من ناحية استغلال طاقة الأرض.  
وتتضمن الخطة عرض للهيكل العام الإنشائي "تجمع المحاور والروابط" لدولة "إسرائيل"، إضافة لقواعد تطوير نسيج مبنية على امتداد محاور المواصلات من خلال أربعة مبادئ:-

1. "الحفاظ والتكثيف" الحفاظ على التواصلات المفتوحة وتكثيف المقاطع المبنية.
2. "التطوير الزاحف" بامتداد التطوير إلى المناطق المفتوحة وفقاً لقوى السوق.

3. "الانزلاق المراقب" يربط التطوير الجديد بمقاطع البناء القائمة ووضع حدود واضحة لها، ولا يحل هذا محل مبدأ الحفاظ والتكثيف وإنما يضاف إليه، وما يميزه عن التطوير الزاحف يكون بكثافات أعلى من الكثافات التي تميز تطوراً زاحفاً يقوم على الضواحي السكانية، كما يحافظ على تواصلات مفتوحة أكبر وأعمال بناء متواصلة مكثفة تسمح بتواجد خدمات وبنية تحتية ومواصلات عامة بشكل أعلى.

4. مبدأ "الانزلاق المكوكي" بإضافة مقاطع بناء جديدة بالمحافظة على تواصلات مفتوحة واضحة.

• مسارات التطوير: المحاور الطولية مقابل المحاور العرضية، وتركز دولة "إسرائيل" على الاتجاه الطولي - الشمالي الجنوبي مقابل الاتجاه العرضي - الشرقي الغربي، وبشكل عام يمكن القول بوجود هيمنة بارزة لروابط المواصلات في الاتجاه الشمالي الجنوبي التي تربط بين مراكز النشاطات الكبيرة للغاية باستثناء محور تل أبيب - القدس كمحور شاذ ذي هيمنة في الاتجاه العرضي. ولقد تركز التطوير المجالي في "إسرائيل" على امتداد محور السهل الساحلي: من نهاريا في الشمال وحتى عسقلان في الجنوب وقرب تل أبيب وبئر السبع في الجنوب بحيث أصبحت نحو مائة كم، مما شجع على خلق نشاطات مترابطة وإيجاد امتدادات تطوير.

ومن ناحية تطوير المحاور الطولية مقابل العرضية، سيتم التركيز على تطوير المحاور الطولية إلى جانب اتجاهات روابط المواصلات، والتركيز على تطوير المحاور العرضية المتقاطعة حتى فيما وراء حدود الدولة - إلى الشمال في لبنان وإلى الجنوب في قطاع غزة - ويعتبر هذا عمودياً مع روابط المواصلات الرئيسية.

هذا وتقترح الخطة سلوك نهج يركز على المحاور العرضية التي تربط المراكز بالمقترحات الرئيسية (مثل محور الخضيرة - العفولة، محور حيفا - كرميئيل، محور عسقلان - كريات جات وغيرها) وهذا يمنع التطوير الزاحف في المحاور الطولية.

وتعتبر محاور العرض رافعة لتطوير مناطق داخلية في الدولة، ولتوجيه مركز ثقل التطوير لقلب مناطق الأطراف القطرية في الشمال والجنوب، كما انه يعزز من ربط القدس عاصمة "إسرائيل" بالانتشار الشامل للأنشطة في المجال القومي.

• مبادئ تنظيم تجمع الروابط:-

1. أحكام عامة: -

- اعتبار شبكة الروابط دليل لتنظيم النشاطات في المجال القومي مثل التركيز على التنوع المجالي، استغلال مزايا المواقع الفريدة، وتشجيع التعاون المجالي بين المراكز السكانية اليهودية والعربية.

- ملائمة التطوير في كل مجال مع التشكيلة المفضلة لنماذج التطوير مثل مراكز في المفترقات، سلسلة من المراكز السكانية على امتداد المحاور والمجال القروي بينها. - ايجاد هيكل واضح كأساس لتنظيم وتركيز البنى التحتية الخطوطية على المستوى القومي.

- ايجاد قاعدة لتنظيم شبكة مواصلات هرمية بمستوى خدمات عالية.

- ايجاد قاعدة لصيانة التجمع البانورامي الواقع على امتداد محاور الحركة.

2. في المراكز:- تشجيع التطوير في المراكز البلدية الكبيرة والكثيفة في المفترقات

الواقعة على الشبكة.

- إبراز الهوية والخصوصية لكل مركز، وربط المراكز بمحاذاة حركة رئيسية وسريعة ذات سرعة تخطيط عليا، وتطوير تجمع مواصلات عامة مناسبة للربط بين المراكز.

3. تكوين سلسلة مراكز سكانية على امتداد محاور الحركة الرئيسية:-

- استغلال طاقة التطوير وبسرعة الوصول بين المراكز على امتداد مراحل مختارة.

- تركيز التطوير في المحاور العرضية ونقل ثقل التطوير إلى الشرق.

- قطع امتدادات البناء في المحاور الطولية بواسطة حواجز مفتوحة.

- منع استمرار مسيرة زحف التطوير بحصص صغيرة وبكثافة منخفضة على امتداد

المحاور.

- الحفاظ على الحواجز المفتوحة وتكثيف الأجزاء المبنية حسب الحاجة.
  - دمج التطوير وفق نهج "الزحف المراقب" بإلصاق التطوير الجديد بمقاطع البناء القائمة ورسم حدود واضحة. واحيانا العمل وفقاً لنهج "الزحف المكوكي" بإضافة مقاطع بناء جديدة وتكثيف القائمة.
  - تنويع نماذج التطوير على امتداد المحور والتناوب في تطويرها من جانبي المحور.
4. المجال المفتوح والقروي بين المحاور:

- الحد من زحف تطوير الضواحي السكنية إلى المجال القائم بين المحاور في المجالات التمدنية والمتوسطة.
- التطوير المراقب للمراكز السكانية في المجال المفتوح والقروي بين المحاور في المجالات المفتوحة في الجنوب والشمال.

#### عناصر المخطط : تقريب (Zoom in) وتبعيد (Zoom out)

تؤثر أجواء السلام في محيط "إسرائيل" التخطيطي من حيث، التغيرات العامة في سياسة التخطيط، وتغيرات مجالية واقعية في خارطة "إسرائيل" المستقبلية. وتعتبر أجواء السلام ضرورية لفهم المجال الإقليمي واحتياجات البنية التحتية والمواصلات بداخله، إضافة لذلك تعتبر شرطاً للنظر إلى المناطق الحدودية كمناطق التقاء وانتقال من الصراع الإقليمي بين اليهود والعرب في "إسرائيل" إلى اندماج وتعاون.

وتحدث تغيرات في الأهداف القومية مثل ارتفاع وزن الغايات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على حساب الغايات السياسية والأمنية، ولذلك انعكاسات تخطيطية عديدة من بينها: التركيز على الأبعاد الصغيرة لدولة "إسرائيل" ، وملائمة نماذج تطوير تجمعات المراكز السكنية على المستوى المناطقي مع الاعتبارات الاقتصادية والاستغلال الأفضل لمزايا الحجم والتخصص والتغير في نماذج تدخل الحكومة في مسيرات التطوير.

وتحفز أجواء السلام على المستوى الاجتماعي من قيم الفرد على حساب قيم الجميع، وتبرز الاعتراف بتنوع سكان الدولة وتركز على تقليص الهوات الموجودة بين المناطق داخل "إسرائيل" ، وعلى المستوى البيئي تعزز فهم الثروات الطبيعية والبانورامية كقاعدة

لجودة الحياة، وأخيرا تغيير مفهومها الشامل "كجزيرة وكطريق مسدود" إلى مفهومها كمرکز متميز ومتخصص في داخل شبكة إقليمية.

وبينت الخطة فيما بعد أربعة تأثيرات رئيسية على الصورة المستقبلية الشاملة:

1. تنظيم مجال "إسرائيل" القومي بما يتلاءم مع شبكة الطرق الإقليمية في ظل ربط الشبكات الرئيسية الخاصة ب"إسرائيل" والأقطار المجاورة، من حيث الموانئ والمطارات الدولية الرئيسية التي توجد على مساحات قريبة من بعضها.
  2. الدمج بين مبادئ التخطيط الخاصة ب"إسرائيل" وجيرانها.
  3. التطرق إلى الحدود ومراكز الالتقاء على امتداد "إسرائيل" بدل واقع الفصل.
  4. القدرة على قيام مشروعات مجالية مشتركة بين "إسرائيل" وجيرانها.
- وعلى المستوى الشمولي الإقليمي يشمل المجال التمدني على المبادئ التخطيطية التالية:

- التجمع المبني: يشمل تطوير مراكز متخصصة تقع على مفترق المحاور الرئيسية وتمتد بينها محاور حركة وبنية تحتية وعلى امتدادها سلسلة مراكز سكانية .
- تجمع الحركة وسهولة الوصول: وهذا يزيد من مجال الحركة اليومية المتروبولينية المشتركة من خلال الربط بين المراكز، مما يؤدي لتطوير نظام المواصلات وشبكة الطرق الداخلية وتطوير مراكز الخدمات والأشغال والسكن، كما يرتبط كل مجال مع بوابة دولية (مطار وميناء بحري) مما يشجع على استغلال مزايا الحجم.
- سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة، حيث تتمتع المراكز السكانية القائمة على امتداد المحاور بقربها من المجالات المفتوحة والمجالات الوسطى التي تحيط بالمجال التمدني من الخارج، الأمر الذي يتيح لغالبية السكان الاتصال المباشر مع المناطق المفتوحة.
- الحواجز المفتوحة والتي تهدف للربط بين القلب الأخضر داخل المجال والمناطق المفتوحة التي خارجه والمحافظة على امتداد المناطق المفتوحة، إضافة لإطالة خط

الاتصال بين النسائج المبنية وبين المناطق المفتوحة وضمان ملائمة التطوير البيئي والطبيعي وحاجة السكان.

- العلاقة بين المبني وغير المبني والتشجيع على تشكيل هوية وخصوصية لكل عنصر في المجال.

- تعتبر حدود المجال التمدني، كنسيح طبيعي لحماية الثروات الطبيعية والبانورامية ويشجع مسيرات التخصص الوظيفي، كما أن السمات الديمغرافية للسكان وتوزعهم في المجال ومسيرات الزيادة المتوقعة عززت من تبني نموذج المجال التمدني. وتستعرض الخطة تحليل مقارن لمبادئ تطوير مجالات التخطيط- التمدنية، المتوسطة، المفتوحة - من حيث نماذج التطوير المفضلة على المستوى القطري الشامل، والمحافضة على المناطق المفتوحة وتغذيتها، والمراكز السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

• البرنامج الكمي لعناصر المخطط: وينقسم وفقاً للتوزيع السكاني، ولتوزيع استخدامات الأرض . وتم عرض صورة الهدف وفقاً لتقسيم مجال وظيفي مزدوج: الأول إلى ثلاث مناطق-شمال، وسط، وجنوب. والثاني لسبعة مجالات تخطيط - ثلاثة مجالات تمدنية، ومجالان متوسطان، ومجالان مفتوحان في الشمال والجنوب. وقد جرى ملاءمة التقسيم لمناطق تتلاءم مع حدود الأولوية حيث: المنطقة الشمالية شملت لواء الشمال وقضاء حيفا من لواء حيفا، والمنطقة المركزية شملت قضاء الخضيرة من لواء حيفا وألوية تل أبيب والمركز والقدس وقضاء عسقلان من لواء الجنوب، والمنطقة الجنوبية شملت قضاء بئر السبع من لواء الجنوب ولغايات التسهيل تم إعطاء أرقام لمجالات التخطيط والمجالات الفرعية من 1-9.

وتتمثل صورة الهدف من التوزيع السكاني في أربعة مبادئ: المحافظة على مركزية المجالات التمدنية (حيث يقطن 80% من السكان على 20% من مساحتها) واستغلال نماذج لتوفير الأرض، وزيادة المساواة المجالية وخاصة بالنسبة للسكان العرب، وأخيراً

تنوع الحلول الخاصة بنماذج التطوير المجالية وفقاً لرؤية قطرية شاملة. وقد تم تجميع المراكز السكانية في خمسة محاور:

- 1- يتمثل بالمراكز المتروبولينية والنواة والحلقة الداخلية والمتوسطة.
- 2- مراكز بلدية كبيرة في مفترقات مركزية بأعداد متوقعة للسكان تزيد عن 50.000 نسمة.
- 3- مدن متوسطة الحجم وأعداد متوقعة من السكان تزيد عن 20.000 نسمة.
- 4- مدن صغيرة وأعداد متوقعة من السكان تقل عن 20.000 نسمة.
- 5- مراكز سكنية قروية وأعداد متوقعة من السكان تقل عن 5000 نسمة.

وتعرض الخطة مجالان لاستخدامات الأراضي، الأول يسعى لتقدير حجم الطلب على المساحات المبنية وتوزعها بهدف توجيه مسيرات التخطيط والتطوير المستقبلية، أما الثاني فيرمي للتأثير على أحجام هذه المساحات. وتهدف الخطة لرفع كثافة نسيج مبنية لتخفيف الزحف السكاني عن طريق إضافة بناء في الفسحات الخالية، وتكثيف البناء القائم.

وتم إجمال سياسة الحفاظ على طاقة الأرض كما يلي:

- تنظيم المجال القومي، من خلال التوفير والكفاءة في استخدامات الأرض، مع وجود مرونة تخطيطية تسمح بملاءمة التطوير مع المزايا النسبية لأقاليم البلاد لمنع المس بالثروات الطبيعية والبيئية.
- اختيار نموذج للتطوير المجالي والذي يؤثر على حجم الأرض التي ستحول من منطقة مفتوحة إلى مبنية وكيفية تأثيرها.
- النظر للمجالات المفتوحة كطاقة قومية يتوجب المحافظة عليها وتغذيتها بتبني مناهج تخطيط عامة.
- الاستفادة من المناطق العامة قدر الامكان والتشجيع على الاستخدام المتعدد لوحدة الأرض مع تقليص التأثيرات الخارجية.

- رفع كثافة استخدام الأرض سواء للإنتاج أو السكن بدون المس باحتياجات التطوير ونوعيته.
- إعادة استخدام الأرض التي لم يعد استخدامها فعال، والتي لا تلبي الاحتياجات الحالية أو المستقبلية.
- يمكن تخصيص الأرض ثلاثية الأبعاد- أي استغلال على وجه الأرض وتحت الأرض وفوقها.
- التحرر من نماذج البناء التقليدية والبحث عن نماذج تخطيط حديثة وقريبة من البيئة وملائمة للواقع.

صورة المستقبل: توحيد عناصر الخطة في أربعة مراحل:-

- تقسيم المجال القومي إلى مجالات فرعية منها تتميز بقدرة عالية من الطاقات الطبيعية البانورامية، ومنها مجالات ذات كثافة سكانية عالية وفيها مراكز عمالة وخدمات وبنية تحتية. وهناك نقطتا انطلاق متوازيتان لهذه المجالات: الأولى هي سياسة التطوير والثانية سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة وتغذيتها. وقد تم تقسيم المجال القومي لسبعة مجالات تخطيط: (ثلاثة تمدرنية في الشمال والوسط والجنوب، ومجالان متوسطان يفصلان بين المجالات التمدنية من جهة ويربطان بينهما من الجهة الأخرى، وينتشر مجالان مفتوحان في الأطراف الشمالية والجنوبية كبيران وخاليان من البناء)، كما تم تقسيم المجال إلى مجالات مفتوحة ومحمية للحفاظ عليها.

- تركيبة المجال القومي: يوجد إطار هيكلي يربط بين مراكز الأنشطة في المجال القومي بخطوط الحركة والبنية التحتية وتشكل شبكة الروابط هيكلاً موجهاً لتنظيم النشاطات في المجال القومي وهي تركز على التنوع المجالي وعلى إمكانية استغلال التخصص ومزايا الموقع. وسيتم تطوير المجالات المفتوحة التي تحتاج لحماية وتغذية (التمدرنية، المتوسطة، المفتوحة) حسب طبيعة كل منها لاستغلال طاقة الأرض من جانب وتحقيق المتطلبات المتجددة للسكان من سكن وعمل وبنية تحتية من جانب آخر.

- الانعكاسات المجالية للصعيد الإقليمي ("إسرائيل" في أجواء السلام)، بانتقال "إسرائيل" من الطريق المسدودة إلى مركز متميز ومتخصص داخل شبكة إقليمية يتوجب الاندماج فيها وتكون مراكز الالتقاء في المحاور الرئيسية مع الدول المجاورة واستنفاد طاقة تطوير المناطق الواقعة على امتداد الحدود والمناطق ذات الثروات الطبيعية العالية.

- تتم منظومة الأنشطة والمراكز السكانية وفق بعدين، وهما تركيبة المجال وتنظيمه في نماذج تطوير مرغوبة من جهة والتركيبية الكمية الصحيحة لعناصره من جهة أخرى.

## الفصل الخامس

### سياسة التخطيط الشامل: وسائل لتحقيق غايات الخطة.

يعرض هذا الفصل سياسة التخطيط الشامل التي تحقق صورة المستقبل من خلال الوسائل (السياسات) التي تحقق غايات الخطة:

1- السياسة المؤسسية، وهي الاستعدادات المؤسسية والتنظيمية الملائمة لاستيعاب الخطة وتنفيذها، إضافة إلى أن تحديد الجوهر الإداري للخطة وطرق تحويلها لمنتج مقبول في مضامينه يوضح آلية اتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية على المستوى الرسمي، وان الانتقال من خطة رئيسية تعتبر بمثابة منتج فكري مفصل، إلى التطبيق الفعال على المستوى القومي تكمن من خلال:

- تعريف مسيرة التنفيذ المطلوبة، وتعتمد على فرص تحقيقها وفقاً لخطوطها الأساسية، ولضمان تنفيذها يجب صياغة الخطة بطريقة تجعل تنفيذها تعتمد بشكل أقل على الأجهزة الإدارية والتشريعية، وأكثر إقناع وموافقة للرأي العام ولأصحاب القرار.

- تبني الخطة من قبل مؤسسة رسمية، لتنشيط القوة المحركة للخطة في الوعي العام الاجتماعي، إضافة لتبنيها من قبل الكنيسة - ويفضل ان تكون إدارة المشروع من قبل مجلس عام ومهني بالاستناد على التنظيم القائم لجمعية المهندسين المعماريين

ومخططي المدن في "إسرائيل"، وتشكيل مجلس من خارج الأوساط المؤسسية لنشر الوعي وتفعيل الإعلام الجماهيري حول الخطة.

- مسيرة تطبيق الخطة، وهنا أوصت الخطة بوجود هيئة تنسيق مركزية بين تخصيص الطاقات المطلوبة وتوقيت أعمال دوائر الحكومة في المجالات المختلفة لضمان تنفيذ الخطة في ظل التحديات المستقبلية. إضافة للتوصية بالاكتفاء بقرار إداري حسب الصلاحيات الموكلة للهيئة أو للوزراء ذات العلاقة لتطبيق الخطة في المراحل الأولى ومن ثم يمكن سن تشريع (قانون) يلبي الغرض.

ومن حيث أدوات تطبيق السياسة فقد تم التوصية بالأدوات التالية:

• سن نظام من قبل وزير الداخلية بضرورة الإطلاع على المخطط الرئيسي ل"إسرائيل" أثناء إعداد المخططات القانونية.

• تشجيع وزارة المالية وديوان رئيس الحكومة على تبني الخطة كمعيار مركزي في تقييم جدول الأولويات في التمويل.

• تشجيع السلطات المحلية على التعاون فيما بينها بما يخدم غايات المخطط.

- المراقبة والمتابعة للتغيرات الجارية في محيط التخطيط وبمراقبة التطبيق من خلال توفير المعلومات الإحصائية المستحدثة من قبل دائرة الإحصاءات المركزية.

2- السياسة المجالية، وتهدف لتوضيح اتجاهات التطوير التي تحقق مبادئ تخطيط المجال القومي.

أ- المجالات التمدنية، وهي توسيع لمفهوم المنطقة المتروبولينية التي يتميز تطورها بتغير تجزؤ السكان والأنشطة الاقتصادية بين أجزاء المتروبولين ويمر بأربعة مراحل: الأولى مرحلة التمدن (تكون وتيرة النمو سريعة في المدن المركزية) والثانية مرحلة انتشار الضواحي السكنية (حيث تنتقل جبهة النمو للحلقة الداخلية على حساب المدينة المركزية) والثالثة مرحلة التجزؤ البلدي (حيث تنتشر موجة النمو إلى الحلقة الخارجية ومدن الأطراف الواقعة خارج المتروبولين) وتبدأ تدهور المدينة المركزية من ناحية سكانها

وقاعدتها الاقتصادية وقدرتها الضريبية، وأخيراً مرحلة التمدن المجدد وفيها إعادة للاعمار البلدي ولنواة المتروبولين وللحلقة الداخلية.

وتشير خطة "إسرائيل" 2020 إلى ستة مبادئ مجالية تشمل تطور المجالات التمدنية:

- تقديم توقيت لبدء مرحلة التمدن المجدد.
- توجيه مسيرة إلغاء المركزية في اتجاه هوامش المتروبولين من خلال إيجاد كتل بناء كبيرة ومكتفة ذات كثافة متوسطة وعالية لتمييزها عن التطوير المجزأ بكثافات منخفضة تميز هوامش المتروبولين.
- منع تدهور وتقليص نواة المتروبولين من السكان الدائمين (خاصة الفئة الشابة والمبادرة وصاحب الدخل المتوسط وما فوق).
- بذل جهود لتحقيق التوازن المجالي والتقسيم العادل لمزايا وسلبيات الحياة المتروبولينية.

- تطوير المنطقة المبنية في المتروبولين من خلال الربط بالمواصلات العامة.
- صياغة المجال التمدني بما يحقق تشغيل المرافق المتروبولينية وإزالة القيود والعقبات أمام النمو الاقتصادي فيها.

وتم ملائمة السياسة المجالية وقواعدها السابقة على المجالات التمدنية (المجال التمدني الشمالي، والمركزي، والجنوبي)، حيث تطرقت الخطة للتركيبية المجالية الرئيسية ونماذج التطوير البلدية وأنماط التطوير الاجتماعية والسياسة المجالية في مجال العمالة وسياسة المناطق المفتوحة لكل مجال.

- ب- المجالات المتوسطة، هي مناطق جغرافية متواصلة تفصل بين المجالات التمدنية، يقطنها سكان حضر وقرويون بكميات جوهرية سيزدادون حتى عام 2020 وبالتالي احتياجاتهم ستزداد، وفيها تحتل المساحات المفتوحة الجزء الرئيسي من المجال والمساحات المبنية تتركز في المفترقات وعلى امتداد محاور الحركة ولزيادة القدرة الاستيعابية تقرر إنشاء أقصى عدد من المراكز السكانية على محور المواصلات الرئيسي وتعزيز التخصيص المجالي لكل مركز سكاني.

ج- المجالات المفتوحة، توجد في شمال وجنوب "إسرائيل" وتتميز بقلّة عدد السكان ونوعيات بانورامية عالية تستحق المحافظة والرعاية، وتلعب بعض المراكز السكانية فيها (مثل كريات شمونة، بيسان) دوراً أمنياً وإستراتيجياً. وتضطر للاعتماد على العمالة المحلية أو تقديم حوافز لاجتذاب عمالة خارجية. وحسب السياسة المجالية لهذه المناطق توصي الخطة تثبيت حجم السكان من خلال تعزيز روابطهم والتزامهم لها، مما يخلق بناء بكثافات منخفضة ونوعيات عالية للمساكن والعمالة معاً، إضافة لإمكانية اجتذاب سكان من أصحاب المستوى العالي الذين يرغبون في القيم البانورامية والمساحات المفتوحة. مع العلم بأن هذه المناطق تغري أصحاب القرار بدفن النفايات القومية (الملوثة والخطرة) الذي سيؤثر على طابعها المميز.

وتوضح الخطة إمكانية إيجاد شبكة من المراكز البلدية والقروية وان تكون وفق نموذج المدينة الإقليمية، مما ستخلق فرصة لنشوء تخصصات معينة والتكامل المتبادل بين المراكز السكانية المختلفة.

3- السياسة الاقتصادية حسب خطة "إسرائيل" 2020، فإن البديل المقترح يدمج عناصر من البديل الاقتصادي والصناعي والبديل الطبيعي البيئي وهذا يؤثر على عدد من الجوانب في دولة "إسرائيل" :

- زيادة معدل دخل الفرد إلى 33 ألف \$ ( أعلى من المتوقع العادي بنسبة 6%)، ويقدر متوسط النمو للمدى البعيد بحوالي 5% سنوياً.

- التغيير في التركيبة القطاعية للاقتصاد ال"إسرائيلي" ي، حيث من المتوقع زيادة مساهمة الصناعة في الناتج من 21% إلى نحو 28% وزيادة مساهمة قطاع خدمات الأشغال من 34% إلى نحو 40% مقابل انخفاض مساهمة قطاع الخدمات العامة والاجتماعية من 28% إلى نحو 22%، وانخفاض مساهمة الزراعة من 3.3% إلى 2.1%، وانخفاض مساهمة خدمات البناء والمواصلات والبنية التحتية من 13% إلى 10%.

- التغيير في التوزيع المجالي للسكان عما كان في التسعينات، بانخفاض نصيب مركز البلاد من 66% إلى نحو 58%، وارتفاع المجال الجنوبي من 7% إلى نحو 12% (يتوقع أن يحقق زيادة بمقدار 3 أضعاف)، وارتفاع المجال الشمالي من 27% إلى نحو 30%.

- سيتركز حوالي 80% من السكان (وفق مبدأ التوزيع المركز) في ثلاث مجالات تمدينية: (الشمال والجنوب والمركز).

ويرى طاقم التخطيط أن علاج فشل السوق في تحقيق المساواة بين الوسط والأطراف من الناحية الاجتماعية والاقتصادية- بسبب المزايا المتوفرة في الوسط وارتفاع تكلفة الاستثمار في الأطراف- يمكن معالجته بتبني سياسة مركزية من قبل الدولة في المجال الجنوبي والشمالي، تؤدي إلى التبنّي الكامل والعاقل لتكاليف التمرکز في الوسط.

وتبين أن الاقتصاد الـ"إسرائيلي" يملك طاقة اقتصادية لتحقيق البديل المقترح (المدمج) ولكن لتحقيق الأداء المطلوب مرتبط بتحقيق فرضيات معينة بشأن وتيرة الزيادة السكانية ومعدل الاستثمارات في الاقتصاد وأنماط الاستهلاك المستقبلية. وترى الخطة صعوبة تحقيق توسع جوهري للصناعة في ظل ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية وارتفاع تكلفة الأرض الذي يحد من المنافسة الخارجية، وسيكون ممكناً في الفروع الصناعية المعتمدة على رأس المال البشري (الصناعات المتقدمة التكنولوجية، ويقدر أن ترتفع مساهمتها في الصناعة من 50% إلى 80% عام 2020).

وقد أظهرت دراسة أجراها الطاقم الاقتصادي بعدم وجود تناقض بين العنصر المجالي للخطة والعنصر الاقتصادي فيها، بل يوجد تكامل وتعاون بينهما. حيث أن قوى السوق تدفع إلى التوزيع الجغرافي للنشاطات الصناعية، إضافة إلى التحلل الاقتصادي لقلب الدولة والنظر للأطراف بحكم تركيز السكان والبنية التحتية الطبيعية والتربوية والتكنولوجية، وبالتالي استغلال الطاقات البشرية والبنية التحتية غير المستغلة وتسهم في تقليص الهوات الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية:

للسياسة الاقتصادية هدفان، الأول تحريك مسيرات ماكرو اقتصادية وإدارية تدعم تحقيق نموذج الانتشار المجالي لسكان "إسرائيل"، والثاني استنفاد طاقة النمو في الاقتصاد عن طريق تحقيق قدرات رأس المال البشري، الطبيعي والتكنولوجي وبناء نموذج هيكلية قطاعي للاقتصاد.

واستعرضت الخطة عدد من الوسائل اللازمة لتحقيق هذه السياسة وذلك من خلال:

- التركيز على تطوير البنية التحتية الطبيعية المناطقية في الجنوب والشمال (المواصلات، الطاقة، المياه، الاتصالات، السكن، للصناعة).

- تطوير وسائل إدارية - اقتصادية لتشجيع هجرة القوة البشرية النوعية والإشغال في مناطق الأطراف.

- تطوير مراكز العمالة، وزيادة نسبة الاستثمارات الموجهة للتعليم والتكنولوجيا في الجنوب والشمال.

- استقطاب رؤوس الأموال الشخصية بوسائل متنوعة مثل تسهيلات ضريبية، دعم البنية التحتية، المساعدة في تأهيل قوة العمل.

- التوجيه والمراقبة على النشاط الاقتصادي من خلال: زيادة مرونة سوق العمل، انتهاج الليبرالية في التجارة الخارجية وفي العملات الأجنبية، تخفيض العبء الضريبي، تنفيذ عملية خصخصة للشركات ذات القاعدة المالية وخاصة لأجزاء من الخدمات العامة في مجالات الاتصالات والتمريض والصحة والتعليم، تقليص نصيب موازنة الدولة في GDP، دعم البحث و التطوير، الدعم الحكومي لتطوير أسواق التصدير بملائمة القاعدة السياسية للدول المقصودة مثل الصين، الهند، اندونيسيا....، ربط الأجور بإنتاجية العمل المحسوبة وحرية سعر الصرف المطلقة، إبرام اتفاقات دولية داعمة للاقتصاد والمنافسة.

4- السياسة الأرضية: حسب القانون الأساسي لأراضي "إسرائيل" لعام 1960، فإن 93% من مساحة دولة "إسرائيل" هي داخل فئة تسمى بأراضي "إسرائيل" والتي تشكل تقريباً كل احتياطي تطوير "إسرائيل" والباقية عبارة عن منتزهات وغابات ومحميات

طبيعية. وكانت السياسة العقارية القومية لسنوات كثيرة تحرك بدوافع أيولوجية قومية وسياسية واقتصادية، والتي ستتغير في المستقبل غير البعيد إلى مسيرة الخصخصة الزاحفة، مما سيؤثر على غايات المخطط الرئيسي وخاصة في مجال الحفاظ على المناطق المفتوحة.

أهداف وغايات السياسة الأرضية:

السياسة الأرضية هي مجموعة ترتيبات - قوانين وأنظمة تحدد حقوق الأفراد والمؤسسات في الأراضي وطريقة الاتجار بها والرقابة على تخطيط استخداماتها وتطويرها، تدعم المخطط الرئيسي بتوفير الأدوات التي تدفع غاياتها الأساسية في مجال انتشار "إسرائيل" المجالي -الاقتصادي، بدون المس بالقيم الاجتماعية الأساسية.

وتكمن غايات السياسة الأرضية في: الحفاظ على المجالات المفتوحة وتقليص توجهات نشوء الضواحي السكنية، والحفاظ على "القلب الخضر" وتوفير مساحات بناء ومساكن وخدمات حسب الخطة وفقاً للسياسة الاجتماعية وتشجيع وتكثيف البناء في المجالات البلدية والمحافظة على أرضة الأرض للتطوير المستقبلي.

استراتيجيات عامة في السياسة الأرضية:

- الخصخصة الكاملة للأراضي في المناطق المبنية، باستثناء مواقع محددة ومختارة داخل المدن وفي أطرافها.

- تعزيز الملكية العامة على أراضي المنتزهات، المحميات الطبيعية، الغابات... وإعادة تقليص الحقوق لأي مستأجر فيها.

- تبني نهج المراحل المناطقية في خصخصة الأراضي من خلال ملاءمة المناطق المشمولة بالخصخصة مع غايات الانتشار المجالي التي في المخطط الرئيسي وستبدأ في المناطق المبنية.

أدوات السياسة الأرضية لزيادة نجاعة استخدام الأراضي البلدية والحفاظ على المساحات المفتوحة:

- إقامة منتدى دائم من مختلف الدوائر الحكومية لتنسيق السياسة الأرضية البلدية.

- إقرار معايير كمية ونوعية للمصادقة على المخططات التشريعية، بشرط إثبات الاستغلال الجيد للأرض.
  - التوزيع المشروط للصلاحيات على السلطات المحلية في التخطيط المحلي بشرط إثبات الاستغلال الجيد للأرض.
  - تطوير الأدوات التي تسمح باستغلال متعدد الطبقات للمجال مثل كثافة استغلال باطن الأرض، والاسطحة.....
  - تحفيز تطوير المواقع، وتغيير في قانون التعويضات بخصوص أضرار التخطيط.
  - إعادة فحص الأدوات الضريبية القائمة ومدى علاقتها بنجاعة استغلال الأرض.
  - تشجيع الزراعة في مناطق ذات ضغوطات تطويرية، وإمكانية تقديم الدعم المباشر في مناطق مختارة.
- 5- السياسة البلدية:

تتميز السلطات المحلية في "إسرائيل" بتجزؤ كبير - نحو 256 سلطة محلية من بينها نحو 60 سلطة بها أقل من 10.000 نسمة - بدون إطار تعاون بينها، وكثير منها تعاني من ضعف اقتصادي وسياسي داخلي وغير قادرة على أداء وظيفتها بكفاءة. والتركيبية التنظيمية القائمة قد تعرقل تطبيق أسس صورة المستقبل الخاصة بمخطط "إسرائيل" 2020، وفي إطار ذلك تم فحص عدد من الاستراتيجيات البديلة لمواجهة الصعوبات مثل نقل صلاحيات بلدية لسلطات مركزية أو هيئات خاصة، أو توحيد سلطات وإنشاء متروبولينية لتقليص عدد البلديات (السلطات)، والتعاون الإداري و الاقتصادي بينها.

أهداف ووسائل السياسة البلدية: تهدف لإيجاد تركيبات تنظيمية وتنسيق بلدي يدعم الجهود المبذولة لتحقيق  
الغايات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمجالية للمخطط الرئيسي ل"إسرائيل" وذلك من خلال:

- إيجاد إطار لتعاون البلديات بإقامة تجمعات مدن وتقديم خدمات مشتركة وشركات مشتركة غير مربحة.
- إيجاد وتقوية الإطارات المتروبولينية / المجالية في مجالات المواصلات بتخطيط وإنشاء البنية التحتية.
- التعاون في مجال الاستثمار وإنشاء وإدارة مراكز صناعة وعمالة، مع بلورة أجهزة للتعاون على أساس الضرائب المحلية.
- حماية المنطقة المفتوحة والحفاظ على الأرض من خلال تغيير الإطارات التنظيمية وخاصة إنشاء مجالس متروبولينية، وجهاز تخطيط مركزي قوي من جهة، وتحويل السلطات المحلية وعدم تفضيل المراكز السكانية الصغيرة في تقديم منح التوازن من جهة أخرى.

## الفصل السادس

### سياسة التخطيط الموضوعية

يستعرض هذا الفصل منظومات البنية التحتية والخدمة القومية الرئيسية والتي تتمثل في : مناطق مفتوحة، بيئية، مواصلات برية وبحرية وإعلام مرئي، تعليم، امن مياه، زراعة، طاقة. و تم تفصيل كل منظومة على حدا:

1- سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة، في ظل التوجه الماكرو اقتصادي الذي سيطر في "إسرائيل" طوال سنوات تآكل المناطق المفتوحة على حساب تطوير مواقع سكنية وتجارية وأشغال، والتوقع بزيادة المساحات المبنية بثلاثة أضعاف الوضع الحالي في 2020 لتتلاءم مع الزيادة الديمغرافية ومستوى رفاه السكن والعمالة والبنية التحتية.

وتهدف هذه السياسة للمحافظة على المناطق المفتوحة ذات الثروات الهامة لفترة زمنية طويلة للتغلب على عثرات السوق، مع التوصل لقدرة استنفاد فعلي للفوائد النابعة منها من قبل الجمهور . وغايات تحقيق ذلك بتطوير وتعزيز نظام منهجي معتمد على المستوى القومي لتقييم المناطق المفتوحة ومقارنة الثروات النسبية لمناطق مختلفة، وإعداد خارطة معتمدة ترسم حدود كل الأولوية البانورامية التي لها قيمة عالية، وتحديد مناطق الرعاية فيها .

ومن الوسائل المقترحة لتحقيق هذه السياسة:

أ- " خارطة النواحي القيمة للمناطق المفتوحة" والتي تعرض تدريجياً لكافة مناطق الدولة وفقاً لنواحيها القيمة الشاملة باعتبارها مناطق معينة بالحماية كمناطق مفتوحة.  
ب- الحساسية: مقياس يفحص أهمية الطاقات المحيطة بالإنسان (أي المضامين الطبيعية والثقافية المختلفة الموجودة) والتي تقيم بعدة معايير مختارة مثل الندرة، التنوع، القيمة الثقافية والاقتصادية والعلمية والسياحية، ... مما يوفر فهرس بحساسيتها للتطوير الاقتصادي والمدني.

ت- مدى تواصل المنطقة المفتوحة، وتقوم على أساس ندرة المجال المفتوح الكبير و المتواصل، وأوضحت الخطة أن الأولوية البانورامية ذات الصفة القيمة الأعلى مثل جبل الشيخ وشمال الجولان، جلبواع وغور حارود، الجليل، الكرمل، جبال يهودا وسهل يهودا.....، بينما مناطق الجوانب القيمة الأدنى التي تحتاج لأقل حصص في التطوير مثل مناطق شمال النقب، فليش، غور بئر السبع، سهل ساحل النقب...

وبشكل عام تحافظ السياسة العقلانية على المناطق المفتوحة في المناطق التي ستنشأ فيها الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية سواء على المستوى القومي (بتحديد مجالات تمذنية تمتاز بكثافة عالية في استخدامات الأرض)، وعلى المستوى المناطقي (السعي بإشباع مجموعات قروية متكاملة وتحويلها لمراكز سكانية بلدية)، وعلى المستوى المحلي (تحقيق البناء داخل النسائج المبنية وتكثيف وإعادة استخدام الأراضي في الأجزاء المبنية).

ث- السياسة الزراعية والمناطق المفتوحة، حيث يجب قياس كفاءة الزراعة ليس على أساس فائدتها الاقتصادية المباشرة وإنما بمساهمتها في الحفاظ على المناطق المفتوحة وصد ضغوطات التطوير المدني والاقتصادي.

2- السياسة البيئية:تختلف المناهج حول الخيار الذي تسمح به ما بين رأس المال الطبيعي وبين الفوائد لكل جيل من الأجيال، أي مدى المس الذي سيسمح به في الطاقات الطبيعية.

وتهدف هذه السياسة لتحقيق المساواة بين الأجيال من خلال ضمان مستوى رفاه للأجيال القادمة لا يقل عن الجيل الحالي، وضمان بيئة معقولة لكل فئات السكان، وتستعرض الخطة غايات هذه السياسة في:

- الحفاظ على الأرض والطاقات الطبيعية الأخرى بإدراك الاحتياجات المتنوعة وحرية اختيار الأجيال القادمة.

- ضمان الحد الأدنى من احتياطي رأس المال الطبيعي.

- تبني القيمة الاقتصادية لطاقات رأس المال الطبيعي في مسيرات التخطيط والتطوير الاقتصادي (تحديد التكلفة البيئية لكل تطوير).

- تحقيق المساواة بين أجزاء السكان فيما يتعلق بالبيئة.

- نشر الثقافة والأعلام البيئي خارج الدوائر الرسمية أو الإدارية.

واستعرضت الخطة مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك، منها:

- إقرار خطوط حمراء حول بلورة مستويات الحد الأدنى من مخزون رأس المال الطبيعي وكيفية ضمان تحقيقه.

- إقرار مستويات بيئة للجميع مثل مستويات الضجيج وطرق السلامة والتلوث البيئي.

- تطوير وتبني مناهج مألوفة تتعلق بتحديد كمية التأثيرات البيئية.

- استخدام أدوات اقتصادية ومالية متقدمة لتحقيق تحسينات بيئية.

- إمكانية إنشاء جهاز لقياس احتياطي رأس المال الطبيعي، وتطوير البحث والتعليم

البيئي.

3- سياسة المواصلات البرية: يؤثر ازدحام المواصلات على الوقت والتكلفة والبيئة، وهذه التكلفة ستزداد في ظل استمرار هذا الوضع، ويرجع ذلك لسوء استخدام المركبات الخصوصية في "إسرائيل" والنظرة الاجتماعية لذلك، وبدون تدخل مركزي سيزداد نصيب الفرد من نحو 200 مركبة/1000 شخص اليوم إلى أكثر من 400 مركبة/1000 شخص في 2020. وبالتالي تهدف سياسة المواصلات إلى فعالية خدمة المواصلات، وتقليل التكلفة الاجتماعية للخدمة وملاءمتها مع سياسة التطوير المجالي وتركيبية الاقتصاد واستخدامات الأرض، وتحقيق المساواة الاجتماعية من حيث السهولة والمرونة في التحرك وأخيرا دعم علاقات السلام بالتعاون الإقليمي. كما تكمن غايات هذه السياسة في:-

- تحقيق المواصلات العامة بكافة أنواعها-معظم السفريات بمستوى خدمة مرتفع ومنافس للمركبة الخصوصية وبدون ازدحام وضوضاء وتلوث بيئي.
- منع زيادة كمية السفر الخصوصية - المركبات الخاصة -السنوية للفرد.
- تحديد تملك المركبات في المستقبل عند معدل مركبة لكل منزل (1-1).
- الحفاظ على طاقات البيئة والطبيعة والبانوراما.
- تحديد أبعاد حركة التنقل اليومي، حيث ستستغرق 75% من سفريات العمل اقل من 30 دقيقة ويقل طولها عن 10 كم.

هذا وتبين الخطة بأن وسيلة وحيدة لا يمكن أن تحقق الهدف، وإنما بمزيج من الوسائل يمكن التغلب على المشكلة، من خلال وسائل في إطار التخطيط المجالي (البنية التحتية، التخطيط المدني، ...) ووسائل اقتصادية مثل الضرائب ومواقف السيارات ...، ووسائل تكنولوجية مثل تحسين المركبات الخصوصية، وتطوير شبكات سكك الحديد. وتقاس فعالية هذه الوسائل من خلال: مدى إحراز الهدف، وتكلفتها، قابلية التطبيق التكنولوجية - الاقتصادية، والتأثيرات الماكرو اقتصادية، وزمن تحقيقها وتأثيراتها الاجتماعية والبيئية والسياسية.

وفي هذا السياق تستعرض الخطة الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف حسب الأدوات التالية:

- المواصلات العامة، ينبغي تطوير وتحسين شبكة المواصلات العامة المتروبولينية، وتطوير مزيج من الوسائل التكنولوجية ، القطارات، الحاملات، سيارات الأجرة- لتتلاءم مع التباين والتنوع في الطلب على السفريات، توفير البنية التحتية اللازمة لها، تخطيط المجال التمدني والاستخدامات الأرضية.

- اختيار "نموذج أوروبا" في تقليد المجال التمدني في "إسرائيل" والذي يتميز بتوزيع مجالي لعدد من الوحدات البلدية المتوسطة التي تحتفظ في داخلها بمدى كبير من الكثافة، ويمزج استخدامات الأرض ذات المساحة غير الكثيفة نسبياً، وقد تبين أن هذا النموذج فعال لمحاربة الطفح. كما تم رفض نموذج كل من هونغ كونغ الذي يتميز بالبناء الكثيف جداً في المدينة الرئيسية وعلى امتداد ممرات مواصلات رئيسية، ونموذج كاليفورنيا الذي يتميز بتوزيع واسع للمباني الضئيلة والأفقية.

- سياسة إدارة الطلبات، التي تهدف لتقليص عدد السفريات وتوزيعها حسب الوقت وتقليص مسافات السفر وبالتالي زيادة معدل استيعاب المركبات، كما ينبغي العمل على تخطيط وتطوير جهاز لفرض رسوم طفح (لجباية ثمن سفريات المركبات الخصوصية) وتشجيع استخدام أدوات غير آلية مثل الدراجات والمشى وتخصيص مواقف للمركبات بشكل مناسب.

- شبكة الطرق، ينبغي توخي الحذر وعدم تحويل الطرق في ارض "إسرائيل" لمسارات سفر دولية (عدم مرور الحركة الدولية في المناطق المكتظة)، وتم التنويه بان الطريق قم (6) عابر "إسرائيل" يسهم في تخفيف الطفح في المجال التمدني المركزي. وعلى المستوى المؤسسي يجب وجود ترابط بين الهيئات والشركات الحكومية المختصة بتخطيط سياسة المواصلات ب"إسرائيل" وبإصدار التشريعات اللازمة بخصوص ذلك.

4- سياسة المواصلات الجوية، اكتفى طاقم التخطيط بعرض المسائل المختلفة بدون التوصل لتوصيات تخطيطية في هذا الموضوع، وقد أوجدت الخطة على المدى القصير

والمتوسط ما يبهر لزيادة استيعاب مطار بن غوريون وتطويره، إضافة للمحافظة على تجمع من الخيارات المجالية لإقامة مطار إضافي في كل مجال تمدني أو حوله.

5- سياسة الاتصالات المرئية والمسموعة، حسب الخطة ستكون دولة "إسرائيل" في سنة الهدف ضمن عائلة الدول الغنية بالمعلومات والاتصالات، في الوقت الذي تطبق فيه المرافق الاقتصادية أوسع التكنولوجيات، مما ينعكس على التخطيط المجالي، ويؤثر في تقليص حساسية الأنشطة الاقتصادية للموقع والسفر.

كما انه بمقدور ثورة الاتصالات الإسهام في تطوير المجال التمدني الجنوبي الذي توصي به خطة "إسرائيل" 2020 من خلال قدرتها على تسهيل هجرة القوة البشرية التكنولوجية لمناطق الأطراف وتمكن من إقامة مشروعات ومؤسسات غنية بالمعلومات على أساس اقتصادي.

غايات سياسة الاتصالات المرئية والمسموعة.

- إدخال التكنولوجيات والخبرة العملية في مجال الاتصالات الـ "إسرائيل" لزيادة الإنتاج.

- تعميق المهارات الشخصية في استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق الرفاه الشخصي، وخاصة لأجهزة التعليم.

- تطوير البنية التحتية في مجال الاتصالات لمناطق الأطراف لزيادة جاذبيتها.

6- سياسة التعليم: من المتوقع أن تصبح معدلات المشاركة في التعليم الأساسي مرتفعة، وان الجدوى الاقتصادية للاستثمار في التعليم ستزيد في ظل ارتفاع ثقل رأس المال البشري في دالة الإنتاج.

وسوف يتحول جهاز التعليم أكثر تنوعاً من ناحية عرض الإطارات والمسارات المختلفة بالمعلومات كما سيستخدم سواء لغرض تحديث المعلومات المهنية التقنية أو لتوفير الاحتياجات الثقافية والاجتماعية والنفسية وتهدف سياسة التعليم لتعزيز التكافل الاجتماعي والهوية القومية والوجود الجماعي للإنسان في "إسرائيل" وضمان جودة حياة الفرد والحفاظ على فرص التغيير الثقافي والاقتصادي لكل فرد.

- أما غايات جهاز التعليم، لتحقيق سلسلة من القيم المركزية يمكن تصنيفها:-
- القيم الاجتماعية وهي: المساواة، التميز (شخصية وإنسانية وبشرية)، الترابط، المشاركة الجماعية.
  - القيم الليبرالية - الإنسانية هي: الحرية الشخصية في اختيار إطار التعليم والتأثير فيه، وتحقيق مشاركة الجمهور فيه.
  - القيم الاقتصادية: الإسهام الاقتصادي من خلال تأهيل خريجي الجهاز التعليمي، وتقليل كلفة التعليم.
  - أما وسائل تحقيق سياسة التعليم:
  - تطوير جماعات تربوية (جماهيرية وهيئات سلطة محلية) لإقرار مبادئ وقواعد لإدارة المؤسسات التي تخدم الجميع.
  - تغيير مفهوم التعليم التكنولوجي الإعدادي وتأجيله لبعد الدراسة الثانوية، على أن تتم معظم عملية التأهيل في المعاهد التكنولوجية وفي الدورات وفي العمل.
  - نشر الجهاز التعليم في المجال التمديني من خلال تجمع مؤسسات فوق جغرافي مفضل بلدياً.
  - نشر الجهاز التعليمي الرسمي في المجال المتروبوليني الشامل.
  - نشر الجهاز التعليمي فوق الثانوي.
- 7- سياسة البنية التحتية والانتشار المجالي للأجهزة الأمنية:
- التطوير الطبيعي للدولة قد يقيد من حرية الأجهزة الأمنية في الانتظام مستقبلاً حسب احتياجاتها الأمنية داخل المجال مما يتوجب التخطيط لوضع خط توازن بين الاحتياجات الأمنية (والتي أهمها ضمان التأهب واللياقة وحماية الجبهة الداخلية المدنية في أوقات الطوارئ) وبين غايات الاقتصاد والمجتمع المدني. وقد قام طاقم خاص بتخطيط هذه السياسة ضمن البدائل المختلفة للواقع العسكري وبلورة المفهوم الشامل لتنظيم المجال القومي، وبسبب قيود السرية لم يتم عرض الوثيقة التي تخطط السياسة في هذا المخطط.

8- سياسة في مجال الزراعة منذ قيام دولة "إسرائيل": تمت عملية تخطيط وإقامة المراكز السكانية بصورة مركزية بإسكان اليهود وتوفير البنية التحتية والأرض والمياه وعوامل الإنتاج ورأس المال، وبالمقابل زادت ضغوطات التمدن مع الزمن نتيجة الزيادة الديمغرافية وتحولت لمصدر لتزايد الطلب على الأراضي الزراعية وخاصة في الأطراف لاستخدامات غير زراعية، كما أن كمية المياه الصالحة للشرب والموجودة تحت تصرف الزراعة أخذت بالتناقص مع الزمن، وقد أتضح أن 3/2 (ثلاثي) كمية المياه التي وجهت للزراعة عام 1993 هي مياه شرب، فيما يتوقع في سنة الهدف توجيه نسبة الثلث من المياه الصالحة للشرب إلى الزراعة وتوجيه نحو ثلث آخر من المياه العادمة بعد التنقية والباقي يكون من المياه المالحة أو السطحية، وبشكل عام فإن إجمالي المياه ستنقص بنحو 100 مليون م<sup>3</sup> (نحو 9% من الكمية التي وجهت عام 1993). وسوف تنقص إجمالي الأرض الصالحة للزراعة في "إسرائيل" بنحو 14% - من 4.2 مليون دونم إلى 3.6 مليون دونم - وبالتالي تهدف السياسة الزراعية ضمان سلة الغذاء لدولة "إسرائيل"، وتعزيز وتقوية القرية، ودعم سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة وتغذية البيئة.

غايات السياسة الزراعية - القروية:

- تغذية وتعزيز الزراعة المتقدمة بالاستثمارات، والمنافسة الحرة، وفعالية التكنولوجيا والتنظيم، وذلك من خلال تقليص التدخل الحكومي للمستوى الأدنى.
- تحرير الزراعة من مجموعة القيود القانونية - التاريخية.
- صياغة ورسم نموذج اجتماعي - اقتصادي - طبيعي حديث في "إسرائيل".
- التحويل الواسع للمرفق الزراعي لتمكينه من استخدام المياه العادمة.
- تغذية وتعزيز القطاعات الضعيفة وخاصة مناطق الأطراف والأقليات.

وسائل تحقيق هذه السياسة:

- إلغاء القيود الإدارية على التجارة المحلية والدولية بالمنتجات الزراعية، وإلغاء الإعفاءات الزراعية.

- فصل حقوق استصلاح الملكيات عن حقوق التملك وتطبيق شراكات استصلاح وإمكانية استصلاح الدولة لأراضي مهمة.

- صياغة سياسة تخصيص مياه وأسعار تشجع على استخدام المياه المكررة.

- بلورة مخططات رئيسية للمجالات القروية المفتوحة وطرق تنظيمها، ومواصلة تنفيذ المخططات المحددة لمناطق الأطراف.

- ملاءمة التركيبة التنظيمية لوزارة الزراعة والقرية مع التغيرات الجوهرية وفق السياسة الزراعية.

- توفير مصادر خاصة لتطوير الزراعة، ودعم الحكومة للبحث والتطوير وإعداد القوة البشرية.

#### 9- سياسة مرفق المياه:

من المتوقع تزايد الطلب على المياه الصالحة للشرب لزيادة الاحتياجات، رغم أن نصيب الزراعة سيتقلص من المياه نتيجة تحويل مساحات زراعية لاستخدامات أخرى وشريحة من الإنتاج الزراعي ستعتمد على المياه المكررة. كما أن التسوية السياسية ستلزم "إسرائيل" بتحويل كميات من المياه التي تسيطر عليها للسلطة الوطنية والأردن، وهذا يبرز مشكلة المياه من حيث ضخامة احتياجات "إسرائيل" كدولة متقدمة وضآلة طاقة المياه المسيطر عليها، ويكمن الحل في تحلية مياه البحر واستيراد المياه في إطار التعاون الإقليمي، ولكن بسبب ارتفاع تكلفة تحلية مياه البحر من المتوقع استنفاد طاقة تكرير المياه العادمة لاستخدامها في الزراعة والحفاظ على البيئة وحصر مياه الفيضانات واستخدام تكنولوجيا متطورة لتوفير المياه وهذا سيجذب الاستثمارات في مجال تكرير المياه العادمة.

وتفيد التقديرات أن معدل تكرير المياه العادمة سيزيد من 33% حالياً إلى 50% عام 2020. وفي هذا السياق من المتوقع تلوث أحواض المياه الجوفية نتيجة استمرار ترسب الملوثات والنفايات، ومن ناحية أخرى من المتوقع زيادة الطلب على المياه في المجال الجنوبي والشمالي نتيجة التطوير المدني وسيجري تغطية الاحتياجات من المركز. كما إن معالجة مياه المجاري وتخزين المياه ومنشآت تحلية المياه وجمع مياه الفيضانات بحاجة لمساحات كبيرة للغاية من الأراضي التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار. وتهدف السياسة المائية لضمان توفير المياه للجميع، وخدمة الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالمخطط الرئيسي لـ"إسرائيل"، ولتحقيق ذلك يجب تطوير الأدوات التكنولوجية والطبيعية والاقتصادية.

غايات السياسة المائية:

1. الحفاظ على مصادر المياه.
  2. الاستفاد الكامل لطاقة معالجة المياه العادمة وتكريرها.
  3. التوفير في المياه.
  4. زيادة فعالية منظومة توريد المياه.
  5. ودعم علاقات "إسرائيل" مع دول المنطقة.
- وسائل تحقيق السياسة المائية:
- بلور خطة شاملة للحفاظ على نوعية خزانات المياه الجوفية في "إسرائيل".
  - تخصيص مساحات مناسبة لمنشآت المياه والمجاري.
  - ضمان عدم تلوث المياه نتيجة التطوير المدني والصناعي.
  - الاستخدام المكثف للمواقع التي تسمح بتغلغل المياه لباطن الأرض، لتقليل المساحة المسدودة نتيجة التطوير.
  - تخطيط مشروعات مياه إقليمية مشتركة كمصلحة "إسرائيل"ية
  - التحديث التكنولوجي في مجالات معالجة المياه والمجاري والمياه العادمة، وصيانة شبكات النقل والتغذية.

- ترسيخ السلوك الاقتصادي في استخدام المياه بحيث تتساوى تكلفة المياه للمستهلك مع التكلفة الحقيقية لتوريدها.

#### 10- السياسة في مجال الطاقة:

تضاعفت معدل الطاقة الموجودة تحت تصرف المرافق خلال العشرين سنة الأخيرة من 7 ملايين وحدة (مساوية في القيمة لطن نفط) إلى 14 مليون وحدة، وزادت الطاقة للفرد بنسبة 30% في تلك السنوات، وزادت الطاقة المستهلكة بنحو 3.5% لكل مليون شيكل من الناتج لمحلي الخام.

وتقدر منظومة إنتاج الكهرباء اليوم بنحو 7000 ميغاواط، حيث ارتفع الإنتاج بنحو 50% منذ بداية العقد، وارتفع معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنحو 60% في العشرين سنة الأخيرة، وبأكثر من 10% منذ بداية العقد نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة، وتعتمد منظومة إنتاج الكهرباء على مصادر مستخرجة من الأرض (المازوت، سولار، فحم حجري) فيما نصيب المصادر المستحدثة مثل الشمس، الرياح، القوة المائية شبه معدوم. وأصبح التوجه في الاعتماد على الفحم الحجري بدرجة أكبر لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية وخاصة أثناء أزمة النفط الكبير منتصف السبعينات، حيث إن أكثر من 60% من إنتاج الكهرباء يعود لمحطات الطاقة الفحمية. ويمكن تصنيف التكاليف الاجتماعية - الاقتصادية لمنظومة الطاقة لأربع فئات:

- تكاليف إنتاجية، تكلفة استخراج وتشغيل خدمة الطاقة.
- تكاليف بيئية نتيجة عمل منظومة الإنتاج.
- تكلفة أرضية، التكلفة الكامنة في احتلال قطع أراضي لها استخدامات بديلة كبيرة القيمة.

- تكلفة إستراتيجية -جغرافية سياسية وهي التكلفة المرتبطة بالمخاطر المختلفة التي تتعرض لها "إسرائيل" نتيجة أزمات محتملة.

وتكمن الأهداف الرئيسية لمنظومة خدمات الطاقة في:

- ضمان توفير الكهرباء في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة كل حسب حاجته.
- ضمان توفير مواد الاشتعال لكل المجالات (المواصلات، الصناعة، الزراعة، الاستهلاك المنزلي) بشكل دائم وملائم.
- الاستخدام الفعال للطاقات اللازمة لذلك - نفقات قومية، أرض، بيئة وتقليل المخاطر الاستراتيجية والسياسية للعمل السليم لقطاع الطاقة.
- وتتطلع دولة "إسرائيل" حسب الخطة لتحقيق الغايات التالية:
- تقليل التكلفة المباشرة (الإنتاجية) التي تنعكس على الاقتصاد.
- ضمان الحصانة الاستراتيجية لمنظومة الطاقة وخاصة في أوقات الأزمات السياسية، العسكرية، الاقتصادية.
- ضمان عدم المس بالبيئة في "إسرائيل" .
- فعالية استخدام الأرض المناسبة لشبكات ومنشآت منظومة الطاقة. وسائل تحقيق السياسة:
- توفير الطاقة من خلال استراتيجية متقدمة لإدارة الطلب على الطاقة مثل (وضع سياسة أسعار ملائمة، تطوير أدوات كهربائية فعالة، تطوير تكنولوجيا بديلة مثل الزيوت الحجرية والشمس، تشجيع تقنيات البناء والأعمار الإنشائية الفعالة في مجال الطاقة، وتطوير المواصلات العامة والسكك الحديدية وتشجيع الانتقال من المركبات الخصوصية الى المواصلات العامة وغيرها...).
- السعي لقيام تعاون إقليمي واسع في مجال الطاقة، بتوريد الغاز الطبيعي، وإنتاج وتجارة الكهرباء.
- تنويع مصادر المحروقات في منظومة إنتاج الكهرباء، حيث هناك توصية باستيراد 20% من استهلاك "إسرائيل" للكهرباء في عام 2020 وهذا سيحقق ميزة اقتصادية وتوفير في الأرض، وهناك توصية أخرى باعتماد 90% من الإنتاج المحلي للكهرباء على محطات الطاقة الأرضية والاعتماد على الغاز الطبيعي حتى نسبة 45% والاعتماد

على الزيوت الحجرية حتى نسبة 10% على أن يتم توفير الباقي من الفحم الحجري، والسعي لجعل حوالي 10% من قدرة الإنتاج عام 2020 تعتمد على مصادر مستحدثة وخاصة الشمس.

- تنوع مصادر الغاز الطبيعي على المدى البعيد.
- تركيز البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الزيوت الصخرية والطاقة الشمسية وفي التحكم والرقابة على استهلاك الطاقة.
- البنية التحتية لمحطات الطاقة الكهربائية، يتوجب تخصيص مواقع ساحلية أخرى لمحطات توليد الطاقة، وتحويل محطات الطاقة التي تعمل على السولار ومحطات المازوت الساحلية إلى العمل على الغاز الطبيعي، وزيادة القدرة الاستيعابية لمحطات الطاقة القائمة باستثناء محطة ريذع في تل أبيب (التي توصي بنقلها لمنطقة مصب اليركون). وبسبب فعالية إقامة محطات الطاقة بمحاذاة مواقع الزيوت الصخرية، ينبغي بلورة مخطط هيكل يخصص مساحات في الجنوب لبناء محطات طاقة على أساس الزيوت الصخرية والشمس.
- عدم إقامة محطات طاقة نووية لحين نضوج الظروف الاستراتيجية - الأمنية، وحسب الخطة فإن هذه الظروف لن تنهياً حتى سنة 2020 وإذا نضجت فيفضل على "إسرائيل" إقامتها في منطقة سيناء وليس داخل "إسرائيل".
- البنية التحتية للتصفية، يوصي باستنفاذ قدرة التصفية في المواقع القائمة، وعدم إضافة أي مصفاة في "إسرائيل"، واستيراد فجوة الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط من الخارج.
- هناك حاجة لإنشاء ميناء إضافي (ويقترح في الجنوب أسدود أو عسقلان) لاستيعاب منتجات النفط القادمة عبر البحر.
- البنية التحتية الخاصة بتخزين المحروقات والغاز، حيث تؤيد الدراسة نقل المنشآت المقامة على الأراضي ذات القيمة العالية، وتكثيف منشآت التخزين أو توسيعها.

- يوصي بمد خطوط الكهرباء في باطن الأرض فقط في ظل أن الربح البيئي لذلك عالي وملموس.

### الخلاصة:

إن جميع الدراسات التي ناقشت خطة "إسرائيل" 2020" تلخصت كما يقول سلمان أبو ستة (\*) في ثلاثة أسئلة رئيسية هي :

أولاً: ما الصورة المستقبلية لـ"إسرائيل" كدولة في مصاف الدول الصناعية الأولى ؟  
ثانياً: ما علاقة "إسرائيل" بما يسمى "الشعب اليهودي" في العالم، هل هي علاقة  
شراكة أم تبعية أم تعاون؟

ثالثاً: ما طبيعة "إسرائيل" في أجواء "السلام" ؟

على أن جميع المحاور تخضع لقاعدة أساس يتم العمل بموجبها، وهي الأرض  
والناس:-

أ - الأرض: وفي هذا الجانب فإن الأرض السورية المحتلة في الجولان تدخل في الحسابات الـ"إسرائيلية"ية، في حين لا تدخل الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه الحسابات. أما مساحة "إسرائيل" التي بنيت عليها الدراسات فتبلغ 22501 كيلو متر مربع، تستهلك المساحات العمرانية 5% فقط من مساحة "إسرائيل" ، وتستهلك الأراضي الزراعية 20% (حوالي 4400 كيلو متر مربع)، أما الباقي وهو 75% فهو خاضع لسيطرة الجيش والصناعات والأهداف العسكرية، وهذا يستهلك 33% والباقي من الأرض احتياطي يستعمل حالياً كمناطق مفتوحة أو خالية أو غير ذلك، أي أن ثلاثة أرباع المساحة تستعمل لأغراض عسكرية وأمنية، وإن الربع فقط هو المستعمل للزراعة والسكن، ومن الملفت للانتباه أن هذا الوضع لن يتغير كثيراً في عام 2020 سوى زيادة طفيفة في مساحة المناطق العمرانية بمقدار (651كم2) من (1148كم2) إلى (1799 كم2)

ب- السكان، يتوقع المخطط أن يصل تعدادهم عام 2020 حوالي 8,1 مليون نسمة منهم 5,832,000 يهودي بزيادة سنوية 1% فقط، و 2,268,000 فلسطيني بزيادة سنوية 3% ، وهذا يعني أن نسبة الفلسطينيين (بمن فيهم سكان القدس) إلى اليهود ستصل إلى حوالي 49,5% عام 2020 في حين أنها لا تتجاوز 23% عام 2006، وفي هذا السياق فان ما يسمى لديهم بالقبلة الديمغرافية إنما هو - كما يقول أبو ستة بحق- تعبير عن عنصرية الصهيونية التي تسعى إلى إبقاء "إسرائيل" "تقية من العرب" الأمر الذي يتوافق مع نوايا دولة العدو في القيام بعملية تنظيف عرقي جديدة لتحقيق ذلك "النقاء" ، ونشير هنا إلى أن المخطط لم يذكر هذا الموضوع صراحة، إلا أن مقارنة الأرقام حسب النتائج المتوقعة عام 2020 تؤدي إلى استنتاج أن المخطط يهدف إلى نقل الفلسطينيين من مراكز تجمعهم

(\* مجلة وجهات نظر - العدد (31) - أغسطس 2001 - القاهرة، وقد اعتمدنا على هذا المصدر في معظم فقرات الخلاصة.

الحالية في الجليل والمثلث إلى وسط البلاد حيث الكثافة السكانية، بما يفقدوهم قاعدتهم الزراعية والاقتصادية ويصبحون إجراء لدى اليهود، وبالتالي فان إعادة التوزيع هذه تمنع الفلسطينيين من تكوين غالبية سكانية في أي مما يسمى "بالمناطق الطبيعية" . فلا يزال الذعر مسيطراً في "إسرائيل" من إمكانية بعث الحياة في الوجود

الفلسطيني من جديد داخل وطنه الأصلي. والدليل على ذلك انه في يناير عام 2001، اجتمع حوالي 300 خبير من وزارة الدفاع والجامعات في هرتسليا شمال تل أبيب في مؤتمر عنوانه "توازن القوة الوطنية والأمن" . لمناقشة الخطر الداهم على "إسرائيل" وهو الأم الفلسطينية إذ هي تلد 4,6 طفل في المتوسط مقابل 2,6 طفل المرأة اليهودية.

قد قام المؤتمر بتقديم توصياته آنذاك إلى رئيس الدولة وهي كالاتي: قطع المعونات الاجتماعية عن الأسر الفلسطينية، ترانسفير (ترحيل) العرب من الجليل والمثلث والنقب إلى أماكن أخرى واستبدالهم باليهود، ضم المناطق العربية في "إسرائيل" إلى الكيان

الفلسطيني مقابل ضم المستوطنات في الضفة إلى "إسرائيل" ، منح الفلسطينيين في "إسرائيل" اقامات دائمة بدلاً من الجنسية الـ "إسرائيلية" ومنعهم من التصويت، زيادة الأصوات اليهودية في الانتخابات بالسماح لـ "إسرائيل" بين في الخارج بالتصويت وهناك أيضاً اقتراح بمنح كل يهودي في العالم جنسية "إسرائيل" ية حتى لو لم يطلبها ولو بقي في بلاده .

"إسرائيل" واليهود في العالم :

- الاتجاه السائد هو زيادة الهجرة إلى "إسرائيل" من الجاليات التي لا تنفع "إسرائيل" كثيراً

والمحافظة على وجود اليهود في البلاد المهمة .

- 98% من اليهود يعيشون في البلاد الغنية والصناعية ولا يعيش في الأقطار الآسيوية والإفريقية إلا 2% ويطمح المخطط إلى أن تزيد نسبة اليهود في "إسرائيل" من 34% من يهود العالم اليوم إلى 52% في عام 2020 .

- يقدر عدد اليهود في العالم عام 2020 بحوالي 12,585,000 كحد أدنى و 13,820,000 كحد أقصى، فيكون منهم في "إسرائيل" 5,634,000 (42%) كحد أدنى و 6,863,000 (52%) كحد أقصى. لكن عدد اليهود في العالم يتناقص بنسبة 0,5% في السنة بسبب التزاوج والتخلي عن الالتزام الديني في البلاد الغنية ويؤكد المخطط على ضرورة بقاء الجالية اليهودية في أمريكا قوية متماسكة مع توثيق التعاون معها بواسطة برامج عديدة.

- هذا ويقدر عدد اليهود عام 2005 في أهم بلاد العالم كالاتي بالترتيب: الولايات المتحدة 5.8 مليون ، "إسرائيل" 4,5 ، فرنسا 530.000 ، روسيا 410,000 ، كندا 360,000 ، بريطانيا 300 ألف ، أوكرانيا 245,000 ، الأرجنتين 210,000 ، البرازيل وجنوب أفريقيا 100,000 لكل منهما والباقي اقل من ذلك .

- أما فيما يتعلق بنسبة الفلسطينيين الآن في فلسطين التاريخية، التي تشمل "إسرائيل"

والضفة وغزة فهي تصل إلى 49,5 % من مجموع السكان، ونسبة اليهود 50,5 بما في ذلك ما لا يقل عن (200) ألف تقريباً من الروس غير اليهود الذين هاجروا إلى "إسرائيل".

وفي هذا السياق، يأخذ المخطط في الاعتبار أن اليهود ليسوا نسيجاً متجانساً، وإنما هم عينات من شعوب العالم، كل يمثل حضارة بلده. ولكنه يحاول إيجاد خيط مشترك بينهم حول الدين اليهودي والعقيدة الصهيونية معاً.

أما بالنسبة لتقدم دولة العدو فان المخطط يقدر كثيراً من الانجازات في "إسرائيل" خصوصاً على الصعيد العسكري والاقتصادي، إلا أن الطموحات أكثر بكثير من الإمكانيات ولذلك فان الأمن الاستراتيجي هو أول وأهم الأولويات، ويرى المخطط علاج هذه المشكلة يجب أن يتم على النحو الآتي: ضرورة الوصول إلى نظرية حرب مستحدثة غير مشروطة بالمكان ولا بمحدودية الجغرافيا وذلك باستعمال RMA أي "الثورة في الفنون العسكرية" وهذا ما فعلته "إسرائيل" بتطوير سلاحها الجوي والصواريخ والأقمار الصناعية ومعالجة المعلومات إلكترونياً في تعاون لصيق مع الولايات المتحدة.

- ويقول الخبراء العسكريون أن الجيوش العربية ليست مؤهلة لما يمكن تسميته بالحرب الجوية الالكترونية، وتركيا وإيران لا تزالان بعيدتين عن ذلك، وكان الخوف من العراق أن يطور هذا المفهوم قبل القضاء على قوته العسكرية. و"إسرائيل" اقرب تلك الدول إلى المستوى الأمريكي من حيث الفنون العسكرية. وهي بهذا الأسلوب تتغلب على حجمها الصغير، أرضاً وسكاناً كما يقول المخطط.

- أما الصعوبة الأخرى التي تواجهها "إسرائيل" إنها لا تستطيع أن تصبح دولة صناعية

أولى دون أن يتسع حجمها الحالي.

"إسرائيل" في أجواء السلام :

- لعل هذا السيناريو هو أهم وخطر البدائل الممكنة، سواء بالنسبة ل"إسرائيل"

وللعرب،

ولذلك فإن المخطط يعترف بداية بالحدود الضيقة لهذا البديل، ويؤكد انه لا مناص من التمسك بمبدأين: الأول "تعزيز الأمن القومي" وبعبارة أخرى استمرار التفوق العسكري الـ"إسرائيلي" ي على العرب وتطويره، والثاني "ضمان الملكية القومية على الأرض" وبمعنى آخر استمرار احتلال الأرض العربية واستغلالها للاستعمالات اليهودية".

- إذن فأجواء السلام بالنسبة لهذا المخطط لا تعني إزالة النزعة العسكرية العدوانية في "إسرائيل" التي أدت إلى كل الحروب السابقة، ولا تعني الانصياع إلى القانون الدولي الذي يؤكد عدم جواز احتلال الأرض العربية أو مصادرتها عند بسط السيادة عليها. وعليه يتوقع المخطط زيادة المساحات المخصصة "للاحتياجات" الأمنية، وتحديد مناطق حدود جديدة، ويتنبأ بزيادة التوتر بين سكان "إسرائيل" اليهود والعرب.

- بهذه المقدمة يفترض المخطط في سيناريو السلام بتفاؤل لا مبرر له أن الوضع الجغرافي (أي الأرض والحدود) والسياسي (أي المعاهدات التي تعطي شرعية لها) سوف يستقر، وان النزاع العربي الـ"إسرائيلي" ي سوف ينتهي في كل القطاعات وان "إسرائيل" ستقيم علاقات دبلوماسية مع كل الدول العربية والإسلامية. ويتوقع المخطط انه خلال 30 عاماً، سيكون في فلسطين، بين البحر والنهر، دولة "إسرائيل" وكيان فلسطيني في الضفة وغزة، له إدارة ذاتية، مع تقييد بارز في مجال الجيش والأمن. مع احتمال أن يشترك الاثنان في تركيبة فدرالية أو كونفدرالية مع الأردن. وهذا معناه الرفض لدولة فلسطينية عاصمتها القدس وعدم عودة اللاجئين.

- كما يتوقع المخطط أن عملية السلام ستتراجع عن اتفاقية اوسلوا وتعود الأوضاع إلى حالة العداء السابقة، وقد تلغى معاهدات السلام مع مصر والأردن. وستزداد الضغوط الدولية، ويزداد الوعي في المجتمع الـ"إسرائيلي" ي والعربي بمزايا السلام، وما يبرر "الثنم" المطلوب دفعه أي القبول بالواقع. وفي النهاية سيتحقق سيناريو السلام حسب الفرضيات الـ"إسرائيلية" ية الأولى.

- أما التعاون الإقليمي الاقتصادي، فلا يرى المخططون جدوى كبيرة من جهة

"إسرائيل"

للتعاون الإقليمي العربي الـ"إسرائيلي" ي: لأنهم لا يعتقدون أن السوق العربي مؤهل لاستقبال المنتجات الـ"إسرائيلية" المتطورة (أو بكلمات أبسط: العرب يشتركون الكاميرات والتلفزيونات، لكن لا يشتركون أجهزة نقل المعلومات الكترونياً) . ومن منظور واقعي، لا يرى المخططون أن أصحاب رؤوس الأموال العربية سيندفعون للاستثمار في "إسرائيل" .

- وبكلمات أخرى، يدرك المخططون أن الشعب العربي لن يقبل "إسرائيل" ، ولو قبلت حكوماته بها، وأكثر من ذلك : ترى "إسرائيل" أن هذا التعاون قد يعود عليها بالمشاكل، أولاً أن انعدام المساواة بين الاقتصاد الـ"إسرائيلي" ي والعربي سيؤدي إلى توترات سياسية ومخاوف عربية من "الامبريالية الاقتصادية" لـ"إسرائيل" . كما أن دخول قوة عاملة رخيصة قد تسبب مشاكل اجتماعية بالمنافسة مع الطبقات الفقيرة في "إسرائيل" وقد تحدث تحولات سكانية "غير مرغوبة" نتيجة لاستقرار عمال عرب في "إسرائيل" .

- ولذلك من المتوقع أن تركز "إسرائيل" على النشاطات التي تهمها وهي مجالات

#### البنية

التحتية والمواصلات والسياحة والمياه (بهدف المزيد من التطبيع والسيطرة)، لذلك فإن البنية التحتية تهدف إلى ربط "إسرائيل" بالبلاد العربية في الاتجاهات التي تهم "إسرائيل" ، دون تأثير سلبي عليها لو انقطع هذا الربط . ومن حيث المواصلات، فإن المخطط يقدم خرائط تفصيلية للطرق السريعة المزعم إنشاؤها مع بيروت ودمشق وعمان والعقبة والقاهرة عن طريق العريش والسويس . ويلاحظ أن تخطيط "إسرائيل" للطرق يمتد دائماً بشكل مواز للحدود وليس عمودياً عليها، وهنا وضع المخططون نقاط حدود مركزة محدودة العدد، تعمل مثل صمامات الأمان، تسمح بالخروج من "إسرائيل" ولكن ليس بالدخول إليها. وقد تم اختيار 13 نقطة محصنة مجهزة بكل الاحتياطات الأمنية، وبوابات "إسرائيل" الرئيسية ستكون في المستقبل : 3 على حدود قطاع غزة، 1 في طابا، 2 شمال وجنوب القدس ، 2 على نهر الأردن، 4 على حدود الضفة ، 1 في رأس الناقورة شمال فلسطين.

- وكذلك سيتم تطوير منطقة كبيرة في الجليل شرق عكا وحيفا، والغرض من مشروع التطوير هذين هو إقامة مناطق صناعية جديدة مع تفتيت الكثافة العربية في الجليل والنقب، بحيث يصبح الوجود العربي في مناطق متفرقة معزولة وضعيفة.

- كما يهدف مخطط "إسرائيل" في "أجواء السلام" إلى تطوير المنطقة الساحلية الممتدة

من قطاع غزة إلى العريش، والمنطقة الساحلية من حيفا إلى بيروت، ومنطقة العقبة وإيلات وطابا، ومنطقة طبرية والجولان، كما يقترح المخطط منافذ متعددة من النقب إلى سيناء والأردن، ويلاحظ أن جميع هذه المناطق توسع مساحة "إسرائيل" في أراض عربية، تحت اسم التعاون الإقليمي، كما أنها مخارج ل"إسرائيل" وليس مداخل لها.

- ستزداد روابط "إسرائيل" بالمجتمع الغربي.

- وأخيراً فإن النمو الاقتصادي ال"إسرائيلي" ي وحسب المخطط سيؤدي إلى توسيع الفجوات بين طبقات المجتمع وتتهمش المجموعات الضعيفة وتتركز في أطراف البلاد، بعيداً عن مراكز الطاقة في الوسط ويهدد هذه وجود قوة عمل فلسطينية رخيصة، وهذا ينسحب على الفلسطينيين في "إسرائيل" فيزداد اغترابهم عن المجتمع ال"إسرائيلي" ي ثقافة واقتصاداً، ويؤدي إلى المطالبة بالحريات وربما الانفصال، ولذلك فإن المخطط يسعى إلى ردم هذه الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ولكن بالقدر الذي يمنع تحولها إلى أخطار تهدد الدولة .

## إصدارات المؤلف

السنة	دار النشر	اسم الكتاب
1993	دار المبتدأ - بيروت	قطاع غزة 1948 - 1993
1999	منتدى الفكر الديمقراطي	موجز تاريخ الفلسفة والفكر البشري
2003	برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت	محاضرات في التنمية والمقاومة
2003	مركز الدراسات الجماهيرية / غزة	تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي (صدر منه أربع طبعات)
2003	مركز الدراسات الجماهيرية / غزة	الحقوق الفلسطينية الثابتة من أجل السيادة وحق العودة
2004	برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت	المعرفة والعولمة في الوطن العربي (غازي الصوراني وآخرين)
2005	مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت	العولمة وآثارها على الوطن العربي (سمير أمين وغازي الصوراني وآخرين)
ديسمبر 2005	مطبعة الأقصى	المجلد الأول - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعامي 2003-2005
ديسمبر 2006	مطبعة الأقصى	المجلد الثاني - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2006
2007	مطبعة الأخوة - غزة	حول حق العودة وخيار الدولة العربية الديمقراطية
يناير 2008	مطبعة الأقصى	المجلد الثالث - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعامي 2007 - 2008
2010	مكتبة جزيرة الورد - القاهرة	التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (صدر منه خمس طبعات)
ديسمبر 2010	مكتبة جزيرة الورد - القاهرة	المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي / الاقتصادي / المجتمعي / في إطار الوضعين العربي والدولي) (صدر منه طبعتان)
يناير 2011	مطبعة الأقصى	المجلد الرابع - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعامي 2009 - 2010
يناير 2011	مطبعة الأخوة - غزة	حوار مفتوح مع غازي الصوراني
أغسطس 2012	مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق - غزة	فلسطين وحق العودة (صدر منه طبعتان)

يناير 2013	مطبعة الأقصى	المجلد الخامس - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعامي 2011-2012
أيار 2013	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية
يناير 2015	مطبعة الأقصى	المجلد السادس - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعامي 2013-2014
يناير 2016	مطبعة الأقصى	المجلد السابع - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2015
حزيران 2016	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السنة والشيعة
يناير 2017	مطبعة الأقصى	المجلد الثامن - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2016
يونيو 2017	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة
يناير 2018	مطبعة الأقصى	المجلد التاسع - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2017
مايو 2018	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	70 عاماً على النكبة
أكتوبر 2018	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	مدخل إلى الفلسفة الماركسية .. المادية الجدلية والتاريخية (صدر منه طبعتان)
يناير 2019	مطبعة الأقصى	المجلد العاشر - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2018
مارس 2019	الأردن	اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام
نيسان 2019	مطبعة بدوي - غزة	التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني
يناير 2020	مطبعة الأقصى	المجلد الحادي عشر - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2019
يونيو 2020	دار الكلمة للنشر	موجز الفلسفة والفلاسفة عبر العصور
يناير 2023	مطبعة الأقصى	المجلد الثاني عشر - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2020

يناير 2023	مطبعة الأقصى	المجلد الثالث عشر - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2021
يناير 2023	مطبعة الأقصى	المجلد الرابع عشر - مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع - لعام 2022
أكتوبر 2024	مطبعة الأقصى	المجلد الخامس عشر- مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع- لعامي 2023- 2024

## المحتويات

3.....	إهداء
4.....	افتتاحية المؤلف
11.....	أولاً: دراسات ومقالات: في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع خلال عام 2023
12.....	مجابهة الوجود الاستعماري الاستيطاني الصهيوني
	رسالة دافئة الى رفاقي في الوطن العربي .... عن الأزمة الفكرية في بنية أحزاب وفصائل اليسار
17.....	في الوطن العربي وأهمية إعادة الاعتبار للنظرية الثورية
25.....	بوضوح معرفي....عن تخلف السوق القومية العربية وتخلف القضية القومية العربية
27.....	لمزيد من التوضيح والفائدة.... حديث مختصر عن تخلف تكوين الأمة العربية
	بمناسبة مرور 175 عاماً على البيان الشيوعي دروس وعبر البيان لدى حركات اليسار
31.....	الماركسي في الوطن العربي
81.....	عن مخاطر التبعية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الوطن العربي
90.....	حول أهمية الحزب وضرورة الوعي المعق بالماركسية
95.....	كارل ماركس في ذكرى رحيله - 14 مارس 1883.....
	حول الماركسية والمستقبل .. رؤية مفترضة من منظور أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في
98.....	الوطن العربي
105.....	علم الاجتماع ومساهمة المادية التاريخية فيه
120.....	في الذكرى السابعة والاربعين ليوم الأرض
128.....	ماركس والاستغلال الرأسمالي ومستقبل الطبقة العاملة.
130.....	الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام
150.....	عن اخفاق وفشل أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلداننا وسبل نهوضها
	على طريق استنهاض قوى اليسار الماركسي في الوطن العربي لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية
156.....	بآفاقها الاشتراكية.....
189.....	سنظل الاوفياء في رفع راية الطبقة العاملة وكافة الفقراء والكاشرين والمضطهدين في بلادنا
	في مناسبة يوم العمال... الطبقة العاملة الفلسطينية ومخاطر توطين اللاجئيين في مرحلة
192.....	الانحطاط العربي الراهنة.....
194.....	بمناسبة الأول من أيار ....عن العمال والفقراء في الوطن العربي

- لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية العربية في القرون الماضية إلى نظام رأسمالي  
200.....
- صعود وهبوط الهوية القومية العربية في التاريخ المعاصر ..... 213
- راهنية جبهة مقاومة التطبيع في مغرب ومشرق الوطن العربي لدعم القضية الفلسطينية ..... 218
- سبل النهوض بجبهة مقاومة التطبيع في مشرق ومغرب الوطن العربي ..... 224
- الأوضاع القانونية والسياسية والثقافية/خاصة الصحافة في قطاع غزة 1957-1967 ..... 244
- قطاع غزة قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وأجواء ما قبل هزيمة حزيران 67 ..... 252
- الأوضاع السياسية والاجتماعية في قطاع غزة أثناء الاحتلال بعد هزيمة حزيران 1967 ..... 256
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتركيبية السكانية في قطاع غزة خلال مرحلة الانتفاضة  
1987 وحتى بداية 1993 ..... 264
- دروس وعبر الوعي بتاريخ الفلسفة ..... 269
- الرؤية الموضوعية في الحكم على نظام التعليم العالي في الأراضي المحتلة 1967 ..... 272
- من نحن .. وما هويتنا ؟ ..... 278
- في فهم الماركسية المعاصرة وواقع العالم الثالث ... وجهة نظر للنقاش. .... 281
- اسباب عجز الفكر العربي المعاصر عن التطور الفلسفي ..... 285
- ماركس ومصطلحي (الطبقة في ذاتها) و (الطبقة من أجل ذاتها) ..... 293
- كلمة عن الجبهة والمنقف الثوري في الذكرى الحادية والخمسون لاستشهاد الرفيق القائد غسان  
كنفاني ..... 294
- 8/يوليو/2023 في ذكرى الحادية والخمسون... الرفيق الأديب المبدع والقائد المناضل الثوري  
الشهيد غسان خالد في عقول رفاقه وأصدقائه ومحبيه في فلسطين والوطن العربي ..... 296
- عن أزمة حركة التحرر العربية وتوصيف النظام العربي في مرحلة الانحطاط الراهنة ..... 308
- تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى العولمة الأحادية الامبريالية بداية القرن الحادي  
والعشرين ..... 313
- أهمية العملية الثورية كانعكاس لوعي النظرية الماركسية لدى أحزاب وفصائل اليسار في مغرب  
ومشرق الوطن ..... 319
- عن رثاثة البورجوازية الكبيرة في مجتمعات الوطن العربي ..... 328
- سؤال وجواب ..... 334

- 343 ..... حديث عن التنمية والإستراتيجية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة  
-مرحلة- الانقسام الراهن، تمثل مرحلة حافلة بالسلمات الخاصة في تاريخ المجتمع الفلسطيني،  
358 ..... وبسرعة التحولات الطبقيّة غير الطبيعيّة أو الشاذة.  
368 ..... وجهة نظر حول تأثير البنية الفوقية في المجتمعات التابعة والمتخلفة.  
بعد ثلاثة أيام من الانقطاع الاكراهي عن الكتابة...خاطرة من وحي الحصار والقصف الهمجي  
370 ..... الصهيوني على قطاع غزة.  
ما معنى أن نناضل بدون نظرية ثورية (وأقصد بذلك الماركسية تحديداً) وبدون فكر سياسي  
اقتصادي اجتماعي وثقافة ديمقراطية تقدمية؟ .....  
372 .....  
374 ..... احزاب وفصائل اليسار الماركسي وأهمية الالتزام بالديمقراطية مفهوماً وسلوكاً  
393 ..... الضرورة الملحة لمراجعة مفهوم المركزية وتعميم الديمقراطية منهاجاً وسلوكاً.  
398 ..... غزة تحت الحصار والعدوان الإسرائيلي.  
401 ..... معايدة الى اهلنا احباءنا المسيحيين من غزة الصامدة بمناسبة عيد الميلاد المجيد  
404 ..... ما الحداثة وما هي أبرز سماتها وأنواعها؟  
410 ..... باختصار عن سياسات الانفتاح والتبعية ودورها في إنتاج الفساد  
411 ..... المسألة اليهودية والحل الصهيوني وسبل المجابهة  
422 ... **ثانياً: دراسات ومقالات: في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع خلال عام 2024**  
423 ..... مجابهة الوجود الاستعماري-الاستيطاني الصهيوني:  
428 ..... غزة بعد أربعة أشهر على الحرب العدوانية  
بمناسبة يوم مولدي الثامن والسبعين - يوم بطعم الخيمة والخيبة...ويقين بميلاد الآمال الكبيرة  
430 ..... من رحم الآلام العظيمة.  
من خيمة النزوح ورغم القصف الهمجي الذي أدى إلى قتل نحو 9 آلاف سيدة منهن أمهات  
وسيدات حوامل وكوادر صحية حسب وزارة الصحة الفلسطينية: كلمات بمناسبة الثامن من آذار  
432 ..... يوم المرأة.  
434 ..... من خيمة النزوح، حديث حول مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي  
459 ..... الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد  
462 ..... باختصار: مصطلح الصهيونية وتاريخها  
465 ..... العولمة وتأثيرها على الوضع الدولي والعربي

- 478 ..... سؤال العولمة ؟
- تغيرات واقع الثقافة والفكر والأدب في الوطن العربي بين إبداع القرن العشرين وانحطاط القرن الحادي والعشرين ..... 486
- 490 ..... المادية الجدلية والمنهج العلمي الجدلي وتعريف المادة وأشكال وجودها
- دراسة تتناول المؤشرات أو الظواهر الدالة على التمهيد لإنهاء خدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ..... 499
- 508 ..... حول تطور -الوعي بالذات- أو بالهوية القومية، عبر التاريخ، لدينا نحن العرب ؟
- التخلف الفكري في الثقافة العربية وأهمية الفلسفة العقلانية التقدمية الديمقراطية للنهوض المنشود ..... 524
- 529 ..... الفلسفة من أجل التغيير الثوري والنهوض التقدمي الديمقراطي
- حوار مع صديقي رفيقي العزيز بروفيسور هشام غصيب حول مستقبل الرأسمالية. .... 558
- دروس وعبر الوعي بتاريخ الفلسفة ..... 561
- 564 ..... بوضوح وصراحة، حول الصراع بيننا وبين الحركة الصهيونية
- باختصار عن الجامعات ومراكز البحث العلمي لدى -دولة- العدو الإسرائيلي ومقارنتها مع الدول العربية ..... 567
- 571 ..... الصهيونية تستخدم التوراة وما يسمى أرض الميعاد تحقيقاً لمصالح الرأسمالية العالمية
- آثار التدمير الصهيوني لقطاع غزة وتكاليف الإعمار ..... 573
- 576 ..... شعار يهودية دولة العدو بين -الانبعاث الديني- والعلمانية
- 578 ..... عن تخلف تبلور القومية العربية
- المتقفون العرب وخطاب النهايات ( نهاية العلم ونهاية الفلسفة ونهاية الجغرافيا ونهاية التاريخ..... إلخ) ..... 580
- 587 ..... مقارنة غير منطقية بين تطور المجتمعات الأوروبية وجمود وتخلف المجتمعات العربية
- 590 ..... عن مقولة فصل الدين عن الدولة
- كيف وصلت المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة إلى هذه الحال الشديدة التخلف والتبعية والانحطاط؟ ..... 593
- غزة تستغيث وتستجير باخوانها العرب... لكن لا من سامع أو مجيب... الى متى !!!? ..... 596

الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى (الاقطاعية) والفلسفة الاسلامية حتى القرن الرابع عشر	598
ما هي المعرفة؟ وما هي السمات الأساسية لنظرية المعرفة الماركسية؟	626
عصر التنوير	638
عن الترابط بين المفاهيم والممارسات السياسية والاخلاقية المحترمة	640
هل تشكل الديمقراطية مفتاحاً لحل مشكلات الواقع العربي؟ حديث حول الديمقراطية و الماركسية والمستقبل	642
وفاة ابن رشد وآثارها على توليد ظاهرة الانقطاع المعرفي في الفلسفة العربية وانتشار التخلف في مجتمعاتنا	648
رسالة الى رفاقي اصدقائي الاعزاء .....التمسك بالماركسية كبوصلة ومنهج للتحرر من الاضطهاد والاستغلال .....موقف واضح ورؤية موضوعية	654
نمو وتطور ولادة الفكرة الصهيونية	663
تلخيص مكثف لمخطط -"إسرائيل" في عام 2020-	669
<b>إصدارات المؤلف</b>	729

أدعو رفاقي في مغرب ومشرق الوطن العربي إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث بين احزابهم، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف إيجاد آلية حوار فكري من على أرضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القطرية والقومية والإنسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطبيعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي العربي، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعترى هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى...الأمر الذي يفرض على قوى حركة التحرر العربية التقدمية أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزمتها، واثبات وجودها ودورها في أوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً، عبر برامج سياسية ومجتمعية تستجيب لمنطلقات الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بارتباطها المستقبلي الوثيق بالثورة القومية الديمقراطية الوجودية ضد التحالف الإمبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي، بما يوفر أداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية، والمشروع النهضوي العربي الديمقراطي التقدمي كخطوة لا بد منها على طريق تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

غازي الصوراني  
أكتوبر 2024